إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً

في ضوء علاقتها بإسرائيل

2000_2011

رائد مصباح أبو داير



باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية





باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

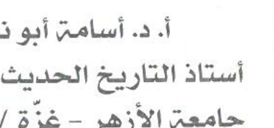
الطبعة الأولى
2013

بيروت- لبنان
www.bahethcenter.net
تلفاكس 01/843882
information@bahethcenter.net
هاتف 01/842882
isdarat@bahethcenter.net
النسخة الإلكترونية
www.almanhal.com

استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل (2000-2011)

أطروحة أعِدّت استكمالاً لمتطلّبات نيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية
طرابلس- لبنان/ جامعة الجنان- كلّية الآداب والعلوم الإنسانية/ الدراسات العليا
الدراسات الاستراتيجية

إعداد: رائد مصباح أبو داير



إشراف

أ. د. أسامة أبو نحل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الأزهر - غزّة /فلسطين

أ.د. علي بن محمّد لاغا
نائب الرئيس لشؤون البحث العلمي
جامعة الجنان- طرابلس / لبنان





فهرس المحتويات

الفصل الأوّل : الإطار النظري والمنهجي للدراسة

الفصل الثاني: نشأة وتطوّر العلاقات التركية-الإسرائيلية (1949-2002)

الإهداء .....

إلى روح والدي الطاهرة . . . الذي ربّاني وأحسن تربيتي . . . .

إلى والدتي التي أشعر بدعوالها في مسيرة حياتي . . .

إلى زوجتي وأبنائي الذين يتحمّلون عبء سفري المتواصل وغيابي عنهم . . .

إلى إخواني وأخواتي جميعهم حفظهم الله وأتمّ عليهم الصحة و الخير والبركة . . .

إلى شهدائنا . . وأسرانا . . وجرحانا . . ومجاهدينا . . الذين ما زالوا على عهدنا بهم، فما ضعفوا وما وهنوا رغم طول الطريق وكيد المتربصين . . .

الشكر والتقدير

إنما الشكر لله تعالى أولاً وأخيراً .....

ومن ثمّ إلى معلّمي ومشرفي: أ.د. علي الاغا ... وأ.د. أسامة أبو نحل ..وإلى لجنة المناقشة...

الشكر موصول إلى أستاذي وشيخي أ.فتحي حماد«أبو مصعب» الذي تتلمذنا على يديه، والذي لولا فضل الله تعالى، ومن ثمّ حثّه لنا، لما وصلنا إلى هذا الإنجاز...

إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة الفلسطينية بغزّة الأخ أبو العبد هنيّة، وإلى معالي الأخ د.محمّد عوض، ومعالي الأخ د. محمّد عسقول، ومعالي جميع الإخوة الوزراء...

إلى رئيس مركز العودة بلندن أ. ماجد الزير ، ورئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا أ. عادل عبد الله، والمهندس وليد أبوخالد...

إلى القائمين على المنسقية الأوروبية والحملة الأوروبية...لمساهماتهم الكبيرة في رفع الحصار عن غزّة.

إلى الأخ أ. علي بركة وإخوانه جميعاً....

إلى إخواني وأحبابي في مخيّم جباليا ...

إلى رئيسة جامعة الجنان أ.د. منى حدّاد ...

إلى عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة أ.د. حسام سباط..

إلى مدير العلاقات العامة في الجامعة أ. ربيع حروق..

إلى أمينة سرّ الدراسات العليا في الجامعة أ. ضحى كسن..

إلى الأخ د. محمّد أبو عون الذي قضينا معاً فترة الإقامة، فكان خير الأخ وخير الصاحب..

إلى جميع إخواني وأحبابي طلاّب فلسطين في جامعة الجنان ...

إلى كلّ من قدّم لي المساعدة والعون لإنجاز هذه الأطروحة من قريب أو بعيد ...

إلى أخي محمّد الذي ساعدني في تلبية احتياجات البحث من غزّة..

إلى الأخ أ. أحمد الأسمر الذي ساعدني في الترجمة...

إلى الأخوة الأعزاء في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية...

الشكر والتقدير

إنما الشكر لله تعالى أولاً وأخيراً .....

ومن ثمّ إلى معلّمي ومشرفي: أ.د. علي الاغا ... وأ.د. أسامة أبو نحل ..وإلى لجنة المناقشة...

الشكر موصول إلى أستاذي وشيخي أ.فتحي حماد«أبو مصعب» الذي تتلمذنا على يديه، والذي لولا فضل الله تعالى، ومن ثمّ حثّه لنا، لما وصلنا إلى هذا الإنجاز...

إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة الفلسطينية بغزّة الأخ أبو العبد هنيّة، وإلى معالي الأخ د.محمّد عوض، ومعالي الأخ د. محمّد عسقول، ومعالي جميع الإخوة الوزراء...

إلى رئيس مركز العودة بلندن أ. ماجد الزير، ورئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا أ. عادل عبد الله، والمهندس وليد أبوخالد...

إلى القائمين على المنسقية الأوروبية والحملة الأوروبية.. لمساهماتهم الكبيرة في رفع الحصار عن غزّة.

إلى الأخ أ. علي بركة وإخوانه جميعاً....

إلى إخواني وأحبابي في مخيّم جباليا ...

إلى رئيسة جامعة الجنان أ.د. منى حدّاد...

إلى عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة أ.د. حسام سباط..

إلى مدير العلاقات العامة في الجامعة أ. ربيع حروق..

إلى أمينة سرّ الدراسات العليا في الجامعة أ. ضحى كسن..

إلى الأخ د. محمّد أبو عون الذي قضينا معاً فترة الإقامة، فكان خير الأخ وخير الصاحب..

إلى جميع إخواني وأحبابي طلاّب فلسطين في جامعة الجنان...

إلى كلّ من قدّم لي المساعدة والعون لإنجاز هذه الأطروحة من قريب أو بعيد...

إلى أخي محمّد الذي ساعدني في تلبية احتياجات البحث من غزّة...

إلى الأخ أ. أحمد الأسمر الذي ساعدني في الترجمة...

إلى الأخوة الأعزاء في مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية...

تعريفات

المصطلح	التعريف
إسرائيل (Israel)	تعني الكيان الصهيوني من وجهة النظر السياسية، وجغرافياً الأراضي الفلسطينية التاريخية التي احتلّتها إسرائيل منذ العام 1948.
الجيواستراتيجية (Geo-strategic)	هي كلمة تُطلق على بلدٍ ما يمثّل الموقع الجغرافي فيه قيمة إستراتيجية في حساب الهيمنة العسكرية السياسية، بحيث تصبح هدفاً أو سبباً لصراع دولي يدفع فرقاء الصراع إلى تسويق مجموعة من الحجج والمفاهيم لتسويغ عملية وضع المنطقة أو البلد تحت السيطرة.
الجيوسياسية (Geo- Politic)	هي القيمة السياسية للدولة التي تحدّدها الجغرافيا الطبيعية بما فيها من مواقع وتضاريس طبيعية وثروات مائية ونفطية وموارد أوّلية، إضافة إلى نوعية متميّزة من شعب متفتح اجتماعيا وثقافياً وحضارياً.
الإرهاب (Terrorism)	هو استخدام القوّة غير الشرعية لتحقيق أهداف سياسية.
الإقليمية (Regionalism)	هي تكثيف التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، والإقليمي مفهوم مكاني تحدّده الجغرافيا.
التنمية المستدامة (Sustainable Deve - opment)	تلبية حاجات الحاضر، دون أن تؤدّي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصّة.
توازن القوى (Balance of Power)	هو تعبير عن سياسة ترويج تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير.
الحرب الباردة (Cold War)	هي وصف لمجموع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التسعينات من القرن العشرين. كلّ صراع لا يصل إلى حدّ القتال يسمّى بالحرب الباردة.
منظمة التعاون الإسلامي	الاسم الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي تمّ إقراره إثر اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في حزيران / يونيو 2011 في كازاخستان. كما تمّ إقرار شعار جديد للمنظمة.

ملخّص

تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية التركية شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل بين عامي 2000 - 2011. وهي اشتملت على أربعة فصول؛ الفصل الأوّل أوضح مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وأهميتها، وإطارها الزمني، وأهدافها، وفرضيّاتها، والمنهج البحثي؛ وكذلك الدراسات السابقة التي شكّلت محور الانطلاق للأطروحة في فصولها المختلفة.

أما الفصل الثاني من الدراسة، فعرض لتطوّر العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ الدولة العثمانية حتّى عام 2002 ، حيث استعرض المبحث الأوّل العلاقات اليهودية-التركية حتّى قيام "دولة إسرائيل"، والتي تضمّنت حياة ودور "اليهود" في الدولة العثمانية، ومن ثم ما بعد إعلان الدولة التركية على يد أتاتورك. أما المبحث الثاني، فاستعرض العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية من عام 1949 حتّى عام 2002 بين "إسرائيل" وتركيا، ومراحل العلاقة التي كانت تشير إلى قوّة ومتانة هذه العلاقة نتيجة عوامل مختلفة داخلية وخارجية. واستعرض المبحث الثالث محدّدات تركيا و"إسرائيل" للعلاقة بينهما، وتمثّلت المحدّدات التركية في : الحفاظ على أسس علمانية الدولة التركية، وحاجة تركيا للقدرات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك تعزيز الأمن الإقليمي المهدّد لتركيا، ومراعاة الإعلام والرأي العام اليهودي في تركيا، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. أما المحدّدات الإسرائيلية، فتمثّلت في: الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، توسيع دائرة التحالف مع "إسرائيل"، وتشكيل قوّة ردع إقليمية، وكذلك عرقلة تحقيق أيّ استقرار في المنطقة!

في الفصل الثالث، استعرضت الدراسة تطوّر العلاقة بين البلدين من عام 2002 حتّى عام 2011، حيث حلّلت البيئة الممهّدة لنشأة حزب العدالة والتنمية، ومن ثمّ نشأة ورؤية الحزب الذي أدار البلاد من عام 2003 إلى اليوم. أما من حيث العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فتمّت دراسة تطوّر العلاقة بين البلدين، ومن ثم قدّمت الدراسة المحدّدات الإقليمية للعلاقة، والتي تمثّلت في: الشرق الأوسط الكبير، والأمن القومي والمائي العربي،

والمحدّدات الدولية: حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية العالمية، وكيفية فهم العلاقة في ظلّ تطوّر تلك العلاقة ومحدّداتها الإقليمية والدولية.

الفصل الرابع من الدراسة بحث في العلاقات والإستراتيجية التركية شرق أوسطيا ودولياً، حيث قرأت الدراسة في المبحث الأوّل العلاقات التركية، مع العالم العربي من موقع القضية الفلسطينية، ومن ثمّ علاقة تركيا العالم العربي تحديداً. وحلّلت كذلك العلاقة التركية على الصعيدين الفلسطيني والعربي والموقف الإسرائيلي من تلك العلاقة، وأيضاً العلاقات بين تركيا وإيران من جهة، وتركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز من جهة أخرى، والرؤية الإسرائيلية بشأنها، كما عرضت الدراسة للعلاقات التركية مع الولايات المتحدة من جهة، واالعلاقات لتركية الأوروبية من جهة أخرى والموقف الإسرائيلي منها، ومن ثمّ سعت الدراسة لرسم مستقبل الإستراتيجية التركية شرق أوسطيا ودولياً .

نتائج الدراسة: خرجت الدراسة بنتائج عديدة، أهمّها:

❖ العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى عام 2002 شهدت تطوّراً كبيراً، ووصلت إلى حدّ التعاون الإستراتيجي نتيجة التوجّه التركي نحو "إسرائيل" لتحقيق علاقات استراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة. أما علاقة تركيا بالعالم العربي، فلم تكن بنفس التوجّه.

❖ مبادئ السياسة الخارجية التركية التي نظّر لها وزير الخارجية التركي في مرحلة العدالة والتنمية، تحتاج إلى إعادة قراءة في ضوء المتغيرات الإقليمية الجديدة، خاصّة مع انطلاق "الربيع العربي" وموقف تركيا السياسي والواقعي منه .

❖ المنطقة تعيش في ظلّ مشروع قائم متمثّل في إيران، ومشروع قادم متمثّل في تركيا، ومشروع ناهض ينتجه الحراك العربي الشعبي، والمتمثّل في مصر حالياً.

❖ الولايات المتحدة، بفعل المتغيّرات الإقليمية والدولية، ستنتقل من مرحلة القيادة الدولية إلى مرحلة التحكّم الإقليمي، وكذلك حال روسيا؛ والعالم سيصبح بين قطبين إقليميين، فيما حالة التنافس في آسيا الوسطى والقوقاز تعكس حالة القطبية.

❖ دول الاتحاد الأوروبي ما تزال تعتبر تركيا خطراً ديمغرافياً على أمنها واستقرارها. لذا، يحرص الاتحاد على التعامل مع تركيا وفق مبدأ الشراكة الإستراتيجية!

توصيات الدراسة: خرجت هذه الدراسة بعدّة توصيات، أبرزها:

❖ زيادة الدعم التركي للقضية الفلسطينية مالياً وسياسياً، ووضع إستراتيجية تركية واضحة للعلاقة مع "إسرائيل".

❖ بناء العلاقات التركية مع القوى الإقليمية والدولية على قاعدة المصالح، ووفق أسس تعزّز الموقف العربي. وعليه، لا بدّ من إعادة النظر في مجمل العلاقات التركية والعربية مع المنظمات الدولية، بما فيها مجلس الأمن الدولي.

❖ التنسيق الكامل بين الدول العربية وإعادة اعتماد المنهج التخطيطي لبناء مستقبل الشعوب، خاصّة في ظلّ الحراك الثوري العربي، حتّى يمتلك العرب مشروعهم الخاصّ في المنطقة، أسوة بالمشروع التركي والمشروع الإيراني.

❖ إعادة تفعيل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر التعاون الإسلامي، كي يستطيع العرب والمسلمون من خلالهما تحقيق التعاون بصوره المثلى؛ وكذلك تمهيداً لإنشاء قوّة عربية وإسلامية موحّدة .

❖ إنشاء مراكز بحث متخصّصة في الشأن التركي، وذلك بهدف البحث في أفضل السبل لبناء علاقات تركية-عربية ذات طبيعة استراتيجية قابلة للتطبيق.

الباحث

رائد مصباح أبو داير

الفصل الأوّل

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

الفصل الأوّل

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

التمهيد

كثر الجدل بشأن تركيا في أروقة الساسة وصنّاع القرار ودوائرها في مجال السياسة الشرق أوسطية والدولية؛ نتيجة لموقعها الاستراتيجي الذي تميّزت به؛ لأنها تقع على امتداد قارّتي آسيا وأوروبا، ويقع مضيق البوسفور والدردنيل في أراضيها، ويحدّها جورجيا وأرمينيا وأذربيجان شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً، وبحر إيجة واليونان وبلغاريا غرباً، والبحر الأسود شمالاً. كلّ ذلك يجعلها في تشابك العلاقات الدولية؛ كما تعداد سكّانها الذي يزيد عن 70 مليون نسمة، منهم 98% مسلمون، و2% يتكلمون العربية[1]. ومع هذه المعطيات لم ينتبه العالمان العربي والإسلامي،إلى القوّة الكامنة والصاعدة في آنٍ واحدٍ في هذه الدولة.

وما زاد الجدل تفاعلاً حول تركيا؛ أنها تجمع بين الرغبات المتناقضة؛ فهي ذات جذور إسلامية؛ لكنّ حكوماتها المتعاقبة -بما فيها حكومة حزب العدالة والتنمية- ترى أن العلمانية هي المستقبل الزاهر لتركيا، كما أنها ترنو نحو العالمين العربي والإسلامي، وتتمسّك بعلاقات إستراتيجية مع الغرب والاتحاد الأوروبي، وتُبدي تعاطفاً مع القضية الفلسطينية، ولا ترغب بقطع علاقاتها مع "إسرائيل"، وتسعى إلى تحقيق العالم التركي مع دول آسيا الوسطى والقوقاز الناطقة بالتركية. وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا إلى إحياء العثمانية الجديدة، كما يرى وزير خارجيتها (أحمد داوود أوغلو).

وقد أعلنت تركيا أنها ستستخدم الدبلوماسية الناعمة في بناء سياستها الخارجية، خاصّة مع جوارها الإقليمي العربي والإسلامي، فيما نراها في الوقت عينه العضو الثاني الأكثر أهمّية في

---

(1) - ممدوح عبد المنعم (2012)، تركيا والبحث عن الذات، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص75.

حلف الناتو، وتشارك بفاعلية في عملياته المختلفة. كما أنها قامت أكثر من مرّة باختراق الحدود العراقية لمحاربة حزب العمّال الكردستاني (PKK).

رأت تركيا في مراحل عدّة في علاقتها "المميزة" مع "إسرائيل" مدخلاً في إطار، وعنصراً استراتيجياً مهماً علاقتها الأهم بالولايات المتحدة. وعبر المراحل التاريخية المختلفة،وجدنا أن تركيا لا تستطيع أن تتخلّى عن علاقتها بالولايات المتحدة، حتّى وهي تحاول بناء فهمٍ خاصٍ لقِيم سياستها الخارجية، بهدف تعظيم حضورها إقليمياً ودولياً؛ وهذا يعني أنها لا تستطيع قطع علاقتها بإسرائيل؛ ولكنّها تستطيع التعامل وفق قواعد لعبة العلاقات الدولية، التي تتيح لها أن تقوم بإجراءات أخرى غير قطع العلاقة، ما يؤشّر على أن منحى العلاقة مع العمق الشرق أوسطي: العربي والإسلامي، يبني علاقته مع تركيا على قاعدة المصالح،بالإضافة إلى قاعدة التاريخ والحضارة والمستقبل المشترك بالمعنى التاريخي، وفي إطار التعاون لا الاندماج.

إن تركيا اليوم تشكّل حالة دراسة مهمّة لكلّ القوى الإقليمية في المنطقة؛لأنها تسير بسياسات متعدّدة تارة، ومتناقضة تارةً أخرى. يقول د. محمود الزهّار[2] في كتابه (الحقيقة الكونية للحضارات): "عين تركيا اليوم على آسيا، وعين أخرى على أوروبا، وهذا ما أصابها بالحول؛ فلا هي بقيت على "منْ نحن" ولا هي ذهبت إلى "نحن مع"[(3)]. وهذا وصف دقيق لحال تركيا ما بين الأمس البعيد والأمس القريب، واليوم والمستقبل؛ وهي في كلّ المسافات الزمنية السابقة، لم تكن سوى باحثة عن ذاتها تأسيساً لرسم مستقبلها؛ فالهوية التركية ما بين الماضي والحاضر، أصبحت بحاجة إلى تعريفٍ في سياق الرؤى المختلفة وفق التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة، التي أسهم فوز الرئيس المصري محمّد مرسي في إحيائها، بما يمثّل من بعدٍ متّصلٍ بجماعة الإخوان المسلمين.

ومن الضرورة بمكان فهم كلّ العلاقات المتشابكة التي تنسجها تركيا من جهة، والتي ترغب

(2) - ولِد في العام (1951)؛ وهو أحد مؤسّسي حركة حماس وعضو القيادة السياسية فيها، ووزير الخارجية في الحكومة الفلسطينية التي تشكّلت عقب الانتخابات التشريعية 2006 في آذار/ مارس في العام 2006، تمّ استهداف بيته من قِبل الصهاينة، كما ارتقى كلٌ من ابنيه خالد وحسام شهداء، لديه العديد من المؤلّفات، ومن أهمّها: إشكاليات الخطاب الإسلامي المعاصر، كما يُعتبر أبرز المفكرين في حركة حماس.

(3) - محمود الزهّار (2011): الحقيقة الكونية للحضارات، روابي القدس للطباعة والنشر، بيروت، طبعة أولى، ص155.

بها من جهةٍ أخرى، وفق محدّد علاقتها الخاصّة بإسرائيل، في إطار فهم الصراع الدولي الذي يعني المواجهة بين لاعبين جماعيين حول قِيم وقوانين وسلطات وموارد نادرة [(4)]. ولعلّنا ننظر إلى إيران وتركيا، أو الجوار العربي الذي تقود ملامحه مصر وتركيا، فنجد أن تركيا تلعب مع لاعبين متناقضين، ولكن حسب قواعد اللعبة الدولية؛ فإن خيارات تركيا تنحصر شيئاً فشيئاً؛ لأنها ما زالت غير قادرة على بسط نفوذها داخلياً، بسبب الأقلّيات التي تهدّد أمنها، مثل: الأكراد الذين يسعون إلى قيام كيانٍ سياسيٍ خاصٍ بهم، وإقليمياً في أثناء حالة التشابك الناعم مع قوى المنطقة، ودولياً مع بقاء الولايات المتحدة على رأس النظام الدولي الجديد.

وتركيا، كما غيرها من دول العالم، لم تكن تتوقّع التغيرّات الأخيرة في المنطقة العربية، التي تُعتبر من أهم التحوّلات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، لأنها تُعبّر عن إصرار الشعوب على تحقيق حرّيتها وكرامتها، من خلال بناء الأنظمة السياسية والمدنية التي تجعلها شعوباً منتجة.

إن التطوّرات التي تحدث في المنطقة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً، ستنعكس بشكل إيجابي على القضية الفلسطينية، وستسهم مع الزمن في تقديم رؤى إستراتيجية داعمة للقضية، وقد تؤدّي إلى اختلال موازين القوى السائدة حالياً في المنطقة[(5)]. ولكن، لا بدّ من التركيز على بناء الإنسان نفسه الذي يُعتبر الشرط الأوّل لتحرير فلسطين[(6)].

فمثلاً، لا يمكن لعاقلٍ أن يُنكر الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي، اقتصادياً واجتماعياً ودينياً وثقافياً، وعلى الصعيد الخارجي الإقليمي والدولي. ولكن، أمام الشغف الديني الذي يتّضح في تركيا يوماً بعد يوم، وحالة التوجّه الشعبي نحو عمقه التاريخي، ينبغي على القيادة التركية التي منحت الحرّية الكاملة لمواطنيها لممارسة حرّياتهم الدينية دون قيد أو شرط- أن تعيد صياغة دور الحزب في المرحلة المقبلة على الصعيد الداخلي،

(4) - ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مرجع سبق ذكره، ص5.

(5) - تقدير استراتيجي رقم (28)، أثر التغيّرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011/4/12.

(6) - محسن صالح، سليمان تقي الدين (2012): ندوة بعنوان: فلسطين في خطاب الثورات العربية، مجلّة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141، ص17.

حتّى تتوافق الحالة الدينية الأصيلة للشعب التركي مع قيادته؛ وإلاّ، فإن دور الحزب سيتوقف عند ما أنجزه، وستشهد الساحة التركية بروز قوّة إسلامية تتجاوب مع الصعود الديني الأصيل فيها.

إن حالة الحكم التي مورست في تركيا خلال العقد الأخير-رغم تعدّد أوجهها- استطاعت أن تعطي العرب مجالا للثقة بقوّة صاعدة في المنطقة، ليبنوا علاقة معها على أساس الشراكة الدائمة، بعدما بقوا عقوداً طويلة رهن إشارات الغرب والشرق؛ وهذا ما دفع الباحث كي يتوجّه لدراسة الحالة التركية وإستراتيجيتها الجديدة تجاه العالم.

ويمكن الاستنتاج: إنَّ الأسباب الموجبة لدورٍ تركيٍ إقليميٍ في المنطقة هي أسباب موضوعية وذاتية، تتمثّل في[7]:

- ❖ ذلك الفراغ الكبير الضارب أطنابه في المنطقة، نتيجة انهيار ما سمّي النظام الإقليمي العربي، خصوصاً في أعقاب الاحتلال الإنجلو - الأمريكي للعراق عام 2003.
- ❖ تمدّد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقلّ بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، حيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحقّقة تماماً في حالة المنطقة.
- ❖ الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها أن تلعب فيه دوراً إقليمياً، دون الاصطدام بقوىً عالمية، بالمقارنة مع القوقاز، حيث النفوذ الروسي، أو مع ألبانيا والبوسنة والهرسك، حيث النفوذ الأوروبي.
- ❖ الصورة الإيجابية لتركيا لدى شرائح عربية واسعة، والترحيب العربي غير المسبوق بدورٍ تركيٍ في المنطقة لأوّل مرّة منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923؛ بل وصل الأمر إلى حدّ الحديث عن (النموذج التركي) وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدّمها.
- ❖ توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين الدول العربية، ما لا يجعل عنصراً وافداً إلى المنطقة، ويسهل قيامها بهذا الدور.

(7) - مصطفى اللبّاد، «الدور الإقليمي لتركيا: الملامح والأسباب»، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية، لندن؛ asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-01-12-09-2.htm

مشكلة الدراسة

إن حالة التأرجح في العلاقة بين تركيا وإسرائيل تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية؛ حيث أصبحت تركيا فاقدةً لبوصلة تحديد اتجاهات سياستها الخارجية؛ لأنها تسعى لتحقيق رغبتها المتمثّلة في الاستفادة من كلّ ما يحيط بها، مع تمسكها باستراتيجية العلاقة مع الولايات المتحدة، والرغبة الجامحة في عضوية الاتحاد الأوروبي.

إن تركيا اليوم، وهي تنظر إلى ثورات أو حراكات "الربيع العربي" المعاصرة، تتطلّع إلى ما بعد هذه الحراكات، التي توّجتها نتائج الانتخابات المصرية في حزيران/ يونيو 2012، في أن تكون لاعباً رئيسياً في دول الربيع العربي، خاصّة في مصر، التي قام وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو) بزيارةٍ رسمية إليها في تموز/ يوليو 2012، وعرض مساعدة تركية مفتوحة على الرئيس المصري الجديد د. محمّد مرسي.

لكن، ما يجب معرفته هنا أن "الحراك العربي" انطلق من حاجة الشعوب للتحرّر وللعدالة. كما أن الفتية والشباب الذين خرجوا في الميادين لا يريدون سوى بناء أوطانهم على قاعدة الحرّية والكرامة؛ وهذا ما قد يعطي مفاتيح هامّة لتركيا في المنطقة، لأن أمامها مساحات كبيرة للعمل لتعزيز الحرّيات وثقافة المشاركة وإستراتيجية البناء فيها.

بناءً على ذلك، فإن مشكلة الدراسة تكمن في فهم كيفيّة بناء الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية والدولية، في ضوء العلاقة مع "إسرائيل"، وفي ظلّ حالة النهوض العربي الراهنة.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس لهذه الدراسة هو: كيف كانت إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل ما بين (2000 -2011)؟

ويتفرّع من هذا السؤال أسئلة فرعية، منها:

- ❖ كيف نشأت العلاقة بين الدولة العثمانية واليهود والحركة الصهيونية، ثمَّ بين الجمهورية التركية وإسرائيل، وما أثر ذلك على الإقليم؟

❖ ما تأثير المحدّدات التركية والإسرائيلية والإقليمية والدولية على العلاقة بين تركيا و"إسرائيل"؟

❖ ما هي العوامل المؤسّسة لنشأة حزب العدالة والتنمية، وما هي رؤيته العامّة؟

❖ كيف أثّر صعود حزب تقوده قيادات إسلامية على "العلاقة التركية إسرائيل"؟

هل تمتلك تركيا إستراتيجية فيما يتعلّق بقضايا المنطقة، خاصّة في ظلّ التكتّلات الدولية الحالية؟

❖ ما هو مستقبل الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية والدولية في ضوء علاقتها بإسرائيل!

أهمية الدراسة

تُعتبر هذه الدراسة ذات أهمّية من الناحية الأكاديمية؛ لأنها جاءت في ظلّ عوامل متغيّرة، في إطار محاولة فهم تركيا ورؤيتها الإقليمية والدولية. كما تنظر الدراسة باهتمام إلى ما ستكون عليه الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية والدولية في ضوء علاقتها الراهنة مع "إسرائيل".

الإطار الزمني للدراسة

تهتم الدراسة بالتركيز على دراسة الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية والدولية منذ عام 2000 حتّى عام 2011؛ وهي الفترة الممهّدة لقيادة حزب العادلة والتنمية لتركيا، والفترة التي ما زالت في قيادته للحكم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة -ضمن ما تهدف إليه- إلى:

❖ دراسة تاريخ العلاقة التركية-الإسرائيلية من أواخر عهد الدولة العثمانية حتّى عام 2011.

❖ دراسة المحدّدات الداخلية التركية والإسرائيلية، والمحدّدات الإقليمية: كالشرق الأوسط الكبير، والأمن القومي والمائي العربي، والمحدّدات الدولية: حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على العلاقة بينهما.

❖ دراسة بيئة الأحزاب الإسلامية الممهّدة لنشأة حزب العدالة والتنمية، من حيث النشأة والرؤية، وأثر وجود حزب العدالة والتنمية في قيادة الدولة التركية على العلاقة مع الكيان الإسرائيلي.

❖ التعرّف على العلاقات التركية الفلسطينية، والتركية-العربية، والتركية الإسلامية (إيران، دول آسيا الوسطى)، والعلاقات التركية-الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا)، وتأثيراتها على العلاقة مع "إسرائيل".

❖ التعرّف على الإستراتيجية التركية الشرق أوسطية والدولية في ضوء العلاقة التركية بإسرائيل.

فرضيات الدراسة

ارتكزت الدراسة التي بين أيدينا على عددٍ من الفرضيّات المهمّة، منها:

❖ بناء تركيا علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، حتّى قبل ظهور حزب العدالة والتنمية، على أساس المصالح، التي يمكن أن تستحوذ عليها، بشرط أن لا تصطدم مصالحها مع مصالح الغرب!

❖ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم في تركيا، في ظلّ قيادة الولايات المتحدة للعالم، حيث سعت تركيا لأن تكون نموذج حكم يجمع بين الهوية العلمانية لتركيا و حضارة الإسلام؛ وبناءً على ذلك:

❖ تأسيس ما يسمّى بالعالم التركي؛ ليكون نواة الجامعة التركية، تمهيداً لتقلّدها قيادة العالمين العربي والإسلامي!

❖ عامل ثورات "الربيع العربي" كان العامل المفاجئ لمجمل التوجّهات الإقليمية والدولية لتركيا. فقد أشارت الثورات بعد سقوط نظام حسني مبارك في مصر، إلى إمكانية واقعية لبناء المشروع العربي؛ وهذا ما يجعل تركيا تعمد إلى إعادة قراءة استراتيجيتها المستقبلية في المنطقة، في ظلّ الواقع الجديد.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث لتحقيق وإخراج الدراسة على عددٍ من المناهج العلمية المهمّة وذات الصلة، ومنها:

❖ **المنهج التاريخي**: لكي نستطيع فهم مستقبل العلاقة بين دولتين، واستراتيجيتهما، لا بدّ من فهم تاريخهما أوّلاً. لذلك، استخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة التسلسل التاريخي لعلاقات تركيا مع محيطها الإقليمي والدولي.

❖ **المنهج الوصفي التحليلي**: إن تحديد العلاقة التركية-الإسرائيلية ومعرفة مكوّناتها المختلفة، الداخلية والخارجية، يحتاج إلى فهم البيانات وتحليلها بناءً على قواعد واضحة. لذلك، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة عوامل تطوّر هذه العلاقة وتحليلها.

❖ **المنهج الاستقرائي التحليلي**: وهذا المنهج استخدمه الباحث لدراسة الدوافع والأهداف التي تريدها تركيا من علاقتها بإسرائيل، وكذلك الأهداف الحقيقية لبناء علاقتها الجديدة مع العالم.

❖ **منهج نظرية التوازن**: يُعتبر هذا المنهج ذو أهمّية لدراسة علم العلاقات الدولية، من خلال تحديد أبعاد نظام القوى المتحكّمة والمؤثّرة في ساحات العلاقات الدولية؛ ويمكن من خلاله فهم كيف تسعى الدولة، منفردة أو متّحدة مع دولٍ أخرى، لزيادة قوّتها القومية على حساب غيرها من الدول. كما تُسهم هذه النظرية في فهم الدور الاستراتيجي الذي تريده تركيا في ضوء علاقاتها المتشابكة والمتناقضة، خاصّة مع "إسرائيل".

❖ **منهج صنع القرار**: وهذا المنهج استخدمناه لبيان طبيعة وأهمّية عملية صنع القرار عند

الساسة في تركيا، وأثرها على العلاقات التركية الإسرائيلية من ناحية، وعلى علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

❖ **منهج تحليل السياسات العامّة**: هو منهج إجرائي لتوضيح الخطوات والعمليات التي يتمّ اتخاذها لرسم السياسة العامّة؛ وذلك بهدف استخدام الحقائق البحثية لإعداد التوصيات التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وتنفيذها وتقييمها.

الدراسات السابقة

1. ممدوح عبد المنعم: تركيا والبحث عن الذات (مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة: 2012)

تناولت هذه الدراسة نظام الحكم ومؤسسات الدولة، وبناء الدولة بين فترتي حكم أتاتورك وأردوغان، كما تناولت قضية الأكراد التي تشكّل أحد أخطر مهدّدات الأمن القومي التركي، وأحد أهم العوائق أمام العلاقة التركية مع دول الجوار والعالم. كما تناولت الدراسة كيف ينظر العالم إلى تركيا، من حيث بروزها في زمن قصير، وكيف تطوّرت لتصبح قوّة ذات وزن في محافل عدّة، من خلال اتباع سياسة تقلّ فيها درجة الخطورة لضمان أمنها، والعمل على توسيع دائرة التأثير؛ كما تناولت علاقة تركيا بدول الشرق الأوسط، خاصّة مصر وما تمثّل من قوّة إقليمية مهمّة.

كذلك، تناولت الدراسة العلاقة التركية مع "إسرائيل"، وتطوّرها، وكيف التفّت الجماهير التركية والعربية حول تركيا جرّاء مواقفها من الحرب الإسرائيلية على غزّة والاعتداء على أسطول الحرّية. أما عن علاقة تركيا وإيران، فقد أبرزت الدراسة الدور التركي التنافسي مع إيران في المنطقة من جهة، وفي إطار في تخفيف الاحتقان الدولي اتجاه إيران على خلفية برنامجها النووي من جهة أخرى. ثمّ عرّجت الدراسة على علاقة تركيا بالقوى الصاعدة، خاصّة الصين وآسيا الوسطى، وصولاً إلى احتمال أن تنتج تلك العلاقات الدولية مع تركيا نظاماً إقليمياً جديداً بمواصفات تركية!

2. نبيل السهلي: السياسات المائية لإسرائيل في الضفة والقطاع (مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141: 2012)

تشير الدراسة إلى أهمّية المياه في أدبيّات المشروع الصهيوني منذ مؤتمر بازل عام 1897. ويتمّ رسم الحدود المفترضة بين الاحتلال والأراضي الفلسطينية المحتلّة وفق جغرافيا المياه. ولقد قامت "إسرائيل" منذ عام 1967، بإصدار العديد من القرارات الجائرة من أجل التمدّد المائي في الضفة الغربية وقطاع غزّة، والتي تهدف كذلك إلى خنق السكّان مائياً. وهي منعت السكّان الأصليين من حفر آبار مياه في أراضيهم، ما أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة من خلال تدمير قطاع الزراعة، حيث من المتوقّع أن تصل نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى 40%، وفي قطاع غزّة إلى 62%.

إن "إسرائيل" تستهلك اليوم أكثر من 90% من المياه المتجدّدة سنوياً لأغراض الاستهلاك المنزلي. ومع توقّع وصول عدد من المهاجرين اليهود وازدياد الطلب على المياه، فمن المتوقّع أن يكون العجز المائي في "إسرائيل" مليار متر مكعّب سنوياً. وهذا يعني أن "إسرائيل" ستوغل أكثر في مياه الضفة الغربية وقطاع غزّة.

أما سياسياً، فإن قضية المياه تُرك أمرها للتفاوض ضمن ملفّات الحلّ النهائي، مع الاعتراف الإسرائيلي في الاتفاق المرحلي بالحقوق المائية للشعب الفلسطيني. وخلصت الدراسة إلى أن المستوطن الإسرائيلي يستهلك ستّة أضعاف المواطن الفلسطيني، ولا بدّ من دعم الفلسطينيين للثبات على أرضهم من خلال وسائل كثيرة، منها: فضح الممارسات الإسرائيلية المختلفة ضدّهم، وكذلك دعم الشعب الفلسطيني مالياً وسياسياً من قِبل الحكومات والشعوب العربية.

3. محمد نور الدين: الدور التركي تجاه المحيط العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2012).

عرضت الدراسة السياسات الجديدة لحزب العدالة والتنمية، حيث اعتمد الحزب في عامي 2003 و2004 سياسة الإصلاح، تمهيداً للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول عضوية تركيا فيه.

وذكرت الدراسة أن قادة حزب العدالة والتنمية كانوا استمراراً للبيئة الإسلامية التي ترعرعوا فيها.

كما تحدّثت الدراسة عن موقع العرب من الإستراتيجية التركية الجديدة، خاصّة في ملفّي سوريا والعراق حتّى انطلاق الثورات العربية، حيث سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع هذين الجارين. كما أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة بقوّة في فهم حزب العدالة نتيجة الخلفية الإسلامية لقادته، وأكّدت الدراسة على أن الحضور القويّ لتركيا في العالم العربي وإيران نابع من رغبتها لتكون قوّة إقليمية، من خلال سياسة التوازن التي انتهجتها إلى وقت قريب.

أما عن تركيا والثورات العربية المعاصرة، فقد جاءت هذه الثورات لتفاجئ تركيا وغيرها من الأنظمة أو المنظومات الحاكمة؛ لتتّضح ازدواجية التعامل التركي حسب الدراسة. وسياسة الانفتاح على الدول العربية أصبحت أمام امتحان؛ فتركيا تريد أن تبقى لاعباً مؤثّراً في المنطقة، حيث أيّدت بداية المطالب الديمقراطية المحقّة للشعوب العربية، وذلك نابع من فائض القوّة لديها كما تشعر؛ لكنّ تركيا، أمام توسّع تلك الثورات، سياستها اتجاه بعض دول الجوار!

4. وحدة تحليل السياسات: التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية والثورات العربية: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر: 2012).

تكمن أهمّية هذه الدراسة في توقيتها وفي مفردات الموضوعات التي تناولتها، حيث قامت بتوصيف المشهد الجيوستراتيجي قبل الثورات العربية. فقد ذكرت أن عام 2003 كان عام احتلال العراق ودخول العالم العربي في مرحلة مختلفة، هي تثبيت الولايات المتحدة لمواقعها الجديدة وتعزيزها لقيادتها الأحادية للنظام الدولي. ولقد أثّر التدخّل العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق على الموقع الأميركي الجيواستراتيجي.

كما شكّل وصول الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) إلى سدّة الحكم في العام 2008، وبروز الدور الصيني في المنطقة أهمّية إضافية للنظام الدولي.

أما عن التغيّرات الإستراتيجية على خلفيّة الثورات العربية المعاصرة، فقد أوجبت هذه

الثورات على بعض الدول الاستفادة منها، من حيث محاولة تأكيد حضورها في تفاعلات المشهد الثوري العربي، لاسيّما دولة قطر!

أمّا أهم اللاعبين في تلك الثورات العربية، فهم: الولايات المتحدة، التي بدأت بإعادة قراءة سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط؛ والصين، التي برزت نتيجة انكفاء الدور الأمريكي؛ وروسيا، التي تنامى دورها لإحداث التوازن مع اللاعبين الآخرين في المنطقة، وتركيا: التي تراجع دورها نتيجة حالة الحراك الداخلي التركي.

عن الرؤية الاستشرافية للتغيّرات الإقليمية في ظلّ الثورات العربية، حدّدت الدراسة: بروز حالتي الاعتدال أو المقاومة بمفاهيم جديدة، خاصّة فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، التي يرى 84% من العرب أنها قضية العرب جميعهم؛ وكذلك التموضع الكياني من خلال حالات التقارب بين الثورات، كما حدث مع الثورة التونسية أو الثورة الليبية التي أوجبت التغيير لدى المحاور المتقاربة في المغرب والجزائر، مع بروز التفكير الاستراتيجي في منطقة الخليج المهدّدة برياح التغيير، لأن البعد القِيمي -كما توصّف الدراسة- للامتداد الثقافي يوجب هذا التغيير!

5. مايكل ميلشتاين: شرق أوسط قديم جديد - التطورات الجارية وانعكاساتها على "إسرائيل" (ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011).

يحلّل مايكل ميلشتاين، وهو متخصّص في القضية الفلسطينية، طبيعة الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، ويتناول الأبعاد السياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية للتغيّرات المتسارعة مشيراً إلى وجود مجتمع مدني ناشط وفاعل؛ ولكن، هناك غموض في الأهداف المشتركة لنتائج هذه التغيّرات، التي ستصبّ في صالح معسكر المقاومة؛ كما أن العالم العربي لا يرغب بتدخّل أمريكي في ثورات المنطقة.

6. يسري الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية-الإسرائيلية (جامعة الأزهر - غزّة: 2011).

تستعرض هذه الدراسة جذور نشأة حزب العدالة والتنمية التركي، وعوامل تطوّره، وتأثيره

في العلاقات التركية – الإسرائيلية. كما سلّطت الضوء على طبيعة المحدّدات والعوامل التي دفعت كِلا الطرفين لتوطيد العلاقات فيما بينهما، وصولاً إلى توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996!

واعتمدت الدراسة على تحليل المعطيات التي أسهمت في تطوّر العلاقات التركية – الإسرائيلية، بجوانبها الداخلية والخارجية، مستخدمة تحليل الأحداث والوقائع. كما قامت بقراءة تنامي العلاقات بين البلدين في الحقبة الماضية، ثمَّ استشرفت سيناريوهات العلاقة بينهما، معتمدة في طرحها على نظرية التوازن لفهم وتتبّع مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وإدراك غاياتها، الأمر الذي مكّن الدراسة من وضع سيناريوهات مستقبلية لمسار العلاقات التركية – الإسرائيلية.

وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها: أن هناك محدّدات داخلية وخارجية دفعت بتطوّر تلك العلاقات واستمرارها. فالدولتان كان لديهما العديد من المشاكل والأزمات، ما دفع بهما لتمتين وتقوية علاقاتهما، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ولكن، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم، وانتهاجه سياسة "تصفير المشاكل" والاعتماد على عمق تركيا الاستراتيجي، انتقلت العلاقات التركية -الإسرائيلية من علاقات قوية إلى هشّة أو غير ذات أهمّية، على المستوى الاستراتيجي.

لذلك، أوصت الدراسة، بعد رفض الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا فيه، بضرورة حجز مقعد لأنقرة في الجامعة العربية، حيث سيؤدّي ذلك إلى ترابط المصالح العربية – التركية. كما أوصت بضرورة استغلال حالة الفتور القائمة بين أنقرة وتل أبيب، لتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية مع تركيا.

7. رائد أبو مطلق: العلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (جامعة الأزهر - غزّة: 2011)

عمدت الدراسة إلى تحليل العلاقات التركية-الإسرائيلية ما بين 2002 – 2010؛ أيّ

منذ بداية تولّي حزب العدالة والتنمية إدارة الحكم في تركيا. كما قامت بدراسة البيئة الداخلية والخارجية لتركيا، وتأثيرها في تعزيز العلاقة أو تراجعها مع "إسرائيل" وأثر كلّ ذلك على القضية الفلسطينية، لتخلص الدراسة إلى أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل حتّى عام 1993 أثّرت سلباً على هذه القضية. ولكن، بعد هذا التاريخ (أي بعد توقيع اتفاق أوسلو)، أصبحت القضية الفلسطينية عاملاً مؤثّراً في تطوّر العلاقة بين الطرفين.

لقد أرادت تركيا أن تكون لاعباً رئيساً جديداً في المنطقة مع الإبقاء على علاقتها بإسرائيل! كما ورغبت في تعزيز علاقتها بجوارها أو محيطها العربي والإسلامي، باعتبارها لاعباً إيجابياً محتملاً على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وأوصت الدراسة بإعطاء جامعة الدول العربية أهمّية مناسبة للدور التركي على صعيد القضايا العربية، وخاصّة القضية الفلسطينية، والاستفادة كذلك من الموقع التركي في منظّمة المؤتمر الإسلامي لدعم هذه القضية.

8. عبد الكريم عجيل: العلاقات التركية-الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة (2001 - 2009) ، (الجامعة الإسلامية، بيروت، 2011).

خلصت هذه الدراسة إلى أن تركيا ذاهبة للتصالح مع نفسها لجهة الصراع حول الهوية، من خلال تأكيد التزامها بعمقها الإسلامي والحضاري هوية لها، والتمسّك بالديمقراطية والعلمانية خياراً سياسياً واجتماعياً لها. كما لكونها لاعباً جيو استراتيجي في منطقتي البلقان والشرق الأوسط، مع تشكيلها محوراً مهماً بالنسبة للأوروبيين؛ فضلاً عن أنها ممرّ أساسيّ للطاقة بين الشرق والغرب. وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط عمقاً استراتيجياً مهماً بالنسبة لتركيا، ويجب عليها أن تفعّل هذا العمق نتيجة الفراغ السياسي الحاصل في المنطقة.

إن سياسة "صفر مشكلات" تعود على تركيا بالنفع، وتفتح لها الأبواب المغلقة والأسواق الناشئة، باتجاه التسويق التجاري والثقافي لما لديها من عمق وإرث ثقافي مهم. لقد صاغ حزب العدالة والتنمية استراتيجيته الجديدة التي تأثّرت من خلالها العلاقة التركية-الإسرائيلية سلباً، نحو تعظيم العلاقة التركية مع الجوار العربي والإسلامي.

9. معمر خولي: الإصلاح الداخلي في تركيا (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، 2011)

تأتي أهمّية هذه الدراسة من كونها تتتبّع الحالة التركية الداخلية قبيل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وحتّى حصول الإصلاح في المؤسسة العسكرية، مروراً بالإصلاحات الدستورية التي تفاعلت في الداخل التركي، نحو تجذّر أركان الدولة التركية المعاصرة.

أوّلاً، نلحظ من خلال الدراسة أنّ حزب العدالة والتنمية، حقّق منذ وصوله إلى الحكم عام 2002 وحتّى يومنا هذا، العديد من القفزات الإيجابية التي أثّرت تأثيراً مباشراً في المجتمع التركي؛ سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، أو حتّى القومية. كما لاحظنا أن تدرّج الإصلاح في المجتمع والواقع التركي كان مميّزاً لأسلوب حزب العدالة والتنمية في الحكم؛ فهو لم يتعرّض لقضية الحجاب فور وصوله إلى السلطة، ولم يتصادم مع العسكر كذلك. ولكنه وصل إلى إقرار الحجاب من خلال الضغوط الشعبية، وأنهى حكم العسكر بالقانون.

كما أكّدت الدراسة مواصلة السعي الحثيث لحكومة أنقرة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، من خلال الإصلاحات التي قامت بها لتجعل مجمل العمل في الدولة التركية وفق المعايير الأوروبية؛ ولكن، كلّ هذه الإصلاحات قوبلت بالتحفّظ الأوروبي المستمرّ على عضوية تركيا، بذريعة وجود امتدادات تاريخية تمنع ولوج تركيا إلى أوروبا، مثل قضايا الأرمن والأكراد، والأقلّيات المسيحية!

وخلُصت الدراسة إلى دفع العالم العربي حتّى يصاب بعدوى تجربة الفهم التركي للحكم، وليس استنساخ هذه التجربة. لذلك، المطلوب عربياً هو وجود نظام سياسي يؤمن بالتعدّدية السياسية والحرّية الفكرية والثقافية؛ والأهم من ذلك، أن يؤمن بتداول السلطة بشكل ديمقراطي بعيداً عن التعصّب الحزبي.

10. باحثون: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات في الدوحة: 2011).

تعتمد هذه الدراسة التي قدّمتها مجموعة من الباحثين خلال مؤتمر، على بحث العلاقة بين العرب وتركيا ومستقبل هذه العلاقة. وقد تمّ تقسيم محاور المؤتمر إلى أوراق عمل مهمّة، وهي: المحور التاريخي في العلاقات العربية-التركية، المحور السياسي، المحور الاستراتيجي، المحور الاقتصادي، محور الطاقة، محور المياه، المحور الاجتماعي. وخلصت الدراسة إلى وجود تقاطع استراتيجي وجوهري في العلاقات العربية-التركية، ناتج عن عدّة عوامل، أهمّها عدم فهم "إسرائيل" للمصالح التركية لجهة تقرّبها من العرب، خاصّة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذوي الأصول الإسلامية إلى الحكم؛ وكذلك تأثير الرأي العام التركي الذي يرغب فعلاً في العودة إلى جذوره.

وحسب هؤلاء الباحثين، فإن السنوات العشر القادمة ستشهد حالة غير مسبوقة من التقارب التركي-العربي، خاصّة بعدما حدث لأسطول الحرّية عام 2011، وتزايد البطش الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني، وفي ظلّ تغيّر واقع بعض الأنظمة العربية من خلال تفجّر الثورات فيها؛ ووصول نخبة جديدة إلى الحكم كانت مغيّبة – مثل حزب النهضة بتونس، والإخوان المسلمون بمصر، وحزب العدالة والحرّية بالمغرب – فرض متغيّرات ألقت بظلالها على الخارطة الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

وترى الدراسة أن تركيا تسعى لتأسيس كومنولث إسلامي، يكون العرب جزءاً مهماً فيه؛ وهذا ما أكّدته رؤية وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، ما يعني أن العرب يمثلون البديل الإستراتيجي لتركيا المعاصرة.

11. مهند مصطفى: العلاقات التركية-الإسرائيلية في المنظور الإسرائيلي (مركز الجزيرة للدراسات : 2011).

تشير الدراسة بداية إلى مصطلح "إسرائيل" الرسمية والإعلامية. وهذا المصطلح يكتسب أهمّية لدى من يريد أن يدرس "إسرائيل" من الداخل، حيث اهتمّت "إسرائيل" الرسمية بانعكاس نتائج الانتخابات البرلمانية التركية على علاقتها مع تركيا أكثر من اهتمامها بإجراء تلك الانتخابات، التي ستحدّد المنحى المستقبلي للعلاقات بين "إسرائيل" وتركيا.

إن حصول حزب العدالة والتنمية على 50% من أصوات الناخبين، لفت انتباه المؤسسة الإسرائيلية؛ فهذه النتيجة عبّرت عن التفاف المواطن التركي حول هذا الحزب. كما أن المؤسسة الإسرائيلية قرأت مستقبل العلاقة مع تركيا وفق المتغيّرات الإقليمية، خصوصاً منها العربية، في ظلّ استمرار الثورات العربية، وفي ظلّ التعامل الدولي مع الملفّ الفلسطيني.

وترى الدراسة أن "إسرائيل" مقتنعة بأن تراجع قوّة العلاقة بين تركيا وسوريا سيؤدّي إلى تخلخل العلاقة مباشرة مع إيران، وهذا ما تعدّه المؤسسة الإسرائيلية شيئاً إيجابياً، التي اعتبرت أن أردوغان نجح في الانتخابات ولكنّه انهزم دولياً، نتيجة عدم نجاحه، حسب التقدير الإسرائيلي، في بناء التحالفات مع دول الشرق الأوسط.

ورغم هذه القراءة، فإن الدراسة تشير إلى حاجة "إسرائيل" لتحسين علاقاتها مع تركيا في هذه المرحلة، خصوصاً وأنها لا تستطيع أن تحتمل هذا التوتّر لمدّة أربع سنوات أخرى من حكم حزب العدالة والتنمية ورئاسة أردوغان؛ لهذا، فهي مستعدّة للتنازل عن جوانب معيّنة من التقرير لصالح هذه العلاقات.

12. يوسي ألفر: العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران "بُعد شدّ الأطراف" (مركز صناعة السلام النرويجي)، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: (2011).

تشرح هذه الدراسة الأسس التي قامت عليها تحالفات "إسرائيل" مع الدول غير العربية في المنطقة، على قاعدة شدّ الأطراف. وهذه القاعدة أسّس لها وزير الدفاع الإسرائيلي دافيد بن غوريون، بهدف تطويق الدول العربية المحيطة بكيانه، من خلال التحالف مع الدول غير العربية.

كما أن "إسرائيل" تعمل على تحقيق إستراتيجية التطويق، عبر بناء التحالفات مع الأقلّيات والدول التي تقبل الاعتراف بـ"بدولة إسرائيل" وتقبل بوجودها في قلب العالم العربي، وعبر سياسة التطويق على أساس السياسة الدفاعية. لقد اعتمدت "إسرائيل" على الأقلّيات لبناء

تحالفاتٍ معها، وكذلك مع دول بعيدة أخرى، كتركيا وإيران، قبل أن تأخذ إيران توجّهاً معادياً لإسرائيل.

13. محمد هشام إسماعيل: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من 1993 - 2009 (سلسلة أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011).

تلاحظ الدراسة أن دور الاتحاد الأوروبي ما زال محدوداً في عملية التسوية. فهو يواجه تحدّياً لعجزه عن التأثير السياسي بالرغم من دعمه المالي الكبير لطرفي النزاع. وقد توصّلت الدراسة إلى أن الدور الأوروبي يتقدّم فقط عند تراجع الدور الأمريكي، ولا يتمكّن من ترجمة مواقفه إلى خطط عملية. لذا، لم تتغيّر حالة القضية الفلسطينية على أجندة قضايا السياسة الخارجية الأوروبية.

وأكّدت الدراسة أن أهم ما يعوق زيادة فاعلية أوروبا في إطار القضية الفلسطينية، هو عدم التوافق في الرؤى بين الدول العربية، وكذلك حالة الانقسام في الوضع الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس. وعليه، لا بدّ من توحيد الجهود العربية، ومن ثمّ توحّد الفلسطينيين، ليشكّلوا قوّة ضاغطة باتجاه تفعيل الدور الأوروبي في المنطقة.

14. أسطول الحرية: أزمة جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية المتعثرة، (مركز الجزيرة للدراسات 2010).

أوضحت هذه الدراسة أن الأميركيين اختاروا الانحياز لإسرائيل ضدّ الحليف التركي الاستراتيجي، وأن الإسرائيليين لم يحاولوا معالجة تعثّر علاقاتهم مع تركيا بجدّية؛ بل هم - في أكثر من مناسبة - أسهموا إسهاماً مباشراً في دفع هذه العلاقات نحو المزيد من التدهور. وعليه، كان الردّ التركي من خلال خطاب أردوغان في البرلمان التركي عقب الهجوم على أسطول الحرّية: "إن العلاقات التركية -الإسرائيلية لن تعود أبداً إلى ما كانت عليه"!

وظهّرت الدراسة التصرّف السافر من قِبل "إسرائيل" تجاه سفينة مرمرة التركية، وتجاه تركيا

التي اعترفت بإسرائيل عام 1949. واستعرضت العلاقات التركية -الإسرائيلية التي شهدت خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فتوراً مؤقّتاً، وعادت للصعود النوعي في النصف الثاني من التسعينيات، عندما عقدت الدولتان سلسلة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والتجارية؛ وحتّى في السنوات الأولى التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم في نهاية عام 2002. وكشفت الدراسة القراءة الخاطئة لتركيا من قِبل القيادة السياسية الإسرائيلية، مستشهدة بحادث تصرّف الرئيس الإسرائيلي (شمعون بيرز) مع (أردوغان) في منتدى دافوس عام 2009، حيث كان الموقف الشهير (لأردوغان) ضدّ السياسات الإسرائيلية، والذي سمّي حينها بالدقيقة الصعبة، وتعامل الخارجية الإسرائيلية المهين مع السفير التركي عندما أجلسوه على كرسي منخفض، مخالفين أعراف التعامل الدبلوماسي مع ممثّلي الدول.

إن أزمة العلاقة التركية-الإسرائيلية أسهمت حسب مركز الجزيرة للدراسات -في تعزيز وضع تركيا ودورها الإقليمي. وليس ثمّة شك في أن هذا الوضع والدور سيزدادان قوّة، إن نجحت الضغوط التركية في رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزّة.

وخلصت الدراسة إلى أن استمرار حزب العدالة والتنمية في الحكم خلال السنوات القادمة، قد يؤدّي إلى أن تشهد العلاقات بين الدولتين مزيداً من التأزّم، ليس لأسباب إيديولوجية بالضرورة؛ بل لأن سياسة الانفتاح على الجوار، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، التي تتبنّاها حكومة العدالة والتنمية، لا بدّ وأن تصطدم بسياسة الهيمنة والتوسع والسيطرة الإسرائيلية.

15. زيا ميرال، جوناثان س. باريس: تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، (ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: 2010)

سعى الكاتبان إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية لتبديد مخاوف المهتمّين بالشأن التركي. كما تناولت الدراسة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، وتطرّقت إلى صورة تركيا في العالم، وخصوصاً في الولايات المتحدة، بعد موقف البرلمان التركي الرافض لدعم غزو أميركا للعراق من الأراضي التركية؛ وكذلك، كيف أثّر تطوّر العلاقات

التركية-الإسرائيلية على العلاقة مع الولايات المتحدة، ودور تركيا الرافض لفرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن. ولكن، رغم هذا، فإن تركيا لا ترغب أن تذهب بعيداً عن الولايات المتحدة. فهي تريد تعزيز هذه العلاقة من جهة؛ وتريد أن تصبح لاعباً دولياً من جهة أخرى.

16. رنا عبد العزيز الخماش: العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان: 2010).

هذه الدراسة هي محاولة لفهم طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على المنطقة العربية، من خلال استلهام الماضي وتحليل الحاضر، بهدف استشراف مستقبل تلك العلاقات خلال العقدين القادمين. فقد قامت الدراسة بتحديد مسار العلاقات بين البلدين صعوداً وهبوطاً حتّى دخلت في مرحلة فتور شديد، لتعاقب بعض الأحداث الكبرى، ومنها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في عام 2000، وأحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 وتداعياتها، وما ترتب عليها من غزو أمريكي لأفغانستان في عام 2001، ومن ثمَّ غزو العراق عام 2003، إلى تولّي حزب العدالة والتنمية ذي التوجّهات والجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002؛ ومن ثمَّ تلاقي المصالح التركية – العربية جرّاء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضرّ مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر.

وألقت الدراسة الضوء على العلاقات التركية – الإسرائيلية لتكوين صورة واضحة حول طبيعة تلك العلاقات: أسبابها ودوافع إقامتها، أهدافها وأبعادها المختلفة: السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، حيث أن كلاً من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية. وسعت الدراسة إلى توضيح موقع تركيا في محاولاتها لفهم هويتها الحديثة، بعد أن كانت تعتبر نفسها غربية أوروبية، الأمر الذي دفعها للتحالف مع إسرائيل!

17. قسم الأرشيف والمعلومات: تركيا والقضية الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: 2010).

هذه الدراسة تسلّط الضوء على المسار التاريخي للعلاقة التركية بالقضية الفلسطينية،

وتطوّر العلاقات التركية – الإسرائيلية على المستويات: السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما تتناول الدور التركي الجديد، انطلاقاً من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وأثره على تحوّل السياسة التركية في الشرق الأوسط، بما فيها عملية التسوية للقضية الفلسطينية، والمصالحة الوطنية الفلسطينية. وتتحدّث أيضاً عن الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة في نهاية كانون الأوّل/ ديسمبر 2008، معرّجة على منتدى دافوس الذي شهد مشادّة كلامية حادّة بين رئيس الوزراء التركي والرئيس الإسرائيلي بيريز.

وتختتم الدراسة بالحديث عن حصار غزّة والموقف التركي الرسمي والشعبي منه، والمساعدات والمحاولات التركية لفكّ الحصار عن القطاع، والتي كان أبرزها الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرّية، الذي كان ينقل مساعدات إنسانية إلى غزّة، والذي سبّب توتّراً غير مسبوق بين تركيا وإسرائيل.

18. نزار عبد القادر:"العلاقات التركية - الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة"، مجلة الدفاع الوطني، بيروت: 2010)

عرضت الدراسة للمرحلة "الذهبية" في العلاقات التركية – الإسرائيلية، كما حلّلت المتغيّرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية، واللتين فرضتا على حزب العدالة والتنمية اعتماد خيارات سياسية جديدة، قضت بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي. ويطرح هذا البحث مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء النموّ السريع للعلاقات التركية – العربية، مع قراءة مواكبة القيادة التركية الجديدة لمشاعر الشارع التركي الرافض للظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني، ما أدّى إلى دفع العلاقات إلى ما يشبه حالة القطيعة الدبلوماسية.

وخرج الباحث بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن أن تساعد على استشراف آفاق التعاون الإقليمي، بعد عودة تركيا كلاعب أساسي في المنطقة:

- إذا استمرّت تداعيات الأزمة الناتجة عن الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرّية، ستكون الخسائر كبيرة على كلٍ من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة.

- يمكن اعتبار أيّ مراهنة إسرائيلية على خسارة حزب العدالة والتنمية لأكثريته النيابية في الانتخابات المقبلة؛ وبالتالي، انتظار عودة تحالف الأحزاب الأخرى إلى الحكم من أجل العودة بالعلاقات مع تركيا إلى سابق عهدها، بمنزلة مغامرة جديدة غير محسوبة النتائج.

- إن السياسة التركية الجديدة تجاه المنطقة لا تنطلق من خيارات عاطفية أو شخصية، بل هي سياسة براغماتية تخدم مصالح تركيا العليا. ومن هنا، فإن الأرضية الأمنية والعسكرية التي نشأت عليها علاقات تركيا بإسرائيل قد تغيّرت، لتحلّ مكانها مصالح تركيا الاقتصادية، والتي تقضي باعتماد سياسة الانفتاح تجاه جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- تتطلّب أيّ معالجة للعلاقات التركية - الإسرائيلية أو التركية - الأميركية، التعامل بواقعية من قِبل تل أبيب وواشنطن؛ فتأخذان بعين الاختبار مصالح تركيا وتوجّهات الشعب التركي، ضمن الأطر التي رسمتها الثورة "الهادئة" التي يقودها (أردوغان) ووزير خارجيّته داوود أوغلو.

19. علي حسين باكير: محدّدات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية (مركز الخليج للأبحاث (آراء)، دبي: 2010).

تشرح تلك الدراسة القواعد الأساسية التي بُنيت عليها العلاقة بين كلٍ من أنقرة وتل أبيب، في محاولة لرسم صورة واقعية موضوعية، تفسّر طبيعة التحوّل الذي طرأ على العلاقة بين الطرفين بعد استلام حزب العدالة والتنمية سدّة الحكم في تركيا.

كما تبحث الدراسة في العوامل التي أسهمت في ذلك التحوّل، مع الإضاءة على مبادئ السياسة الخارجية التركية المستجدّة، أو ما يُعرف باسم (مبادئ أوغلو)، التي لعبت دوراً في تغيير قواعد اللعبة، وسببت التباين أو الخلاف الحالي بين أنقرة وتل أبيب حيال منطقة الشرق الأوسط وطبيعة دور كلٍ منهما فيها.

20. عبد الجليل مرهون: الأمن القومي العربي: رؤية في التحدّيات والخيارات (مجلة شؤون الأوسط، عدد 136، بيروت: 2010)

تأتي أهمّية الدراسة من كونها تبحث عن تعريف جديد للأمن القومي العربي، في ظلّ التطوّرات المتلاحقة في المنطقة، بهدف إعادة تعريف الأخطار الكامنة والظاهرة. كما وضعت الدراسة إجابة للتساؤل عن ماهيّة الصور الراهنة للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، حيث يرى الباحث بأنها نابعة من الداخل العربي، الذي يعيش حالة من النزاعات المسلّحة، كما في الصومال والسودان والعراق، والحروب كما في غزّة ولبنان.

وتبحث الدراسة عن الامتداد الإقليمي للأمن القومي العربي، والذي يمكن اعتباره أمناً إقليمياً لمجموع دول متجاورة. وهذا يقتضي دراسة البيئة الجيوسياسية، التي تعبّر عن تفاعلات كلّية بين مجموعة من الوحدات والأقاليم. كما تناولت الدراسة التأثير للأمن الإقليمي العربي مع القوى الإقليمية خارج الإطار العربي، والتي يجب أن تكون على مسافة واحدة من الأطراف المتنافسين.

وقد رأت الدراسة أن الدبلوماسية هي أداة لتعزيز الأمن على مستوى التصدّي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، من خلال تعزيز المنظور التنموي وبناء دبلوماسية وقائية، وتطوير قوّة ردع ذات مصداقية. كما أن تطوير الأمن البحري العربي وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسّسية، هما من ضرورات تعزيز الأمن القومي العربي.

21. ميشيل نوفل: عودة تركيا إلى الشرق (الدار العربية للعلوم (ناشرون)، بيروت: 2010).

تتطرّق هذه الدراسة إلى بحث مفاهيم جديدة، وبإطار منهجي، والخاصّة تحديداً بتركيا، حيث بدأ الكاتب بما يسمّى بالعالم التركي. وتعتبر الدراسة أن انهيار الاتحاد السوفياتي والاجتياح العراقي للكويت أعادا الغرب ليتذكّر أهمّية تركيا، نتيجة تفكّك الإمبراطورية الروسية وبروز شعوب لها جذور مشتركة مع الأتراك، من البلقان إلى تركستان الشرقية، والتي يبلغ عدد سكّانها ما يزيد عن 150 مليوناً من الناطقين بالتركية. وتناولت الدراسة المشكلة الكردية، التي كانت تقف دائماً حجر عثرة أمام الصعود التركي، دولياً.

وشرحت الدراسة اصطلاح حركة التوليف التركي الإسلامي، الذي تعود بدايته إلى ستّينيات القرن الماضي، عند تأسيس معهد الأبحاث حول الثقافة التركية. ويطرح هذا المصطلح العودة إلى الثقافة التركية الوطنية باعتبارها رابطاً بين الماضي والحاضر من جهة، وبين الإسلام من جهة أخرى. وتتمثّل الخطوط العامّة للتوليف في أن المجتمع التركي هو ضحية قصف ثقافي بتأثير غربي، كما أن الثقافة الوطنية تنهل من ثقافة آسيا الوسطى والدين الإسلامي.

ثمّ تتطرّق الدراسة إلى إعادة توجيه السياسة التركية، حيث أن وصول حزب إسلامي للسلطة (الرفاه) في العام 1996 يُعدّ انقلاباً جذرياً في علاقة الدولة بالمجتمع، مشيرة إلى أن عودة الدين منذ الثمانينيات في تركيا قد عنت فشل التحديث، حيث برزت نخب إسلامية قادمة من مؤسّسات التعليم العلماني، مثل: سيّد قطب والإمام المودودي.

وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فهو قدّم نفسه بصورة حزب ديمقراطي محافظ، يتمسّك بمرجعيته الدينية، ولا يريد الانفصال عن حركة رأس المال المعولمة! وتقدّم هذا الحزب يعني سقوط الطبقة السياسية التقليدية، مثل: الحزب الديمقراطي وحزب الوطن الأم. وتكشف الدراسة أن حزب العدالة انتقل من حالة الإسلام السياسي إلى الليبرالية، حيث أن وعاءه يستقطب الكوادر من الأحزاب الأخرى.

وبيّنت الدراسة الرؤية العثمانية للعراق، حيث وضحت المسار التاريخي لعلاقة تركيا مع العراق وصولاً إلى فترة احتلاله، وإجراء انتخابات تحت الاحتلال الأمريكي، مّما جعل تركيا تتبنّى سياسة مع العراق تمثّلت في التخلّي عن المقاربة الأمنية الضيّقة، وتفعيل العلاقات الحسنة بعدد من الأطراف والشخصيات العراقية، والعمل على مقاربة أكثر مرونة لعملية البناء الدستوري على قاعدة الفيدرالية في العراق.

كما تطرّقت الدراسة للقضية الفلسطينية، والتي تُعتبر أساس الانطلاق للصعود التركي، من خلال حالة المتابعة التركية للأحداث على صعيد هذه القضية وحشار غزّة. كما أن الحراك التركي فلسطينياً أعطى قوّة لتركيا ولحزب العدالة والتنمية (وأردوغان) على حدٍ سواء.

وأوضحت الدراسة الجهد التركي الذي بُذِل فيما يخصّ الملفّ النووي الإيراني، والرغبة التركية في امتلاك مشروع نووي سلمي.

وعرّجت الدراسة على ملفّ العلاقة التركية مع سوريا ولبنان، ومفهوم العثمانية الجديدة، من خلال نظرية العمق الاستراتيجي لوزير الخارجية التركي (أوغلو)، والتي من خلالها تحاول تركيا التقارب من كلّ دول الشرق الأوسط.

22. رجب الباسل: دور تركيا في القضية الفلسطينية (موقع سما: 2010)

بداية، تذكر الدراسة أن نشاط تركيا تنامى إقليمياً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين ثانٍ / نوفمبر 2002، وأصبح أكثر فاعلية في الأعوام التالية، وأكثر نشاطاً خلال عامي 2009 و2010. وهناك ظروف وعوامل ساعدت على تفعيل هذا الدور، والبديل لأدوار أخرى، سلبية كانت أم إيجابية. ولكن، لا أحد يستطيع أن يُنكر أن دوراً ما كان لمهندس السياسة الخارجية التركية في الألفية الثالثة (أحمد داود أوغلو) الذي أطلق عليه البعض (كيسنجر السياسة التركية)، وأطلق عليه إبراهيم البيّومي غانم، اسم (أحمد داود أوغلو) السياسة الخارجية التركية.

وتشير الدراسة إلى الجهد الذي قام به أوغلو، خاصّة فيما يتعلّق بنظرية العمق الاستراتيجي، التي يعتقد الكاتب أنها تبلورت بعدما استطاع (أوغلو) أن يقرأ جيّداً دور تركيا بعد الحرب الباردة، وفي ظلّ التطوّرات المتلاحقة منذ أحداث أيلول / سبتمبر 2001، وقراءته لموقع الولايات المتحدة الفعلي والمتوقّع على الساحة الدولية. كلّ ذلك جعل (أوغلو) يقدّم رؤية متكاملة نظرياً، استطاع أن يضعها موضع التطبيق؛ سواء عندما كان مستشاراً لرئيس الوزراء، أو عندما تولّى حقيبة الخارجية رسمياً في العام 2009.

وأياً كان الموقف العربي من الدور التركي، فهو دور يثير الإعجاب من دولة استطاعت أن تحافظ على مكانتها في العلاقات الدولية، رغم انتفاء جزء كبير من سبب تلك المكانة في الحرب الباردة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق؛ بل هي استطاعت أن تتقدّم من دولة هامشية (كما

يريدها البعض)، إلى دولة محورية ومركزية، حيث استفادت جيّداً من موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب. ورغم ما كُتِب عن تحوّلات الدور التركي عامّة، ومستقبل هذا الدور لناحية دعم القضية الفلسطينية خاصّة، فإن ذلك المجال يحتاج المزيد من الدراسة والتحليل؛ سواء على هيئة مؤتمرات أو دراسات أو حلقات نقاش.

23. ستيفن كينزر: مثلث القوّة المقبل، لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليين في الشرق الأوسط (ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010).

قدّمت هذه الدراسة تصوّراً مخالفاً لتوجّهات الخارجية الأمريكية حيال حلفائها في العالم الإسلامي، حيث يتحدّث الكاتب عن أن علاقات الولايات المتحدة مع كلٍ من السعودية وإسرائيل قد خدمت واشنطن في مرحلةٍ ما، ولكنّها لم تستطع -من خلال تلك العلاقة- أن ترسي دعائم السلام والاستقرار في المنطقة، ولم ينتج عنها تعزيز للمصالح الأمريكية عربياً وإسلامياً.

وركّزت الدراسة على كلٍ من تركيا وإيران باعتبارهما مرشّحتين لأن تصبحا حليفتي الولايات المتحدة كقوّتين إقليميتين في المستقبل، وأهمية هذا التصوّر لما للدولتين من مزايا من حيث الموقع والقوّة الإقليمية لكلٍ منهما!

استعراض الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، اتّضح للباحث ما يلي:

- هذه الدراسات -في معظمها- تناولت العلاقات التركية-الإسرائيلية في إطار العلاقة التركية-الأمريكية أوّلاً.
- لم تبحث الدراسات إلاّ في إطار محدود وضيّق في التوجّهات التركية، من خلال حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية وتعيين محدّداتها. وكان التعاطي مع السياسة الخارجية

التركية فقط من خلال نظرية العمق الاستراتيجي لمهندس السياسة الخارجية التركية، وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو.

- كما أن الدراسات السابقة لم تتطرّق إلى تطوّر وتداعيات العلاقة التركية-العربية بعد التغيّرات الإقليمية والدولية، وتحديداً بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والعدوان الإسرائيلي على غزّة نهاية العام 2008.
- لم تراعِ الدراسات السابقة تأثير ثورات "الربيع العربي"، في إعادة هيكلة الإقليم العربي والإسلامي وعلاقته بالدول المجاورة، ومنها تركيا.
- أكّدت الدراسات السابقة على النهضة التي شهدتها تركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية، من حيث النموّ الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وممارسة الحرّيات العامّة، وتطوّر قطاع الخدمات التعليمية والصحّية.
- التناقض بين الكتّاب الأجانب والعرب كان واضحاً، حيث ينظر الأجانب إلى تركيا من زاوية النظام الدولي، فيما العرب ينظرون إلى تركيا من زاوية التقارب التاريخي والحضاري.

الفصل الثاني

نشأة وتطوّر العلاقات التركية-الإسرائيلية (1949- 2002)

المبحث الأوّل

العلاقات التركية-اليهودية حتّى عام 1949

إن فهم العلاقة بين تركيا الجمهورية العلمانية ذات الأصول الإسلامية الأصيلة، وما يسمّى بدولة "إسرائيل" العلمانية التي تأسّست على فهم ديني مصطنع، يستوجب تتبّع هذه العلاقة منذ ظهور الدولة العثمانية، بعد انهيار الدولة البيزنطية في نهاية القرن الرابع عشر، حيث أن فهم هذه العلاقة يمكّننا من فهم الرؤى والاستراتيجيات التي انطلقت منها كلا الطرفين. وعليه، فقد عمد الباحث إلى دراسة العلاقة التركية-اليهودية حتّى إعلان قيام دولة الكيان الإسرائيلي 1948م، من خلال:

المطلب الأوّل: العلاقة التركية-اليهودية في ظلّ الدولة العثمانية.

المطلب الثاني: العلاقة التركية-اليهودية ما بين (1920 - 1949).

أوّلاً: العلاقة التركية-اليهودية في ظلّ الدولة العثمانية

2- اليهود في الدولة العثمانية

فتحت الدولة العثمانية أبوابها لكلّ الأقلّيات، بما فيها: اليهود. فقد كان العثمانيون أفضل من حمى اليهود، وربّما أكثر من اليهود أنفسهم. وفي نفس الحقبة التاريخية التي فتحت فيها الدولة العثمانية أبوابها لليهود، لم تُغلق أوروبا أبوابها في وجه اليهود فقط؛ ولكن لاحقتهم وطردتهم. ولقد استمرّ اليهود في كنف التسامح العثماني قرابة خمسة قرون[1]؛ كما أن تلك الدولة منحت المسيحيين واليهود حرّية العبادة والتعبير [2].

(1) - أحمد عثمان (1994): تاريخ اليهود، ج3، مكتبة الشروق، القاهرة، ص7.

(2) - تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2010، ص7.

وقد اعترف (عزرا وايزمن)، الرئيس الإسرائيلي الأسبق، أثناء زيارته لتركيا عام 1994، بحقيقة عدالة الدولة العثمانية تجاه اليهود، حين قال: "إن "إسرائيل" لم تنس ما فعلته الإمبراطورية العثمانية، حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام، بعدما طُرِدوا من أوروبا واضطُهِدوا " [3].

في مطلع القرن السابع عشر، وتحديداً مع ظهور الحركات اليهودية، الداعية إلى هجرة اليهود إلى فلسطين (أرض الميعاد)، حصل توتّر ملموس في العلاقة بين الدولة العثمانية واليهود. وعليه، فإنّ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانا قرنين للانحطاط اليهودي، نتيجة ما كان من ردٍ سيّئ من قِبلهم للجميل العثماني تجاه اليهود الهاربين من الاستعباد الأوروبي.

لم تهدأ حالة الحراك نحو إضعاف الدولة العثمانية، رغم أن الجيش العثماني في عهد الخليفة محمّد الثاني كان يُعتبر جيشاً مجهّزاً وقوياً، نظراً لحالة النهوض في الدولة العثمانية من الناحية التعليمية، من خلال بناء الكلّيات، والصحّية من خلال بناء المستشفيات، والدينية من خلال زيادة بناء المساجد، ومنها مسجد محمّد الفاتح الذي دُفِن فيه في اسطنبول – العاصمة التجارية لتركيا[4]. بدأت الدولة العثمانية تضعف نتيجة عوامل كثيرة، كان من أهمّها: الدور السلبي الذي لعبه يهود الدونما[5] من خلال السيطرة على مفاصل الدولة وأجهزتها، المدنية والإعلامية والعسكرية.

في عام 1889، تأسّست جمعية الاتحاد والترقّي[6] من بعض الزعامات اليهودية، حيث لعبت هذه الجمعية دوراً بارزاً في إضعاف وتقسيم الدولة العثمانية [7].

(3) - إبراهيم عبيد: تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية وتداعياتها (1991-2001)». رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، 2008، ص29.

(4) ماري ملز باتريك (1986م): سلاطين بني عثمان (صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي)، مؤسّسة عزّ الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، ص32.

(5) - هي طائفة يهودية عاشت في تركيا منذ القرن السادس عشر، ولا تزال أصولها قائمة حتّى وقتنا الحاضر. وتجمع هذه الطائفة بين الهويتين اليهودية والإسلامية، لأنها ذات جذور يهودية من جهة، و هي تستّرت بالإسلام لتحقيق هدف اليهود في الاستيلاء على أرض فلسطين من جهة أخرى. كما تُعرف بأنها جماعة السبتائية نسبة إلى زعيمهم شبتاي بن حيّ، الذي ولِد في إزمير التركية في العام 1626 وتوفّي في العام 1676. (انظر هدى درويش: حقيقة يهود الدونما في تركيا).

(6) - شهد عام 1890م وجود النواة الأولى باسم الترقّي والاتحاد، وليس الاتحاد والترقّي. وهذه المجموعات من الشباب تأثّرت بالأفكار الواردة من الأطبّاء الأجانب الذين جاؤوا للعمل في الدولة العثمانية، ومن ثمّ أعلن عن تأسيس جمعية الاتحاد والترقّي. واتخذت الجمعية من باريس وسالونيك مركزي عمل؛ ومن أهم أهداف الجمعية آنذاك العمل بدستور مدحت باشا الصادر بتاريخ 1876م (انظر بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية-الحضارة-الشعب).

(7) رنا خماش (2010م): العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ص231.

ويؤكّد الكاتب حسن علي الحلاّق أنه لم يكن أيّ من الأتراك ممّن أسسوا الجمعية؛ وكلّ الأسماء التي كانت في تلك الفترة التاريخية هي أسماء ذات أصول يهودية أو غربية. ومن هذه الأسماء: أنور باشا، وهو يهودي بولندي من يهود الدونما، وكذلك (نسيم روسّو)، و(نسيم مزراحي) كانا يهوديين كذلك[8]؛ ويرى المؤرّخان (أحمد آق كوندوز)، و(سعيد أوزتورك) أن هناك عوامل كثيرة مهّدت لأن تجد مثل هذه الحركة المتأثّرة بالغرب موطئ قدم لها في النموّ والتغلغل في الدولة العثمانية، ومن أهمّها[9]: توحّد أعداء الدولة في الداخل والخارج ضدّ السلطان، خاصّة في ظلّ الحدود الواسعة للدولة العثمانية والتوافد الأجنبي والغربي عليها، والحقد الصهيوني على السلطان نتيجة وقوفه في وجه مشروعهم الاستعماري في فلسطين.

وقد تمكّن عددٌ كبيرٌ من اليهود من التغلغل في الحركات القومية التركية، وكانوا يتحرّكون من خلال الاتحاد والترقي وفق رؤية الاستعمار، سعياً للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني. وعليه، فإن الناظر إلى واقع الاتحاد والترقّي في تلك الفترة الزمنية يرى أنها أصبحت مزيجاً تركيا يهودياً من خلال:

- ❖ الإمداد التركي للجمعية بالأدوات العسكرية.
- ❖ الإمداد اليهودي للجمعية من خلال الدعم المالي والنفوذ الصحفي.

ولقد ذكرت مصادر عدّة أن يهود الدونما كان لهم دورٌ بارزٌ داخل جمعية الاتحاد والترقّي، لإنهاء حكم الدولة العثمانية. وقبل ذلك في اغتيال السلطان عبد العزيز[10]، وذلك لأنه كان يفضّل الأرمن ويقرّبهم منه ومن مواقع الحكم في الدولة العثمانية، ويُبعد اليهود عن الوظائف العليا ومواقع الحكم؛ كما أنهم كانوا يملكون الوسائل والمؤسسات الإعلامية. فمنذ عام 1907، كانوا يدعون إلى دولة كردية وأرمينية في الدولة العثمانية، عبر الصحف التي كانوا يمتلكونها، مثل صحيفة الصباح؛ كما كانوا يدافعون عن الماسونيين والشيوعيين الأتراك[11].

(8) علي حسن حلاّق (1980م): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية من 1897م إلى 1909م، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ط2، ص311.

(9) أحمد آق كوندوز وسعيد أوزتورك (2008م): الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول، ص 450 - 455.

(10) - هو حفيد السلطان مراد الثاني الذي فتح أبواب الدولة العثمانية لليهود عندما أرادوا الهجرة إليها.

(11) - محمّد حرب(1980): على الآن، يهود الدونما يحجّون ويصومون ويدخلون المساجد، مجلّة العربي، الكويت، عدد255، ص83.

ووصل الدور الإعلامي بالمؤسّسات الصحفية اليهودية إلى درجة معاقبة كلّ من يُسيء إلى ما يسمّى (بمعاداة السامية)، حيث كانت مؤسساتهم تنشر الأفلام التي تدعو للتعاطف مع "إسرائيل"، وتندّد بمعاداة السامية[12].

بعدها، خلع السلطان عبد الحميد الثاني من قِبل (مجلس المبعوثان) الذي قام بتعيين السلطان محمّد رشاد (محمّد الخامس)،الذي كان منعزلاً عن العالم الخارجي ولا يعرف شيئاً عن العلاقة مع الدول، ممّا جعله ألعوبة في يد الاتحاد والترقّي التي أسهمت في تعيينه خليفة للدولة العثمانية؛ وهذا الأمر شجّع الجمعية على الاستيلاء على الوظائف الهامة في الدولة العثمانية، وتطوّر الأمر إلى أن أصبحت الاتحاد والترقّي لها الكلمة العليا في الدولة العثمانية[13].

2- دور الحركة الصهيونية[14] في تفتيت الدولة العثمانية:

نشأت الحركة الصهيونية سياسياً منذ انعقاد المؤتمر الأوّل في مدينة بازل بسويسرا عام 1897م. ولقد ساهمت هذه الحركة منذ نشأتها بتفتيت أواصر الدولة العثمانية، للوصول إلى إيجاد الوطن القومي لليهود في فلسطين! فمؤسّس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل[15] نشر كتابه" الدولة اليهودية" عام 1895، وحاول من خلاله تسليط الضوء على المعاداة للسامية، كما أنه حدّد خطوات لإقامة الدولة اليهودية، وأهمّها: الحصول على وعدٍ دولي لإقامة الدولة اليهودية؛ سواء أكان هذا الوعد في: تركيا أو فرنسا أو أوغندا أو فلسطين[16]

أيقن (هرتزل) أن الوصول إلى فلسطين لا يتمّ إلاّ من خلال انهيار الدولة العثمانية. وعليه،

(12) - مصطفى طوران (1997): يهود الدونما، ترجمة كمال خوجة، دار الإسلام، استانبول، ص46.

(13) - أحمد عبد الرحيم مصطفى (1993م): أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط2، ص273.

(14) - أطلِق لفظ الصهيونية على منظّمة صهيونية إرهابية أسّسها يهود روسيا بعد منتصف القرن التاسع عشر، وأطلِق على منتسبيها "أحبّاء صهيون". وكان من أبرز المنتسبين إلى هذه المنظّمة والد هرتزل، وبن غوريون، (انظر بروتوكولات الاختراق "الإسرائيلي"، صحيفة الخليج الإماراتية، 2004/6/1.)

(15) - ولِد هرتزل في المجر 1860م، من أبوين يهوديّين، تلقّى علومه في القانون في فيينّا، واشتغل في الكتابة الأدبية والسياسية والإعلامية، ألّف كتاب الدولة اليهودية، الذي يعبّر فيه عن الإيديولوجية الصهيونية، (انظر في كتاب دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص94).

(16) - بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية، الحضارة، الشعب، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1991، ص338-342.

أصبح هدفه أن يؤمّن عمقاً دولياً يُسهم في إقناع الدولة العثمانية بالتنازل عن فلسطين، مقابل أن يبقى اليهود داعمين لهذه الدولة. وهو تواصل مع ألمانيا في هذا الاتجاه، ولكنّه رفض أن يحصل على موافقة القيصر الألماني، للتوسط لدى الباب العالي أثناء زيارته لاسطنبول[17]. كما قام هرتزل بإرسال رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، عارضاً عليه المساهمة في تسديد ديون الدولة العثمانية بمبلغ قدره عشرون مليون جنيه إسترليني، مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في 17 حزيران/ يونيو 1901[18].

ويرى بعض الباحثين أن جمعية الاتحاد والترقّي التي سيطر عليها اليهود في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، كان لها بالغ الأثر في تقويض أركان السلطنة العثمانية، رغم كلّ ما قام به عبد الحميد الثاني من أجل حماية اليهود وتوفير الأمن لهم داخل الأراضي العثمانية[19]. كما أن انهيار التشكيلات الاقتصادية للدولة والدول المحيطة أمام الهيمنة الرأسمالية المركزية الأوروبية، كانت نتيجة انقلاب جمعية تركيا الفتاة على السلطان عبد الحميد الثاني[20].

وبعد وفاة تيودور (هرتزل) في عام 1904، وبعد فشل كلّ خطوات سعيه لانتزاع موافقة من الدولة العثمانية لمنح أرض فلسطين لليهود، بدأ اليهود من بعده بانتهاج نهج الدسائس والخداع، من خلال استخدام الجواسيس والعيون داخل مؤسّسات الدولة العثمانية، بهدف تغيير رأس الدولة، وكان تحرك الحركة الصهيونية على محاور عدّة، أهمّها[21]:تأييد الأرمن، ودعم حركاتهم ضدّ السلطان عبد الحميد الثاني، وتأييد الحركة الكردية القومية.

ولقد أسهم هذا الحراك في حادثة خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908، من خلال مجموعة من ضبّاط جمعية الاتحاد والترقّي؛ وكان من أهم نتائج هذا الانقلاب[22]:

(17) - مصطفى الطحّان، فلسطين والمؤامرة الكبرى، ط1، المركز العلمي للكتاب الإسلامي، الكويت،1994، ص62-63.

(18) - انظر وثيقة رقم (1) في ملحق الوثائق .

(19) - يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزّة، 2011، ص 13.

(20) - سيّار الجميل (1997م): العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص55.

(21) - عبد الكريم الجعيدي، مرجع سابق، ص8.

(22) - بشير نافع (1999): الإمبريالية الصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة، ص110.

❖ تهميش دور العلماء في المحافظة على التماسك الاجتماعي في الدولة العثمانية، وتصاعد التوتّرات القومية، ، فأصبح كلٌّ من الأكراد والأرمن وغيرهم يبحث عن هويته وقوميته.

إن اليهود الذين تغلغلوا في الدولة العثمانية، والذين انتشروا في أرجاء الدولة العثمانية على مدار الكثير من السنوات، أثّروا تأثيراً سلبياً ومباشراً في قدرة السلطان عبد الحميد الثاني، الذي عمل على ترسيخ السياسة التوازنية من خلال دبلوماسية دقيقة ومرنة، وحاول تكوين مساحة تأثير تتحقّق فيها مصالح دولته، أو ما يسمّى بالحديقة الخلفية (Hinterland)، والتي تتمثّل في دعم المسلمين الذين يعيشون تحت الاستعمار خارج حدود الدولة العثمانية [23].

وبمجرد تسلُّم "الاتحاد والترقّي" الحكم في الدولة العثمانية عام 1908، تمّ افتتاح مكاتب للحركة الصهيونية في العديد من دول العالم، وأهمّها مكتب الحركة في اسطنبول [24]. وزادت الهجرات اليهودية في ظلّ جمعية الاتحاد والترقّي بشكلٍ ملحوظ، حيث عملت على تقديم كافّة التسهيلات اللازمة للهجرة إلى أرض فلسطين، وكذلك مساعدة اليهود على شراء الأراضي فيها. وكان حدث الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908، حدثاً مهماً، استغلّه اليهود بهدف:

❖ تأسيس شركة تطوير أراضي فلسطين؛ وكان دور الجمعية تسهيل الإجراءات اللازمة للهجرة وشراء الأراضي في فلسطين، حيث أوكلت الحركة الصهيونية لوزير الاقتصاد الألماني "آرثر روبن" [25]، مهمّة: إقامة مزارع جديدة وإنشاء مناطق سكنية في منطقة (تل أبيب)، وبناء مدارس تعتمد اللغة العبرية في تدريسها، تحضيراً للجماعات اليهودية المهاجرة إلى فلسطين، للمساعدة على توطينهم أفرادها فيها.

استمرّ دور الحركة الصهيونية بالتصاعد، إلى أن استطاع حاييم وايزمن [26]، من خلال

(23) - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمّد جابر عبد الجليل وبشير كوروغلو، الدار العربية للعلوم والنشر ومركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الثانية 2011م، ص89.

(24) - محمّد طه طه الجاسر، تركيا: ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، 2002، ص85.

(25) - ولِد آرثر روبن في عام 1876 ، وتوفّي في العام 1943 ، وهو: عالم اقتصاد واجتماع، وقائد صهيوني، ومنظّم المستوطنات الزراعية في فلسطين.

(26) - ولِد حاييم وايزمن في روسيا عام 1870، وتوفّي عام 1952. كان ناشطاً في الحركة الصهيونية منذ عام 1903، وأصبح رئيساً للمنظّمة الصهيونية العالمية منذ عام 1920 حتّى عام 1946، ثم انتخِب أوّل رئيسٍ لما يسمّى دولة «إسرائيل» عام 1949.

توظيف علاقته مع البريطانيين، الحصول على تصريح بلفور 1917، والذي كان في نصّه :" إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين"! [27]، ليؤسّس وايزمن من خلاله الوطن القومي اليهودي والدولة اليهودية. ويعتبر بعض الباحثين أن بلفور يعتبر أهم شخصية في تاريخ الصهيونية قبل إعلان الدولة، حيث عبّرت جهوده الصهيونية عن عميق حبّه لليهود؛ فيما رأى البعض الآخر أن بلفور في إصداره لوعده إنّما كان يعبّر عن كرهه لليهود، وذلك لأنه يعتقد أن ولاء اليهود ليهوديتهم أكبر من ولائهم للدولة التي يعيشون فيها، كما أنهم يشكّلون جماعة لا تندمج؛ وهم يُعتبرون جماعة أجنبية معادية محلّ كرهٍ متوارثٍ من المحيطين بها [28].

ويلفت الباحث إلى أن مثل هذه الآراء لا معنىً لها في الواقع الذي أوجد الكيان الإسرائيلي، حتّى لو كان بلفور شخصية ذات أهمّية للحركة الصهيونية، لأنها ترى أن اليهود لا يمكن لهم الاندماج في المجتمعات؛ إلاّ أن وعده الذي أعطاه لليهود أسّس لقيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين. كما أن الحركة الصهيونية وصلت بقوّتها وخيوطها إلى درجة التدخّل المباشر في تحديد شروط الانتداب البريطاني، وأسهمت في تعيين (هربرت صمويل) [29] على رأس حكومة الانتداب في فلسطين؛ وهذا أسهم في تعجيل الخطى نحو إنشاء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين!

ثانياً: العلاقة التركية-اليهودية (1920 – 1949)

أسهمت الطائفة اليهودية في تركيا بتحريض مصطفى كمال أتاتورك [30]، على إعلان علمانية الدولة وإنهاء عهد الدولة العثمانية، من خلال [31]:

❖ توجيه الرأي العام التركي وتشجيع تغريب تركيا وتمجيد الغرب.

(27) - انظر وثيقة رقم (2) ، ملحق الوثائق.

(28) - عبد الوهاب المسيري (2003): البروتوكولات واليهودية والصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ط3، ص107-108.

(29) - ولِد هربرت صمويل في عام 1870 ، وتوفّي عام 1963 ، وهو: أحد وزراء الحكومة البريطانية، وأوّل وزير من أصل يهودي، وقد تبنّى الفكر الصهيوني عام 1914.

(30) - ولِد في مدينة سالونيك ذات الأصول اليهودية التركية عام 1881، وتوفّي عام 1938.

(31) - أحمد نوري النعيمي (1997): يهود الدونمة والدولة العثمانية، مؤسّسة الرسالة ، بيروت، دار البشير، الأردن، ص51.

❖ التشجيع على سفور المرأة، عن طريق تنظيم الحفلات على المسارح التركية التي تدعم إلغاء حجاب المرأة التركية المسلمة.

وفي عام 1922، أعلن أتاتورك الجمهورية التركية وعاصمتها أنقرة، وألقى خطاباً عقب إعلانه الجمهورية، قال فيه: "بفضل هذا النظام الجديد، ستنجح أمّتنا في أن تُظهِر مناقبها وخصائصها أمام العالم المتحضّر، ولسوف تبرهن الجمهورية التركية فعلاً لا قولاً، أنها جديرة بالمكانة التي تحتلّها في العالم" [32]. أمّا عن الإجراءات التي قام بها بعد تولّيه الحكم؛ فكانت تهدف إلى التغريب.

في العام 1923، تمّ توقيع معاهدة لوزان مع الحلفاء، حيث قام (عصمت إينونو) [33] نائب أتاتورك، بتوقيع الاتفاقية عن الجانب التركي، والتي أكّدت: "أن تركيا تتنازل كلّياً ونهائياً عن إرث السلطنة العثمانية في العالم العربي، شرط أن تصبح تركيا دولة ذات سيادة"[34]! وعليه، تمّ إعلان الجمهورية التركية وانتخاب أتاتورك كأوّل رئيس للجمهورية التركية، ورئيساً للبرلمان، وقائداً أعلى للجيش التركي؛ وهذا ما جعله متمتّعاً بالسلطات التنفيذية كاملة. كما تمّ تعيين (عصمت إينونو) أوّل رئيس وزراء لتركيا. وهذه الاتفاقية مكّنت الحركة الصهيونية من السيطرة الضمنية على أرض فلسطين، نتيجة تخلّي الدولة العثمانية عنها.

إعلان علمانية تركيا عام 1923 [35]: فقد تمّ فصل الدين عن الدولة فصلاً نهائياً، وأُلغي الإسلام كدين للدولة، وأصبحت تركيا دولة علمانية لا دور للدين أو العلماء فيها. كما أنه عظّم من هيبة المؤسسة العسكرية، لمنع أيّ تجاوزٍ لتطبيق مشروعه نحو الحداثة المفترضة[36].

(32) - سليم الصويص، أتاتورك منقِذ تركيا، وباني نهضتها الحديثة، ط1، مطبعة شتلر، عمّان، 1970، ص231.
- تقليد النموذج الغربي الأمريكي والأوروبي في كافّة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ.

(33) - هو: ثاني رؤساء تركيا، وشكّل 10 حكومات خلال فترة حكمه من 1938- 1973، وكان زعيماً لحزب الشعب الجمهوري بين عامي 1938 - 1972.

(34) - حلفاء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) هم: بريطانيا، فرنسا، روسيا؛ ومن نتائج المعاهدة: اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، التي قسّمت العالم العربي إلى دويلات، وأوجدت الحدود الجغرافية المصطنعة بينها.

(35) - أحمد نور النعيمي: الحركات الإسلامية في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول صراع الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمّان، 1992، ص 21.

(36) - إبراهيم بيضون وآخرون: العلاقات التركية-الإسرائيلية مخاطر وتحدّيات، ط1، منشورات الحركة الثقافية في لبنان، بيروت 1999،

هذا التحوّل استغلّه اليهود لمضاعفة نشاطهم داخل الدولة التركية وخارجها، بحيث عمدت الحركة الصهيونية إلى استغلال تدهور العلاقات العربية–التركية، لمحاولة تمهيد الطريق للتوجّه التركي نحو الغرب، نتيجة ما تملكه الحركة من وسائل وأدوات ضغط قادرة على تحديد العلاقة الأمريكية والأوروبية مع أتاتورك، ومن ثمّ مع الجمهورية التركية.

وبعد أن أصبح (عصمت إينونو) رئيساً للجمهورية التركية، بعد وفاة مصطفى أتاتورك عام 1938 ، شهدت الفترة بين عامي 1939 وحتّى 1944 ، زيادة ملموسة في هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، نتيجة فرض ضريبة الثروات على غير المسلمين، للعمل إيجاد مصادر مالية للدولة التركية، ما حدا بمعظم الأغنياء اليهود والمسيحيين للهجرة؛ قد بلغ عددهم في تلك الفترة نحو 4044 من اليهود المهاجرين.[37].

وكانت تركيا قد صوّتت في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، ضمن 13 دولة، ضدّ قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية؛ وقوبل موقفها وقتذاك بالاستحسان في العالم العربي، ممّا حدا برئيس الوزراء السوري آنذاك شكري القوتلي لتقديم الشكر إلى رئيس الوزراء التركي (عصمت إينونو)على هذا الموقف[38]. إلاّ أن هذا الموقف لم يستمرّ طويلاً؛ إذ تمّ انتخاب تركيا عضواً في لجنة التوفيق، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1948؛ فكان ذلك بداية مفترق الطرق بين تركيا والعرب، الذين صوّتوا ضدّ قرار إنشاء اللجنة وضدّ تقرير وسيط الأمم المتحدة، بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولة "إسرائيل" [39].

يتّضح من خلال ما سبق ذكره أنه رغم ما قدّمته الدولة العثمانية من خدمات وميزات

ص9، و محمّد نور الدين (1998م): تركيا-الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص213

(37) - ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الدار العربية للعلوم، ناشرون، (مكان النشر) 2010، ص113؛ عبد الكريم عجيل ، العلاقات التركية-الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة 2000- 2009،مرجع سابق، ص11.

(38) - جلال عبد الله معوّض (1996): العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، شؤون عربية، عدد 88، ص137.

(39) - المصدر السابق ذكره، ص 127.

حياة لليهود، إلاّ أن هؤلاء عمدوا إلى إنهاء الدولة العثمانية. وبوصول أتاتورك للحكم وإعلان الجمهورية التركية، تحقق مراد اليهود بأن صار احتلال فلسطين أقرب من ذي قبل؛ كما أن ما قام به أتاتورك من إجراءات نحو التغريب وتأكيد علمانية الدولة جعل تركيا أضعف من أن تواجه مخطّط الحركة الصهيونية في المنطقة.

الخلاصة

- رغم ما قامت به الدولة العثمانية تجاه اليهود فيها، إلاّ أنهم لم يستطيعوا أن يتخلّوا عن طباعهم في التخريب والتدمير وزرع الفتن. فقد عملوا على تفتيت الدولة العثمانية من خلال أدواتهم، ومنها جمعية الاتحاد والترقّي، ومن خلال تغلغلهم في الحركات القومية التركية، وكذلك من خلال مواقعهم في الدولة.

- عملت الحركة الصهيونية على إنهاء الدولة العثمانية، بعدما رفض السلطان عبد الحميد الثاني منحهم فلسطين لتكون وطناً لهم. وعليه، فإن الحركة الصهيونية أعدّت العدّة لإنهاء الخلافة العثمانية وصولاً إلى فلسطين.

- أسهمت الحركة الصهيونية في تحريض أتاتورك ضدّ الدولة العثمانية؛ وتحقّقت أهدافها مع إعلان الجمهورية التركية عام 1922، وبدء علمنة الدولة ونزعها عن عمقها الإسلامي.

المبحث الثاني

العلاقات التركية–الإسرائيلية (1949–2002)

اكتسبت العلاقات التركية-الإسرائيلية، منذ نشأة "دولة إسرائيل" وحتّى العام 2002 أهمّية كبرى، وذلك لكثرة ما حملته هذه الفترة من اتفاقيات: سياسية ودبلوماسية وعسكرية وأمنية واقتصادية بين البلدين. كما شهدت تلك الفترة تقلّد حزب إسلامي- حزب الرفاه - مقاليد الحكم في تركيا. لذا من الأهمية بمكان رصد تدرّج العلاقات بين البلدين، خلال الفترة التي تلت إعلان إقامة "دولة إسرائيل" بأبعادها المختلفة.

أوّلاً: العلاقات السياسية والدبلوماسية

رغم التدرّج نحو الصعود في العلاقة بين تركيا وإسرائيل وفق القراءة التركية، فإن الكثير من المراقبين كانوا يؤكّدون على أن علاقة تركيا بإسرائيل، خاصّة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بأنها كانت جزءاً مهماً من علاقة تركيا مع الدول الغربية ممثّلة بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ولقد أسهم النظام العلماني التركي في تصوير الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي وفي تركيا نفسها، بأنها خطر محدق بالعالم [40].

في شهر أيار/ مايو 1948، تمّ الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل)[41]. وفي 28 آذار / مارس 1949، اعترفت تركيا بتلك الدولة، وكانت الدولة الإسلامية الأولى بعد إيران التي تعترف بها. إن هذا الاعتراف التركي بإسرائيل لم يأتِ فجأة؛ لكنّ السياسة التركية آنذاك كانت تسير امتداداً للفهم الأتاتوركي، الذي كان يهدف للسير بتركيا نحو الغرب عامّة، ونحو الولايات المتحدة خاصّة. فالسياسة الخارجية التركية كانت تعمل على التقرّب من الولايات المتحدة،

---

(40) - هدى درويش (2000): العلاقات التركية اليهودية. ج2. دار القلم. دمشق. ص129.

(41) - أنظر وثيقة رقم (3) في ملحق الوثائق.

وكانت المقارنة التركية للظروف الإقليمية والعالمية آنذاك، مقارنة فيها مفارقات مهدّت لإقدام تركيا على الاعتراف بإسرائيل، وأهمّها: إرضاء الولايات المتحدة عبر الاعتراف بإسرائيل، باعتماد التوجّه نحو الغرب والولايات المتحدة، من خلال الاعتراف بإسرائيل بعد أسبوعٍ واحدٍ فقط من اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل[42].

وقد اكتسبت "إسرائيل" عمقاً استراتيجياً في العالم العربي والإسلامي بعد اعتراف تركيا بها، خاصّة بما تمثّله تركيا من امتداد تاريخي للعمق العربي، وبما تحتلّه من موقعٍ جغرافيٍّ مجاورٍ للعالم العربي. وكان توطيد العلاقة الإسرائيلية مع تركيا له أهمّية إقليمية أولى، كما أن أهمّية تركيا إسرائيلياً برزت من كونها رابع دولة بعد كلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، تستقبل ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً - يمارس مهام عسكرية وأمنية - على أراضيها[43]؛ وكانت القيادة التركية قد صرّحت في أكثر من موطنٍ آنذاك؛ بضرورة الاعتراف بإسرائيل وبالاعتراف وبحقّها في الوجود حتّى تصبح عنصر استقرار في المنطقة[44]!

اتجهت تركيا إلى تحويل الاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً، من خلال تبادل العلاقات الدبلوماسية؛ فتمّ تعيين (إلياهو ساسون) وزيراً مفوّضاً لإسرائيل في الجمهورية التركية، و(فيكتور أليعازر) قنصلاً عاماً في تركيا. وقامت تركيا في تموز / يوليو 1950 بتعيين (سيف الله إسين[45]، كأوّل سفير فوق العادة لتركيا في "إسرائيل". وفي آذار / مارس 1950، افتتحت تركيا سفارتها في تل أبيب[46]. ولقد كان لمثل هذه الخطوة أهمّية كبيرة إذا ما تمّ وضعها في الميزان الإقليمي والدولي آنذاك.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1950، ربط رئيس الدولة التركية (جلال بليار) الأمن الإقليمي لتركيا بالأمن العالمي وبإسرائيل، واعتبر أن تركيا هي جزء من العالم الغربي. هذا التصريح من

(42) - «بروتوكولات الاختراق الإسرائيلي»، صحيفة الخليج الإماراتية، 2004/6/1.

(43) - عايدة سريّ الدين (1997): دول المثلّث بين فكّي الكمّاشة التركية-الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، ص323.

(44) - إبراهيم عبيد: العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص32.

(45) -http://ar.wikipedia.org. (اسم المقال واسم الموقع بالعربية كذلك)

(46) - عوني السبعاوي (1998): موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل، مجلّة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، عدد 21، ص19.

الرئيس التركي، كانت له دلالاته السياسية والجغرافية في العمق التركي العربي والإسلامي[47]. فقد حاولت مصر عام 1951 اتخاذ قرار بمنع دخول السفن الإسرائيلية قناة السويس، الأمر الذي عارضته تركيا بقوّة، وأقرّت بحقّ السفن الإسرائيلية في المرور عبر القناة، ممّا أوجد أزمة في العلاقات التركية المصرية[48]. وأثناء زيارة (عدنان مندريس) رئيس الوزراء التركي للولايات المتحدة عام 1954، وجّه انتقاداً للعالم العربي، وأكّد على أحقّية اليهود بإقامة دولتهم؛ كما حاول تحفيز العالم العربي للانضمام إلى حلف دولي ضدّ الشيوعية، تحت اسم منظّمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO). إلاّ أن الدول العربية، وعلى رأسها مصر وسوريا، رفضت هذا المقترح. وكان هذا الرفض نابعاً من مواقف الزعماء، التي اعتبرت أن تركيا ممقوتة من العالم العربي، بسبب سياستها الموالية لإسرائيل[49].

وفي شباط / فبراير 1952، انضمّت تركيا إلى حلف الناتو، معتبرة عضويتها في الحلف مكسباً استراتيجياً. وصارت تركيا إلى العلاقة مع منطقة الشرق الأوسط وفق رؤية الشدّ والجذب بين القطبين العالميين؛ وهذا ما جعلها تعمل على عقد اتفاقات دولية تهدف إلى تثبيت علاقتها بالغرب والولايات المتحدة[50]. فقد سعت تركيا منذ خمسينيات القرن الماضي إلى إنشاء حلف دولي لا يضمّ "إسرائيل". ولكن، المصالح الغربية والإسرائيلية بمواجهة التمدّد الشيوعي، كانت أمراً هاماً لتركيا، ومن خلفها الولايات المتحدة. وفي عام 1956، وقّعت كلٌ من تركيا وإسرائيل وإيران وأثيوبيا اتفاق الميثاق الإطاري، الذي سعى إلى تحقيقه رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (ديفيد بن غوريون)[51].

واعتبر العالم العربي أن مثل هذه الاتفاقات تدلّل على أن تركيا لا تريد أن تبني علاقتها مع العرب. لقد أصبح الصراع العربي-الإسرائيلي عاملاً حاسماً ومقيّداً للعلاقة التركية

(47) - محمّد نور الدين (1998): تركيا-الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص196.

(48) - درويش: العلاقات التركية اليهودية، ج2، مرجع سابق، ص131.

(49) - فيليب روبنس (1993): تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص96.

(50) - غراهام فولر (2009): الجمهورية التركية الجديدة كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ص51.

(51) - عبيد: (العلاقات التركية-الإسرائيلية)، مرجع سابق، ص32.

الإسرائيلية، خاصّة في ظلّ الاتفاقات التركية-الإسرائيلية التي تستند إلى التعاون الأمني، وفي ظلّ التوافق التركي الإسرائيلي بشأن خطر الوحدة السورية-المصرية على الأمن القومي للبلدين[52]!

شكّلت الفترة الزمنية حتّى 1960 مرحلة التوجّه التركي نحو توثيق العلاقة مع "إسرائيل"، رغم أن تلك العلاقة مرّت ببعض المحطّات التي شهدت فيها تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل السياسي، كما في عام 1956 على أثر تعرّض مصر للعدوان الثلاثي[53].

ويذكر الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو[54]- أمين عام منظّمة المؤتمر الإسلامي - أن الموقف التركي في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، قوبل بالإيجاب والرضا العربي[55].

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الموقف التركي كان موقفاً حقيقياً، وذلك استناداً إلى أن التوسّع الإسرائيلي، كان يشكّل خطراً أمنياً على المنطقة العربية، خاصّة في ظلّ التدّخل الإسرائيلي في شمال العراق؛ فأيّدت تركيا الموقف العربي، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلّتها "إسرائيل". كما صوّتت تركيا في الأمم المتحدة ضدّ إلحاق شرقيّ القدس إدارياً بإسرائيل. لكن، رغم كلّ ذلك التوتّر، فإن تركيا رفضت في أيلول / سبتمبر 1969، قرار منظّمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وذلك رداً على إحراق المسجد الأقصى[56].

لقد استنكرت "إسرائيل" الموقف التركي منها في الأمم المتحدة. وكذلك استنكر جزء من يهود تركيا هذا الموقف، وعبّروا عن غضبهم عبر مطالبة الجمهورية التركية بسحب هويتهم

(52) - عماد الضميري (2003): تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان، ص100.

(53) - خورشيد حسن علي (1999): تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ص59.

(54) - من مواليد كانون الثاني/ ديسمبر 1943. أنهى درجة الماجستير في الكيمياء في جامعة عين شمس بالقاهرة، والدكتوراة من جامعة اسطنبول. عمل رئيساً للاتحاد الدولي لتاريخ العلوم. ألّف عدداً من الكتب والمقالات والأبحاث، باللغات التركية والإنجليزية والعربية، حول العلوم وتاريخ العلوم والثقافة الإسلامية والثقافة التركية والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. تولّى منصب أمين عام منظّمة التعاون الإسلامي منذ العام 2005.

(55) - أكمل الدين إحسان أوغلو (1993): العلاقات العربية-التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ص277.

(56) - يحيى البوزيدي (2009): «تركيا، التحوّل الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية»، مجلّة الفكر الحرّ، عدد32، أنظر:
http://alfikr.org/default.aspx?ed=32

التركية. ولمّا كانوا قد سافروا قبل الحصول على الإذن، فقد استوجب الأمر من الدولة التركية سحب جنسياتهم التركية[57].

ولاحظ الكثير من المتابعين: أن السياسة التركية في ذلك الوقت من تاريخ العلاقة التركية الإسرائيلية، قد وضعت حدوداً باتجاهات معيّنة للعلاقة بين البلدين؛ ومن الملفت أن كلاً من البلدين كان يتفهّم حاجة البلد الآخر لتغيير في هذه العلاقة. فإسرائيل تدرك أنها التفّت على العلاقة مع تركيا من خلال موقفها من الأزمة القبرصية، ومن خلال تحرّكها في شمال العراق؛ وكذلك، تركيا، لا يمكن لها أن تتنازل كلّياً عن العلاقة مع "إسرائيل" لاعتبارات كثيرة، أهمّها مكانتها في السياسة الدولية[58].

وكان لاندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية في العام 1973، تأثير مباشر على العلاقات التركية-الإسرائيلية؛ فكان الموقف التركي متّسقاً مع المواقف العربية، التي طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، واعترفت بالحقوق الشرعية للفلسطينيين[59].

ومهما يكن من أمر، فقد ظلّ التوتّر قائماً بين الطرفين، حيث لم تسمح تركيا للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في إطار الحلف الأطلسي خلال حرب 1973 لتزويد "إسرائيل" بالسلاح، بينما سمحت للطائرات السوفياتية باستخدام مجالها الجوّي في طريقها إلى مصر، لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب، كما طلبت تركيا من الولايات المتحدة عدم استخدام المنشآت العسكرية في تركيا، لتوفير الدعم العسكري لإسرائيل. وهذا الأمر يُعتبر تحوّلاً مهمّاً في العلاقة مع إسرائيل؛ فهذا الطلب التركي يهدف إلى دعم الموقف العربي، من خلال حثّ الولايات المتحدة لدفع "إسرائيل" للإقرار بالحقوق العربية والفلسطينية[60].

كما صوّتت تركيا أيضاً في العام 1974، إلى جانب القرار الدولي رقم (3379)، الذي يعتبر

(57) - شحادة موسى (1971): علاقة «إسرائيل» مع دول العالم، منظّمة التحرير الفلسطينية، ص370.

(58) - شادي أرغورفنتش (1996): الأمن التركي في الشرق الأوسط، مجلّة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 26، ص102.

(59) - الضميري: تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص101.

(60) - قسم الأرشيف والمعلومات (2010): «تركيا والقضية الفلسطينية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص13.

الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ولقد كان هذا الموقف التركي مصدر قلقٍ للإسرائيليين، خاصّة وأن تركيا اعترفت في العام نفسه بمنظّمة التحرير الفلسطينية. وما زاد التوتّر بين البلدين في حينه، هو استقبال تركيا لوفدٍ من منظّمة التحرير عام 1976، واعترافها بها كممثّلٍ شرعي ووحيدٍ للشعب الفلسطيني، والسماح بفتح مكتب دبلوماسي لمنظّمة التحرير عام 1979[61].

هذه الخطوات التي قامت بها تركيا باتجاه دعم المواقف العربية في المؤسّسات الدولية، والاعتراف بمنظّمة التحرير، كانت حافزاً مهماً لقبولها في منظّمة المؤتمر الإسلامي عضواً كامل العضوية عام 1979. غير أن هذه السياسة وضعت حدوداً لعلاقات تركيا بإسرائيل، إذ ضعفت تلك العلاقات رغم استمرار الارتباطات بينهما، وتفهّم كلٍ منهما اهتمامات الآخر، كما سبقت الإشارة[62]. ولذلك، يمكن القول إن السياسة التركية تجاه العالم العربي، كانت تعيش حالة من الصعود في فترة السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية عدّة، منها[63]: منع تزويد تركيا بالأسلحة الأمريكية جرّاء حظر فرضه الكونغرس الأمريكي في كانون الأوّل/ديسمبر 1974، خاصّة فيما يتعلّق بدور الأسلحة الأمريكية في التعامل التركي مع الأزمة القبرصية.

ومّما سبق يتبيّن لنا: أن هناك عوامل أخرى أسهمت بشكلٍ مباشرٍ في التقارب التركي العربي، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، وأهمّ هذه العوامل:

❖ مركزية القضية الفلسطينية، وتصاعد الإجراءات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين؛ وهذا الواقع أوجد حراكاً تركياً داخلياً. ويندرج في ذلك حديث رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السلامة الوطني: "إن الكيان الصهيوني الذي قام أصلاً على خرافة الوطن الموعود، يشكّل خطراً على سلامة وأمن المنطقة" [64].

(61) - الضميري: «تركيا والشرق الأوسط». ص101.

(62) - أرغوفتش: «الأمن التركي في الشرق الأوسط». ص102.

(63) - محمّد نور الدين(1993): الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية. العرب والأتراك في عالم متغيّر. تحرير ميشال نوفل. مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية والتوثيق. بيروت. ص134.

(64) - إبراهيم الداقوقي (1995): فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية. العلاقات العربية-التركية. مركز دراسات الوحدة

❖ دخول تركيا في عهد الانقلابات؛ وهذا الأمر أسهم في توجّه القادة الأتراك أكثر فأكثر نحو تأمين حدودهم وجوارهم الإقليمي، من خلال تأمين الجبهة الداخلية التي شهدت نهوضاً متسارعاً، حيث برز حراك طلابي كبير منذ نهاية الستّينات ومروراً بفترة السبعينات، منتقداً للسياسة الداخلية والخارجية التركية؛ ناهيك عن وجود حالة من الصراع الطبقي في البلاد، الأمر الذي أسهم إلى أن تلتزم القيادة الحاكمة بالتعاطي مع ما يؤمّن الجبهة الداخلية [65].

❖ الثقل الذي بدأ يظهر من خلال تأسيس حزب السلامة الوطني، والذي كان يتزعّمه نجم الدين أربكان عام 1970، والذي أدّى إلى مشاركة الحركة الإسلامية في تركيا في الحكم، حيث كان عاملاً مهماً في تعزيز الحالة الإسلامية وانفتاح تركيا على العالم العربي، ممّا جعل الخارطة التركية الداخلية أكثر وضوحاً، خاصّة وأن هذا الحزب استطاع أن يشكّل حالة من الإجماع عند كثيرٍ من الزعامات الإسلامية في الدولة التركية[66].

إذاً، صار الشعب التركي يمتلك نوعاً من القوّة في التغيير السياسي للحكومات التركية، كما بات يدرك أن دولته تسير بعلاقاتها مع الغرب لتحقيق مصالحها، على أن لا تمسّ هذه المصالح سيادتها وتاريخها. وهذا ينفي ما تحدّثت به صحيفة (حرّيت) التركية في 1949/3/30: "تقضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل. وعلى مرّ الأيام، يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل" [67].

يُعتبر عقد الثمانينات عقد التقارب الحذر في العلاقات التركية-العربية، ولذلك: فقد تماشت تركيا مع مصالحها الاقتصادية في تقاربها من العرب، مع الإبقاء على علاقتها بإسرائيل وفق رؤية التوازن في السياسة الخارجية فيما يخصّ العلاقات بين الدول. وعليه، قامت تركيا بتقليص نشاطها الدبلوماسي مع "إسرائيل" بعد أن أغلقت قنصليّتها بالقدس، وخفّضت التمثيل الدبلوماسي في

العربية. بيروت. ص555.

(65) - فلاديمير دانيلوف (1991): الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية/ الجيش. ترجمة: يوسف الجهماني. ط1. دار حوران للطباعة والنشر. دمشق. ص149-152.

(66) - إبراهيم خليل العلاّف (2005): خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة. جامعة الموصل. العراق. ص17.

(67) - وصال العزّاوي (2000): تطوّر التحالف التركي-الإسرائيلي والأمن العربي. مجلّة دراسات شرق أوسطية. عمّان. عدد 12. ص 25.

سفارتها بتل أبيب إلى قائم أعمال سكرتير ثاني، في آب / أغسطس 1980، وذلك رداً على قرار الكنيست في تمّوز / يوليو 1980، باعتبار القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل. إلاّ أن العلاقات عادت إلى طبيعتها عقب الانقلاب العسكري في تركيا في 12 أيلول/سبتمبر 1980 [68]!

بعد تشكيل الحكومة التركية بزعامة(تورغوت أوزال)، تميّزت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب بسرعة وتيرتها؛ فكانت الزيارات بين الطرفين متلاحقة وذات طابعين: دبلوماسي وعسكري. ولعلّ من أبرز تلك الزيارات زيارة سرّية في آب / أغسطس 1980، ضمّت وفداً رفيع المستوى من وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية إلى أنقرة، لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي (خير الدين أركمان) بشأن التعاون بين البلدين؛ تلتها زيارة (آرئيل شارون) وزير الدفاع الإسرائيلي إلى اسطنبول في بداية عام 1984، للتباحث مع المسئولين الأتراك حول رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وفي المقابل، قام وفد تركي بزيارة غير رسمية لإسرائيل في أيلول/ سبتمبر 1984، من قِبل نوّاب من حزب الشعب المعارض، حيث التقى بوزير الخارجية الإسرائيلي(اسحاق شامير)، الذي عبّر عن رغبته بأن تؤدّي مثل تلك الزيارات إلى تعزيز العلاقات بين البلدين. وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن مرحلة الثمانينيات من القرن الفائت، قد شهدت تحوّلاً في موقف المعارضة التركية من العلاقات مع "إسرائيل" [69].

في شباط / فبراير 1986، أعطت الحكومة التركية الضوء الأخضر لجميع أطياف المجتمع التركي، من: صحفيين ومفكرين وكتّاب ونوّاب وأحزاب، لتلبية أيّ دعوة يتلقّونها من "إسرائيل"، كما رفعت تركيا مستوى تمثيلها في "إسرائيل" في نفس العام [70]!

كما عيّنت وزارة الخارجية التركية في عام 1986، (كريم فاندريم) قائماً بالأعمال في "إسرائيل"، ما أعطى مؤشّراً على تحسّن العلاقات بين الدولتين. لكن، مع بداية الانتفاضة الفلسطينية عام

(68) - هشام عبد العزيز (2001): «العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية». مجلّة جامعة أم القرى: انظر:
http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm.

(69) - يسري الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية . .مرجع سابق. ص18.

(70) - محمّد نور الدين: تركيا في الزمن المتحوّل. مرجع سابق ص264.

1987، وإزاء الممارسات الصهيونية ضدّ الشعب الفلسطيني، قامت تركيا بإصدار عدّة بياناتٍ أدانت فيها الاعتداءات الإسرائيلية واعتبرتها انتهاكاً لحقوق الإنسان [71].

ثمّ خطت تركيا خطوة متقدّمة في علاقتها مع الفلسطينيين، عندما اعترفت بدولة فلسطين بعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 1988، عن إعلان قيام دولة فلسطين؛ وبالتالي، أصبحت تركيا أوّل دولة من دول حلف الأطلسي تعترف بدولة فلسطين، كما اعترفت بها من قبل عدّة دول عربية مثل: مصر وسوريا ولبنان [72].

وكانت الجالية اليهودية في تركيا قد قامت بإنشاء ما عُرِف بمركز الـ 500، وهو مجلس يهودي أُسّس بمناسبة مرور 500 عام على هجرة يهود إسبانيا إلى الدولة العثمانية. ويهتمّ المجلس بشؤون يهود تركيا، وعلاقتهم مع الدولة التركية. إن افتتاح هذا المجلس في تلك الحقبة يدلّ على مساحة الحرّية الممنوحة لليهود في تركيا، وكذلك على حالة الإطراء بين تركيا وإسرائيل. وقد تمّ افتتاح المجلس برعاية الرئيس التركي(تورغوت أوزال)[73]، والذي أكّد أن علاقة بلاده مع "إسرائيل" لن تكون على حساب علاقتها مع الأقطار العربية [74]!

ومع بدء مفاوضات التسوية السلمية في مدريد بين العرب والإسرائيليين في تشرين أوّل / أكتوبر 1991، أصبحت العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر علانية، لدخول دول ذات عداء تاريخي مع "إسرائيل"، مثل سوريا، في مفاوضات مباشرة معها؛ وكذلك مصر، التي كانت قد عقدت اتفاقاً سلمياً مع "إسرائيل". والفلسطينيون أنفسهم، أصحاب القضية الفلسطينية ذات

(71) - هدى درويش: العلاقات التركية-اليهودية وأثرها على البلاد العربية.ج2. ص141.

(72) - جلال معوّض (1990): «العلاقات التركية-الإسرائيلية في الثمانينات». مجلّة شؤون عربية. بيروت. عدد 63. ص139.

(73) - ولِد تورغوت في (13 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1927). سياسي تركي ليبرالي. هو الرئيس الثامن لتركيا. حيث تولّى رئاستها من 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 حتّى تاريخ وفاته في 17 نيسان/ أبريل 1993؛ وكان قبلها قد تولّى رئاسة الوزراء في الفترة من 13 كانون الثاني/ ديسمبر 1983 إلى 31 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1989. تميّزت فترة تولّي أوزال للسلطة بتوجيهه لاقتصاد تركيا نحو الخصخصة. ممّا أدّى إلى تحسين علاقاته الدبلوماسية مع الغرب. وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكية.

(74) - محمّد نور الدين (1998): «الأقلّيات الدينية والعرقية في تركيا - المجتمع والكيان والتحدّيات». مجلّة الدفاع الوطني اللبناني. عدد 24. أبريل. ص79.

البعد العربي والإسلامي المركزي، دخلوا أيضاً في مفاوضاتٍ لإبرام اتفاق تسوية، وعليه، فقد سقطت كلّ الأعذار التي يمكن أن تضع حواجز في العلاقة مع "إسرائيل" (75).

وكانت تركيا قد أعلنت عن دعمها لمساعي التسوية السلمية بين العرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى في مؤتمر مدريد. كما عبّرت عن دعمها للقضية الفلسطينية، واعتبرت أن تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ستحقّق الاستقرار والأمن الإقليميين للمنطقة؛ كما عبّرت عن ترحيبها بعقد أيّ لقاء بين الأطراف بهذا الخصوص. ويعود هذا الموقف، حسب بعض المحلّلين، إلى أن تركيا لا تغفل مسؤوليتها التاريخية عن فلسطين (76). فقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً صحفياً يعبّر عن دعم تركيا للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي: (242)، (338)، واستناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. بعد ذلك، رفعت تركيا مستوى تمثيل "إسرائيل"، وكذلك تمثيل منظّمة التحرير الفلسطينية، إلى مرتبة السفراء في نوفمبر/ت2 1991 (77).

وقد زار وزير الخارجية التركي (حكمت تشتين) "إسرائيل" عام 1993، وقام بتوقيع اتفاقية تعاون سياحي واقتصادي وتعليمي، حيث فتحت تلك الزيارة آفاق للتعاون التركي-الإسرائيلي في كثيرٍ من المجالات (78).

كما اعتبرت تركيا أن الاتفاقات العربية-الإسرائيلية، ستسهم في إعداد ترتيبات اقتصادية مهمّة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك، وفق تقديرها، سيصبّ في صالحها في مجالات مختلفة، اقتصادية ومائية. وعليه، فقد أصبحت تركيا تشعر بأنها أكثر قدرة، لممارسة حالة من الحراك في المنطقة لتحقيق مصالحها المرحلية والإستراتيجية. كما أن مسارات التفاوض المباشرة والثنائية في ملفّ الصراع العربي-الإسرائيلي، والتمهيد لبناء شرق أوسط جديد، يستوجب أن تكون

(75) - محمّد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص202.

(76) - جلال معوّض (1992): دور تركيا في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية، مجلّة شؤون عربية، عدد 69، ص139.

(77) - الضميري: تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص104.

(78) - يوسف الجهماني (1999): تركيا واسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر، سلسلة ملفّات تركية، دمشق، ص63.

تركيا جزءاً مهمّاً فيه؛ وهذا الأمر يفرض إعادة بناء وهيكلة البنية الاقتصادية والأمنية (79). ولعلّ اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الأردنية-الإسرائيلية، التي وقّعت في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، شاهد من شواهد الترتيبات الاقتصادية في المنطقة (80).

ويعتبر الكثير من الباحثين أن عام 1995 كان عاماً مهماً في العلاقات التركية-الإسرائيلية، حيث شهد زيارة الرئيس التركي (سليمان ديميريل)(81) إلى "إسرائيل". فتلك الزيارة كانت الأولى من مسؤول تركي رفيع المستوى إلى "إسرائيل"، والتي مهّدت فيما بعد إلى توقيع الاتفاقية الإستراتيجية بين البلدين عام 1996 (82).

آنذاك، كان الموقف الفلسطيني الرسمي منسجماً مع الفهم التركي، كما عبّر الرئيس ياسر عرفات عن هذا الموقف، أثناء لقائه بالرئيس التركي (سليمان ديميريل)عام 1999 في غزّة، وكذلك السفير الفلسطيني في أنقرة فؤاد ياسين، حيث قال: إن وجود علاقات جيّدة لتركيا مع "إسرائيل" يُسهم في دفع عملية السلام وتحقيق السلام في المنطقة. وعليه، فقد عرضت تركيا على القيادة الفلسطينية، أن يتمّ بناء علاقات اقتصادية وسياسية بين الجانبين، من خلال تبادل الزيارات بين وفودهما (83).

وهنا يؤكّد الباحث أن توقّف عملية التسوية بين كلٍ من سوريا ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهةٍ أخرى، مع تصاعد الأحداث في الساحة الفلسطينية، وتنفيذ عدوان عناقيد الغضب على لبنان، جعل التوجّه التركي نحو "إسرائيل" أكثر قوّة، مع بقاء العلاقة التركية مع العالم العربي على قاعدة الوضع الراهن!

كما شهدت مرحلة التسعينيات من القرن المنصرم تطوّراً ملحوظاً في تبادل الزيارات،

(79) -كاظم هاشم نعمة (1997): التعاون التركي الإسرائيلي في الدوافع الخارجية، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 20، ص5.

(80) - وثيقة رقم (4) في ملحق الوثائق.

(81) * - ولِد سليمان ديميريل في 1 نوفمبر/ت2 1924. هو سياسي تركي، عمل رئيساً للوزراء سبع مرّات، قبل أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسع لتركيا. تولّى رئاسة تركيا في الفترة من 16 مايو/أيّار 1993 إلى 16 مايو/أيار 2000.

(82) - الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي، مرجع سابق، ص20.

(83) - الضميري: تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص105.

وتفعيل التعاون وتوقيع الاتفاقات بين كلٍ من أنقرة وتل أبيب. وما ساعد على ذلك المتغيّرات الإقليمية والدولية التي طرأت في تلك الفترة، والتي تمثّلت في تفكّك الاتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الاشتراكية، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة؛ بالإضافة إلى اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وبداية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. كلّ ذلك أدّى إلى تعميق مستوى التمثيل الدبلوماسي والسياسي بين تركيا وإسرائيل [84].

ومهما يكن من أمر، فقد شهد عام 1995 تطوّرات أخرى في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال الاتصالات المكثّفة التي مهّدت لزيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل لإسرائيل، والتي وصفتها وسائل الإعلام بالتاريخية[85].

في شباط فبراير 1996، قامت (تانسو تشيلر)، رئيسة الوزراء التركية، بزيارة لإسرائيل، حيث مهّدت لتوقيع الاتفاق الاستراتيجي بين بين تركيا وإسرائيل. ورغم أن الاتفاق عسكري، إلاّ أنه كان يحمل معانٍ سياسية، حيث أسّس لإنشاء المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل[86].

لكن، منذ تولّي الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان الحكم عام 1996، شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية حالة من التوتّر. وسبب ذلك يعود إلى رغبة (أربكان) في التخلّي عن الاتفاقات الموقّعة بين الجمهورية التركية وإسرائيل؛ كما أنه سعى لإجهاض الاتفاق الأمني بينهما. لكن، هذا التوتّر في هذه العلاقة لم يشكّل حالة فارقة، ويرجع ذلك إلى الإطاحة ب(أربكان) من جانب العسكر [87].

وقد شهدت فترة ما بعد الانقلاب على (أربكان)، رواجاً في التبادل السياحي بين أنقرة

(84) - عبيد: تطوّر العلاقات التركية الإسرائيلية وتداعياتها. مرجع سابق. ص45.

(85) - عايدة العلي سريّ الدين (1997): العرب والفرات بين «إسرائيل» وتركيا. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ص113.

(86) - يسري الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق. ص34.

(87) - أمنون بارزلاي (1998): الكلّ يسافر إلى تركيا. صحيفة هآرتس بتاريخ 1997/12/8م. مختارات إسرائيلية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. عدد 38. ص42.

وإسرائيل؛ وهذا ما دعا وزير الخارجية الإسرائيلي (ديفيد ليفي) للقول: "إن العدد الأكبر من السيّاح الإسرائيليين يفضّلون التوجّه إلى تركيا الآن"، مع العلم بأن عدد هؤلاء السياح الذين توافدوا إلى تركيا في عام 1997، بلغ نحو 25 ألف سائحاً[88].

في العام 1999، وبعد انطلاق محادثات (واي ريفير) بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قامت بتركيا بتسليم السلطة الفلسطينية الخرائط والوثائق المحفوظة لديها، المتعلّقة بفلسطين زمن الدولة العثمانية، حتّى يتمّ الاستناد إليها في عملية التفاوض[89].

كما شهدت المرحلة ما بين(1997 حتّى 2000) زيارات متبادلة، أسس لها الاتفاق الاستراتيجي بين تركيا والكيان، حيث تنوّعت الوفود بين البلدين، إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى المبارك في سبتمبر 2000، حيث صوّتت تركيا لصالح قرار يدين "إسرائيل" لاستخدامها المفرط للقوّة ضدّ الفلسطينيين.

ومع انتهاء عام 2001، شهدت العلاقة بين البلدين اتصالات سياسية رفيعة، حيث قام وزير الدفاع الإسرائيلي (بنيامين بن إليعيزر) بزيارة لتركيا، ومن ثمّ قام رئيس الأركان (شاؤول موفاز) بزيارة مهّدت لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إلى تركيا [90] [91].

وعليه، فقد شهدت الفترة حتّى سنة 2002 حالة من الصعود والهبوط في العلاقة بين البلدين، وذلك وفقاً للأحداث والتطوّرات في المنطقة، خاصّة على صعيد القضية الفلسطينية. والجدول التالي وضعه الباحث لتوضيح أهم تلك الأحداث:

(88) - هدى درويش: العلاقات التركية-اليهودية وأثرها على البلاد العربية.ج2. مرجع سابق. ص148

(٨٩) - رائد أبو مطلق. العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص ٢٩.

(90) - مذكّرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوّات الإسرائيلية في الضفة الغربية. والتي عقِدت في واشنطن 1998/10/23.

(91) - رائد أبو مطلق . مرجع سابق. ص 30

أهم الأحداث والتطوّرات في العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى 2002

الرقم	الأحداث السياسية
.1	في مارس/آذار 1949، اعترفت تركيا بإسرائيل، وكانت: الدولة الإسلامية الأولى بعد إيران التي تعترف بهذا الكيان!
.2	في تموز / يوليو 1950، تمّ تعيين سيف الله إسين(*)، كأوّل سفيرٍ فوق العادة لتركيا في «إسرائيل».
.3	في مارس/آذار 1950، افتتحت تركيا سفارة لها في تل أبيب .
.4	في آب / أغسطس 1980، خفّضت تركيا التمثيل الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب إلى مستوى قائم أعمال سكرتير ثاني.
.5	في آب / أغسطس 1980، جرت زيارة سرية ضمّت وفداً رفيع المستوى من وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية إلى أنقرة، لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي خير الدين أركمان بشأن التعاون بين البلدين .
.6	في أيلول / سبتمبر 1984، قام نوّاب من حزب الشعب التركي المعارض، بزيارة إلى «إسرائيل» ، واجتمعوا بوزير الخارجية الإسرائيلي إسحاق شامير، الذي عبّر عن رغبته بأن تؤدّي مثل تلك الزيارات إلى تعزيز العلاقات بين البلدين.
.7	في شباط / فبراير 1986، أعطت الحكومة التركية الضوء الأخضر لأطياف المجتمع التركي، من: صحفيين ومفكّرين وكتّاب ونوّاب وأحزاب، لتلبية أيّ دعوة يتلقّونها من إسرائيل!
.8	عام 1986، جرى تعيين السفير كريم فاندريم قائماً بالأعمال في «إسرائيل»، ما أعطى مؤشّراً على تحسن العلاقات بين الدولتين.
.9	في عام 1987، قامت تركيا بإصدار عدّة بيانات أدانت فيها الاعتداءات الإسرائيلية واعتبرتها انتهاكاً لحقوق الإنسان في فلسطين.
.10	بعد البدء بمفاوضات التسوية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1991، أصبحت العلاقات التركية-الإسرائيلية أكثر علانية، بعد دخول دول ذات عداء تاريخي مع «إسرائيل»، مثل سوريا، في مفاوضات مباشرة معها.
.11	في تشرين الثاني / نوفمبر 1991، رفعت تركيا مستوى تمثيل «إسرائيل» لديها، وكذلك تمثيل منظّمة التحرير الفلسطينية، إلى مرتبة السفراء.
.12	العام 1995 كان عاماً مهماً في العلاقات التركية-الإسرائيلية، حيث شهد زيارة تاريخية من قبل الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى «إسرائيل».
.13	في العام 1999، قامت تركيا بتسليم الفلسطينيين الوثائق الفلسطينية في الأرشيف العثماني للاستفادة منها أثناء عملية التفاوض مع الإسرائيليين.
.14	(1997 – 2000) بتبادل زيارات بين الوفود التركية والإسرائيلية .
.15	عام 2001: زيارة وزير الدفاع ورئيس الأركان الإسرائيليين لتركيا، في زيارتين منفصلتين، تمهيداً لزيارة آرييل شارون لتركيا.

(*) (اسم المقال واسم الموقع بالعربية كذلك) http://ar.wikipedia.org

ثانياً: العلاقات العسكرية والأمنية

إن المتتبّع للعلاقات العسكرية والأمنية التركية الإسرائيلية من 1949م حتّى 2002م، يدرك أن هذا التطور في تلك الفترة الزمنية لم يكن مفاجئاً؛ بل جاء استناداً لتدرّج تاريخي، بدأ بُعيد إعلان قيام دولة الكيان الإسرائيلي 1948م، وصولاً إلى ما قبل نهاية التسعينات. وهذا التدرّج أثّر تأثيراً مباشراً في تطوّر نوعي في مجمل العلاقات التركية-الإسرائيلية. وعليه، فإن العلاقات العسكرية والأمنية لا تقلّ في أهمّيتها عن العلاقات السياسية والدبلوماسية.

يرى البعض أن تركيا بحاجة إلى رافعة قوية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبوّابتها بناء العلاقات مع الكيان الإسرائيلي. وإسرائيل بحاجة إلى شرعية وجود لها من خلال بناء علاقة مع دولة ذات قوّة إقليمية وحضور دولي مثل تركيا. وعليه، سنقوم من خلال هذا المبحث، بتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين البلدين ، ومدى التزام تركيا بحياديّتها، حيث يقول الباحث في الشأن التركي (أرسين كلايجوغلو):" تركيا التي أقامت تعاوناً عسكرياً وأمنياً مع "إسرائيل"، قد تخلّت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضِعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، والذي كان ينصّ على "الحفاظ على التوازن الحصين"[92].

إن تركيا، التي أرادت أن تبني جمهوريتها على مبدأ التوازن في علاقتها الخارجية، قد مالت باتجاه العلاقة مع إسرائيل؛ وهذا يعني أنها تخلّت عن مبدأ التوازن، وانتقلت إلى سياسة بناء قوّة أو منظومة أمنية وعسكرية لمجابهة المخاطر التي قد تواجهها. وفي تلك الفترة، كانت المخاطر التي تهدّد "إسرائيل" هي التي تهدّد تركيا، من حيث المخاطر الإقليمية[93].

وشكّل قيام علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء فيما بين تركيا وإسرائيل عام 1952م، دلالة على رغبة تركيا للسير باتجاه أن تصبح قوّة إقليمية في المنطقة، وتكون على علاقة قوية

(92) - أرسين كلايجوغلو(1996م): السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط. الحوار العربي التركي. منتدى الفكر العربي 18،عمّان. ص 20.

(93) - عوني عبد الرحمن السبعاوي (2002م):تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية. مجلّة الفكر السياسي. دمشق. عدد 15، ص2.

مع القوى والمنظّمات الدولية، حيث بدأ الحديث الفعلي عن العلاقة العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل، خاصّة بعد انضمام تركيا إلى حلف بغداد 1955م، والذي كان يضمّ بريطانيا والعراق وباكستان، وكذلك الحلف الأطلسي[94].

ويعتبر الباحث جهاد عودة أن هذه الاتفاقية هي من أهم الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين الكيان الإسرائيلي والجمهورية التركية، حيث أنها أنتجت[95]:

- ❖ مركز تجسّس استخباري إسرائيلي في تركيا؛ وهذا المركز سهّل للكيان أن يدير مهامه الأمنية عبر محطّة جديدة من محطّاته الاستخبارية المنتشرة في العالم.
- ❖ إحباط العديد من العمليات التي كانت تستهدف أمن الكيان الصهيوني الداخلي.
- ❖ اغتيال العديد من قادة منظّمة التحرير الفلسطينية في الخارج، على الأراضي القبرصية واليونانية، انطلاقاً من تركيا، ومنهم بعض أعضاء مجموعة أيلول الأسود.

ويرى الكاتب يسري الغول أن الاتفاقية المذكورة سهّلت ممارسة وتطبيق التنسيق الفعلي بين الكيان وتركيا، فيما يخصّ[96]:

- ❖ التصدّي للمدّ الشيوعي السوفياتي، خاصّة بعد قيام كلٍ من مصر وسوريا بالتزوّد من الأسلحة الروسية.
- ❖ التصدّي للتيّار القومي العربي آنذاك بزعامة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر.

في عام 1964م، عُقِد لقاء بين (عصمت إينونو) و(ليفي إشكول)[97] في العاصمة الفرنسية (باريس)، وتمّ بحث إحياء اتفاق سرّي، كانت الدولتان قد تكتّمتا عن الإفصاح عن بنوده

(94) - آلون ليال (1999م): تركيا في الشرق الأوسط نفط وإسلام وسياسة، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ص11.

(95) - جهادعودة (2003م): التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 153،ص322.

(96) - يسري الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص22.

(97) - ليفي إشكول (بالعبرية: לוי אשכול): (25 أكتوبر1895 إلى 26 فبراير1969): هو ثالث رئيس وزراء من 1963م إلى 1969م. مات بالسكتة القلبية، حيث اعتُبر أوّل رئيس وزراء إسرائيلي يتوفّى وهو في سدّة الحكم.

ونصوصه؛ ولم يعلن عن تفاصيله إلاّ بعد استجواب أحد أعضاء حزب الرفاه لوزير الدفاع التركي. وينصّ هذا الاتفاق على بنود عدّة أهمّها[98]:

- ❖ يقوم الكيان بتحديث 56 طائرة من نوع F-4 من الطائرات التركية، بتكلفة 600 مليون دولار أمريكي.
- ❖ يقوم الكيان بتحديث 48 طائرة من نوع F-5 من الطائرات التركية، بتكلفة 110 مليون دولاراً أمريكياً.
- ❖ يقوم الكيان بتزويد طائرات الـ F-16 تركية الصنع بالأجهزة والمعدّات التقنية الإسرائيلية المتطوّرة.
- ❖ فتح المجال الجوّي التركي، والقواعد العسكرية في تركيا، لتدريب طواقم الطائرات الإسرائيلية.
- ❖ تقوم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بتقديم معلومات مفصّلة ودقيقة عن التحرّكات العسكرية العراقية والسورية والإيرانية؛ وكذلك تقدّم معلومات عن نشاطات حزب العمّال الكردستاني التركي في المنطقة.
- ❖ يقوم الكيان بتزويد الطائرات التركية الـ F-4 بصواريخ بوباي، وذلك بهدف ضرب الصواريخ التي تزمع قبرص اليونانية شراؤها من الاتحاد السوفياتي (في حينه).
- ❖ يقوم الكيان الإسرائيلي بتحديث دبّابات M- 60 التركية.
- ❖ تشتري تركيا أجهزة رادارات ورصد حسّاسة لوضعها على الحدود العراقية، بهدف رصد حزب العمّال الكردستاني.
- ❖ بحث بيع الكيان الإسرائيلي طائرات استطلاع بدون طيار لتركيا.
- ❖ التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء، من خلال إطلاق قمر فضائي عسكري مشترك، لربط قيادة أركان البلدين مباشرة مع بعضهما لمواجهة أيّ خطر .
- ❖ إجراء مناورات بحرية وبرّية وجوّية مشتركة بين البلدين، وبشكل دوري.

(98) - هدى درويش: العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، ص357- 359.

إن عدم تصويت تركيا في الأمم المتحدة على مشروع القرار المقدّم من روسيا لإدانة "إسرائيل" بعد حرب 1967م، بصفتها دولة معتدية؛ وكذلك، عدم السماح باستخدام المجال الجوّي التركي لنقل السلاح والعتاد عبره، يدلّل على مدى التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي في تلك الحقبة، التي شهدت احتلال "إسرائيل" لكافّة الأرض الفلسطينية التاريخية، وأجزاء من العالم العربي[(99)].

وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، ازداد التفاعل التركي-الإسرائيلي في تبادل المعلومات، خاصّة حول التدريبات التي كانت تتمّ للمعارضة التركية في مواقع منظّمة التحرير الفلسطينية في بيروت[(100)]، ولقد تفاعل التعاون الأمني بين البلدين بعد اجتياح لبنان من قِبل الاحتلال الإسرائيلي 1982م، حيث برز في الآتي[(101)]:

- سلّم الكيان تركيا وثائق سرّية تؤكّد التعاون العسكري بين منظّمة التحرير ومنظّمات تركية يسارية وكردية وأرمنية.
- سلّم الكيان تركيا مجموعة من الناشطين الأتراك الذين كانوا متواجدين في المخيّمات الفلسطينية في بيروت، ويقدّر عددهم 290 ناشطاً.

وقد شهد العام 1986م، توقيع الجانبين التركي والإسرائيلي اتفاقاً عسكرياً لتطوير طائرات الـ F-4 ، بمبلغ قدره 400 مليون دولار. كذلك، قام المستشار الخاصّ للرئيس التركي أوزال بزيارات عديدة للكيان، وذلك لعقد صفقات لشراء قطع غيار وأجهزة إلكترونية لطائرات الـ F-16 التركية[(102)].

في نوفمبر/ت[2] 1989م، وقع سلاحا الجوّ التركي والإسرائيلي اتفاقية تعاون بينهما،

(99) - الجذور التاريخية للتحالف التركي-الصهيوني: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/gzor.pdf

(100) - عوني السبعاوي (2002م): تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الإستراتيجية. مجلّة الفكر السياسي. اتّحاد الكتّاب العرب. دمشق. العدد15.ص3.

(101) - يسري الغول: مرجع سابق. ص21.

(102) - عوني السبعاوي: تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الإستراتيجية. مرجع سابق. ص159.

تمحورت حول النقاط التالية[(103)]:

- التعاون بين البلدين في التدريب الجوّي وتبادل المعلومات.
- التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، وخاصّة طائرات (فانتوم 5)، حيث أصبح للكيان آنذاك خبرة كبيرة في تحسين هذا النوع من الطائرات.
- موافقة سلاح الجوّ التركي على استخدام الطائرات الإسرائيلية المجال الجوّي التركي في مهام الاستطلاع، ممّا أسهم في تطوّر وسائل الاتصالات بينهما.

وفي نفس العام، بحث كلٌ من قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي (هرتسل بودينغر)، مع الجنرالات الأتراك، التعاون والتنسيق في مجال الحروب، وكذلك سماح الأتراك للطائرات الإسرائيلية باستخدام المطارات التركية بغرض التجسّس على العراق. وفعلاً، فقد استخدم سلاح الجوّ الإسرائيلي المجال الجوّي التركي إبّان حرب الخليج 1991م، لضرب عددٍ من الأهداف العراقية[(104)].

في العام 1993م، اجتمع قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي (بودينغر) مع وزير الدفاع التركي (نفزات إيان)، ورئيس الأركان التركي (دوغان غوريش)، وقائد سلاح الجوّ خالص برهان، للبحث في تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين[(105)].

وفي العام ذاته، قام مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلي، يرافقه عددٌ من قادة الجيش الإسرائيلي، بزيارة إلى تركيا للتباحث في إقامة الروابط العسكرية بين البلدين على أساس المصالح الإستراتيجية بين البلدين[(106)]. ويرى الباحث هنا أن استخدام الروابط العسكرية على أساس المصالح الإستراتيجية يعطي دلالة على حجم الاستفادة الإسرائيلية من وجود العلاقات العسكرية والأمنية بين الكيان والجمهورية التركية في ذلك الوقت؛ وهذا يعني أن قادة الاحتلال

(103) - وصال العزّاوي: تطوّر التحالف التركي-الإسرائيلي والأمن العربي. مرجع سابق. ص30.

(104) - يسري الغول. مرجع سابق. ص22.

(105) - مأمون كيوان (1995م): العلاقات الإسرائيلية-التركية. مجلّة الأرض. دمشق. ص 69.

(106) - نزار آغري(1997م): « الاتفاق التركي-الإسرائيلي للتعاون العسكري والأمني. شؤون الأوسط. بيروت. عدد 62.ص109.

الإسرائيلي عزّزوا من اتصالاتهم بالأتراك في تلك المرحلة، لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية حينها، وفي ظلّ التشابه الجغرافي بين البلدين.

ويرى الكثير من الباحثين أهمّية في ما وقّع عليه الوزراء من الجانبين من الاتفاقات المختلفة، ومن بينها الاتفاقية الأمنية المتعلّقة بمكافحة ما يسمّى بالإرهاب، والتي خضعت للنقاش من قبل المسؤولين الأمنيين في البلدين، والمتخصّصين بمحاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظّمة[107].

أيضاً، قام مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية بزيارة إلى تركيا عام 1994م، للتحضير لبدء المناورات المشتركة، والتي جرت بين القوّات الجوّية للبلدين، والتي تمّ من خلالها تزويد الطائرات التركية بالوقود جوّاً من قِبل سلاح الجوّ الإسرائيلي. لقد أرادت "إسرائيل" من وراء هذه المناورات -حسب ما أعلنت- أن تروّج لصناعاتها العسكرية، كي تشجّع القيادة التركية على أن تشتري احتياجاتها العسكرية من دولة الكيان[108].

ويرى الباحث أن هذا السبب قد يكون مهماً لدولة الكيان؛ ولكن، لا يمكن أن يكون السبب الوحيد، لأن هذه المناورات -في ظلّ مراعاة الموقع الجيوسياسي لمكان المناورات والتقنيّات المستخدمة- إنّما تهدف إلى:

- إيصال رسالة إلى صانع القرار التركي بأن لا مناص من أن يكون تبعاً لتكنولوجيا الصناعات العسكرية في الكيان.
- تأكيد أن التطوّرات في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين تترابط مع بعضها، وبخطوطٍ متوازية.
- إعطاء العسكر في تركيا المزيد من القوّة في إدارة البلاد، والتحكّم في إدارة السياسة الخارجية التركية.
- إيصال رسالة إلى دول الجوار العربي والإسلامي، بأن العلاقة بين الكيان وتركيا وصلت إلى مرحلةٍ لا يمكن لأيٍ منهما التراجع عنها.

(107) - علي الدين هلال (1994م): ما هو الشرق الأوسط. المركز العربي للمعلومات. بيروت. العدد 14، ص33.

(108) - إبراهيم عبيد. تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية. مرجع سابق. ص 82- 83.

كان عام 1995م عاماً مهماً في العلاقات العسكرية والأمنية الإسرائيلية-التركية، خاصّة بعد سلسلة الاتفاقات العسكرية والأمنية التي وقّعت بين البلدين منذ إعلان قيام الكيان؛ بسبب طبيعة هذه الاتفاقات التي أخذت منحى التفصيل الدقيق الذي يحمل أهدافاً أكبر من كونها أهدافاً عسكرية وأمنية. ولذلك، نجد أن الرئيس التركي سليمان ديميريل قام بزيارة هامّة إلى دولة الكيان عام 1995م، أعلن خلالها عن احتجاز تركيا لشحنة أسلحة إيرانية كانت متّجهة إلى حزب الله اللبناني[109].

تطوّر التعاون العسكري والأمني التركي-الإسرائيلي في العام 1995م، إلى درجة أن تركيا بدأت تستخدم "إسرائيل" كورقة تهديد لدول الجوار، خاصّة في ظلّ تفاعل مفاوضات التسوية مع سوريا ولبنان آنذاك، وللتأكيد أن أيّ تغيّر في المنطقة سيضمن لتركيا تفوّقها[110].

استمرار مسيرة التعاون العسكري هذه خلال الفترة ما بعد إعلان الدولة الإسرائيلية، مهّد الطريق لعقد اتفاقية عسكرية ذات أهمّية استراتيجية بالغة لكلٍ من دولة الكيان وتركيا في شباط 1996م[111]، إبّان زيارة نائب رئيس الأركان التركي (جوبق بر) للكيان. ورغم أن مثل هذه الاتفاقيات كان لا بدّ من عرضها على البرلمان التركي للمصادقة عليها، إلاّ أنه تمّ توقيعها دون عرضها على البرلمان، استناداً إلى الاحتماء بإجراءات أمنية لحماية أمن البلاد واستقرارها. وعليه، فقد مرّ هذا الاتفاق من دون عرضه، ولكنّه حظي بموافقة رئاستي الجمهورية والحكومة[112].

كما أن الاتفاقات التي وقّعت مع أكثر من دولة عربية ما زالت سارية المفعول وفق ما وُقّعت، باستثناء تجميدها مع بعض الدول التي جمّدت علاقتها بتركيا، مثل ليبيا والعراق[113].

أمّا فيما يتعلّق بالاتفاقية التي وقّعت بين البلدين، والتي تُعدّ بمثابة اتفاقية التعاون

(109) - محمّد حوات (2002م): مفهوم الشرق أوسطية وأثره على الأمن القومي العربي. مكتبة مدبولي. القاهرة. ص22.

(110) - جلال معوّض (2006م): عملية صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. المستقبل العربي. بيروت. عدد 227. ص202.

(111) - انظر اتفاقية التدريب بين تركيا وإسرائيل/ وثيقة رقم (5) في ملحق الوثائق .

(112) - جلال معوّض (1998م):صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.ص221.

(113) - عبد الله صالح (1998م): الاتفاق التركي-الإسرائيلي وعملية السلام. مجلّة السياسة الدولية. القاهرة. ص79.

الاستراتيجي، كما يصفها (إسرائيل شاحاك) في كتابه (Open secrets)[114]، فهي اتفاقية مدّتها خمس سنوات، وتتجدّد وفق رغبة الطرفين سنوياً. كما أن المعلومات الواردة فيها سرّية، استناداً إلى أحكام الاتفاق الأمني الموقّع بين البلدين 1994م؛ ومن أهمّ بنودها :

أ. التعاون الوثيق بين الدولتين[115]:

- على صعيد القوّات الجوّية.
- على صعيد القوّات البحرية.
- القوّات البرّية .

ب. المناورات والتدريبات العسكرية[116]:

- بهدف تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتماداً على أساس المبادلة في ميادين خبرة الأفراد.

ت. إنشاء منتدى الحوار الاستراتيجي بين تركيا والكيان[117]:

- نشاط الحوار الاستراتيجي بين الميادين يمتدّ ليشمل مجالات تتعلّق بمجالات الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصّت في تركيا، لرصد أيّ تحرّك عسكري في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما؛ وهذا سيمكّن أجهزة الأمن الإسرائيلية من المتابعة المستمرّة لأي تحرّك ميداني، وكذلك التزوّد بمعلومات حقيقية ومحدّثة باستمرار.

ث. تحديث طائرات الـF-4 التركية وعددها 45 طائرة[118]:

بموجب هذه الاتفاقية، يتمّ تمويل تحديث الطائرات من خلال قرضٍ بشروط سهلة من البنوك

(114) - كامل عبد الرضى صالح (2009م): موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي في حقبة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. بيروت . ص157.

(115) - جلال معوّض. صناعة القرار في تركيا. مرجع سابق. ص231.

(116) - عبد الكريم عجيل. المرجع السابق. ص158.

(117) - جلال معوّض. صناعة القرار في تركيا. مرجع سابق. ص233.

(118) - جلال معوّض. المصدر نفسه. ص233.

الإسرائيلية، حسب تعهّد "إسرائيل" لتركيا أثناء زيارة رئيس الكيان وايزمان لتركيا في يونيو/ حزيران 1996م.

ويلفت الباحث هنا إلى أن هذه الاتفاقية -بما حوت من نصوص وبنود- قدّمت خدمة كبيرة للكيان وتركيا، ولكنّ دولة الكيان كانت الأكثر استفادة منها، لأنها:

- ❖ أصبحت "إسرائيل" أكثر توغّلاً في العمق العربي والإسلامي من حيث التواجد الأمني والاستخباري.
- ❖ أثبتت للمنطقة ولتركيا نفسها أن التكنولوجيا العسكرية والأمنية التي تمتلكها لا يمكن لأحد تجاوزها.
- ❖ مهّدت الاتفاقية الطريق لعقد المزيد من الاتفاقات العسكرية والأمنية مع تركيا، تكون لها عوائد عسكرية وأمنية ومالية على الكيان.

ورغم أن حزب الرفاه بقيادة الزعيم الإسلامي(نجم الدين أربكان) قد استلم الحكم فيما بعد، وأصبح (أربكان) رئيساً للحكومة التركية في يونيو/حزيران 1996م، والذي كان يجاهر بمعاداته لإسرائيل، إلاّ أن سطوة العسكر والحرص على علمانية الدولة، أدّى إلى أن تستمرّ العلاقات العسكرية التركية-الإسرائيلية في التطوّر، ما دفع بالحكومة التركية في عهد (أربكان) للتأكيد أن التعاون العسكري بين الكيان وتركيا يصبّ في مصلحة تركيا[119]! ومن الجدير ذكره هنا أن قادة الجيش قد أرغموا (أربكان) على الاستقالة من منصبه في يونيو/حزيران 1997م، كما سنعرض له في سياق آخر [120] .

في عام 1997م، نفّذت مناورات مشتركة بين تركيا والكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، باسم (حوريّة البحر)، مقابل ميناء حيفا، وذلك بهدف تدعيم التعاون المشترك فيما

(119) - هشام فوزي عبد العزيز(2000م): دور التحالف التركي-الإسرائيلي في التصدّي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلّحة في تركيا. مجلّة البصائر. جامعة البتراء الأردنية. ص27.

(120) - هشام فوزي عبد العزيز: العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية. مرجع سابق.ص5.

بينها. كما قامت قوّات بحرية وجوّية مشتركة بين تركيا والكيان في نفس العام، بمناورات ميدانية سمّيت (ذئب البحر)، امتدّت بين بحر إيجه والحدود الإقليمية السورية؛ وشاركت فيها طائرات وسفن حربية وإسرائيلية(121).

في ديسمبر/ك1 1996م، زار (إيتان بن إلياهو)، قائد سلاح الجوّ الإسرائيلي تركيا، واجتمع مع قادة الجيش التركي لمناقشة العديد من القضايا فيما يتعلّق بالتعاون العسكري. وترافقت زيارته مع قيام طائرات إسرائيلية بطلعات تدريبية في الأجواء التركية، ما دفع المسؤول الإسرائيلي ليتحدّث عن أن التقارب العسكري بين البلدين يسير بنجاح. كما شهد عام 1996م تنفيذ مناورات عسكرية مكثّفة ومتواصلة بين مختلف فروع القوّات التركية والإسرائيلية؛ وشاركت في هذه التدريبات طائرات الـ F-16 التابعة للكيان؛ وهي استمرّت لمدّة أربعة أسابيع. كما قامت الطائرات التركية بمشاركة الطائرات الإسرائيلية في المناورات فوق القواعد الإسرائيلية في النقب الفلسطيني(122).

أمّا على صعيد إنتاج طائرات الاستطلاع بدون طيّار، المزوّدة بمعدّات إلكترونية للرصد والتجسس، فقد أقيم مشروع مشترك بين البلدين في أغسطس/آب 1996م، لإنتاج هذا النوع من الطائرات، والتي يُعتبر إنتاجها تطوّراً مهماً لتركيا. وعليه، فقد تمّ إنتاج أوّل طائرة من هذا النوع من خلال هذا المشروع، تستطيع الطيران على ارتفاع 20 ألف قدم، ولمدة ثماني ساعات متواصلة(123).

وقد شهد عام 1997م أكثر من 120 طلعة جوّية للطائرات الإسرائيلية في الأجواء التركية(124).

في العام نفسه، قام (طرخان تايان) وزير الدفاع التركي، بزيارة إلى "إسرائيل"، اجتمع

(121) - حسن أبو طالب (1998م):الدلالات الإستراتيجية للمناورات البحرية التركية-الإسرائيلية، مجلّة السياسة الفلسطينية، نابلس، عدد18،ص31.

(122) - هشام عبد العزيز (2000م): التقارب التركي من «إسرائيل» في التسعينات، مجلّة البصائر، العراق، مجلّد5، عدد2،ص128.

(123) - هشام عبد العزيز، العلاقت العسكرية الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، ص6.

(124) - إبراهيم عبيد، تطوّر العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص83-84.

خلالها مع الرئيس الإسرائيلي (عزرا وايزمان) ورئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) ونظيره (إسحاق موردخاي). وتناولت المباحثات شؤون التعاون العسكري بين الطرفين؛ ثمّ أعقب تلك الزيارة زيارة أخرى، قام بها رئيس هيئة الأركان التركي (تشيفك بيار) إلى "إسرائيل" يرافقه وفد عسكري(125).

وقام وزير الدفاع الإسرائيلي (إسحق موردخاي) بزيارة رسمية إلى تركيا في ديسمبر/ك1 1998، اجتمع خلالها برئيس الحكومة التركية (مسعود يلماظ)، وبقادة الجيش التركي لبحث التعاون الاستخباري الذي حقّق لتركيا إلقاء القبض على عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمّال الكردستاني (PKK) في كينيا سنة 1999م(126).

كما شهد العام نفسه تفعيلاً للتعاون العسكري الاستراتيجي بين الطرفين، حيث قامت طائرات من سلاح الجوّ الإسرائيلي بالمشاركة في إطفاء حريقٍ نشب في مصنعٍ للذخيرة في شمال تركيا(127).

من جهتها أعلنت الخارجية الأمريكية في أيار/مايو 1997م، أن تعزيز التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل أصبح هدفاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة(128).

في العام 1998م، أعلن رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماظ) عن الشروع بمناورات بحرية تركية-إسرائيلية، سيشارك فيها الأردن بصفة مراقب. كما قام بتوقيع ثمانية اتفاقيات عسكرية جديدة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)(129) الذي صرّح بأن التعاون مع تركيا يهدف إلى قيام نظام أمني إقليمي(130)!

(125) - يسري الغول، مرجع سابق، ص39.

(126) - قسم الأرشيف، مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص2.

(127) - هشام فوزي عبد العزيز: العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية، مرجع سابق، ص25.

(128) - دوفواإكسمان (1999م): تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط ، ترجمة صبحي الجابي، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، العدد السابع، السنة الثانية، ص6.

(129) - ولِد في (23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1949 -) هو رئيس وزراء الكيان من 31 مارس 2009؛ وكان قد تولّى قبل ذلك رئاسة الوزراء في الفترة من 1996 إلى 1999.

(130) - غازي حسين (1999م): تركيا والعرب وإسرائيل، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد4، ص136.

وفي العام 1999م، قامت قوّات من البلدين بإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وكما أُعلِن عن وجود اتفاق سرّي بين الكيان وتركيا لإقامة قاعدة جوّية للكيان شرق تركيا، بالقرب من الحدود السورية-العراقية، لأغراض التجسّس عليهما، ممّا أدّى إلى إعلان موقف سوري على لسان وزير الخارجية (فاروق الشرع)، مفاده أن هذا التعاون التركي-الإسرائيلي يهدف إلى استفزاز الجيش السوري لخوض حربٍ في المنطقة[131].

وقد شهد عام 2000م، إطلاق تركيا لقمرها الفضائي الصناعي، وذلك لأغراض التجسّس وجمع المعلومات عن دول الجوار الإقليمي[132].

وتتحدّث إكرام عبد الحميد عن أنه في شهر تموز 2001، جرت محادثات بين "إسرائيل" وتركيا حول عدّة مجالات للتعاون العسكري، أهمّها[133]:

❖ التعاون الصناعي العسكري، وتزويد الجيش التركي بصواريخ مضادّة للدبّابات، وطائرات بدون طيّار، ونوع جديد من صواريخ "جوّ ـ أرض (بوباي) لتسليح الطائرات (F16).

❖ تحديث دبّابات من طراز بيتون، للجيش التركي.

❖ تمّت مناقشة التعاون بين الدولتين في مجال الدفاع ضدّ الصواريخ "أرض ـ أرض"، حيث عرضت "إسرائيل" على الأتراك إقامة شبكة إنذار إقليمية، تعتمد على منظومات رادار "أورين باروك"، التي تعتبر جزءاً من منظومة الدفاع الجوّي للصاروخ الإسرائيلي حيتس.

❖ تشكيل مجموعات العمل حول قضايا الأمن الاستراتيجي، والتي تجتمع مرّتين في العام، برئاسة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلي، ونائب رئيس الأركان التركي. وقد قرّرت وزارة الدفاع الإسرائيلية (في حينه) اعتبار العلاقات مع تركيا "علاقات إستراتيجية".

---

(131) - جهاد عودة (2003م): التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي، مجلّة السياسة الدولية، عدد153، ص327.

(132) - رائد أبو مطلق، مرجع سابق، ص49.

(133) - إكرام عبد الرحيم (2010): العلاقات التركية-الإسرائيلية-الأمريكية، مجلّة رؤية، غزّة، عدد 27، http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/27/homepage27.html

❖ في شهر حزيران 2001، انتهت في تركيا مناورات عسكرية ضخمة، شاركت فيها أسلحة الجوّ الأمريكية والتركية والإسرائيلية، للتدرّب على مختلف أنواع المهام القتالية الجوّية على مدى أسبوعين.

❖ في العام 2002 ، وقّعت كلّ من تركيا وإسرائيل على اتفاقيةٍ بقيمة 668 مليون دولار لتحسين 170 دبّابة من طراز M60.

الخلاصة :

يمكن القول إن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل قد تطوّرت حتّى العام 2002 في جميع المجالات، حيث برزت الاتفاقات الثنائية ذات الأبعاد التدريبية، من خلال تنفيذ العديد من المناورات الثنائية والمتعدّدة، أو الأبعاد التقنية، من خلال الاستفادة التركية من التقنية العسكرية الإسرائيلية؛ إضافة إلى التعاون الاستخباري الوثيق بين البلدين، أمّا التطوّر الأبرز، فكان إطلاق القمر التجسّسي عام 2002. تالياً، وعليه يوجز الباحث عدد من الوقائع والأحداث التي تكشف تطوّر العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين كما يلي:

الرقم	البيان
1	1964: اتفاق سرّي بين تركيا وإسرائيل تمّ التوافق عليه في باريس، وبلغت تكلفة هذا الاتفاق حوالي 710 مليون دولار.
2	بعد حرب 1967، رفضت تركيا التصويت على قرار يدين «إسرائيل»، والمقدّم من روسيا.
3	1982: عاد التعاون الأمني التركي-الإسرائيلي، بعدما قدّمت «إسرائيل» لتركيا وثائق عن منظّمات يسارية وكردية وأرمينية
4	1986: التوقيع على اتفاق عسكري لتطوير طائرات F-4 التركية، بمبلغ 400 مليون دولار.
5	1989: توقيع اتفاقية بين سلاحي الجوّ في البلدين للتعاون بينهما في مجالات التدريب.
6	1989: التباحث بين قائدي سلاح الجوّ في إمكانية استخدام الطيران الإسرائيلي للأجواء التركية.
7	1991 الطيران الإسرائيلي يستخدم المجال الجوّي التركي لضرب عدّة أهداف في العراق.
8	1993: اجتماع قيادي بين القيادات العسكرية في البلدين لتطوير العلاقات العسكرية بينهما.
9	1994: مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية يقوم بزيارة إلى تركيا تحضيراً لبدء المناورات المشتركة بين البلدين.

10	1997: شهد أكثر من 120 طلعة جوّية للطائرات الإسرائيلية في الأجواء التركية.
12	1997: قام وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق مردخاي بزيارة إلى تركيا، واجتمع مع رئيس الوزراء مسعود يلماظ وقادة الجيش التركي للبحث في التعاون الاستخباري بينهما.
13	1999: إلقاء القبض على عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمّال الكردستاني في كينيا، نتيجة التعاون الاستخباري التركي-الإسرائيلي.
14	1999: البلدان يقومان بمزيد من المناورات العسكرية، والاتفاق على بناء قاعدة جوّية للكيان الإسرائيلي بالقرب من الحدود السورية-العراقية.
15	2000: أطلقت تركيا قمرها الفضائي الصناعي لأغراض التجسّس.
16	2001: انتهاء مناورات عسكرية ضخمة بين البلدين، بشراكة مع سلاح الجوّ الأمريكي
17	2002: وقّع البلدان على اتفاقية لتحسين دبّابة M60 التركية، بقيمة 170 مليون دولار.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية والتجارية

- العلاقات الاقتصادية

لم تخفِ تركيا منذ اعترافها بإسرائيل في العام 1949م، أن الاقتصاد هو جزءٌ مهمٌ من علاقتها بها. وبما أن الاقتصاد مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالسياسة والأمن في الفهم الإسرائيلي، فإن مراحل العلاقة بين "إسرائيل" وتركيا، فيما يتعلّق بالعلاقات الاقتصادية المختلفة شهدت تصاعداً وانحساراً، تبعاً للظروف الداخلية التركية أو الإسرائيلية أو الظروف الإقليمية والدولية. فتركيا كانت تريدها وفق ما يساعدها على التقدّم نحو الغرب. من خلال هذا المبحث، سنسعى إلى دراسة هذه العلاقات بين البلدين خلال الفترة ما بعد قيام ما يسمّى "دولة إسرائيل" في العام 1949 وحتّى العام 2002.

بعيد تبادل السفراء بين تركيا والكيان عام 1950، شهد الوضع الاقتصادي مزيداً من النشاط بينهما[134]، بعدما وقّعا اتفاقية تبادل الاستيراد والتصدير من السلع التي يحتاجها كلٌ منهما. وكانت تلك أوّل اتفاقية رسمية بين الطرفين[135]. كما وقّعت تركيا مع "إسرائيل" عام 1951، على اتفاقية خاصّة بالنقل الجوّي، والتي أسفرت عن تشكيل لجنة لتفعيل وتنشيط السياحة بين

(134) - نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص195.

(135) - عبيد، تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، 36

البلدين، ممّا أسهم في زيادة التبادل التجاري من 4.6 مليون دولار في عام 1952، إلى 23.2 مليون دولار عام 1953[136]. كما شهدت الفترة ما بين عامي 1952 - 1953، استيراد "إسرائيل" من تركيا 50 ألف طن من القمح، واستيراد تركيا من "إسرائيل" صفقة سكّر بقيمة 311 ألف دولار تقريباً[137]. كما أن تركيا أصبحت أوّل دولة آسيوية تقيم علاقات تجارية واقتصادية مختلفة مع "إسرائيل"؛ وهذا الأمر زاد من رغبة الأخيرة في تطوير تلك العلاقات، رغبة في إقامة علاقات مع دول آسيوية أخرى[138]. وفي العام 1969، ألغى البلدان التعامل بالمقاصّة في المعاملات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما، بناءً على الاتفاقية، وأصبح التعامل بالتعامل النقدي الحرّ[139].

وتفيد أميرة الخربوطلي في دراسة لها بعنوان (العلاقات التركية-المصرية من 1950 حتّى 1970)، أن اتفاقية التعاون التي وقّعت بين "إسرائيل" وتركيا في مارس/آذار 1960م، والتي بلغت قيمتها 30 مليون دولار، نصّت على تبادل الخبرات الفنّية في المجال الزراعي بين البلدين[140]. كما بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا نحو 8.9 مليون دولار، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا نحو 7.7 مليون دولار، الأمر الذي نظر إليه البعض على أنه إشارة إلى تفاعل العلاقات الاقتصادية والتجارية وتحسّنها بين البلدين[141].

وفي عام 1967، وقّعت اتفاقية تجارية بين البلدين، برأس مال قدره 10 ملايين دولار من كلّ طرف، حيث استندت هذه الاتفاقية إلى قيام كلٍ من المستوردين والمصدّرين في "إسرائيل" بالمعاملات التجارية المطلوبة لأعمالهم، عبر وكلاء لهم في تركيا[142]:

(136) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص23.

(137) - رنا خماش، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 26.

(138) - نجدت صفوت (1982)، «موقف تركيا من قضية فلسطين»، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 45، ص90.

(139) - المرجع السابق، ص100 .

(140) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، ص98.

(141) - قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص23.

(142) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، ج2، ص98- 99.

كما شهد هذا العام إعلان وزارة التجارة التركية، تخصيصها مبلغ نصف مليون دولار، للتعامل مع القطاعين العام والخاصّ التركيّين [143]. وفي العام نفسه، شاركت "إسرائيل" في المعرض الاقتصادي التركي، الذي أقيم في مدينة أزمير. والملاحظ أن حجم الإقبال من المواطنين الأتراك كان بارزاً؛ كما شارك ما يقرب من 75 مصنعاً إسرائيلياً في هذا المعرض. ولقد قامت المصانع الإسرائيلية بعرض آلات الحفر والأفران الشمسية والسيّارات، ثمّ نشط القطاع السياحي بين البلدين، مع العلم بأن عدد السيّاح الأتراك إلى "إسرائيل" فاق عدد السيّاح من الأخيرة إلى تركيا.

وفي مرحلة الفتور المتأرجح خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، برز دور سلاح النفط الذي يمتلكه العالم العربي، وأثره في صناعة السياسات العالمية، حيث أدركت تركيا أهمّية هذا السلاح. وعليه، فقد انحرف مسارها الاقتصادي نحو العالم العربي، طمعاً في الاستفادة من هذا السلاح، ومن العائد المالي الكبير الذي يغيّر إيجابياً من قوّتها. ولذلك، بادرت تركيا إلى العمل الجادّ على تحسين علاقتها مع الدول العربية؛ فسجّلت الصادرات التركية إلى هذه الدول أعلى نسبة لها، حيث قدّرت بـ (3.3%) من حجم الصادرات التركية؛ وبلغت نسبة واردات تركيا من العالم العربي مستويات قياسية، حيث قدِّرت بـ (6.1%). كما تذكر بعض الدراسات أن عام 1974 شهد ارتفاعاً في نسبة التبادل التجاري بين تركيا والعالم العربي) قدّر بـ (12.8%)، بقيمة (197.3) مليون دولار [144].

وكانت فترة الثمانينات من القرن الماضي قد شهدت توتّراً في العلاقات التركية-العربية، نتيجة الخلافات التركية-السورية من جهة، والتركية العراقية من جهةٍ أخرى، بسبب الصراع على المياه فيما بينها. لذا، اتجهت السياسة الخارجية نحو تنشيط العلاقات مع "إسرائيل"، وللدلالة على قوّة العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل" في تلك الفترة (بين عامي 1987 و 1988). أمّا حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، فقد ارتفع في عام 1988 إلى قيمة

(143) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق ج2، ص99.

(144) - يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص24؛ هدى درويش، العلاقات اليهودية التركية، ج2، مرجع سابق، ص100-101.

مالية تتراوح بين (120 و130) مليون دولار، وتنقسم إلى نصفين: النصف الأوّل عبارة عن التبادل التجاري المباشر بين البلدين؛ والنصف الثاني هو التبادل التجاري غير المباشر عبر شركات مختلفة [145].

لقد انعكست حالة العلاقات السياسية بين "إسرائيل" وتركيا، على مجمل العلاقات بين البلدين، خاصّة فيما يتعلّق بالعلاقات الاقتصادية أواخر الثمانينات، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما للعامين 1987-1988 بنسبة 47%؛ أيّ أنه ازداد من (61.367) مليون دولار عام 1987 إلى (90.635) مليون دولار عام 1988. كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصّة العاملة في تركيا، من أربع شركات عام 1984 إلى تسع شركات عام 1988 ، والتي استثمرت مبلغاً قدره (1.124) مليار ليرة تركية، منها (658) مليون بالعملات الأجنبية. كما بلغ عدد الشركات الإسرائيلية العامّة العاملة في تركيا حتّى نهاية عام 1988 تسع شركات؛ وقد بلغت قيمة استثماراتها مئات الملايين من الدولارات، بعد أن كانت شركة واحدة قد بلغت استثماراتها بـ 50 ألف دولار في عام 1984، إلى أربع شركات بلغت استثماراتها 220 ألف دولار عام 1986 [146]. كما انخفض حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وتركيا في العام 1988، وأصبحت "إسرائيل"، ولأوّل مرّة في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد إعلان قيام "دولة إسرائيل"، مدينة لتركيا بمبلغ مليون250 دولار، بعد أن كانت تركيا مدينة لها بمبلغ 7 مليون دولار [147]!

في عام 1989، أرسلت تركيا وفداً تقنياً للاستفادة من الخبرات الخاصّة بتكنولوجيا المياه في "إسرائيل"، كما أُرسِلت وفودٌ من شركات إسرائيلية إلى تركيا. وكان الهدف من وراء تبادل الخبرات، تطوير قطاع الزراعة والماشية واستصلاح الأراضي الزراعية؛ ونتج عن تلك اللقاءات الاتفاق على الاستفادة من خبرات "إسرائيل" فيما يتعلّق بالإنتاج الزراعي التركي [148]. كما

(145) - روبنسون، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص106.

(146) - جلال معوّض، العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى نهاية الثمانينات، مرجع سابق، ص 143.

(147) - المرجع السابق، ص99.

(148) - عبد الناصر سرور (2008)، «التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات»، مجلّة الجامعة الإسلامية،

بلغ حجم الصادرات التركية إلى "إسرائيل" عام 1990م نحو 109 مليون دولار تقريباً [149]. وقد اعتبر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي (ميكاهارش)، أن تركيا تمثّل سوقاً مهماً للمبيعات الإسرائيلية [150].

وفي العام 1991، اقترح الرئيس التركي (تورغوت أوزال) على (شمعون بيريز)[151] وزير الخارجية الإسرائيلي، إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد حرب الخليج الثانية، بحيث يتمّ تمويل هذا الصندوق من عائدات النفط من العالم العربي، ومن مساهمات الدول الصناعية الكبرى، بهدف تمويل مشاريع تنموية كبيرة، أهمّها مشروع "مياه السلام"، والذي تمّ تقدير تكلفته بـ (21) مليار دولار [152]! كما شهد العام نفسه حدثاً هاماً في تاريخ العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية، تمثّل في الإعلان عن تأسيس (مجلس العمل التركي-الإسرائيلي)، والذي تمّ توقيعه من قبل (ياليم إيريز) رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا (Türkiye Odalar ve Borsalar Birliği (TOBB)، والذي زار "إسرائيل" بصفته ممثّلاً لشركة الأناضول، برفقة عدد من رجال الأعمال، ورئيس معهد الصادرات الإسرائيلي عوزي نيتانيل. وتبع هذه الاتفاقية زيارة رجال أعمال من "إسرائيل" إلى تركيا برفقة (أوري قوردان)، سفير "إسرائيل" في أنقرة آنذاك [153].

وقد شهد العام 1991، وصول عدد الأتراك المتواجدين في "إسرائيل" إلى ما يقرب من (80) ألف إسرائيلي من أصل تركي، لم يقطعوا علاقتهم مع تركيا؛ بل استمرّوا في تلك العلاقة وعملوا

سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلّد السادس عشر، العدد 1، ص189.

(149) - عبيد، تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، ص99.

(150) - Jacob Abadi (1995), "Israel and Turkey, from covert to overt relations", Journal of the center for conflict studies, Canada, p. 125.

(151) - (بالعبرية: שמעון פרס، ولِد في 2 أغسطس/آب 1923. وهو رئيس «دولة إسرائيل» من 15 يوليو/ تموز 2007. كان يرأس حزب العمل، إلاّ أنه في يونيو/حزيران 2006 انتقل إلى حزب كاديما؛ وفي 13 يونيو 2007، انتخب الكنيست بيريز لمنصب رئيس الدولة. تولّى بيريز منصب رئاسة وزراء على فترتين: الأولى من 1984 إلى 1986، والثانية من 1995 إلى 1996.

(152) - محمّد حوات (1992)، «مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (المياه والأقلّيات)»، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 160، ص102.

(153) - وليد رضوان (2002): العلاقات التركية-العربية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص215.

على تقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال التأثير على العديد من الشركات[154]. وفي منتصف عام 1992، قام وزير الخارجية التركي (حكمت تشتين) بزيارة إلى "إسرائيل"، والتوقيع على اتفاقية تجارية، تقضي بإنشاء مجلس عمالة تركي- إسرائيلي مشترك، بهدف تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 1993 أكثر من 200 مليون دولار [155].

ولأن السياحة وجه مهم لفهم وتوصيف العلاقة بين تركيا وإسرائيل ، باعتبارها محدّداً من محددات فهم هذه العلاقة، وتدرّ دخلاً لخزينة كلا الدولتين، حيث بلغ ما دفعه السيّاح من "إسرائيل" إلى الخزينة التركية عبر إنفاقهم السياحي (250) مليون دولار [156]. كما شهد عام 1992 توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين في مجال السياحة، بين وزيري السياحة في البلدين؛ الإسرائيلي (عوزي بارعام) والتركي (عبد القادر إتش) [157].

ولقد عبّرت تركيا على لسان وزير السياحة (عبد القادر إتش)، أن السياحة هي إحدى الطرق للوصول إلى السلام البنّاء. فيما هدفت "إسرائيل" من وراء تلك الاتفاقية إلى تشجيع السيّاح الإسرائيليين للذهاب إلى تركيا. ونتج عن الاتفاقية زيادة بارزة في عدد السيّاح من "إسرائيل" إلى تركيا. فبعد أن كان عدد السيّاح من "إسرائيل" إلى تركيا حتّى عام 1986 لا يتجاوز (7000) سائح، وصل في العام 1992م إلى (16000) سائحاً؛ ومن ثمّ قفز إلى (350000) سائح في عام 1994م. وهذا العدد جعل حالة الحراك في الميزان التجاري الناتج عن اتفاقية التعاون السياحي، تميل إلى صالح تركيا رقمياً، حيث أن السائح الإسرائيلي يُنفق ما يقرب من (1000) دولار. لذلك، كان مبلغ (1.8) بليون دولار من حركة الدوران المالي، الناتج عن صناعة السياحة بين البلدين [158].

---

(154) - محمّد نور الدين (1993): العلاقات التركية-الإسرائيلية، مجلّة شؤون تركيا، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، عدد 9، ص14.

(155) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص 25.

(156) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص108.

(157) - نور الدين ، تركيا في الزمن المتحوّل، قلق الهوية وصراع الخيارات ، مرجع سابق، ص 268.

(158) - فوزي درويش (1999)، «البعد العسكري في العلاقات التركية-الإسرائيلية»، مجلّة السياسة الدولية، عدد 138، ص278.

وعلى صعيد التبادل الاقتصادي من خلال التعاون الزراعي، فقد قام رئيس مجلس العمل التركي الإسرائيلي (TOBB) (ياليم إيريز)، بزيارة إلى "إسرائيل" في عام 1992، واقترح خلال زيارته تطبيق التقنية الإسرائيلية في الزراعة التركية، من خلال شركة زراعة إسرائيلية (Cargill Continental Phitip Brother Mark Rich). وأوضح (مسعود أوزتشال) سكرتير عام غرفة التجارة في غازي عنتاب التركية، أن الاجتماعات التي عُقِدت مع الإسرائيليين، ركّزت على التعاون المشترك في مسائل البذور والريّ والمنتج التقني بواسطة الكمبيوتر[159]. ويرى محمّد نور الدين أن سياسة "إسرائيل" الزراعية تقوم وتعتمد على: أرض، أقلّ ماء، إنتاج أكثر، وكذلك الانفتاح على الاستثمارات فيما يتعلّق بتطوير الصناعات التي تعتمد على الزراعة[160].

وكانت (تانسو تشيلر)، رئيسة الوزراء التركية، قد قامت عام 1993، بزيارة تاريخية إلى الكيان، مصطحبة معها وفداً تركياً كبيراً، بلغ تعداده (230) عضواً، بمن فيهم وزير الخارجية، ووزير الزراعة، ووزير الطاقة، وزير الصناعة، ووزير الصحّة. كما ضمّ الوفد 50 شخصية اقتصادية وتجارية، ونحو 20 مواطناً تركياً من أصل يهودي يمثّلون الجاليات التركية اليهودية. ونتج عن هذه الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية، ما أدّى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما، ليصل إلى نحو نصف مليار دولار؛ وكانت من أهم دلالات تلك الزيارة، التفاعل المتسارع بين الجانبين لتمتين وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما[161].

حتّى العام 1995م، تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين، فبلغ ما يقرب من (465) مليون دولار. أما على صعيد التقييم الدقيق للدول المستوردة من "إسرائيل"، فإن تركيا تأتي في المرتبة الثالثة عشرة؛ وفي نفس الوقت، تأتي "إسرائيل" في المرتبة التاسعة التي تستورد من تركيا. كما ترافق في ذلك الوقت نشاط اقتصادي متصاعد للشركات الإسرائيلية العاملة في

(159) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص273.

(160) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، 107.

(161) - أبو مطلق، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 55.

تركيا، فيما سُمّي بمشروع الغاب المائي، والذي سنتعرّض له تفصيلاً في دراستنا [162]. تضاعف الرقم المالي للعلاقات الاقتصادية والمالية بين تركيا وإسرائيل، منذ منتصف الثمانينات حتّى بعيد منتصف التسعينات، حيث بلغ (25) ضعفاً، وكان حجم التبادل التجاري في العام 1986 يقدّر بنحو (18) مليون دولار؛ وفي عام 1987، وصل حجم التبادل بينهما إلى (54) مليون دولار؛ وفي العام 1991، بلغ نحو (100) مليون دولار؛ وفي عام 1995، بلغ (440) مليون دولار. أما في العام 1996، فقد بلغ (450) مليون دولار [163]. وقد دفع نموّ القيم المالية للتبادل التجاري بين البلدين، بالعديد من رجال الأعمال وجماعات الضغط ذات التأثير في تركيا، للعمل على حماية الاتفاقات بين البلدين ذات العلاقة، باستمرار أوجه النشاطات الاقتصادية وغيرها بينهما [164].

في العام 1996، وصل عدد السيّاح من "إسرائيل" إلى تركيا إلى نحو (80) ألف سائح، وقُدِّر عدد السيّاح الذين يذهبون إلى تركيا من "إسرائيل" ما بين (160 – 200) ألف سائح. وفي المقابل، بلغ عدد السيّاح الذين يصلون إلى "إسرائيل" من تركيا ما بين (15 – 16) ألف سائحاً تركياً. وعليه، فقد أصبح السائحون القادمون من الكيان، يشكّلون المرتبة الثالثة في قائمة السيّاح من العالم [165].

لكن، بعد أن أدركت "إسرائيل" أن حركة الدوران المالي الناتج عن صناعة السياحة بين البلدين هي لصالح الميزان التجاري التركي، بدأت آلة الدعاية فيها العمل على تشجيع المواطنين الأتراك للقدوم إليها، معتمدة على ربط تاريخ "إسرائيل" بالدولة العثمانية؛ وهذا ما تحدّث به نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول (أوري غاث) زاعماً: "يجب أن يعرف الأتراك أن كلّ تاريخ "إسرائيل" له صلة بالعثمانيين والأتراك" [166]!

(162) - عبيد، تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، ص100.

(163) - طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مرجع سابق،ص10.

(164) - دوف واكسمان (1999)، «تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط»، ترجمة: صبحي الجابي، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد7، ص56

(165) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص108.

(166) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص268.

شهد النصف الثاني من عقد التسعينات، تعرّض تركيا لمعيقات اقتصادية داخلية، تمثّلت في زيادة العجز الاقتصادي، ما حدا بها إلى التوجّه لزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري بينها وبين "إسرائيل"، حتّى تستطيع تجاوز أزمتها المالية، من خلال تحقيق المنافع التجارية، وكذلك الحصول على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، انطلاقاً من حالة التبادل الاقتصادي والتجاري مع الأخيرة. أمّا "إسرائيل" ، فأرادت أن تحقّق الانتفاع من مياه نهري دجلة والفرات، باعتبار أن تركيا هي المتحكّمة بمياههما [167].

وكان الرئيس التركي (سليمان ديميريل)، قد قام بزيارة إلى "إسرائيل" في آذار / مارس 1996، حيث وقّع اتفاق التجارة الحرّة بين البلدين، والذي جاء تتمّة لاتفاقات أخرى بينهما في مختلف مجالات التعاون، حيث أقرّ الكنيست الإسرائيلي في العام نفسه؛ أقرّه البرلمان التركي في نيسان / أبريل 1996 وينصّ الاتفاق على [168]:

- إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية.
- زيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنوياً.
- مواءمة تجارة تركيا مع "إسرائيل" مع تعهّدات الأولى للاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي.
- يتيح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر "إسرائيل"، التي تربطها بها علاقات تجارية تفضيلية.
- تسهيل مرور البضائع التجارية الذاهبة من البلدين إلى بلدٍ ثالث.

ولقد لخّص الرئيس التركي (سليمان ديميريل) منذ حزيران / يونيو 1993، الدوافع الكامنة وراء تعزيز المحور التركي مع "إسرائيل"، للتعاون من أجل زيادة الفعالية الاقتصادية إقليمياً [169].

(167) - الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق. ص 41.

(168) - معوض. التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي. مرجع سابق. ص 19.

(169) - Ariel Center for Policy Research (2010), Turkey>s Rapprochement with Israel,

وفي حزيران/ يونيو 1996، عقِدت اتفاقية تجارية بين البلدين، تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية بينهما، تحت عنوان (التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والفنّي والعلمي بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة دولة إسرائيل). وأهم ما ورد فيها [170]:

- تسهيل مرور البضائع التجارية الذاهبة من البلدين إلى بلد ثالث.
- إعفاء البضائع التي سيتمّ إدخالها إلى البلاد للعرض في المعارض التجارية، من الضرائب الجمركية.
- التعاون بين البلدين في مجالات التقنية العلمية للتشجيع على النهضة الاقتصادية في البلدين.
- التعاون في مجال البحوث العلمية والنشاطات المتطوّرة المفيدة لاقتصاد البلدين.
- تبادل الخبراء والمثقّفين والنشاطات الاقتصادية المفيدة للطرفين وتطبق برامج بحثية مشتركة.

وقد أعلن (محمّد يلدريم) رئيس الوفد الاقتصادي التركي الذي زار "إسرائيل" في حزيران/ يونيه 1996، بأن: "إسرائيل لها ثقلها في مراكز المال العالمية، كما أن لها أهميتها الكبيرة في التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها سيفتح لتركيا أبواب الاستثمار والتصدير في العالم الثالث ... والمقاولون الأتراك استطاعوا الحصول على مناقصات في "إسرائيل" ، ومنها مشروع توسيع مطار تل أبيب" [171].

يعتبر التفاعل في الاتفاقات الاقتصادية بمستوياتها ومسمّياتها المختلفة، هاماً بالنسبة لتركيا وإسرائيل، ممّا حدا بأن تمنح الأخيرة تركيا جزءاً من حصّتها في الأسواق الأمريكية بما يخصّ قطاع النسيج، على أن تقوم الشركات الإسرائيلية المتخصّصة بصناعة النسيج، بصناعته في تركيا ليتمّ تصديره فيما بعد إلى الولايات المتحدة [172].

www.acpr.org.il/pp/pp047-meltemE.pdf

(170) - درويش. العلاقات اليهودية-التركية. ج2. مرجع سابق. ص113.

(171) - درويش. العلاقات اليهودية-التركية. ج2. مرجع سابق. ص114.

(172) - خفايا وأسرار التعاون العسكري والأمني والاقتصادي بين تركيا وإسرائيل: 60 عاماً من التعاون الوثيق وتبادل المعلومات (2010).

ومهما يكن من أمر، فقد نما حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وتركيا، حيث زادت نسبة التبادل بينهما (30%) منذ عام 1990 إلى عام 1996، أي من (110) مليون دولار إلى (500) مليون دولار. وحسب إحصاءات عام 1995م، فقد زادت نسبة التبادل بين البلدين إلى (15%)، بينما أتت الدول العربية والإسلامية في المرتبة الثانية [173].

وكانت قد جرت مناورات عسكرية مشتركة بين القوّات التركية والإسرائيلية في البحر المتوسط لمدّة (10) أيام، في تشرين الثاني / نوفمبر 1997، والتي ترافقت مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) إلى جمهورية أذربيجان، ذات الأصول التركية وصاحبة الثروة النفطية. ونتج عن تلك الزيارة، إعلان نتنياهو عن استبدال "إسرائيل" لصفقة الغاز المتّفق عليها بينها وبين روسيا، بتوقيعها مع جمهورية أذربيجان. ويبدو أن "إسرائيل" تطمح للتغلغل اقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى، مستغلّة الوجود التركي في هذه الجمهوريات وقيامها باستثمارات كبيرة هناك، ولمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على استثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران، ولأن تدفّق النفط الأذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسطي حقّق الفائدة لتركيا وإسرائيل معاً [174].

وقد نظرت تركيا لعلاقاتها الاقتصادية على أنها عامل حاسم في تعويض خسائرها، التي لحقت بها نتيجة الحصار المفروض (سابقاً) على العراق من قِبل مجلس الأمن الدولي؛ وفي ذلك يقول عبد الرحمن السبعاوي: إن تركيا خسرت جرّاء الحصار نحو (30) مليار دولار، وتزايد الدين الخارجي لتركيا من (49) مليار دولار عام 1991، إلى نحو (93) مليار دولار عام 1996، وإلى زيادة التضخّم بنسبة (120%)، وتفاقم أزمة البطالة وانخفاض معدّل دخل الفرد من (3004) دولار سنوياً إلى (2193) دولار سنوياً [175].

موقع الكوفية برس: http://kofiapress.com/ar/node/60777.html

(173) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص100.

(174) - عوني السبعاوي (2002)، «التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي»، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد 15، ص7.

(175) - المرجع السابق، ص6-7.

وكان شهر نيسان / أبريل 1997، قد شهد التوقيع على اتفاقٍ خاصٍ بالنقل البرّي، وقّعه السفير الإسرائيلي في تركيا)غابي ليفي) مع (تانسو تشيلر). ولاعتبار أن سوريا تقع جغرافياً بين "إسرائيل" وتركيا، جرى الاتفاق على أن يتمّ تنفيذه [176]:

- ❖ في إطار تطبيع العلاقات مع الشرق الأوسط، ضمن خانة "تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط"، نظراً لوقوع سوريا بين البلدين.
- ❖ بعد التوقيع على اتفاقية خاصّة بإجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين بمشاركة قوّات أمريكية [177].

في السياق، عقد مجلس الأعمال الإسرائيلي التركي (TOBB) اجتماعين خاصّين، للعمل على عقد اتفاقٍ لخفض التعريفات الجمركية [178]: الأوّل: في اسطنبول في كانون الأوّل / ديسمبر 1997، بحضور (40) شركة من "إسرائيل"، و(70) شركة تركية؛ واللقاء الثاني تمّ عقده في القدس في 26 من الشهر نفسه، بذات الحضور من الدولتين. ونتج عن الاجتماعين توقيع اتفاقية جمركية، قضت بتخفيض التعريفات بالنسبة للسلع، وخاصّة ما يتعلّق بالسلع النسيجية. كما ناقش المجتمعون، بحضور ممثّلين عن وزارات الصناعة والتجارة الخارجية في "إسرائيل" وتركيا، سُبل تفعيل التعاون بين البلدين، من خلال البحث في كيفيّة تنفيذ مشاريع مشتركة، خاصّة في الجمهوريات الأسيوية [179].

في عام 1998، قام وزير الدولة التركي (مسعود يلماظ) بزيارة رسمية إلى "إسرائيل"، تمّ التوقيع خلالها على اتفاقية (رورو) للتعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث يتمّ نقل الصادرات التركية عبر ميناء حيفا الإسرائيلي إلى دول الخليج، خاصّة السعودية والكويت، وتعزيز التعاون

---

(176) - قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، ص 24.

(177) - الغول، مرجع سابق، ص41.

(178) - خليل إبراهيم الطيّار (1999)، «التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي»، مجلّة شؤون عربية، القاهرة، عدد 97، ص39.

(179) - طلال كدّاوي (1999)، «الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي-الصهيوني»، بيت الحكمة، دراسات سياسية، بغداد، العدد الثاني، ص38.

بين البلدين في آسيا الوسطى، والسماح لإسرائيل بالاستثمار للأراضي في مشروع الغاب في جنوب شرق الأناضول، مع موافقة تركيا على استئجار "إسرائيل" لأراضٍ في منطقة (أضنة) التركية، وذلك لإقامة مشاريع زراعية بتقنيّات تكنولوجيا متطوّرة [180].

ولقد نصّت مواد هذه الاتفاقية على ما يلي [181]:

- ❖ تنمية حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل في أقلّ زمن، بزيادة النسبة إلى (30%) خلال عام. وستكون هناك جهود لتوصيلها إلى ما قيمته (2) مليار دولار.
- ❖ تشجيع التجارة الحرّة بين البلدين وإزالة العوائق الكائنة أمام التجارة.
- ❖ سيتمّ التعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسي بين تركيا و"إسرائيل" في العلاقات بالولايات المتحدة.
- ❖ يمكن لإسرائيل وتركيا الاستفادة من الاتفاقات الثنائية الموقّعة بين الدولتين مع الولايات المتحدة.
- ❖ التعاون في مجال البحث العلمي بينهما.
- ❖ تستطيع كلا الدولتين الدخول في مناقصة في الدول الأخرى، وسيكون هناك مجال لمشروعات عمرانية مشتركة.
- ❖ ستدخل الدولتان في مشروعات مشاركة في آسيا الوسطى، وسيكون هناك تعاون اقتصادي وسياسي ودبلوماسي.
- ❖ التعاون الثنائي بين الدولتين في مجال الزراعة والتكنولوجيا، مع تطوير تبادل المعلومات واستخدام تطبيقات الزراعة المنظورة في المشاريع الزراعية في "إسرائيل" في التطور التكنولوجي في مشروع جنوب الأناضول.
- ❖ يتمّ الحصول على الأموال بواسطة (إكسيم بنك)، ويجري الاتفاق على المشروعات التي تهدف إلى التعاون في آسيا الوسطى.

---

(180) - غازي حسين (1998-1999) «تركيا والعرب وإسرائيل»، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد 4-5، ص136-141.

(181) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص110- 111.

لقد سجّلت المعاملات التجارية بين تركيا و"إسرائيل" منذ منتصف عام 1998، زيادة بمعدّل (26%)، حيث بلغت قيمة الصادرات من "إسرائيل" إلى تركيا (173) مليون دولار. والصادرات التركية إلى "إسرائيل" قُدِّرت بـ (262) مليون دولار [182]. ولأن علاقات تركيا وإسرائيل التجارية، تنسجم وتتكامل مع مصالح الغرب نتيجة الاتفاقات الموقّعة بينهما، ولا سيّما مع تركيا؛ فإن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على ما يقرب من (43.8%) من صادرات تركيا، وعلى نحو (52%) من وارداتها [183]. فقد أبرم رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك" مع نظيره التركي في 25 تشرين الأوّل / أكتوبر 1999، اتفاقاً يقضي بمدّ أنبوب "منفجات" بين البلدين، وهو ما ستأتي عليه هذه الدراسة لاحقاً. كما تمّ الاتفاق على إنشاء منطقة حرة في "عينتاب"، لإقامة مشاريع صناعات غذائية ضخمة، لتزويد جمهوريات آسيا الوسطى بما تحتاجه من هذه المواد!

وشهدت الفترة الواقعة ما بين عامي 1991م و2000م، تطوّراً في حجم الصادرات والواردات بين البلدين في مجال الاستيراد والتصدير، حيث بلغ حجم التداول بينهما عام 2000م، ما يقرب من المليار دولار [184]. وقد وقّع البلدان في العام نفسه اتفاقاً تجارياً لإنشاء محطّات لتوليد الطاقة الكهربائية، بواسطة الغاز الطبيعي الروسي المورّد إلى "إسرائيل"، حيث قدّرت قيمة هذا الاتفاق بنحو 800 مليون دولار [185].

ورغم الأهمية الكبرى لهذه الاتفاقيات بالنسبة لكلٍ من البلدين، إلاّ أن اتفاقيات التجارة الحرّة ذات أهمّية إستراتيجية لإسرائيل، لأنها وقعتّها مع دولة ذات أكثرية سكّانية من المسلمين؛ وكذلك، لأن تلك الاتفاقات مكّنتها من أن تبلغ قيمة صادراتها السنوية إلى تركيا 1.5 مليار دولار، وقيمة الواردات منها مليار دولار. وكانت قد وضعت خططاً أوّلية لتوسيع التبادل

---

(182) - خالد فيّاض (1997)، «العلاقات التركية-الإسرائيلية من تشيلر إلى (أربكان)»، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 129، ص182.

(183) - السبعاوي، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ومخاطره ، مرجع سابق، ص5.

(184) - عبيد، تطوّر العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص100.

(185) - يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص42.

التجاري، ليشمل بناء خطٍ لنقل المياه العذبة من تركيا إلى "إسرائيل"؛ بالإضافة إلى الكهرباء والغاز والنفط [186].

في العام 2002، حصلت الشركات الصناعية العسكرية الإسرائيلية على عقدٍ لتحديث 170 دبّابة من طراز M60AI؛ لكنّ الصفقة تعرّضت لانتقادات واسعة من قِبل الرأي العام التركي بسبب ارتفاع كلفة المشروع. وقد جرى بالفعل تخفيض الكلفة بعد الاعتراضات من 1.04 مليار دولار إلى 668 مليون دولار.[187].

وينقل الكاتب يسري الغول عن صحيفة "هآرتس" أن تركيا تُعدّ شريكاً تجارياً مهماً لإسرائيل بسبب العلاقات التجارية معها، وكذلك لعلاقاتها مع العالم الإسلامي. وتذكر الصحيفة عدّة مؤشّرات وأرقام اقتصادية بين تركيا وإسرائيل، منها[188]:

❖ ارتفاع معدّلات التعاون والتجارة بين تركيا و"إسرائيل" خلال عام 2002، بزيادة تقدّر بـ19.5% مقابل عام 2001.

❖ بلغت قيمة حجم التبادل التجاري بين الدولتين في ذلك العام حوالي 1.2 مليار دولار.

❖ بلغ حجم التصدير الإسرائيلي إلى تركيا عام 2002 حوالي 378 مليون دولار، بارتفاع نسبته 15% مقابل عام 2001.

❖ استجابت "إسرائيل" للطلب التركي لمحاولة التوصّل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، رغم أن صناعيين إسرائيليين أكّدوا بأنها تتعارض وقوانين التجارة الدولية.

وأمام كلّ ما تقدم، فإن "إسرائيل" تنظر إلى العلاقة الاقتصادية مع تركيا من خلال رؤية

(186) - نزار عبد القادر (2010م):»العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف والقطيعة«. مجلّة الدفاع الوطني. الجيش اللبناني. بيروت؛ http://www.lebarmy.gov.lb

(187) - نزار عبد القادر(2010). المرجع السابق.

(188) - يسري الغول. مرجع سابق. ص 149.

استراتيجية، لأسباب كثيرة، أهمّها الوضعية الجيوإقليمية التي تتمتّع بها تركيا. الجدول التالي يوضح أهم التفاعلات الاقتصادية التي جرت بين البلدين:

الرقم	البيان
1	1951: توقيع اتفاقية النقل الجوّي، التي أسهمت في وصول التبادل التجاري بين البلدين في العام 1953 إلى 23.2 مليون دولار.
2	1960: اتفاقية تبادل الخبرات الزراعية بقيمة 30 مليون دولار.
3	1967 التوقيع على اتفاقية برأس مال 10 مليون دولار من قبل كلّ منهما لتنظيم المعاملات المالية والتجارية.
4	1969: إلغاء التعامل بالمقاصّة، وبدء التعامل النقدي في التبادل التجاري.
5	1970: شهد ارتفاعاً في التبادل التجاري بلغ 197.3 مليون دولار.
6	1988: بلغ حجم التبادل التجاري ما يقرب من 130 مليون دولار؛ وبلغ عدد الشركات الإسرائيلية العاملة مع تركيا تسع شركات، استثمرت ما يقرب 1.124 مليار ليرة تركية. وأصبحت «إسرائيل» مدينة لتركيا بمبلغ 250 مليون دولار.
7	1990: بلغ حجم الصادرات التركية إلى «إسرائيل» 190 مليون دولار.
8	1991:تأسيس مجلس العمل التركي-الإسرائيلي.
9	1992:بعد أن بلغت العائدات التركية من السياحة الإسرائيلية 250 مليون دولار ، تمّ التوقيع على اتفاقية لتنظيم عمل السياحة بين البلدين.
10	1993: بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 200 مليون دولار.
11	1994: وصل عدد السيّاح الإسرائيليين في تركيا إلى350 ألف سائح، وتمّ تدوير ما قيمته 1.4 بليون دولار نتيجة الصناعة السياحية.
12	1995:بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 440 مليون دولار.
13	1996: بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 500 مليون دولار.
14	آذار / مارس 1996: توقيع اتفاق التجارة الحرّة، الذي أقرّه برلمانا الدولتين، وتضمّن الاتفاق بنوداً عدّة، منها: مواءمة تجارة تركيا مع «إسرائيل» مع تعهّدات الأولى للاتحاد الأوروبي، بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي.
15	1996: ارتفع الدين الخارجي لتركيا ليصل إلى 93 مليار دولار، نتيجة حصار العراق؛ وأدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة التضخّم لتصل إلى 12% .
15	1997: توقيع اتفاقية النقل البرّي بين البلدين .
17	1998: توقيع اتفاقية لنقل الصادرات التركية عبر ميناء حيفا.
18	2000: توقيع اتفاقية لإنشاء محطّات توليد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي، بقيمة 800 مليون دولار.
19	2002: حازت شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية على عقدٍ لتحديث 170 دبابات M60AI التركية، بقيمة 668 مليون دولار.

العلاقات المائية

قامت كلٌ من تركيا و"إسرائيل" بعقد العديد من الاتفاقيات الخاصّة بإنشاء مشاريع مائية مشتركة، لما لها من أهمّية لإسرائيل لضمان التدفّق المالي. ولقد رأينا أن نضع بين يدي القارئ مشروع "الغاب"، وهو من أبرز المشاريع المائية بين البلدين. أما مشروع "أنابيب السلام"، رغم أهميّته، فلم يستمرّ، لعوامل عدّة، أوّلها الرفض العربي له.

وفي ندوة بعنوان (قضايا المياه -عربياً وإقليمياً)، عُقِدت في العاصمة الأردنية (عمّان)، في 31 آذار (مارس) 2010، تحدّث نائب مدير إدارة المياه في تركيا (عاكف أوسكالدي): إن مشروع أنابيب السلام التركي مات. وليس سراً القول إن تركيا عرضت عام 1986 مشروعاً من نهري سيحان وجيحان، على شكل نهر لمنطقة الشرق الأوسط، أسميناه أنابيب السلام والصداقة. لكن، هذا المشروع لم يُترجم على أرض الواقع؛ كما أن حاجتنا للمياه ازدادت بسبب النموّ السكّاني، وهذا أدّى إلى غضّ الطرف عن المشروع. ونحن لا نزوّد "إسرائيل" بقطرة واحدة من المياه [189].

مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) [190]:

تُعتبر تركيا وفق تقديرات الخبراء أكبر خزّان مائي في الشرق الأوسط، بما تتمتّع به من مميّزات، وأهمّها [191]:

- ❖ أنها أكبر خزّان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط، لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية.
- ❖ تتمتّع بأعلى نسبة من الأمطار والثلوج سنوياً، إضافةً إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار

---

(189) - موقع المياه في 2010/10/4م: http://www.almyah.net/mag/news.php?action=show&id=499

(190) - هو مشروع يتضمّن خطّة شاملة لإقامة مجموعة سدود يبلغ عددها 21 سداً، سعتها التخزينية نحو 186 بليون متر مكعّب. وأكبرها سدّ أتاتورك الذي يتّسع لـ 48 بليون متر مكعّب مائي (انظر: يوسف الجهماني، حزب الرفاه والرهان على السلطة)

(191) - وليد أشعيا: أزمة المياه من خلال أنابيب السلام التركي؛ http://www.bethsuryoyo.com/currentevents/MEWaterProblem/MEWaterProblemArabic.htm

القاطعة سطح تركيا، والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من سوريا.

ويُعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) التركي، ثامن أضخم مشروع في العالم وأكثرها كلفة. لكنّه، في الوقت نفسه، المشروع الأكثر جدلاً لأسبابٍ كثيرة، أبرزها: الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية. كما أنه من أخطر المشاريع الدولية في مجال المياه، خاصّة على صعيد ما يتّصل به من جدلٍ مستمرٍ في واقع الحياة السياسية والاقتصادية التركية، ليس بسبب بُعده الاقتصادي الباهظ التكاليف، وإنّما بسبب بعده الجيو - سياسي الاستراتيجي الإشكالي؛ باعتباره يمتدّ على مساحات كبيرة في منطقةٍ ذات ميزات مائية وجغرافية أمنية إستراتيجية إشكالية بالنسبة لدول الجوار [192].

فقد أولت الحكومات التركية المتعاقبة مشروع جنوب شرق الأناضول المائي، والمسمّى (بالغاب) (GAP)، أهمّية كبرى؛ واعتبرته مشروعاً قومياً بامتياز. وترجع بدايات هذا المشروع إلى ما بُعيد تأسيس الدولة التركية، حيث بدأ بناء محطّات إنتاج الطاقة الكهربائية وإقامة السدود على نهر الفرات في عام 1936. ومن أهم مظاهر الاهتمام التركي الرسمي بهذا المشروع [193]:

تعيين وزير لشؤون جنوب شرق الأناضول، تتبع له إدارة خاصّة باسم إدارة جنوب شرق الأناضول.

- ❖ أوكِل إلى مؤسّسة شؤون المياه التركية بإجراء العديد من الدراسات التي تتعلّق بالمياه، والتي استمرّت حتّى عام 1986.
- ❖ الإيعاز إلى هيئة تخطيط الدولة بإنشاء مشروع اقتصادي ضخم، لتنمية مناطق جنوب شرق تركيا.

وحسب الدكتور محمّد نور الدين، فإن مشرع الغاب يتألّف من 22 سداً و 19 محطّة

---

(192) - أحمد أبو هدبة (2003). «الشراكة التركية الإسرائيلية في مشروع الغاب»؛ http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=36063

(193) - الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص29.

للطاقة الكهربائية، ومشروعات أخرى متنوّعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والريّ والاتصالات [194].

من أهم سدود مشروع الغاب، سدّ أتاتورك الذي دُشّن في تموز (يوليو) 1992، بحضور رؤساء وممثّلي 29 دولة، إضافة إلى نحو مائة دبلوماسي. ويقع السدّ على نهر الفرات على بعد 24 كلم من مدينة بوزوفا، وهو يُعدّ الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته 84،5 مليون $م^2$، والثامن من حيث الارتفاع 190م، والخامس عشر من حيث حجم المياه في بحيرة السدّ، والثامن عشر من حيث حجم إنتاج الطاقة الكهربائية. وفي حال امتلاء السدّ ستبلغ كميّة المياه المخزّنة 48،7 مليون م3، والارتفاع الأقصى لمنسوب المياه 162م بعرض 15 متراً؛ أيّ ما يمكن أن يصل إلى 882 ألف هكتار [195].

ولقد عبّر رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) في مؤتمر صحفي له عام 1992، عقب بدء مفاوضات التسوية بين "إسرائيل" والعرب، عن جانبٍ تطمح له تركيا من وراء مشاريعها المائية، وأهمّها مشروع الغاب، إلى أن تركيا من حقّها أن تتصّرف في المياه التي تسير أو تنبع من أراضيها، بقوله: "إن مصادر المياه هي مصادر لتركيا، ومصادر النفط هي مصادر للدولة التي تملكها. نحن لا نقول لنا حصّة فيه، وكذلك الأرض؛ لهم أراضيهم ولنا أراضينا، ونحن لا نقول عن هذه الأراضي إنها مشتركة فيما بيننا" [196].

يقول (صالح يلدرم)، وزير الدولة التركي والمسؤول عن مشروع (الغاب)، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1997: "في الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وهي هبة من الله. وإذا رضي العرب بضخّ نفطهم دون مقابل، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها في بحيرات السدود، وهي ستباشر في بورصة المياه لبيع مياه الغاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط؛ لأنها ليست مستعدّة لإعطاء مياهها دون مقابل [197].

(194) - محمّد نور الدين (1994)، «عاصفة في مياه الغاب»، مجلّة شؤون تركية، العدد 11، ص44.

(195) - خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص44.

(196) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص152.

(197) - سرور، التعاون التركي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص195.

ولأهمية هذا المشروع للمنطقة، كان لا بدّ لإسرائيل من التدخّل، وقد بدا ذلك واضحاً باعتبار المشروع جزءاً مهماً للتدخّل التركي في الشأنين العراقي والسوري؛ وهذا ما يعني الأهمية نفسها لإسرائيل [198]. وهذا المشروع يتضمّن منحى التأثير التركي-لإسرائيلي عربياً وإقليمياً، وهو ما ترغب به "إسرائيل" من خلال تحجيم القوّة العربية، وحاجة العرب لإسرائيل وحلفائها.

وتوجّهت "إسرائيل" إلى شراء الأراضي في تركيا، بعد زيارة الرئيس الإسرائيلي (عزرا وايزمان)لتركيا عام 1988، حيث كرّس زيارته للبحث في الاستثمار الإسرائيلي في منطقة الغاب. وقد عُقِد في نيسان (أبريل) 1991 اجتماعاً بين رئيس الوزراء الإسرائيلي (شمعون بيريز) والرئيس التركي (تورغوت أوزال)، حيث أشارت المصادر بعد انتهاء الاجتماع، إلى أن "إسرائيل" أعربت لتركيا عن استعدادها للتعاون معها حول تنفيذ هذا المشروع [199].

ولتدعيم الدور الإسرائيلي في مشروع (الغاب) وقّعت كلٌّ من تركيا وإسرائيل اتفاقية برعاية وزير خارجيتها في ذلك الحين (حكمت تشيتين) مذكّرة لإنشاء مجلس عمالة تركي-إسرائيلي مشترك عام 1992. ولذلك، عمدت الحكومة التركية إلى زيادة عدد وفودها إلى "إسرائيل"، حيث زارها الكثير من المسؤولين الأتراك، مثل: رئيس الجمهورية (سليمان ديميريل)، ووزير الخارجية إسماعيل جم، ورئيس هيئة الأركان العامّة (إسماعيل حقّي قرضاي). ومن الملفت للانتباه أن وزير الزراعة التركي (في ذلك الحين) رافق جميع هؤلاء المسؤولين في زياراتهم إلى "إسرائيل"، حيث وقّع الرئيس التركي (ديميريل) أربع اتفاقيات مع "إسرائيل"، دخلت جميعها حيّز التنفيذ؛ وكلّها اتفاقيات اقتصادية ساهمت في تسهيل الاستثمار في تركيا عموماً، وفي منطقة جنوب شرق الأناضول [200].

وقد صرّح وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في آذار (مارس) 1998، عقب انتهاء زيارته لأنقرة وترؤسه لاجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وإسرائيل، قائلاً:

(198) - المرجع السابق، ص194.

(199) - الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص.3.

(200) - مجلّة الدفاع الوطني، العدد 46، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2901.

"إن "إسرائيل" وتركيا سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرقي الأناضول، وإن "إسرائيل" ستضع خبراتها في مجال الزراعة والريّ لخدمة هذا المشروع، حيث تمتلك تقنية متقدّمة في هذين المجالين" [201]. كما أن وفداً من الخبراء الإسرائيليين قام بزيارة للغرفة التجارية في منطقة (غازي عينتاب) في عام 1993. وبلغ عدد أعضاء الوفد 20 عضواً. وبعيد الزيارة، صرّح هذا الوفد بأنه حصل على نتائج إيجابية من زيارته لمنطقة مشروع الغاب جنوب شرق الأناضول [202].

ويرى يسري الغول أن اهتمام إسرائيل بالمياه التركية، يأتي لرغبتها في ضمان استمرارية تزويد تركيا لها بـ(250-440) مليون متر مكعّب من المياه عن طريق مشروعات تركية خاصّة، عبر استخدام الطريق البحري، حيث يعني هذا الضمان زيادة الكمية لا إنقاصها في حالة التنفيذ الكامل لمشروع الغاب [203].

كما أن "إسرائيل"، ونتيجة لأزمة التمويل التي يعاني منها المشروع، استفادت من خلال إحداث حالة حراك مالي تجاه المشروع لن ترفضه تركيا [204]، عبر:

- تقديمها بعض الهبات الرسمية الصغيرة، لتضمن دوراً مستقبلياً في المشروع، من حيث استثمار الاستفادة بالنسبة لها بالقدر الذي تستطيع تحقيقه.
- قامت بتقديم قروض طويلة الأمد إلى تركيا لصالح المشروع، عبر المؤسّسات المالية الإسرائيلية.
- التوقيع على اتفاقية مع كلٍ من إسبانيا وإسرائيل لتغطية بعض أعمال المشروع، إذ بلغ القرض الإسرائيلي 165 مليون دولار.

الأهداف التركية من المشروع[205]:

- مضاعفة الدخل الفردي وتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنموّ الاقتصادي في المنطقة،

(201) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص 30

(202) - هدى درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، ص176 -177.

(203) - المرجع السابق، ص161.

(204) - مجلّة الدفاع الوطني، العدد 46، مرجع سابق.

(205) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، ص175.

للمساهمة في خفض حجم المشكلة الكردية من خلال القضاء على البطالة وخفض مستوى التسلّح عند الأكراد.

- إحداث ثورة زراعية من خلال مضاعفة إنتاج المحاصيل الزراعية التركية، وسدّ حاجات تركيا والمنطقة من المحاصيل المنتجة.
- تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز للتصدير الزراعي في المنطقة.
- تطوير شبكة الطرق من خلال ربط إقليم الأناضول بالبحر الأسود عبر شبكة طرق برّية واسعة.
- زيادة فرص التعليم والتعليم المهني لسكّان المنطقة.

وتحرص تركيا أن تكون "إسرائيل" والولايات المتحدة طرفي النقاش المباشر معها، في أيّ مفاوضات مائية في إطار المشروعات المائية التي تطرحها، خاصّة في المؤتمرات الإقليمية والشرق أوسطية. وليس أدلّ على ذلك ما حصل في مؤتمر (مياه العالم) الذي عُقِد في اسطنبول في أيلول (سبتمبر) 1997. فقد أشركت "إسرائيل" تركيا معها لجذب استثمارات أجنبية لتمويل مشروع الغاب، حيث أن وجود كلٍ من الولايات المتحدة وإسرائيل ضروري، وفقاً لما أعلنته تركيا، لاستخدام تقنيّة البلدين المتطوّرة في مجالات الزراعة والريّ والهندسة الوراثية [206].

وفي نفس الوقت، يرى الإسرائيليون أن العلاقات الإستراتيجية مع تركيا ستحقّق مصالح المشروع الصهيوني في استمراريته، من خلال ضمان الموارد المائية له؛ وهذا يجعلها تضمن مصالحها من خلال الحصول على المياه التركية [207].

الخلاصة

- تنظر "إسرائيل" للعلاقة الاقتصادية مع تركيا من خلال الرؤية الإستراتيجية. وهي تولي أهمّية إستراتيجية كبرى لتركيا لأسباب كثيرة، أهمّها البيئة الجيو- إقليمية التي تتمتّع بها تركيا.

(206) - خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص47.

(207) - خليل إبراهيم الطيّار (1999): التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي، شؤون عربية، عدد 97، بيروت، ص43.

❖ العلاقات بين الكيان وتركيا ما بعد قيام الكيان حتّى 2002 تأثّرت بالعلاقات التركية بالإقليم. إلاّ أن تركيا كانت تقرأ بأن الارتكاز إلى محور العالم العربي والإسلامي فقط سيؤثّر سلباً عليها، خاصّة في ظلّ التبعية العربية والإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية.

❖ هرولة بعض العرب نحو عقد اتفاقيات تسوية مع تركيا خلقت عذراً حقيقياً – حسب تركيا- كي تتّجه نحو "إسرائيل"، بوّابة الانفتاح على الولايات المتحدة والعالم الغربي!

❖ أسهمت حالة الفراغ الداخلي التركي خلال مراحل تعدّد الحكومات واختلاف البرامج وسطوة الجيش على الحياة، أسهم في التوجّه التركي نحو التغريب على حساب الشراكة التاريخية والدينية والثقافية بين تركيا ومحيطها العربي والإسلامي.

❖ شكّلت المياه عاملاً مهماً للعلاقة بين تركيا و"إسرائيل" في المرحلة الماضية، حيث تدرك تركيا وإسرائيل أن أحد أهم أسباب الحروب المقبلة هو الصراع على المياه. ولذلك، كانت تركيا تتصوّر أن تكون هي و"إسرائيل" والولايات المتحدة طرفاً واحداً لترتيب ملفّ المياه في الشرق الأوسط!

المبحث الثالث

محدّدات العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى العام 2002

على مدى التاريخ التركي، منذ انهيار الدولة العثمانية وإعلان الدولة التركية الحديثة، إلى ظهور النزعات العرقية والقومية وما تعارف عليه بالأقلّيات، مثل: الأكراد والأرمن، أصبحت تركيا مع مرور الزمن بحاجة متزايدة إلى القفز الاستراتيجي في المنطقة من خلال النافذة الأمريكية والإسرائيلية. وما زاد الأمر إلحاحاً هو انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة في المنطقة عام 1991. ولقد أبرز هذا الحدث النزاعات القومية في القوقاز، وبدأ الحديث عمّا يُعرف بحقوق الأرمن التاريخية. وعليه، أصبحت الكثير من الأقلّيات ذات الجذور التاريخية بتركيا على تقارب مع الغرب، ممّا أوجد ضرورة سعي تركيا إلى تعزيز دورها الجيو- استراتيجي للحفاظ على أمنها وموارد الطاقة، بما يساهم في دفع عجلة التنمية في الدولة. وأمام هذا كلّه، يرى بعض المحلّلين أن توجّه تركيا نحو "إسرائيل" كان بمثابة رسائل مباشرة في اتجاهات مختلفة تأتي في إطار التفاهم الأمني بين البلدين[208].

أوّلاً: المحدّدات التركية اتجاه العلاقة مع "إسرائيل" حتّى 2002

- الحفاظ على الأسس العلمانية للدولة

ذهب حرّاس المؤسسة العلمانية في النظام التركي، إلى أن المهمّة التي تواجههم هي العمل على الحدّ، أو عدم تأثير الإسلام على الجماهير التركية. ولذلك، لا بدّ من اتخاذ الإجراءات التي من شأنها السيطرة على الإسلام في البلاد [209].

(208) - يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص50.

(209) - مجموعة من الباحثين (2009)،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمّد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ص125.

لقد مرّت تركيا بعدد من الانقلابات ، أدّت إلى التدخّل المباشر للجيش لإدارة البلاد. وسنعرض بتحليل موجز مراحل الانقلاب التي مرّت بها تركيا، وكيف تمّت إدارة البلاد، للحفاظ على الدولة ومبادئها الكمالية، كما يلي[210]:

الانقلاب الأول عام 1960

تشكّلت قيادة الثورة من الجنرالات الشبّان الذين قادوا الانقلاب في 27 أيار / مايو 1960؛ وقد أصدرت بيانها الأوّل، الذي تضمّن:" إن مجلس قيادة الثورة يتعهّد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين"[211]. وبالرغم من أن الانقلاب في ذلك الوقت، جاء نتيجة حالة من الصدام الخفيّ بين مؤسّسة الجيش والمؤسسة السياسية، خاصّة فيما يتعلّق باعتقال ثلاثة ضبّاط بأمرٍ من رئيس الوزراء التركي آنذاك (عدنان مندريس)، لأنهم قدّموا استقالتهم، إلاّ أن سبب الانقلاب كان شعور الجيش بأن سلطاته لحماية تركيا ومبادئها، لم تعد كما أطلقها مؤسّس الدولة مصطفى كمال أتاتورك، وشعر أن أولويّات الحكم تغيّرت لغير صالحه، خاصّة في ظلّ الأحزاب التركية المختلفة، وأنه تحوّل إلى أداة في يد الحزب الحاكم ينفّذ أجندته الداخلية والخارجية[212].

وفي أيلول/ سبتمبر 1961، صدرت الأحكام بإعدام رئيس الجمهورية التركي (جلال بيار)، ورئيس الوزراء (عدنان مندريس)، ووزير الخارجية (فطين رشدي)، ونفّذ فيهم الحكم شنقاً[213].

الانقلاب الثاني عام 1971

بعد وفاة الرئيس التركي (جمال غورسيل) عام 1966، تمّ انتخاب رئيس الأركان آنذاك

(210) - مجموعة من الباحثين (2009): تركيا بين تحدّيات الداخل ورهانات الخارج. مرجع سابق. ص129.

(211) - رضا هلال (1999). السيف والهلال. تركيا من أتاتورك إلى (أربكان) (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي). دار الشروق. القاهرة. ص111.

(212) - المرجع السابق. نفس الصفحة.

(213) - مصطفى الزين (1991). ذئب الأناضول. ط1. رياض الريّس للنشر. لندن. قبرص. ص343.

(جودت صون) رئيساً للجمهورية. وجرت الانتخابات العامّة في العام1969؛ حيث فاز حزب العدالة وفشل حزب الشعب؛ الذي حرك أنصاره من العسكر، فاستولوا على السلطة في آذار / مارس 1971. وبعد أن خلت الساحة لحزب الشعب، أعلن عن إجراء الانتخابات في تشرين الأوّل / أكتوبر1973، كما تمّ إلغاء حزب النظام الوطني بزعامة (نجم الدين أربكان) في ذات الوقت، بالرغم من أن الحزب لم يدعُ إلى إحداث تغييرات جذرية في نظام الجمهورية. وفي أعقاب إصدار الجيش تحذيراً للحكومة باستعادة النظام، بعد أشهرٍ من قتال الشوارع بين اليساريين والقوميين، اضطرّ رئيس الوزراء (سليمان ديميريل) إلى تقديم استقالته. وبعيد الانقلاب، أُعلنت الأحكام العرفيّة، ولم ترفع تماماً حتّى أيلول/ سبتمبر 1973[214]. ويرجّح الباحث أن حلّ حزب النظام الوطني هو نوع من الإدراك المسبق من قِبل الجيش لمستقبل هذا الحزب وتأثيره في الداخل والخارج التركي.

الانقلاب الثالث عام 1980

منذ يناير/ك2 1980، وتركيا تتناغم مع إستراتيجية اقتصادية وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي[215]. هذا بالإضافة إلى أن الإطاحة بحكومة (بولند أجاويد) في ذلك الوقت كانت ستضع الجيش في مواجهة النقابات العمّالية المتضامنة معه. كما أن جزء من الضبّاط كانوا يأملون أن يتصالح كلّ من رئيس الوزراء أجاويد، ورئيس المعارضة سليمان ديميريل. لذا، أرادت قيادة الجيش التريّث في اتخاذ قرار الانقلاب[216].

وفي أيلول / سبتمبر 1980، دبّرت القيادة العليا للجيش برئاسة الجنرال كنعان إفرين انقلاباً سلمياً. وجاء الانقلاب بعد تجدّد قتال الشوارع بين اليساريين والقوميين، وجرى اعتقال زعماء سياسيين، وحلّ البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات العمّالية. وتمّ تفعيل دستور مؤقّت، منح قادة الجيش سلطات غير محدودة[217].

(214) - الانقلابات في تركيا خلال الخمسين عاماً المنصرمة:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE59Q16P20091027

(215) - الضميري. تركيا والشرق الأوسط. مرجع سابق ص66.

(216) - الزين. ذئب الأناضول.مرجع سابق.ص364.

(217) - الانقلاب في تركيا خلال الخمسين عاماً المنصرمة. http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE59Q16P20091027

وقد شهدت الفترة بعيد انتخابات عام 1979 حالة من الحراك في رئاسة الحكومة وفي التحالفات التي كان حزب السلامة الوطني برئاسة (أربكان) جزءاً منها؛ سواء من خلال تحالف أجاويد، أو (ديميريل) معه؛ وهذا الأمر لم يرق للعسكر الذي قد يتغاضى عن أيّ عمل، إلاّ أن يتمّ التحالف مع الإسلاميين، الذين عبّروا صراحة عن مطالبهم بإلغاء العلمانية والعودة إلى حكم الشريعة، ممّا حدا بالجيش لتوجيه رسالة لزعيمي الحكم بضرورة تسيير الأمور، ما أدّى إلى تدخّل رئيس الأركان كنعان إفرين الذي أعطى أوامره بالانقلاب، الذي تمّ تنفيذه في 11 أيلول / سبتمبر 1980، من دون وقوع ضحايا. ونتج عن ذلك الانقلاب اعتقال زعماء الأحزاب، بمن فيهم نجم الدين (أربكان) زعيم حزب السلامة الوطني[218].

الانقلاب الرابع عام 1997(انقلاب ما بعد الحداثة)

في عام 1995، جرت انتخابات برلمانية تركية نزلت نتائجها كالصاعقة على المؤسسة العسكرية التركية، حيث أبرزت حزب الرفاه الإسلامي[219]بقيادة (نجم الدين أربكان) إلى الواجهة، بحصوله على 21،3% من الأصوات في مقاعد البرلمان، وأصبح حجر الزاوية لتشكيل أيّ حكومة؛ وهذا ما حدث بالفعل في عام 1996، عندما فشلت الحكومة بعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، والتي تمّ تشكيلها بالتحالف بين (مسعود يلماظ) رئيس حزب الوطن، مع (تانسو تشللر) زعيمة حزب الطريق المستقيم[220].

ومن وجهة نظر د. محمّد نور الدين، فإن المشاركة في حكومة ائتلافية مع حزب الرفاه، تطوي ملفّ فساد تشللر، وتُنقذ مستقبلها السياسي أمام خصمها اللدود مسعود يلماظ [221]!

ورغم أن الائتلاف بين (أربكان) وتشللر لم يستمرّ سوى لعام واحد، إلاّ أن البلاد شهدت

(218) - الزين. ذئب الأناضول. مرجع سابق. ص365 -372.

(219) - هو حزب تركي إسلامي يعمل على إعادة بناء الحياة وصياغتها من جديد على أساس مبادئ الإسلام. وقد اختار الطريق السياسي وسيلة لتحقيق أفكاره على أرض الواقع. واضعاً كلّ طاقاته للوقوف أمام التيّار العلماني الذي سيطر على تركيا. على أثر زوال الخلافة العثمانية.
انظر: http://www.oktopagnda.com/view_articles_det.php?id=2806

(220) - نور الدين. تركيا: الجمهورية الحائرة. مرجع سابق. ص90.

(221) - نور الدين. المرجع السابق. ص80.

نهضة اقتصادية من خلال قوّة منظّمة رجال الأعمال-الموسياد(MUSIAD)، والتي تضمّ أكثر من عشرة آلاف من الشركات ذات التخصّصات المختلفة، ممّا حدا بـ (أربكان) للتحدّث عن "نمر الأناضول الاقتصادي".

لقد تولّى حزب الرفاه بقيادة (أربكان) الحكم بالتناوب مع (تانسو تشللر) زعيمة حزب الطريق المستقيم، لفترة عام واحد فقط، حيث أجبرته بعدها المؤسسة العسكرية على التنحّي، وتمّ حلّ الحزب ومنع (أربكان) من ممارسة السياسة. وبهذا، تمّ وضع حدٍ لقصّة (أربكان)الطويلة والمتشابكة مع تعقيدات السياسة في تركيا[222].

ورغم أن ما حدث من انقلابٍ قد سُمّي بالهادئ، على الحكومة التي يقودها حزب إسلامي مع حزبٍ علماني، إلاّ أن المؤسسةِ العسكرية، وفي إطار تصعيد حملتها ضدّ الاتجاه الإسلامي، قامت بصياغة مفهوم جديد للإستراتيجية العسكرية والأمنية القومية، حيث يصف هذا التصنيف الحركات الإسلامية صراحةً بأنها العدوّ رقم (1) جنباً إلى جنب مع الأكراد[223].

وتحدّثت دراسة لمؤسّسة كارنغي للسلام الدولي في واشنطن، عن أن الانقلاب في العام1997، والذي وصفته بالهادئ، كانت له مضاعفات كبيرة،حيث أنه أدّى إلى بدء المراجعة الذاتية والجدّية بين الإسلاميين في تركيا. وهذه الخطوة أدّت إلى بروز إيديولوجيا متعدّدة من جيل الحركة الإسلامية، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى إقدام كلٍ من (رجب طيّب أردوغان وعبد الله غول) بتأسيس حزب العدالة والتنمية، واللذين رفضا إضفاء الصبغة الإسلامية عليه، ولكنّهما وصفا عقيدته بالديمقراطية المحافظة. وهذه الصفة تأتي لإحداث مقاربة جديدة حيال منافع الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي[224].

- الحاجة للقدرات العسكرية الإسرائيلية

تدرك تركيا أن طبيعتها الجغرافية والجيوسياسية، وحالة الحراك المجتمعي نتيجة لتعدّد

(222) - انقلابات تركيا: من عدنان مندريس 1960 إلى رجب طيّب أردوغان. 2008: http://www.mugrn.net/vb/showthread.php?t=12806

(223) - حاقان يافوز. العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص21.

(224) - عمر تشبينار (2008). سياسة تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة. أوراق كارنغي. مؤسّسة كارنغي للسلام الدولي. واشنطن. ص14.

التوجّهات في المجتمع التركي، وكذلك وجود الأقلّيات فيها، تفرض الحاجة الماسّة إلى زيادة تفعيل وفعالية قدراتها الحربية والعسكرية؛ وكذا التأكّد من الجاهزية الدائمة لجنودها من خلال تدريبهم وتسليحهم بأحدث الوسائل القتالية، إضافة إلى الارتقاء بالإنتاج الحربي التركي من خلال النوعية والجودة التقنية، كما أنها بحاجة ماسّة إلى استيراد الأسلحة المتطوّرة [225].

وأمام الرغبة التركية في أن يكون جيش الدولة جيشاً مجهّزاً، أرادت أن تعمل على إعادة تحديثه، لأن أسلحة الجيش التركي في أغلبها قديمة وتحتاج إلى تطوير وتحديث. كما أن الجيش التركي يحتاج إلى ممارسة مواجهة أسلحة الدمار الشامل،كذلك وضع أنظمة الاتصالات ووسائل النقل الضرورية[226]، وعليه، جرى وضع الخطط العسكرية لتطوير وتحديث الجيش، ليصبح ليس فقط جيشاً إقليمياً بل جيشاً عالمياً! وتمّ رصد مبلغ 150 مليار دولار تُنفق خلال 25 عاماً، والتعاقد مع الشركات الإسرائيلية لهذا الغرض، بعد عدم مقدرة الولايات المتحدة للتعاقد، نتيجة ضغط جماعات حقوق الإنسان الأمريكية وجماعات الضغط المعارضة لتركيا، خوفاً من استخدامها الأسلحة ضدّها، مع العلم بأن 8% من الأسلحة التركية هي أسلحة أمريكية[227].

- تعزيز دور تركيا الأمني الإقليمي

تجاوز تعداد سكّان (تركيا) 70 مليون نسمة، ومتوسط الفئة العمرية فيها 28 عاماً، مّما يجعل الشعب (التركي) شعباً فتياً، حيث أن ثلثي الشعب تقلّ أعمارهم عن 35 عاماً. لذلك، تمتلك تركيا عناصر إيجابية كثيرة، من شأنها أن تمكّنها من تحقيق النجاح بتعداد سكّان فتي، في ظلّ حكومة مستقرّة وإصلاحات حقيقية بنّاءة من شأنها رفع الإنتاج والإنتاجية[228].

إن المفهوم لإسقاطات الأمن الحقيقي للدولة، كما يقرأها الخبير في الأمن القومي زكريا

(225) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص50.

(226) - إفرايم عنبر (1996)، التعاون الاستراتيجي بين «إسرائيل» وتركيا في شرق أوسط متغيّر، حوارات حول قضايا الأمن القومي، ترجمة الدار العربية، الدار العربية، القاهرة، ص62.

(227) - هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، ص7.

(228) - مهدي كاكه يي، تركيا إلى أين؛
http://www.gilgamish.org/viewarticle.php?id=articles-20080315-8380

حسين، ينبع من معرفة الدولة العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها والعمل على مواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافّة المجالات، سواء في الحاضر أو المستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار إدراك التهديدات، سواء الخارجية منها أو الداخلية؛ رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمّن لها؛ توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، ببناء القوّة المسلّحة وقوّة الشرطة القادرة على التصدّي والمواجهة لهذه التهديدات، وفقاً لأبعاد الأمن المختلفة، والمتمثّلة في البُعْد السياسي، الذي يتمثّل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، والبُعْد الاقتصادي، الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدّم والرفاهية له، والبُعد الاجتماعي، الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والبُعْد المعنوي أو الأيديولوجي الذي يؤمّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقِيم[229].

إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1990، عنى أن تركيا أصبحت أكثر أمناً وطمأنينة. فقد صرّح وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين عام 1993 بقوله: "لقد تحوّلت تركيا إلى دولة مواجهة متعدّدة، وذلك نظراً لموقعها الجيو – سياسي والجيواستراتيجي الذي يضعها في أقلّ مناطق العالم استقراراً وأكثرها تقلّباً وغموضاً. ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتدّ في أيّ لحظة لتطوّق تركيا". وأعلن الدبلوماسي التركي (شوكرو إليكداج) في العام 1996، بأنه: "من حيث العلاقات الخارجية، تمرّ بلادنا بما يمكن أن يكون أكثر الفترات معضلة خلال الخمسين عاماً الأخيرة ... إن تركيا محاصرة بطوق شديد وحقيقي "[230].

من هنا، إن توقيع الاتفاقية العسكرية الإسرائيلية-التركية، التي نقلت العلاقات بين الطرفين

(229) - زكريا حسين، الأمن القومي؛
http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

(230) - مالك مفتي (2009)، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات(اسم المدينة)، ص9.

إلى حالة التحالف، يمكن قراءته من زاوية حماية الأمن التركي آنذاك، نظراً لحالة العلاقات المعقّدة مع العالم العربي، والرفض العربي للعلاقة التركية-الإسرائيلية. وهذا ما كان عليه موقف الدول العربية من ذلك الاتفاق، بما فيه الموقف اللبناني الذي أعلنه وزير الدفاع محسن دلّول، في نيسان / أبريل 1996، بقوله: "إن هذا الاتفاق هو تهديد لعملية السلام في المنطقة ... وتعد على الأمن القومي العربي، وتحديداً على الأمن السياسي السوري ... كما أنه حلف مشؤوم ضدّ المصالح العربية المشروعة، وسيؤدّي إلى زيادة غطرسة إسرائيل"[231].

يُعدّ الأمن القومي مسؤولية مؤسّسات الدولة، ابتداء من الرئاسة والحكومة والمؤسسات الأمنية، لأن العمل الجماعي من أهم عناصر إستراتيجية الأمن التركي. وعليه، تعتمد الرؤية الأمنية على تهيئة القوّات المسلحة التركية لاتخاذ التدابير الدبلوماسية والاقتصادية وإدارة الأزمات في الوقت المناسب[232]؛ كما أن الأمن القومي التركي يتحقّق بالاستقرار الأمني الإقليمي، وبالرغم من أن تركيا تُبدي عدم اهتمامها بالتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية والعلاقات بينها، حتّى لا تستعدي أياً من الأطراف العربية، إلاّ أن عدم اكتراثها بالشرق الأوسط لم يوجد لها أصدقاء كثر في المنطقة. ولأنها عضو في الحلف الأطلسي، وكذلك توجد ضمن جغرافيا الشرق الأوسط، فإنها كانت تصوغ مواقفها دولياً تجاه منطقة الشرق الأوسط إمّا بالحيادية؛ أيّ موقف المراقب، أو بالتورّط الكامل[233]،انطلاقاً من الفهم الذي أسّس له أتاتورك!

لقد شكّل (نجم الدين أربكان) حكومته الائتلافية مع (تانسو تشيللر) في عام 1996، ممّا أدّى إلى حالة من عدم الرضا في المؤسسة العسكرية، التي قامت بتنفيذ انقلاب هادئ، أجبر (أربكان) على الاستقالة بفعل ضغوط مجلس الأمن القومي. ولكن، بعد ذلك الحدث، بدأت مرحلة تاريخية جديدة للمجلس، تمثّلت في التوافق على تقليص صلاحية الجيش السياسية، خاصّة في ظلّ الحديث عن الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي[234].

(231) - جلال معوّض، العرب والأتراك، مرجع سابق، ص242.

(232) - تركيا والعالم:http://trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/250-251.htm

(233) - سعدي إرغوفتش (1996)، الأمن التركي والشرق الأوسط، ملفّ معلومات، العدد 25، المركز العربي للمعلومات، بيروت، ص18.

(234) - عرفات، مجلس الأمن القومي التركي:http://ar.mideastyouth.com/?p=9701

يتألّف مجلس الأمن القومي، والذي يُعتبر جهازاً دستورياً، من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامّة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوّات البرّية والبحرية والجوّية وقائد قوات الجندرمة. وهو يتولّى صياغة الإستراتيجية الأمنية والعسكرية، وتطوير مفاهيم العمليات وفقاً لهذه الإستراتيجية، وتحديد أولويّات القوّات المسلّحة التركية وأجهزة الدولة الأمنية، من خلال بلورة متطلباتها، ضمن أسس اتخاذ القرارات المتعلّقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها. ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات، على ضوء وثيقة سياسة الأمن القومي[235].

وبالرغم من أن العقيدة الأمنية التركية لم تعد ترتبط بالسياسة الداخلية فقط، إلاّ أن انخراط الدولة في التحالفات الإقليمية والدولية أخذ بعين الاعتبار أن التعاون الاقتصادي والدولي في إطار اتفاقية أنقرة الأممية، يعطي دلالاتٍ حول اتساع النطاق الاستخباري الأمني الإقليمي والدولي وإبراز دور جهاز المخابرات التركي(MIT) Milli İstihbarat Teşkilatı 1965، بفضل موقع تركيا الجيو - سياسي والاستراتيجي، حيث أصبحت أكثر قدرة على تحديد أولويّاتها[236].

كما نشط جهاز المخابرات التركي في مناطق مهمّة، تُعتبر ضمن الرؤية الأمنية الإستراتيجية للمخابرات التركية، كجزءٍ من الأمن القومي التركي؛ وبالتالي، من المجال الحيوي التركي تاريخياً وطبيعياً، حيث يصعب على أنقرة اتخاذ مسافة بعيدة في الحياد أو التنحّي جانباً.

وقد استطاع "اليهود الأتراك" التغلغل داخل صفوف هذه الأجهزة؛ حتّى أن رئيس هيئة الأركان التركية الحالي هو من اليهود الأتراك[237]. كذلك الحال بالنسبة لجهاز الاستخبارات

(235) - هيكل الدولة، قناة تركيا العربية، http://trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia/146-147.htm

(236) - محمّد الروسان، المجال الجيوبوليتيكي لجهاز المخابرات التركي، موقع العنكبوت:
http://www.alankabout.com/news/2010/01/05/13445.html

(237) - أصبح عام 2005 قائد الجيش الأوّل؛ وفي العام 2006 أصبح قائد القوّات البرّية. وفي العام 2008، أصبح الرئيس الـ26 لهيئة الأركان التركية. وبسبب سنّه، سيكتفى بتولّي هذا المنصب لعامين فقط بدل 4 سنوات، وهي المدّة القانونية المعمول بها، ليُحال بعدها على التقاعد.نشرت جريدة وقت Vakit المحافظة صورة له وهو يصلّي إماماً بالقدس، مدّعية أنه قد يكون من أصل يهودي؛ إلاّ أنه بعد بضعة أيام، نشرت جريدة (حرّيات) اليومية الكمالية صورة أخرى له وهو يصلّي في المسجد الأقصى كذلك. (انظر: http://www.marefa.org/ (index.php/%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%B1_%D8%A8%D8%A7%D8%B4%E2%80%8C%D8%A8%D9%88%D8%BA

الوطني التركي؛ فقد استطاع اليهود الأتراك التغلغل في مواقعه الأكثر حساسية وأهمية، مثل: شعبة التنسيق العام، وشعبة المخابرات، والعمليات، والإدارة؛ الأمر الذي جعل من جهاز الاستخبارات الوطني التركي، جهازاً مكشوفاً بالكامل أمام الموساد الإسرائيلي[(238)].

يقول الخبير الأمني الاستراتيجي الدكتور (أمين حطيط) :"إن العقيدة التركية تؤمن بأن الأمن التركي يكمن داخل البلاد وليس في خارجها؛ فتركيا لديها جهاز استخبارات عسكري قوي، وقادر على توفير ما يلزم من دون الحاجة لمعلومات من الطرف الإسرائيلي"[(239)].

بينما يرى (هشام فوزي عبد العزيز): "أن تركيا تريد أن يكون لها دوراً إقليمياً من خلال امتلاكها لعوامل هذا الدور، والمتمثّلة في علاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل"، وذلك بهدف مواجهة ما يسمّى بالمنظّمات الإرهابية، مثل: حزب العمّال الكردستاني، أو المنظّمات الفلسطينية والعربية التي تشكّل تهديداً لإسرائيل، مثل: حماس وحزب الله، حفاظاً على التوازن الاستراتيجي ومنع وصول الأسلحة غير التقليدية إلى الدول الإسلامية[(240)].

ويرى بعض المتابعين للشأن التركي أنه من الأسباب التي تدفع بتركيا للتوجّه نحو الغرب من خلال البوّابة الإسرائيلية والأمريكية، دون أيّ اهتمام للمشرق العربي والإسلامي[(241)]:

- ❖ مدى الترهّل أو الضعف العربي.
- ❖ عدم وجود منظومة قوّة موحّدة للدول العربية بسبب تشرذمها وتشتّت آرائها، وعدم قدرتها على حلّ المشكلات الخاصّة بها.
- ❖ إدراك تركيا بأن العلاقة مع الأنظمة العربية ستزيد من مشاكلها الداخلية والخارجية!

---

(238) - رابطة الطلاّب الإسلامية، (موقع الرابطة الطلاّبية للجماعة الإسلامية بيروت):
http://www.alrabita.info/forum/showthread.php?t=31957

(239) - موقع السياسي، الجيش التركي متفوّق بقدراته العسكرية الذاتية والعقيدة القتالية:
http://alsiasi.com/index.php/2010-03-07-12-00-59/38809-2011-09-08-21-30-08

(240) - هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق، ص8.

(241) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص65- 66.

لذلك، اتجهت تركيا نحو المعسكر الغربي بكلّ ما تملكه من إمكانات، حتّى تكون جزءاً من الثقافة الغربية رغم اختلاف اللغة والدين ونمط الحياة مع الغرب.

وممّا سبق، وفي إطار قراءة إستراتيجية المؤسسة الأمنية التركية؛ نرى أنها، وبالرغم من قدراتها البشرية والتقنية، وكذلك قوّتها في رسم سياسة الدولة وفق ما منحها إيّاه الدستور التركي، إلاّ أنها، وفي ظلّ الاتفاقيات الموقّعة مع "إسرائيل" ، ومع عدم وضوح السياسة الخارجية التركية، خاصّة في فهمها للعلاقة التي يجب أن تكون مع العالمين العربي والإسلامي، في الفترة منذ قيام الدولة التركية وحتّى عام2002، فإنه لا يمكن تأكيد قدرة المنظومة الأمنية التركية لوحدها، على معالجة الحراك الأمني الداخلي؛ لأن تركيا دولة ذات بعد استراتيجي للقوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

- مراعاة الإعلام والرأي العام اليهودي في تركيا

يرجع تاريخ "اليهود" في تركيا إلى ما قبل الانقلاب على الدولة العثمانية. ولقد ظهر من يُعرفون بيهود الدونما، الذين سبقت الإشارة إليهم في المبحث الأوّل من هذا الباب. لكن، أهم ما يميّز هذه الطائفة أنها عملت على التغلغل المالي والإعلامي والاجتماعي في المجتمع التركي، حيث سعى يهود الدونما لامتلاك المؤسّسات الإعلامية المكتوبة وغيرها، منذ وجودهم في الدولة العثمانية، مروراً بالانقلاب الأتاتوركي عليها، ومن ثم قيام دولة "إسرائيل" ، وما أعقبها من مراحل تاريخية مختلفة. ولقد شارك يهود الدونما بفاعلية في دعم جهود أتاتورك لتأسيس دولة علمانية في تركيا، واستثمروا نفوذهم المالي والإعلامي لتأكيد هذا الدعم وتقوية الأحزاب العلمانية بعد ذلك[(242)].

وتشير التقديرات حتّى نهاية التسعينيات، إلى أن عدد اليهود في تركيا لا يتجاوز 30 ألف يهودي. ومع ذلك، كان لهؤلاء دور بارز في العديد من المحطّات الفاصلة في التاريخ التركي الحديث، حيث أنهم يملكون قوّة سياسية واقتصادية وإعلامية ضخمة في تركيا؛ مع أن هذا الدور

---

(242) - عوني السبعاوي (2006)، الأقلّيات والطوائف في تركيا، موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

بقي كامناً وبعيداً عن الأضواء لسنين طويلة. إلاّ أنهم تشجّعوا في السنوات الأخيرة للتخلّي عن حذرهم والخروج إلى دائرة النشاط العلني، بعد تأسيس مركز الـ 500 عام 1989، بمناسبة مرور 500 عام على خروج اليهود من إسبانيا؛ وساعد هذا المناخ الجديد على ازدياد الحضور اليهودي في تركيا، لاسيّما في حقلي الاقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي، حيث تعود ملكيّة 60 % من وسائل الإعلام المؤثّرة لأوساط يهودية، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلاّت خاصّة بهم [243].

أما إسماعيل جيم، الإعلامي المشهور، فقد لفت إلى أهمّية تعاطف الرأي العام التركي مع "إسرائيل"، وهو من أبرز الكتّاب الماركسيين الأتراك؛ ومن يهود الدونما، وكان يعمل مديراً لتحرير جريدتي: حرّييت التي تأسست في عام1948، ويغلب عليها الطابع القومي وتُعنى بتغطية الأحداث الخارجية والداخلية، وكذلك المسألة الاقتصادية؛ وجريدة ملّليت، والتي تأسست عام 1950، ويقرأها المثقّفون، وهي مفتوحة للكتابة فيها من قِبل المتخصّصين في كافّة المجالات، وتُعتبر من أهم الجرائد في تركيا [244]. وتُعدّ هاتان الصحيفتان من أهم وسائل الإعلام اليهودية في تركيا. وكان (إسماعيل جيم) مديراً لهيئة الإذاعة والتليفزيون التركية حتّى عام 1975، حيث تمّت إقالته عندما كان نجم الدين (أربكان) نائباً لرئيس الوزراء. وكانت إقالته محطّ إجماع مجلس الوزراء التركي، حتّى قامت حكومة الائتلاف الوطني عام 1975. ولكنّه عاد ليشغل منصب وزير الخارجية التركي في عام 1999 [245].

- تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا

مرّت تركيا بمراحل اقتصادية مختلفة وجسيمة. لكن، بعد أزمة حرب الخليج الثانية عام1991، اتسعت فجوة الأزمة الاقتصادية التركية، وكان لها أثر على الحياة العامّة التركية والمنطقة، حيث خسرت تركيا، كما يقول يُسري الغول، 60 مليار دولار، وزاد حجم الديون

(243) - طه عودة (2007).يهود تركيا والموقف من الانتخابات:(موقع المسلم) http://almoslim.net/node/85945

(244) - معوّض. صناعة القرار في تركيا. مرجع سابق. ص129.

(245) - درويش.العلاقات اليهودية التركية. مرجع سابق. ص20.

المتراكمة على تركيا [246]. وأدّت حالة الجمود في الاقتصاد التركي إلى ارتفاع في معدّل التضخّم السنوي، والذي أسهم في زيادة عجز الميزانية العامّة، والديون الداخلية على الدولة، حيث أدّى هذا الأمر إلى تدهور سعر صرف الليرة التركية [247].

وثمة ملاحظة هنا، أنه بُعيد تولّي (نجم الدين أربكان) الحكم في عام1996، وحتّى استقالته في عام1997، توثّقت العلاقات التركية-الإسرائيلية، خاصّة في المجال الاقتصادي، حيث دخل عامل العلاقة مع "إسرائيل" في لعبة الحسابات الداخلية للقوى السياسية في تركيا. كما أن توجّهات (أربكان) الإسلامية وانفتاحه على العالم الإسلامي، دفعت بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق علاقتها بإسرائيل [248].

وفي سياق انفتاحها العالمي اقتصادياً، رأت تركيا أن علاقتها بإسرائيل ستُسهم مساهمة مباشرة في دخولها عالم الاقتصادات العالمية؛ كالسوق الأوروبية المشتركة، والمؤسسات اليهودية الاقتصادية في الولايات المتحدة، والتي يمكن من خلالها دعم المطالب العسكرية والاقتصادية التركية عند الإدارة الأمريكية [249].

ويمكن فهم الرغبة التركية في الانفتاح على الاقتصاد العالمي عبر المنفذ الإسرائيلي وصولاً إلى البوّابة الأمريكية، من خلال تصريحات (ياليم إيريز)، وهو رئيس سابق لاتحاد غرف وبورصات تركيا (TOBB) ، بأن "إسرائيل" تستطيع المساهمة في حلّ مسائل تركيا المالية ذات المدى الطويل، من خلال بيع المنتجات التركية بواسطة "إسرائيل" بصفتها عضواً في اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما فعلته "إسرائيل" مع الهند [250].

وممّا سبق ذكره، فإن المشهد العام يعبّر عن عجز الدولة بسبب ارتباط تركيا بعمقٍ غير عمقها،

(246) - الغول.أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق.ص54.

(247) - معوّض. عوامل وجوانب تطوّر العلاقات التركية-الإسرائيلية في التسعينيات. ص125.

(248) - نور الدين. مرجع سابق. ص212.

(249) - هشام عبد العزيز. العلاقات العسكرية. مرجع سابق. ص8.

(250) - عماد الضميري. تركيا والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص109- 110.

حيث وجدت في "إسرائيل" منقذاً لها من جحيم الجمود الاقتصادي، وذلك بإقامة المشاريع العاجلة بين البلدين، بهدف الحصول على المزيد من القروض من دول الغرب، من خلال تودّدها لها للكيان!

ثانياً: المحدّدات الإسرائيلية اتجاه العلاقة مع تركيا حتّى 2002

تتعدّد المحدّدات الإسرائيلية بالنسبة للعلاقة الخاصّة مع تركيا وفق البيئة التي كانت تعيشها "إسرائيل"، من حيث الوقع الجيو أمني، والجيوالسياسي، ممّا يؤكّد اهتمامها بالعلاقة مع تركيا للإبقاء على وجودها وتدعيمه، من خلال:

- الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي

تحتلّ تركيا أهمّية كبيرة بالنسبة للمصالح الإسرائيلية والأمريكية في العالم العربي، حيث أنها الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي التي لها حدود بريّة مع العالم العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية: العراق وسوريا، وفيها قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة؛ عدا عن علاقات وطيدة لها مع "إسرائيل"، فضلاً عن أنها جزء مهم من "النظام الشرق أوسطي"، الذي تطمح "إسرائيل" والولايات المتحدة لإنشائه بهدف لفرض السيطرة الكاملة عليه.

ويرتبط الحفاظ على الوجود الإسرائيلي الغاصب في المنطقة، والتوسع السياسي والأمني والاقتصادي للكيان، ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ما يسمّى الأمن القومي الإسرائيلي. وقبل الحديث عن هذا الأمن ومرتكزاته، لا بدّ من الإطلالة على الفهم الأمني الذي يراه الخبراء والساسة. فهنري كيسنجر (Henry Kissinger)، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومستشار الأمن القومي الأسبق، ومهندس السياسة الخارجية الأمريكية أن "النظرية الأمنية في المحصّلة هي التي توفّر وحدة المشكلات التي تعترض الدولة، وتؤدّي إلى تكييفها وفقاً للظروف وتحديد اتجاهها العام. وفي غياب النظرية الأمنية ينتج التخبّط والضياع ... والنظرية الأمنية، المتشنّجة، أكثر ممّا ينبغي، تستنفذ طاقة كبيرة من الجهد المبذول للتوفيق بين ما حدث

وبين ما كان يؤمل حدوثه"[251]. أما روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكّرين الاستراتيجيين، فقد تحدّث في كتابه (جوهر الأمن): "إن الأمن يعني التطوّر والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظلّ حماية مضمونة ... والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدّد مختلف قدراتها، وتعمل – الدولة – على مواجهتها بكلّ الوسائل المتاحة لها.." [252].

وقد استمدّ الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيّته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الشريعة اليهودية [253]، وذلك في إطاره العام الذي صاغه (ديفيد بن غوريون) أحد مؤسسي "دولة إسرائيل" وأوّل رئيس وزراء لها، وذلك إلى الحدّ الذي يمكن القول فيه إن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، ما هي إلاّ الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية؛ سواء في الدعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الربّ"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية!

يقول الخبير الأمني محمّد المصري، إن مفهوم الأمن الإسرائيلي مرّ بأربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الاستيطانية، فمرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، وتليها مرحلة التوسّع، ثمّ مرحلة الهيمنة. من هنا، ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها "إسرائيل"؛ فهو مفهوم متحرّك يتبدّل بتبدّل الظروف السياسية

(251) - إحسان مرتضى (2004)، «الأمن القومي الإسرائيلي: الثوابت والمتغيّرات»، مجلّة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 115، ص36.

(252) - خالد وليد محمود (2007)، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص36.

(253) - آثرنا استخدام مصطلح الشريعة اليهودية عوضاً عن مصطلح الديانة اليهودية؛ فيهود اليوم الذين يطالبون بدولة يهودية على أرض فلسطين، ليسوا هم بنو «إسرائيل» الذين نزلت عليهم الرسالات والأنبياء. فموسى عليه السلام لم تتنزّل عليه ديانة مخصوصة تُدعى «الديانة اليهودية»؛ بل دعاه ربه لنشر «دعوة التوحيد أو الإسلام»، كما نزلت على الأنبياء من قبله، من لدُن نوح وإبراهيم وحتّى محمّد (ص)، فكافّة الأنبياء كلّفهم الله بنشر ديانة واحدة لا ثانٍ لها، وهي التوحيد؛ وبالتالي، فالقوم أو الشعب الذين بُعث فيهم موسى ليسوا الشعب اليهودي، بل هم بنو إسرائيل؛ حتّى أصبح أتباعه يسمّون بـ «الموسويين» نسبة إليه. فإذا لم يكن ثمّة يهود، لا في زمن موسى ولا في زمني داود وسليمان عليهم السلام؛ فإن الثابت تاريخياً أن مصطلح الشعب اليهودي ظهر للعلن وللمرّة الأولى، في أواخر فترة مكوث بني «إسرائيل» في بابل، زمن الكاهن عزرا، الذي اخترع بالاشتراك مع ملك الفرس «أرتحشستا الأوّل» (465-425 ق.م) ما سمّي بالديانة اليهودية، نسبةً إلى منطقة يهوذا الفلسطينية التي أجلوا عنها زمن الملك الكلداني «نبوخذ نصّر». وبناءً على التوصيف السابق؛ وأيّاً كان مصدر ديانة «اليهود»، والتي نفضّل أن نطلق عليها مصطلح «الشريعة اليهودية»؛ فإن ما يسمّى اليوم اسم «الشعب اليهودي» هو تسمية خاطئة؛ فالشعوب لا تتسمّى بأسماء دياناتها؛ وإلاّ لجاز للبعض التسمّي بالشعب الإسلامي أو الشعب المسيحي أو الشعب البوذي ... إلخ.

انظر: أسامة أبو نحل، «يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية»، مجلّة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، عدد 23، المجلّد الأوّل، حزيران (يونيو) 2011، ص316.

والعسكرية المحيطة. كما أنه لا يعني الدفاع عن أرضٍ محدودة، بل يتحقّق على أساسٍ ردعي يخدم مصالح ويحقّق أهداف "إسرائيل" [254].

إن "إسرائيل" كدولة قامت على أنها تواجه دوماً خطراً يحيق بها ويهدّد وجودها؛ وهذا الخطر منبعه فلسطينيّي الداخل[255] كما تدّعي، والدول العربية المحيطة بها، وكذلك محاولة اختراقها من الخارج. لذلك، نجد أن منظومة الأمن تعتمد بالكلّية على الجيش، وبالتالي، فإن ما قامت به من توقيع اتفاقات عسكرية واستراتيجية مع تركيا، من أجل تطوير قدرات الجيش الإسرائيلي من خلال التدريب، كان جزءاً مهماً وعاملاً حاسماً في تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات بين البلدين. وعليه، فإن الأمن الإسرائيلي ينطلق من قراءة المتغيّرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تجري وفق الظروف الثابتة والمتغيّرة. ولعلّ الحروب الإسرائيلية مع الدول العربية تفسّر لنا كيفيّة قراءة القيادة الإسرائيلية للمتغيّرات الإقليمية والدولية [256].

أما الأمن القومي الإسرائيلي، فيرى الكثير من المتخصّصين أن مرتكزاته الرئيسية تتمثّل في[257]:

❖ الردع: وهو التأثير في الحسابات الإستراتيجية، وثنْي إرادة العدوّ عن القيام بأعمال غير مرغوب فيها، عن طريق إثارة تكاليفها المادّية والبشرية. وهذا المرتكز يُعمل به منذ قيام "دولة إسرائيل" وحتّى يومنا هذا؛ ومن أهم وسائل تحقيق الردع، تحديث الجيش الإسرائيلي وتطوير قدراته العسكرية. وبحسب هذا المرتكز، فإن الجيش القادر على الانتصار تكون لديه قابلية الردع.

❖ الحرب الاستباقية: هذا المرتكز ينطلق من أن "إسرائيل" هي التي تبدأ بالحرب، فهي التي تحدّد مسارها، وذلك بهدف عدم تطوير مصادر القوّة لأيّ دولة عربية.

(254) - محمّد المصري، «نظرية الأمن الإسرائيلي»، موقع المنتدى العربي للدفاع والتسلّح؛
http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=19448

(255) * - يقصد الباحث أن «إسرائيل» احتلّت أرضاً ليس لها؛ وعليه، لا بدّ أن تبقى «إسرائيل» في حالة تهديد حتّى تخرج من الأرض.

(256) - مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي: الثوابت والمتغيّرات، مرجع سابق ص36.

(257) - محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص59.

❖ الحدود الآمنة: ينطلق هذا الفهم من أن "إسرائيل" لا بدّ أن تبقى لها حدوداً آمنة بعيدة عن أيّ تهديد، مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار الحياة فيها.

❖ العمق الاستراتيجي: عمد مبلورو النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى نقل المعركة إلى أرض العدوّ، حتّى تكسب عمقاً استراتيجياً أمنياً حاسماً في المعركة.

وهنا يتساءل الكثيرون: كيف تحافظ دولة مثل "إسرائيل" على أمنها في ظلّ البيئة التي تعيشها، والعوامل المتغيّرة التي تحيط بها؟،لقد رأى البعض أن من أهم ما ساعد "إسرائيل" على بناء نظريتها الأمنية، وأوجد المناخ لتنفيذها، تمثّل فيما يلي[258]:

❖ التغيّرات التي طرأت على النظام العالمي، والتي فقد العرب بسببها، تأييد قوّة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية.

❖ انهيار فكرة الوحدة العربية والعمل العربي الجماعي، ما أدّى بالتالي إلى انعدام فرص قيام تحالف عربي من هذا القبيل، وهذا ما نجحت به "إسرائيل" والولايات المتحدة.

❖ توقيع "إسرائيل" معاهدتي "سلام" مع كلٍ من مصر والأردن، واتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) مع منظّمة التحرير الفلسطينية؛ فكلّ ذلك أدّى إلى إخراجها من دائرة المواجهة.

❖ تعرّض العراق الذي يشكّل عنصراً مركزياً في أيّ جبهة شرقية ضدّ "إسرائيل"، بعد هزيمته في حربي الخليج الثانية والثالثة وسحق قواته العسكرية، وحاجته إلى أعوام طويلة لاستعادة بناء قدراته العسكرية المؤثّرة.

ويمكن القول بأنه على الرغم ممّا سبق، ومع فهم النظرية الأمنية للأمن القومي الإسرائيلي، والعوامل التاريخية السياسية التي أدّت إلى اهتمام المؤسسة الإسرائيلية بالتوافق على مرتكزات

(258) - موقع الحرّية، «الأمن القومي الإسرائيلي لم يعد رهن حدود قابلة للدفاع عنها»؛
http://alhourriah.org/article/1366/%CE%C8%D1%C7%C1-%DD%ED-%C7%E1%C3%E3%E4-%C7%E1%DE%E6%E3%ED-%C7%E1%C5%D3%D1%C7%C6%ED%E1%ED%3A-%E1%E3-%ED%DA%CF-%D1%E5%E4-%AB%CD%CF%E6%CF-%DE%C7%C8%E1%C9-%E1%E1%CF%DD%C7%DA-%DA%E4%E5%C7%BB!.html\

لنظريتها الأمنية، إلاّ أن حالة الخوف الدائم ستُبقي "إسرائيل" دولة مستهدفة، وستبقى دولة احتلال.

ويمكن القول، في نهاية هذه الإطلالة على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي كمحدد للعلاقة التركية الإسرائيلية، بأن العلاقات التركية مع "إسرائيل" والولايات المتحدة كانت في حالة وفاق استراتيجي، لا يؤثّر فيها الألفاظ والمواقف الكلامية من بعض القيادات التركية ضدّ "إسرائيل" أو القيادات الإسرائيلية ضدّ تركيا، لأن ناظمة العلاقة (الولايات المتحدة) لا تسمح بالمساس بمصالحها، وهي مهتمّة بالعلاقات الإستراتيجية التركية الإسرائيلية؛ وهذا ما كانت تقرأه تركيا بأنه يأتي لصالحها[259].

أما في السياق الاستراتيجي، فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية ترتكز على العمل بأن تكون "إسرائيل" دولة ذات وجود طبيعي في المنطقة. وقد تحقّق هذا الحلم الإسرائيلي جزئياً، في ظلّ اختلال التوازن بين القوّة العسكرية الإسرائيلية والقوّة العسكرية العربية؛ فبات البون بينهما شاسعاً. وفي ظلّ امتلاك "إسرائيل" لبرنامج نووي، لا يمكن لنا -إن جاز التعبير- تسميته بالبرنامج السلمي، خاصّة وأن (شمعون بيريز) تحدّث منذ العام 1975 عن قدرة الردع النووي الإسرائيلي [260]. وعليه، يمكن التقدير أنه في ظلّ تبنّي المؤسسة الإسرائيلية للخيار الهجومي فيما يتعلّق بأمنها، وفي ظلّ التهديد بالردع النووي، إلاّ أنه لم يكن يُطرح في المؤسّسات الدولية كما يُطرح البرنامج النووي الإيراني مثلاً، حيث أصبح لزاماً على "إسرائيل" أن تجد في تركيا موطئ قدم لها في المنطقة [261].

إنّ ما يُسمّى بالأمن القومي الإسرائيلي مرتبطٌ بشكلٍ مباشرٍ بحالة القوّة الداخلية والإقليمية والدولية التي تعيشها "إسرائيل" ، من حيث:

❖ أنها دولة تملك جيشاً قوياً، ولها تحالف استراتيجي مع الإدارة الأمريكية؛ وهذه العلاقة

(259) - إكرام عبد الرحيم، «العلاقات التركية-الإسرائيلية-الأمريكية، وتأثيرها على الوطن العربي»، مجلّة رؤية، غزّة، عدد27: http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/27/homepage27.html

(260) - محمّد المصري، «نظرية الأمن الإسرائيلي»، مرجع سابق.

(261) - عبد الرحيم، العلاقات التركية -الإسرائيلية-الأمريكية، مرجع سابق.

تؤمّن لها استمرارية الدعم المختلف والمتعدّد الجوانب؛ وهي شكّلت أيضاً عاملاً أساسياً في قيام الكيان وفي الحفاظ على ديمومته.

❖ لديها اختراق لكلّ الأنظمة العربية؛ فهي تعلم بقرارات الدول العربية قبيل خروجها إلى دوائرها الأولى.

❖ كما أنها استطاعت أن تبني علاقات مع دول، تشكّل العلاقة معها مكسباً إسرائيلياً بامتياز، مثل: الأردن ومصر.

❖ كما أنها تملك قدرة التدّخل في إدارة الصراعات في المنطقة.

وتحتلّ تركيا أهمّية كبيرة بالنسبة للمصالح الإسرائيلية في المنطقة، بحكم موقعها الجيو استراتيجي، وبحكم عضويتها في منظّمة حلف شمال الأطلسي، حيث أنها الدولة الوحيدة في هذا الحلف التي تربطها حدود الجغرافيا السياسية والأمنية والاقتصادية مع المنطقة العربية، ومع إيران. كما أنها تقيم على أراضيها قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، توجد العديد من المحدّدات الإسرائيلية لبناء وتطوير العلاقة مع تركيا، من أهمّها:

- توسيع دائرة التحالفات

يرجع الاهتمام الإسرائيلي بتركيا إلى بداية الوجود اليهودي في الدولة العثمانية. وقد تطوّر هذا الاهتمام مع تزايد الحاجة الإسرائيلية إلى توسيع دائرة تحالفها مع الدول العربية، والتي تمثّل عمقاً أمنياً واستراتيجياً لدولة "إسرائيل"؛[262] ولقد نظر الإسرائيليون إلى تركيا نظرة إستراتيجية، خاصّة في ظلّ التوازنات الإقليمية التي تمثّل تركيا محوراً هاماً فيها.

ويُعتقد بأن التمدّد الإسرائيلي في المنطقة من خلال تركيا، سيمكّن "إسرائيل" من أن تكون عضواً مؤثّراً في منطقة الشرق الأوسط التي تربطها مع تركيا نزاعات تاريخية ممتدّة منذ وجود الدولة العثمانية؛ وهذا يعني أن أيّ ترتيبات في المنطقة الشرق أوسطية ستكون "إسرائيل" جزءاً

(262) - عبد الكريم عجيل: العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 50.

منها، وهذا ما قد يجعل "إسرائيل" جزءاً من ترتيبات الأمن الإقليمي للمنطقة، وكذلك عضواً في أيّ مشروع للسوق الشرق أوسطية المشتركة!

وترى "إسرائيل" أن التعاون مع تركيا استراتيجياً، سيجعلها الأكثر استفادة من مشروع السوق الشرق الأوسطية، وليس السوق العربية، حيث أن مثل هذا المشروع سينهض بصناعاتها المختلفة، خاصّة صناعة الأسلحة منها، حيث أنه لا عائق لتسويق الصناعات العسكرية الإسرائيلية من خلاله، وسيكون مدخلاً مهماً في تبيان الثقل أو الوزن الذي تمثّله الصناعات العسكرية، ممّا سيؤثّر في الفهم العربي، من خلال الخضوع للشروط التي تفرضها "إسرائيل" للتسوية؛ وهذا يعني فعلياً كسر الحصار العربي لإسرائيل، والخروج من العزل العربية المفروضة عليها[263].

كما رأت "إسرائيل" أن علاقتها بتركيا سوف تمكّنها من الضغط على بعض الدول العربية لتحقيق نجاحات في عملية التسوية وفق شروطها. ولعلّ سوريا هي من أهم الدول التي ترتبط بحدود مباشرة مع تركيا؛ كما وتربطها بتركيا مصالح مائية إستراتيجية، وتمثّل محوراً مهماً للسياسة الخارجية التركية، خاصّة في ظلّ الدعم السوري لحزب العمّال الكردستاني. وبالتالي، الأمر سيمكّن "إسرائيل" – وفق رغبتها – من الضغط على سوريا، لتوقيع اتفاقية تسوية بشروط إسرائيلية، وبرعاية أمريكية[264].

ويعتقد الكثير من المهتمّين بالشأن التركي أن "إسرائيل" ظلّت ماضية في علاقتها بتركيا لاعتبارات أمنية، تتمثّل بالضرورة في فهم النظرية الأمنية الإسرائيلية، التي ترتكز أساساً على نقل المعركة أو الحرب إلى الخارج.

وتدرك المؤسسة الإسرائيلية أن أيّ دور إقليمي لتركيا، على الأقلّ في تلك الفترة التاريخية، لا يمكن له أن يرى النور إلاّ بعد التفهّم الأمريكي الذي تكون المصلحة الإسرائيلية أهم عناصره وركائزه. لذلك، من غير المسموح لتركيا بأيّ دور لا يأخذ بعين الاعتبار مكانة "إسرائيل" في

(263) - عبد الكريم عجيل: العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص26.

(264) - مصطفى طلاس. التعاون التركي-الإسرائيلي. مرجع سابق. ص42.

المنطقة، خاصّة وأن العوامل الجغرافية تؤهّل الأتراك لإقامة علاقات جيّدة مع المحيط العربي، وتحديداً مع دولتي الجوار: سوريا والعراق. وفي هذا الأمر، يقول د. محمّد نور الدين: "إن العوامل الجغرافية لإسرائيل تجعل من أولى شروط علاقات مميّزة وجيّدة مع جيرانها المباشرين من العرب؛ والمقصود هنا سوريا والعراق، لأنهما بوّابة تركيا إلى العالم العربي، ودونهما لا يمكن إقامة علاقات جيّدة بين تركيا والبلاد العربية"[265].

والإصرار الإسرائيلي الذي يرى في تركيا مرتكزاً هاماً لتوفير متطلّبات أمن الكيان الاستراتيجي؛ يوجب عليه تسخير كافّة الإمكانات، من حيث إيجاد الروابط المشتركة التي من شأنها أن تجعل العلاقة بين البلدين مرتبطة باستراتيجية التفوّق والبقاء؛ بالإضافة إلى استمرارية تحقيق المصالح المشتركة بينهما. وفي ذلك يقول (عبد الكريم عجيل) إن "إسرائيل" وضعت شروطاً لتأمين بقائها ووجودها، وضمان تأثيرها، خاصّة وأنها تعيش داخل حدود محاصرة، وهي[266]:

- ❖ الحصول على الدعم الأمني الدولي، والشرعي القانوني، وهذا يتطلّب الدعم الأمريكي الفاعل والمباشر.
- ❖ الحصول على الدعم الفاعل من القوى غير العربية في الشرق الأوسط، أو العمل على تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط، والتي تبدو وكأنها مشكلة عربية إسرائيلية.
- ❖ العمل على عدم تحوّل الدول العربية إلى معسكر واحد، من خلال التحكّم في توجيه التوازنات في المنطقة العربية .

لقد ركّزت المؤسسة الإسرائيلية منذ قيام الكيان، على توثيق العلاقة مع تركيا في مختلف المجالات، تحقيقاً لكسر الحصار حول الكيان من المحيط العربي والإسلامي، والذي كانت الشعوب العربية المظهر البارز فيه. أما الأنظمة الرسمية، على ضعفها، فإن هامش المناورة لجهة

(265) - نور الدين. تركيا: الجمهورية الحائرة. مرجع سابق.ص217.

(266) - عجيل. العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص 26 -27.

تهاونها في شأن علاقتها مع "إسرائيل" منذ البداية، مرهونٌ بمدى استقرارها واستمرار شخوص زعاماتها في الحكم؛ وهذا ما يجعلنا نفهم كيف كانت المقاطعة العربية لإسرائيل وسيلة ذات فاعليّة في عزلها؛ وإذا ما نظرنا إلى تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق (أبا إيبان) عام 1950 بقوله: "إن قيام علاقات إسرائيلية-تركية متينة، يمنح "إسرائيل" هويّة شرق أوسطية، ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل"[(267)].

- تحسين القدرات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل

قامت "إسرائيل"، كما سبقت الإشارة، بعقد عدّة اتفاقات مع تركيا خاصّة الاتفاق العسكري في العام 1996. وبالرغم من أن لهذه الاتفاقات أهمّية استراتيجية للاقتصاد التركي، إلاّ أنها لا تقلّ أهمّية بالنسبة لإسرائيل، حيث أن تركيا تمثّل الانفتاح على العالم بالنسبة لإسرائيل، الأمر الذي سيؤدّي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على تضخيم صادراته المختلفة من الصناعات العسكرية والأمنية[(268)].

والمتفحّص بدقّة لمسار العلاقات التركية-الإسرائيلية، يرى أن "إسرائيل" كانت تنظر دوماً إلى تركيا على أنها كنز ثمين ونادر. ولقد تحدّث بهذا العديد من القادة الإسرائيليين، عندما كانوا يعبّرون عن رأيهم في العلاقة الحالية والمستقبلية لـ"إسرائيل" مع تركيا. وقد أكّد هذا التوجّه (إسحق مردخاي) وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، عندما كان في زيارة لتركيا في العام 1996؛ وكان قد سُئِل آنذاك عن رؤيته للصفقات العسكرية الإسرائيلية مع تركيا؛ فأجاب بأنها وفق الرؤية الإسرائيلية منجم ذهب[(269)].

لم يكن حديث هذا الوزير الإسرائيلي من حيث المكان والزمان حديثاً عبثياً، حيث تدرك القيادة الإسرائيلية أن الاقتصاد التركي كان بحاجة ماسّة إلى المزيد من الدعم. وكما "إسرائيل" ستستفيد من تركيا، فإن التعاون الاقتصادي مع "إسرائيل" سيحسّن من المؤشّرات الاقتصادية

(267) غازي حسين، تركيا والعرب وإسرائيل، مرجع سابق، ص136.

(268) - عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص9.

(269) - راسم قاسم (1997)، العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية، مجلّة تقديرات إستراتيجية، عدد 66، ص48.

في تركيا، وستستفيد تركيا من تحسين شروط تعاطي المؤسّسات المالية الدولية معها من حيث الحصول على قروض جديدة لدعم الإصلاحات الاقتصادية في تركيا[(270)].

وبناءً عليه، رأت "إسرائيل" في تركيا مدخلاً مهماً لها للأسواق الدولية، خاصّة القارّة الآسيوية. وهذا ما يفسّر لنا سبب تحقيق أعلى ميزان تجاري في الشرق الأوسط وتسجيل أعلى معدّلات التبادل التجاري بين البلدين، مع ملاحظة أن "إسرائيل" كانت تستورد المواد الغذائية فقط من تركيا، وتصدّر لها الكثير من المنتجات الإسرائيلية. ولقد ذهبت "إسرائيل" إلى أبعد من الرؤية القصيرة في إطار العلاقات الاقتصادية مع تركيا، حيث ركزت على إقامة العديد من المشاريع المشتركة، التي يمكن لإسرائيل أن تستفيد فيها من مقوّمات الاقتصاد التركي. وهذا ما يجعل تركيا تنظر إلى هدف التكامل الاقتصادي مع "إسرائيل" كأمر مغرٍ ومهمٍ ويمكن تحقيقه[(271)].

لقد خسرت تركيا حوالي 11 مليار دولار في العام 1997، نتيجة رغبتها للاندماج في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي، إثر توقيعها اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، هي لم تنجح في أن تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي، كما سنأتي على بحثه لاحقاً. ولقد فهمت "إسرائيل" هذا التوجّه للاتحاد الأوروبي نحو تركيا، ممّا دفعها لترتيب ملفّ علاقاتها مع تركيا بما يخدم مصالحها حصراً.

- تشكيل قوة ردع إقليمية

تعتبر "إسرائيل" أن تركيا تمثّل مفتاحاً استراتيجياً للسيطرة على ما يسمّيه الأمريكيون "كنوز العالم" (أي الشرق الأوسط)، من خلال موقعها، وباباً عريضاً مشروعاً لدخول أسواق القارّة الآسيوية. كما يرى الإسرائيليون أن تركيا قادرة على تشكيل صالة العرض لكلّ ما تنوي "إسرائيل" تسويقه، ممّا جعل العلاقات التجارية بين البلدين تُحقّق أعلى ميزان تجاري في منطقة

(270) - خالد فيّاض (1997)، «العلاقات التركية-الإسرائيلية: من تشيللر إلى (أربكان)»، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 129، ص183.

(271) - الغول، أثر صعود حزب العدالة، مرجع سابق، ص57.

الشرق الأوسط، مع تحقيق أعلى معدّلات للتبادل التجاري بينهما، لاعتماد "إسرائيل" علي تصدير الصناعات المختلفة لتركيا، في الوقت الذي تستورد منها المواد الغذائية المختلفة؛ وهذا يعني أن "إسرائيل" تسعى إلى تحقيق مصالحها أوّلاً وأخيراً[272].

لقد سعت "إسرائيل" إلى بناء منظومتها الحاكمة على أساس استمرارية عنصر التفوّق لديها. ومن خلال هذا الفهم، سعت إلى الاستفادة من المميّزات العسكرية والإستراتيجية التي تتمتّع بها تركيا، حيث أن المناخ والجغرافيا والتضاريس فيهما تشابه كبير بين تركيا ومحيطها الإقليمي الذي يمثّل محور عداءٍ لإسرائيل، وأن هذا الأمر سيُسهم في تعزيز قوّة الصناعة الإسرائيلية من خلال التدريبات أمام السوق التركية؛ وفي نفس الوقت، سيُسهم في التدريب الفعلي للجيش الإسرائيلي للتعامل مع أيّ خطرٍ يهدّد أمن إسرائيل[273]. فالإقليمية التي تبحث عنها "إسرائيل" يمكن تحقيقها، حسب فهمها، من خلال بناء علاقاتٍ قابلة للاستمرار والتطوّر مع دولة مثل تركيا، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة العداء لإسرائيل ولتركيا من دول الجوار؛ وهذا يعني أن تركيا تُعتبر في السياسة الخارجية الإسرائيلية محور ارتكاز، بعدما أصبح هناك حالة من التوافق في الفهم بين مؤسّستي الحكم في البلدين، ممّا سيؤدّي إلى أن يكون ثمّة وجود للتوازن الإقليمي في مواجهة العدوان من أيّ مصدر، خاصّة من المحور الإقليمي العربي المتنامي. وارتكزت تركيا إلى أن من ضرورات إقليميّتها أن تمنع بسط أيّ قوّة غيرها في المنطقة، خاصّة القوّة الإيرانية في ظلّ التحالف الإيراني-السوري، ولذلك فإن التحالف الإسرائيلي التركي يحقق المكاسب للبلد ينفي السيطرة على المنطقة، ومنع نفوذ أيّ قوّة تشكّل تهديداً لأمن البلدين[274].

ويتّضح ممّا سبق أن "إسرائيل" من خلال تعرفها على طبيعة الأراضي العربية، فإنها باتت تشكل خطراً استراتيجياً على الأمن القومي العربي بشكل عام، حيث أصبح بإمكانها ضرب

(272) - الغول.أثر صعود حزب العدالة. مرجع سابق. ص56.

(273) - عجيل. العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص 26.

(274) - عبد الرحمن الهواري (1997). «المحور الإسرائيلي-التركي والتطلّعات التركية في شمال العراق». مجلّة الدفاع الوطني. بيروت. عدد 133.ص35.

الأهداف العربية بسهولة، لتعرّفها على التضاريس الجغرافية التي من شأنها أن تدفعها للتعامل معها بالطريقة المناسبة.

- عرقلة تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية

تدرك المؤسّسة الإسرائيلية أن العالم العربي لا بدّ أن يبقى دائماً في حالة حراك داخلي وخارجي، بحيث يبقى بعيداً عن التوجّه إلى التفكير بالتنمية الشاملة والمستدامة؛ فالدول العربية في حالة نهوضها من خلال خطّة تنمية شاملة، فإن ذلك سينعكس على أدائها ومواردها وكيفيّة استغلال مواردها المتاحة وغير المتاحة. وعليه، عكفت "إسرائيل" على إضعاف الجسد العربي لإبعاده عن قضاياه المصيرية. ولقد تعدّدت وسائل هذا التوجّه عند الإسرائيليين تجاه التنمية المستدامة والشاملة في الوطن العربي، ومنها [275]:

- ❖ تعميق الصراعات الداخلية بين الأقطار العربية نفسها، ممّا يُسهم في الإبقاء على حالة الفرقة بين الدول العربية.

- ❖ التنسيق مع دول الجوار العربي، مثل تركيا، في مشاريع اقتصادية، ممّا يُسهم في إهمال قضايا التنمية الداخلية بمختلف مستوياتها.

- ❖ تفعيل التعاون الأمني والعسكري مع تركيا، لإشغال العالم العربي بقضايا التسلّح والتحالفات الإقليمية بعيداً عن الاهتمام الداخلي لها.

كما أن المراد إسرائيلياً، هو إسقاط الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول التي تشكّل تهديداً.

وبالرّغم من اتفاقات التسوية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، إلاّ أن العقيدة الأيديولوجية لإسرائيل ترفض اعتبار أن ما تمّ توقيعه هو إنهاء خطر الوجود اليهودي في المنطقة العربية؛ فالعقيدة العسكرية الإسرائيلية كانت -ولا زالت- تعتبر الدول العربية، ومن بينها مصر والأردن

(275) - الغول. أثر صعودحزب العدالة. مرجع سابق. ص70.

(وكلاهما وقّعتا معاهدة سلام مع إسرائيل) مصدر تهديد لأمنها القومي. وعليه، تيقّنت مؤسّسة الحكم في "إسرائيل" أنه لا بدّ من التحالف مع تركيا، خوفاً من أيّ سيناريو للوحدة العربية، حيث سيشكّل ذلك التحالف ضمانة للوجود الإسرائيلي؛ كما أنه سيحقّق عدم الاستقرار الكامل لأيّ نظام عربي قائم[276].

خلال تتبّعنا لتطوّر العلاقات التركية المختلفة مع إسرائيل؛ وجدنا أن الاحتلال رهن تحسين علاقته بتركيا بتحسين العلاقة التركية معه. وبصورةٍ أخرى، بناء الإستراتيجية التركية بناءً على التوافق مع "إسرائيل"، وبقاء حالة من العداء بين تركيا والعالم العربي. ولقد عبّر الدبلوماسي التركي (زكي كونيرالب) في مقابلة معه في أيار (مايو) 1989 بوصفه إسرائيل: "بالدولة الغربية المماثلة في تنفيذ نفس السلوك السياسي التركي، وهي البلاد الوحيدة المماثلة لنا في منطقة الشرق الأوسط هي إسرائيل"[277].

وفي نفس السياق، تحدّث وزير الدفاع الإسرائيلي (إسحاق مردخاي) في 1997، أن "إسرائيل" ستضمن عدم عقد أيّ اتفاقية للتسوية مع سوريا إلاّ باطلاع تركيا عليها، وبعد أن يتمّ ضمان المصالح التركية في الجولان، والمتمثّل في وجود ما يقرب من 40 ألف من التركمان فيها . وهنا يمكن فهم أن تركيا أضحت طرفاً غير مباشر في التسوية الإسرائيلية السورية من جهة، وأن مثل هذا التصرّف يعني أن فهماً إسرائيلياً يتكرّر في خصوصية العلاقة الإسرائيلية مع تركيا، وتفضيلها على سائر العلاقات الأخرى مع الدول العربية عامّة من جهة أخرى[278].

يقول رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق(عاموس يادلين)، خلال مراسم تسليم مهام منصبه للجنرال (أفيف كوخافي):"بأن مصر هي الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات العسكرية والعامّة الإسرائيلية". ويضيف: بأن العمل في مصر "تطوّر حسب الخطط المرسومة منذ عام 1979، حيث أحدثنا اختراقات سياسية وأمنية واقتصادية في أكثر من موقع. ونجحنا

(276) - جهاد عودة (2003)، «التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي»، مجلّة السياسة الدولية، عدد 153، مجلّد 38، ص322.

(277) _ فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص102.

(278) - هيثم الكيلاني (1997)،»البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط«، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص134.

في تصعيد التوتّر والاحتقان الطائفي والاجتماعي، لتوليد بيئة متصارعة متوتّرة دائماً ومنقسمة إلى أكثر من شطر"[279].

إن مصر بما تمثّل من ثقل عربي، ورغم أنها وقّعت على معاهدة سلام في العام 1978، بما سمّي باتفاقية طابا، والتي تنصّ مادّتها الأولى على: "تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويُقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة"، والتي اعتبرها الكثيرون بداية هامّة لتحقيق ما اصطُلح عليه السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي-الإسرائيلي[280]، وجدت أن "إسرائيل" لم تسلّم بتلك الاتفاقية؛ بل أطلقت العنان لأجهزتها الأمنية، خاصّة جهاز الموساد، والذي اعتبر أن مصر دائماً في دائرة الاستهداف،ويأتي هذا الاستهداف وفق حديث (عمر كوش)، في إطار تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية، ولكي يعجز أيّ نظام يأتي بعد الرئيس حسني مبارك في معالجة الانقسام والتخلّف والوهن المتفشّي في هذا البلد [281].

الخلاصة

خلص الباحث من خلال متابعته الحثيثة لمراحل تطوّر العلاقة التركية-الإسرائيلية من قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948 وحتّى 2002، إلى الحقائق التالية:

❖ إن اليهود قابلوا الإحسان العثماني عبر فتح أبواب الدولة العثمانية أمامهم، بعدما طُرِدوا من دول العالم بالإنكار. ولم تكتف الدولة العثمانية بفتح أبوابها؛ بل أوجدت لهم كياناً شبه مستقلّ من حيث القضاء. إلاّ أنهم، وبنفس منهج فكرهم القائم على الخداع والتفرقة، عمدوا إلى العمل على تقسيم الدولة العثمانية من خلال إبعاد السلطان عبد الحميد عن الحكم وإسقاط الدولة العثمانية.

(279) - عمر كموش (يناير 2011)، «الموساد الإسرائيلي.. فنّ إدارة الفوضى في الدول المجاورة»، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، عدد http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488396.html,7

(280) - اتفاقية كامب ديفيد بالتفصيل: موقع الحديث المصري، http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=52146

(281) - كموش (يناير 2011)،الموساد الإسرائيلي، مرجع سابق.

❖ إن إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1922، وما تلاها، خاصّة اتفاقية لوزان التي تنازل الأتراك صراحة عن إرث الدولة العثمانية المجيدة، شكّل محطّة هامّة بالنسبة لخطى الحركة الصهيونية نحو قيام "دولة إسرائيل"، خاصّة من خلال الخطى المتلاحقة التي قام بها "اليهود" لتحقيق ذلك الهدف.

❖ تميّزت العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى عام 2002 بنوعٍ من التناقض والتباين نتيجة العلاقات ذات البعد الاستراتيجي بين تركيا والغرب وإسرائيل من جهة، وبين تركيا والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى. ويرجع ذلك التباين إلى سعي تركيا لتحقيق مصالح الدولة التركية، كما أن اقتراب أو ابتعاد تركيا عن القضايا العربية، خاصّة فيما يتعلّق بالصراع العربي-الإسرائيلي والفلسطيني-الإسرائيلي، لم يكن وفق خطّة مرحلية أو إستراتيجية؛ إنما كان مبنياً على معادلة المصالح العليا لتركيا.

❖ شكّل عام 1996 محطة هامّة في تركيا، حيث تمّ التوصّل إلى اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. وشهد كذلك وصول حزب الرفاه بقيادة زعيم الإسلام السياسي في تركيا نجم الدين (أربكان)، بحيث شهدت تركيا توجّهاً صريحاً نحو العالم الإسلامي خاصّة إيران، مما عجّل في انقلاب الجيش انقلاباً أبيضاً على (أربكان).

❖ محدّدات العلاقة التركية-الإسرائيلية، تركياً وإسرائيلياً: خلص الباحث إلى أن العلاقات بين الكيان وتركيا ما بعد قيام "الدولة" الصهيونية حتّى 2002 كان يتأثّر بقوّة بالعلاقات التركية بالإقليم. إلاّ أن تركيا كانت ترى أن الارتكاز إلى محور العالم العربي والإسلامي فقط سيؤثّر سلباً عليها، خصوصاً في ظلّ التبعية العربية والإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هرولة العرب نحو عقد اتفاقيات تسوية مع تركيا أوجد عذراً حقيقياً - حسب الأتراك- لأن تتّجه نحو "إسرائيل" بوّابة الانفتاح على الولايات المتحدة والعالم الغربي! كما أن حالة الفراغ الداخلي في تركيا خلال تعدّد الحكومات، واختلاف البرامج، وسيطرة الجيش التركي على الحياة السياسية، قد أسهم في التوجّه التركي نحو التغريب على حساب الشراكة التاريخية والدينية الثقافية بين تركيا ومحيطها العربي والإسلامي.

❖ يرى الباحث أن عدم تحقيق الاستقرار في البلدان العربية والإسلامية، يصبّ أيضاً في مصلحة إسرائيل لجهة قدرتها على المواجهة في أيّ حربٍ قد تستهدفها؛ وهي تدرك أن سياستها في المنطقة تقوم على قاعدة اللعب على التناقضات، بغضّ النظر عن الوسائل التي تمكّنها من تحقيق أهدافها!

❖ تتمثّل خلاصة المطلب السابق فيما يتعلّق بمحدّدات "إسرائيل" للعلاقة مع تركيا، في التأكيد على أن "الدولة" الإسرائيلية قائمة على قاعدة استمرارية بقائها، بغضّ النظر عن أسلوب تحقيق ذلك، وأن كلّ محدّداتها تنطلق من الحاجات والهواجس الأمنية لما يسمّى "إسرائيل".

الفصل الثالث

العلاقات التركية-الإسرائيلية ومحدّداتها (2002-2011)

المبحث الأول

بيئة نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية

أولاً: الأحزاب الإسلامية التركية

إن التجربة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا هي تجربة مهمّة لكلّ باحث ومتّخذ قرار على مستوى العالم العربي والإسلامي. وتنبع أهمّية هذه التجربة من أهمّية تركيا، من حيث الإرث الأيديولوجي الذي سعى (أتاتورك) لطمس معالمه، من خلال ما أسلفنا ذكره في موضع سابق من الدراسة، من إجراءاتٍ لتغيير معالم تركيا لجعلها تركيا الحديثة ، وما عُرِف بإجراءات أتاتورك لتركيا التغريب والحداثة! وقد أردنا من خلال هذا المبحث أن نسلّط الضوء على الإرهاصات الداخلية والإقليمية والدولية التي أسهمت في نشوء هذه التجربة، منذ بدايات الطرق الدينية في تركيا .. مروراً بنشأة الأحزاب الإسلامية، بشقّيها: أحزاب الإسلام السياسي التي كان يتزعّمها (نجم الدين أربكان) (Necmettin Erbakan'ın) [1] ، وصولاً إلى الحزب الإسلامي البراغماتي، والذي يمثّله حزب العدالة والتنمية بزعامة (رجب طيّب أردوغان) [2].

---

(1)- وُلد نجم الدين أربكان في 29 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1926، بمدينة سينوب التركية، في أقصى الشمال على ساحل البحر الأسود. يرجع أصله إلى الأمراء السلاجقة المعروفين في تاريخ تركيا باسم «بني أجوللري». وكان جدّه آخر وزراء ماليتهم، ومقرّباً من السلطان عبد الحميد الثاني. كما كان مدرّساً للشريعة والقانون. بينما كانت أسرة (أربكان) تُلقّب بـ «ناظر زاده»، أيّ ابن الوزير. أنهى أربكان دراسته الثانوية في عام 1943؛ ليلتحق بجامعة الهندسة في اسطنبول، ليتخرّج في الدفعة الأولى في كلّية الهندسة الميكانيكية عام 1948، حيث تمّ تعيينه معيداً بالكلّية ذاتها، وليحصل على بعثة دراسية إلى ألمانيا عام 1951؛ حصل أربكان على درجة الدكتوراه من جامعة «أخن» الألمانية في هندسة المحرّكات عام 1956. وقد عمل أثناء دراسته بألمانيا رئيساً لمهندسي الأبحاث في مصنع محرّكات؛ ليتوصّل إلى ابتكارات جديدة لتطوير صناعة محرّكات الدبّابات التي تعمل بكلّ أنواع الوقود. توفي نجم الدين أربكان في 27 شباط / فبراير 2011، عن عمر يناهز الخامسة والثمانين عاماً.

انظر: موقع إخوان برس، «نجم الدين (أربكان): الموت فوق صهوة الجواد»:

http://www.ikhwanpress.com/Abhat%20wa%20Dirasates/Arbakan.pdf

(2) - جاء رجب طيّب أردوغان من رحم المؤسسة الدينية في تركيا؛ فهو خرّيج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيّار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان. وقد انخرط أردوغان في سنّ مبكرة في حزب السلامة الوطنية الذي أسّس عام 1972 بزعامة (أربكان)، وظلّ عضواً في حزبي الرفاه والفضيلة اللذين شكّلهما (أربكان) إثر موجات الحظر التي كانت تطال أحزابه. وفي عام 1985 ، أصبح أردوغان رئيساً لفرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول؛ وفي عام 1994، فاز برئاسة بلدية إسطنبول (انظر http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1dcad94d-5f59-454c-88b2-b7875733b5b5

في هذا المبحث ندرس الأحزاب التي قادها (أربكان) ، بداية من حزب النظام الوطني وصولاً إلى حزب السعادة، حيث شكّل (أربكان) عاملاً مشتركاً فيها، لأنه كان يقودها بشكل مباشر أو غير مباشر. وإذا ما أردنا أن نفهم كيف كانت البيئة التي يعمل فيها نجم الدين (أربكان)، والذي وصفه الشيخ راشد الغنّوشي زعيم حزب النهضة التونسي، بأنه صاحب مشروع سياسي، وفهم إسلامي يسعى لتحقيق النهضة والعالمية الإسلامية من خلال ممارسته السياسية في تركيا [3].

وبالتالي، لا بدّ لنا من فهم كيف بدأ (أربكان) ، وإلى أين وصل ؟ وكيف واصل من أتى بعده، وهل انحرفوا عن دربه أم اهتدوا به ؟ وهل فهموا رسالته بالفعل، أم اجتهدوا، وكيف كان اجتهادهم ؟

في هذا المبحث نبدأ بمحاولة فهم طريقة تشكّل حزب العدالة والتنمية، وما هي البيئة التي نشأ فيها؟ وكيف وصل إلى الحكم ؟ وكيف تصرّفت الحكومة التركية في عهده مع "إسرائيل"، وكيف يرى الباحثون والمتخصّصون العلاقة التركية-الإسرائيلية ؟.

- حزب النظام الوطني (1970) Milli Nizam Partisi (MNP)

استطاع (نجم الدين (أربكان)، والمعروف بأنه مؤسّس الإسلام السياسي في تركيا، التأثير على عدد من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في منطقة الأناضول التركية، في محاولةٍ للتصدّي لسياسات حزب العدالة الحاكم، الذي سعى إلى أن تكون الصناعة والتجارة الكبرى في المدن البرجوازية، والزراعة في المناطق الريفية، حيث اتّهم (أربكان) الحزب بأنه أداة للماسونية والصهيونية، وأنه أدار ظهره للإسلام، ممّا دفعه لتأسيس حزب إسلامي سياسي. وكان هذا التأسيس في 26 كانون الثاني / يناير 1970، ومن ثمّ انتشر الحزب في أنحاء كبيرة من الأناضول. ويرى البعض أن سبب نجاح الحزب منذ انطلاقته، السمعة الطيّبة التي حظي بها (أربكان)، حيث فاز في انتخابات الغرف الصناعية، وأصبح عضواً في البرلمان التركي كمستقلٍ عن منطقة قونية في عام 1969، بدعمٍ من عشرات الآلاف من الشباب خرّيجي المعاهد الدينية.

(3) - مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الشيخ راشد الغنّوشي، زعيم حزب النهضة في تونس، في يوم الجمعة 2012/4/6، في مكتب الحزب في العاصمة التونسية.

ومن الجدير ذكره أن (أربكان) أُتخِذ رمزاً، حيث وصفه يسري الغول بأنه: "قبضة يد منطلقة إلى الأمام في الهواء، وإصبع الشهادة موجّهاً نحو الأمام"، ما أدّى إلى انتشار فروع الحزب في كافّة المناطق التركية، حيث تمّ فتح أكثر من 60 مركزاً و200 شعبة في أنحاء الجمهورية. وفي نفس الوقت، أعلن (أربكان) أن الحزب سيقبل في عضويته كلّ الأتراك ما عدا الماسونيين والشيوعيين والصهاينة، ما جعله يستقطب الشباب، خاصّة طلاب المعاهد الدينية الوافدين إلى هذا الحزب. وعليه، فإن حزب النظام الوطني هو الحزب الإسلامي التركي الأوّل[4].

منذ اللحظة الأولى لانطلاق الحزب، وفي ظلّ الزخم الجماهيري له، بدأ بالمطالبة بالإصلاح الدستوري، حيث اعتبر أن أيّ تغيير لا بدّ أن يستند إلى النظام والقانون. ولذا، فإن إصلاح الدستور سيمهّد لإحداث التغيير [5]. لكن المحكمة الدستورية سرعان ما أصدرت قراراً بحلّه إثر انقلاب عام 1971، بسبب نشاطاته المناوئة للأفكار العلمانية السائدة في تركيا، وسعيه لإقامة حكومة إسلامية، وقيامه ببعض التظاهرات الدينية؛ وكذلك، بسبب قيام الحزب -حسب المحكمة الدستورية- بمخالفة الدستور وقوانين الأحزاب السياسية، ورغبته في إلغاء المادّة (63) من دستور الجمهورية التركية التي تحظر القيام بأيّ نشاط يستند على أسس دينية كاملة أو جزئية، والمناداة بجعل الدروس الدينية إجبارية في المرحلة الإعدادية، وتصريح الحزب بأنه لا يمكن فصل الدين عن الدولة، لأنه يرى أن السياسة هي العمل من أجل سعادة الإنسانية، وتعني كلّ الناس، وخاصّة الناس في تركيا. لذلك، فإنه يجب خدمة كلّ هؤلاء الناس [6].

ممّا سبق بيانه، فإنه وبالرغم من أن تجربة هذا الحزب كانت التجربة التنظيمية الأولى، ذات البعد السياسي في تركيا، وذات الخبرة البسيطة، إلاّ أنها بدأت تواجه مؤسّسة كاملة صاغت الدستور والقانون لتركيا بما يدعم وجودها، الأمر الذي أدّى إلى حلّ الحزب ، الذي أراد أن

(4) - محمّد عثمان عبد الله (2010)، الإسلاميون والسلطة في تركيا، التجربة ال(أربكان) ية نموذجاً، مركز الكاشف، بغداد، ص6؛ الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص79 -80.

(5) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص80.

(6) - إبراهيم خليل العلاّف (2006)، «خارطة الأحزاب الإسلامية في تركيا»، موقع دنيا الرأي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/09/34756.html;
«تطوّرات الحياة السياسية في تركيا»، برنامج تلفزيوني على قناة الجزيرة الفضائية في 2004/6/4:
http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=91196

يؤسّس لفكرة إعادة تركيا إلى موقعها الصحيح. أما المؤسسة العلمانية، المتمثّلة في الجيش التركي الأتاتوركي، فيمكن أن نقرأ في ظلّها وجود مثل هكذا حزب، ومعناه في الفهم السياسي هزّ العرش الذي يتربّع عليه قادة الجيش ومنظرو العلمانية في الجمهورية التركية، منذ سقوط الدولة العثمانية وبناء تركيا العلمانية الحديثة لأنه كأيّ حزب يسعى للوصول إلى السلطة.

- حزب السلامة الوطني [7] (1970) Milli Selamet Partisi (MSP)

كان للانقلاب العسكري عام 1971 أثر بارز على مجمل الحياة في تركيا، كما أسلفنا من قبل. ولكن، بعيد بدء مرحلة الاستقرار، بدأ (أربكان) بتجميع ما يمكن تجميعه من شتات حزب النظام الوطني، في محاولةٍ منه لدخول المعترك السياسي من جديد، من خلال التقدّم بترخيصٍ لحزب جديد، هو حزب السلامة الوطني. ولقد سعى مؤسّسو هذا الحزب للاستفادة من التجربة السابقة التي خاضوها، وأفشلها الانقلابيون في العام 1971، بحيث أخذوا كافّة التدابير اللازمة التي تمنع التغوُّل عليهم كما حدث سابقاً؛ وكان من أبرز تلك التدابير التي أفضت للإعلان عن تأسيس الحزب في تشرين الأوّل/أكتوبر 1972. [8]:

❖ عدم وجود أيّ من مؤسّسي حزب النظام الوطني بين مؤسّسي حزب السلامة الوطني.

❖ كانت الأوامر واضحة بعدم السماح لأيّ عضوٍ في الحزب بالارتجال في الحديث، كما كانت عليه الأمور خلال فترة حزب النظام الوطني.

إذاً، لقد نشأ ذلك الحزب نتيجة إعادة هيكلة حزب النظام الوطني، حيث جرى تأسيسه تحديداً من قِبل 19 شخصاً. كما ساعد في إعادة تنظيمه في 67 منطقة بحلول عام 1973 سليمان عارف بالتعاون مع نجم الدين (أربكان). وكان للحزب المذكور فروع في جميع أنحاء البلاد؛ فاعتُبر التشكيل الجديد الذي تمّ توظيفه لتعبئة الحركة الإسلامية في تركيا [9]. أما (أربكان)،

(7) - حزب السلامة هو حزب إسلامي تركي، عمل على إعادة بناء الحياةٍ وصياغتها من جديد في تركيا، على أساس مبادئ الإسلام. وقد اختار الطريق السياسي وسيلة لتحقيق أفكاره على أرضِ الواقع، واضعاً كلّ طاقاته للوقوف أمام التيّار العلماني الذي سيطر على تركيا إثر زوال الدولة العثمانية. وقد تمّ تغيير اسم الحزب حديثاً إلى "حزب الرفاه الإسلامي".
انظر: موقع (صيد الفوائد) http://www.saaid.net/feraq/mthahb/13.htm

(8) - محمّد عثمان عبد الله (2010)، الإسلاميون والسلطة في تركيا، مرجع سابق، ص7.

(9) Gareth Jenkins (2008), Political Islam in Turkey, Palgrave Macmillan, New York, P.132-.

وفق المعايير الجديدة، فأصبح يدير أمور الحزب بشكل غير معلن، حتّى لا يُكتب له الفشل مرّة أخرى؛ وأصبح الحزب ذا مكانة في الأوساط التركية خلال فترة ثمانية شهور من تأسيسه. كما استطاع تنظيم قاعدته في نفس الفترة، وساعده في ذلك التعاطف الكبير الذي لمسه من الرأي العام المحلّي، لأنه الحزب الوحيد الذي يتبنّى الفهم الديني للأخلاق. كما أنه لقِي إقبال أوساط مثقّفة فاعلة [10].

كما أكّد الحزب في برنامجه ونظامه الداخلي على العلمانية كضمانة لحرّية الفكر، واعتبرها ضامنة لحرّية الفكر والضمير، وهي تقف حاجزاً أمام الخصومات والنزاعات بين الفرق المختلفة، سواء بطريقٍ مباشر أو غير مباشر، وذلك انطلاقاً من كونه الحزب الوحيد الذي كان ينادي بأهمية الأخلاق الدينية في المجتمع التركي [11].

ارتكز خطاب حزب السلامة الوطني على الرؤية الداخلية الأيديولوجية والإقليمية والدولية، والتي من شأنها أن تُسهم في بناء تركيا [12]:

❖ الاتحاد بين الدول الإسلامية.

❖ انتقاد الصهيونية والماسونية في تركيا.

❖ على صعيد الاتحاد الأوروبي، كان الحزب لا يخفي معارضته لدخول تركيا إلى منظومة الاتحاد الأوروبي.

❖ دعا الحزب إلى الاهتمام بالتصنيع الحربي، حتّى لا تخضع تركيا لإرادات الدول الأجنبية.

❖ دعا الحزب إلى تكوين النقابات العمّالية الموالية له.

❖ كما دعا إلى إصدار الصحف والمجلّات للدفاع عن الحزب، وكان يعتبر العلمانية السياسية رمزاً للماسونية والصهيونية ذات العداء للإسلام.

(10) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص82.

(11) - إدريس بووانو (2005)، تجربة الإسلاميين في الحكم ،إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد «البدايات، المكوّنات، التحوّلات، المعادلات»، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم الثالث، بغداد ص41.

(12) - عبد الله، الإسلاميون والسلطة في تركيا، مرجع سابق، ص9.

تمكّن حزب السلامة من الحصول على 11.8% من الأصوات في الانتخابات التي جرت في تركيا في تشرين الأوّل / أكتوبر 1973، وكان هذا الفوز نتيجة الشعارات التي رفعها ودعوته الإسلامية الصريحة والواضحة، والتي لاقت رواجاً في المجتمع التركي [13]. ولعدم التوافق بين الحزبين الكبيرين: الشعب والعدالة، فقد تمّت إشراك حزب السلامة في ائتلافية الحكم. وهذه المشاركة جعلت من الحزب حزباً ضامناً للحياة السياسية في تركيا، حيث أنه مثّل حزب الوسط بين حزب العدالة الليبرالي، والشعب الجمهوري اليساري؛ كما أصبح خطابه أكثر قرباً للمواطن التركي من خلال السعي للنهوض بتركيا معنوياً ومادياً. كما أن الشعب التركي يرتبط بماضيه ويحترم تراثه. لكنّه، ورغم مشاركته في الحكومة التي تشكّلت في عام 1973 برئاسة (بولند أجاويد)، زعيم الحزب الجمهوري التركي، لعدّة أشهر، استطاع أن يؤثّر على المؤسّسات العامّة والخاصّة بالدولة، حيث أصدرت رئاسة الشؤون الدينية بياناً، دعت من خلاله المرأة التركية لارتداء الحجاب [14].

أما على صعيد السياسة الداخلية والأمن القومي التركي، فقد كانت للحزب رؤيته الواضحة، التي تمثّلت في عدّة نقاط، أهمّها [15]:

❖ معارضته الشديدة لاستخدام الولايات المتحدة لقواعدها في تركيا، في حلّ قضية الرهائن الأمريكيين الذين تمّ احتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران.

❖ كما كان للحزب دورٌ من خلال ائتلافه مع حزب أجاويد في إسقاط وزير خارجية حكومة (سليمان ديميريل)، زعيم حزب العدالة آنذاك، بعد التأكّد من تورُّط الوزير في توثيق علاقات تركيا مع "إسرائيل" وبالاقتصاديات الغربية.

❖ القدرة على الحشد الجماهيري، وذلك من خلال التجمّع الكبير الذي نظّمه الحزب في

(13) - مصطفى الزين (1991). ذئب الأناضول. ط1. رياض الريّس للكتب والنشر. قبرص. لندن. ص353.

(14) - أنور الجندي (1979). يقظة الإسلام في تركيا. دار الأنصار. ماليزيا. ص28 - 29؛ الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق ص82.

(15) - بووانو. تجربة الإسلاميين في الحكم. مرجع سابق. ص42؛ طارق محمّد نور الدين. «التيّار الإسلامي في تركيا». موقع التنوير: http:// tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=69

مدينة قونية، وما رافق هذا الحشد الكبير من شعارات وهتافات ضدّ مصطفى كمال أتاتورك وضد "إسرائيل".

❖ تعامل (أربكان) في العام 1974 مع ملفّ قبرص، حين كان نائباً لرئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد). فقد وقّع قراراً بصفته الوظيفية، أمر فيه الجيش التركي بالقيام بعمليات إنزال جوّية فورية في قبرص، لنصرة القبارصة الأتراك من الاضطهاد وحملات الإبادة التي كانت تُمارس ضدّهم من قِبل القبارصة الروم الأرثوذكس.

❖ عمل الحزب حثيثاً على أن يُسقط قناعاته على الواقع الحياتي في تركيا، وتحديداً على القرار السياسي، حيث اقترح قانوناً يجرّم الماسونية في تركيا ويعتبرها من أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج العلماني.

❖ عمل الحزب على التطوير العملي للعلاقة التركية بالمحيط العربي عامّة وبالقضية الفلسطينية خاصّة، حيث أبدى دعمه العلني للشعب الفلسطيني، كما أنه نجح في حجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك (خير الدين أركمان)، بسبب ما اعتُبر سياسته المؤيّدة لإسرائيل [16].

شعرت المؤسسة العسكرية من خلال الخطوات الحثيثة التي قام بها حزب السلامة الوطني بتعاظم دوره، وأنّ من شأن هذه الخطوات مجتمعة أن تقوّض سياسة الأمن الداخلي للبلاد. وعليه، فقد تحرّك العلمانيون والمدعومين من الخارج ضدّ الإسلاميين؛ فجاء الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال (كنعان إفرين) في أيلول / سبتمبر 1980، والذي ألغى الأحزاب القائمة بصفة عامّة، مستهدفاً الإسلاميين وحزب السلامة بصفةٍ خاصّة. وقد ذكر كنعان إفرين زعيم الانقلاب أهم الأسباب التي دعت للانقلاب: "أن الرجعية الأيديولوجية الضارّة خرقت نظام التعليم والإدارات والقضاء وأجهزة الأمن ونقابات العمّال والأحزاب السياسية، وكلّ زاوية من زوايا البلاد، حتّى كادت أن توصل البلاد إلى حرب أهلية". وهذه إشارة إلى ممارسات ونشاطات حزب السلامة الوطني، والتي أعقبها مباشرة قرار بحظر جميع الأحزاب السياسية، واعتقال

(16) - موقع الجزيرة نت. «نجم الدين (أربكان)». 2006/11/13:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4546EFC2-5311-4208-9B72-C9F276960EB6.htm

قادتها وزعمائها وتقديمهم للمحاكمة. وقد حوكم قادة حزب السلامة الوطني بمجموعة من التهم، منها: استبدال مبادئ تقوم على أساس الإسلام بقوانين الدولة العلمانية، وهو ما كان كافياً لأن يُحكم على (أربكان) بالسجن لمدّة أربع سنوات، أخرجته من الحلبة السياسية التي أصبح العسكر يديرها منفرداً[17].

- حزب الرفاه عام 1983 Refah Partisi (RP)

فيما كانت قيادات حزب السلامة الوطني، وعلى رأسها (أربكان) قيد الإقامة الجبرية أو المنفى أو السجن، بدأت حالة من الحراك باتجاه من بقي من كوادر الحزب، الذين عمدوا إلى تأسيس حزب جديد، بُني على ما انتهى عنده حزب السلامة الوطني. فقد تأسس حزب الرفاه بقيادة (أحمد تركمان) (Ahmet Türkmen)، ومن ثمَّ أحمد تقدال (Ahmet Tkdal)، وذلك بالتشاور مع (أربكان) وقيادات أخرى من حزب السلامة الوطني المنحلّ. وفي عام 1987، بعد انتهاء الإقامة الجبرية عن (أربكان)، تولّى الأخير بنفسه قيادة الحزب [18].

وكان لتدفّق رأس المال الإسلامي من دول الخليج العربية نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، تأثير تأثير في دفع الحركات الإسلامية في تركيا نحو الواجهة، لبناء آفاق توسعية على صعد: الاقتصاد والثقافة والإعلام والتعليم والتربية والمؤسسات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع؛ إضافة إلى استغلال مواطن الضعف عند الأحزاب الأخرى نتيجة الفضائح المالية باختلافها؛ سواء أكانت فضائح الاختلاسات أو الرشوة أو الصفقات غير المشروعة [19].

خاض حزب الرفاه الانتخابات البلدية عام 1986، وحاز على ما يناهز 778 ألف و622 صوتاً. لكن، رفع الحظر على نشاط الزعماء السياسيين وعودة (أربكان) إلى زعامة الحزب، جعلته يستعيد قوّته في الانتخابات العامّة النيابية لعام 1987، بل ويتجاوزها بكثير؛ فحصل

(17) - فلاديمير دانيلوف (1991)، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب والجيش، ترجمة: يوسف الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص382؛ محمود حسن جناحي (2009)، «معركة الإسلام والعلمانية - تركيا نموذجاً»، موقع مقالاتي:
http://www.maqalati.com/0073.php

(18) - هلال، السيف والهلال، مرجع سابق، ص156.

(19) - نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص94.

على ما يفوق المليون صوت بنسبة 16.7%؛ أيّ ما يساوي 21 عضواً في البرلمان. كما خاض الحزب في انتخابات تشرين الأوّل / أكتوبر 1991، المعركة النيابية العامّة بالتحالف مع أحزاب أخرى، حيث حقّق الائتلاف نجاحاً كبيراً، وقارب عدد نوّابه بعد هذه الانتخابات الأربعين نائباً[20].

ولكن، المفاجأة كانت في ذلك الوقت لمن يتابع آليات الممارسة السياسية في تركيا، هو تصدّر حزب إسلامي كحزب الرفاه في الانتخابات البلدية الفرعية في اسطنبول، ليتلوه الانتصار الأكبر في الانتخابات البلدية في آذار/ مارس 1994، حيث فاز في أكثر من 400 بلدية، كان أهمها بلديتي: أنقرة واسطنبول. وكذلك، حقّق الحزب فوزاً كاسحاً في الانتخابات التشريعية في كانون الأوّل/ ديسمبر 1995، ففاز حزب الرفاه بـ 158 مقعداً؛ وهذا الرقم يمثّل خُمس أعضاء المجلس التشريعي، ممّا جعله أقوى الأحزاب. وتُعتبر تجربة الرفاه البرلمانية إحدى أهم محاولات التيّار الإسلامي المعتدل، للتوفيق في الممارسة بين الحركات الإسلامية الحديثة وبين الديمقراطية والانتخابات [21].

يقول (يوسف الجهماني) إن نتائج تلك الانتخابات دلّت على أن حزب الرفاه هو المنتصر أو الفائز الأكبر، ويعود ذلك إلى [22]:

- ❖ الانقسامات بين اليمين واليسار التركي.
- ❖ ميكانزيم الانتخابات النشيط الذي تميّزت به حملة الرفاه وزعيمه (أربكان).
- ❖ تزايد الشعور الإسلامي في تركيا، خاصّة بعد حرب الخليج، وهو ما اعتبره قتلاً وإبادة لشعب مسلم.

(20) - بووانو، تجربة الإسلاميين في الحكم، مرجع سابق، ص43.

(21) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص57؛ موقع السكينة، «الحركات والأحزاب الدينية في تركيا»،
www.assakina.com/center/parties/8202.html

(22) - يوسف الجهماني (1997)، حزب الرفاه - الإسلام السياسي الجديد- الرهان على السلطة، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ص37 - 38.

وقد تحدّث (عبد الله غول)، نائب رئيس حزب الرفاه، في حزيران / يونيه 1996، في الفترة التي كُلف فيها حزب الرفاه بتشكيل الحكومة. وفي معرض سؤال عن علاقة الحزب بالدول العربية، قال: إن من مصلحة الدول العربية وصول حزب الرفاه إلى الحكم في تركيا، مؤكّداً أن الرفاه سيُلغي الاتفاقية العسكرية مع "إسرائيل" [23]؛ في إشارة إلى الاتفاقية الإستراتيجية العسكرية التي وقعتها تركيا مع "إسرائيل" في العام 1996.

وفي الشهر نفسه، أُعلن عن التشكيل الحكومي التركي، وأصبح (أربكان) رئيساً للوزراء، و(تانسو تشيللر) زعيمة الطريق القويم نائباً لرئيس الوزراء. وكانت هذه الحكومة بداية الاعتراف المتبادل بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا؛ ورغم أن البيان الوزاري للحكومة أكّد على المبادئ العلمانية الدولة التي أسّسها أتاتورك، إلاّ أن ممارسة الإسلاميين كانت تسعى إلى نشر تعاليم الإسلام [24].

ويقرّ العديد من الباحثين أن (أربكان) قام بخطوات هامّة في مسيرة الحياة السياسية لتركيا ولحزب الرفاه، ومنها [25]:

- ❖ قام بأوّل خطوة نحو الاتحاد الإسلامي، حين أسّس اتحاد الدول الثمانية [26] أثناء وجوده على رأس الحكومة عام 1997. ولكن، لَم يعرف أحد قيمة هذا العمل، وما زال الاتحاد مُعطَّلاً حتّى الآن.
- ❖ هو أوّل مَن فضَح خطط القوى الخارجية، والأيادي التي تريد أن تفتك بتركيا.
- ❖ بالرغم من قصر عمر حكومة الرفاه، وتلك الأجواء المضطربة التي عاشتها، إلاّ أنها

(23) - المرجع السابق، ص34.

(24) - المرجع السابق، ص84 -88.

(25) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص87؛ أحمد يوسف (2011)، «نجم الدين (أربكان) شخصية لن ينساها التاريخ»: www.alukah.net/Literature_Language/0/30097/#ixzz1lWmzkql9

(26) - (أربكان) الذي لم يكن يحبّ كثيراً الرحلات الخارجية، قرّر عام 1996 القيام بجولة آسيوية تشمل: ماليزيا وإندونيسيا وإيران، لإطلاق مشروعه الاستراتيجي الإقليمي (دي-8).
انظر سمير صالحة (2011)، «خوجا الإسلام السياسي في تركيا»، موقع وسط:
(http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=610848&issueno=11784

حقّقت مكاسب وطنية كبيرة، لعلّ أبرزها توقيع (أربكان) بصفته رئيساً للوزراء على اتفاقية الغاز الطبيعي مع إيران في آب / أغسطس 1996، رغم المعارضة الشديدة للإدارة الأمريكية لهذه الاتفاقية.

- ❖ ارتفعت نسبة الدخل القومي إلى 7%، الأمر الذي انعكس إيجابياً على رواتب القطاع الحكومي.

وممّا سبق يتبيّن لنا أن مؤسّسة الجيش العلمانية، وبما تحمله من ارتباطات، تتّفق في رؤاها مع الولايات المتحدة التي لم يرق لها أن يستمرّ مثل هذا الرمز بهذا التفكير، لأنه سيؤدّي إلى انهيار ما يسمّونه بالقِيم العلمانية للدولة، وسيفتك بجهد عقودٍ من علمانية تركيا، التي أسّس لها أتاتورك منذ إعلان انتهاء الدولة العثمانية.

وقد دفعت التهديدات العسكرية بزعيم حزب (الرفاه) ليفوّت الفرصة على الجيش، بتوجيه ضربات مؤلمة لمسيرة التيّار الإسلامي داخل تركيا، مثلما حدث في فترات سابقة، حيث قدّم (أربكان) استقالة حكومته في حزيران / يونيو 1997 بعد عام واحد من الحكم الائتلافي. فأخرج الجيش (أربكان) وحزبه خارج الحكومة؛ ثمَّ في كانون الثاني/يناير 1998، حُلّت المحكمة الدستورية، وتمّ تعليق الحقوق السياسية والعضوية البرلمانية لـ(أربكان) وشوكت قازان (ŞevketKazan) و(أحمد تقدال) (Ahmet Tkdal) وثلاثة أعضاء آخرين من حزبه في البرلمان التركي لخمس سنوات؛ وهي بذلك تُلغي استحواذ الحزب على سبعة ملايين صوت انتخابي، وتصادر الممارسة السياسية لأربعة ملايين عضو مسجّلين في الحزب[27].

كما اتخِذت إجراءاتٌ من المؤسّسة الحاكمة في تركيا ضدّ الإسلاميين، شكّلت منحنىً جديد للعلاقة بين مؤسّسة الجيش العلمانية والإسلاميين، وأهم تلك الإجراءات [28].

- ❖ تصديق حكومة أجاويد على قرار بمنع المحجّبات من التعليم ودخول الجامعات؛ وهذا

(27) - حسين بسبس، عمر أوزباي (2011)، رجب طيّب أردوغان: قصّة زعيم، ترجمة: رمضان بلدرم، الدار العربية للعلوم - ناشرون، ص236؛ الإسلاميين الجدد، مرجع سابق، ص40.

(28) - بووانو، تجربة الإسلاميون في الحكم، مرجع سابق، ص45 -47.

القرار اضطرّ جزءاً من الطالبات للتعليم في الخارج، والجزء الآخر التزم بالقرار، وجزء لم يلتزم بالقرار، حيث لم يُسمح لهنّ بإكمال دراستهن.

- محاصرة المدارس الدينية من خلال التعليم المستمرّ لمدّة ثماني سنوات، ممّا أسهم في تقليل المنتسبين لمدارس الخطباء والأئمّة.

- تهديد موظّفي الدولة بالطرد إذا ثبت أن لهم ارتباطاً بالتيّار الإسلامي، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

وأثناء إجراءات حلّ حزب الرفاه، قال أربكان: "لقد حلّوا حزب النظام الوطني، وهو أوّل حزب في تركيا؛ فأقمنا حزب السلامة الوطني الذي حقّق شعبية، وأوصل الإسلاميين إلى المشاركة في الحكومة؛ ثمّ حلّوا حزب السلامة الوطني؛ فأقمنا حزب الرفاه الذي أصبح أكبر الأحزاب التركية، ووصل إلى رئاسة الحكومة الائتلافية. وإذا حلّوا الرفاه، فإن حزبنا المقبل سيصل إلى السلطة وحيداً". ويعقّب (رضا هلال): إن (أربكان) رغم يقينه بأن المناخ السياسي في تركيا آنذاك كان يتّجه نحو حلّ حزب الرفاه، إلاّ أنه على يقينٍ من وصول الحزب الإسلامي القادم إلى السلطة منفرداً[29].

وبالتالي، فإن (أربكان) لم يكن ليتمتّع بهذه الثقة، لولا فهمه العميق لما يعنيه الإسلام الذي هو منهج حياة، وأنه يسير على الطريق الصحيح، الذي سيوصل الإسلاميين يوماً إلى الحكم، ليعيدوا تركيا إلى ما يجب أن تكون عليه من زعامةٍ للعالم الإسلامي!

- حزب الفضيلة عام 1998 Fazilet Partisi (FP)

يُعتبر حزب الفضيلة وريث حزب الرفاه المحظور؛ فبمجرّد انتهاء إجراءات ترخيصه في كانون الأوّل/ديسمبر 1998، انضمّ إليه عددٌ من النوّاب، وأصبح القوّة الثالثة برلمانياً داخل تركيا، حيث لقِي تأييداً شعبياً كبيراً[30]. واتّجه حزب الفضيلة ليكون أكثر اعتدالاً وليبرالية؛

(29) - هلال. السيف والهلال .مرجع سابق. ص220.

(30) - موقع جلوبال سكيورتي:

فالقيادات الشابّة، والتي يمثّلها عبد الله غول، سعت لتبنّي فهم أقرب للتوافق مع النظام القائم. كما أن الحرس القديم الذي يمثّله رئيس الحزب رجائي قوطان (Rajai Kutan) أصبح أكثر ميلاً للاعتدال؛ وهذا ما أكّده قوطان في كلمته أمام اتحاد الصناعيين (توسيد)، حيث قال: "إن حزب الفضيلة يدعم الاقتصاد الحرّ والخصخصة والعلمانية والديمقراطية .. كما أنه بدون حزب الفضيلة، لا يمكن لأيّ قوّة السيطرة على الراديكاليين الإسلاميين" [31].

وقد أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بحلّ الحزب في حزيران / يونيو 2001، ومصادرة ممتلكاته، حيث قرّرت المحكمة الدستورية في أطول اجتماع لها منذ عام 1983، والذي استمرّ ثماني ساعات تقريباً، حظر نشاط حزب الفضيلة الإسلامي. وأعلن مصطفى بومين (Mustafa Bomin) رئيس المحكمة في مؤتمر صحافي قرار الحظر، مستنداً إلى المادّتين: (68) و(69) من الدستور التركي، والمادّتين: (101) و(103) من قانون الأحزاب، "باعتبار حزب الفضيلة امتداداً لحزب الرفاه المحظور، ولأن أعماله وأقوال أركانه تخالف أسس النظام العلماني القائم". كما قرّرت المحكمة فرض الحظر السياسي لمدّة خمس سنوات على عضوين برلمانيين من الأعضاء المؤسّسين للحزب، بالإضافة إلى ثلاثة برلمانيين آخرين، بينهم النائبة (مروة قاوقجي) التي أُسقِط عنها حقّها النيابي والجنسية التركية بعد دعوة رئيس الحكومة (بولند أجاويد) نوّاب البرلمان عند أداء القسم بكلمته المشهورة: "أيها السيّدات والسادة: أوقفوا هذه المرأة عند حدّها"؛ ثمّ صدر قرار بإغلاق الحزب ومنع نشاطاته. وكان من أهم التهم الموجّهة إليه: انتهاك الدستور التركي. وعليه، أصبح هذا الحزب رابع حزب إسلامي يتمّ حظر نشاطه في تركيا؛ علماً بأن قرار المحكمة بحلّ حزب الفضيلة جاء فقط قبل أسبوعين من صدور قرار تشريع جديد من البرلمان التركي، صعّب الإجراءات التي من شأنها حلّ الأحزاب السياسية في تركيا، ومنها الأحزاب الإسلامية الدستورية [32].

http://www.globalsecurity.org/military/world/europe/tu-political-party-fp.htm

(31) - هلال. السيف والهلال. مرجع سابق. ص237.

(32) - الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق. ص88- 89؛ بووانو. تجربة الإسلاميين في الحكم. مرجع سابق. ص42- 44؛ إبراهيم إلياس (2001). «حظر نشاط حزب الفضيلة التركي». صحيفة الشرق الأوسط. لندن: http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&article=44171&issueno=8243

إن القارئ للحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها تركيا، يدرك لماذا كانت هذه الحرب على الإسلاميين من قِبل المؤسسة العلمانية، حيث أن الفشل الاقتصادي المتتالي للأحزاب العلمانية أثناء قيادتها للحكم في تركيا، دفعها إلى البحث عن الحلول الاستئصالية للتخلّص من أيّ تيّار سياسي قويّ ومنافس لها، يمكن أن يمثّل البديل أمام الرأي العام الداخلي والخارجي على حدٍ سواء [33].

وهذا يعني في المجمل أن المؤسسة العسكرية في الجيش كانت قد اتخذت قراراً بألاّ ينجح الإسلاميون، حتّى ولو حصلوا على 90% في الانتخابات؛ أو إن صحّ التعبير، يكون ثمّة ممارسة للديمقراطية، بل استمرار ممارسة العلمانية، ولو تمّ تسخير القوانين والجيش لذلك الهدف.

- حزب السعادة Saadet Partisi (SP)

تأسّس هذا الحزب عام 2002 كامتدادٍ لحزب الفضيلة المحظور بزعامة محمّد رجائي قوطان، و ونجم الدين (أربكان) من وراء الكواليس. وتتحدّث إحدى الدراسات بعنوان (الحركات والأحزاب الدينية في تركيا): "أن الحزب نهج نهجاً تقليدياً مرتهناً بنفس المواقف القديمة في مجال تدبير القضايا المطروحة والمستجدّة على الساحة السياسية. ولم يعرف برنامج الحزب جديداً على مستوى المفاهيم والعلاقات والأطروحات السياسية. لذلك، لم تكن شعبيّته تؤهّله لدخول البرلمان التركي في انتخابات عام 2002، لوجود حزب العدالة والتنمية التي انشقّت قيادته عن حزب الفضيلة. وعليه، لم يستطع الحزب الحصول على 10%، وهي نسبة الحسم لدخول البرلمان التركي [34].

لقد بذل حزب السعادة جهوداً مضنية من أجل الحفاظ على وجوده وكيانه، بعد أكبر حركة انشقاق تعرّضت لها حركة الفكر الوطني لـ (أربكان) مع تشكيل حزب العدالة والتنمية. وحرص حزب السعادة على أن يمثّل موقفاً مختلفاً على مستوى الخطاب السياسي، ليعبّر

(33) - بووانو. تجربة الإسلاميين في الحكم. مرجع سابق. ص44.

(34) - «الحركات والأحزاب الدينية في تركيا». موقع السكينة. 2011/6/5:
://www.assakina.com/center/parties/8202.html

عن رؤية سياسية بديلة [35]. لكنّ خصوم (أربكان) من العلمانيين تربّصوا به، ليجري اعتقاله ومحاكمته في العام نفسه، بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحلّ، وحُكِم عليه بالسجن لمدّة عامين، وكان عمره وقتذاك 77 عاماً؛ فخرج (أربكان) من العمل السياسي الفعلي، وربّما يكون تقدّم العمر أحد الأسباب. لكن، هذا الزعيم الإسلامي كان يمكن أن يستمرّ في العمل السياسي إلى النهاية، لولا الضغوط الشديدة والمتكرّرة التي تعرّض لها من قِبل التيّار العلماني، التي اتخذت أشكالاً مختلفة من الانقلابات العسكرية، إلى استخدام القضاء والصحافة وشقّ صفوف أتباعه، وقد تحرّك أعداؤه لإسقاطه على الفور [36].

إن (أربكان) هو نموذجٌ للقائد الذي يعمل وفق قناعاتٍ لا تتغيّر بتغيّر البيئة والمناخ. فقد استطاع (أربكان) أن يبرهن للرئيس الأمريكي بيل كلنتون (Bill Clinton) بأنه تجاوز اتفاقية داماتو [37] التي تجرّم كلّ متعامل في مجال الاستثمار مع ليبيا وإيران، لأنه فقط يعمل وفق قناعات، ومن أجل مصلحة تركيا. كما أنه أرسل رسالة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، مفادها أن لا تتدخّل في شؤون الدول، وذلك من خلال إبرامه لعقد شراء الغاز من إيران بـ 20 مليار دولار لمدّة 22 عاما [38].

يقول (مصطفى الطحّان) ، وهو أحد المقرّبين من نجم الدين (أربكان)، أنه صدر كتابٌ بعنوان: أمريكا والإسلام السياسي [39]، و الذي جاء فيه رأي الإدارة الأمريكيةحول (أربكان): "

(35) - عاكف أمره (2010). «حزب السعادة التركي وضرورة التفكّك». موقع إسلاميون.
islamyun.net/index.php?option=com

(36) - «نجم الدين (أربكان)». موقع الجزيرة نت. 2006/11/13:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4546EFC2-5311-4208-9B72-C9F276960EB6.htm;
خليفة الشعالي. «الفضل ل(أربكان)». موقع بال تايمز:
http://paltimes.net/details/news

(37) - وقّع الرئيس الأمريكي في 5آب/أغسطس 1996 قراراً باسم "قانون داماتو". على أساسه توقّع عقوبات اقتصادية أمريكية على الشركات غير الأمريكية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في السنة في صناعات النفط والغاز الإيراني والليبي.(انظر http://www. (=lang&id=1883&albainah.com/index.aspx?function=Item

(38) - عبد الباقي صلاي (2010): لماذا لم يفهم الإسلاميون في الجزائر. ما فهمه الأتراك؟ سلسلة تجربة الإسلاميين في تركيا. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية. بغداد. الجزء الخامس. ص17.

(39) ** - اهتمّ السّاسة وصنّاع القرار في التعرّف على الإسلام السياسي ولقد صدرت العديد من الكتب حول هذا الموضوع. منها: الإسلام السياسي والولايات المتحدة. وصدر عام 1999 للكاتبة ماريا بينتو. وكتاب أميركا والإسلام السياسي للكاتب فوّاز جرجس. الذي صدر أيضاً في العام 1999. (انظر u=http://books.google.com/&langpair=en%7Car&http://translate.google.com.lb/translate?hl=ar

إن (أربكان) رجل منطقي.. تحاوره فيُحسِن الاستماع إليك.. ويحاورك فيقدّم لك آراءً سديدة.. ومع ذلك، فقد كان لا بدّ من التدخّل لإسقاط حكومته لأسباب ثلاثة"[40]:

- تحسينه للاقتصاد التركي بدون الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبدون الاقتراض من أمريكا.. وهذه مشكلة في حسابات المستقبل.
- إنشاؤه المجموعة الاقتصادية الثمانية بزعامة تركيا.. وهي خطوة نشاز بالنسبة للنظام العالمي الجديد الذي تقوده أمريكا لاستغلال العالم لمصلحتها.
- (أربكان) رجل أصولي على صلات وثيقة مع الحركات الإسلامية في المنطقة.

ويتّفق الباحث مع مصطفى الطحّان في أن الدوافع الحقيقية لإسقاط تجربة حزب الرفاه وحكومة نجم الدين (أربكان) لم تكن بسبب زيارته لليبيا أو طهران، أو بسبب دعوته البعض لإفطارٍ في شهر رمضان، كما يحلو للبعض أن يقول؛ بل بسبب الإنجازات الكبرى التي حقّقها، سواء على صعيد البلديات التي رفع فيها شعار:"الإيمان يعني العمل لخدمة الناس"، أو على صعيد الحكومة، أو تثبيت الهويّة، وإنشاء محور اقتصادي سياسي إسلامي عالمي، كان يحاور من خلاله قوى الرأسمالية العاتية.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية (AKP): النشأة والرؤية

تُعدّ تجربة حزب العدالة والتنمية التركي من أكثر التجارب التي عُرفت بالإسلام البراغماتي؛[41] وهي باتت محلّ تساؤلات كثيرة. ولأنّ محور دراسة هذا الحزب -بكلّ مكوّناته- جزء هام من هذه الدراسة، حيث سنركّز تالياً على بيئة النشأة ومراحل النجاح في التجربة الحزبية من خلال الانتخابات المتعاقبة خلال أعوام: 2002، 2007، 2011 .

(books/about/Political_Islam_and_the_United_States.html%3Fid%3DuORIrr3Y7B4C

(40) - مصطفى الطحّان (2003): حزب العدالة والتنمية: رؤية من الداخل. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية. http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-h.htm

(41) - الإسلام البراغماتي يعني -بإيجاز شديد- التعامل بهذا المنظور النفعي مع الإسلام؛ أيّ استغلال الإسلام للمنفعة، دون التقيّد بإطاراته أو شروطه أو تعاليمه.
أنظر موقع الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=42496

- نشأة حزب العدالة والتنمية

لقد أثار (أربكان) في تجربته قلق العلمانيين الذين شعروا أن قطار قيادة الإسلاميين في تركيا انطلق، وأنه بات على مسافة قريبة من تقلّد قيادة تركيا بعد عقود من العلمانية المطلقة، التي شملت الدين والاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والإعلام والجيش بمؤسّساته وكلّ شيء.

ولعلّ مجلس الأمن القومي التركي (MGK) كان يقرأ ما يحدث من تحوّل في تركيا على أنه حراكٌ ضدّ العلمانية، ما جعله يعدّ العدّة لاستئصال "الخطر الإسلامي" في البلاد، ممّا مهّد لبروز قيادة شابّة تشكّلت على قاعدة مفهوم (أربكان) وبوسائل تختلف مع وسائله، حيث أرادت أن تشكّل بديلاً للعلمانيين وللإسلام السياسي بزعامة (أربكان)؛ فكان تأسيس حزب العدالة والتنمية، والذي وصفه البعض بتجربة الإسلام البراغماتي، بمفهوم الإسلام وفق الواقعية. في هذا المبحث سنعرض لبيئة نشأة هذا الحزب والأسباب التي دفعت إلى تأسيسه، وكيف يرى الحزب علاقاته بالداخل والخارج، وبماضيه وحاضره ومستقبله.

يقول (راغب السرجاني): "إن أردوغان وعبد الله غول وجدا أن مصير حزب الفضيلة سيكون كسابقه، ومن ثَمَّ، هما قادا حركة إصلاحية في داخل الحزب؛ بل وترشّحا ضدّ قوطان في انتخابات داخلية في الحزب. لكنّ وقوف أربكان خلف قوطان أدّى إلى نجاح قوطان؛ ممّا دفع أردوغان وغول إلى ترك الحزب"[42].

وقد قرأ القائمون على حزب العدالة والتنمية الواقع الذي عاشوه مع أستاذهم (نجم الدين أربكان)، ورأوا كيف تعوّق تجارب الحكم الإسلامي نتيجة حالات الحراك ضدّها بوسائل متعدّدة، كالانقلاب والحظر والضغط. ولعلّ أبرز حالات الحراك تمثّلت في تجربة حزب الرفاه، التي تمثّلت مراجعتها في مستويات ثلاثة[43]:

(42) - راغب السرجاني (2009). «قصّة الحركة الإسلامية في تركيا». موقع قصّة الإسلام:
http://islamstory.com/%D9%82%D8%B5%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

(43) - إدريس بووانو. الإسلاميون الجدد في تركيا. البدايات. المكوّنات. التحوّلات. المعادلات. سلسلة تجربة الإسلاميين في الحكم. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية. القسم الرابع. بغداد. ص10.

❖ الأوّل مرتبط بالانطلاقة الأولى لتلك التجربة: حيث أن فكرة دخول المعترك السياسي بشروط لم تكن متبلورة، لأن هامش التحرّك في الفضاء السياسي لتركيا كان ضيّقاً إلى أبعد الحدود، بالرغم من قبول الإسلاميين الدخول فيها.

❖ والثاني مرتبط بشراسة المعركة بين التيّار الإسلامي والتيّار العلماني: الذي أسّس الدولة ودستورها على أساس مبادئه، وفي الوقت نفسه، فقد امتلك التيّار العلماني عناصر تحكّم داخلية وخارجية لا يملكها الإسلاميون.

❖ والثالث بُني على أساس حالة الحراك الداخلي: لأبناء التجربة الإسلامية من الإسلاميين أنفسهم، في ظلّ بدايات نشوء حالة عدم التفهّم وضعف التقدير في بعض المبادرات، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

ورغم اتفاقنا مع ما تقدّم من المستويات الثلاث، إلاّ أن هناك مستوىً آخر ربّما لم يتمّ التطرّق إليه، وهو أن معظم قادة حزب العدالة والتنمية هم من أصحاب التجربة البسيطة في إدارة الدولة والحكم. وأمام التحدّي الذي لحق بهم جرّاء خروجهم عن إرادة (أربكان)، وأمام تحدّي البيئة الحاكمة، كانوا يدركون أن فشلهم يعني تلقّيهم ضربة من أكثر من جهة؛ وهذا يعني أن الضمانة القوية بين أيديهم هي التعاطي مع البيئة الداخلية ليخرجوا من حالة الارتباك الداخلي، ولو في مرحلة التأسيس.

ويُعدّ حظر حزب الرفاه الإسلامي عام 1998، وإعادة تشكيله باسم جديد هو حزب الفضيلة، ومن ثمّ حزب السعادة، نقطة تحوّل نحو بروز قيادات جديدة سوف تتّجه نحو سلوك طريق آخر للوصول إلى الحكم؛ حيث أن تكرار تجربة الحظر قد أسهم مساهمة مباشرة في انشقاق قيادات إسلامية بارزة، والتي لم تعد متمسّكة بما ينادي به (أربكان)، من شعارات وتوجّهات[44].

إن البيئة التي ذهبت بقيادة "العدالة والتنمية" إلى قيام هذا الحزب وتأسيسه كانت بلا

(44) - ميشال نوفل (2010). عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. الدار العربية للعلوم والنشر. بيروت. ص63.

شك -كما أسلفنا- نتيجة حالات الملاحقة المختلفة. لكن، في الوقت نفسه، أفضى الأمر إلى وجود قوّتين إسلاميتين سياسيتين في البلاد: الأولى: تقوم على امتدادٍ للتجربة الأولى في نهاية الستّينيات؛ والثانية: نتيجة تلاقي الأفكار والأطروحات في القيادات المتوسطة والثانية في التجربة الإسلامية، ومن عُرِفوا باسم "المجدّدون"، نتيجة تزعّمهم لطرح وفهم تجديدي للمشروع الإسلامي في تركيا، للنهوض بالمجتمع في كلّ مناحي الحياة[45].

في آب / أغسطس 2001، وبعد أسبوع واحد من تأسيس حزب السعادة، تأسّس حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس بلدية اسطنبول (رجب طيّب أردوغان). وعليه، فقد أصبح هذا الحزب يحمل الرقم 39 في قائمة الأحزاب التركية. ويرى البعض أن ما أثار الانتباه في حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه عدّة نقاط، أهمّها [46]:

❖ تأسيسه من قِبل شخصيات معتدلة من داخل حزب الفضيلة، كرجب طيّب أردوغان (Recep Tayyip Erdoğan) وعبد الله غول (Abdullah Gül) وبولند أرينك(Bülent ARINC). وهناك من جاء من خلال حزب الوطن الأم المحافظ، مثل: جميل جيجك (Cemil Çiçek)وعبد القادر أكسو (Abdülkadir Aksu)؛ والبعض جاء من الحزب الديمقراطي التركي، مثل: حسين سيليك (Hüseyin Çelik) وكوكسال توبتان(Köksal Toptan)، وبعض أحزاب اليسار الأخرى. كما أن الهيئة التأسيسية للحزب ضمّت ثلاث عشر امرأة من بينهن محجّبات ومطربات وممثّلات، وطبيبة ومعلّمة.

❖ إعلان أردوغان، رئيس الحزب، أن حزبه ليس حزباً إسلامياً، ولا يشكّل امتداداً لأيّ حزب إسلامي!

❖ إعلان قيادة الحزب أن الحزب سيستقي الأفكار الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية.

❖ الإعلان أن الحزب جاء ليملأ الفراغ السياسي في الحياة السياسية التركية بعد فقدان الشعب ثقته بالأحزاب الممثّلة في البرلمان.

(45) - الغول. أثر صعود حزب العدالة. مرجع سابق. ص94.

(46) - بووانو. الإسلاميون الجدد في تركيا. مرجع سابق. ص50.

❖ الحزب يمثّل كافّة الجهات الليبرالية ويحتضن جميع القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا.

❖ اعتماد هذا الحزب برنامجاً للدفاع عن مبدأ الجمهورية المركزية الموحّدة والمتضامنة والمستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، التي تعني بالنسبة للحزب، حياد الدولة تجاه المعتقدات، حتّى تكون ضامنة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

❖ العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع الدول.

❖ اعتماد مبدأ الخصخصة لما له من منفعة للبلاد!

❖ تحقيق مبدأ عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكلٍ يراعي البنية الاجتماعية للبلاد.

❖ رفض جميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

❖ تصوير الحزب لنفسه على أنه حزب الفقراء والمحرومين، وأنه الحزب الذي سيحقق العدل لأنه حزب شريف وليس فاسداً[47].

❖ العمل على استقطاب الأكراد من بداية نشأة الحزب، وكذلك مقاولي الأناضول والفئات الليبرالية التي تريد فكّ الارتباط الكامل بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية [48].

ويرى الكثيرون أن التجربة السياسية الجديدة لحزب العدالة والتنمية شكّلت إضافة نوعية في رصيد التجربة الإسلامية سياسياً. هذه الإضافة تتّضح معها قدرة الحزب على إدارة صراعه مع خصومه، حيث أنه استطاع التعايش مع البيئة الموجودة في البلاد. فروّاد التجربة أدركوا أن المعادلات الداخلية أشدّ صعوبة من المعادلات الخارجية في استمرار تجربتهم، خاصّة فيما يتعلّق بكثير من القضايا التي يُعتبر النقاش فيها محرّم عند المؤسسة العلمانية الحاكمة. ولعلّ الفهم في القضايا الداخلية لمحوري التجربة الإسلامية – (أربكان وأردوغان)– تبقى اجتهادات وتقديرات وفق الظروف المحيطة[49].

(47) - ميشال نوفل، عودة تركيا، مرجع سابق، ص64.

(48) - المرجع السابق، نفس الصفحة.

(49) - بووانو، الإسلاميون الجدد في تركيا، القسم الرابع، مرجع سابق، ص11.

شهد تشرين الثاني / نوفمبر 2002، تحقيق حزب العدالة والتنمية فوزاً انتخابياً مفاجئاً، بعد عام واحد فقط على تأسيسه، بحصوله على ما يقدّر بـ 34 % من مجمل أصوات الناخبين وكان للحزب 363 نائباً من أصل 550 تضمّهم الجمعية الوطنية التركية. ونظراً لطبيعة النظام الانتخابي، فإن فوز الحزب يمكن تشبيهه كما يقول ميشال نوفل: "إن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002، كالفوز الذي حقّقه الحزب الديمقراطي عام 1950، وحزب الوطن الأم عام 1983، في ضوء الرفض للأحزاب التقليدية. وقد حصل الحزب على اجتذاب ناخبي فئات اجتماعية مختلفة". أمّا الحزب الشعبي الجمهوري القومي، فحصل على 21 %، وحصل حزب الحركة القومية اليميني المتطرّف على 14 %، وحقّق مستقلّون أغلبهم من الأكراد فوزاً أيضاً، ممّا يجعلهم أوّل أكراد يدخلون إلى البرلمان منذ بداية التسعينات، ما آثار احتفالات صاخبة في معقل الأكراد في شرق البلاد [50]. ولقد مكّنت نتائج الانتخابات أن يتولّى حزب العدالة والتنمية قيادة البلاد بمفرده، ممّا وضع حداً لعهد الحكومات الائتلافية التي بدأت في عام 1991 [51].

وبالرغم من أن الكثيرين توقّعوا أن يلقى حزب العدالة مصير الأحزاب الإسلامية السابقة بطريقة من طرق الانقلاب، نظراً لطبيعة إدارة البلاد في ظلّ المؤسسة العلمانية والعسكرية، فإنه مع تقلّد هذا الحزب للحكم، فلم يعد ثمّة أيّ شكٍ في أنه أخذ يعزّز قوّته الداخلية، ويضاعف من تأثيره الداخلي من خلال إدارة المؤسّسات وإعادة بنائها من جديد [52]، خاصّة وأن نتائج الانتخابات في عام 2007، دلّت على فارق كبير لصالح الحزب عن نتائج انتخابات عام 2002، والتي حسم فيها الحزب نسبة 35% من الأصوات.

ومن أبرز الأسباب التي يمكن أن تفسّر كيفيّة صعود حزب العدالة، بالرغم من قصر مدّة تجربته، وازدحام الساحة التركية بتجارب حزبية عريقة قبله:

❖ انتهاء الدورة البرلمانية بين عامي(1999 - 2002) بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي

(50) - ملف حزب العدالة والتنمية، موقع النبأ: http://www.annabaa.org/nbanews/65/186.htm

(51) - History of The Justice and Development Party, http://eng.akparti.org.tr/english/index.html

(52) - نوفل، عودة تركيا، مرجع سابق، ص64.

غير متجانس، من خلال تشكيله الذي حوى أقصى اليمين وأقصى اليسار التركي، دون أن يقدّم برنامجاً واضحاً للحكومة، ما أوجد حالة من العجز في الأداء الحكومي؛ كما أسهم في تفشّي الفساد في الطبقة الحاكمة، مّما أفقد الحكومة وائتلافها المصداقية [53].

❖ فهم الحزب للمعادلة الداخلية في البلاد من خلال بُنيته التفكيرية، وليس من خلال التجربة الأيديولوجية لبعض قادته؛ فأدرك الحزب قوّة المؤسسة العلمانية في تركيا، بخلاف الأحزاب الإسلامية السابقة التي سعت لتجاهل قوّة تلك المؤسسة. لذا، قرّر أعضاء حزب العدالة والتنمية العمل من خلال القوانين السياسية السائدة [54].

❖ تأثّر البلاد بالأزمة المالية الكبرى عام 2002، ما تسبّب انخفاض قيمة الليرة التركية بنسبة 40%، وارتفع مؤشّر البطالة عن عام 2001 بنسبة 15.1%، مّما أدّى إلى إجراء الانتخابات قبل موعدها بعامٍ ونصف العام تقريباً[55].

❖ رفض هيمنة العسكر على القرار السياسي، من خلال السعي للإصلاح السياسي، ورفض ما يُطلق عليه قدسية الأيديولوجية اللادينية السياسية، هو الذي جمع تكتّل حزب العدالة والتنمية المكوّن من مزيجٍ من أحزابٍ ثلاثة هي: حزب الفضيلة، والتيّار القومي المنشقّ عن حزب الحركة القومية، والتيّار الليبرالي المنشقّ عن الأحزاب الليبرالية [56].

❖ تركيز الدعاية الانتخابية السياسية على أهمّية الإسراع في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بكلّ الوسائل، باعتبار أن ذلك هو صمّام الأمان للإصلاحات السياسية في البلاد. وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً قال فيه إنه يأمل بأن تحترم الحكومة التركية الجديدة التزامات الإصلاح التي يتعيّن على تركيا الوفاء بها، قبل أن تبدأ مباحثات رسمية بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي [57].

(53) - المرجع السابق، ص65.

(54) - الغول، أثر صعود حزب العدالة، مرجع سابق، ص\97.

(55) - الغول، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(56) - الغول، المرجع السابق، ص96.

(57) - فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، موقع (BBC) باللغة العربية:

❖ تخلّي الحزب عن التبعية الإسلامية، إذ صنّف قادة الحزب هويّتهم الفكرية والسياسية ضمن تيّار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة [58].

❖ بيئة الظروف الدولية التي فهمها مؤسّسو الحزب، بوجود إشارات لموافقة دولية لإنجاح الحزب وفتح المجال أمامه للوصول إلى الحكم، الأمر الذي جعل كلاً من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرحّب بتجربة الحزب، مع ممارسة الضغط على العسكر لعدم مصادرة تلك التجربة، لتكون حالة اختبار تفاعل الإسلام "المعتدل" مع الغرب؛ وهذا يعني أن الغرب أراد اختبار إمكانية التعايش والتوافق بين أحزاب إسلامية وبين الولايات المتحدة، من خلال شروط معيّنة تلتزم بها هذه الأحزاب في توجّهاتها الفكرية والسياسية؛ خاصّة بعد أحداث أيلول / سبتمبر 2001، وإعلان الولايات المتحدة الحرب على ما يسمى بالإرهاب، وبالتحديد ضدّ حركات الإسلام الجهادي. ورغم أن المزاج الشعبي التركي كان -كما هو الحال في معظم البلدان الإسلامية- غير متعاطف مع الولايات المتحدة، لاسيّما بعد حربها ضدّ العراق، إلاّ أن (أردوغان)، وفي موازنته بين الميل العاطفي وبين استحقاقات الواقع، اختار أن يحافظ على علاقة جيّدة مع الولايات المتحدة[59].

❖ ارتباط اسم حزب العدالة والتنمية باسم زعيمه ومؤسّسه رجب طيّب أردوغان (رئيس الوزراء الحالي)، الذي اكتسب سمعة طيّبة عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول؛ فحصل على ثقة الناخبين الذين كانوا يطمحون إلى محاربة الفساد وإنقاذ الاقتصاد ودعم الاستقرار السياسي [60].

❖ قيام الحزب بإعادة تعريف العلمانية، بحيث نزع عنها معاداة الدين، حيث عرّفها بأنها "الحرّية الدينية". وفهم حالة التديّن في هذا التعريف يخدم الحزب من خلال حرّية التديّن

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2395000/2395023.stm

(58) - مجموعة من الباحثين (2011)، مستقبل العلاقات التركية-العراقية في ضوء فوز حزب العدالة والتنمية التركي، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، موقع إسلام ديلي: http://www.islamdaily.org/ar/general/9937.article.htm

(59) - جابر حبيب جابر، تركيا لماذا نجح حزب العدالة والتنمية؟ موقع أخبار الديمقراطية: (الرابط)

(60) - المرجع السابق.

الاجتماعي، حيث تصبح العلمانية مطلباً شعبياً؛ وهذا يعني أن الحزب استطاع أن يسخّر مصطلح العلمانية لخدمته ولتقييد العسكر [61].

❖ حصول حزب العدالة على تأييد ثلث الغرب التركي الغني، وكذلك أصوات ربع أبناء الطائفة العلوية، والتي تفيد بعض الدراسات أن عددهم يصل إلى ثمانية ملايين نسمة. وكذلك، حصد الحزب 29% من نسبة المنتخبين الأكراد بالرغم من وجود حزب كردي؛ ويمكن فهم ذلك الأمر -كما يقول بعض المتابعين- بأن الحزب جمع في قوّته بين الأصوات الإسلامية وأصوات الأقلّيات، والتي شكّلت 40% من قوّة الحزب الانتخابية، و60% من الأصوات من الناخبين الذين سئموا الفساد السياسي في البلاد، وكان لتجربة أردوغان في إدارة بلدية اسطنبول مثالاً حياً على نزاهة قيادة الحزب[62].

ويرى مصطفى الطحّان، بعين المتابع للحالة التركية التي أعقبت تأسيس حزب العدالة والتنمية[63]:

❖ أن مستوى التديّن العام لدى الشعب التركي قد انخفض بوضوح؛ فالخطاب (الأربكاني) كان يركّز على البعد الديني وأهمّيته في تعريف الهوية التركية. أما في الحزب الجديد، فيصرّح قادته مراراً: (نحن لسنا حزباً دينياً؛ نحن حزب أوروبي محافظ).

❖ قول (أردوغان) إن القرآن كتابٌ ديني، والديمقراطية شكلٌ للحكومة، ومن الخطأ أن نضع الإثنين ضمن تقسيم واحد. هذه هي رؤية الحزب الحقيقية!

❖ وكذلك قول (أردوغان): لقد غيّرنا موقفنا، فلماذا لا تريدون أن تصدّقوا!

❖ عند كتابة الأمريكيين لإستراتيجيتهم الجديدة، أثنوا على قادة حزب العدالة والتنمية وقالوا: إنهم فصلوا الدين عن السياسة!

(61) - تعريف بكتاب الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي. قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي. موقع التنوّع الإسلامي: http://www.alwihdah.com/news/publications/2010-04-26-149.htm

(62) - المرجع السابق.

(63) - مصطفى الطحّان. حزب العدالة والتنمية في تركيا: رؤية من الداخل. مرجع سابق.

ويرى الباحث أن ما يهمّ هنا هو الأفعال وليس الأقوال. ولعلّنا إذا تتبّعنا السياق التاريخي لمواقف (أردوغان) هذه وكذلك، الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها، فقد تكون متفهمة.

إنتخابات عام 2007:

وجّه (نجم الدين أربكان)اتهامات مختلفة لحزب العدالة والتنمية، مع بدء الدعاية الانتخابية للانتخابات الثانية في عهد حزب العدالة والتنمية، والتي تمحورت في [64]:

❖ وصف حزب العدالة والتنمية بأنه حزب منشقّ وعميل، ويتحرّك بأوامر من واشنطن وتل أبيب، وذلك في كلمة ألقاها (أربكان)على قناة "فلاش" التلفزيونية الخاصّة، بمناسبة الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب السعادة ذو التوجّهات الإسلامية. وحذّر (أربكان)في كلمته جموع المنتخبين بأن من يصوّت لحزب العدالة والتنمية، فإنه كالذي يقطع تذكرة إلى جهنّم.

❖ اتهام أردوغان بأن حكومته أغرقت البلاد في الديون التي تجاوزت 400 مليار دولار، وأن تركيا ستكون عاجزة عن تسديد فوائد تلك الديون، ناهيك عن أصولها.

وقد ردَّ عليه البروفيسور أحمد نجاد برنجي (Ahmedinejat Bernja)، مستشار وزير التربية ومرشّح حزب العدالة والتنمية عن ولاية إسطنبول في انتخابات آب / أغسطس 2007[65]:

❖فيما يخصّ أن حزب العدالة والتنمية هو حزب عميل لواشنطن وتل ابيب، فإن من شأن هذه الاتهامات أن تُبعد عن الحزب تهمة الرجعية وتوظيف الدين في خدمة السياسة. كما أنها تتنافى والمبادئ العلمانية التي تقوم عليها الجمهورية التركية. وذكر (برنجي) بأن حزب العدالة هو حزب علماني ويتصدّر وسط اليمين، وهو يمثّل غالبية الشعب التركي الذي صوّت له عام 2002 ليشكّل حكومته الحالية.

(64) - إبراهيم بوعزي. حزب العدالة التركي يواجه اتهامات إسلامية وعلمانية متناقضة. موقع الجزيرة: http://www.aljazeera.net/news/pages/38457bfe-f260-4d37-91d7-e46a1b92b5cb

(65) - المرجع السابق.

الاجتماعي، حيث تصبح العلمانية مطلباً شعبياً؛ وهذا يعني أن الحزب استطاع أن يسخّر مصطلح العلمانية لخدمته ولتقييد العسكر [61].

❖ حصول حزب العدالة على تأييد ثلث الغرب التركي الغني، وكذلك أصوات ربع أبناء الطائفة العلوية، والتي تفيد بعض الدراسات أن عددهم يصل إلى ثمانية ملايين نسمة. وكذلك، حصد الحزب 29% من نسبة المنتخبين الأكراد بالرغم من وجود حزب كردي؛ ويمكن فهم ذلك الأمر -كما يقول بعض المتابعين- بأن الحزب جمع في قوّته بين الأصوات الإسلامية وأصوات الأقلّيات، والتي شكّلت 40% من قوّة الحزب الانتخابية، و60% من الأصوات من الناخبين الذين سئموا الفساد السياسي في البلاد، وكان لتجربة أردوغان في إدارة بلدية اسطنبول مثالاً حياً على نزاهة قيادة الحزب[62].

ويرى مصطفى الطحّان، بعين المتابع للحالة التركية التي أعقبت تأسيس حزب العدالة والتنمية[63]:

❖ أن مستوى التديّن العام لدى الشعب التركي قد انخفض بوضوح؛ فالخطاب (الأربكاني) كان يركّز على البعد الديني وأهمّيته في تعريف الهوية التركية. أما في الحزب الجديد، فيصرّح قادته مراراً: (نحن لسنا حزباً دينياً؛ نحن حزب أوروبي محافظ).

❖ قول (أردوغان) إن القرآن كتابٌ ديني، والديمقراطية شكلٌ للحكومة، ومن الخطأ أن نضع الإثنين ضمن تقسيم واحد. هذه هي رؤية الحزب الحقيقية!

❖ وكذلك قول (أردوغان): لقد غيّرنا موقفنا، فلماذا لا تريدون أن تصدّقوا!

❖ عند كتابة الأمريكيين لإستراتيجيتهم الجديدة، أثنوا على قادة حزب العدالة والتنمية وقالوا: إنهم فصلوا الدين عن السياسة!

(61) - تعريف بكتاب الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي. قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي. موقع التنوّع الإسلامي؛ http://www.alwihdah.com/news/publications/2010-04-26-149.htm

(62) - المرجع السابق.

(63) - مصطفى الطحّان. حزب العدالة والتنمية في تركيا: رؤية من الداخل. مرجع سابق.

ويرى الباحث أن ما يهمّ هنا هو الأفعال وليس الأقوال. ولعلّنا إذا تتبّعنا السياق التاريخي لمواقف (أردوغان) هذه وكذلك، الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها، فقد تكون متفهمة.

إنتخابات عام 2007:

وجّه (نجم الدين أربكان)اتهامات مختلفة لحزب العدالة والتنمية، مع بدء الدعاية الانتخابية للانتخابات الثانية في عهد حزب العدالة والتنمية، والتي تمحورت في[64]:

❖ وصف حزب العدالة والتنمية بأنه حزب منشقّ وعميل، ويتحرّك بأوامر من واشنطن وتل أبيب، وذلك في كلمة ألقاها (أربكان)على قناة "فلاش" التلفزيونية الخاصّة، بمناسبة الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب السعادة ذو التوجّهات الإسلامية. وحذّر (أربكان)في كلمته جموع المنتخبين بأن من يصوّت لحزب العدالة والتنمية، فإنه كالذي يقطع تذكرة إلى جهنّم.

❖ اتهام أردوغان بأن حكومته أغرقت البلاد في الديون التي تجاوزت 400 مليار دولار، وأن تركيا ستكون عاجزة عن تسديد فوائد تلك الديون، ناهيك عن أصولها.

وقد ردَّ عليه البروفيسور أحمد نجاد برنجي (Ahmedinejat Bernja)، مستشار وزير التربية ومرشّح حزب العدالة والتنمية عن ولاية إسطنبول في انتخابات آب / أغسطس 2007[65]:

❖فيما يخصّ أن حزب العدالة والتنمية هو حزب عميل لواشنطن وتل ابيب، فإن من شأن هذه الاتهامات أن تُبعد عن الحزب تهمة الرجعية وتوظيف الدين في خدمة السياسة. كما أنها تتنافى والمبادئ العلمانية التي تقوم عليها الجمهورية التركية. وذكر (برنجي) بأن حزب العدالة هو حزب علماني ويتصدّر وسط اليمين، وهو يمثّل غالبية الشعب التركي الذي صوّت له عام 2002 ليشكّل حكومته الحالية.

(64) - إبراهيم بوعزي. حزب العدالة التركي يواجه اتهامات إسلامية وعلمانية متناقضة. موقع الجزيرة؛ http://www.aljazeera.net/news/pages/38457bfe-f260-4d37-91d7-e46a1b92b5cb

(65) - المرجع السابق.

❖ أما فيما يخصّ المديونية: فإن هذا الرقم صحيح، لكن معظمه "يُعتبر ديون أشخاص وشركات خاصّة؛ وهذا أمرٌ لا يعني الحكومة أصلاً. أما ما يهمّ الحكومة، فهو ديون خزينة الدولة، وقد نجحت الحكومة في تخفيض ديون الدولة إلى 8.5 مليار دولار؛ وهذا وحده يُعتبر أكبر نجاح حقّقته حكومة حزب العدالة في الفترة السابقة".

في نهاية فترة رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزار (Ahmet Necdet Sezer) في صيف عام 2007، تقدّم الحزب الحاكم بوزير خارجيّته، عبد الله غول مرشّحاً للرئاسة، حيث قدّمت الانتخابات بضعة أشهر، على إثر الأزمة التي نشأت بسبب ترشيح حزب العدالة والتنمية آنذاك لعبد الله غول رئيساً للجمهورية، وذلك إثر إخفاق البرلمان والأحزاب السياسية في الاتفاق على مرشّح لرئيس الجمهورية خلفاً لأحمد نجدت سيزار، الذي يُعتبر رئيساً منتخباً للجمهورية من خارج تشكيلة أعضاء البرلمان. كما أن الجيش التركي اعتبر تعيين غول، وهو مسلم متشدّد ترتدي زوجته الحجاب، مساً خطيراً بالنظام العلماني السائد في تركيا [66].

وفي انتخابات عام 2007، حصل حزب العدالة والتنمية على تأييد شعبي واسع، وصل إلى نسبة 47% من أصوات الجمهور، مكّنت الحزب من المحافظة على أغلبية برلمانية (340 من أصل 550 مقعد). إلاّ أن عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب كانت أقلّ من الدورة السابقة، نتيجة دخول حزب إضافي للبرلمان، وهو (حزب العمل الوطني). وفي الانتخابات المذكورة، لم يطرأ أيّ تغيير على حجم التأييد الذي حظي به حزب الشعب الجمهوري، الذي تحالف مع حزب اليسار الديمقراطي، على أمل أن يُسهم ذلك بزيادة قاعدته الانتخابية.

قاد (أردوغان) الحزب إلى انتصارٍ انتخابي كبير، بحصوله على 47 % من نسبة التصويت، حيث حصل على 341 مقعداً، ممّا أوجب إعادة تكليف (أردوغان) لرئاسة الحكومة، بينما أوصل غول إلى موقع رئاسة الجمهورية، وعزّز ثقة (أردوغان) في قدرته على تغيير أوضاع البلاد وإصلاح النظام الجمهوري [67].

(66) - الغول، أثر صعود حزب العدالة، مرجع سابق، ص101.

(67) - مركز الجزيرة للدراسات (2011)، سنوات ثمان على حكم العدالة والتنمية، موقع إسلام ديلي:

وقد أسهم الجيش حسب المراقبين – دون أن يعلم – في تعزيز قوّة العدالة والتنمية في تلك الفترة، من خلال تعميمه عبر بريده الإلكتروني تحذيراً للحكومة في مطالبتها بوقف نشاطات الأسلمة التي تنتهجها. ولقد فُسّر هذا الأمر على أنه محاولة للانقلاب على الحكومة [68]. وكان لهذا التصرّف أن تداعى الناخبون إلى العمل على حماية مشروع الديمقراطية والحرّية الاجتماعية والاقتصادية الصاعد، والذي روّج له الحزب، ممّا أسهم في تعزيز قوّته.

في آذار/ مارس 2009، جرت الانتخابات المحلّية التركية، وشارك فيها نحو 48 مليون ناخب للإدلاء بأصواتهم في 177050 مركز اقتراع في شتّى أنحاء البلاد، وذلك لانتخاب مجالس البلديات البالغ عددها 81، ومن بينها 16 مدينة كبيرة. وأشارت النتائج إلى نجاح حزب العدالة والتنمية؛ ولكنّها أشارت أيضاً إلى انخفاض شعبية الحزب، حيث حصل على 39٪ من الأصوات؛ وهذا بخلاف توقّعات مؤسّسة (CONDA)، والتي توقّعت حصول الحزب على نسبة 47.9% . ولقد عقّب (أردوغان) على تلك النتائج في مؤتمر صحفي بمقرّ الحزب بقوله: "الصورة الحالية للحزب لم ترضني. يُفترض أن تكون أفضل". وأضاف: "سوف ندرس النتائج بدقّة، وسنرى لماذا وصلنا إلى هذا الحال" [69]. ويحلّل (دينيز أولكه أريبوجان)، وهو معلّق في صحيفة ميلّيت [70]:

❖ في أجواء الأزمة الاقتصادية، ليس من المهم أن يخسر حزب العدالة والتنمية 2% من الأصوات.

❖ لكنّ حصول المعارضة العلمانية على 21 % من الأصوات، وفشلها في الاستفادة من الأزمة الاقتصادية في البلاد لصالحها، يمثّل إخفاقاً تاماً لها.

http://www.islamdaily.org/ar/general/9937.article.htm

(68) - حزب أردوغان يفوز بالانتخابات البلدية وسط تراجعه شعبياً، موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/pages/282d5557-b557-4e7f-b4ec-8de824c5b323

(69) - توقّع فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في الانتخابات المحلّية، موقع أخبار العرب:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2009-03/29/content_847742.htm

(70) - فوز حزب أردوغان في تركيا، موقع إيلاف:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/3/424402.htm

❖ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2007 منحه السيطرة الكاملة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فضلاً عن القدرة على التأثير على القضاء ووسائل الإعلام، وكذلك على مستقبل الديمقراطية التركية[71].

ومن دون شك، ستكون الانتخابات المقبلة (2011) محطّة حاسمة في تاريخ حزب العدالة والتنمية. فهي إما أن تكون بداية لمرحلة جديدة يتطلع (أردوغان) فيها إلى قيادة تركيا خلال العقد المقبل، وإما أن تكون بداية العد التنازلي لمسيرة صعود حزب العدالة والتنمية في ظلّ استحقاقات حزبية وسياسية داخلية وأخرى إقليمية ودولية، كشفت عن العديد من نقاط الخلل في سياسة الحزب وطريقة إدارة زعيمه للقضايا والملفّات الحسّاسة بروح التحدّي والصدام[72].

إنتخابات عام 2011:

برزت أهمّية هذه الانتخابات التي جرت في حزيران / يونيو 2011، وضمّت قراءات في أكثر من اتجاه، ومنها: أنها الانتخابات الأولى بعد إنهاء ولاية حكم العسكر في تركيا نتيجة استفتاء أيلول / سبتمبر 2010، وأنها الانتخابات الثالثة التي يشارك فيها الحزب، ويفوز بنتائج تؤهّله لقيادة الحكم في الدولة. لقد أراد حزب العدالة والتنمية أن يحظى بعدد مقاعد يصل إلى 367، كي يستطيع إعادة صياغة دستور جديد للبلاد، أو 330 عضواً ليجري تعديلات عليه. وأمام عدم تحقيقه هذين الهدفين، فإن الكثير من المتابعين للشأن التركي، رأوا أن نتائج الانتخابات، وإن كانت منحت الحزب فرصة لقيادة الدولة منفرداً للمرّة الثالثة، إلاّ أنها تشكّل نجاحاً له، حيث كانت هناك عوامل أسهمت في عدم حصول الحزب على ما يريد، ومن أبرزها فقده لأصوات الأكراد، ويتّضح ذلك من الجدول التالي[73]:

(71) - Soner Cagaptay(2007):Secularism and Foreign Policy in Turkey New Elections, Troubling Trends, the Washington Institute for Near East Policy, USA, page ix.

(72) - فوز حزب أردوغان في تركيا، المرجع السابق.

(73) - محمّد نور الدين (2011)، التقرير التركي من الانتخابات النيابية إلى العلاقات مع إسرائيل، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 139، ص202.

الرقم	الحزب	النسبة المئوية
1.	حزب العدالة والتنمية	49.95 %
2.	حزب الشعب الجمهوري	25.94 %
3.	حزب الحركة القومية	12.98 %
4.	حزب السلام والديمقراطية الكردي	تقريباً 6.5 %

إن حزب العدالة والتنمية، في تدرّجه بالفوز في الانتخابات التركية في دوراتها الثلاث، إنّما كان يعبّر عن رغبة المواطن التركي في أن يقف بجانب من يستطيع أن يوفّر له حياة كريمة بمختلف مسمّياتها، وذلك بعيداً عن ملء الفراغ في الحياة الروحية له. فقد أدرك الحزب أنه بدأ بالتخلّص من المعضلات الداخلية بعد استفتاء أيلول / سبتمبر 2010. وعليه، فإنه في ظاهر النتائج هناك تراجع؛ ولكن، في باطنها لا نستطيع الحكم. وأيضاً، لا يمكن لنا أن نحكم ببداية فشلها، خاصّة وأن أردوغان قال في خطاب النصر من مقرّ حزب العدالة والتنمية في أنقرة: "الشعب أبلغنا رسالة ببناء الدستور الجديد من خلال التوافق والتفاوض" [74].

وخلاصة الأمر أن أبرز أسباب فوز حزب العدالة والتنمية للمرّة الثالثة في الانتخابات البرلمانية التركية في حزيران / يونيو 2011، هي كما يلي:

❖ قدرة الحزب على الإطاحة بقوّة العسكر من خلال نتائج استفتاء أيلول/ سبتمبر 2010، والتي تعني أن المواطن التركي أراد أن يقول: لا لسنوات كبت الحرّيات والتدخّل من قِبل المؤسسة العسكرية في الحياة العامّة، كما أن النتائج تعني أن العلمانية ليست فكراً أصيلاً في المجتمع التركي.

❖ كاريزما زعيم الحزب رجب طيّب (أردوغان). ولكن، رغم أن هذا يُعدّ سبباً، إلاّ أنه يستدعي تساؤلاً مفاده: لو غاب (أردوغان) كيف يمكن أن تكون عليه النتائج؟.

(74) - الانتخابات التركية، أردوغان يفوز بولاية ثالثة، موقع (BBC) العربي؛http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110612_turkey_results_erdogan_wins.shtml

❖ قدرة الحزب على إدارة الدولة والخروج بسلام من الأزمة المالية العالمية، كما أنه أسهم في زيادة دخل المواطن التركي.

❖ تأكيد الحزب على منح الأتراك حقّ الاهتمام ببعدهم التاريخي، خاصّة منح الأتراك: مواطنين ومؤسسات، حرّية التعبير عن رأيهم في العدوان على قطاع غزّة عام 2008، ومن ثمّ على أسطول الحرّية عام 2010.

وعلى الرغم من تناقض المواقف تجاه حقيقة نشأة وواقع ومستقبل حزب العدالة والتنمية، إلاّ أنه يشكّل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، وهو يحترم الحرّيات الدينية والفكرية وينفتح على العالم، ويبني سياساته على التسامح والحوار. ويمكن تلخيص هذه الإنجازات للحزب داخلياً من عام 2002 وحتّى يومنا هذا، بما يلي:

❖ إعادة الاستقرار إلى البلاد، حيث كانت تعاني حالات متقلّبة من الفوضى، نتيجة انتشار الفساد الإداري والسياسي، وعدم اهتمام الأحزاب الحاكمة بالشأن الداخلي التركي.

❖ الحفاظ على التوجّه نحو الغرب بنفس الرؤية الأتاتوركية، ولكن بأسلوبٍ جديدٍ اتسم بالديمقراطية، من خلال جذب المواطن التركي لها.

❖ ترسيخ التوجّه نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية التي تُعتبر معياراً لعضوية الاتحاد!

❖ التأكيد على مبدأ السلم الأهلي والمجتمعي من خلال ترسيخ التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين، ممّا أدّى إلى إقرار التعديلات الدستورية التي أعطت مساحة واسعة للممارسة الديمقراطية.

❖العمل على إعادة هيكلة القضاء وتدعيم استقلاليته، والولوج تدريجياً في السيطرة على مؤسّسة الجيش، من خلال إقرار محاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية.

❖ تدعيم التوجّه نحو تعليم اللغة العربية، من خلال افتتاح المزيد من المساجد ومجّانية تعليم اللغة العربية.

❖ تكريس حرّية الإعلام من خلال فتح مزيد من الفضائيات ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها، إضافة إلى إنشاء قناة تركية العربية (TRT).

ونستنتج ممّا سبق أن (نجم الدين أربكان) قد أسهم مساهمة كبيرة في إرساء قواعد العمل نحو ضرورة أن يتقلّد الإسلاميون حكم تركيا عبر الأطر والأنظمة المرعيّة في الدولة. كما أنه عمل على أن يكون التعامل مبنياً على الوضوح بعيداً عن الاختفاء وراء شعارات قد تنجح لمرحلة، ولكن لا تنجح طويلاً. كما أراد أن يكون الحزب هو حزب الفكرة الذي يتأثّر بقيادته؛ وهذا ربّما ما لم نجده في أيّ حزب تركي آخر.

- المبادئ الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية

1- المبادئ الداخلية لحزب العدالة والتنمية: تُعتبر الجبهة الداخلية لأيّ دولةٍ تسعى إلى التنمية الداخلية والخارجية، محوراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه. وقد قرأ حزب العدالة والتنمية هذا المقصد بصورة متقدّمة، حيث الخبرة التراكمية للقيادة ذات التجربة السياسية، من خلال وزارة الخارجية في عهد (أربكان)، والتي قادها عبد الله غول، والقيادة المحلّية من خلال دور رجب طيّب (أردوغان) في رئاسة بلدية اسطنبول التي أفرزت رؤية لكيفيّة احتضان جميع قطاعات الشعب. وعليه، فقد عدّد (أردوغان)، رئيس الحزب الذي انتُخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنها الحزب، وهي[75]:

❖ مبدأ الجمهورية المركزية الموحّدة والمتضامنة، المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

❖ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافّة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

❖ مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكلٍ ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.

(75) - يسري الغول: أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص96.

❖ مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

❖ أما العلمانية، ففسّرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات؛ وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

❖ رفض هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي.

❖ تعميق الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسّسات .

2- المبادئ الخارجية لحزب العدالة والتنمية: انطلقت تركيا لتحقيق أهدافها الخارجية، من خلال ما كتبه وزير الخارجية (أحمد داوود أوغلو) في كتابه (العمق الاستراتيجي وموقع تركيا). فقد حدّد (أوغلو) مبادئ تركيا الخارجية، ومنها السياسة الخارجية متعدّدة الأبعاد، مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، الدبلوماسية المتناغمة، مع العلم أن الباحث سيتعرّض لها في سياق لاحق من هذه الأطروحة. [76]:

أصبحت السياسة الخارجية التركية شأناً داخلياً؛ وهذا ليس لأسباب تتعلّق الديمقراطية والهويّة ومشاركة المجتمع المدني خلال السنوات القليلة الماضية، والتي برزت على نحوٍ متزايدٍ وفق الاعتبارات الاقتصادية، مثل: تعظيم التصدير، الانفتاح على الأسواق، وتوفير فرص الاستثمار، وتعزيز السياحة، والاستثمار في إمدادات الطاقة، وتوليد الثروة [77]. وعليه، فإن سياسة حزب العدالة والتنمية، الداخلية والخارجية، تسعى إلى محاولة تحقيق رغبة (أردوغان) في أن تكون تركيا إحدى الدول العشر الكبرى في العالم بحلول 2023؛ أيّ في الذكرى المئوية الأولى لإعلان الجمهورية التركية[78].

---

(76) - محمّد سعد أبو العزم (2011):وانكشفت الأسرار الستّة لتركيا. موقع أخبار العالم. http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=42476

(77) - Kemal Kirisci(2009): The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state, Bogaziçi University, İstanbul, page 8.

(78) - Svante E. Cornell (2012): Changes in Turkey, Silk Road Studies Program, affiliated with Johns Hopkins.Stockholm, page13.

- الخلاصة

❖ إن نجم الدين أربكان طبّق مفهوم الإسلام السياسي قولاً وعملاً. وقدرته على التعامل مع المؤسسة العلمانية الحاكمة -في عهد تأسيسه للأحزاب- شكّل تجربة رائدة في العمل السياسي في تركيا.

❖ إن بيئة الأحزاب الإسلامية التي حزب سبقت العدالة والتنمية، مع عوامل التأثير التي حدّت منها، بل وأودعت (أربكان) في السجن أكثر من مرّة، قد أسهمت في تطوير الفكرة خاصّته.

❖ ما قام به حزب العدالة والتنمية، وصولاً إلى فوزه في الانتخابات المتعاقبة (من 2002 حتّى 2011) جاء نتيجة قوّة حضور هذا الحزب، وبسبب تفاعله مع طبقات المجتمع والاعتماد على الجيل الشاب، وعدم التمسّك بالمرجعيات التاريخية بغضّ النظر عن مدى مشروعيتها، إلى التفاعل مع المعطيات السياسية الداخلية والخارجية بعيداً عن لغة الأيديولوجيا، وفق فهمٍ خاصٍ بالحزب.

❖ إنشاء حزب العدالة والتنمية حصل وسط ترحيب تركي داخلي، خاصّة في ظلّ حالة تغيير الحكومات، وتزايد الإحباط عند الأتراك من تراجع مستوى الحياة. ولقد أسهم الحزب في الارتقاء بتركيا داخلياً إلى حد كبير. أمّا على الصعيد الخارجي، فلم تحسم قيادة الحزب في تركيا على أيّ خريطة طريق تريد أن تسير.

❖ شكّلت التجربة السياسية الجديدة لحزب العدالة والتنمية إضافة نوعية في رصيد التجربة الحزبية الإسلامية سياسياً. وهذه الإضافة تتضح معها قدرة الحزب على إدارة صراعه مع خصومه، حيث أنه استطاع التعايش مع البيئة الموجودة في البلاد. فروّاد تلك التجربة أدركوا أن المعادلات الداخلية أشدّ صعوبة من المعادلات الخارجية، في سياق استمرار تجربتهم، خاصّة فيما يتعلّق بالعديد من القضايا التي يُعتبر النقاش فيها محرّماً لدى المؤسسة العلمانية الحاكمة!

المبحث الثاني

العلاقات التركية-الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

أوّلاً: العلاقات السياسية التركية-الإسرائيلية (2002 - 2011)

يقول (أحمد فارول)، المحلل السياسي التركي ومدير مركز الدراسات الدولية للاتحاد الأوروبي: "أريد أن أذكّر بأن العلاقة بين تركيا واسرائيل بُنيت على أساس مصالح الكيان الصهيوني؛ فإسرائيل كانت تحصل على ما تريد بمنهج الضغط ، وكانت تريد بهذا النهج تركيع وإهانة الشعب التركي، ولكنّها لن تستطيع" [79].

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق الذي تمّ احتلاله في نيسان / أبريل 2003، برز الدور الإسرائيلي الداعم للحرب، من خلال معرفة الحقائق حول الدور الإسرائيلي شمال العراق، فيما يتعلّق بتقديم الدعم الإسرائيلي الأمني واللوجستي للأكراد، وذلك لدعم تطلّعات الأكراد في إقامة دولة انفصالية عن العراق؛ الأمر الذي صنّفته تركيا بأنه لعبٌ في خطوط الأمن التركي الحمراء، ممّا أوجد حالة من الإجماع في الرؤية بين مكوّنات الحكم في تركيا؛ سواء أكانت مؤسّسة الحكم التي يقودها حزب العدالة والتنمية، أو المؤسسة العسكرية تحت السيطرة العلمانية، حيث أن تشكيل دولة كردية في شمال العراق يشكّل اختراقاً للأمن القومي التركي؛ وفي نفس الوقت، يشكّل رافعة للأمن القومي الإسرائيلي، بحيث تكون هناك دولة أخرى غير تركيا مساندة لإسرائيل أمنياً وسياسياً.

ويرى الباحث نموذج دولة جنوب السودان كنموذج عملي، حيث انفصلت عن دولة السودان، والتي نالت الاعتراف الإسرائيلي بها في 10 يوليو/تمّوز2011، بعد يوم من إعلان استقلالها. ولقد نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر إسرائيلية "سياسية عليا" قولها:"

(79) - أحمد فارول، «هذه أسباب الأزمة التركية - الإسرائيلية ... والمطلوب قوّة إقليمية»، صحيفة الشروق التونسية 2010/10/2.

إن رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) بحث مع رئيس جنوب السودان (سلفاكير) في زيارته لإسرائيل في ديسمبر 2011 كيفيّة مساعدة دولته حديثة العهد في الزراعة والتكنولوجيا والأمن الداخلي" [80].

وكانت العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" قد شهدت تدهوراً بعد اغتيال مؤسّس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشيخ أحمد ياسين [81] في غارة إسرائيلية في آذار/ مارس 2004، والتي وصفها (أردوغان) في تصريح لصحيفة (حرّييت) التركية: بأنها عمل إرهابي. كما طلب من "إسرائيل" التوقّف والتخلّي عن مثل هذه الأفعال إذا أردنا حلّ المشاكل في الشرق الأوسط [82]. كما انتقد (أردوغان) الغارة الإسرائيلية على مخيّم رفح للاّجئين الفلسطينيين في قطاع غزّة، معتبراً إيّاها إرهاب دولة. واستدعت أنقرة في حزيران / يونيو 2004 سفيرها في تل أبيب وقنصلها العام في القدس لإجراء مشاورات، بينما أدان (أردوغان) عنف العمليات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين، ودعا تل أبيب إلى إنهائها واحترام حقّ الفلسطينيين في الوجود، بينما ردّت الحكومة الإسرائيلية على ذلك بوصف هذه التصريحات بأنها مؤسفة جداً[83].

ورغم هذه التصريحات التي قد يفهمها البعض، بأنها تدلّ على انحراف الموقف التركي اتجاه الإقليمين العربي والإسلامي، خاصّة فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، إلاّ أن سياسة تركيا آثرت الوقوف على مسافة واحدة في رسم علاقتها مع محيطها، بما فيه "إسرائيل"! وقد تمّت ترجمة

(80) - مجموعة من الباحثين (2006)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2005)، تحرير: د. محسن صالح، د. بشير نافع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص119؛ رجب الباسل (2010)، دور تركيا في القضية الفلسطينية 2002 -2010، ورقة مقدّمة للمؤتمر العربي - التركي للعلوم الاجتماعية - ATCOSS، تركيا.

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=104814

(81) - الشيخ أحمد إسماعيل ياسين (28 يونيو 1936 - 22 مارس 2004) من أعلام الدعوة الإسلامية بفلسطين، والمؤسّس لأكبر جامعة إسلامية فيها، هو مؤسّس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وزعيمها حتّى وفاته، ورئيس المجمّع الإسلامي في غزّة. ولِد ياسين في قرية الجورة تابعة لقضاء المجدل جنوبي قطاع غزّة. لجأ مع أسرته إلى غزّة بعد حرب العام 1948. وأسّس حركة حماس مع إخوانه عام 1987. وجرى إقرار ميثاق الحركة الذي يحرّم الاعتراف بإسرائيل. وأعدّت حماس في عهده خطّة لإدارة غزّة ما بعد «الانسحاب» الإسرائيلي منها.

(82) - أردوغان (2005)، «اغتيال الشيخ ياسين «إرهاب» وعلى (إسرائيل) التخلّي عن هذا الأسلوب»، جريدة الرياض السعودية، العدد 13063:

http://www.alriyadh.com/Contents/27-03-2004/Mainpage/POLITICS_22117.php

(83) - موقع بنك الأخبار (2005)، «أردوغان يبدأ أوّل زيارة رسمية إلى «إسرائيل» - بهدف تحريك العلاقات عقب توتّر بين الجانبين»:
http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=jsc-113752

هذا الفهم من خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية التركي عبد الله غول إلى "إسرائيل" أوائل عام 2005، للتأكيد على التوازن التركي في المنطقة. ولقد حظيت تلك الزيارة باهتمام رسمي وحزبي داخل "إسرائيل"، لأنها الأولى لمسؤول تركي من حزبٍ ذو خلفيةٍ إسلامية، كما تأتي تلك الزيارة بعد رفض رئيس الحكومة (رجب طيّب أردوغان) استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية (أرييل شارون). وعليه، كان الهدف الأكبر هو إعادة ترميم العلاقة بين البلدين[84].

وفي الثاني من أيار/ مايو 2005، بدأ رئيس الوزراء التركي (أردوغان) يرافقه وفد كبير بزيارة رسمية إلى "إسرائيل"، التقى خلالها برئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ونائبه (شمعون بيريز)، والرئيس الإسرائيلي (موشيه كتساف). كما التقى في اليوم التالي في رام الله برئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس ورئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع. وتمحورت لقاءات (أردوغان) مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على استضافة قمّة فلسطينية-إسرائيلية لتفعيل عملية التسوية في الشرق الأوسط، نظراً للعلاقة التركية مع طرفي الصراع. ولقد أثنى (أردوغان) على علاقة بلاده الممتازة بين تركيا من جهة والفلسطينيين والإسرائيليين من جهةٍ أخرى. كما استقبلت "إسرائيل" باهتمام كبيرٍ وملموس (أردوغان)، حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي (سيلفان شالوم): "إن هذه الزيارة تُظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرّة تكاد تكون حميمية"، فقد اعتبر (شالوم) أن تركيا يمكنها أن تشكّل جسراً بين "إسرائيل" والدول العربية[85].

هذه العلاقات الثنائية شهدت حالة من الحراك نحو إعادة تفعيلها، خاصّة بعد الزيارة التي قام بها (أردوغان) لإسرائيل، وكذلك بعد الموقف التركي الذي أشاد بالقرار الإسرائيلي بالانسحاب من قطاع غزّة في آب / أغسطس 2005، والذي اعتبرته حركة حماس أنه نتيجة للمقاومة الفلسطينية القوية والمتواصلة للاحتلال الإسرائيلي. كما أن البعض تحدّث عن أن تركيا أرادت الحفاظ على سياسة التوازن في علاقتها مع "إسرائيل"[86].

(84) - محمّد نور الدين، «العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرحلة جديدة»، جريدة الشروق، الدوحة، 2005/1/9.

(85) - محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2005)،ملف تركيا، ص119؛ الغول، أثر وصول حزب العدالة والتنمية، ص112.

(86) - Israeli Withdrawal From Gaza Explained, A brief explanation of Israel>s planned withdrawal from the Gaza Strip: Jefferson Morley August 10, 2005,

وكانت تركيا قد أيّدت قرار الأمم المتحدة في مطلع عام 2006، والذي يُعتبر 27 كانون الثاني/ يناير من كلّ عام يوماً للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية. وموافقتها تلك تعني التزامها بتنظيم وتنفيذ نشاطات سنوية في تلك المناسبة. وبالرغم من أن المحلّلين رأوا بأن تركيا وافقت على ذلك كموافقة سياسية لمواجهة اللوبي الأرمني واليوناني في الكونغرس الأمريكي[87]. إلاّ أن الوثائق والتصريحات الموثّقة الصادرة عن الخارجية التركية، حسب موقع السفارة التركية في بيروت، تؤكّد على تكريم الـ 6 ملايين يهودي الذين قضوا في ما يسمّى الهولوكوست، رغم أن هذا العدد لا تذكره إلاّ المصادر الإسرائيلية[88]. وعليه، فإن الباحث يرجّح بأن تركيا لم توفّق في الموافقة على مثل هذا القرار، الذي يؤسّس لتصديق التهويل الإسرائيلي فيما يتعلّق بما يسمّى بالمحرقة، خاصّة وأن هذا يُعتبر موقفاً تاريخياً. كما أنه لا يتوافق مع الحقائق التاريخية التي تنفي ما تدّعيه "إسرائيل"، بحسب المؤرّخ والفيلسوف الفرنسي (روجيه غاردوي) الذي أنكر تماماً ما يسمّى بالمحرقة.

وكان الرئيس التركي (عبد الله غول) قد استقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس[89] خالد مشعل، بعد فوز حركته بالانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع العام 2006. من منطلق سعي تركيا لدورٍ أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرّج، مشدّداً على أن تركيا مهتمّة بالمشكلة الفلسطينية، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ثمَّ قام يهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بزيارة رسمية إلى تركيا في كانون الأوّل / ديسمبر 2008. واكتسبت تلك الزيارة أهمّية خاصّة، لأنها جاءت بعد توقيع اتفاق المصالحة

http://translate.google.ae/#en|ar|Israeli%20Withdrawal%20From%20Gaza%20Explained%0AA%20brief%20explanation%20of%20Israel%27s%20planned%20withdrawal%20from%20the%20Gaza%20Strip%3A%20%0A%0A

(87) - محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2006)ملف تركيا ص184.

(88) - انظر وثيقة رقم (5) بعنوان تصريح صحفي حول الهولوكوست، في ملحق الوثائق

(89) - حركة المقاومة الإسلامية: حماس هي حركة إسلامية وطنية انطلقت عام 1987؛ تنادي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، جذورها إسلامية، حيث يرتبط مؤسّسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين. تهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين بعاصمته القدس. تولّت حماس قيادة الحكم في مناطق السلطة الفلسطينية عقب انتخابات 2006، وتمّت محاصرتها ممّا دفعها كي تقوم بالحسم العسكري في غزّة في تموز/ يوليو 2007.

بين حركتي فتح وحماس في مكّة، والذي وُقّع قبل أسبوعٍ واحدٍ من تلك الزيارة، وبعد أسابيع من الحفريات الإسرائيلية في القدس، وقبل أسبوعين من الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على القطاع (2008 – 2009). ولقد طلب (أردوغان) من (أولمرت) في تلك الزيارة بضرورة التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، فردَّ عليه أولمرت: "بأنه لن يتفاوض مع حركة حماس ما لم تعترف بإسرائيل". أما في موضوع الحفريات، فطلب (أردوغان) أن يرسل لجنة[90] تؤكّد أو تنفي ما إذا كانت الحفريات تمس بالمواقع والآثار الإسلامية؛ فردَّ عليه (أولمرت) بالموافقة، كما طلبت تركيا، عبر وزير خارجيتها، من (أولمرت)، أن تُظهِر "إسرائيل" صداقتها لمنع تمرير مشروع الإبادة الأرمينية في الكونغرس الأمريكي. وفي المقابل، طلب (أولمرت)من تركيا مواصلة المساعي للإفراج عن الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) المختطف لدى المقاومة الفلسطينية [91].

وخلال الزيارة قام بها الرئيس الإسرائيلي (شمعون بيريز) إلى تركيا في عام 2007، بناءً على دعوة من الرئيس التركي عبد الله غول لإلقاء كلمة أمام البرلمان التركي، قال بيريز: بأن "تركيا هي لاعب كبير بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسوريا والفلسطينيين؛ وأيضاً بالنسبة إلينا". وكانت هذه المرّة الأولى التي يُدعى فيها رئيس إسرائيلي لإلقاء خطاب أمام برلمان لبلدٍ أكثرية سكّانه الساحقة من المسلمين. وحسب قول نزار عبد القادر، الخبير في الشأن التركي، بأن ثمّة اختلافين في المواقف بين البلدين ظهرا خلال الزيارة، وهما [92]:

- ❖ الأوّل: يتعلّق بالمشروع النووي الإيراني: حيث ادّعى بيريز أنه لا يمكن أن يصدّق بأن إيران التي تملك احتياطات كبيرة من النفط والغاز، بحاجة إلى تطوير طاقة نووية لإنتاج الكهرباء.
- ❖ الثاني: ويتعلّق بسياسة "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، والحصار الذي تفرضه عليهم في الضفة الغربية وقطاع غزّة.

(90) - جرى إرسال اللجنة إلى القدس في آذار / مارس 2007، وكانت برئاسة سفير تركيا في «إسرائيل» نامق طان (Namik Tan)، وانتهت من عملها في تشرين الثاني / نوفمبر 2007. وخلص التقرير إلى عديد من النقاط، منها: إن الحفريات الإسرائيلية غير مقبولة وفق المعايير القانونية والعلمية.
انظر التقرير الاستراتيجي (2007) لمركز الزيتونة.

(91) - مجموعة من الباحثين (2008)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2007)، تحرير: د. محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 204-205.

(92) - نزار عبد القادر (2010)، «العلاقات التركية - الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة»، مجلّة الدفاع الوطني، عدد 74؛ http://www.lebarmy.gov.lb

ولكن، رغم الخلاف في وجهتي النظر بين الطرفين، تمّ التوافق على توسّط تركيا لإجراء مفاوضات غير مباشرة إسرائيلية–سورية برعاية تركية. ولاحقاً، بدأت هذه المفاوضات، والتي أوقفتها سوريا لاحقاً نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة في أواخر عام 2008. ومن ثمَّ رفضت "إسرائيل" استمرار الوساطة التركية في هذا الملف، حيث أعلن (بنيامين نتانياهو) رئيس الوزراء الإسرائيلي رفضه لأيّ وساطة تركية، رداً على قرار تركيا منع "إسرائيل" من المشاركة في المناورة الجوّية المعروفة باسم "نسر الأناضول" [93].

لقد شكّلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة في كانون الأوّل / ديسمبر 2008، تحوّلاً هاماً في إطار زعزعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل، وذلك بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (1860) الذي طالب بوقف العمليات العسكرية فوراً. فقد صرّح أردوغان: بأنه "يجب منع "إسرائيل" من دخول أروقة الأمم المتحدة حتّى تنفّذ القرار". ورأت (غاليا ليندن شتراوس)، الباحثة في معهد الأمن القومي الإسرائيلي: أن تركيا زاد غضبها لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان في زيارة لتركيا قبيل الحرب بأيام معدودة. وهذا شكّل حالة بارزة من الإحباط عند الأتراك نتيجة السياسة الإسرائيلية لأكثر من سبب[94]:

- ❖ شكّلت انطباعاً بأن تركيا كانت على علم بالحرب ولم تعمل على وقفها.
- ❖ أن تركيا لم تعرف بالحرب، الأمر الذي يشير إلى أن دورها أقلّ ممّا اعتقد قادتها.

وممّا سبق يتّضح لنا أن هذين الفهمين المتناقضين قد لا يكونان سبباً لأيّ اهتمام تركي، لو كانت البيئة السياسية الداخلية لتركيا كما كانت قبيل تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم. ولكن، مع وجود البيئة السياسية الجديدة، فإن غضب تركيا نتج عن حالة الحراك المجتمعي المتزايد نقمةً على "إسرائيل"، وعدم قدرة مؤسّسة الحكم بأن تسير اتجاهٍ آخر!

وكانت أبرز المواقف الحادّة التي عبّر عنها رئيس الوزراء التركي (أردوغان)، ما قام به ضدّ

(93) - عبد القادر، «العلاقات التركية - الإسرائيلية»، المصدر السابق.

(94) - غاليا ليندن شتراوس (2011)، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية وانعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والوطني الفلسطيني، موقع مدونة الشأن الإسرائيلي؛
http://blog.amin.org/alianalhindi/

"إسرائيل" خلال المنتدى الاقتصادي التي شارك فيه في قمّة (دافوس) الذي انعقد في سويسرا مع الرئيس الإسرائيلي (شمعون بيريز)عام 2009، حيث انسحب (أردوغان) من الندوة متوجّهاً إلى بيريز بالقول: "عندما يتعلّق الأمر بعمليات القتل، فإنكم تعرفون كيف تقتلون"؛ وأضاف: "... أنت تقتل الناس، أنا أتذكّر الأطفال الذين قتلتهم في مخيّم الشاطئ"؛ وكان ذلك رداً على زعم (بيريز) بأن أقوال (أردوغان) بأن "إسرائيل" ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية في غزّة هي أقوال كاذبة" [95]. كما وعقّب قائد القوّات البرّية الإسرائيلي (آفي مزراحي) على تصريحات (أردوغان) بالقول: "إن على رئيس وزراء تركيا أن ينظّف أمام بيته"؛ وتلك إشارة إلى احتلال تركيا لشمال قبرص، وكذلك للعمليات التركية ضدّ حزب العمّال الكردستاني. وقد استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في تركيا (جابي ليفي)، للاحتجاج وإبلاغه بعدم قبول تركيا لتصريحات مزراحي [96].

وقد كشف (شلومو غانور)، المراسل الدبلوماسي للتلفزيون الإسرائيلي، في شباط/ فبراير 2009، عن أن تركيا هي متنفّس "إسرائيل" الوحيد، بقوله: " "إسرائيل" تقيم علاقات مع العديد من الدول سواء الصديقة والقريبة. ولكن، لا شكّ أن هناك علاقات مميّزة مع تركيا منذ القدم؛ وهذه العلاقات تاريخية، وبلغت شوطاً كبيراً خلال العقدين الأخيرين. تتميّز هذه العلاقات بالتعاون الاستراتيجي القائم على المصالح المشتركة على مواجهة المخاطر" [97].

توافق التدهور في العلاقات التركية-الإسرائيلية مع نموٍ متسارعٍ للعلاقات التركية-العربية، وعلى الأخصّ مع سوريا، وعبّرت عنه مظاهر عديدة، كان من أحدثها التوقيع على خمسين اتفاقية ومذكّرة تفاهم خلال زيارة رئيس الوزراء التركي لدمشق في كانون الأوّل/ ديسمبر 2009 [98]. وفي الشهر نفسه، اجتمع الرئيس التركي عبدالله غول مع الرئيس الإسرائيلي (شمعون بيريز) في

(95) - عبد القادر، «العلاقات التركية - الإسرائيلية»، مرجع سابق.

(96) - رائد أبو مطلق، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص36.

(97) - مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية ، موقع الجزيرة.-http://www.aljazeera.net/programs/pages/a2801611-1eac-49f6-acbd-27c6d5b486c6

(98) - إجلال عبد اللطيف حسن، «العلاقات الاسرائيلية التركية»؛ http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/8/contents

العاصمة الدنماركية كوبنهاغن؛ وجاء هذا الاجتماع بعد زيارة وصِفت بالناجحة، قام بها وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي (بنيامين إليعازر) في نوفمبر 2009، وكان الهدف من عقد اللقاء هو تقليص الأضرار بالعلاقات التركية-الإسرائيلية. ومع ذلك، لم تقم أيّ شخصية رسمية تركية رفيعة المستوى بزيارة "إسرائيل" خلال عام 2009 وبداية عام 2010؛ وتمّ تأجيل فتح المركز الثقافي التركي بيافا الذي كان مقرّراً عام 2009، نظراً لعدم قدوم أيّ مسؤول تركي رفيع المستوى لافتتاح المركز [99].

إن الهاجس الأمني المسيطر على "إسرائيل" يجعلها ترى نفسها المستفيدة الأولى من تقوية مكانة تركيا في الشرق الأوسط. ونظراً لحاجة "إسرائيل" للدور التركي، فإن عليها العمل من أجل منع أيّ مسٍ بهذه العلاقة، لأن أيّ تراجع فيها أو قطعها سيمس بالمصالح الإستراتيجية لإسرائيل ويساهم بعزلتها. لذا لم يكن مفاجئاً أن يؤكّد إيهود باراك على ضرورة التقدّم بالمفاوضات مع سوريا بعد زيارته لتركيا، واجتماعه مع وزير الخارجية التركي في كانون الثاني/ يناير 2010 [100].

وفي الشهر نفسه، قامت الخارجية الإسرائيلية، وبتوجيهٍ من وزير الخارجية (أفيغدور ليبرمان)، بسلوكٍ غير دبلوماسيٍ مع السفير التركي أوغوز تشيليك كول (Oguz Çelikkol)، عندما استدعاه مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية (داني أيالون)، وتمّ وضع مقعد للسفير التركي أكثر انخفاضاً من كرسيّ أيالون. ولقد عقّب رئيس الوزراء التركي على تلك الحادثة بقوله: "هذا عيبٌ دبلوماسي"، مضيفاً: إن "مقابلة السلوك الإسرائيلي بتسامحٍ أمر غير وارد، وهذا ما يجب على "إسرائيل" أن تعرفه". ولاحقاً، أصدرت الخارجية التركية بيانين متتابعين للتنديد بالسلوك الإسرائيلي مع المطالبة بالاعتذار. وأمام الضغط الذي تعرّضت له "إسرائيل"، خاصّة تهديد تركيا بسحب سفيرها، اضطرّت واعتذرت من تركيا بعد يومين من الحادثة [101].

(99) - غاليا ليندن شتراوس، فرضيات جديدة في سياسة تركيا، مرجع سابق.

(100) - المرجع السابق.

(101) - التقرير الاستراتيجي (2010)، تحرير: د. محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، ص172- 173.

ثمّ كانت استجابة تركيا لطلب مستشار الأمن القومي الإسرائيلي عوزي أراد عام 2010، والمتمثّل بطلب المساعدة التركية لإطفاء الحرائق التي اندلعت في منطقة غابات الكرمل في الكيان. وحسب رسالة وزارة الخارجية التركية، فإن تركيا لم تنس المساعدات التي قدّمتها "إسرائيل" بعد الهزّة الأرضيّة التي ضربتها سابقاً، وهي سترسل طائرة إطفاء؛ وكانت "إسرائيل" قد قامت من قبل بإرسال طواقم كبيرة إلى تركيا للمساعدة في عمليات الإنقاذ جرّاء الزلزال الذي ضربها عام 1999، والذي نتج عنه مقتل سبعة عشر ألف مواطن تركي[102].

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) قد أوعز لـ(يوسيف شيخانوفر)، ممثّل "إسرائيل" في اللجنة الأممية المعنيّة بالتحقيق في مجزرة أسطول الحرّية الذي كان متّجهاً إلى غزّة للتضامن مع سكّانها الواقعين تحت الحصار الإسرائيلي، للاجتماع بمدير عام وزارة الخارجية التركية (أوزدام سانبرك) في جنيف، للعمل على التوصّل لحلٍ للأزمة التي نشأت بين البلدين في أعقاب مجزرة أسطول الحرّية في أيار/مايو 2010، والتي أدّت إلى مقتل تسعة متضامنين أتراك[103].

وكان سكرتير منظّمة المهاجرين الأتراك في "إسرائيل" (جاك أبورسي) قد ذكر أن هناك زيادة في عدد اليهود الأتراك الذين يغادرون تركيا من أجل الحياة في "إسرائيل"، حيث وصل حوالي 85 عضواً من الطائفة اليهودية البالغ قوامها 17 ألف شخص في تركيا إلى "إسرائيل" في النصف الأوّل من عام 2010؛ إشارةً إلى أن السبب الرئيسي لانتقال المهاجرين إلى "إسرائيل"، هو الزيادة الكبيرة في المشاعر المعادية لهم[104].

وكان (بنيامين نتنياهو) قد أوكل في العام 2011 إلى نائبه ووزير الشؤون الإستراتيجية الجنرال المتقاعد (موشيه يعلون)، التباحث مع مدير عام وزارة الخارجية (فريدون سينيرلولو)،

(102) - المرجع السابق: كفاح زبون (2010)، «نتنياهو يستغلّ حريق الكرمل لإطفاء الحرائق السياسية بين «إسرائيل» وتركيا»، جريد الشرق الأوسط عدد 11696:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=598309&issueno=11696

(103) - زبون، «نتنياهو يستغلّ حريق الكرمل».

(104) - تقرير (2010)، «تزايد هجرة يهود تركيا إلى إسرائيل»، موقع صحيفة الشعب اليومية الإلكترونية:
http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7121966.html

وهو موظّف وليس مسئولاً سياسياً رفيع المستوى كالمسئول الإسرائيلي. ورغم عدم تساوي الرتب الوظيفية والتكليفية، إلاّ أن "إسرائيل" لم تعترض، مع العلم بأن الممثّل التركي يُعتبر من أكثر المؤيّدين لتحسين العلاقات مع "إسرائيل"[105].

ويرى مهنّد مصطفى أن عدم اعتراض "إسرائيل" على عدم تساوي التمثيل بين فريقي التفاوض التركي والإسرائيلي، إنّما يعود إلى أنها أرادت أن ترسل رسالتين إلى القيادة التركية:

- ❖ أن العلاقة مع تركيا هي ضمن التصوّر الإسرائيلي الاستراتيجي في المرحلة القادمة، والتي هي مثقلة بأحداث مفصلية إثر الثورات الحاصلة في العالم العربي.
- ❖ أن الحكومة الإسرائيلية لم تعد ترغب أن يبقى ملفّ العلاقة مع تركيا ضمن عمل وزارة الخارجية، إثر التعامل غير اللائق وغير الدبلوماسي مع السفير التركي في "إسرائيل"، عندما جلس السفير التركي على كرسيٍ منخفضٍ كدلالة رمزية لإذلال تركيا. يُذكر أن (أفيغدور ليبرمان) وزير الخارجية الإسرائيلي، كان يعارض أيّ اعتذارٍ إسرائيلي لتركيا عمّا حدث في أسطول الحرّية.

ويرى إجلال عبد اللطيف حسن أن وزير خارجية "إسرائيل"، اليميني المتشدّد ليبرمان، تعمّد توتير العلاقات مع تركيا، مراهناً من وراء ذلك على حدوث ردّة فعل عنيفة من أنقرة تمنحه مبرّراً لتحقيق التالي[106]:

- ❖ انتزاع ورقة تمسّك سوريا بالدور التركي كراعٍ للمفاوضات غير المباشرة بينها وبين "إسرائيل"، خاصّة وأن دمشق رفضت أن تلعب فرنسا الدور نفسه.
- ❖ وضع العراقيل أمام وزير الدفاع الإسرائيلي (إيهود باراك) الذي كان يزمع زيارة تركيا لتحسين العلاقات العسكرية بين البلدين، لِما من شأن ذلك تعزيز وضع حزب العمل داخل الحكومة الائتلافية الإسرائيلية، التي يرأسها بنيامين (بنيامين نتنياهو)، زعيم الليكود، والتي يشارك فيها بفعالية حزب ليبرمان "إسرائيل بيتنا".

(105) - «خفايا الطلاق في العلاقات التركية-الاسرائيلية»، مجلّة الكفاح العربي، 2011/6/25.

(106) - إجلال عبد اللطيف حسن، العلاقات الإسرائيلية-التركية، مرجع سابق.

* محاسبة تركيا على مواقفها المؤيّدة للفلسطينيين، والتي تميّزت بها عقب العدوان الإسرائيلي على غزّة أواخر عام 2008، وبداية العام 2009.
* تعطيل الدور التركي الفاعل في إطار تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، والتي تنشط فيه أنقرة بالتنسيق مع السوريين والسعوديين والمصريين.
* استنكار الموقف التركي المعارض لتوجيه أيّ ضربة عسكرية ضدّ إيران، أو فرض أيّ عقوبات مشد!دة عليها.
* الحدّ من الانفتاح التركي الكبير على دول المنطقة، والتي تمّ تتويجها بعقد تحالفات إستراتيجية مع سورية، وبتحالفات متينة مع إيران ولبنان ومصر والسعودية.
* تضييق هامش المناورة أمام زعيمة المعارضة الإسرائيلية تسيبي ليفني، والتي ظلّت تنتقد أداء دبلوماسية حكومة الائتلاف إزاء تركيا.
* الانتقام من تركيا التي رفضت منذ أشهر قليلة المشاركة في مناورة عسكرية ضخمة إلى جانب "إسرائيل" والولايات المتحدة، ولتفويت الفرصة أمام نجاح خطّة ليبرمان.

يتّضح من كلّ ما سبق ذكره أن العلاقات الخارجية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة قائمة وفق قواعد العمق الاستراتيجي لتركيا، بالرغم من بعض المواقف التركية الأخيرة، وأن تركيا بقيادة (عبد الله غول) تريد أن تحقّق مصلحتها، من خلال التوازن في علاقاتها بكلّ الأطراف، بما فيها الطرف العربي، ولكن ليس على حساب علاقاتها بحلفائها، كما تقول إكرام عبد الرحيم: الولايات المتحدة وإسرائيل [107].

وكانت تركيا قد قاطعت مؤتمراً لدول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة، الذي نظّمته "إسرائيل" خلال شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر 2010، وذلك احتجاجاً على عقده في مدينة القدس [108].

(107) - إكرام عبد الرحيم، «العلاقات التركية الإسرائيلية-الأمريكية، تأثيرها على الوطن العربي»، مجلّة رؤية، غزّة، عدد27: http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/27/homepage27.html

(108) - رجب الباسل (2010)، «دور تركيا في القضية الفلسطينية 2002 -2010»، ورقة مقدّمة للمؤتمر العربي - التركي للعلوم

ولقد شكّلت حادثة ما اصطلح عليه إعلامياً بحادثة أسطول الحرّية، أو تركياً بـ (مافي مرمرة) (MarmaraMavi)، أيّ مرمرة الزرقاء، في أيار/ مايو 2010، والتي سعت مع السفن التي كانت برفقتها إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزّة المحاصر منذ تولّي حركة حماس الحكم بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، انعطافاً حاداً وتوتّراً غير مسبوق في العلاقة بين البلدين، خاصّة بعدما مقتل تسعة مواطنين أتراك على متن السفينة؛ وكان ذلك واضحاً في خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان عقب الحادث [109]، حيث كانت القافلة قافلة إنسانية، وهي نُظّمت بجهد المؤسّسات الإنسانية التركية، وعلى رأسها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحرّيات (IHH). ولقد تداعت تركيا لمعالجة هذه الأزمة، خاصّة وأنها تأتي في ظلّ سقوط قتلى أتراك مدنيون، ممّا أدّى إلى ارتفاع أصوات مطالبةً بإعلان الحرب على "إسرائيل"، ولكنّ تركيا اتجهت رسمياً للمعالجة الدبلوماسية للحادثة، وهذا ما أعلنه رئيس البرلمان التركي بولنت أرينتش (Bülent Arınç) بأن تركيا لن تُعلن الحرب. فيما أعلن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون (Ban Ki Moon) عن تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الحادثة، برئاسة الرئيس النيوزلّندي الأسبق جفري بالمر (Geoffrey Palmer)[110].

وعلى الرغم من تأكيد نائب رئيس حزب الحرّية والعدالة عمر تشيليك (ÖmerÇelik) بأن تركيا ستلغي كلّ اتفاقياتها بما فيها العسكرية مع "إسرائيل"، وبالرغم من سحب السفير التركي من "إسرائيل" أوغوز تشيليك كول، في ظلّ ارتفاع حدّة الخطاب التركي الذي وُصف بالأيديولوجي، والذي كانت فلسطين محور. لدرجة أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو صرّح بأن "إسرائيل دولة غير شرعية ومصيرها الزوال"؛ إلاّ أن أوغلو نفسه اجتمع سراً مع وزير الصناعة الإسرائيلي (بنيامين بن إليعازر) في العاصمة البلجيكية بروكسل في حزيران/ يونيو 2010 لبحث المشكلات بين تركيا و"إسرائيل". كما كان موقف الرئيس التركي (عبد الله

الاجتماعية -ATCOSS، تركيا.

(109) - انظر وثيقة رقم (7) خطاب أردوغان بخصوص الاعتداء على أسطول الحرّية، ملحق الوثائق.

(110) - مجموعة من الباحثين (2011)، التقرير الاستراتيجي (2010)، تحرير: د. محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص174- 175.

غول) معتدلاً بشأن العلاقة مع "إسرائيل"، حيث قال: "إن تركيا وإسرائيل على الرغم من التوتّر بينهما تبقيان صديقتين؛ وهناك علاقة صداقة تعود إلى قرونٍ بين شعبينا" [111].

ويقول وزير الخارجية التركي (أوغلو) في مقالٍ له بمجلّة السياسة الخارجية (Foreign Policy) الأمريكية، عدد حزيران / يونيو 2010: "رؤيتنا للسياسة الخارجية التركية تعتمد على ثلاثة محاور: الأوّل: يتعلّق بدولتنا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرّية من أجل أن تأخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم. والثاني: يتعلّق بالإقليم من حولنا، ويقوم على التأثير القويّ في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز؛ ونحن لا نمثّل 75 مليون تركي فقط، بل نحن معنيّون بكلّ مكان يتواجد فيه الأتراك أو عاشوا فيه سابقاً. والثالث: هو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا دور وكلمة في جميع القضايا العالمية، من تغيير المناخ إلى القضايا السياسية المختلفة من تشيلي وحتّى الفلبّين" [112].

وعليه، فإن تركيا لن تذهب إلى التصادم مع "إسرائيل" ، حتّى لا يتحوّل إلى تصادم مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني أن الأخيرة لن تسمح بأن تبقى بيئة الحكم في تركيا كما هي عليه الآن، ممّا يعني عدم استمرار خطط التنمية في كافّة مناحي عمل الدولة التركية.

يقول الكاتب الإسرائيلي (إلي أفيدار) في مقالٍ له في صحيفة "يديعوت أحرونوت في 12 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010: "في السنوات الأخيرة، أصبحت علاقاتنا مع تركيا أكثر توتّراً، وشهدت تحدّيات كثيرة. ولكنّ الحديث عن قطعها هو حديث سابق جداً لأوانه؛ فحتّى في ذروة التوتّر، وأثناء التصريحات القاسية من الجانب التركي؛ عادت حكومة (أردوغان) وعرضت على "إسرائيل" قيام تركيا بدور الوساطة بينها وبين سوريا. وليس هذا من سلوك من يريد قطع العلاقات" [113].

(111) - المرجع السابق. ص176.

(112) - رجب الباسل (2010). «دور تركيا في القضية الفلسطينية 2002 -2010». ورقة مقدّمة للمؤتمر العربي - التركي للعلوم الاجتماعية -ATCOSS. تركيا: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=104814

(113) - الباسل. «دور تركيا في القضية الفلسطينية». مرجع سابق.

وتعتقد الباحثة في معهد دراسات الأمن القومي (غاليا ليندن شتراوس) ، في تعقيبها على الانتخابات البرلمانية التركية في عام 2011: "أن الانتخابات مثّلت الثقة التي يُوليها الشعب التركي للحزب ولشخص (أردوغان) نفسه، وقدرة الأخير على الاستمرار في التنمية الاقتصادية لتركيا" [114]. أما الباحث والسياسي الإسرائيلي (ألون ليئال) ، فيقول في محاضرةٍ ألقاها في جامعة تل أبيب ضمن مؤتمر لتحليل نتائج الانتخابات التركية: "إن العلاقات الإسرائيلية-التركية تأثّرت، وسوف تظلّ متأثّرة بالواقع الإقليمي في المنطقة، وليس لاعتبارات أيديولوجية وسياسية تركية"؛ فنتائج الانتخابات لن تؤثّر سلباً أو إيجاباً على العلاقات التركية – الإسرائيلية؛ بل إن الأوضاع في المنطقة، مثل الثورات العربية، والمسار الإسرائيلي الفلسطيني، هي التي ستؤثّر عليها [115]. ويمكن قراءة طرد السفير الإسرائيلي في تركيا (غابي ليفي) في سبتمبر/ أيلول 2011 في ذلك الاتجاه[116].

ولقد أجمل التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2011)، لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، المشهد التركي-الإسرائيلي في نقاطٍ هامّة، منها [117]:

- ❖ تواصل النبرة السياسية التركية الحادّة تجاه "إسرائيل"، وخصوصاً عقب تسريب تقرير لجنة التحقيق التي شكّلها الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الاعتداء على أسطول الحرّية، والذي عُرِف بـ "تقرير بالمر"، في مطلع أيلول / سبتمبر 2011.
- ❖ اتخاذ تركيا مجموعة إجراءات عقابية ضدّ "إسرائيل"، لرفضها الاعتذار عن قتل المتضامنين الأتراك في سفينة مرمرة. وقد أدّى تسريب التقرير الذي جاء مخالفاً لوجهة النظر التركية، إلى إنهاء المحاولات التي كانت تجري لطيّ صفحة الخلاف عبر مفاوضات سرّية بين الطرفين.

(114) - مهنّد مصطفى (2011): «العلاقات التركية-الإسرائيلية في المنظور الإسرائيلي. مركز الجزيرة للدراسات: http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm

(115) - المرجع السابق.

(116) - انظر وثيقة رقم (8) بخصوص نقل قضايا قطاع غزّة للمحافل الدولية بعد طرد السفير الإسرائيلي من تركيا.

(117) - محسن صالح وآخرون (2012). الملخّص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011. مركز الزيتونة للدراسات و والاستشارات. بيروت. ص17.

❖ سلوك أنقرة الميداني الذي أبقى على العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وإن بحدود أقلّ ممّا كانت عليه سابقاً، واستمرار تركيا بالانفتاح في علاقاتها التجارية معها.

وقد ذكرت وكالة الأناضول التركية للأنباء في أيار/ مايو 2012، أن القضاء التركي وافق على محاكمة أربعة من قادة الجيش الإسرائيلي، وهم: قائد أركان الجيش الإسرائيلي (غابي أشكينازي) والقائدان السابقان لسلاحي الجوّ والبحرية (إليعازر ألفرد مارون) و(أفيشاي ليفي)، وقائد الاستخبارات السابق (عاموس يدلين)، حيث تمّ اتهامهم بالتورّط في مقتل الأتراك التسعة سنة 2010، في غارة شنّها كومندوس إسرائيلي في المياه الدولية على سفينة "مافي مرمرا" التي كانت تقود أسطول مساعدة إنسانية يحاول الوصول إلى قطاع غزّة الخاضع للحصار. ولقد كشف أحد الدبلوماسيين الأتراك العاملين في السفارة التركية في لبنان للباحث أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة اشترط دعم أوباما مرشّحاً للرئاسة في الانتخابات الأمريكية، مقابل الضغط على الحكومة التركية لوقف هذا الإجراء؛ إلاّ أن تركيا -كما أكّد لنا الدبلوماسي- رفضت هذا الأمر، وأكّدت للولايات المتحدة استقلالية القضاء التركي[118].

الخلاصة

إن سياسة تركيا -كما يراها الباحثون الإسرائيليون- قد تتّجه في المستقبل إلى قطع العلاقة مع الكيان وإبقائها مع "الشعب" الإسرائيلي، ما لم تستجب "إسرائيل" للمطالب التركية، وأهمّها الاعتذار عمّا جرى. والذي يزيد من القلق الإسرائيلي هو حالة الحراك الثوري في بعض بلدان العالم العربي، خاصّة التي وقّعت معاهدات "سلام" مع "إسرائيل"، مثل مصر - التي تغيّر النظام فيها - والأردن التي تشهد مظاهرات مطالبة بإنهاء العلاقات مع إسرائيل([119]).

وممّا سبق يتّضح لنا: أنه رغم ما تقوم به تركيا من حالة حراك متميّز نحو الاقتراب مع بعدها الإقليمي المتمثّل في التقارب التركي-العربي، إلاّ أنها لا يمكن أن تجتاز قواعد العلاقات الدولية المبنيّة على المصالح، لا المبادئ والرؤى. كما أن ما تعلنه تركيا عبر خطابها السياسي والإعلامي

(118) - مقابلة أجراها الباحث مع دبلوماسي في السفارة التركية يوم الأربعاء 2012/7/18.

(119) - أمير بحبوط. تصوّر عام للشرق الأوسط. موقع والاّ الإخباري الإسرائيلي. news.walla.co.il/?w=/9/1864789

عن عزمها. أن تمارس دوراً فاعلاً فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية لا يمكن أن يُبنى على قطع علاقتها بإسرائيل، خاصّة وأنها تريد ممارسة دور رئيسي في الشرق الأوسط للوصول إلى تعزيز مصالحها الإقليمية.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية والتجارية (2002-2011)

بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد في تركيا نحو 4172 دولار أمريكي في عام 2004،وارتفع إلى 10106 دولار عام 2010. كما بلغ الناتج القومي حوالي 735.264 مليار دولار أمريكي في عام 2011، وبلغت نسبة الدين الخارجي 1344 مليار دولار في عام 2002. كما أن تركيا على وشك إطفاء ديونها لصندوق النقد الدولي؛ فقبل عشرة أعوام، كانت ديونها تبلغ نحو 25،6 مليار دولار، ولم يبق حتّى عام 2010 سوى 5،5 مليار دولار من هذه الديون[120].

وكان رئيس الوزراء التركي (رجب طيّب أردوغان) قد التقى قبل زيارته الرسمية إلى "إسرائيل" وأراضي السلطة الفلسطينية في أيار / مايو 2005 برجال أعمال فلسطينيين وإسرائيليين؛ مع العلم بأن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع حجم التجارة بين "إسرائيل" وتركيا من 450 مليون دولار عام 1996، إلى زهاء ملياري دولار عام 2004[121].

وكانت تركيا قد شاركت في العديد من المبادرات الاقتصادية، لتحسين أوضاع الفلسطينيين بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة عام 2005، حيث طرح اتحاد الصناعة والتجارة التركي مبادرة دولية لإقامة منطقة صناعية قرب حاجز إيرز (الحاجز الفاصل بين قطاع غزّة وإسرائيل عند حدود شمال غزّة)، حيث تمّ التوقيع على اتفاق مع السلطة الفلسطينية في حزيران / يونيو 2006، ومع "إسرائيل" في اليوم الذي تلا توقيع الاتفاق نفسه مع الفلسطينيين، بمبلغ قدره 100 مليون دولار، ويستوعب من 0006 - 10000 فرصة عمل للفلسطينيين. وكانت تركيا من بين الدول التي فكّرت في إقامة منطقة صناعية في ترقوميا في الضفة الغربية؛ كما كانت هناك مبادرة

(120) - تركيا. موقع ويكبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7

(121) "موقع بنك الأخبار (2005). «أردوغان يبدأ أوّل زيارة رسمية إلى «إسرائيل» بهدف تحريك العلاقات عقب توتّر بين الجانبين»: http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=jsc-113752

تركية خاصّة بتشجيع حكومي لإقامة مدينة طبّية فلسطينية-إسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من حاجز الجلمة. ورغم الحماس التركي، لم تلق هذه المبادرات تجاوباً لرفض المستوى الأمني في "إسرائيل" لها [122].

ووقّع كلّ من وزيري الطاقة في تركيا (حلمي غولير)، وفي إسرائيل (بنيامين بن أليعازر)، في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2007، اتفاق الطاقة، لمدّ خط أنابيب من ميناء جيهان التركي بالقرب من لواء الإسكندرون الواقع على البحر المتوسط، لنقل الغاز الطبيعي والنفط إلى "إسرائيل" عبر ميناء عسقلان، ومن خلاله إلى إيلات للوصول إلى نقل النفط والغاز إلى الشرق الأوسط، ومنه إلى الشرق الأقصى واليابان! وتأمل "إسرائيل" أن يتطوّر المشروع ليتكوّن من ثلاثه أنابيب للنفط والغاز والمياه، والخطّ سيكون بطول 610 كيلو متر تحت البحر [123].

استمرّت العلاقة الاقتصادية في التطوّر بالنسبة لتركيا أكثر من "إسرائيل"، حيث شهد عام 2006 زيادة في حجم الصادرات التركية إلى "إسرائيل" ، والتي بلغت قيمتها 272.7 مليون دولار. أما الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، فقد شهدت انخفاضاً، حيث بلغت قيمتها 859.3 مليون دولار [124].

أما بالنسبة الزيارة الرسمية التي قام بها (إيهود أولمرت) إلى تركيا في كانون الأوّل/ ديسمبر 2007، فرغم أهميتها السياسية كما ذكرنا في موقع العلاقات السياسية والدبلوماسية في هذا الفصل، إلاّ أنها اكتسبت أهمّية اقتصادية أيضاً، حيث ذكر (أولمرت) بأنه يريد زيادة حجم

(122) - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2007). تحرير: د. محسن صالح . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ص183؛ غاليا ليندن شتراوس (2011). «فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية وانعكاسات ذلك على إسرائيل». ترجمة: يوسف غنيم. إصدار هيئة التوجيه السياسي والوطني الفلسطيني. موقع مدوّنة الشأن الإسرائيلي:
http://blog.amin.org/alianalhindi/2010/10/04/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

(123) - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2006). مرجع سابق. ص184.

(124) - المرجع السابق. ص184.

التبادل التجاري بين البلدين، والبالغ 2.83 مليار دولار. كما ذكر أن حوالي 152 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا وتضخ مليارات الدولارات للناتج القومي التركي [125].

وكانت شركة "إلبت" العسكرية ((Elbit Systems لصناعة الأنظمة الإلكترونية في "إسرائيل"، قد أعلنت عن تراجع أرباحها في العام 2011 بنحو 50% مقارنة بعام 2010، حيث بلغت نسبة أرباح الشركة خلال عام 2011 حوالي90 مليون دولار، مقارنة مع 180 مليون دولار، خلال عام 2010، وذلك بسبب وقف الصفقات العسكرية مع تركيا في أعقاب أزمة العلاقات بين البلدين [126].

إلى جانب المؤشّرات السياسية السابقة، هناك مؤشّرات اقتصادية أيضاً توحي ببداية انفراج في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي تدهورت في العام 2009؛ فحسب المعطيات التي نشرها المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ارتفع التبادل التجاري بين البلدين في العام 2010 بنسبة 29% مقارنة مع العام 2009. فقد احتلّت تركيا المرتبة الثالثة من بين الدول من حيث مجمل الصادرات الإسرائيلية لها؛ ففي الربع الأوّل من العام 2011، بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا حوالي 500 مليون دولار، بمعدّل ارتفاع يصل إلى 73%، مقارنة مع الربع الأوّل مع العام 2010. وهناك حوالي 650 شركة ومصنع إسرائيلي تعمل في إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين [127].

وكانت صحيفة "زمان" التركية قد نقلت عن الملحق التجاري الإسرائيلي (دورون أبراهام) بالعاصمة التركية أنقرة، التابع لوزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن الصادرات المتبادلة بين البلدين زادت عام 2010 عن عام 2011 بنسبة 30%. أما قيمة التبادل التجاري، فقد وصلت

(125) - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2007). تحرير: د. محسن صالح. مرجع سابق. ص213.

(126) - «تراجع أرباح شركات إسرائيلية بسبب وقف الصفقات العسكرية مع تركيا». موقع القدس للأنباء:
http://www.alqudsnews.net/news/index.php?option=com_content&view=article&id=12214:2012-03-21-13-23-01&catid=64:2011-01-14-14-35-52&Itemid=242

(127) - مهنّد مصطفى (2011). «العلاقات التركية-الإسرائيلية في المنظور الإسرائيلي». مركز الجزيرة للدراسات:
http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm

إلى 2.5 مليار دولار بينهما، وهذا يدلّ على أن التعاملات التجارية بين تركيا وإسرائيل لم تتأثر نهائياً بالأحداث التي تدور على الساحة السياسية [128].

وعندما نتحدّث بلغة الأرقام في العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل"، نجد أن قراءة تلك العلاقة تعني تطوّرها. ولكن، في الوقت نفسه، نجد أن العلاقة الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي، وبلغة الأرقام أيضاً، شهدت تطوّراً بالغ الأهمّية بين عامي 2002 و 2010؛ وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء التركي (أردوغان) خلال أعمال منتدى التعاون الاقتصادي العربي-التركي في 10 حزيران/ يونيو 2010 [129]:

- العلاقات الاقتصادية العربية-التركية المشتركة حقّقت طفرة كبيرة في حجم التبادل التجاري من 7 مليارات دولار عام 2002، إلى 37 مليار دولار عام 2008.
- برغم الأزمة الاقتصادية العالمية خلال العام 2009، فقد بلغ حجم التبادل التجاري التركي العربي 29 مليار دولار.
- وجود أكثر من ألفي شركة عربية لديها استثمارات في تركيا تدعم اقتصاد بلدانها والاقتصاد التركي، والعديد من شركات المقاولات التركية وقّعت على مشاريع إنشائية ناجحة في الدول العربية وعزّزت علاقات تركيا بالدول العربية.
- بلغ حجم الاستثمارات العربية في تركيا بين عامي 2002 و2009 زهاء 2.6 مليار دولار.

وكانت أرباح شركة "الصناعات الفضائية الإسرائيلية الحكومية"، وهي ثاني شركة للصناعات العسكرية الإسرائيلية، قد تراجعت، حيث سجّلت انخفاضاً في صافي الأرباح في الربع الأخير من العام الماضي. ولقد فسّرت الشركة ذلك الانخفاض بسبب إلغاء مشروع

(128) - زيادة التعاملات التجارية بين تركيا وإسرائيل (2010). موقع أحباب الله:
http://www.ahbabullah.com/vb/showthread.php?t=14149

(129) - محمّد عبد القادر (2010). «هل بدأت الموجة الثانية من المواجهة التركية - الإسرائيلية.؟». مختارات إسرائيلية. الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290298&eid=5303

عسكري مع تركيا في شهر كانون الأوّل/ديسمبر2011. أما صافي أرباح الربع الأخير من عام 2011، فقد بلغ مليون دولار مقارنةً بـأربعة عشر مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2010، كما تراجعت أرباح شركة "إلبت سيستمز" بنسبة 50%. وفسّرت الشركة هذا الهبوط بسبب إلغاء تعاقدٍ كان من المقرّر مع تركيا، أن يجلب لها 65 مليون دولار في اللحظة الأخيرة [130].

ونشرت وكالة (جيهان) التركية تقريراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، عن المركز الإحصائي التابع للتجارة الخارجية التركية معلومات مفادها [131]:

- قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا للفترة بين كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأوّل/أكتوبر 2010 بلغ 1.6 مليار دولار، فيما وصلت قيمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل" 1.86 مليار دولار في الفترة نفسها.
- ازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة 41%، فيما ازدادت وارداتها منها بنسبة 25%، مقارنةً مع الفترة نفسها من العام الماضي.
- ازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في تشرين الأوّل/أكتوبر 2011 بنسبة 60%، مقارنةً مع الشهر نفسه في العام 2010.
- ووفقاً لمعطيات نفس المركز، فإن الصادرات الإسرائيلية إلى مصر قد سجّلت زيادة أيضاً بنسبة 12% . .

في مجال السياحة:

عزّزت السياحة أيضاً من ديناميكية النموّ الاقتصادي، مع زيارات مجموعة كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة الإسرائيلية الناشئة في تركيا خلال التسعينيات من القرن الماضي. وبلغ المجموع

(130) - «الشركات العسكرية الإسرائيلية تتكبّد خسائر فادحة». موقع محيط:
http://www.moheet.com/2012/03/31/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1

(131) - موقع تركيا اليوم (2011). «تزايد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل»:
http://turkeytoday.net/node/6202

الكلّي للسيّاح الإسرائيليين بين عامي(1990 – 2004) حوالي 3.298.000 سائحاً، وهو رقم كبير جداً باعتبار أن عدد سكّان "إسرائيل" أقل من 7 ملايين نسمة. وكان هؤلاء قد سافروا إلى تركيا وأنفقوا ما يقارب 4.2 مليار دولار في عام 2002 [132].

وكان وزير السياحة الإسرائيلي (ستاس ميزخنيكوف) قد دعا في حزيران / يونيو 2010، إلى مقاطعة تركيا سياحياً بشكلٍ كاملٍ للحفاظ على الكرامة الوطنية لإسرائيل، لأن عدم السفر إلى تركيا شرف كبير للشعب الإسرائيلي، وذلك لأن رئيس الوزراء التركي يواصل تهجّمه على "إسرائيل"! واعتبر الوزير الإسرائيلي في لقاء أجرته معه الإذاعة الإسرائيلية في الشهر نفسه: "إن رئيس الوزراء التركي الحالي (رجب طيّب أردوغان) يتصرّف وكأنه عدوّ لدودّ لإسرائيل، وإن تركيا ليست عدواً لإسرائيل ولكن رئيس وزرائها يتصرّف كالعدوّ. وقد يفهم الأتراك الأمر بشكل أفضل، إذا تراجع عدد الإسرائيليين الذين يزورون بلادهم" [133].

انخفض حجم السياحة الوافدة من "إسرائيل" إلى تركيا على نحوٍ واضح بدءاً من كانون الثاني / يناير، وحتّى نيسان / أبريل من عام 2010، بنسبة 71.9 %، مقارنةً بنفس الفترة من عام2009. وكان الانخفاض في حركة السياحة الإسرائيلية إلى تركيا في شهر حزيران / يونيو 2010 وحده بنسبة 90%، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، وذلك وفقاً لإحصائيات وزارة الثقافة والسياحة التركية المنشورة في 10 آب / أغسطس 2010؛ فتركيا استقبلت 2605 سائح إسرائيلي فقط في آب / أغسطس من عام 2009، مقابل 27289سائحاً في الشهر نفسه عام 2008. لقد عملت تركيا على القيام بخطوات عملية لإعادة تدفّق السائحين الإسرائيليين إلى تركيا من خلال إعادة اعتمادها كواجهة سياحية، وذلك من خلال تنظيم السلطات السياحية التركية حملة إعلانية بعنوان: أنت مرحّبٌ بك في تركيا. وقد وجّه (حسن شراتفجي) القنصل التركي في تل أبيب، نداءً إلى السائح الإسرائيلي يحثّه فيه للعودة إلى

(132) - محمّد نور الدين . «تركيا وإسرائيل وتضادّ المصالح». صحيفة الشرق القطرية. (2005/5/11):

(133) - «وزير السياحة الإسرائيلي يدعو إلى مقاطعة تركيا» (2010). موقع مفكّرة الإسلام:
http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2010/10/31/110027.html(

ممارسة السياحة في تركيا بقوله: "ينبغي عدم الخلط بين الخلافات السياسية والعلاقات الإنسانية والاقتصادية. فنحن نحبّ أن نراكم في بلادنا" [134].

ويمكن القول إن أزمة أسطول الحرّية قد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ ومباشرٍ في ازدياد انخفاض عدد السيّاح الإسرائيليين إلى تركيا، نتيجة حالة الغضب الشعبي التركي تجاه "إسرائيل"، حيث أعلن وكلاء السياحة والسفر في "إسرائيل" إلغاء حجوزات نحو 100 ألف سائح كانوا قد قرّروا قضاء عطلتهم الصيفية في تركيا، لأن تركيا كما أسلفنا هي الجهة الأولى للسيّاح الإسرائيليين الذين تجني الخزينة التركية من ورائهم قرابة 300 مليون دولار سنوياً، وذلك لتوجّه نحو 70% من السيّاح الإسرائيليين إلى منتجعات في منطقة أنطاليا [135].

وذكرت صحيفة فلسطين أن الأمر لم يتوقّف عند هذا الحدّ، فإن الأزمة دفعت بالحكومة التركية للقيام بالإعداد لمشروع قانون يقضي بحرمان الإسرائيليين واليونانيين من حقّ التملك في تركيا. بالمقابل، سيُسمح بالتملّك للإيرانيين والسوريين والسعوديين والخليجيين من تملّك قدر ما يريدون [136]. ورغم هذا القرار، إلاّ أن تركيا ما زالت على أرض الواقع تميل إلى اتباع سياسة براغماتية في سياستها تجاه "إسرائيل"؛ واضعةً في حساباتها التأثير المحتمل لاستمرار رفع سقف التصعيد في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وعلى سعيها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي. كما أن تركيز أنقرة على الأزمة السورية، والتقارب التركي-الغربي في الموقف تجاهها، قد زاد فيما يبدو من رغبة تركيا في تجنّب أيّ توتّرٍ إضافي مع "إسرائيل".

وحسب التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لمركز الزيتونة، فإن تركيا حافظت على مركزها كأكبر شريك تجاري مع "إسرائيل" بين دول العالم الإسلامي. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 29.3% خلال عام 2011، حيث بلغ 4،021.8 مليون دولار، مقابل 3،110.8 مليون دولار عام 2010[137].

(134) -بنيامين يوحنا دانيال (2012). «الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتأثيراتها على السياحة التركية»:
http://arusalahuar.com/mochtarat/menouat/2575-2012-03-12-10-48-37.html

(135) - أبو مطلق. العلاقات التركية - الإسرائيلية. مرجع سابق. ص59.

(136) - صحيفة فلسطين. 2010/11/29. ص2.

(137) - الملخّص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011. مرجع سابق. ص17.

الجدول التالي يوضح بالأرقام التبادل التجاري بين البلدين منذ 2002 - 2011 [138]:

الرقم	السنة	الرقم / مليون دولار	النسبة المئوية
.1	2002	1196.8	-(08 %) (*)
.2	2003	1421.8	16 %
.3	2004	1980.4	28 %
.4	2005	2140	07 %
.5	2006	2132	-(01 %)
.6	2007	2828.8	25 %
.7	2008	2145	- (24 %)
.8	2009	2602.5 (**)	18 %
.9	2010	3.110.8	16 %
.10	2011	4.021.8	23 %

ويمكن للقارئ أن يلحظ كيف تطوّرت العلاقات الاقتصادية فيما يتعلّق بالتبادل التجاري التركي-الإسرائيلي في العام 2011 عن عام 2010؛ وهذا أيضاً يعطي دلالة على أن تركيا و"إسرائيل" تسيران باتجاهات عدّة وبرؤىً مختلفة. ففي الوقت الذي تشهد العلاقات السياسية نوعاً من الجمود والجفاء، نجد أن العلاقات الاقتصادية تسير بمزيد من التطوّر، وهذا ما يشير إليه الباحث إفرايم إنبار (Efraim Inbar)، الذي أكّد أن "إسرائيل" حاولت إلى حدٍ كبيرٍ تحسين العلاقات مع تركيا على جميع المستويات، ولكن بشكل أكبر في العلاقات الاقتصادية والروابط الثقافية[139]،

(138) - تمّ جمع المعلومات من التقرير الإستراتيجي (2005 - 2011) الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

(*) - Muhlis Kacar (2011),Turkish-Israeli trade at record high, tourist numbers plunge, www.todayszaman.com/news-240029-turkish-israeli-trade-at-record-high-tourist-numbers-plunge.html

(**) - Turkey>s Trade With Main Partners (2010): Trade and trade the world /trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113456.pdf

(139) - Efraim Inbar:The Resilience of Israeli- Turkish Relations, http://www.biu.ac.il/Besa/efraim_inbar/Oct2005.pdf

ألون ليبل يتحدّث في نفس السياق: يجب أن نحاول الحفاظ على محتوىً كبيرٍ في العلاقات بين البلدين. هناك الكثير من التعاون في مجال السياحة الاقتصادية والبيئية، والثقافية. وهذا ينطوي على الآلاف من الشركات التي تتعامل مع العلاقة بين "إسرائيل" وتركيا. لكن، على الرغم من عدم وجود اتصال، إلاّ أن هناك تمثيلاً دبلوماسياً ولو بحدّه الأدنى [140].

وعليه، تركيا تُعدّ شريكاً تجارياً مهماً لإسرائيل. وإذا استمرّت الأزمة بين البلدين بوتيرة متصاعدة فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيتضرّر بمليارات الشواقل. ولذلك، فقد دعا وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي (شالوم سمحون) التجّار الأتراك والإسرائيليين للاستمرار في العلاقات التجارية الجيّدة بينهم[141].

ثالثاً: العلاقات العسكرية والأمنية (2002 - 2011)

اجتمع وفدٌ من الخبراء الإسرائيليين في صنع صواريخ أورن، وكذلك مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية مع نظرائهم الأتراك في أنقرة في كانون الثاني / يناير 2003، وذلك للبحث في تفعيل التعاون التركي-الإسرائيلي في إقامة المشروع الصاروخي الدفاعي، لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي! جاء ذلك التحرّك في ظلّ الموافقة الأمريكية، خاصّة بعد القرار الأمريكي لخوض حرب شاملة مع ما يسمّى الإرهاب إثر هجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001. وقد بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا في كانون الثاني/ يناير 2003 مناورات جوّية وبحرية مشتركة أمام السواحل الإسرائيلية، شملت تدريبات على أعمال الإنقاذ البحري، والتنسيق بين القيادات العسكرية في الدول الثلاث[142].

وكان قائد القوّات الجوّية الإسرائيلية الجنرال داني حالوتس (Danny Halutz) قد قام في أيار/مايو 2003 بزيارة رسمية إلى تركيا استغرقت يومين، لبحث سبل تعزيز العلاقات

(140) - ألون ليبل: العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى أين، موقع ماكو الإسرائيلي .
http://www.mako.co.il/news-columns/Article-f9d8210031f2231017.htm

(141) - العلاقات التركية-الإسرائيلية، موقع أخبار غاليم الإسرائيلي، http://news.galim.org.il/pages/6129

(142) - إكرام عبد الرحيم، «العلاقات التركية-الإسرائيلية-الأمريكية، تأثيرها على الوطن العربي»، مجلّة رؤية، غزّة، عدد27؛ http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/27/homepage27.html

العسكرية بين البلدين. واجتمع خلال زيارته بقائد القوّات الجوّية التركية الجنرال جمهور آسباروك (Comhur Asparouk). كما قام (حالوتس) بزيارة استطلاعية للعديد من القواعد والمعسكرات التابعة للجيش التركي [143].

وبحث رئيس الوزراء التركي (أردوغان) في إطار زيارته الأولى لإسرائيل في أيار/ مايو 2005 مع المسؤولين الإسرائيليين، في تنفيذ صفقة عسكرية تبلغ 500 مليون دولار. وتتمحور الصفقة حول تطوير وتحسين قدرات 30 طائرة حربية تركية من نوع فانتوم (F – 4)؛ تبع ذلك زيارة قام بها وزير الدفاع التركي وجدي غونول، حيث تمّ التباحث مع المسؤولين الإسرائيليين في تزويد تركيا بطائرات بدون طيّار بعيدة المدى. وصرّح المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية (دورون سوسليك): "إن تركيا هي أكبر زبون لدى "إسرائيل" بعد الهند"[144].

وقامت تركيا في نيسان / أبريل 2005 بشراء ثلاث طائرات إسرائيلية من دون طيّار ذات نظام (UAV) في تواصل. كما قامت بشراء نظم محطّات أرضية من شركة الصناعات الجوّية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار. وبموجب الاتفاق، حصلت تركيا على عشر محطّات أرضية، لكلٍ منها ما بين ثلاث أو أربع طائرات [145].

وفي كانون الأوّل/ ديسمبر2005، قام قائد القوّات الجوّية التركية (جمهور آسباروك) بزيارة "إسرائيل"، واصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابل نظيره الإسرائيلي المارشال (أليعازر شيكادي) الذي تمّ تعيينه بدلاً من (داني حالوتس) الذي أصبح في العام 2005 رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية، والذي قام وفقاً لهذا المنصب بزيارة أنقرة ومقابلة نظيره التركي الجنرال (حلمي أوزكوك)(Hilmi Özkök)، لمناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل: الإرهاب، وأنشطة إيران النووية، حيث وافقت كلاً من "إسرائيل" وتركيا خلال المحادثات

(143) - موقع عرب 48 (2003). «قائد القوّات الجوّية الإسرائيلي يزور تركيا»: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=9524

(144) - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2005). تحرير: د. محسن صالح، د. بشير نافع. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت، ص119.

(145) - خماش. (جزء من اسم المرجع). مرجع سابق. ص48.

على استمرار التدريبات العسكرية، واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية، لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة [146].

وقد شهد عام 2006 استمرار نهج تركيا الرسمي تجاه التزاماتها بالاتفاقيات العسكرية الموقّعة مع "إسرائيل"، حيث التزمت بتنفيذ ما يتعلّق بحضور الاجتماعات العسكرية متعدّدة الأطراف، بحضور الجانب العسكري الأمريكي والبريطاني وغيرهما [147]. ففي آذار / مارس 2006، قامت القوّات العسكرية التركية بإبرام صفقتين دفاعيتين في "إسرائيل"، الأولى: لبرامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية: لأغراض التشويش على الرادارات. ويعلّق يسري الغول على ذلك بأن اللافت للانتباه أن العلاقات العسكرية بين البلدين، بقيت على ما هي عليه رغم ما شابها من توتر إبان اغتيال الشيخ أحمد ياسين، ورفض رئيس الوزراء التركي استقبال نظيره الإسرائيلي شارون، ورغم الحرب الإسرائيلية الشرسة على لبنان عام 2006، ممّا يتّضح بأن تركيا في ظلّ حكم حزب العدالة والتنمية شأنها شأن الحكومات السابقة، كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها القومية على حساب الجوار العربي والإسلامي [148].

وكانت الطائرات الإسرائيلية قد قامت بضرب أحد الأهداف في الأراضي السورية في أيلول / سبتمبر 2007 في منطقة دير الزور، استخدمت الأجواء التركية فوق لواء الإسكندرون ذهاباً وإياباً. كما قامت الطائرات الإسرائيلية بإلقاء خزّاني وقود فوق الأراضي التركية، ولقد اعتبر الرئيس التركي غول الغارة خطأً كبيراً[149].

وبالرغم من الاعتذار الإسرائيلي عن استخدام الأجواء التركية دون إذن، إلاّ أن المعالجة التركية لم تكن بمستوى الحدث، من حيث طريقة الاختراق للأجواء التركية، وطبيعة الهدف

(146) - محمود صافي محمّد (2008). «العلاقات التركية-الإسرائيلية في الفترة من عام 1996-2006». رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. ص86؛ الغول. أثر وصول حزب العدالة. مرجع سابق. ص132.

(147) - محسن صالح وآخرون (2008). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ص184.

(148) - الغول. أثر وصول حزب العدالة. مرجع سابق. ص133.

(149) - التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2007). تحرير: د. محسن صالح. مرجع سابق. ص207- 208.

الذي تمّ ضربه، وكذلك الدولة المستهدفة التي تشكّل محوراً هاماً لأمن تركيا. ولا يمكن أن يُعبّر الاعتذار الإسرائيلي عن العلاقة المتوقّعة لتركيا مع جوارها.

في عام 2008، تواصل التعاون العسكري بين البلدين في أكثر من مجال؛ فعلى صعيد تواصل الزيارات للمسؤولين العسكريين من البلدين، سواء أكانوا وزراء الدفاع أم الجنرالات في القوّات البحرية والبرّية من جهة، أو على صعيد إجراء المناورات العسكرية الجوّية والبحرية المشتركة، ومن جهة أخرى، على صعيد التعاون الاستخباري بين البلدين، خاصّة فيما يخصّ ملف حزب العمّال الكردستاني الذي شكّل أحد العوامل التي دفعت تركيا لتعزيز علاقتها بإسرائيل، نظراً للحاجة التركية للخبرة الإسرائيلية فيما يتعلّق بتقنيّات رصد حركة المقاتلين الأكراد؛ وربّما تلك الحاجة تفسّر لنا ضرورة أن يتمّ التواصل المباشر على المستوى العسكري التركي-الإسرائيلي دون الرجوع إلى المستوى السياسي [150].

وبالتالي، هناك أسباب أخرى غير ما يتعلّق بالقضية الكردية التي ظلّت تؤرق الدولة التركية حتّى عام 2008، ومنها:

- الرغبة التركية في تقاسم الدور الإقليمي مع إيران، التي بدأت تدخل على ما يُعرف بالعالم التركي في آسيا الوسطى.
- الإثبات للإدارة الأمريكية أن تركيا لن تخرج عن أصول ممارسة حماية الحدود الجغرافية والسياسية لها، خاصّة في ظلّ الدعاوي التي كانت مرفوعة على حزب العدالة والتنمية في القضاء التركي لحلّه وحظره.
- رغبة تركيا أن تلعب دوراً محورياً في الملف السوري-الإسرائيلي، حتّى تستطيع الاطّلاع على كلّ مجريات التفاوض في هذا الملف، لما لمخرجاته – لو تمّ – من تأثيرات مباشرة على الأمن القومي التركي والأمن الإقليمي في المنطقة.
- التأكّد التركي أن "إسرائيل" لن تجازف في خسارة أهم شريك إقليمي له ميزة جيو سياسية

(150) - محسن صالح وآخرون. «التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008». مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ص180.

وجيو إستراتيجية مثل تركيا، في ظلّ حالة العداء من الشعوب العربية والإسلامية تجاهها. وقد أصرّت تركيا على منع مشاركة "إسرائيل" في المناورات الحربية التي يجريها "الناتو" مع "إسرائيل" عام 2009، حيث صرّح (أردوغان) أنه لا يمكن أن تقتل "إسرائيل" بغزّة وتجري في نفس الوقت تدريبات عسكرية على الأراضي التركية. وفي نفس السياق، صرّح وزير الخارجية التركي أنه لا يمكن إبراز وجود علاقات عسكرية مع "إسرائيل" في هذه الفترة الصعبة التي لا يوجد فيها سلام [151].

هذه الخطوة أتت في ظلّ قصر الفترة الزمنية بين الحرب الإسرائيلية على غزّة والمناورات العسكرية. وهذا يؤكّد فهمنا لطبيعة البيئة الداخلية التركية. ومع ذلك، فإن تركيا لم تكن واضحة في توجّهاتها في رسم العلاقة العسكرية مع "إسرائيل"، التي شاركت في مناورات للإنقاذ في البحر المتوسط، بمشاركة جنود من البحرية التركية والولايات المتحدة في أواسط آب/أغسطس عام 2009.

أيضاً، أتمّت شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI) اتفاقاً قيمته 700 مليون دولار كانت قد وقّعته منذ سنوات مع تركيا، بهدف تحديث أسطولها المتقادم من دبابات M 60 التابعة لسلسلة باتن. كما أمدّت شركة الصناعات الجوّية الإسرائيلية تركيا بطائراتها المتقدّمة طويلة المدى "هيرون" التي تعمل بدون طيّار [152]. وفي ذات السياق، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أثناء زيارته إلى تركيا مع الجنرال إسماعيل حقّي كارادي (Ismail HakkıK-radi) رئيس الأركان التركي، في كانون الثاني / يناير 2010، اتفاقية عسكرية تقضي بحصول تركيا على عدّة أنظمة متطوّرة في مجال الطيران. تبلغ قيمة العقد 141 مليون دولار، ويتشارك في تنفيذه سلاح الجوّ الإسرائيلي وشركة (إلبت) للصناعات الجوية (Elbit Systems).

(151) - غاليا ليندن شتراوس (2011). فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية وانعكاسات ذلك على إسرائيل. ترجمة: يوسف غنيم. هيئة التوجيه السياسي والوطني الفلسطيني. موقع مدوّنة الشأن الإسرائيلي:
http://blog.amin.org/alianalhindi/2010/10/04/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

(152) - إجلال عبد اللطيف حسن. العلاقات الإسرائيلية-التركية. موقع الراصد:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/8/contents

حاولت تركيا نفي الخبر؛ إلاّ أن الصحافة الإسرائيلية أكّدت التوقيع، وتبلغ قيمة هذه المشاريع العسكرية نحو 1.8 مليار دولار، وهي تشكّل نسبة عالية إذا ما جرى قياسها بالميزان التجاري بين البلدين، والذي يبلغ 2.6 مليار دولار سنوياً. ويذكر نزار عبد القادر، الخبير الاستراتيجي أن هذا الاتفاق لا يُعتبر اتفاقاً قانونياً لسببين هما[153]:

- ❖ ينصُّ الدستور التركي على أن أمر توقيع مثل هكذا اتفاقيات منوطٌ بوزير الدفاع، وأن قيام رئيس الأركان الجنرال إسماعيل (حقّي كارادي) بالتوقيع على بعضها هو أمرٌ غير دستوري.
- ❖ الدستور التركي أيضاً ينصّ على تصديق البرلمان على الاتفاقيات الدولية. ولكن، أياً من الاتفاقيات التي وقّعها القادة العسكريون لم يُعرض على البرلمان؛ كما أنها لم تُنشر في الجريدة الرسمية لتصبح نافذة.

وبالرغم من أن أجواء الشارع التركي كانت في حالة عداءٍ كبير ضدّ "إسرائيل" نتيجة مجزرة أسطول الحرّية في أيّار/ مايو 2010، إلاّ أن ذلك لم يمنع وزير الدفاع التركي (وجدي غونول)، من أن يؤكّد على أن صفقة طائرة "هيرون" بدون طيّار لن تتأثّر، وأن مواعيدها ستبقى كما تمّ الاتفاق عليه بين البلدين منذ تفاوضهما حول الصفقة في عام 2008، حيث تمّ العمل على دراسة الجدوى العملية لتلك الطائرة. وهو أكّد أن تركيا بعثت بخطاب للصناعات الجوّية في "إسرائيل" تخبرها فيه بأنها حدّدت 50 يوماً لإتمام صفقة الطائرات بين أنقرة وتل أبيب، والتي بمقتضاها سيستلم الجيش التركي عشر طائرات بدون طيّار؛ وتقدّر قيمة الصفقة بـ 183 مليون دولار. في المقابل، المؤسسة العسكرية التركية اعترضت على خطّة تعميق العلاقة العسكرية مع سوريا، عبر نائب رئيس الأركان التركي أصلان غونر، لأنها تثير غضب "إسرائيل"، والتي أعدّها وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو)[154].

كان للحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزّة نهاية العام 2008 وبداية العام 2009،

(153) - نزار عبد القادر (2010م). «العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف والقطيعة». مجلّة الدفاع الوطني. الجيش اللبناني. بيروت: http://www.lebarmy.gov.lb

(154) - التقرير الاستراتيجي (2010). تحرير: د. محسن صالح. مرجع سابق. ص178.

أثرها الكبير في انخفاض منحنى العلاقة بين تركيا وإسرائيل في جميع المسارات، حيث أن تركيا لم تستطع مخالفة توجّه الشارع التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية. وما يمكن تأكيده أن ما تبقّى من عام 2009 كان عاماً لتراجع العلاقة بين تركيا وإسرائيل بسبب تطوّرات هامّة ومسّت بالكرامة التركية، وأبرزها [155]:

- ❖ ما حدث في منتدى دافوس بين رئيس الوزراء التركي (أردوغان) والرئيس الإسرائيلي (شمعون بيريز) لجهة مقاطعة (أردوغان) للمنتدى، ليسجّل استنكاره لما تقوم به "إسرائيل" من جرائم، ورفضاً الإسرائيلي الذي حاول بيريز تسويقه من روايات كاذبة في ذلك المنتدى[156].
- ❖ رفض "إسرائيل" قيام (أردوغان) بزيارة رسمية إلى قطاع غزّة في أيلول / سبتمبر2009، ما أدّى إلى ردود فعل تركية عنيفة.
- ❖ التصريحات التي أدلى بها قائد القوّات البرّية الإسرائيلية (آفي مزراحي)، والتي تهجّم فيها على رئيس الحكومة التركية (أردوغان) شخصياً وعلى الأتراك، متّهماً إياهم بتنفيذ مجازر ضدّ الأرمن والأكراد، وباحتلال شمال قبرص، داعياً(أردوغان) إلى أن "ينظر إلى نفسه في المرآة أوّلاً" [157]!
- ❖ إلغاء أنقرة مشاركة سلاح الجوّ الإسرائيلي في التدريبات السنوية التي كان من المزمع إجراؤها في تشرين الأوّل / أكتوبر2009، والتي تقيمها تركيا سنوياً بالاشتراك مع إيطاليا والولايات المتحدة وقوّات الناتو. وقد انتهى الأمر بدعوة الولايات المتحدة إلى إلغاء التدريبات نتيجة الموقف التركي من "إسرائيل"، ووقف التعامل مع البروتوكول الخاصّ بالتعاون العسكري المشترك بين البلدين، والذي بدأ عام 2005، بسبب التوتّر بشأن أحداث العدوان على غزّة[158].

(155) - محسن صالح وآخرون. «التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2009». مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ص194.

(156) - (2011) , Türkiye-İsrail İliskileri,SDE - Stratejik Düsünce Enstitüsü - Institute Of Strategic Thinking, , Istanbul, sayfa, 15 (تركيا وإسرائيل: علاقات. أس. دي. إي - معهد التفكير الاستراتيجي- اسطنبول. صفحة 15).

(157) - صالح. التقرير الاستراتيجي 2009. ص199.

(158) - الغول. أثر صعود حزب العدالة. مرجع سابق. ص134.

وكانت الفترة من 20 أيلول / سبتمبر 2010 إلى 4 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2010، قد شهدت إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الجيشين التركي والصيني في قاعدة قونية الجوّية في منطقة الأناضول؛ وهي الأولى من نوعها بين بكين وبلد عضو في الحلف الأطلسي. وانتهت قبل أربعة أيام فقط من زيارة رئيس الـــوزراء الصيني (وين جياوباو) إلى أنقرة، والتي وقّـع خلالها ثماني اتفاقات تعــاون اقتصادية وتجارية لتعميـــق الشراكة الإستراتيجية، ورفع حجم التبادل التجاري ثلاث مرّات ليصبح نحو 50 بليون دولار بحلول عام 2015. ورداً على الخطوة التركية الجريئة والمثيرة في آنٍ معاً حيال الصين، أعلنت وزارة الدفاع اليونانية في 6 تشرين الأوّل /أكتوبر عن نيّة أثينا وتل أبيب تنظيم مناورات عسكرية جوّية مشتركة في غرب بيلوبونيز قبالة جزيرتي كريت وكيثريا، خلال الفترة من 11 إلى 14 تشرين الأوّل/ أكتوبر، بمشاركة ثماني مروحيّات قتالية، بينها ثلاث من نوع بلاك هوك يو- اتش 60 وثلاث طائرات أباتشي؛ وهي المناورات التي تتمّ ضمن تدريبات عسكرية مشتركة تحمل اسم "مينواس 2010"، كانت قد بدأت في أيار (مايو) في جزيرة كريت في إطار التعاون العسكري الثنائي الذي بدأ في العام 1994. غير أن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتانياهو) لأثينا في آب / أغسطس 2011، ومحادثاته مع نظيره اليوناني (جورج باباندريو) بهدف تنشيط التعاون الثنائي في قطاعات الدفاع والأمن والاقتصاد والسياحة وإدارة الموارد المائية والطاقات المتجدّدة، مهّدت لتوسيع مجال التعاون الاستراتيجي بين البلدين وصولاً للمناورات الأخيرة[159].

وكان العام 2010 قد شهد حالة من التذبذب في العلاقة بين تركيا و"إسرائيل"، ولكنه تذبذب يميل إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه دون التوجّه إلى تفعيل مسارات العلاقة بين البلدين، نتيجة [160]:

❖ الحديث التركي العلني بخصوص تصعيد لهجة الانتقاد للممارسات الإسرائيلية في قطاع غزّة، من حيث استخدام القوّة المفرطة تجاه الفلسطينيين.

(159) - المناورات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ؛ http://www.daralhayat.com/print/208844

(160) - عاطف أبو سيف وآخرون (2011)، «تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المشهد الإسرائيلي في عام 2010»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ص85.

❖ دعم تركيا احترام سيادة لبنان وعدم خرق مجاله الجوّي.

❖رفض تركيا للتعامل غير العادل فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، حيث قال (أردوغان): "المنطقة لا يمكن أن تقبل الحالة الثنائية. هؤلاء الذين يحذّرون إيران حيال تطوير سلاح نووي لا يُسمعون الكلام نفسه تجاه إسرائيل".

ويرى الخبير في الشؤون التركية في واشنطن سونر جاغابتاي (Soner Jagaptaay) في مقالٍ نشره المنتدى السياسي الحديث لشبكة (CNN) الأمريكية، احتمال "انزلاق تركيا واسرائيل إلى الحرب"، ويعتبر أن ما يُسمّى "بالربيع العربي"، والتدهور المثير الأخير في العلاقات التركية-الإسرائيلية يشكّلان بيئة فريدة تهدّد أمن "إسرائيل". فمنذ عام 1949 كانت "إسرائيل" تنعم دوماً بصداقة تركيا، إحدى أكبر قوّتين من بين دول المشرق. لكنّ الأمر لم يعد كذلك؛ فالواقع أن هناك صراعاً يلوح في الأفق بين تركيا وإسرائيل [161].

كما أن شبح الصراع خيّم كذلك على عمليات التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط، إذ تعترض تركيا على رغبة "إسرائيل" في التنقيب في منطقتها الاقتصادية الحصرية في هذا البحر، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أملها في إعاقة القبارصة اليونان من الاستمتاع بسابقة الحصول على منطقة اقتصادية يستطيعون فيها التنقيب عن الغاز بما يضرّ القبارصة الأتراك. وقد يعمل التصعيد الأخير بين تركيا وإسرائيل على صبّ الزيت على النار السياسية، المتعلّقة بالتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط [162].

ويرى محمّد عبد القادر أن المؤشّرات جميعها تشير إلى أن الحرب الباردة بين تركيا و"إسرائيل" لن تنتهي قريباً، حيث أن ما يتوفّر من معلوماتٍ لتركيا، يشير إلى ضلوع "إسرائيل" في بعض الهجمات النوعية التي بات يقوم بها بعض قوّات حزب العمّال الكردستاني. فثمّة اتجاهات واضحة داخل تركيا تشير إلى أن هناك علاقة ما بين بعض عملاء الموساد وحزب الحياة

(161) - علي شهاب (2011)، «العقيدة الأمنية الإسرائيلية في مهبّ العلاقة مع مصر وتركيا»، موقع الانتقاد: http://www.alintiqad.com/essaydetailsf.php?eid=47593&fid=37

(162) - المرجع السابق.

الكردي المعارض لإيران، الذي تربطه صلات وثيقة بحزب العمّال الكردستاني. وقد عزّز تلك الشكوك التزامن بين ما تعرّضت له قافلة أسطول الحرّية المتّجهة إلى رفع الحصار عن غزّة، والهجوم الصاروخي من قِبل حزب العمّال على قاعدة بحرية تركية في ميناء الإسكندرون [163].

ويرى رجب الباسل أن العلاقات التركية-الإسرائيلية تمرّ بأسوأ حالاتها لأسبابٍ عديدة؛ بعضها يتعلّق بسياسات الفعل وردّ الفعل بين الطرفين. ووصل الأمر إلى أن العقيدة الجديدة للأمن الوطني التركي، وفق رؤية وثيقة الأمن الاستراتيجي التركي التي أقرّتها الحكومة التركية في كانون الأوّل / ديسمبر 2011، وصفت "إسرائيل" "بالتهديد الرئيس، وأن عدم الاستقرار في المنطقة سببه تصرّفات "إسرائيل" وسياستها، والتي قد تؤدّي إلى سباق تسلّح في المنطقة". وهذه السياسات والتصرّفات تشكّل "تهديداً أساسياً لتركيا؛ كما أن تركيا اشترطت عدم مشاركة المعلومات المُستقاة من منظومة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) مع الجانب الإسرائيلي. وأشارت الوثيقة إلى أن جهازي الاستخبارات اللذين عملا في الماضي معاً بشكلٍ وثيق؛ توقّفا عن تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات المشتركة [164].

إن "إسرائيل" اليوم هي أكثر احتياجاً من أيّ وقتٍ مضى إلى علاقات جيّدة مع تركيا، وذلك على ضوء المتغيّرات في المنطقة، خاصّة في سوريا ، وذلك لضرورة تأمين علاقة تعاون ثنائي. فإذا بقيت علاقتها بتركيا على هذه الحالة فتكون قد فقدت كلّ علاقاتها مع دول الجوار العربي، مثل مصر الحالية [165].

الخلاصة

❖ إن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا والكيان الإسرائيلي، وإن شهد

(163) - محمّد عبد القادر (2010). «هل بدأت الموجة الثانية من المواجهة التركية - الإسرائيلية؟». مختارات إسرائيلية. موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=290298&eid=5303

(164) - رجب الباسل (2010). دور تركيا في القضية الفلسطينية 2002 -2010. ورقة مقدّمة للمؤتمر العربي- التركي للعلوم الاجتماعية ATCOSS-. تركيا: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=104814 الاستراتيجي الفلسطيني (2010). تحرير: د. محسن صالح. مرجع سابق. ص 178.

(165) - العلاقة بين تركيا واسرائيل. موقع دراسات معهد الأمن القومي الإسرائيلي. http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=384

تطوّراً، خاصّة على الصعيد السياسي، إلاّ أننا وجدنا أن العلاقة التركية-الإسرائيلية شهدت تراجعاً حادّاً نتيجة العدوان الصهيوني غزّة، والاعتداء الإسرائيلي الدموي على سفينة مرمرة، إلى حادثة دافوس الشهيرة!

❖ فيما يتعلّق بالتبادل التجاري التركي-الإسرائيلي في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، هناك دلالة على أن تركيا تسير باتجاهات عدّة وبرؤىً مختلفة؛ لكن، ما يجمعها هو أن تحافظ على موقعها ومكانتها وفق أجندة المهم والأهم لإستراتيجيتها.

❖ العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين، ورغم حالة التشاؤم من وجهة النظر الإسرائيلية، متذبذبة حيث لا يمكن أن تُبنى عليها أوراق عمل، لأن "إسرائيل" تدرك أنه في ظلّ وجود القوّة الأمريكية، لا يمكن لتركيا أو لغيرها ممارسة أيّ ضغط من شأنه قلب المعادلة الإقليمية، ما لم تبرز عوامل أخرى يمكن أن تجعل منظومة "الاستقراء" لمستقبل الاستقرار العسكري والأمني الإسرائيلي تتغيّر باتجاهات أخرى.

❖ يتّضح لنا أن علاقات تركيا بإسرائيل والولايات المتحدة، تدخل في عمق الأمن الاستراتيجي التركي، وأنها أثناء تلك الفترة لم يشبها شائبة؛ بل زادت عمقاً على حساب علاقة تركيا بالعرب. وفي نهاية هذه المرحلة، بدأ التوتّر التركي مع الولايات المتحدة، قبل وأثناء الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003.

❖ "إسرائيل" اليوم هي أكثر احتياجاً من أيّ وقتٍ مضى لعلاقات جيّدة مع تركيا، وذلك بسبب المتغيّرات في المنطقة، خاصّة في سوريا، وما يمكن أن ينتج عنها من بأن تصبح "إسرائيل" في محيطٍ معادٍ لها بالكامل، وهذا مالا تريده ولا تتمنّاه!

المبحث الثالث

المحدّدات الإقليمية والدولية للعلاقات التركية-الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية

أوّلاً: المحدّدات الإقليمية للعلاقات التركية-الإسرائيلية

إن دراسة المؤثّرات الإقليمية في العلاقة التركية-الإسرائيلية تعطي قدرة على فهم المتغيّرات والثوابت لدى كلٍ من تركيا وإسرائيل. ولقد أراد الباحث من خلال المحدّدات الإقليمية، والتي تضمّ الشرق الأوسط الجديد والكبير، والأمن القومي والمائي العربي، أن يسهم في إطلاق نقاشات وأبحاث ذات جدوى عن الكيفيّة التي يمكن أن تنهض عبرها تركيا.

- الشرق الأوسط الجديد أو الكبير

ترجع تسمية منطقة الشرق الأوسط إلى العام 1902، الذي تأسس على أساسين هما: النفط وفلسطين، والذي ارتبط بالفكر الاستراتيجي البريطاني، ومن ثمَّ بالفكر الاستراتيجي الأمريكي. ولقد تمّ التعبير عن ذلك المصطلح من قِبل الصحفي (فالنتاين شيروك) مراسل صحيفة "تايمز" اللندنية، من خلال مقالاته بعنوان: المسألة الشرق أوسطية؛ ومن ثمَّ استعمل المصطلح وزير المستعمرات البريطاني (ونستون تشرشل) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما تمّ إنشاء إدارة الشرق الأوسط للإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق. بعد ذلك استخدمت فرنسا هذا المصطلح بُعيد الحرب العالمية الثانية، إلى أن تمّ إنشاء قسم الشرق الأوسط في وزارة خارجيتها، وهي المنطقة التي تمتدّ من إيران إلى اليمن. وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت تلك التسمية في إشارة جغرافية تتّجه إلى جنوب الاتحاد السوفياتي. وعليه، فإن مصطلح الشرق الأوسط هو اصطلاح يجمع الجغرافيا والسياسة، مع العلم أن لا دلالة جغرافية ثابتة له؛ فهي قابلة للاتساع والتضييق [166].

(166) - أحمد صدقي الدجاني (1998). الجذور التاريخية للشرق أوسطية. ندوة بعنوان: الشرق الأوسطية -مخطّط أمريكي صهيوني.

ولقد اخترنا لأن يكون "الشرق الأوسط الجديد" عاملاً إقليمياً مهماً لرصد مؤشّر العلاقة بين تركيا و"إسرائيل"؛ فتركيا التي تجتمع فيها التناقضات تأتي في الإطار الجغرافي الشرق أوسطي، والتي تريد أن يمتدّ إلى منطقة البلقان، حيث تسمّيه بالعالم التركي[167]، وهي ذات الأصول الإسلامية. ولكنّ حزب العدالة والتنمية الإسلامي البراغماتي الحاكم يؤكّد على علمانية الدولة، وبلاده تحمل عضوية منظّمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك هي القوّة الثانية في حلف شمال الأطلسي[168]. ولا بدّ لنا هنا أن نتساءل (هل ستساهم تركيا في صياغة النظام الشرق أوسطي والإقليمي الجديد؟ أم أن المنظومة الدولية، والتي من أوّل أولوياتها الحفاظ على قوّة الردع والتفوّق الجيو أمني لإسرائيل بقيادة الولايات المتحدة، هي التي ستحدّد مساحة الحراك التركي في الشرق الأوسط الجديد والكبير؟)

لقد دعا وزير الخارجية الأمريكي (ألكسندر هيغ) في نيسان / أبريل 1981 خلال زيارته لأكثر من بلدٍ في الشرق الأوسط، إلى إنشاء حزام أمني في المنطقة يضمّ عدداً من الدول من باكستان إلى مصر، ويستوعب السعودية و"إسرائيل"! وتحدّث هيغ عن مخطّطه للشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية في حلف مشترك. وتعمل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في المنطقة على أساس [169]:

- ❖ تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وممرّاته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.
- ❖ المحافظة على تفوّق "إسرائيل" العسكري على جميع البلدان العربية.

مكتبة مدبولي، القاهرة، ص25 -26.

(167) - أُطلِق هذا الاسم على المنطقة المتواصلة جغرافياً من البلقان إلى تركستان الشرقية، وتشمل (تركمستان، أوزبكستان، قرغيزيا، كازاخستان، أذربيجان، وتتارستان داخل الاتحاد الروسي)، ويبلغ عدد السكان فيها ما يقرب من 150 مليوناً من الناطقين باللغة التركية، إضافة إلى الآذريين والتركمان داخل إيران. وعليه، تنظر تركيا إلى تحقيق وجود الجامعة التركية. ولقد ساعد ظهور هذه الجمهوريات انهيار الاتحاد السوفياني في 1990، وهذا ما جعل لتركيا حضوراً دولياً وإقليمياً (انظر عودة تركيا إلى الشرق، للكاتب ميشال نوفل، ص23-27).

(168) - محمّد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص233.

(169) - غازي حسين (2005)، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ص19.

❖ نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب والحدّ من التسلّح للدول العربية غير الخليجية.

❖ التوصّل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

❖ إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

❖ بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية في الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكي.

❖ توسيع التواجد الأمريكي العسكري في المنطقة.

❖ إقامة النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية.

لقد شكّلت الفترة ما بعد تشرين الأوّل / أكتوبر 1991، فرصة كبيرة للولايات المتحدة وإسرائيل لرسم خريطة المنطقة، وذلك بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وبدء المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية و"إسرائيل" بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وكذلك انهيار الاتحاد السوفياتي. واتخذ مصطلح السلام وفق التصوّر الأمريكي حيّزاً مهماً في كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن السلام في افتتاح مؤتمر مدريد: "... فهو ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب، وإبدالها بحالة عدم اعتداء. إن هذا ليس كافياً ولن يدوم، لكنّنا نسعى للسلام الحقيقي: المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي، وحتّى السياحة" [170].

لقد نظر العالم إلى منطقة الشرق الأوسط منطقة ممتازة لتجارة الأسلحة. كما أنها حارس سيّء للذهب الأسود – البترول – وكان البروفيسور الأمريكي برنارد لويس قد وضع مخطّطاً للشرق الأوسط نشرته مجلّة (Foreign Affairs) الأمريكية في خريف عام 1992، تحت عنوان (إعادة النظر في الشرق الأوسط)، انطلق فيه من التخلّي الرسمي عن حلم القومية العربية

(170) -كلمة الرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر مدريد. مجلّة الدراسات الفلسطينية. العدد 1991/8. ص186.

والمتعلّق بالوحدة وبدولة عربية موحّدة، أو حتّى بكتلة سياسية متماسكة، ورسم شرق أوسط جديد تصل حدوده الجغرافية إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي، ويقول باحتمال إلغاء دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة، لمصلحة قوىً إقليمية أخرى، وفي طليعتها "إسرائيل" وتركيا [171].

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي (شمعون بيريز) قد أصدر في العام 1993 كتاباً بعنوان (الشرق الأوسط الجديد)، استعرض فيه جملة من المفاهيم التي أطلقها للوصول إلى منظومة الشرق الأوسط الجديد، وخلص فيها إلى: شرق أوسط جديد تقوده "إسرائيل"، وهو شرق أوسط مدجّج بالتنمية والرفاهية، بحيث يصبح شرق أوسط مفكّك على أسس عِرقية ومذهبية وطائفية، يشتبك فيها الجميع مع بعضهم البعض، ولكنّهم يتحالفون مع "إسرائيل"، بحيث يستوجب تحقيق وجود الشرق الأوسط الجديد تجزئة النظام العربي المجزّأ أصلاً، وتقسيم المنطقة على أساس الأقلّيات الإثنية والعرقية [172].

إن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتماشى جنباً إلى جنب مع الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث تعتبر الدولتان أن المنطقة مجالٌ حيويٌ للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتعملان معاً على تصفية قضية فلسطين على حساب الحقوق الوطنية والقومية والدينية للعرب والمسلمين فيها، وإخضاع العالم العربي والإسلامي للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية [173].

ويقول الخبير الاستراتيجي اللواء طلعت مسلّم: "في الوقت الذي عبّر فيه (شمعون بيريز) عن مفهومه للشرق الأوسط، فإن (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء السابق لدولة "إسرائيل" عبّر عن بعض أفكاره في ذلك الخصوص، في كتابه (مكان تحت الشمس). وعليه، يمكن تلخيص أهم

(171) - غازي حسين. الشرق الأوسط الكبير. مرجع سابق. ص20-21. وانظر وثيقة رقم (9) للوزير التركي عمران أنان للدعوة إلى الاكتمال الاقتصادي بعد حرب الخليج. في ملحق الوثائق.

(172) - الشرق الأوسط الجديد: بين النظرية والتطبيق. إعداد وتنظيم شادي ناصر:
http://drshadinasser.blogspot.com/2011/12/blog-post.html

(173) - غازي حسين. المرجع السابق. ص21.

العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط المقترح بما يلي [174]:

- تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين العرب، وإقامة أمن إقليمي جديد بدلاً من الأمن القومي العربي.
- إتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين، بما يمكّن "إسرائيل" من التغلغل في الدول العربية، ولا تتيح للدول العربية التغلغل في "إسرائيل".
- ضمان التفوّق العسكري لإسرائيل على دول الجوار من حيث النوع والعدد، لتحقيق الردع المناسب.
- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي بحرياً وجوّياً وفقاً لمعاهدات عربية-أمريكية، وبقرارات من الأمم المتحدة، مع وجود عسكري غير محدود.
- ربط "إسرائيل" بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للعالم العربي، وخاصّة تركيا وأرتيريا وأثيوبيا.
- يرى العديد من الباحثين أن النظام الاقتصادي للشرق الأوسط الجديد سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، لأن ما سيتمّ اتخاذه من إجراءات سوف يساعد الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية، حيث أن استيراد الخامات والسلع الوسيطة يمثّل نحو نصف الواردات في "إسرائيل"، وأن تصدير السلع الصناعية يمثّل نصف الصادرات. وفي ظلّ النظام الشرق أوسطي الجديد اقتصادياً، فإن عدداً من دول الجوار العربي ستتحوّل إلى مصدر للخامات والمكوّنات الأساسية والهامة للصناعات الإسرائيلية؛ وهذا سيؤدّي إلى النموّ غير المتكافئ عند المقارنة بين اقتصاد "إسرائيل" والاقتصاديات العربية. كما أن "إسرائيل" تسعى لتكون المركز الرئيس للصناعات التقنية (High - tech industries)؛ وتشير بعض التقارير إلى أن شركتي إنتل (Intel) وموتورولا (Motorola)، استثمرتا ما يقرب

(174) - طلعت أحمد مسلّم (1998). الجذور التاريخية للشرق أوسطية. ندوة بعنوان. الشرق الأوسطية: مخطّط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي. القاهرة. ص63- 64.

من 2.6 مليار دولار حتّى نهاية القرن الماضي في "إسرائيل"، باعتبارها البوّابة الطبيعية إلى الأسواق العربية والشرق أوسطية [175].

- إسرائيل جزء لا يتجزّأ من المنطقة، ويجب على العرب تطبيع العلاقات معها منفردين وليس مجتمعين، وذلك تمهيداً لدخول "إسرائيل" إلى كافّة النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، وصولاً إلى تثبيت حالة الإقناع أن "إسرائيل" دولة لها الحقّ في البقاء من خلال تقبّل العرب لتلك الثقافة[176].

وممّا سبق بيانه، فإن هذا يعني إحداث تغييرات أمنية مركّبة في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تتحول إلى أعباء ومخاطر تشكّل ألغاماً قابلة للانفجار في أيّ لحظة، ولا يمكن عندها الاعتماد على التوازنات التي تتحكّم الولايات المتحدة في تناقضاتها ومكوّناتها الداخلية والخارجية إقليمياً ودولياً، ممّا يجعل أنظمة الدول في المنطقة تعيش حالة من الخوف على كراسي الحكم فيها في ظلّ الحديث عن ممارسة الديمقراطية بالمقياس الأمريكي.

وتفرض التطوّرات المتلاحقة في المنطقة، في ظلّ السيناريوهات التي تجري في إطارها وفق مقتضيات الإستراتيجية الأمريكية، حيث بات واضحاً أن السياسة الأمريكية تقوم على إعادة رسم الخرائط الجيو سياسية للمنطقة، الأمر الذي يوجب على تركيا أن تبني رؤاها إقليمياً ودولياً بما يضمن لها أن تكون لاعباً في إطار رسم معادلات السياسة الدولية، والتي من أهم مقوّماتها: القدرة على الموازنة في العلاقة مع "إسرائيل" التي يرفضها الشعب التركي رفضاً تراكمياً يتّفق مع الفطرة البيئية للتاريخ التركي، وبين مقدار العلاقة التي يمكن من خلالها أن تكون لاعباً دولياً وفق محدّداتها في ظلّ النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي وفق ثبات العوامل- الجيو سياسية والجيو أمنية- سيكون محكوماً بالغلبة الإسرائيلية، ويكون امتداداً للنظام الدولي المحكوم بالغلبة للولايات المتحدة. وهنا تبرز الكثير من المحدّدات التركية ذات الطابع الإيجابي، لأن تكون جزءاً من إعادة الهيكلة لمنطقة الشرق الأوسط الجديد والكبير، وتكون البلاد العربية في

(175) - طلعت مسلّم. المرجع السابق. ص104.

(176) - عبد الستّار قاسم. الشرق الأوسط الكبير. http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-88/file/ME-big1.pdf

أكثر حالاتها ضعفاً والكيان في أكثر حالاته قوّة [177]:

❖ تمتلك تركيا قوّة ذاتية في بناء نموذج حكمها الداخلي، حيث أنها رغم الكثير من الانقلابات ما زالت تزعم أنها ذات تجربة ديمقراطية أولى في الشرق الأوسط، والذي تعتبره الولايات المتحدة نموذجاً منافساً لأيّ نموذج إسلامي للحكم.

❖ تمتلك القدرة على أن تكون قوّة اقتصادية كبرى في المنطقة بفضل موقعها الجغرافي وقدرتها الإنتاجية، كما أنها قوّة مائية هامة في المنطقة بالنسبة لإسرائيل، ولا يمكن لإسرائيل أن تجازف بخسارتها. وكذلك، فهي لها قدرة على استخدام سلاح المياه في ظلّ علاقاتها بدول الجوار الإقليمي لها.

❖ رغم متانة الحكم في النظام السياسي التركي، خاصّة في ظلّ حزب العدالة والتنمية، إلاّ أن تركيا تدرك أن الغرب ينظر إليها على أنها أفضل حاجز جغرافي وسياسي أمام تمدّد الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وأوروبا.

ويرى إبراهيم الصيّاد أن إحداث التغيير المطلوب أمريكياً وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير، يتمّ إما باستخدام القوّة العسكرية والغزو والاحتلال كما حدث في أفغانستان والعراق، وهي وسيلة تضمن إسقاط النظم بالقوّة المسلّحة وتولية نظم مروّضة ومبرمجة وفق ما تراه واشنطن، أو التهديد بالتغيير من خلال الضرب على وتر الإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون التركيز على عامل العروبة والإسلام الذي يثير قلقهم. ولذلك، كان من الضروري توسيع دائرة التغيير بضمّ دول غير عربية وغير إسلامية للخروج من المأزق القومي، بالحديث عن تطوير لشكل إقليمي جديد يضمّ تركيا باعتبارها النموذج المسلم ديانةً، والعلماني سياسةً ونمط حياة؛ وتركيا قد تكون الشكل الأفضل لما تريده الولايات المتحدة من نمطٍ سائدٍ لكلّ دول المنطقة، وتحديداً الدول العربية، ثمَّ "إسرائيل" باعتبارها نموذجاً غير مسلم يعبّر عن حال السياسة الأميركية، وتُعدّ الحليف الاستراتيجي لواشنطن بالمنطقة في إطار منظومة الشرق الأوسط الكبير [178].

(177) - مقابلة أجراها الباحث مع السفير الإيراني في لبنان د. غضنفر ركن آبادي يوم السبت 2012/7/14م. محمّد نور الدين. تركيا في الزمن المتحوّل. مرجع سابق. ص237 -243.

(178) - إبراهيم الصيّاد (2004). «ماذا وراء المشروع الأمريكي الكبير؟». جريدة البيان الإماراتية. 5/3/ 2004.

أما د. عبد الستّار قاسم، الخبير السياسي، فيرى أن فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير تُبعِد التطلّع العروبي والإسلامي عن السياسة العامّة في المنطقة، لأن الشركاء منْ هم من غير العرب، ومن غير المسلمين، ولأن المشروع يأخذ بعداً جغرافياً ينفي مسائل الانتماء العقدي والقومي؛ وهذا يعني أن مشاعر النقص واليأس عند العرب والمسلمين، يتمّ استبدالها بتطلّعات الرفاهية الاقتصادية ذات العلاقة بالمادّة لا بالعقل والروح. ولذلك، فإن المحاور للمشروع وفق الرؤية الأمريكية تتمثّل في [179]:

❖ الاستبدال القِيمي من خلال تغييب قِيم اجتماعية ومادّية وثقافية ودينية سائدة لصالح قِيم مادّية جديدة تبتعد عن الترابطية وترسّخ الفردية.

❖ إحلال الهم الاقتصادي المادّي محلّ الهم القومي، بحيث لا تعود مسألة القومية والوحدة العربية ذات معنىً.

❖ تحويل الإسلام إلى علاقة يناجي فيها الفرد ربّه مباشرة بالطريقة التي يراها مناسبة .

❖ العمل على محاصرة الهموم القومية والإسلامية وتفعيل الهموم المادّية لأجل تضييق مساحة الانتماء والشعور الجماعي بالمنطقة العربية والإسلامية.

❖ إظهار "إسرائيل" على أنها العقل العبقري الذي يدفع بالمنطقة نحو التطوّر، ممّا يجعل العرب والمسلمين أكثر رغبة في تسليم شؤونهم لإرادة الغير.

ويرى ميشال نوفل في كتابه (عودة تركيا إلى الشرق) أن الهندسة القديمة للتوازنات الإقليمية قد انهارت بسبب [180]:

❖ عودة تركيا كقوّة إقليمية واهتزاز الشراكة بينها وبين "إسرائيل"، بسبب قيادة البلاد تحت حكم حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية، وبروز شعور التضامن القويّ مع قضايا العالم العربي والإسلامي.

(179) - عبد الستّار قاسم. الشرق الأوسط الكبير. http://blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-88/file/ME-big1.pdf

(180) - ميشال نوفل. عودة تركيا إلى الشرق. مرجع سابق. ص91- 96.

❖ الإصرار التركي على انتهاج سياسة مستقلّة إزاء إيران التي بدأت تظهر كقوّة إقليمية بعيداً عن الضغوط الدولية.

❖ قوّة الحضور التركي في قضايا الشرق الأوسط، خاصّة في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزّة في كانون الأوّل/ ديسمبر 2008، وكذلك التحرّك على تفعيل مسار التفاوض الإسرائيلي-السوري.

❖ رأت تركيا أن الحرب على العراق، وانهيار الاتفاقات الموقّعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، شكّلتا مدخلاً مهماً للعمل في منطقة الشرق الأوسط في شكلٍ شبه مستقلّ.

❖ قوّة التمثيل الفعلي لتركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي أسهمت في أن تكون محور صياغة توجّهها في المنطقة.

❖ تعتبر تركيا إلى أن الشرق الأوسط يحتلّ في سياستها الحالية أهمّية كبيرة، لأنه سيسهم استراتيجياً في استقرار الأمن في العالم، ولاسيّما في مجال الطاقة.

❖ أطلقت تركيا مشروع تحالف الحضارات، والذي بدأ في العام 2005، بدعم من إسبانيا والأمم المتحدة. وتهدف هذه المنظّمة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحرّيات، والتي تُعتبر جوامع مشتركة بين الحضارات.

❖ تسعى تركيا سعياً حثيثاً لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، حيث أن تعزيز العلاقات الاقتصادية هو أحد أسس السلام والاستقرار، وذلك تطبيقاً لمبدأ صفر مشاكل في العلاقة مع الجيران.

❖ باتت تركيا ترى أن الولايات المتحدة قد تسبّبت في إحداث تغييرات في الشرق الأوسط، وأنها تجاهلت المؤسّسات الدولية وكذلك سيادة الدول. كما أن الحرب على ما يسمّى (الإرهاب) أدّت إلى ازدياد المشاكل في العالم الإسلامي؛ وكذلك الحرب على العراق أسهمت في الإضرار بالمصالح التركية، وتحريض الأكراد ضدّها [181].

(181) - عبد الله السويجي، «الموقف التركي والشرق الأوسط الجديد»، جريدة القدس الفلسطينية، عدد 2011/20 ،12.

❖ أعاقت السياسات الأمريكية ضدّ إيران أعاقت مرور الطاقة الإيرانية إلى تركيا، وأسهمت في تعظيم القومية الإيرانية وروح المقاومة ضدّ الغرب. وعليه، فإن أيّ مبادرة أمريكية تتّخذ الحلّ العسكري تجاه الملف النووي الإيراني لن تكون ذا تأثيرٍ إيجابي [182].

أمام ما تقدّم، يبرز تساؤل مهم وهو ماذا تريد الولايات المتحدة من تركياً في الشرق الأوسط، لحماية مصالحها الإستراتيجية [183]:

❖ تواجد الاستثمارات التركية في المناطق الكردية في العراق. وعليه، يتوجّب على الولايات المتحدة السعي لتوحيد وجهات النظر بين أكراد العراق وتركيا.

❖ أن يسهم أيّ تقارب تركي-إيراني إيجابياً في أيّ حوار مستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران.

ويقدّر الباحث هنا أن الولايات المتحدة تدرك أنه لا يمكن أن يحدث أيّ صدام أمريكي -إيراني لأسباب إستراتيجية، ورمي الأمر على كاهل تركيا إنّما يعطي القارئ برهة وقتٍ للتفكير في كيفيّة قلب الأوراق وخلطها في المنطقة من جديد.

حرصت الولايات المتحدة على تشجيع منظّمات المجتمع المدني غير الحكومية على التمرّد بشكلٍ أو بآخر على النظم السياسية القائمة في المنطقة العربية والإسلامية، تحت دعاوى الحرّية وفق منظورها. وتمثّل ذلك في رصد مبالغ مالية طائلة لدعم أنشطة تلك المنظّمات التي يُفترض في هذه الحالة أنها لن تعارض أيّ توجّهات أميركية. كما وحشدت الإدارة الأميركية ماكينتها الإعلامية، ومنها الفضائيات العربية التي صنعتها، ومنها قناة "الحرّة" وغيرها؛ ناهيك عن تركيز الرموز في الإدارة الأمريكية على أن الشرق الأوسط الكبير سيأتي بالخير الوفير لشعوبه، ما داموا سيسيرون في فلك العباءة الأميركية، وذلك سيمكّن الولايات المتحدة من إعادة صياغة المنطقة وشعوبها: سياسياً وثقافياً وإعلامياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك انطلاقاً من أن شعوب المنطقة المسلمة لا تتمتّع بأهليّة تأهيل وتطوير بلادها [184].

(182) - المرجع السابق.

(183) - أحمد الباسوسي (2009). رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط. سلسلة تجربة الإسلاميون في تركيا. القسم السابع. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية. بغداد. ص9.

(184) - الصيّاد. ماذا وراء المشروع الأمريكي الكبير. مرجع سبق ذكره؛ وانظر وثيقة رقم (10) بعنوان: الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق

ما تقدّم يدلّل على حالةٍ من عدم الفهم التركي للغير وعدم فهم الغير لتركيا، وذلك لبروز عوامل عديدة أصبحت ذات تأثير في فهم إعادة هيكلة الشرق الأوسط الجديد والكبير، خاصّة ما اصطلح عليه بثورات "الربيع العربي"، التي تريد تركيا أن تكون عنصراً مؤثّراً أو لاعباً متقدّماً فيها؛ وهذا الأمر لا يعني غياب الولايات المتحدة عن الساحة. وهنا السؤال: من الذي يملك الإمكانات والقدرة على التحكّم في مسار المنطقة؟ للوهلة الأولى، قد تكون تركيا، بحكم علاقة الجوار مع دولها؛ ولكن، عند التمعّن ندرك أن الولايات المتحدة لا يمكن لها في ظلّ امتلاكها القوّة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأولى في العالم، وفي ظلّ امتلاكها جيشاً من الباحثين الذين يعملون فيما يقرب من 1850 مركز بحثي لتجديد خزّانات ومستودعات الأفكار (Think Thank)، التي تُسهم في توضيح وتحديث الرؤى والاستراتيجيات الأمريكية في العالم، والتي من أهمّها الإبقاء على إستراتيجية العلاقة مع "إسرائيل".

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا على أنها نموذج، فإن تركيا تنظر إلى نفسها بأنها لاعب مهم في المنطقة. ويأتي هذا الشعور نتيجة عوامل كثيرة، أهمّها - كما أسلفنا - محاولتها التقرّب إلى جوارها العربي والإسلامي. وعليه، فإن تركيا تطمح إلى أن تكون وسيطاً في الشرق الأوسط، من خلال ما قامت به من وساطة بين سوريا و"إسرائيل" وجلبهما إلى طاولة المفاوضات منذ عام 2004. كما أسهمت في محاولة دعم التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين حتّى قبيل الحرب الإسرائيلية على غزّة عام 2008؛ وكذلك، هي ترغب في الانخراط في شؤون المنطقة بعد ظهور إيران كقوّة إقليمية تشكّل تحدّياً لبعض الأنظمة في الشرق الأوسط، ممّا أوجب على تركيا أن تزاحم من أجل أن تكون دولة محور في المنطقة ولاعباً ناشطاً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال استغلال موقعها الجيو سياسي والجيو أمني لتعزيز السلام في الشرق الأوسط [185]! كما أنها تزاحم لتلعب دوراً مهماً في صياغة المنطقة للحفاظ على أمنها وأمن العالم، وذلك من خلال مفهومها لتطوّر النظام العالمي الجديد في اتجاهاتٍ ثلاثة، وفق (أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركي الذي قال: "تركيا تريد أن تسهم في بناء السلام"،

الأوسط. ملحق الوثائق.

(185) - نوفل. عودة تركيا إلى الشرق. مرجع سابق. ص91- 96.

وهي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط، معتمدة في ذلك على سياسة خارجية مبنيّة على ثلاثة مكوّنات أساسية وهي [186]:

❖ المستوى السياسي: وذلك من خلال تهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول الشرق أوسطية، وتمثّل ذلك في إطلاق مؤتمر الجوار العراقي عشيّة التدخّل العسكري في العراق في عام 2003 لدعم المصالحة العراقية الوطنية والحؤول دون تدخّل خارجي. كما أسهمت تركيا في تأسيس المنتدى التركي-العربي، وذلك لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وكذلك حضورها البارز في مسألة حفظ الأمن في الجنوب اللبناني من خلال مساهمتها في قوّات اليونيفيل(UNIFIL) التي تمّ تشكيلها استناداً إلى قرار مجلس الأمن (1701)، عقب الهجوم العسكري الإسرائيلي على لبنان في العام 2006.

❖ المستوى الثقافي: توجّهت تركيا إلى المنطقة عبر الباب الثقافي من خلال تعدّد الثقافات فيها، خاصّة في اسطنبول. وهذا، حسب المسؤولين الأتراك يُعدّ محفّزاً للحوار وتعزيز التسامح، ممّا جعلها تطلق مشروع تحالف الحضارات في عام 2005، بهدف تشكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضدّ الأحكام المسبقة وسوء الفهم.

❖ المستوى الاقتصادي: تعتبر تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط يشجّع الاستقرار السياسي. ولذلك، هي تسعى إلى تحقيق أقصى قدرٍ من التعاون؛ فكان الاتفاق على إنشاء مجلس استراتيجي مع العراق وسوريا في عام 2008، وتمّ توقيع ما يقرب من 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطّي مجالات الأمن والصحّة والنقل والطاقة وغيرها، وتوقيع 40 اتفاقية مع سوريا أهمّها إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح الحدود المشتركة.

وبالتالي، فثمّة عوامل أخرى لا بدّ أن تضمن لتركيا استمراريتها، حتّى تستطيع أن تسهم بقوّة في تأسيس الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، وهي:

❖ التفوّق الإقليمي: إذا لم تستطع تركيا الاستمرار في حضورها الإقليمي بما يخدم جوارها

(186) - المرجع السابق. ص98-101، 91- 96.

العربي والإسلامي، فهي لن تستطيع أن تكون قوّة مؤثّرة. ولكن، يمكن أن تكون ذات تأثير في اتجاهات مختلفة. وأمام حالة الحراك العربي المسمّى "الربيع العربي"، رأينا عدم تحقيق مبادئ السياسة الخارجية لتركيا التي وضعها داوود أوغلو.

❖ الاستقرار الأمني: تُعتبر تركيا أكثر الدول قدرة على قراءة المتغيّرات في المنطقة. وعليه، فإن الاستقرار الأمني الداخلي والإقليمي لتركيا، يشكّل عاملاً حاسماً في قدرتها على التوسّع خارجياً، إقليمياً ودولياً؛ وهذا أيضاً لم تستطع تركيا تحقيقه بالكامل، بسبب وجود الأقلّيات، مثل: الأكراد والأرمن، والذين يشكّلون مصدراً رئيسياً لتهديد أمن تركيا.

❖ الوحدة العربية - العربية: تبني تركيا حالة الحراك التي تريد في الشرق الأوسط، من خلال بناء الوحدة بينها وبين العالم العربي والإسلامي. ولكن، العرب الذين يفضّلون أن تكون حالة التعاون مع بعضهم البعض وبينهم وبين تركيا، لا يرغبون بأن يكونوا جزءاً من المشروع التركي.

وبالأحرى، يستحيل دمج "إسرائيل" في المنطقة العربية والمحيط الإسلامي بشكل كامل"[187]، وعليه، فإن المبادرة الأميركية بات مصيرها الفشل، لأن منطق الاحتواء وتوزيع الأدوار رغم سهولته مرحلياً، هو مرفوض استراتيجياً لأنه يخالف الإيديولوجيا والمنطق.

إن المراقبين الإسرائيليين يدركون أكثر من أيّ وقتٍ مضى أن التحوّلات في الشرق الأوسط، والتي تزدادا تفاعلاً، توجب على حكومتهم العمل على عدم فقدان العلاقة مع تركيا، خاصّة وأن تركيا أصبحت أكثر توجّهاً نحو العالم العربي؛ وهذا يعني أنه ستكون لديها قوّة ديموغرافية كبرى يصعب تجاوزها؛ والخوف من أن يتمّ تجاوز "إسرائيل" في محور العلاقات التركية الشرق أوسطية، وتصبح "إسرائيل" تحت الحصار السياسي [188]. وسيكون من الصعب على الجيش

(187) - نسيم خوري (2004): مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة. مجلّة الدفاع الوطني. عدد 50. بيروت. http://www.lebarmy.gov.lb

(188) - شرق أوسط جديد من قِبل تركيا ومصر بدلاً من «إسرائيل» . موقع يي نت الإخباري الإسرائيلي. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4124034,00.html

الإسرائيلي أن يقوم بعمل عسكري (بمفهوم الحرب) في أيّ بلد عربي، أو حتّى في غزّة، لأن ذلك يعني توحّد الشعوب العربية-الشرق أوسطية، ولكن ضمن منهج توجيه رسائل فعلية وميدانية ضدّ "إسرائيل"!

إن عصر الشرق الأوسط الجديد أوجد الثورات التي تتّسم برفض الزعيم المخضرم، والحزب الحاكم الذي يسيطر على كافّة جوانب الحياة ويخدم النخبة الحاكمة. ويقول المحلّلون الإسرائيليون إن وجود علاقات طيّبة مع تركيا فيه مصلحة إسرائيلية واضحة. مع أن العلاقات اليوم هي في حدودها الدنيا؛ إلاّ أنه يجب العمل على تعزيزها في جوانب عدّة، مثل الصناعات العسكرية والعمل الاستخباري، حيث أن قطع العلاقة يعني ضعف الأمن وانعدام التعاون السياسي[189]. ويعتقد الباحث أن حالة الحراك الثوري في العالم العربي ستسهم بشكل أو بآخر في إصابة المشروع الصهيوني في المنطقة بالجمود، وأن تركيا ستُقبل بصورة أكبر على التعاون الاستراتيجي مع العرب، نتيجة الشعور التركي بأن الدول العربية تحقّق تغيّراً في استشراف مستقبل شعوبها.

من جهتها، أكّدت تسيبي ليفني، زعيمة المعارضة الإسرائيلية، في شباط فبراير 2011، في مؤتمر هرتسيليا الأمني الإسرائيلي الحادي عشر:" أن الوضع الإقليمي غير واضح، وأن الخوف ينتاب مواطني الدولة - "إسرائيل" - إزاء مستقبلهم ومستقبل الدولة؛ ورأت أن الحلّ يكمن في سرعة إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين" [190]. ويلفت الباحث هنا أن واقع التحوّل في البنية الفكرية للقيادة الإسرائيلية نابعٌ من الشعور بأن مشروع "إسرائيل" التوسّعي ينحسر في ظلّ تسارع المتغيّرات في المنطقة.

فقد أكّد الرئيس الصهيوني (شمعون بيريز)في شباط / فبراير 2012، خلال مشاركته في مؤتمر هرتسيليا الأمني الإسرائيلي الثاني عشر أن :"العالم بصيغته المعروفة يختفي تدريجياً،

(189) - العلاقات التركية-الإسرائيلية. معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي. http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1302768620.pdf

(190) - تقرير عن أبرز المداخلات في مؤتمر هرتسيليا الحادي عشر. موقع الزيتونة. http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=136049

وأن صيغته الجديدة لا تزال لغزاً لافتاً، وذلك لتراجع قوّة الحكومات والأطر الدولية والهويات القومية مقابل تعاظم قوّة العولمة، مشيراً إلى أن الكيان الصهيوني رغم تطوّره اقتصادياً وعلمياً، إلاّ أنه غارق في عالم قديم من الناحية السياسية"[191]. ويعتقد الباحث أن بيريز من الشخصيات ذات التاريخ العريق في المؤسسة الإسرائيلية بمختلف مسمّياتها، بحيث يمكن فهم حديثه في إطار التحوّلات في الشرق الأوسط التي أربكت صانعي السياسات، دولاً ومنظّمات؛ ليس على صعيد عدم قراءة الواقع واستشراف المستقبل، وإنّما على مستوى حالة العجز التي أصابتهم لعدم مواكبة التغيّرات المتلاحقة.

- الأمن القومي والمائي العربي

إن تزايد حاجات الشعوب أوجب على الدول أن ترتبط بأمنها ومواردها المالية، خاصّة في ظلّ تزايد عدد سكّان العالم، وتناقص الموارد المائية، لذا، نسعى تالياً إلى دراسة الأمن القومي والمائي كمحدّد للعلاقة بين تركيا و"إسرائيل".

أ. الأمن القومي العربي

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات، مهما بلغ حجم القوّة التي توجد تحت تصرّفها ونوعها. وتوفير الأمن نسبياً يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي. لذا، يشكّل عامل الأمن القومي للدول العربية عاملاً ومحدّداً هاماً للعلاقات التركية-الإسرائيلية، حيث أن كلا البلدين يدرك مدى أهمّية فهم محدّدات الأمن القومي العربي، خاصّة في ظلّ استمرار العلاقة بينهما في مجالاتها المختلفة؛ ولكلٍ منهما منفرداً هاجسه الخاصّ حول أهمّية بناء منظومة أمن قومي عربي، وإلى أيّ نسبة يريدها كلّ طرف.

ويمكن تعريف الأمن القومي بأنه: قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها وعلى تحقيق أهدافها

(191) - «إسرائيل» باتت عبئاً على الولايات المتحدة. موقع مهجة النفوس. http://shaban.forumarabia.com/t3545-topic

في مجالات الأمن والسياسة الخارجية، والمجتمع والاقتصاد والعلوم. وتحدّد وثيقة استراتيجيا الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض في مايو/أيّار 2010 أربعة مجالات رئيسية هي: الأمن، الازدهار، القِيم، والنظام العالمي[192].

ويعرّف عبد الجليل مرهون الأمن القومي العربي بأنه: " أمن مجموع المواطنين العرب الذي يعني تحققه إزالة الخطر الذي يهدّد حياتهم وسلامتهم، وإبعادهم عن ظروف العوز والحرمان المادّي والمعنوي، وتوفير سُبل الحياة الكريمة لكلّ فرد منهم"[193].

ويمكن لنا أن نعرّف الأمن القومي العربي بأنه مجموعة الإجراءات التي تتّخذها الدول العربية مجتمعة لإزالة التهديدات الداخلية والخارجية، والتي يمكن من خلالها حماية أمن المواطن والدول على حدٍ سواء، بما يسهم في الارتقاء بالمواطن العربي على صعد الحياة كافّة، ويعزّز انتماء لبلده ولمنظومة الدول العربية، ويتيح له سُبل ممارسة الحقوق المدنية والسياسية[194].

إن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وُضِع عام 1944، وأنشئت الجامعة على أساسه في آذار/ مارس 1945، ضمَّ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعة والموقّعة عام 1950، حيث أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشِر إلى الأمن. ونصّت المادّة الثانية منها على ما أُطلِق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم، كالحرب مثلاً. ولذلك، تشكّل مجلس الدفاع العربي المشترك، الذي يتكوّن من وزراء الدفاع والخارجية العرب، كي يعمل على توحيد قدرة الأمّة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها[195].

بعد انتهاء الحرب الباردة، أدركت تركيا أنها انتقلت إلى حالة عدم الاستقرار الأمني. وهذا ما

(192) - شموئيل إيفين إفين (2011): اقتصاد الأمن القومي في «إسرائيل» في مواجهة التحدّيات الأمنية والاجتماعية. تحرير رندة حيدر. مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ص 3.

(193) - عبد الجليل مرهون (2010): الأمن القومي العربي: رؤية في التحدّيات والخيارات. مجلّة شؤون الأوسط. عدد 136. بيروت. ص113.

(194) - تعريف خاص من الباحث.

(195) - زكريا حسين. الأمن القومي: www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm/

تحدّث به وزير خارجيتها آنذاك (حكمت تشيتين)، حيث قال: "لقد تحوّلت تركيا في عام 1993 إلى دولة مواجهة مع جهات عدّة، نتيجة لموقعها الجيوسياسي والجيو استراتيجي الذي يضعها في أقلّ مناطق العالم استقراراً وأكثرها تقلّباً وغموضاً" [196]. وهذا يعني أن تركيا أدركت أن أمنها قد يتأثّر سلباًفي لحظة؛ فهي تؤثّر في أمن جوارها، لأن أمنها أصبح أكثر ارتباطاً مع أمن الشرق الأوسط، ما أوجب عليها العمل للحفاظ على أمنها في إطار موقعها الجغرافي، من خلال[197]:

❖ تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة.

❖ الاهتمام بتوفير الأمن والاستقرار إقليمياً، من خلال معالجة القضايا التي تشكّل تهديداً لأمنها، مثل: الصراع العربي-الإسرائيلي، والقومية العربية، والإرهاب.

❖ التدخّل الخارجي والتنافس بشأن القوى في الشرق الأوسط.

إن أخطر ما في البعد الاستراتيجي الأمني للعالم العربي، أنه يضع أمن المنطقة تحت رحمة المنطق الأمني الأمريكي والإسرائيلي، ويحرم المنطقة حتّى من تنظيم الدفاع عن نفسها، ويقف حائلاً أمام أيّ تعاون عربي في مجال الدفاع وحماية أمنه القومي[198]. ولقد تطوّر مفهوم الأمن العربي من مفهومه المجرّد إلى مفهومه الديناميكي، حيث يتعزّز الأمن القومي العربي بجهد أمن الدول المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاهدة وليس بأمن دولة واحدة، والمقصود به المخطّط الاستراتيجي للأمن الإقليمي [199]، الذي تتّفق تلك المجموعة على اتباعه لحماية أمنها في المحيط الدولي، بما يضمن قوّتها ورفاهية شعوبها. ومن أهم هذه التطوّرات التي أثّرت إلى حدٍ كبيرٍ في أوضاع الأمن القومي العربي [200]:

(196) - الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص86.

(197) - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(198) -معتزّ الدبس (2009)، «النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي»، موقع دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/19/180295.html

(199)- هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكري لدول الإقليم، إلي منع أيّ قوّة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم (انظر: حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطوّر المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط).

(200) - محمّد المجذوب (2009)، «الأمن القومي العربي: بين النظرية والتطبيق»، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

1- الانتقال من التفاعلات الإستراتيجية إلى التفاعلات الاقتصادية؛ أيّ انتقال مفهوم الأمن من مستوى الدفاع ضدّ العدوان إلى مستوى تحسين ظروف الحياة والمعيشة للشعوب وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية.

2- استقرار مفهوم جديد في المجال الأمني، مفاده أن التنمية الشاملة، والإنماء المتوازن اجتماعياً واقتصادياً، والمشاركة الفعلية والعادلة في الحكم، تشكّل أبعاداً أساسية تُضاف إلى البعد العسكري في نجاح الأمن القومي.

3- بروز قِيم جديدة في النظام الدولي، مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة.

4- حصول تطوّر في مفهوم الأمن الجماعي تجسّد في صيغة الأمن التعاوني.

ممّا سبق يتّضح أن الأمن القومي العربي يزداد أهمّية يوماً بعد يوم، لأنه يمثّل قاعدة بناء المستقبل الأفضل للشعوب العربية، وركيزة الأهداف لتحقيق تطلّعات الشعوب. ولقد اعتبر الكثير من الباحثين أن محور انطلاق العمل العربي، ليكون قوّة فعلية مؤثّرة دولياً، ينبع من بناء منظومة الأمن القومي العربي، بسبب اختلال التوازن في ميزان القوى في ظلّ الشراكة الإستراتيجية بين "إسرائيل" والدول الكبرى. ولمّا كان الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط أمنياً بعيداً عن منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فقد أطلق الحلف في لقاء قمّة انعقد في اسطنبول في حزيران / يونيو 2004، مبادرة المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى البعيد، بغرض التعاون الأمني الثنائي العملي بين حلف الناتو وبلدان منطقة الشرق الأوسط ، على أن تبدأ ببلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وتقدّم المبادرة قائمة من الأنشطة، منها [201]:

❖ تقديم الاستشارات في مجالات الإصلاحات الدفاعية وميزانية الدفاع والتخطيط والعلاقات المدنية – العسكرية.

❖ مكافحة تبادلٍ للمعلومات والتعاون البحري بين قوىً غير مرغوب بها.

(201) - أشرف كشك (2011)، «حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية»، موقع الأهرام الرقمي المصري: http:// digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643519

❖ المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمالٍ لمواجهة التهديدات التي تمثّلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وبالتالي، فإن استمرار انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل الذي عكسه خطاب الرئيس الأمريكي (أوباما) بشأن الشرق الأوسط في أيار/ مايو 2011، بالقول: "إن التزام الولايات المتحدة بأمن "إسرائيل" لا يتزعزع"، يأتي داعماً لِما يُعرف بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الصادر في عام 2010، من خلال الاهتمام بما يلي [202]:

❖ إن قضايا ندرة المياه والتغيّر المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة، تشكّل محاور أخرى للبيئة الأمنية التي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه خلال المرحلة القادمة، لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته.

❖ إن العلاقات الأطلسية – الإسرائيلية المتنامية تمثّل تحدّياً جديداً للدول العربية.

إن تركيا التي تمثّل العضو الثاني في منظّمة الناتو الأكثر أهمّية وقوّة، تُسهم في التأثير في منظومة الأمن القومي العربي. والقارئ المتمعّن لخارطة العالم العربي سيجد أن تركيا وإيران وعدد من الدول الأفريقية تشكّل دول الجوار للعالم العربي إضافة الى البحار؛ وهذا يعني أن تلك الدول تشكّل إحدى الساحات الهامة المرتبطة بالأمن القومي العربي. ومن منطلق الحرص عليه ، فمن الحكمة أن نعطي تلك الدول أولوية خاصّة في التعامل معها، وأن تكون علاقاتنا معها جيّدة ومتميّزة، نظراً لأهميتها للأمن القومي العربي. ومن خلال إهمال دراسة أهمّية التعاون المشترك مع الجوار العربي، استطاعت "إسرائيل" أن تجعل من تلك الدول ساحة لاستثمارها السياسي بهدف محاصرة العالم العربي بدولٍ معادية، وتوظيف ذلك لتشويه سمعة الدول العربية وتصويرها لدى بقيّة دول العالم ولدى الرأي العام الدولي، بأنها دولٌ عدائيةٌ في طبعها وتاريخها وثقافتها ولا تتعايش مع جيرانها[203].

(202) - المرجع السابق.

(203) - عبد القوي الإرياني. »دول الجوار والأمن القومي العربي«. موقع صحيفة 26 سبتمبر:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=38390

ويتحقّق الهدف الأمريكي-الإسرائيلي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية، تحت ستار السلام وتسوياته المتلاحقة، وصولاً إلى تفريغ المنطقة من كلّ قوّة حقيقية قائمة، عن طريق إلهاء البعض بإعلان التسوية السياسية، وذلك للإخلال بالأمن القومي العربي؛ وكذلك توريط البعض الأخر في صراعات سياسية وعسكرية، وقصّ أجنحة فريق ثالث وكسر تحالفاته القومية التي كانت تشكّل في الماضي ركيزة للأمن القومي العربي [204]. وقد أدّى هذا إلى اهتزاز العلاقات التركية-الإسرائيلية؛ ويبدو أن ذلك كان نتيجة لبعض التجاوزات التي قامت بها "إسرائيل" تجاه سيادة الدولة التركية وأمنها القومي، ولم يكن بإمكان الحكومة التركية ولا الجيش التركي السكوت عنها [205].

إن الأمن القومي العربي ضروري، بل حتمي من أجل حاضر ومستقبل العرب، حيث أنه يمثّل أمن الإقليم باعتباره متواصلاً بين دول تشكّل تواصلاً إقليمياً من حيث الجغرافيا، ومن حيث التجانس الثقافي والديني؛ فهناك تحدّيات خطيرة يواجهها العرب أكثر من أيّ يوم مضى؛ فالعالم العربي أمام مخاض تاريخي داخلي بين قوى التغيير والأنظمة الحاكمة، وعلى مستوى الإقليم بين قواه الفاعلة، ومن ثمّ علاقاته بالقوى الدولية؛ وسيمضي وقتٌ لا بأس به حتّى يتبيّن خيطه الأبيض من خيطه الأسود، والأمل والطموح إلى أن يأتي منسجماً مع تطلّعات الإنسان العربي إلى الحرّية والكرامة واستعادة الحقوق والمقدّسات، ومع تطلّعاته إلى علاقات جوار إيجابية مع الجارين التركي والإيراني وفق قواعد حُسن الجوار[206].

وبالرغم من أهمّية الأمن القومي العربي كمحدّد في رسم العلاقة بين العرب وتركيا، وتحديد مدى قوّة العلاقة التركية-الإسرائيلية، إلاّ أن كلاً من تركيا والعرب لم يصلوا بعد إلى حالة من الفهم المشترك، والتي من خلالها يمكن فهم القواسم المشتركة وتعزيزها، والقواسم المتباعدة والابتعاد عنها. وهذا يعني أنه لا يوجد طرف عربي راغب في أن يجعل تركيا طرفاً لتزعّم المنطقة

(204) - جلال معوّض (1998). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ص241.

(205) - «العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي». موقع المركز الإعلامي:
http://www.shebacss.com/ar/media-center-33684.html

(206) - ياسر الزعاترة. «هل يدير العرب ظهورهم لتركيا؟». جريدة الرأي الأردنية 2011/12/31.

❖ المساهمة فيما يقوم به الحلف من أعمالٍ لمواجهة التهديدات التي تمثّلها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وبالتالي، فإن استمرار انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل الذي عكسه خطاب الرئيس الأمريكي (أوباما) بشأن الشرق الأوسط في أيار/ مايو 2011، بالقول: "إن التزام الولايات المتحدة بأمن "إسرائيل" لا يتزعزع"، يأتي داعماً لِما يُعرف بالمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الصادر في عام 2010، من خلال الاهتمام بما يلي[202]:

❖ إن قضايا ندرة المياه والتغيّر المناخي وازدياد حجم الطلب على موارد الطاقة، تشكّل محاور أخرى للبيئة الأمنية التي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه خلال المرحلة القادمة، لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته.

❖ إن العلاقات الأطلسية – الإسرائيلية المتنامية تمثّل تحدّياً جديداً للدول العربية.

إن تركيا التي تمثّل العضو الثاني في منظّمة الناتو الأكثر أهمّية وقوّة، تُسهم في التأثير في منظومة الأمن القومي العربي. والقارئ المتمعّن لخارطة العالم العربي سيجد أن تركيا وإيران وعدد من الدول الأفريقية تشكّل دول الجوار للعالم العربي إضافة الى البحار؛ وهذا يعني أن تلك الدول تشكّل إحدى الساحات الهامة المرتبطة بالأمن القومي العربي. ومن منطلق الحرص عليه ، فمن الحكمة أن نعطي تلك الدول أولوية خاصّة في التعامل معها، وأن تكون علاقاتنا معها جيّدة ومتميّزة، نظراً لأهميتها للأمن القومي العربي. ومن خلال إهمال دراسة أهمّية التعاون المشترك مع الجوار العربي، استطاعت "إسرائيل" أن تجعل من تلك الدول ساحة لاستثمارها السياسي بهدف محاصرة العالم العربي بدولٍ معادية، وتوظيف ذلك لتشويه سمعة الدول العربية وتصويرها لدى بقيّة دول العالم ولدى الرأي العام الدولي، بأنها دولٌ عدائيةٌ في طبعها وتاريخها وثقافتها ولا تتعايش مع جيرانها[203].

(202) - المرجع السابق.

(203) - عبد القوي الإرياني، »دول الجوار والأمن القومي العربي«، موقع صحيفة 26 سبتمبر:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=38390

ويتحقّق الهدف الأمريكي-الإسرائيلي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية، تحت ستار السلام وتسوياته المتلاحقة، وصولاً إلى تفريغ المنطقة من كلّ قوّة حقيقية قائمة، عن طريق إلهاء البعض بإعلان التسوية السياسية، وذلك للإخلال بالأمن القومي العربي؛ وكذلك توريط البعض الآخر في صراعات سياسية وعسكرية، وقصّ أجنحة فريق ثالث وكسر تحالفاته القومية التي كانت تشكّل في الماضي ركيزة للأمن القومي العربي[204]. وقد أدّى هذا إلى اهتزاز العلاقات التركية-الإسرائيلية؛ ويبدو أن ذلك كان نتيجة لبعض التجاوزات التي قامت بها "إسرائيل" تجاه سيادة الدولة التركية وأمنها القومي، ولم يكن بإمكان الحكومة التركية ولا الجيش التركي السكوت عنها[205].

إن الأمن القومي العربي ضروري، بل حتمي من أجل حاضر ومستقبل العرب، حيث أنه يمثّل أمن الإقليم باعتباره متواصلاً بين دول تشكّل تواصلاً إقليمياً من حيث الجغرافيا، ومن حيث التجانس الثقافي والديني؛ فهناك تحدّيات خطيرة يواجهها العرب أكثر من أيّ يوم مضى؛ فالعالم العربي أمام مخاض تاريخي داخلي بين قوى التغيير والأنظمة الحاكمة، وعلى مستوى الإقليم بين قواه الفاعلة، ومن ثمَّ علاقاته بالقوى الدولية؛ وسيمضي وقتٌ لا بأس به حتّى يتبيّن خيطه الأبيض من خيطه الأسود، والأمل والطموح إلى أن يأتي منسجماً مع تطلّعات الإنسان العربي إلى الحرّية والكرامة واستعادة الحقوق والمقدّسات، ومع تطلّعاته إلى علاقات جوار إيجابية مع الجارين التركي والإيراني وفق قواعد حُسن الجوار[206].

وبالرغم من أهمّية الأمن القومي العربي كمحدّد في رسم العلاقة بين العرب وتركيا، وتحديد مدى قوّة العلاقة التركية-الإسرائيلية، إلاّ أن كلاً من تركيا والعرب لم يصلوا بعد إلى حالة من الفهم المشترك، والتي من خلالها يمكن فهم القواسم المشتركة وتعزيزها، والقواسم المتباعدة والابتعاد عنها. وهذا يعني أنه لا يوجد طرف عربي راغب في أن يجعل تركيا طرفاً لتزعّم المنطقة

(204) - جلال معوّض (1998)، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص241.

(205) - »العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي«، موقع المركز الإعلامي:
http://www.shebacss.com/ar/media-center-33684.html

(206) - ياسر الزعاترة، »هل يدير العرب ظهورهم لتركيا؟«، جريدة الرأي الأردنية 31/12/2011.

العربية. ولا يمكن للعرب تقليد حالة الحراك السلبي أحياناً والإيجابي أحياناً أخرى بين تركيا وإسرائيل، نظراً لعلانية العلاقة التركية-الإسرائيلية ولرغبة تركيا في زيادة حضورها الدولي. وعليه، لا بدّ أن يدرك العرب أن لتركيا مواقف ومصالح ويجري فيها صراع واضح المعالم؛ وفي ذلك يقول عزمي بشارة: "المشكلة في معرفة ماذا يريد العرب. إذ لا توجد دولة عربية ولا كيان سياسي عربي موحّد يعبّر عن إرادة عربية، أو حتّى عن خلافات وصراع عربي واضح المعالم. وهنالك كميّة من الخيبات والإحباطات تشوّش الرؤية العربية لحقيقة الموقف التركي أيضاً"، ويمكن أن يساهم ذلك بإلحاق الضرر بالعرب [207].

لقد بدا واضحاً أن مراحل الرؤية التركية مثلاً للأمن القومي العربي تتغيّر بتغيّر الظروف المحيطة والعوامل المؤثّرة فيها. وعليه، فإن انتهاء الحرب الباردة، وتسلّم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا منذ عام 2003، وخروج القوّات الأمريكية من العراق عام 2011، وحراك ما يُسمّى بثورات الربيع العربي الذي أصبح عاملاً مؤثّراً في تعزيز الأمن القومي العربي، من حيث أن تغيّر بعض الأنظمة العربية رفع من سقف الخطاب القومي لها وعزّز الخطاب الديني فيها أيضاً؛ كما أنه أصبح مؤثّراً في علاقة تركيا بإسرائيل من حيث الفهم التركي لقوّة الشارع العربي الذي نجح في تغيير بعض أنظمة حكم عربية، لم يتوقّع أحد زوالها مثل النظام المصري. ولعلّ ذلك ما دفع الكاتب التركي زاهد غول للقول في ندوة عُقِدت في العاصمة السعودية الرياض، تحت عنوان: (العرب وتركيا والأمن الإقليمي):

"إن تركيا وقفت مع الدول التي قامت فيها الثورات في العالم العربي، سواء في تونس ثمّ مصر. والمرحلة المقبلة تتطلّب جهوداً مخلصة لزيادة أفق التعاون من خلال خلق قنوات الاتصال الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والأكاديمي والعسكري والأمني" [208].

فالمتغيّرات المؤثّرة مباشرة في مدى ونسبة أولويات العلاقات التركية-العربية متعدّدة وغير ثابتة،

(207) - عزمي بشارة (2010). «عرب إسرائيل وتركيا». موقع التجديد العربي:
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-13-03/13321-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7.html

(208) - مؤتمر العرب وتركيا والأمن الإقليمي. شباط/فبراير 2012. فندق الماريوت. الرياض.

حيث أن هذه العوامل جعلت من الدول العربية -ولو نسبياً- قوّة يجب أن يُعاد النظر في كيفيّة التعامل معها، نتيجة قوّة الحراك الشعبي التي ساهمت في تغيير نظام الحكم في مصر، والذي يُعتبر ذا أهمّية إقليمياً ودولياً.

إن مؤتمرات هرتسيليا التي تُعقد كلّ عام تأخذ المعنى الأمني بكلّ أبعاده تجاه الأمن القومي الإسرائيلي. وقد وصف مؤتمر هرتسيليا الذي انعقد في العام 2007 حالة الأمن الإسرائيلي وفق متغيّرات كثيرة. ولكن، الأهم أن التحدّيات للأمن القومي الإسرائيلي، تمثّلت في: تضاؤل التوصل إلى اتفاق بشأن العلاقة مع الفلسطينيين، وتصاعد الميل الرافض لشرعية المؤسسة القومية اليهودية بين أوساط القيادات العربية في الداخل الإسرائيلي؛ وتأتي تلك التحدّيات في ظلّ سياقات عالمية : تفاقم الضعف الذي يعتري القيادة العالمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف قوّتها العالمية [209]. وعليه، فإن الأمن القومي العربي، والذي ربّما لم يتجاوز حتّى الآن الكتابات والأمنيات، سيكون محور اهتمام القوى الكبرى في المستقبل.

ب. الأمن المائي العربي

يدرك البعض أن "إسرائيل" لا تنطلق في علاقتها مع أيّ دولة أو كيان، إلاّ من خلال ما ستكسبه من خلال تلك العلاقة. ولكن، ما يجب أن نتيقّن منه أن مكاسبها ستكون أضعاف مضاعفة لما سيكسبه الطرف الآخر من هذه العلاقة. ولقد أضحى من المسلّم به أن عاملي الأمن والمياه في منطقة الشرق الأوسط، هما عاملان حاسمان لأمن المنطقة بأكملها، وذلك لأنهما يشكّلان حاجتين متلازمتين ومتزايدتين لدول الإقليم والعالم. كما أنهما يمثّلان مقياساً لمدى نموّ وتطوّر المنطقة؛ ولأن تركيا هي دولة الجوار الذي يشكّل العمق الأمني لإسرائيل، فقد أصبح الأمن المائي والإقليمي محدّد العلاقة الإقليمية لتركيا وإسرائيل معاً.

وتبدو صورة الوضع العربي في فهمنا للأمن المائي العالمي مقلِقة وتشعرنا بالخطر القادم، حيث أن مكانة العرب وليس الجيوسياسة قد أسهمت في تحكّم الجوار الإقليمي المتمثّل بتركيا بمصادر

(209) - سلسة ترجمات الزيتونة (2007) : الملخّص التنفيذي لمؤتمر هرتسيليا السنوي السابع،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص3.

ومنابع المياه، وتحكّم العدوّ الاستراتيجي المتمثّل بإسرائيل عبر الاتفاقات الموقّعة مع تركيا بالماء، أمنياً وحياتياً. وعليه، فإن فهم الأمن المائي للعالم العربي يُعتبر ضرورياً لفهم طبيعة الصراع العربي مع "إسرائيل"، ولفهم العلاقة التي يريدها العرب مع تركيا، وإلى أيّ مدىً يجب أن تكون العلاقة معها في ظلّ استمرار سياستها المعلنة. إن الإحصائيات المتوفّرة من قِبل الدول العربية ومنظّمات المجتمع الدولي ذات الاختصاص، مثل: المنظّمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها، تتحدّث عن:

- تعتمد المساحات الزراعية على 80% من الأمطار، والنسبة الباقية تعتمد على الزراعة المرويّة، ممّا يعني الارتباط الوثيق بين نسبة تساقط الأمطار ومدى تطوّر الزراعة.
- يشكّل نصيب العالم العربي من الموارد المائية المتجدّدة حوالي 0،74% من الموارد المتجدّدة في العالم. ولو احتسبنا كميّة هذه الموارد بالنسبة لكلّ سكّان البلاد العربية، سنجد أن نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للماء لا يتجاوز 1744 متر مكعّب، في الوقت الذي يصل استهلاك نظيره في الولايات المتحدة أو اليابان إلى 350 لتر ماء في اليوم.
- مصادر مياه العالم العربي مأتاها بمقدار 60 % من خارج الحدود العربية، وهذا يشكّل خطراً كبيراً.
- أن أكثر من 60% من مصادر المياه مشتركة بين البلاد العربية وغيرها من دول الجوار (تركيا وإسرائيل).

ولقد دأبت "إسرائيل" على إثارة المسألة المائية في علاقتها مع تركيا بين الحين والآخر، لجعل الهاجس الأمني - محور العلاقة التي تريدها "إسرائيل" - حاضراً في ذهن القيادة التركية باستمرار، باعتبار الأمن من أهم محاور العلاقة بين البلدين. وحقيقة الأمر، فإن ما يعني "إسرائيل" هو مستقبلها الذي يُعتبر البعد المائي عنصر استراتيجياً من عناصره، لأنها تدرك أن مستقبل الصراع يمكن أن يرتكز إلى البعد المائي الذي يُعتبر متنفّس الحياة لها [210]. ولقد بيّن عبد

(210) - رفعت سيّد أحمد. الصراع المائي. مرجع سابق. ص189.

الناصر سرور هذا بقوله: "إن "إسرائيل" تثير مسألة الأمن المائي لأنه جزءٌ لا يتجزّأ من الأمن القومي العربي" [211]. وعليه، فإن:

1. حالة الحرب بين العرب و"إسرائيل" كانت تهدف فيما تهدف إلى السيطرة الإسرائيلية على المياه العربية، التي أصبحت جزءاً من الأمن القومي العربي، فيما اصطُلح عليه بالأمن المائي.

2. عكفت "إسرائيل" على استغلال علاقتها بتركيا، لتحقيق الحلم الاستراتيجي في أن تكون الدولة المحور في المنطقة!

لقد أدركت "إسرائيل" أن الموارد المائية ستكون جزءاً مهماً في مراحل الصراع العربي معها، وأن الموقع الجغرافي والبيئي الذي تتمتّع به الدول العربية ذات الوفرة المائية مثل: مصر بنيلها، والعراق بنهري: دجلة والفرات، وسوريا وما تمثّله من موقع جيو استراتيجي للعلاقة المائية مع العراق، ولبنان بنهر الليطاني، والأردن بنهرها، جعل "إسرائيل" تُدرك مدى أهمّية العلاقة مع تركيا بما يحكمها من موقع جيو أمني مع العالم العربي. وكم هو مهمٌ توطيد تلك العلاقة بما يضمن تدفّق المياه لإسرائيل، لتلبية حاجتها اليومية وحاجتها التطويرية. لذا، فإن عامل الشراكة المائية بين تركيا وإسرائيل يُعتبر عاملاً مهماً في فهم العلاقات التركية -الإسرائيلية، من خلال دراسة مشاريع المياه التي خطّطت لها كلتا الدولتين.

وعند دراسة البعد الجغرافي في النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع الحدود المائية الهام في أمن الدول، نجد أن البحث عن المياه في الفكر الإسرائيلي يشكّل هاجساً ثابتاً عند واضعي نظرية الأمن الإسرائيلية، وذلك لطبيعة جغرافية "إسرائيل" ، حيث أن حدودها جاءت على شكل مثلّث تزيد مساحته عن 27 ألف كيلو متر مربّع، ومجموع أطوال حدوده المائية على البحر المتوسط والبحر الميّت وخليج العقبة 244 كيلو متراً، و الحدود البرّية 951 كيلو متراً، و70 كيلو متر مع المرتفعات السورية، ومثلها مع لبنان تقريباً، و274 كيلو متراً مع حدود قطاع

(211) - عبد الناصر سرور (2007). «التعاون الإسرائيلي- التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات». مجلّة الجامعة الإسلامية. غزّة. مجلّد 16. العدد الأول. ص192.

غزّة وشبه جزيرة سيناء[212]. وهذا يعني، مع اتساع الحدود وتنامي الرغبة الاستيطانية، بروز المطامع الإسرائيلية في الثروات المائية العربية: من خلال السيطرة على نهر اليرموك في المرتفعات السورية، والسيطرة على منبع نهر الأردن في منطقة حوض نهر الليطاني، والاستخدام التجاري لخليج العقبة من خلال شبه جزيرة سيناء وقطاع غزّة، واستخدام ثروات البحر الميّت ومساقطه المائية في ضفّتي الأردن الشرقية والغربية [213].

ولقد شكّلت المشاريع المشتركة بين تركيا وإسرائيل، مثل أنابيب السلام [214]، ومشروع الغاب، تهديداً أمنياً مباشراً لأمن المنطقة؛ فعمدت الدول العربية إلى رفض مثل تلك المشاريع لأسباب كثيرة، منها[215]:

1. الخوف من أن يصبح أمن الدول العربية بيد تركيا؛ فقد تلجأ تركيا لقطع المياه في الظروف الأمنية، أو استخدامه كسلاحٍ في المكان أو الزمان الذي تختاره.

2. مقايضة المياه التركية بالنفط العربي وأحقّية تركيا بمصادر المياه الواقعة ضمن حدودها الجيوسياسية. كما ستسعى تركيا لتملّك الحقّ في استثمار مواردها على الوجه الذي ترضى عنه. وهذا يعني أنها تبيع مياهها لمن تريد وكيف تريد وفي الوقت التي تريد، وتحجبها عمّن تريد وفق مصالحها التي تقدّرها. وبمعنىً آخر، فإن تركيا ستتمكّن من ممارسة ضغط، قد لا تنجو منه الدول التي تستخدم معها تركيا سلاح المياه.

3. إن مشروع الغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في العالم، ويشمل ثماني محافظات. وعند إتمامه، ستقارب مساحة الزراعة المرويّة من خلاله 8،5 مليون هكتار؛ أيّ نحو 19% من مساحة الأراضي المرويّة في تركيا .

(212) - رفعت سيّد أحمد. الصراع المائي. مرجع سابق. ص51-52.

(213) - رفعت سيّد أحمد. الصراع المائي. ص54-56.

(214) - طُرح المشروع من قِبل المهندس الإسرائيلي (إليشع كالي) عام 1974. باسم مشروع (مياه السلام). انظر الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. ص ص27.

(215) - المرجع السابق. ص37.

4. يرى الإسرائيليون أن العلاقات الإستراتيجية مع تركيا ستحقّق مصالح المشروع الصهيوني في استمراريته من خلال ضمان الموارد المائية، وهذا يجعلها تضمن مصالحها من خلال الحصول على المياه التركية [216].

ويبيّن محمّد علي سرحان بأن اهتمامات الولايات المتحدة وإسرائيل ومصالحهما المشتركة كبيرة، فيما يضمن الأمن والسلام لليهودي القادم من أصقاع الأرض ودعم مستوطناته الجديدة. كلّ هذه الأمور تُملي على الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية معاً تطوير عملهما في جميع أنحاء العالم، وبخاصّة في أفريقيا وآسيا، حيث منابع المياه ومنابع النفط [217]؛ وهذا يستوجب فهم الأنظمة العربية الحاكمة لطبيعة العلاقة مع الدول الكبرى، ويتطلّب وجود أجهزة دولة نظيفة ووطنية بامتياز!

ومن خلال ما تقدّم من جهدٍ متواضع، وبالرجوع إلى الفهم الإسرائيلي للبقاء، وكيف تشكّل المياه عاملاً حاسماً فيه؛ يتبيّن أن المياه هي جزء مهم في الفهم والسياسي والاستراتيجي عند الإسرائيليين؛ كما يتبيّن أن المياه معضلةٌ وصفها البعض بالتاريخية. فمنذ قيام "دولة إسرائيل"، لم يغب عامل المياه عن الفكر الإسرائيلي، وإن سبباً مهماً في عدم الانسحاب من الضفة الغربية يعود إلى وجود مخزون مائي استراتيجي تعتمد عليه "إسرائيل" منذ سنوات [218].

الخلاصة

❖ بات واضحاً في ظلّ المتغيّرات والتحوّلات الأخيرة، عربياً ودولياً، استحالة إخراج العرب من هويتهم العربية أو قوميتهم، كما يستحيل إخراج المسلمين والعرب من إسلامهم بالمعنى الديني والحضاري.

❖ منظومة الشرق الأوسط الجديد بالفهم الإسرائيلي، والكبير بالفهم الأمريكي، وكذلك

(216) - خليل إبراهيم الطيّار (1999). «التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي». شؤون عربية. عدد 97. بيروت. ص43.

(217) - محمّد علي سرحان (2002). اللوبي الصهيوني العالمي .. الحلف الاستعماري وقضية فلسطين.منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق. ص134- 135.

(218) - رفعت سيّد أحمد (1993). الصراع المائي بين العرب وإسرائيل. دار الهدى للتوزيع. القاهرة. ص201.

الجوار العربي والإسلامي بالفهم التركي ، لا يمكن لأيّ دولة أو منظومة دول، سواء أكانت الولايات المتحدة أو "إسرائيل"، أو حتّى أوروبا التي طرحت مشروع الاتحاد من أجل المتوسط[219] عبر الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) في حزيران/يونيو 2007 ، أن تتمكّن من فرض الهيمنة أو الأجندة التي تهدف إلى نزع شعوب الأمّة العربية والإسلامية من تاريخها.

❖ العرب في ظلّ الثورات العربية أصبحوا أكثر إدراكاً أن التغيير لا بدّ أن يأتي من الداخل وليس من الخارج ، لأن الشعوب العربية أصبحت محور التغيير في المنطقة، وأن زمن اعتبار الشعوب عاملاً مغيّباً كما تريد أمريكا، وعاملاً مقهوراً كما كانت تفهم دول الجوار العربي، قد ذهب دون رجعة؛ وهذا يعني أن المستقبل سيأتي بشروطٍ يضعها صانعو المشروع العربي.

❖ إن مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير يحتاج إلى إعادة دراسة (عربياً) لأخذ ما يمكن أن يُستفاد منه وترك ما لا تقبله شعوب المنطقة.

❖ رغم المقوّمات والإمكانات العربية، إلاّ أن الفهم العربي لمعنى الأمن القومي ما زال يقتصر على فكرة الأمن المجرّدة والتي تعني حماية النظام؛ ولم يتمّ التعاطي عربياً مع الأمن القومي من حيث الإستراتيجية الأمنية إلاّ في وقائع المناظرات والمؤتمرات والندوات.

❖ المتغيّرات الإقليمية والدولية وبروز التكتّلات الإقليمية جعلت من الدول العربية -ولو نسبياً- قوّة يجب أن يُعاد النظر في كيفيّة التعامل معها، نتيجة فاعلية الحراك الشعبي التي أسهمت في تغيير نظام الحكم في مصر، والذي يُعتبر مؤثّراً إقليمياً ودولياً.

❖ الأمن القومي العربي ضروري، بل حتمي من أجل حاضر ومستقبل العرب، باعتباره مطلوباً بين دول تشكّل تواصلاً إقليمياً من حيث الجغرافيا، ومن حيث التجانس الثقافي

(219) - هو مشروع قدّمه ساركوزي في حملته لانتخابات الرئاسة الفرنسية في يونيو 2007. ويضمّ المشروع دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط. وهي: تركيا وسوريا ولبنان، و»إسرائيل«، ومصر وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب. وفي يوليو 2008 . عقِد المؤتمر الأوّل لقمّة الاتحاد من أجل المتوسط في باريس. وقد حضره أكثر من 42 زعيماً لدول وحكومات. للتدليل على أهمّية المبادرة؛ وتقوم فكرة الاتحاد على ربط شمال المتوسط بجنوبه على أساس المساواة. ودعم عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية. وتحسين التفاهم بين الثقافات. والتأسيس لمشاريع إقليمية. والعمل على عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (انظر: الاتحاد م أجل المتوسط. مجلّة قضايا. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

والديني؛ فهناك تحدّيات خطيرة يواجهها العرب اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى، وخاصّة التهديد الأمريكي-الإسرائيلي المستمرّ.

❖ بالرغم من أهمّية الأمن القومي العربي كمحدّد في رسم العلاقة بين العرب وتركيا، وتحديد مدى قوّة العلاقة التركية-الإسرائيلية، إلاّ أن كلاً من تركيا والعرب لم يصل بعد إلى حالة من الفهم المشترك، والتي من خلالها يمكن إرساء القواسم المشتركة وتعزيزها .

❖ قامت "إسرائيل" على قاعدة السيطرة على الموارد المائية العربية والفلسطينية، باعتبار أن المياه يشكّل مكوّناً هاماً للحفاظ على أمنها، وبقاء دولتها الغاصبة.

❖ عمدت "إسرائيل" إلى إثارة المسألة المائية في علاقتها مع تركيا بين الحين والأخر، لجعل الهاجس الأمني - محور العلاقة التي تريدها هي - حاضراً في ذهن القيادة التركية باستمرار، على اعتبار أن الأمن من أهم محاور العلاقة بين البلدين. وحقيقة الأمر، فإن ما يعني "إسرائيل" هو مستقبلها الذي يُعتبر البعد المائي عنصراً استراتيجياً من عناصره .

ثانياً: المحدّدات الدولية للعلاقات التركية-الإسرائيلية

أولاً: حلف شمال الأطلسي (NATO):

انبثق هذا الحلف عن منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتوNATO) في العام 1949، ومقرّه الرئيس في بروكسيل العاصمة البلجيكية. وعند إنشائه، لم يكن لم يكن سوى منظّمة دفاعية تستهدف التشاور في قضايا الأمن التي تهم أعضاؤه، وهم الدول الأوروبية الإحدى عشر (بلجيكا، كندا، الدغارك، فرنسا، آيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، بريطانيا)؛ بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن تركيا انضمّت إلى الحلف في عام 1952، إلاّ أن ما يلفت الانتباه أنه في عام 1951 وافقت رئاسة الأركان الأمريكية على أن تتمتّع تركيا بعضوية كاملة في حلف الناتو. ولقد رحبّت أوروبا وبريطانيا بعضوية تركيا للاتحاد، بعد أن كانت قد اعترضت على منحها العضوية من قبل [220].

(220) - هدى درويش. العلاقات اليهودية-التركية. ج2. مرجع سابق. ص313.

أنيطت مهام محدّدة آنذاك بالحلف، وهي المهمّة الدفاعية، منذ نشأته وحتّى انتهاء الحرب الباردة وبدء محادثات "السلام" الثنائية ومتعدّدة الأطراف في الشرق الأوسط عام 1991. ومن ثمّ بدأ مسؤولو الحلف آنذاك بطرح أفكار بشأن خفض الأسلحة النووية التكتيكية لديه، ودور الحلف في حفظ السلام في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأ التفكير في العمل على توسعة الحلف عن طريق إعادة بناء وهيكلة قدرات الحلف بمبلغ إجمالي يصل إلى ما يقرب من 20 مليار دولار حتّى عام 2010، كما قدّرت مؤسّسة راند (RAND) الأمريكية، بحيث تتوزّع تكلفة التوسعة بين الأعضاء الأصليين والجدد. كما أن فهم التوسع لا يقف عند حدّ زيادة الأعضاء الجدد أو زيادة المساحة الجغرافية والتي تقترب من الحدود الروسية؛ ولكن، عبر إعادة ترتيب مفاهيم الأمن بشموليته للأمن الأوروبي والعلاقات الأوروبية-الأطلسية. في عام 1994، طرح الحلف مبادرة للحوار بين دوله وعدد من الدول المتوسطية، وهي: (مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل)، وهي مبادرة الشراكة من أجل السلام [221]. ونتيجة الانتقال في الأهداف من تحقيق أمن الأعضاء إلى المساهمة في الأمن الخارجي، جعلته أكبر قوّة عسكرية وإستراتيجية في عالم اليوم [222].

احتلّت تركيا أهمّية كبيرة من الناحية الجيوبوليتيكية، بالنسبة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي "NATO"، بالإضافة إلى أن لها حدوداً برّية مباشرة مع العالم العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية، هما: العراق وسورية، و أدركت تركيا بالتوازي، منذ البداية، أبعاد ارتباطها الإستراتيجي بإسرائيل؛ لذلك، هي كانت أوّل دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949! تجدر الإشارة هنا إلى أن انضمام تركيا إلى حلف الناتو كان وفق بعض المحلّلين عامل قوّة آخر بالنسبة لها نتيجة مكانتها في الشرق الأوسط؛ فأثناء الحرب الباردة، اعتُبِرت تركيا حاجزاً هاماً،

(221) - أشرف محمّد كشك (2005)، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج .. تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، موقع مجلّة البيان: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=9297

(222) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص 327؛ عبد الرحمن سلطان (2007)، تطوّر الاستراتيجيات النووية الأطلسية 1949 - 2006، موقع مجلّة الدفاع والطيران اليمني: http://www.aviadef.com/article.aspx?magid=33&artid=105

في مواجهة التوسع المحتمل في الخليج. وأثناء وقوع حرب يكون دور القوّات المسلّحة التركية، هو تعطيل تقدّم "الجيش الأحمر". تجاه السويس ([223]). وقد رفضت تركيا السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها في حلف الناتو خلال حرب عام 1973، لتزويد "إسرائيل" بالسلاح؛ ولكنّها سمحت للطائرات السوفياتية باستخدام مجالها الجوّي في طريقها إلى مصر، لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب؛ وكان ذلك القرار منسجماً مع حالة العلاقات السياسية بين البلدين آنذاك.

بعد انتهاء أعضاء الحلف من إقرار مفهوم تطوير القدرات اللازمة للتعامل مع المهمّات والتهديدات، تمّ إقرار إستراتيجية جديدة في بروكسيل في العام 1994، ارتكزت إلى [224]:

- ❖ برنامج الشراكة من أجل السلام، والذي تقدّمت به الولايات المتحدة، وذلك لفتح المجال أمام الدول الشيوعية (وأهمّها روسيا) لإقامة المزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف من دون منحها حقّ العضوية.
- ❖ تطبيق مبدأ القوّات المشتركة متعدّدة المهام، والتي سوف تمكّن قوّات الناتو من التحرّك بمرونة أكثر، خاصّة فيما يتعلّق بالصراعات الإقليمية وحفظ السلام. كما ستسمح للناتو أن يقدّم الدعم العسكري للدول الأوروبية.
- ❖ فتح الباب أمام دخول أعضاء الجدد للحلف؛ وهذا يسمح لدول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقاً للحلف بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

وعن طبيعة التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي في العام 1996، رغم الارتباط التركي أطلسياً، يقول محمّد نور الدين: "ما من شك في أن الاتفاق العسكري بين أنقرة وتل أبيب لا يُعتبر تقدّماً إسرائيلياً نحو النظام الشرق أوسطي الجديد، والذي تحاول واشنطن بلورة ملامحه، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية". وإن كان هذا الاتفاق لا يقدّم الكثير في ظلّ وجود أدوات الردع

(223) - إكرام عبد الرحيم، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق.

(224) - محمّد حسّون (2010)، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 26، ص340.

والحماية الأطلسية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدّمتها الأراضي التركية[225]. في المقابل، تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة في كثير من المسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بدور نشط في جميع بعثات منظّمة حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك البوسنة والهرسك، حيث شاركت تركيا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في المسائل الإقليمية، ما دفع بأن تكون الولايات المتحدة أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا [226].

وفي الذكرى الخمسين لإنشاء حلف شمال الأطلسي، انعقدت في واشنطن قمّة الدول الأعضاء في الحلف في نيسان / أبريل 1999، حيث تبنّت دول حلف الناتو إستراتيجية جديدة لمواجهة التحدّيات والمخاطر التي ستواجهها خلال النصف الأوّل من القرن الحادي والعشرين، والمتمثّلة بـانتشار أسلحة الدمار الشامل،وانتشار الإرهاب الدولي، وانقطاع وصول الموارد الحيوية، وانتشار الحروب والأزمات الإقليمية. وتقوم الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو على جملة من المبادئ والأساليب أبرزها،[227]:

- ❖ استخدام الوسائل العسكرية بحرّية مطلقة للدفاع عن دول الحلف، والدفاع عن مصالحها المشتركة في جميع أوروبا والشرق الأوسط والعالم العربي وبعض دول العالم الأخرى.
- ❖ حيازة الأسلحة النووية الحديثة وامتلاك القدرة على استخدامها لتوجيه الضربة النووية الأولى ضدّ القوى المناوئة والمعادية في أيّ مكان من العالم.
- ❖ وقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية التي تهدّد أمن الدول الأعضاء في الحلف والدول الصديقة في العالم، وكذا مكافحة الإرهاب الدولي والعصابات المنظّمة.
- ❖ التحكّم بمصادر الطاقة في الشرق الأوسط والعالم العربي وبحر قزوين وإحكام السيطرة الكاملة عليها.

(225) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص279.

(226) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص63.

(227) - عبد الرحمن سلطان (2007)، «تطوّر الاستراتيجيات النووية الأطلسية 1949 - 2006»، موقع مجلّة الدفاع والطيران اليمني: http://www.aviadef.com/article.aspx?magid=33&artid=105

- ❖ تطوير القدرات العسكرية والإستراتيجية لدول حلف (الناتو)، والحفاظ على تفوّقها النوعي والتقني، وخاصّة في مجال استخدام الأسلحة الذكية ومجال الطيران والتدريب العالي ومجال القيادة والسيطرة عبر الأقمار الاصطناعية، وغير ذلك.

في قمّة دول الاتحاد الأوروبي المنعقدة في العاصمة الفنلندية هلسنكي في كانون الأوّل/ ديسمبر 1999، تقرّر إنشاء قوّة عسكرية أوروبية مشتركة ومؤهّلة للعمل خارج إطار حلف (الناتو)، وتُعنى بحماية الأمن الأوروبي الجماعي؛ وهي تتألّف من فيلق مدعّم يضمّ من (50 - 60) ألف جندي ومساندة من (200 - 300) طائرة مقاتلة، وسينتهي بناؤها عام 2003، بحيث تصبح لأوروبا حرّية العمل على المسرح الدولي بعيداً عن الارتباط المباشر بالولايات المتحدة، الدولة الكبرى في حلف الناتو. وتُعد تركيا بالأساس حليفاً استراتيجياً للغرب والولايات المتحدة، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلنطي، وكانت محوراً مهماً في المعسكر الغربي إبّان الحرب الباردة وقبل سقوط الاتحاد السوفياتي، باعتبارها من أقرب دول الحلف جغرافياً للاتحاد السوفياتي السابق. وتوجد في تركيا حالياً واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج، وهي قاعدة إنجرليك الجوّية جنوب تركيا. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي استمرّ الدور التركي، خاصّة في حرب الخليج الثانية عام 1991، أو ما يُعرف بحرب تحرير الكويت؛ ثمّ شاركت تركيا أيضاً في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001 بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر [228].

عام 2000، بدأ الحديث عن مرحلة توسّع حلف شمال الأطلسي وأوروبا، حيث جرى الاتفاق في تموز / يوليو 2000 على أن تقدّم الدول المرشّحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ومنها تركيا، مساهمات إيجابية لمرحلة السياسة والدفاع الأوروبية؛ وتلك المساهمات كانت لها أهمّية بالغة، لأنها تحمي المصالح المتبادلة للدول الأعضاء. ولكن، في المقابل، كان يجب على تركيا أن تتخلّى عن مكاسب كبيرة؛ وهذا يعني أنها ستكون الطرف الأكثر خسارة. وهذا ما تحدّث به وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم في اجتماع وزراء خارجية حلف الأطلسي في بودابست، في أيار/ مايو 2001، حين قال: "إن مقترحات الحلّ التي قُدّمت لتركيا بعيدة جداً

(228) - عبد الرحمن سلطان، تطوّر الاستراتيجيات النووية الأطلسية، مرجع سابق؛ ورجب الباسل،دور تركيا في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

عن تحقيق تطلّعاتها المشروعة". يقول د. محمّد نور الدين: "وإن أردنا الدقّة أكثر، نجد أن دول أوروبا الوسطى بما فيها روسيا، كانت تحقّق مكاسب كلّما اتجهت نحو الغرب، بينما كانت تركيا تضطرّ دوماً لتقديم التنازلات كلّما اتجهت للغرب". والخطير في فهمنا لتوسّع حلف الناتو أن المنطقة العربية أصبحت تحت المظلّة الأمنية والسياسية والعسكرية لهذا الحلف؛ وبوجهة نظر أخرى، المنطقة العربية، حسب الفهم الأمريكي، تحتوي مصادر تهديد لها ولأمن التحالف؛ فيجب مواجهة تلك المخاطر بما يضمن مصالح الحلفاء من خلال سعي الناتو للتحرّك تجاه المنطقة العربية [229].

ويُعدّ عام 2004 عام التطوّر النوعي في اهتمام حلف شمال الأطلسي بالمنطقة عموماً، وبدول الخليج على وجه الخصوص، وذلك بعد "نجاح" الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، حيث شهدت مدينة (إسطنبول) انعقاد قمّة للحلف حزيران / يونيو من نفس العام، استهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة، والذي أصبح جزءاً من الخريطة الأمنية في المنطقة؛ وبالتالي، تأثيرها على أمن الشرق الأوسط ككلّ، وعلى الأمن الأوروبي والأمن الدولي. ويتضمّن التوجّه الجديد للحلف إسهامه بفعالية في خمس قضايا وهي: عملية السلام، والعراق، والإصلاح في المنطقة، ومكافحة ما يسمّى الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بدعوة القمّة لإقامة علاقات مشاركة بين الناتو ودول الشرق الأوسط، حيث نتج عن القمّة الدعوة للانعقاد في كانون الأوّل/ديسمبر من العام نفسه، لتحسين علاقة الناتو مع دول العالم العربي عامّة، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص [230].

وكانت العلاقات التركية-العربية قد تحسّنت بعد العام 2002 بشكل كبير؛ فبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، رفض (أردوغان) طلباً ملحاً من السفير الإسرائيلي لمقابلته. وعوضاً عن ذلك، جمع (أردوغان) السفراء العرب في أنقرة، وكشف لهم عن نيّته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي؛ كما أصبح منصب الأمين العام لمنظّمة المؤتمر الإسلامي

(229) - عبد الرحمن الهواري (1999)، «المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الاوسط»، عدد 137، القاهرة، ص282؛ محمّد نور الدين (2004)، «موقع تركيا المستقبلي في حلف شمال الأطلسي»، مجلّة شؤون الأوسط، عدد 116، ص126.

(230) - كشك، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج، مرجع سابق.

من حظّ تركيا عام 2004، ثمّ تمّ انتخاب رئيس الجمهورية التركية رئيساً للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظّمة الدول الإسلامية. ومن ثمّ قامت تركيا بتقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الأطلسي، والذي عقِد في تركيا عام 2004، بهدف تعزيز الأمن العالمي والإقليمي من خلال تعاون الحلف مع دول المنطقة [231].

ويمكن القول إن التصوّرات الأطلسية فيما يخصّ أمن الخليج، تنبع من أن الجوار الخليجي، المتمثّل في العراق وإيران، هو مصدر التهديد لأمن الخليج، خاصّة فيما يتعلّق بالخلافات الخليجية - الخليجية والخليجية - الإيرانية حول مسألة الحدود المتنازع عليها. ولكن، الأهم من هذا أن التدخل الأطلسي فيما يسمّى بأمن الخليج ينبع في الأساس من الحاجة الماسّة للسيطرة على نفط الخليج وبأسعار معقولة، ويرتبط بسهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية لأنها تشكّل سوقاً استهلاكية كبيرة للمنتوجات الغربية. وعليه، فإن الولايات المتحدة سعت إلى عدم بروز أيّ قوّة إقليمية مسيطرة في الخليج. ولعلّ كلاً من إيران وتركيا -حسب فهمها- هما أكثر الدول ترشيحاً لنيل دور استراتيجي في الخليج؛ وهذا يستوجب أن تكون "إسرائيل" محورية في منظومة الأمن الخليجي. ولقد تمّ عقد مؤتمرات كثيرة بهذا الخصوص، ومنها مؤتمر (تحوّلات الناتو والأمن الخليجي) في الدوحة، في نيسان / أبريل 2004، بإشراف وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة راند (RAND) الأمريكية، حيث تمّ البحث في التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجه أمن الخليج والدور المحتمل للناتو. كما تعرّض المؤتمر لمستقبل العراق وأمن الخليج.

أما المواقف الخليجية تجاه الدور الجديد للناتو في المنطقة، فبالرغم من أن الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو قد بدأ منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إلاّ أن التطوّر الحقيقي بهذا الشأن تمثّل في مظاهر ثلاثة [232]:

أوّلها: مؤتمر (تحوّلات الناتو والأمن في الخليج) والذي عقِد بدولة قطر في نيسان / أبريل

(231) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، ص 108؛ رنا خماش، العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص151.

(232) - كشك، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج، مرجع سابق.

2004، الذي كان بمنزلة تمهيد لقمّة إسطنبول التي عقِدت في العام ذاته. وقد اقترح المشاركون في المؤتمر العمل من أجل إيجاد آلية للتعاون المستقبلي بين دول الخليج الستّ والحلف، في الوقت الذي أعلن فيه مسؤولو الحلف عن أهمّية منطقة الخليج بالنسبة للناتو؛ وهذا ما أكّده (سكارل كوفاندا) السفير الدائم لجمهورية التشيك لدى الحلف بالقول: إن منطقة الخليج العربي أصبحت على سلّم أولويات واهتمامات الأطلنطي؛ وهو المعنى ذاته الذي أكّده (جيمس أباثيروا) الناطق باسم الحلف، حيث قال: إن تعزيز العلاقات بدول المجلس يمثّل أولويّة الناتو في السنوات القليلة القادمة.

ثانياً: تناولت قمّة حلف الناتو التي عقِدت في اسطنبول في حزيران / يونيو 2004، مكانة تركيا في الهوية الأمنية والدفاعية لأوروبا الوسطى التي يتمّ بذل الجهود من أجلها، حيث أن تركيا تهدف إلى تعزيز وضعها كمركز قوّة عسكرية وإقليمية [233].

أما ثاني مظاهر التعاون، فقد عكسته المباحثات الثنائية بين الناتو وبعض الدول الخليجية، ومنها المباحثات التي أُجريت بين مسؤولي الحلف وعدد من الدول الخليجية في آذار / مارس 2005، والتي لقيت استجابة من هذه الدول لوجهة نظر الناتو، ومنها دولة الكويت التي أعلنت أن مبادرة إسطنبول للتعاون التي أقرّتها قيادة الحلف، بلورت الرغبة في مدّ جسور التعاون مع هذه المنطقة ووضعت لها إطاراً، مؤكّدة أنه ليس من الصعب التعاون مع الناتو في ثوبه الجديد!

أما المؤشّر الثالث لهذا التعاون، فتمثّل في المحادثات غير الرسمية التي أُجريت خلال شهر تشرين الأوّل / أكتوبر 2005، بين مسؤولين سعوديين ومسؤولين من حلف الناتو بمقرّ الحلف ببروكسيل، والتي وصفها الأمين العام للحزب بأنها كانت مفيدة وناجحة ومثمرة، مشيراً إلى توافق في الرؤى بين الجانبين.

وكانت علاقات الناتو مع "إسرائيل" قد شهدت تعاوناً مستمراً. ولكن، تلك العلاقة كانت أكثر وضوحاً عندما نفّذ "الناتو" وإسرائيل أوّل برنامج تعاون ثنائي. ورغم أن "إسرائيل" هي

(233) - محمّد نور الدين (2004). «موقع تركيا المستقبلي في حلف شمال الأطلسي». مجلّة شؤون الأوسط. عدد 116. ص128.

خارج الإطار الأوروأطلسي، وأوّل الدول في حوار اليورو متوسطي، فإن اتفاق التعاون لم يكن وفق التوقّعات الإسرائيلية. ولكن، ذلك الاتفاق الرسمي لم يلغ إعطاء جزءٍ من الشراكة، ولقد تلا ذلك اتفاق بين الناتو وإسرائيل، والتي منها[234]:

- الاتفاق على مشاركة "إسرائيل" في المناورات البحرية التي أرجأها الحلف في البحر الأسود، وتدريبات مشاة الناتو في أوكرانيا، ومشاركة القوّات الإسرائيلية بفرقاطة في تدريبات تعاونية (ماكو) قبالة ساحل رومانيا في حزيران / يونيو 2006 للتدرّب على عمليات الإنقاذ البحري.
- الاتفاق على وضع وحدة البحث والإنقاذ الخاصّة بها تحت تصرّف الناتو في حالات الطوارئ المدنية.
- تفهّم أعضاء الحلف ضرورة أن تكون "إسرائيل" عضواً في الحلف؛ وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء الإسباني الأسبق (خوسيه ماريا إثنار)، من خلال دعوته إلى محاربة الأيديولوجيا الإسلامية الفاشية حسب قوله، ومنع إيران من التحوّل إلى دولة نووية، ولا تبقى "إسرائيل" معزولة؛ فلا بدّ أن تتغيّر أوروبا لتسمح لإسرائيل أن تكون عضواً في الناتو [235]. والمهم هنا أن قبول "إسرائيل" لن يجعلها بحاجة للاستئذان في شنّ أيّ حرب على أيّ بلد أو منطقة عربية، ولن تسمح لنفسها بوضع دول الحلف في حقيقة إستراتيجيتها الأمنية، خاصّة وأن تركيا ذات العلاقة الوثيقة معها تُعتبر عضواً هاماً واستراتيجياً في الحلف، وأن نظرية الأمن الإسرائيلي قد تكون واضحة في إطارها العام، ولكن غير معلومة في آليات التفكير والتنفيذ.

ويبدو أن حالة الحراك في القضية الفلسطينية قد أسهمت في الدفع بهذا التحوّل. فبرز النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي، حين استخدم وزراء حكومة العدالة والتنمية مفردات قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمّد والإبادة [236]. كما أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة

(234) - محمّد حسّون (2010). الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن. ص357 -358.

(235) - مؤتمر هرتسيليا السابع (2007). ميزان الأمن القومي في إسرائيل. ترجمة وإصدار: مركز باحث للدراسات. بيروت. ص237.

(236) - زياد النعيمي (2009). «الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي». مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل:

في كانون الأوّل/ ديسمبر 2008، دفع بتركيا إلى إلغاء مناورات "نسر الأناضول" التي تشارك فيها "إسرائيل"، مقابل قيام تركيا بإجراء مناورات عسكرية مع سوريا للمرّة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما؛ وربط أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزّة، حيث قال في مقابلة خاصّة مع شبكة CNN الأمريكية: "إن تركيا منعت مشاركة "إسرائيل" في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي، بسبب العدوان الإسرائيلي على غزّة". كما أكّد ذلك أيضاً تصريحات رئيس الوزراء التركي (أردوغان) بقوله: "إن تركيا منعت "إسرائيل" من المشاركة في المناورات العسكرية، بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة" [237].

لذلك، فقد قرّرت الحكومة التركية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2009، منع "إسرائيل" من المشاركة في المناورات الجوية مع حلف شمال الأطلسي، في إشارة بأن العلاقات الإستراتيجية التركية -الإسرائيلية القوية، والتي ظهرت في منتصف عام 1990، قد أصابها الضعف والترهّل بشكل كبير، الأمر الذي يُبرز مدى التحوّل في ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي، لصالح السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية [238].

لقد احتجّت تركيا على عدم تعامل بعض الدول الأوروبية مع حزب العمّال الكردستاني كحزب إرهابي قبل وقف هجماته على أهداف تركية. وهنالك تخوّف تركي من أن يؤدّي التغيير في أهداف الحلف إلى المسّ بعلاقاتها مع روسيا. وتتشارك تركيا روسيا - بشكلٍ جزئي - المخاوف من إمكانية ضمّ جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو، ومن بناء قواعد عسكرية أمريكية في بلغاريا ورومانيا، لأن ذلك سيؤثّر على مكانة روسيا وتركيا كدول مهيمنة في البحر الأسود. وفي نفس الوقت، تخشى تركيا من أن توسيع مهمّات حلف الناتو سيؤدّي لخلق أجواء توتّر مع الدول التي لا تحمل عضوية بالحلف. ومع ذلك، هنالك تناغمٌ بين سياسات "الناتو" وتوسيع

http://www.siironline.org

(237) - الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص62؛ موقع CNN، 2009/10/11، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE59D0QH20091014?sp=true

(238) -Berna Uzun (Dec. 2009), "Turkish-Israeli Relations in the Shadow of AKP Populism", Tel Aviv Notes, P. 3.

مهمّاته والسياسة الخارجية التركية القائمة على التنسيق وفتح الحوار بين الدول المختلفة لحلّ النزاعات القائمة - ابتعدت عنها تركيا في الماضي - مثل دورها في فتح حوار بين أفغانستان وباكستان استناداً إلى ثقة الدولتين بتركيا [239].

تعدّت الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا، حدود سوء التفاهم والخلافات العابرة التي يمكن أن تحدث بين حليفين تربط بينهما مصالح إستراتيجية وعلاقات تاريخية، بالإضافة إلى كونهما عضوين مهمّين في حلف شمال الأطلسي. وكانت إدارة جورج بوش قد اعتبرت أن العلاقات مع حزب العدالة والتنمية الحاكم قد دخلت في نفق مظلم، بات يستدعي التمنّي بعودة الجيش التركي إلى ممارسة هيمنته على السلطة المدنية الحاكمة [240]. هذا فيما العلاقات التركية-الإسرائيلية كانت تمرّ بأسوأ حالاتها لأسباب عديدة؛ بعضها يتعلّق بسياسات الفعل وردّ الفعل بين الطرفين؛ ووصل الأمر إلى أن العقيدة الجديدة للأمن الوطني التركي، قد وصّفت "إسرائيل" بالتهديد الرئيس، وأن عدم الاستقرار في المنطقة سببه تصرّفات "إسرائيل" وسياستها، والتي يمكن إلى تؤدّي إلى سباق تسلّح في المنطقة. وهذه السياسات والتصرفات تشكّل تهديداً أساسياً لتركيا، كما أن تركيا اشترطت عدم مشاركة المعلومات المُستقاة من منظومة الدفاع الصاروخي التابعة لحلف شمال الأطلسي الناتو مع الجانب الإسرائيلي [241].

وسبق لتركيا أن أغلقت القواعد العسكرية الأميركية الموجودة على أراضيها، وذلك ردّاً على القرار الأمريكي بمنع تصدير الأسلحة إليها كعقابٍ على احتلالها للجزء الشمالي من جزيرة قبرص. كما قامت تركيا بمنع تنفيذ عملية غزو العراق العام 2003 من جبهتين، وذلك من خلال رفض تنفيذ أيّ هجوم برّي أو جوّي من الأراضي التركية. وكان اللافت أيضاً رفض تركيا إرسال قوّات عسكرية إلى أفغانستان أسوة بما فعلته الدول الأخرى في حلف الناتو؛فبات على واشنطن التي اعتادت تثمين العلاقات الإستراتيجية مع أنقرة، أن تدرك أنه قد طرأ تبدّل على رؤية تركيا

(239) - غاليا ليندن شتراوس (2010)، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل، ترجمة: يوسف غنيم، مدوّنة علاء الهندي للشأن الإسرائيلي، هيئة التوجيه الوطني والسياسي، رام الله، ص13-14.

(240) - عبد القادر، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق.

(241) - الباسل،دور تركيا في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

لدورها ومصالحها في ظلّ المتغيّرات التي حدثت على المسرحين الإقليمي والدولي[242]. ولا يخفى على أحد أن تركيا انضمّت إلى حلف شمال الأطلسي لأسباب عديدة، أهمّها: إظهار نفسها كقوة في الساحة الدولية والإقليمية خاصّة في ظلّ التهديد الإقليمي لها الناتج عن الحرب الباردة[243].

ولكن، بعد انتهاء تلك الحرب وزوال الخطر الشيوعي، أصبحت اهتمامات الحلف تتعلّق بمهمّات ذات مستوىً عالمي، مّما أوجد نوعاً من القلق عند العديد من الدول، ومنها تركيا، خوفاً من تخلّي "الناتو" عن التزامه بتحقيق الأمن الجماعي لأعضاء الحلف، خاصّة وأن الولايات المتحدة أصبحت تنظر إلى الحلف كأداة من أدوات تحقيق مصالحها على مستوى العالم. ولقد وُضعت تركيا في اختبار صعب في قمّة الأطلسي في كانون الثاني/ يناير 2010 في لشبونة، وتمثّل ذلك بالالتزام بتعريف العدوّ لمنظومة الحلف والمتمثّل بالإرهاب دون الإشارة إليه، والتزامها باستراتيجية الدفاع الأطلسي ومستلزماته الميدانية [244].

ونستنتج مّما سبق بيانه أن تركيا اليوم أصبحت أكثر تمسكاً بعضويتها في حلف شمال الأطلسي لأسباب متعدّدة، منها: إرسال رسائل إلى جوارها الإقليمي خاصّة بخصوص تطوّر دورها الدولي استراتيجياً، وتوجيه رسالة للاتحاد الأوروبي بأن لتركيا خيارات أخرى غير عضويته.

وقد عقِدت في شيكاغو في الولايات المتحدة في أيار / مايو 2012 قمّة لحلف شمال الأطلسي، بسبب رفض تركيا مشاركة "إسرائيل" ، على خلفية عدم اعتذارها "إسرائيل" عن قتل 9 أتراك في حادثة أسطول الحرّية. ولقد ناقشت القمّة إستراتيجية "إنهاء المهمّة" تمهيداً لانسحاب 130 ألف جندي ينتشرون في أفغانستان بحلول نهاية عام 2014. وقال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (أندرس فوغراسموسن): "لقد دخلنا معاً وسنخرج معاً"، وذلك رغم أن فرنسا قرّرت تعجيل وتيرة سحب قوّاتها مع نهاية هذا العام [245].

(242) - عبد القادر، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق.

(243) - هي مصطلح يُستخدم لوصف حالة الصراع والتوتّر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهم، من الفترة في منتصف الأربعينيات حتّى أوائل التسعينيات. اقتربت الحرب الباردة من نهايتها في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات عند انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991، تاركاً الولايات المتحدة القوّة العظمى الوحيدة في عالم أحاديّ القطب. انظر:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9

(244) - عجيل، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص112-113.

(245) - قمّة حلف الاطلسي في شيكاغو، موقع قناة الحرة العراقية:

وفي ردّة فعل للشارع التركي، أجرت صحيفة "راديكال" التركية تحقيقاً ميدانياً مع سكّان منطقة بيرجيك، حيث سيتمّ نصب وإقامة الرادارات التابعة للدرع الصاروخي؛ فقد سعى السكّان لحشد رأي عام معارض لفكرة نصب الرادارات في أراضيهم وعلى مقربة من منازلهم، وقالوا إنهم سيجمعون التقارير المعارضة لإقامة الرادارات في منطقتهم، لأن الهدف الأساسي منها هو أن تقوم تركيا بدور "الجندرمة" لإسرائيل، بحسب تعبيرهم. وفي تساؤلٍ لمواطن آخر يقول: "لماذا نحوّل أنفسنا إلى أعداء لجيراننا المسلمين في إيران وسوريا؟ لقد قتلت أمريكا مليوني شخص في العراق، وها هو (أردوغان) قد أصبح شريكاً لها؛ فهل يمكن تصديق ذلك؟". لقد عملت تركيا على تأسيس علاقات وثيقة، ولاسيّما على الصعيد الأمني مع إيران. وفي الوقت ذاته، وافقت على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها. وبالطبع، فقد أثار هذا الأمر غضب طهران. ويبدو جلياً سعي تركيا لكي تصبح ذات نفوذ في المحافل الدولية، ولكن عليها أن تحسب جيّداً كلفة ذلك داخلياً وخارجياً، خاصّة في ظلّ المسؤوليات الجديدة الباهظة الثمن، والتي يمكن أن تولّد مشكلات جديدة. وعلى صعيد آخر، فحسب دراسة أعدّها ستيفن فلاناجان (Stephen J. Flanagan) بعنوان (أولويات خاطئة) عن التقييمات التركية للقوّة الأمريكية. : "لقد ضعفت تصوّرات الناس في تركيا لأهمية الناتو في حفظ أمن بلادهم بدرجة كبيرة أيضاً في العقد الماضي. كما أن تعاظم ثقة تركيا بنفسها وإحساسها بالقوّة النسبية إزاء الولايات المتحدة عزّز هذه الميول أيضاً .. كما أن لتركيا شركاء آخرون بعدما أقامت علاقات اقتصادية وسياسية مزدهرة مع روسيا وجيرانها في الشرق الأوسط والدول الآسيوية" [246].

"الناتو" يواجه اليوم العديد من التحدّيات التي تسير باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثّر له في تحقيق أمن المتوسط، من خلال [247]:

http://www.alhurra.com/content/article/199855.html

(246) - ستيفن فلاجان (2011)، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوّة الأمريكية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص4-5، و«العلاقات التركية-الإسرائيلية والدرع الصاروخي»، موقع الوحدة الإسلامية:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/119/mismailt.htm

(247) - حسّون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو، مرجع سابق، ص353.

❖ عدم الاتفاق على مفهوم مشترك واضح لدور "الناتو" في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم مفهوم موحّد للأمن وما يهدّده من أخطار وتحدّيات.

❖ عدم شمول الأطراف المتوسطية جميعها بالحوارات الأوّلية، مثل سوريا ولبنان وغيرهما من دول المنطقة.

❖ التخوّف من أن يوجّه أيّ دور للناتو لاحتواء التهديدات للأسلحة الصاروخية العربية ضدّ "إسرائيل"، في حين يتغاضى الحلف عمّا لدى "إسرائيل" من ترسانة نووية وأسلحة غير تقليدية.

❖ ما تقدّم من أسباب قد تكون موضوعية في إطار تحليل الواقع الناتج عن تعثّر الناتو؛ ولكن، هناك أسباب تُضاف إلى ما تقدّم، مثل:

❖ غزو العراق في العام 2003 وتدمير مقدّراته وتقسيمه، دون الاستناد إلى أسباب تمنح "الناتو" والولايات المتحدة، حقّ التدخل السافر في الشأن العربي تحت مسمّى محاربة الإرهاب.

❖ فشل الولايات المتحدة و"الناتو" في أفغانستان بعد سنوات من احتلالها، ممّا حدا بقمّة شيكاغو في أيار / مايو 2010، للتأكيد على إنهاء الانسحاب منها في عام 2014.

❖ بروز قوىً كبرى في المنطقة، مثل إيران، خاصّة في ظلّ امتلاكها لبرنامج نووي، والتي استطاعت رغم كلّ الضغوطات أن تستمرّ فيه.

❖ حالة الحراك العربي في المنطقة، والتي من شأنها أن تعيد تعريف مسالة الأمن القومي والإقليمي، وصولاً إلى الأمن الدولي، ما يعني إعادة النظر في حلف الناتو ككلّ، ومدى إمكانية تدخّله في العالم العربي والإسلامي.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية

شكّلت المنافسة الدولية بين المنظومة الاشتراكية والرأسمالية معالم وخصائص النظام الاقتصادي العالمي وتبعاته، ممّا جعل لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي، والمتمثّلة بالمؤسّسات الدولية

التي كانت مصدراً مهماً للإقراض الدولي، تأثيراً بالغاً؛ خاصّة بالنسبة للدول النامية التي ترغب بالنهوض باقتصادياتها؛ إلى مرحلة الكساد الكبير في منتصف السبعينيات من القرن الماضي نتيجة أزمة النفط آنذاك، وكذلك انهيار الاتحاد السوفياتي، وأحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 وما تبعها من حملة أمريكية على ما يُسمّى الإرهاب، حيث برزت أزمة الديون العالمية، وكذلك التوجّه نحو رأسمالية الاقتصاد العالمي، ما هيّأ المناخ لسيطرة الولايات المتحدة اقتصادياً على العالم، وأدّى إلى توسع كبير في الأسواق المالية التي تعولمت بسرعة. ولعلّ أهم ما ميّز الربع الأخير من القرن العشرين هو [248]:

❖ تزايد معدّلات الأزمات المالية وأزمات العملات والأزمات المصرفية (كان أبرزها الأزمة الأوروبية 1992 - 1993، والأزمة المكسيكية 1994 - 1995، والأزمة المالية الآسيوية 1997-1998).

❖ بلغ عدد أزمات العملة خلال الفترة (1997 - 1998)، 54 أزمة مصرفية، بالإضافة إلى 32 أزمة عملة ارتبطت بها أزمات مصرفية. وقد تركّزت تلك الأزمات في الأسواق الصاعدة؛ فبينما بدأت 42 أزمة عملة في الدول الصناعية، كان نصيب الأسواق الصاعدة 116 أزمة. وبينما كان نصيب الدول الصناعية من الأزمات المصرفية 12 أزمة، كان نصيب الأسواق الصاعدة 42 أزمة.

لقد بدأت الأزمة المالية العالمية في آب / أغسطس 2007، بتحطّم منظومة القروض العقارية ذات الفائدة العالية للمستثمرين والموجّهة لفئات العائلات المتوسطة والفقيرة، والتي تسبّبت بها المؤسّسات المالية الكبرى، من خلال القيام بإقراض المال للأفراد والمقامرة التي قام بها المقترضون خارج قوانين التسليف، في شراء العقارات السكنية. وارتفاع سعر الفائدة نتيجة للزيادة غير المتوقّعة في سعر الغذاء والطاقة، أدّى إلى العزوف عن شراء العقارات السكنية، ما أدّى إلى هبوط كبير في أسعارها[249].

(248) - عبد المنعم فرحات (2010)، مجموعة العشرين، وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، موقع الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=294

(249) - علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة (2009)، الأزمة المالية العالمية: حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج، كلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الخاصّة، الأردن، ص9؛ الأزمة المالية العالمية 2008 -2009 (2009)، منظمة المؤتمر الإسلامي.

بدأت أزمة الرهن العقاري (Mortgage Crisis) في الولايات المتحدة في مطلع عام 2007، وذلك لندرة السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، نتيجة الانكماش في قطاع العقارات. وهذه الأزمة ظهرت آثارها حيث شهد الاقتصاد الأمريكي بارتفاع مستوى البطالة في عام 2008 إلى 6.1%، وذلك لاستغناء أصحاب العمل عن ما يقرب من 605 آلاف وظيفة منذ بداية 2008 [250].

جاءت هذه الأزمة لتؤكّد حقيقة مهمّة، وهي حاجة الاقتصاديات الصناعية المتقدّمة إلى الاقتصاديات الصاعدة لمواجهة هذا النمط من الأزمات. وهكذا باتت إدارة مشكلات النظام الاقتصادي والمالي العالمي والأزمات المالية الاقتصادية العالمية - سواء تلك التي تنشأ داخل الاقتصاديات الصاعدة أو داخل الاقتصاديات المتقدّمة - عملية صعبة بدون تعاون وثيق بين الدول الصناعية المتقدّمة والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة. فقد كان هذا التعاون مهماً في حالة الأزمة المالية الآسيوية لفهم أسباب حدوث هذا النوع من الأزمات وتجنّب حدوثه مرّة أخرى؛ كما كان مهماً في حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، لضمان تعاون هذه الدول لضخّ المزيد من الأموال، ولتنشيط الطلب العالمي والداخلي - خاصّة داخل الصين - لضمان حدٍ أدنى من نموّ الاقتصاد العالمي [251].

يقول حسين عطوي في مقال له في مجلّة الوحدة:" إن انعكاسات الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تظهر بشكل واضح من خلال [252]:

❖ إقدام الإدارة الأمريكية على اتخاذ إجراءات مالية تقشّفية، تمثّلت في إحداث تغيير جوهري في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية، قضت بصرف النظر عن شنّ الحروب البرّية المكلفة والباهظة الثمن، لصالح الاعتماد على العمليات الجوّية والخاطفة.

مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. ص3.

(250) - علي فلاح المناصير. وصفي عبد الكريم الكساسبة. الأزمة المالية العالمية. مرجع سابق. ص10-11.

(251) - عبد المنعم فرحات (2010). «مجموعة العشرين. وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي». موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=294

(252) - حسين عطوي (2012). «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وانعكاساتها ونتائجها على الكيان الصهيوني». موقع مجلّة الوحدة الإسلامية. بيروت: http://www.wahdaislamyia.org/issues/124/hatwi.htm

إعادة النظر بالمساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة للعديد من دول العالم، والقيام بخفض هذه المساعدات، بعد أن أصبحت واشنطن تستدين لتمويل العجز في الميزانية الأمريكية، وتوفير الأموال اللازمة لدفع مستحقّات الدين الأمريكي العام الذي تجاوز عتبة الـ 5.14 تريليون دولار، والذي يشكّل إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة. وقد وصل هذا الدين مع نهاية عام 2011 إلى 15 تريليون دولار، وهو مرشّحٌ أن يبلغ في نهاية العام 2012عتبة الـ17 تريليون دولار، في وقتٍ تتراجع حصّة الولايات المتحدة من التجارة العالمية نتيجة اشتداد المنافسة الاقتصادية الدولية في الأسواق العالمية.

التأثر الإسرائيلي بالأزمة المالية العالمية

بالرغم من أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة، لكن لم تتضرّر مكانتها السياسية كقوّة عالمية. وإزاء الركود، تبرز قدرة الإدارة الأمريكية على استعمال أجهزة قوية؛ وقد يكون اقتصاد الولايات المتحدة أوّل الاقتصاديات خروجاً من الأزمة. وعليه، فإن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للولايات المتحدة كان هدفاً من الطراز الأوّل لإدارة الرئيس (أوباما). ومع ذلك، فإن الإدارة لم تُهمل الساحة الخارجية، ويأتي ضمن ذلك إجراءاتها في الشرق الأوسط، خاصّة "إسرائيل" [253].

وحسب دراسة أعدّها معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، فإن تأثير الأزمة العالمية في الاقتصاد الإسرائيلي يمكن قراءته من خلال الأرقام التالية [254]:

❖ بعد خمس سنين من النموّ السريع، طرأ في النصف الثاني من عام 2008 تباطؤٌ حادٌ

(253) - شموئيل إيفن. نتسان فيلدمان (2009). «الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها في دول المنطقة وفي اسرائيل». معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي. موقع فلسطين اليوم:
http://paltoday.ps/ar/post/64262/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84*

(254) - المرجع السابق.

للاقتصاد الإسرائيلي؛ فكان معدّل النموّ في العام 2008 4 %؛ لكنّ الاقتصاد في الربع الأخير من عام 2008 دفع إلى الجمود، قياساً بنموٍ بلغ 5.4 % في عام 2007 و5.2 % في عام 2006.

❖ وقف الإنتاج المحلّي الخام في عام 2008 على 714 مليار شيكل[255]، وتنبّأ بنك "إسرائيل" بنموّ الإنتاج في عام 2009 قدّر 0.2 % قياساً بـ 2.8 % في عام 2008. وينبع هذا التباطؤ قبل كلّ شيء من وضع الاقتصاد العالمي. لكن، توجد أيضاً عوامل أخرى مثل عدم وجود تغييرات بنيوية ودوافع نموٍ أخرى تؤيّد استمرار النموّ السريع. ويبدو أن النمو في عام 2009 -حتّى بغير الأزمة الحالية- كان سيبلغ 3.5 % تقريباً (بحسب تنبّؤ النموّ في الاقتصاد الإسرائيلي لعام 2009، كما عرض في مسودّة ميزانية أُعدّت في منتصف عام 2008). وتنبّأ بنك "إسرائيل" بأن ينمو الاقتصاد في عام 2010 بـ 1 % فقط.

ومن المعلوم أن "إسرائيل" قد باعت عام 2006 ما قيمته 4.4 مليار دولار من الأسلحة والخبرات الأمنية، منها مليار دولار إلى الولايات المتحدة وحدها.

ومن ناحية أخرى، تأتي مسألة المعونات الخارجية، حيث أن الأزمة الاقتصادية أدّت إلى تقليصها من ناحية، وإلى تراجع قيمتها مع تراجع سعر صرف الدولار أمام العملة المحلّية الإسرائيلية (الشيكل) وعملات أخرى في العالم[256]. كما أنه في العديد من هذه المشاريع، وبينها مشروع تطوير صاروخ حيتس، ومشروع صدّ ومواجهة صواريخ المقاومة الفلسطينية المسمّى بالقبّة الحديدية، كانت نسبة المشاركة الأمريكية في تمويل عمليات التطوير فيها تبلغ الثلثين. وهناك تقديرات بأن كلفة تطوير وصيانة منظومات الصواريخ الحالية في "إسرائيل" بلغت حوالي 20 مليار شيكل (حوالي 5،5 مليار دولار). ومن الطبيعي والحال هذه أن يُصاب قادة الكيان بقلق شديد نتيجة تصاعد الأزمة الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة، لأن "إسرائيل" تعتمد اعتماداً رئيسياً على المساعدات الأمريكية المتعدّدة، والتي تبلغ قيمتها سنوياً ثلاثة مليارات

(255) - عملة «إسرائيل».

(256) - إحسان مرتضى (2009). «إسرائيل وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية». مجلّة الجيش.العدد 286. بيروت:/www.lebarmy.gov.lb article.asp?ln=ar&id=21564

دولار. ويقدّر مجموع المساعدات التي قدّمتها الولايات المتحدة لوحدها لإسرائيل منذ عام 1948، وحتّى عام 2010، بحوالي 107 مليارات دولار. وإذا ما تمّ احتساب المساعدات غير المباشرة، فإن حجم المساعدات يصل عندها إلى 154 مليار دولار أمريكي. وقد شملت هذه المساعدات [257]:

❖ تقديم أحدث الأسلحة الحربية للجيش الإسرائيلي ليبقى متفوّقاً والقوّة الأقوى في المنطقة.

❖ دعم الاقتصاد الإسرائيلي ليبقى قوياً، وقادراً على توفير مستوى نموّ عالي، ومستوى معيشة مرتفع.

❖ تمويل مشاريع الاستيطان لاستيعاب المزيد من المستوطنين اليهود، وتقديم الإغراءات لهم للهجرة إلى فلسطين والبقاء فيها.

❖ تعويض "إسرائيل" عن خسائرها إثر كلّ حرب خاضتها.

❖ تعويض "إسرائيل" عن انسحابها من شبه جزيرة سيناء، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

❖ دعم مشاريع التصنيع الحربي الإسرائيلي.

❖ مساعدات اقتصادية طارئة لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من أزمات التضخم.

في ضوء ما تقدّم يمكن القول إن "إسرائيل" المتضرّرة بشكل كبير من ضعف وتراجع القوّة الأمريكية على كلّ الأصعدة، ستعاني من التداعيات التالية [258]:

❖ وضع حدٍ لحالة الانتفاخ التي أصابت القوّة الإسرائيلية، وجعلت "إسرائيل" تعيش في بحبوحة اقتصادية وتنعم بازدهار، وتشنّ الحروب المكلِفة، والباهظة، وتحافظ على تفوّقها الدائم على جميع العرب.

❖ انتهاء مرحلة الازدهار الخادع التي نعم بها الكيان الإسرائيلي بفعل الدعم اللامحدود من الولايات المتحدة.

(257) - حسين عطوي (2012). «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وانعكاساتها ونتائجها على الكيان الصهيوني». موقع مجلّة الوحدة الإسلامية. بيروت: http://www.wahdaislamyia.org/issues/124/hatwi.htm

(258) - المرجع السابق.

❖ ستقود الأزمة إلى تقليص ميزانيات الدفاع وتحدّ من الإنفاق السخيّ على الجيش، والأمن، وأجهزة الاستخبارات؛ وبالتالي، تضاؤل القدرة على تمويل الحروب التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، ممّا يعني توفّر مناخ إيجابي للمقاومة لاستئناف عملياتها لاستنزاف الاحتلال، وزيادة أزماته التي تسهم في تفجير تناقضاته الداخلية.

❖ تراجع القدرة على توفير الإغراءات للمستوطنين للبقاء في فلسطين المحتلّة، عدا عن تضاؤل القدرة على إقناع "اليهود" في الخارج على الهجرة إلى فلسطين، ما يخلق البيئة المواتية لهجرة معاكسة.

❖ الخلاف بين وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي ووزارة المالية نهاية عام 2011، بسبب نيّة وزارة المالية تخفيض ميزانية الجيش، مراعاة للأزمة المالية التي تؤثّر على "إسرائيل"، بسبب علاقاتها التجارية الواسعة مع أوروبا التي طالها تأثير الأزمة المالية العالمية. هذا في حين تتّهم وزارة المالية الجيش ووزارة الدفاع بترهيب الجمهور عبر المبالغة في حجم الخطر الذي يواجه "إسرائيل"، وفي الاستجابة لذلك الخطر إن وُجد أصلاً، وتنادي بضرورة إخضاع وزارة الدفاع للرقابة المالية كباقي الوزارات الإسرائيلية الأخرى [259].

❖ الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" تختبر مدى تحمّل الإسرائيلي لظروف العيش غير الآمن والمستقرّ. فالرفاهية أو مستوى المعيشة الرغد أصبح محل شكّ، خاصّة في ظلّ الأزمة الاقتصادية، حيث النظام الحاكم في "إسرائيل"، بأجنحته السياسية المختلفة، في بدء عملية تهيئة للإسرائيلي العادي أمام خيارات أحلاها مرّ، وهي: إمّا أن يتعوّد على العيش في خطر بسبب عمليات المقاومة، أو أن يتأقلم مع ضيق سبل العيش بسبب الأزمات العالمية و نقص التمويل والمعاونات التي تغدقها الولايات المتحدة على "إسرائيل"، أو تحمّل أعباء ضريبية لدواعي الأمن والحماية وهو ما قد يفسر النزوح العكسي [260]

(259) - «إسرائيل تتّجه إلى وقف برنامج تصنيع دبابة الميركافاه» (2012). موقع الملتقى العسكري العربي:
http://moltaqa.assoc.co/t1643-topic

(260) - «المواطن الإسرائيلي أمام اختبار حقيقي للولاء بعد انتهاء زمن الرفاهية». موقع صوت الحقّ والحرّية:
http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=98410

وممّا سبق بيانه، فإن الدعم الأمريكي لدولة "إسرائيل" لن يستمرّ بوتيرة الدعم المتزايد؛ وهذا يعني في ظلّ ازدياد الحاجات المالية نتيجة تزايد الاحتياجات الأمنية والتقنية التي تحتاج إلى المزيد من الدعم خارج الخزينة الإسرائيلية، خاصّة في ظلّ تغيّرات الإقليم السياسية والاجتماعية نتيجة بروز التهديد الإيراني، والتوازن التركي في العلاقات معها لصالح دول الجوار العربي، وكذلك للتغيّر في بعض الأنظمة نتيجة الثورات العربية.

وكان المحاسب العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية (يارون زليخة) قد أعلن أن الأزمة العالمية وصلت إلى "إسرائيل"، متّهماً الحكومة بالتعامل معها بطريقة النعامة ودفن الرأس في الرمال؛ وقال: إن الحكومة انتهجت سياسة كاذبة؛ وهم يخدعون ليس أنفسهم فقط بحديثهم عن المناعة الاقتصادية. لقد تبخّر ثلث قيمة البورصة، كما أن الاستثمار في الاقتصاد يمارس السقوط الحرّ؛ والأمر الأشد إقلاقاً هو افتقارهم للقدرة على المعالجة. إن المستقبل يُنبئ بأن الولايات المتحدة ستبقى تعيش حالة التأثّر بالأزمة المالية العالمية، ومن غير الممكن أن تعود لقواها المالية من حيث التأثير المباشر على الاقتصاديات العالمية الأخرى، نتيجة صعود قوى اقتصادية كبرى مثل: الصين والهند والبرازيل؛ وهذا يعني أن المؤشرات تؤكّد استمرار تفاقم أزمة الدين الأمريكي. وعليه، فلا بدّ من تأثّر "إسرائيل" تأثّراً مباشراً بسبب ارتباط اقتصادها المعتمد على الدعم الأمريكي بعلاقات اقتصادية ومالية خاصّة، للحفاظ على مستوى دخل مرتفع [261].

وبالرغم من حالة النموّ التي أظهرها الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام السابقة مقارنة بدول متطوّرة، وتتوّج ذلك بانضمام "إسرائيل" إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) في أيار / مايو 2010، إلاّ أنه يواجه تحدّيات قاسية على المدى البعيد، وقد تكون لها تداعيات

(261) - عطوي، «الأزمة الاقتصادية الأمريكية وانعكاساتها ونتائجها»، مرجع سابق؛ حلمي موسى (2008)، «بطالة وركود وأزمة سيولة وتراجع البورصة»، موقع النشرة.

http://www.ansarh.cc/showthread.php?1688645-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%80%D9%84

على قدرة الدولة على تمويل أيّ إنفاق أمني مرتفع. وكذلك، يلقي الوضع بظلاله على الاستقرار الداخلي، وعلى مكانة "إسرائيل" في العالم [262].

التأثر التركي بالأزمة المالية العالمية

تعمل تركيا على أن تكون قوّة مؤثّرة في المنطقة، حيث يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية قد تفرز نظاماً اقتصادياً عالمياً، يراعي التغيّرات في موازين القوى. وعليه، فقد شرعت إدارة (أردوغان) في الإصلاحات المالية والنقدية لتفادي الآثار السلبية والإستراتيجية للأزمة المالية العالمية على تركيا، فيما كانت تقوم بمراجعة صعبة للدستور من خلال عمليات عامّة مكثّفة. ويعود جانب كبير من الفضل في ذلك الإحساس بالثقة إلى فريق العمل الذي قام (أردوغان) بتشكيله، وهو ما مكّنه من تجاوز الإشكالية التقليدية. ومن ذلك المنطلق، تكوّن فريق العمل التركي من كلٍ من: علي بابا كان نائب رئيس الوزراء، و(أغمان باغيش) الوزير المكلّف بشؤون الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين، و(أحمد داود أوغلو) وزير الشؤون الخارجية، و(محمّد شيمشك) وزير المالية، الذين أعلنوا عن رؤية مشتركة حول التحدّيات التي تواجه تركيا اقتصادياً، وأكّدوا التزامهم بمقاربة مشتركة للسياسات التي يجب تنفيذها، خاصّة في ظلّ نموّ الاقتصاد التركي بمعدّل ثلاثة أضعاف منذ تولّي رئيس الوزراء رجب طيّب (أردوغان) منصبه. كما طرحت حكومته رؤية لكي تصبح تركيا عاشر أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2023، وهو العيد المائة للجمهورية التركية. وتمحورت المعالجة التركية للأزمة المالية العالمية على الصعيد الداخلي [263]:

❖ أن أصبحت المشروعات التركية الجديدة، وكذلك رجال الأعمال، جزءاً من المدرسة الصعبة التي تعتمد على المنافسة العالمية، وهم يركّزون بدأب جهودهم على تأسيس سمعة طيّبة بين مجموعة متنوّعة من الدول.

(262) - شموئيل إيفين (2011). اقتصاد الأمن القومي في «إسرائيل» في مواجهة التحدّيات الأمنية والاجتماعية. تحرير: رندة حيدر، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ص2.

(263) - موقع المجلّة الإلكتروني (2011). «لماذا تركيا هي أكبر الفائزين في 2011 .. ولماذا سوف تصبح قوّة عظمى؟». موقع المجلة. لندن: http://www.majalla.com/arb/2012/01/article55230646

❖ أصبحت مرونة تركيا حالياً جليّة في ممارستها المالية: فقد أعادت البلاد توجيه اقتصادها للتنافس عالمياً. كما برزت صناعة البناء التركية كلاعب أساسي، حيث يمتدّ نشاطها من روسيا إلى كردستان العراق؛ وتركّز الشركات التركية التي يتنوّع نشاطها من المنسوجات إلى الإلكترونيات وصناعات الدفاع، جهودها على الأسواق الناشئة في جميع أنحاء العالم.

❖ لم تعد الحكومة تعمل على تقييم وتصويب مسار عمل الشركات، بل أصبحت تؤيّد استقلالها وتساعدها على زيادة فرصها في السوق العالمية.

❖ دخلت الحكومة في شراكة حيوية مع القطاع الخاصّ، حيث قادت تغييراً أصيلاً في تشكيل وظيفة الجانب الاقتصادي؛ ففي الماضي، كانت النخبة المالية في تركيا تعتمد على دعم الحكومة وحمايتها، وكان اقتصاد تركيا المنغلق يمثّل نظاماً معرّضاً للكوارث، حيث كان معدّل التضخم يقضي على المدّخرات، ويؤثّر بشكل هائل على الفقراء.

❖ سعي القطاع الخاصّ إلى توفير بيئة عمل متوقّعة، ولكنّها تحتوي في الوقت نفسه على ضوابط حكومية صارمة .

❖ سعي الحكومة إلى تعزيز استثماراتها في تنمية القدرات البشرية التي تُعدّ حجر الأساس في التنافس الوطني.

❖ تستهلك تركيا أعلى نسبة من موازنتها في التاريخ على التعليم لتمكين الشباب وتعزيز الحراك الاجتماعي.

وقد رأى وزير الخارجية التركي (علي بابا جان)، عام 2008، بأن هناك حزام أزمة في الشرق الأوسط، يقع في منطقة بين تركيا في الشمال والخليج في الجنوب، وأن دور قطر في توقيع اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ودور بلاده كوسيط في المحادثات بين سوريا وإسرائيل، يُعدّ مؤشّر على إمكانية تعاون الأتراك والخليجيين في قضايا الأمن الإقليمي. وعرّف (باباجان) تركيا ومجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الاقتصاديتان في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية؛ مشيراً إلى أن التبادل التجاري بين الطرفين قد تضاعف أربع مرّات في تلك السنوات [264].

(264)- عبد الجليل زيد المرهون (2008): مستقبل الدور التركي في الخليج . مركز الجزيرة .

لقد أدركت تركيا أهمّية الدول الصاعدة، مثل الصين التي تمتلك المرتبة الثانية عالمياً فيما يخصّ الصادرات، وكذلك دول الخليج التي تمتلك مصادر التمويل. وهذا يعني من الناحية الاقتصادية مدى تأثير الصين في الخارطة الاقتصادية العالمية، وستسهم دول الخليج في أن تكون مصدراً مهماً للتمويل من خلال مواردها النفطية، خاصّة وأن المال العربي لا يترافق معه مشروع سياسي[265]؛ وهذا يعني أن تركيا تتوجّه في بناء اقتصادياتها من خلال تطوير علاقتها مع القوى الاقتصادية القوية والصاعدة.

التوجّه التركي نحو الصين

بعد الأزمة المالية العالمية، أصبح العالم الغربي يتقرّب من الصين التي اتجهت إلى تكوين مجموعة اقتصادية، تمثّل حوالي نصف سكّان العالم سمّيت دول بريكس[266]؛ وهي تضمّ إلى جانب الصين روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، التي تستحوذ على 22 % من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، و14 % من التجارة العالمية؛ والأهم هو تحكّمها في 40 % من احتياطيات العملات الأجنبية، واتفاق تلك المجموعة على التبادل التجاري بالعملات الوطنية للتخلّص من الهيمنة المالية الغربية، وخصوصاً الدولار، وإنشاء بنك تنمية على غرار البنك الدولي[267].

كما وقّع المصرفان المركزيان في البلدين في شباط / فبراير 2012 على اتفاق لتبادل العملة قيمته 10 مليارات يوان (1،58 مليار دولار)، كجزء من جهود الصين لطرح عملتها كعملة

http://studies.aljazeera.net/reports/2008/20117211322288 59141.htm

(265) - عبد الحافظ الصاوي (2011)، «الاقتصاد العالمي الأزمة وآفاق الحلّ». سلسلة تقارير شبكة الجزيرة، الدوحة، ص5.

(266) - هي مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية المكوّنة لأسماء الدول صاحبة أسرع نموّ اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عُقِدت أوّل قمّة بين رؤساء الدول الأربع في ييكاتيرينبرغ في روسيا في حزيران 2009، حيث تضمّنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائيّ القطبية.

(267) - عبد الحفيظ محبوب (2012)، «لقاء بين قوّة إقليمية قائمة وقوّة دولية قادمة». موقع المتوسط أون لاين:
http://www.mutawassetonline.com/reports/7752-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9.html

دولية. يُذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع من مليار دولار عام 2000 إلى 19،5 مليار في عام 2012 حسب الأرقام الرسمية، ولكن الميزان التجاري بينهما يميل بقوّة لصالح الصين. وكان البلدان قد حدّدا جدولاً زمنياً لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2015 و100 مليار بحلول عام 2020.[268]

التوجّه التركي نحو العالم العربي

رغم القوّة المالية لدول الخليج، إلاّ أن الكثير من الدول العربية التي لا تمتلك الموارد النفطية أو محدودية مواردها النفطية؛ بالإضافة إلى بعض دول الخليج، قد تأثّرت بالأزمة المالية العالمية بسبب[269]:

- فشل العالم العربي في بناء اقتصاديات بيْنية عربية، أو من خلال تعامله مع باقي الاقتصاديات الإقليمية والدولية من خلال استحواذه على بعض الموارد الاقتصادية المؤثّرة عالمياً وعلى رأسها النفط.

- تعرّضت الاستثمارات العربية التي تقدّر بنحو 3 تريليون دولار للمخاطر بعيد الأزمة المالية العالمية، وكانت الأسواق المالية الأكثر تأثّراً لتلك المخاطر.

- انخفاض سعر النفط مع بداية الأزمة إلى 50%؛ أي من 150 دولار للبرميل إلى ما يقرب من 77 دولار فقط. وهذا يعني التأثّر المباشر للصادرات لدول مجلس التعاون ويؤثّر سلباً على معدّلات النموّ الاقتصادي[270]. كما أن ربط معظم العالم العربي عملته المحلية بالدولار، يعني ربط السياسة النقدية وفق السياسة النقدية الأمريكية؛ وهذا أدّى إلى انخفاض قيمة الاحتياطات النقدية لدى الدول العربية المقوّمة بالدولار، وانخفاض العائد على استثمارات العائد عليها في سندات الخزينة الأمريكية.

(268) - «أردوغان يبدأ زيارة للصين». موقع بي. بي. سي العربي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/04/120329_erdogan_china.shtml

(269) - الصاوي، الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص7.

(270) - فريد كورتل (2009)، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، جامعة الجنان-طرابلس، لبنان، دار المنى للطباعة والنشر، ص37.

❖ أدّى ارتفاع أسعار المواد الغذائية عام 2010 إلى ارتفاع فاتورة الغذاء التي يدفعها العالم العربي. ومن المعلوم أن كلفة الغذاء للعالم العربي بلغت في عام 2008 ما يقرب من 41.7 مليار دولار.

❖ شحّ وضعف السيولة وزيادة تكاليف الإقراض في ظلّ الخسائر التي تتعرّض لها دول الخليج نتيجة الديون العامّة، ونتيجة ارتباط سعر النفط بالأسعار المالية من حيث السلوك والتقلّبات الحادّة [271].

ومن الصعب القول أنه سوف يكون للعالم العربي دور هام في التأثير في صناعة المستقبل لاقتصاديات العالم. وعليه، تريد تركيا بناء شراكة اقتصادية مع دول الخليج من حيث [272]:

❖ التركيز على صناديق الاستثمار في دول الخليج التي تقدّر قيمتها بـ 2ر5 تريليون دولار، من خلال دعوة صندوق الاستثمار السعودي الذي يُعدّ الأكبر في العالم، فضلاً عن غيره من صناديق الاستثمار في الخليج للاستثمار في تركيا.

❖ العمل على جذب استثمارات سنوية لا تقلّ عن 10 إلى 15 مليار دولار، من خلال إبراز حقيقة أن تركيا هو البلد الذي ينفّذ العديد من الإصلاحات الهيكلية خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أنه الممرّ الأساسي لنقل الطاقة إلى الغرب، وأنه يمكن من خلال التعاون بين الشركات التركية ورأس المال الخليجي، وإيجاد مشروعات استثمارية مشتركة جديدة في المنطقة.

❖ تعميق الحوار الاستراتيجي بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي؛ وهذا ما تمّ في إسطنبول في تموز / يوليو 2009، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، أو في تأطير العلاقات بين الجانبين.

(271) - عماد موسى (2009). أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:قناة أسواق رأس المال. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. ص9.

(272) - «تركيا تسعى لجذب الأموال الخليجية للتغلّب على آثار الأزمة المالية». موقع مكتوب:
http://uaesm.maktoob.com/vb/uae264786/:

عبدالعزيز حمد العويشق (2010). «الأزمة الاقتصادية في تركيا والحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون». موقع صحيفة الرياض:
http://www.alriyadh.com/2009/07/13/article444276.html

تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها في الأسواق الإقليمية والبحث عن فرص جديدة لمزيد من الاستثمارات؛ وهذا ساعدها في وفرة الأعمال ربّما لعقدين من الزمن في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، من خلال زيادة الدبلوماسية الاقتصادية. وعليه، فإن حكومات حزب العدالة والتنمية قد أعادت تدريجياً مصالح البلاد الإقليمية وفق مفهوم السياسات والتحالفات، وأصبحت العلاقة مع دول الجوار ذات رؤية متعدّدة الأبعاد حسب ما تقتضيه مصلحة البلاد [273].

وبالنسبة لتركيا، يشكّل الاقتصاد أولويّة؛ وهي تعاني بشكلٍ حادٍ من الأزمة المالية العالمية. فوفقاً لتقرير لمعهد الإحصاء التركي Turkish Statistical Institute، فإن الاقتصاد التركي قد انكمش بنسبة 14% تقريباً في الربع الأوّل من عام 2010 (مقارنة بالربع الأوّل من عام 2008). ويظهر الانكماش بصورة واضحة في الإنتاج الصناعي الذي انخفض بنسبة 22%، والصادرات (انخفضت بنسبة 26%). وفي قطاع السيّارات على وجه الخصوص، كان الانكماش بنسبة 59%. أما البطالة، فقد تجاوزت نسبة 16% خلال الربع الأوّل [274].

تواصلت الحكومة التركية مع البنك الدولي لتحقيق هدف البنك في المساعدة على تحسين الأحوال المعيشية للشعب التركي، ومن شأن الحوار الذي يجريه البنك مع الأطراف المعنيّة أن يُثري معلومات إعداد الإستراتيجية التالية للشراكة القُطرية بين تركيا والبنك الدولي (السنوات المالية 2012-2015)، كما تجاوبت تركيا مع الأزمة المالية العالمية الناشئة في 2008/2009، من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات التحفيزية على صعيد المالية العامّة (1.2 % من إجمالي الناتج المحلّي)، والتوسع النقدي القوي (خفض أسعار الفائدة بأكثر من 10 %)؛ والمؤشّرات للتجاوب نحو الخروج من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد التركي من خلال [275]:

❖ تمتّع سوق المال التركي بحرّية كبيرة.

(273) - Ebru Ogurlu (2012):Rising Tensions in the Eastern Mediterranean Implications for Turkish Foreign Policy, Istituto Affari Internazionali, Roma, page 8..

(274) - العويشق (2010). الأزمة الاقتصادية في تركيا.

(275) - شراكة بين تركيا والأمن القومي. موقع البنك العالمي:
http://www.worldbank.org.tr/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/ECAEXT/TURKEYEXTN/0,,contentMDK:22923848~menuPK:3949535~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:361712,00.html

❖ تحسّن ثابت على الهيئات التنظيمية في تركيا منذ عام 2001، حيث اكتسب الاقتصاد مرونة في مواجهة التقلّبات المالية الداخلية والخارجية على حدٍ سواء.

❖ يضمّ البنك المركزي في الجمهورية التركية (CBRT) آليات فعّالة لإدارة السيولة والمرونة من أجل توفير خدمات الإقراض الطارئة.

❖ بالرغم من الأزمة المالية العالمية، يظلّ القطاع المصرفي في تركيا محتفظاً بثباته وقادراً على تحقيق أرباح.

❖ لم تتعرّض المؤسّسات المالية التركية لما يُعرف باسم "الأصول المسمومة" نتيجة الأزمة المالية.

❖ تمتّع القطاع المصرفي بنسبة جيّدة من كفاية رأس المال، بلغت 18 % في عام 2010، وهي تُعدّ أعلى بكثير من الحدّ القانوني الذي يبلغ 8 %.

❖ بلغت نسبة مسؤولية الأسر فيما يتعلّق بإجمالي الناتج المحلّي 17 % في عام 2010، في حين أنها كانت 66 % في منطقة اليورو.

❖ وفقاً لإحصاءات هيئة التنظيم والإشراف على البنوك (BRSA) لعام 2010، ارتفع مؤشّر ISE100 التركي بنسبة 26 % من حيث الدولار الأمريكي، و28 % من حيث العملة المحلّية مقارنة بعام 2009

❖ يتمتّع المستثمرون الأجانب والمحلّيون بالمساواة في المعاملة، ويوجد أكثر من 20 بنكاً برؤوس أموال أجنبية.

❖ طبقاً لبورصة إسطنبول (ISE)، يحمل المستثمرون الأجانب أكثر من 60 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وذلك اعتباراً من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2011.

❖ يعتزم مشروع المركز المالي في إسطنبول تحويل إسطنبول إلى مركز مالي إقليمي خلال 10 سنوات، وإلى مركز عالمي على مدى الحقب القليلة المقبلة.

❖ تسعى الحكومة التركية باستمرار إلى تحسين النظام الضريبي التركي، والبيئة القانونية والمالية، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والإطار التنظيمي بهدف جذب الاستثمارات المالية.

يأتي الاقتصاد التركي في المرتبة 16 من بين أكبر الاقتصاديات في العالم (بعد كندا وقبل أستراليا وتايوان)، وهو يُعدّ أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط[276].

شهدت الفترة من(2007-2010)، زيادة في واردات السلع والخدمات بمعدّل سنوي حوالي 10٪. في عام 2011، من المتوقّع أن تسجّل على قيمة الدولار من الواردات من السلع والمعدل الاسمي حوالي 28٪ (ويفسّر نسبة الزيادة ارتفاع أسعار الطاقة)، بعد تراجع من حوالي 27٪ من واردات السلع والخدمات من تركيا في العام 2009. وفي عام 2012، من المتوقّع أن تزيد الواردات من السلع والخدمات لتصل إلى 8٪، كما في الجدولين التاليين[277]:

جدول يوضح الواردات من السلع والخدمات (2006 - 2012)

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
واردات السلع والخدمات (بالمليار دولار)	270	2050	196	150	207	178	146
	214	2010	177	135	194	162	135

جدول يوضح مؤشّرات الاقتصاد التركي (2009 - 2012)

البيان / السنة	2012	2011	2010	2009
الناتج المحلّي: بليون دولار	807	746	735	615
الناتج المحلّي للفرد (بالدولار)	10800	10080	10030	8460
نصيب الفرد من الناتج المحلّي (بالدولار)	14910	14030	13170	12090
نموّ القيمة الحقيقية	3.5	5.7	8.9	-4.8
نموّ للفرد الواحد	3.6	5.0	7.9	-5.8

(276) - (2011)טורקיהסקירהכלכליתמקוצרתויחסיהסחרעםישראל, נכתבע"יהיחידההכלכלית , מכוןהיצוא. עמוד 4-5 . (مجلة الاقتصاد والتجارة . العلاقات التركية-الإسرائيلية. الوحدة الاقتصادية بمعهد التصدير الإسرائيلي. الصفحة 4-5).

(277) - المرجع السابق. ص 6.

نموّ الصادرات	21.6	22.7	21.1	23.3
الناتج المحلّي من السلع والخدمات	33.4	33.5	26.6	24.4
الصادرات من السلع: بليون دولار	137	135	121	110
واردات سلع وخدمات: بليون دولار	214	210	177	135
نسبة الديون الحكومية	38.9	42.1	42.9	46.3
نسبة الديون الخارجية	39.7	41.6	39.5	40.9
المؤشّر المئوي	9.4	11.3	12	14.1
التضخّم	5.8	7.2	6.4	6.5

إن سياسات تركيا الاقتصادية -كما هو موضح في الجدولين أعلاه- تؤشّر إلى مدى النهضة الاقتصادية فيها، بالرغم من الأزمة المالية العالمية، خاصّة فيما يتعلّق بقوّة العملة التركية والقوّة الشرائية لها، وكذلك تخفيض الديون الحكومية والخارجية، وزيادة الناتج المحلّي بصورة تدلّل على نجاح تركيا في إدارة الأزمة المالية وتداعياتها. وهي تغلّبت على هذه المشكلة التاريخية لجهة ارتفاع معدّلات التضخم، التي تبقى محدودة قياساً بالماضي.

لقد أظهر الاقتصاد التركي أن الاعتماد على العلم والعمل؛ أيّ على المعرفة والتصنيع، قادرٌ على تحقيق المعجزات. فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد، والتي كانت تهدّد بانهياره، استطاع الخروج من محنته؛ بل وتحقيق أرقام قياسية في كافّة المجالات، معتمداً على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوّق على معظم الاقتصاديات الإسلامية الريعية. فقد بلغ الناتج المحلّي الإجمالي وفقاً للأرقام الرسمية حتّى سنة 2009، 663 مليار؛ دولار، أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوّة الشرائية. وتبلغ قيمة الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي 107 مليار دولار، فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9 و 10 آلاف دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكّان تركيا يتجاوز الـ 70 مليون نسمة[278].

(278) - علي باكير (2009): مستقبل الدور التركي في الخليج موقع علي باكير
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599284/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9

إن كلاً من تركيا وإسرائيل قد تأثرت بالأزمة المالية. ولكن التأثّر الإسرائيلي كان أكثر بروزاً نتيجة لارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الأمريكي الذي تأثّر مباشرة بالأزمة المالية العالمية. وأمام بقاء الولايات المتحدة كقوّة عظمى في قيادة العالم اقتصادياً – رغم الأزمة المالية – وسياسياً، وعسكرياً، فإن تركيا وفي ضوء انفتاحها على العالم ورغبتها في بناء اقتصادها انطلاقاً من رؤيتها لعلاقتها مع التكتلات العالمية العربية وغير العربية، فإن تركيا ما زالت تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوّة التي تملك مفاتيح العلاقات الدولية، لكنّها ليست القوّة الخارقة في النظام المالي العالمي[279]. وهذا يعني أن تركيا تحاول من خلال تعاملها مع الأزمة المالية العالمية الانطلاق إلى العالم وفق الإستراتيجية الاقتصادية، وستبقي علاقتها مع "إسرائيل" التي تشكّل مورداً ومحرّكاً مهماً لاقتصادها.

فقد أكّد داني روتشيلد، رئيس مؤتمر هرتسيليا الثاني عشر، والذي انعقد في شباط / فبراير 2012، في محاضرته بعنوان: "إسرائيل في عين العاصفة": أن الكيان الصهيوني يواجه تحدّيات خطيرة في ظلّ المتغيّرات المتفاعلة في العالم وفي الشرق الأوسط[280]:

❖ مؤكّداً أن الأزمة الاقتصادية العالمية تهدّده بتحدّيات اقتصادية خطيرة.

❖ ثورات "الربيع العربي" يشكّل تهديداً قوياً، حيث أنها حملت تغييرات سريعة وغير متوقّعة، مشيراً إلى أنها "وضعت حداً لأحلام "إسرائيل" بتطبيع علاقاتها مع الدول العربية".

❖ تنطوي الأزمة الاقتصادية العالمية على انعكاسات بعيدة الأثر تتجاوز المجال الاقتصادي؛ فهي تعمل باتجاه التغيير في ميزان القوى العالمي، وتصوغ الرؤية الإستراتيجية للقوى العظمى. وقد لوحظ هذا الأمر بشكلٍ خاصٍ لدى المتضرّرين الرئيسيين من الأزمة؛ أيّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وهذه التغييرات أثّرت على تطوّر الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، وعلى مكانة الأطراف الإقليمية، ومن ضمنها "إسرائيل" أيضاً[281].

(279) - طارق الحاج (2009). الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني. ورقة عمل. جامعة الإسراء. الأردن. ص 14
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/FinancialServices.aspx

(280) - «إسرائيل» باتت عبئاً على الولايات المتحدة. موقع مهجة النفوس. http://shaban.forumarabia.com/t3545-topic

(281)- أبرز تقويمات مؤتمر هرتسيليا 20102.ترجمة وإعداد: سعيد عيّاش. موقع الناطور للدراسات.

الخلاصة

بعد إنهاء الفصل الثالث من الدراسة، والتي تناول العلاقات التركية-الإسرائيلية بين(2002 - 2011)، والذي تضمّن البيئة الممهّدة لنشأة حزب العدالة والتنمية، وكذلك نشأة الحزب، والعلاقات التركية-الإسرائيلية: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بين البلدين، وكذلك محدّدات العلاقة إقليمياً ودولياً، خلص الباحث إلى ما يلي:

❖ نظراً لطبيعة القومية التركية والموقع التركي الجيوسياسي، فإن تركيا اعتمدت طوال الحقبة الماضية على سياسة الأحلاف الدولية لتحقيق مصالحها الوطنية والقومية، دون الاعتماد -أو حتّى تجاهل- دول الجوار العربي والإسلامي، مقابل تلاقيها مع حلف شمال الأطلسي، وتبعيّتها لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل.

❖ إن دور تركيا في الحلف الأطلسي، رغم التقارب والتباعد التركي-العربي، أوجد حالة من الفتور ، وحتّى التوتّر، في العلاقة مع الأنظمة العربية، و حالة غير مستقرّة مع الشعوب العربية، إلى ما قبل صعود حزب العدالة والتنمية، بسبب تبعية الأتراك لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل؛ وهو ما أدّى إلى تعزيز العلاقات التركية-الإسرائيلية!

❖ الموقف التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى سدّة الحكم، أوجد تحوّلاً -ولو إعلامياً- نحو تعزيز العلاقات مع العالم العربي .

❖ توجّه القوى الكبرى نحو التكتلات الإقليمية سيُبقي على منظّمة "الناتو" قوية، ولكن حتماً ستبرز منظّمات أخرى ، لديها القدرة والرغبة في التدخل لحماية تكتلاتها، خاصّة وأن حالة عدم الثقة بين القوى الإقليمية لم تعد أمراً خفياً؛ ولكن، ما هو خفيّ متى ستتمّ المرتقبة الانطلاقة نحو الإقليمية العالمية وفق رؤية جديدة، يكون العالم العربي أحد الحاضرين الأساسيين فيها!

❖ إن الأحزاب الإسلامية، والتي تشكّلت قبيل بروز حزب العدالة والتنمية، قد أسهمت مساهمة مباشرة في نشأة هذا الحزب، على قاعدة الممارسة السياسية لكثير من قياداتها، وكذلك، لأنها في مجموعها كان نجم الدين (أربكان) يقودها.

http://natourcenter.info/portal/?p=1383

❖ تجربة (أربكان) كانت تجربة رائدة في قيادة الحكم، وفق ما اصطلح عليه بالإسلام السياسي، حيث استطاع أن يوجد نواة الانطلاق نحو المزاوجة بين العلمانية والإسلام في الحكم.

❖ استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحوز ثقة الشعب التركي في الانتخابات التشريعية المختلفة منذ عام 2003 حتّى 2011، والتي أدّت إلى إرساء قواعد الحكم المجتمعي الداخلي وفق قاعدة التدرّج، بعيداً عن كسب أيّ عداء خارجي، وفق رؤى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

❖ حالة الضعف في الأحزاب التركية، ونجاح معالجة آثار الأزمة المالية العالمية على تركيا، عزّزت قوّة الحكم وانطلاق تركيا نحو الإقليمية.

❖ تخلّي الحزب عن التبعية الإسلامية، وتصنيف هويته فكرياً وسياسياً وثقافياً وفق مفهوم يمين الوسط، يعطي إشارة بأن الحزب يقود تركيا نحو الاتحاد الأوروبي.

❖ شهدت العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل" حالة من التوتّر والتصعيد والتراشق الإعلامي، وصولاً إلى تجميد العلاقة بينهما، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية ضدّ الجنوب اللبناني، والحرب الوحشية على غزّة 2008 - 2009، ومجزرة سفينة مرمرة 2010 التي أسفرت عن مقتل 9 مواطنين أكراد، واستمرار حصار غزّة. وقد أدّى ذلك أيضاً إلى عدم التجاوب التركي مع المطلب الأمريكي بإعادة العلاقات مع "إسرائيل"، وكان اشتراط تركيا حسب رئيس الوزراء (رجب طيّب أردوغان)، وما زال، الاعتذار عن الجرم الإسرائيلي، والتعويض للضحايا الأتراك، ورفع الحصار عن غزّة [282].

❖ على صعيد العلاقات الاقتصادية، فإن القارئ للعلاقات الدولية من زاوية الأرقام الاقتصادية بين البلدين، يجد أن العلاقات بينهما تسير نحو التطوّر، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 29.3% خلال عام 2011، بقيمة 4،021.8 مليون دولار، مقابل 3،110.8 مليون دولار عام 2010 .

(282) - انظر وثيقة رقم (22) بخصوص موقف أردوغان من العلاقة بإسرائيل. ملحق الوثائق.

❖ ويمكن للمتابع أن يقرأ كيف تطوّرت العلاقات الاقتصادية فيما يتعلّق بالتبادل التجاري التركي-الإسرائيلي في عام 2011 عن عام 2010. وهذا -أيضاً- يعطي دلالة على أن مشروع تركيا – إن جاز لنا أن نتحدّث عن مشروع لها – يسير باتجاهات عديدة وبرؤى مختلفة، لكن ما يجمعها أنها تحافظ على موقعها ومكانتها وفق أجندة المهم والأهم لإستراتيجيتها.

❖ شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين نوعا من التحوّل من فترة إلى أخرى؛ ولكنها في المجمل ما زالت علاقة طبيعية، خاصّة وأنه بين تركيا و"إسرائيل" عقود ذات أهمّية متوازية. ولكن، الأهم من ذلك، هو انخفاض عدد المناورات العسكرية بين البلدين عمّا كانت عليه في السابق.

❖ الهاجس الأمني المسيطر على "إسرائيل" يجعلها ترى نفسها المستفيدة من تقوية مكانة تركيا في الشرق الأوسط. ونظراً لحاجتها للدور التركي، فإن عليها العمل من أجل منع أيّ مساسٍ بهذه العلاقة .

❖ مشروع الشرق الأوسط الكبير أوالجديد، كمحدّد علاقة إقليمياً بين تركيا وإسرائيل، يُظهر كيف تتطابق الرؤى الأمريكية والإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط وآليات الاستفادة منها؛ وربط "إسرائيل" بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للعالم العربي، وخاصّة تركيا، يعطي إشارة ودلالة على آليات هذا الفهم المشترك للمنطقة!

❖ يتزايد الحديث عن تطوير لشكل إقليمي جديد يضمّ تركيا، باعتبارها النموذج المسلم ديانةً والعلماني سياسةً ونمط حياة، وأنها قد تكون الشكل الأفضل لما تريده الولايات المتحدة من نمط لكلّ دول المنطقة، وتحديداً الدول العربية، ومن ثمّ "إسرائيل" باعتبارها نموذجاً غير مسلم يعبّر عن لسان حال السياسة الأميركية، وتُعدّ الحليف الاستراتيجي لواشنطن بالمنطقة. وبالتالي، فإن وجودها ضروري داخل منظومة الشرق الأوسط الكبير!

❖ تعمل تركيا على تحقيق التفوّق الإقليمي؛ وهي يمكن أن تفعّل حضورها الإقليمي بما يخدم جوارها العربي والإسلامي، والاستقرار الأمني، حيث تُعتبر تركيا أكثر الدول قدرة على قراءة

المتغيّرات في المنطقة. وعليه، فإن الاستقرار الأمني الداخلي والإقليمي لتركيا، وكذلك تحقيق الوحدة العربية – العربية، يشكّل عاملاً حاسماً في قدرتها على التوسع إقليمياً ودولياً .

❖ على صعيد الأمن القومي العربي، نضج الموقف التركي، حيث بدا واضحاً أن الرؤية التركية للأمن القومي العربي تتغيّر بتغيّر الظروف المحيطة والعوامل المؤثّرة فيها. وعليه، فإن انتهاء الحرب الباردة، وتسلّم حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا منذ عام 2002، وخروج القوّات الأمريكية من العراق عام 2011، وحراك ثورات "الربيع العربي" الذي أصبح عاملاً مؤثّراً في تعزيز الأمن القومي العربي، من حيث أن ترفع بعض الأنظمة العربية من سقف الخطاب القومي لها وتعزز الخطاب الديني فيها أيضاً؛ كما أنه أصبح مؤثّراً في علاقة تركيا بإسرائيل، من حيث الفهم التركي لقوّة الشارع العربي الذي نجح في تغيير أنظمة حكم عربية قوية.

❖ إن تحكّم العدوّ الاستراتيجي للعالم العربي والإسلامي، والمتمثّل بإسرائيل، عبر الاتفاقات الموقّعة مع تركيا، بالماء أمنياً وحياتياً، جعل فهم الأمن المائي للعالم العربي ذا قيمة هامة، بهدف طبيعة الصراع العربي مع "إسرائيل"، ولفهم العلاقة التي يريدها العرب مع تركيا، وإلى أيّ مدىً يجب أن تصل تلك العلاقة في ظلّ استمرار سياستها المعلنة!

❖ فيما يتعلّق بمحدّد حلف شمال الأطلسي "الناتو"، كمحدد علاقة دولي بين تركيا وإسرائيل، تحتلّ تركيا أهمّية كبيرة من الناحيتين: الجيوبوليتيكية والجيو إستراتيجية، بالنسبة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف "NATO"؛ بالإضافة إلى أن لها حدوداً برّية مباشرة مع العالم العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية، هما: العراق وسورية. وقد أدركت تركيا بالتوازي -منذ البداية- أبعاد ارتباطها الإستراتيجية بإسرائيل!

❖ اعتمدت تركيا طوال الحقبة الماضية على سياسة الأحلاف الدولية لتحقيق مصالحها الوطنية والقومية، دون الاعتماد -أو حتّى تجاهل- دول الجوار العربي والإسلامي، مقابل تلاقيها مع حلف شمال الأطلسي، وتبعيّتها لسياسة الولايات المتحدة و"إسرائيل"، حيث أن

الفصل الرابع

العلاقات والإستراتيجية التركية شرق أوسطياً ودولياً

دورها في حلف الأطلسي رغم حالة التقارب والتباعد التركي-العربي، قد أوجد حالة من الفتور في العلاقة التركية مع الأنظمة العربية، وغير مستقرّة مع الشعوب العربية، إلى ما قبل صعود حزب العدالة والتنمية نتيجة الارتباط به؛ وأحياناً، كانت العلاقة متوتّرة بسبب تبعيّة الأتراك لسياسة الولايات المتحدة و"إسرائيل". لكن، الموقف التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى سدّة الحكم، شهد تحوّلاً متدرّجاً نحو تعزيز العلاقات مع العالم العربي.

❖ في موضوع الأزمة المالية العالمية كمحدّد علاقة دولي بين البلدين، نجد أن "إسرائيل" المتضرّرة بشكل كبير من ضعف أو تراجع القوّة الأمريكية على كلّ الأصعدة، ما يؤدّي إلى تداعياتٍ سوف تؤثّر سلباً على الكيان الإسرائيلي. وقد يتمخّض عن ذلك وضع حدٍ لحالة الازدهار التي عاشها المجتمع الإسرائيلي، ودفع الكيان لشنّ الحروب المكلفة، بهدف المحافظة على تفوّقه الدائم على جميع العرب! إن كلاً من تركيا وإسرائيل قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية؛ ولكن، التأثّر الإسرائيلي كان أكثر بروزاً نتيجة ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الأمريكي الذي تأثّر مباشرة بالأزمة المالية العالمية.

❖ المستقبل يُنبئ أن الولايات المتحدة ستبقى تحت وطأة التأثّر بالأزمة المالية العالمية، ومن غير الممكن أن تعود إلى قوّتها المالية، من حيث التأثير المباشر على الاقتصاديات العالمية الأخرى، نتيجة صعود قوىً اقتصادية كبرى، مثل: الصين والهند والبرازيل؛ والمؤشّرات الأخيرة تؤكّد استمرار تفاقم أزمة الدين الأمريكي (وصولاً إلى ما يسمّى الهاوية المالية).

❖ أدركت تركيا قوّة الدول الصاعدة، مثل الصين التي تمتلك المرتبة الثانية عالمياً فيما يخصّ الصادرات، وكذلك دول الخليج التي تمتلك مصادر التمويل. وهذا يعني أنه من الناحية الاقتصادية ستؤثّر الصين في الخارطة الاقتصادية العالمية، فيما ستشكّل دول الخليج مصدراً مهماً للتمويل من خلال مواردها النفطية.

المبحث الأول

العلاقات التركية شرق أوسطياً

أوّلاً: تركيا والقضية الفلسطينية والعالم العربي

- تركيا والقضية الفلسطينية

تُعتبر القضية الفلسطينية مفتاح تركيا للولوج إلى العالم العربي والإسلامي، بالرغم من تذبذب المواقف التركية من هذه القضية منذ إنهاء الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية على يد أتاتورك، وما تبع ذلك من إصرار تركي للتوجّه نحو الغرب؛ ومن ثمَّ التسارع في الاعتراف التركي بإسرائيل كدولة وإقامة العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية معها، والذي أثّر في مفهوم حالة العداء عند المجتمع التركي تجاه "إسرائيل"، من دولةٍ احتلّت أرضاً وفق تصريح بلفور، إلى أرض ذات أهمّية إستراتيجية تشكّل مفتاحاً للعلاقة مع العالم الغربي، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو منظّمات مثل: حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن الدولي.

سوف نحاول في هذا المبحث دراسة الدور التركي في عملية التسوية على المسار الفلسطيني، وكذلك في المصالحة الفلسطينية، والتوجّه التركي نحو القضية الفلسطينية في عهد حزب العدالة والتنمية؛ ولكن، لا بدّ أوّلاً من إطلالة على محاور التوجّه التركي ما قبل حزب العدالة والتنمية، حيث كانت المراحل التاريخية حتّى ظهور حزب العدالة والتنمية تتقلّب فيها التوجّهات التركية نحو القضية الفلسطينية. وعليه، مرّت العلاقة التركية-الفلسطينية بالمراحل التالية [1]:

- الاعتراف بإسرائيل كدولة في العام 1949، حيث أرادت تركيا بهذا الاعتراف كسب حليف شرق أوسطي قوي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالية الثانية.
- الانحياز الكبير نحو التعمّق في العلاقة مع "إسرائيل" على حساب بناء العلاقة مع العالم العربي حتّى عام 1965، مّما جعل العرب يصوّتون لصالح عدم التدخل التركي في قبرص؛ وهذا ما تمّ وصفه بالصدمة لتركيا.

---

(1) - أبو مطلق. العلاقات التركية-الإسرائيلية. مرجع سابق. ص87؛ نور الدين. تركيا في الزمن المتحوّل. مرجع سابق. ص199؛ درويش. العلاقات اليهودية-التركية. مرجع سابق. ص136.

المبحث الأول

العلاقات التركية شرق أوسطياً

أوّلاً: تركيا والقضية الفلسطينية والعالم العربي

- تركيا والقضية الفلسطينية

تُعتبر القضية الفلسطينية مفتاح تركيا للولوج إلى العالم العربي والإسلامي، بالرغم من تذبذب المواقف التركية من هذه القضية منذ إنهاء الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية على يد أتاتورك، وما تبع ذلك من إصرار تركي للتوجّه نحو الغرب؛ ومن ثمَّ التسارع في الاعتراف التركي بإسرائيل كدولة وإقامة العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية معها، والذي أثّر في مفهوم حالة العداء عند المجتمع التركي تجاه "إسرائيل"، من دولةٍ احتلّت أرضاً وفق تصريح بلفور، إلى أرض ذات أهمّية إستراتيجية تشكّل مفتاحاً للعلاقة مع العالم الغربي، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو منظّمات مثل: حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن الدولي.

سوف نحاول في هذا المبحث دراسة الدور التركي في عملية التسوية على المسار الفلسطيني، وكذلك في المصالحة الفلسطينية، والتوجّه التركي نحو القضية الفلسطينية في عهد حزب العدالة والتنمية؛ ولكن، لا بدّ أوّلاً من إطلالة على محاور التوجّه التركي ما قبل حزب العدالة والتنمية، حيث كانت المراحل التاريخية حتّى ظهور حزب العدالة والتنمية تتقلّب فيها التوجّهات التركية نحو القضية الفلسطينية. وعليه، مرّت العلاقة التركية-الفلسطينية بالمراحل التالية [1]:

- الاعتراف بإسرائيل كدولة في العام 1949، حيث أرادت تركيا بهذا الاعتراف كسب حليف شرق أوسطي قوي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالية الثانية.
- الانحياز الكبير نحو التعمّق في العلاقة مع "إسرائيل" على حساب بناء العلاقة مع العالم العربي حتّى عام 1965، ممّا جعل العرب يصوّتون لصالح عدم التدخل التركي في قبرص؛ وهذا ما تمّ وصفه بالصدمة لتركيا.

(1) - أبو مطلق، العلاقات التركية-الإسرائيلية، مرجع سابق، ص87؛ نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص199؛ درويش، العلاقات اليهودية-التركية، مرجع سابق، ص136.

- بعيد التصويت العربي على قرار عدم التدخل التركي في قبرص، بدأ الأتراك يعيدون حساباتهم، ولو مرحلياً. وعليه، فقد صوّتت تركيا في عام 1967 لصالح القرار الأممي رقم (242)، والذي يدعو للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلّتها عام 1967.
- أيّدت تركيا قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.
- شهد عام 1979 فتح مكتب لمنظّمة التحرير الفلسطينية في تركيا، بعد أن اعترفت بالمنظّمة في العام 1975، كما شهد العام نفسه السحب المؤقّت للقائم بالأعمال التركي في تل أبيب احتجاجاً على ضمّ "إسرائيل" للقدس المحتلّة. كما صوّتت تركيا لصالح قرارات مجلس الأمن: (465)، (476)، (478)، والتي تدعو "إسرائيل" لإلغاء ضمّ القدس واعتبارها عاصمة موحّدة لها.
- استنكرت تركيا من خلال البيانات التي أصدرتها، السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين عام 1987، حيث اعتبرته انتهاكاً لحقوق الإنسان، خاصّة في ظلّ نشر وثيقة أمريكية عن الكيفية التي يجب عبرها التعامل الإسرائيلي مع الانتفاضة الفلسطينية، ومنها منع دخول الإعلاميين إلى المناطق التي تحدث فيها المظاهرات[2].
- سعت تركيا في عهد حزب الرفاه الإسلامي الذي تزعّمه آنذاك نجم الدين أربكان إلى توطيد العلاقة مع العالم العربي والإسلامي، حيث دعت في حزيران / يونيو 1996 إلى تكوين مجموعة الثمانية الإسلامية، وذلك إبّان تولّي الحزب للحكم في تركيا؛ ويُعدّ هذا الأمر تحوّلاً في السياسة التركية الخارجية نحو الشرق، حيث عقد في حزيران /يونيو في اسطنبول اللقاء الأوّل للمجموعة الاقتصادية لأكبر ثمان دول إسلامية يزيد عددها عن 800 مليون نسمة، وتضمّ كلاً من : مصر، تركيا، إندونيسيا، بنغلادش، إيران، باكستان، ماليزيا، ونيجيريا. وبعد خروج حزب الرفاه من الحكم، تحوّل اسمها إلى مجموعة الثمانية (D - 8) Developing8[3].

(2) - كتبها جوليوس بيرمان، رئيس المنظّمات اليهودية الأمريكية، كيسنجر وراء الأبواب المغلقة، وثيقة رقم (11)، ملحق الوثائق .

(3) - قسم الأرشيف والمعلومات (2010)، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص30.

- التوجّه التركي نحو القضية الفلسطينية

تركت القضية الفلسطينية أثراً بارزاً على العلاقات التركية-الإسرائيلية، فقد شكّلت حالة من الإجماع أو الاتفاق التركي حولها من جهة؛ وكانت أكثر الأدوات استغلالاً من قِبل الدول العربية في تقييمها للعلاقة بين تركيا وإسرائيل من جهة أخرى. وعليه، فإنه في الفترة الزمنية ما بين منتصف الستّينيات والثمانينات من القرن الماضي، كانت علاقة تركيا بمنظّمة التحرير تبلغ الذروة، في حين شهدت العلاقة التركية-الإسرائيلية حالة من الهبوط إلى أدنى مستوياتها [4].

منذ مطلع عام 2000، دخلت العلاقات التركية-الإسرائيلية مرحلة وُصفت بالفتور. ويرجع ميشال نوفل ذلك إلى :"ردّة الفعل من الجمهور التركي إزاء استخدام "إسرائيل" القوّة المسلّحة المفرطة ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزّة، إضافة إلى قطاعات من النخبة السياسية التركية". كما برز التحوّل في موقف رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) الذي أطلق مصطلح الإبادة على الممارسات الإسرائيلية [5].

وشهد عام 2004 تطوّراً ملموساً في العلاقة الاقتصادية بين تركيا والسلطة الفلسطينية، وذلك من خلال [6]:

- التوقيع على الاتفاق التجاري الحرّ بين الطرفين، وذلك خلال زيارة ماهر المصري، وزير الاقتصاد الفلسطيني لتركيا في تموز / يوليو 2004.
- كما عقِد اجتماع لمجلس العمل التركي-الفلسطيني في اسطنبول، في حزيران / يونيو 2004 أيضاً. وكذلك، جرى التوقيع على اتفاقية التعاون المشترك بين الغرفة التجارية الفلسطينية والتركية.
- الإيعاز من قِبل الحكومة التركية إلى جميع القنصليات التركية بمنح حاملي الجواز الفلسطيني تأشيرات الدخول رأساً وبدون تأخير.

(4) - أوفيرا بنجيو وجنسر أوزكان (2003)، التصوّرات العربية لتركيا وانحيازها إلى «إسرائيل»: بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، دراسات عالمية، عدد 51 . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص55.

(5) - نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص76.

(6) - صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي لعام 2005، مرجع سابق، ص120 .

كما شاركت تركيا، ممثّلة برئيس دولتها التاسع (سليمان ديميريل)، ليكون عضواً في لجنة ميتشل[7] لتقصّي الحقائق في أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000. ولقد تمّ إشراك (ديميريل) بطلبٍ شخصي من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات[8]. كما كانت تركيا وسيطاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين في اللجنة الأممية في عام 2001 لفضّ النزاعات على الأرض بينهما؛ إلى أن اتهم رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) "إسرائيل" بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضدّ الفلسطينيين، خلال أحداث مخيّم جنين في العام نفسه[9].

وبُعيد اغتيال قائد ومؤسّس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشيخ أحمد ياسين في آذار/ مارس 2004، أعلن (أردوغان) أن:" مقتل الشيخ ياسين يُعتبر عملاً إرهابياً"[10]. وموقف (أردوغان) هذا جاء نتيجة التصاعد المستمرّ في الممارسات الإجرامية الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين؛ وكذلك لأن مثل هذه الأفعال قد تُسهم في تصدّع حكومة حزب العدالة والتنمية، نتيجة الحساسية في الشارع التركي من أعمال العنف الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني.

قام (أردوغان) في أيار / مايو 2005 بزيارة رسمية إلى رام الله، وصِفت بالتاريخية. كما شهد شهر شباط / فبراير 2006 زيارة خالد مشعل[11]، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس،

(7) - لجنة ميتشل لتقصّي الحقائق، والتي تشكّلت في «مؤتمر السلام» في الشرق الأوسط، في مدينة شرم الشيخ المصرية في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2000، وأعضاؤها هم : جورج ميتشل: عضو سابق ورئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي، سليمان ديميريل الرئيس التاسع للجمهورية التركية، توربيورن جاكلاند: وزير خارجية النرويج،وارن بي . رادمان عضو سابق في مجلس الشيوخ الأمريكي، وخافيير سولانا: الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.
أنظر: http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%B4%D9%84

(8) هو محمّد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، وكنيته "أبو عمّار "ولِد في 24 أغسطس 1929، ومات في 11 نوفمبر 2004، سياسي فلسطيني بارز، ورمز لحركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال، رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب في العام 1996. ترأس منظّمة التحرير الفلسطينية سنة 1969. وقد انخرطت «إسرائيل» والمنظمة في مفاوضات سرّية، أسفرت عام 1993 عن الإعلان عن اتفاقيات أوسلو حيث قام ياسر عرفات ،بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بالاعتراف رسميا بإسرائيل، في رسالة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، في المقابل . اعترفت إسرائيل، بمنظّمة التحرير كممثّل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، في يوم الثلاثاء، 12 أكتوبر 2004، ظهرت أولى علامات التدهور الشديد لصحّة ياسر عرفات، حتّى تمّ الإعلان الرسمي عن وفاته من قِبل السلطة الفلسطينية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، وقد دفِن في مبنى المقاطعة في مدينة رام الله. وترجّح مصادر فلسطينية وطبّية تسميم «إسرائيل» لعرفات عبر عملاء لها داخل محيطه الأقرب.

(9) - صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مرجع سابق، ص117، ص120.

(10) - صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2005، مرجع سابق، ص118.

(11) ولِد خالد مشعل في 28 أيار/مايو 1956، في قرية سلواد، قضاء رام الله بفلسطين. حصل على البكالوريوس في الفيزياء من جامعة

إلى تركيا، والتي تجاوزت من خلال تلك الزيارة المعايير التي تبنّتها اللجنة الرباعية الدولية، والمتضمّنة: (اعتراف حماس بإسرائيل، ونبذها للعنف، وإقرارها بالاتفاقيات الموقّعة بين منظّمة التحرير وإسرائيل). ويبدو أن الزيارة فاجأت الكثير من المراقبين، حيث وصل مشعل إلى أنقرة، وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية عبد الله غول، بالرغم من أنه قد أثير حولها العديد من التساؤلات، مثل[12]:

- هوية الجهة التي دعت مشعل للزيارة، وهل هي زيارة بدعوة رسمية من الحكومة التركية، أو من حزب العدالة والتنمية، أو كانت بطلبٍ من مشعل نفسه.
- عدم الالتزام التركي بجدول الزيارة، حيث أن اللقاء مع غول لم يتمّ في وزارة الخارجية، بل في مقرّ حزب العدالة والتنمية في أنقرة؛ ولم يحصل لقاء كما كان معلناً مع (أردوغان).
- المؤتمر الصحفي لم تشارك فيه أيّ شخصية رسمية حكومية أو حزبية، ولم تظهر أيّ دلالة إعلامية بأن المؤتمر عقِد في مقرّ حزب العدالة والتنمية.

وكان غول قد طلب في كانون الثاني / يناير 2006، أثناء زيارة مشعل لأنقرة، من حماس، البدء بخطوة في اتجاه تحقيق "السلام" في المنطقة، وهي:" خطوة الاعتراف بإسرائيل"! وهنا يمكن القول إن تركيا أرادت أن تدخل إلى العالم العربي والشرق الأوسط من خلال البوّابة الفلسطينية، الممثّلة بقيادة حماس لحكومتها ومجلسها التشريعي. لكنّ حماس لم تقبل العرض التركي، ولا "إسرائيل" أومأت بإشارات إيجابية اتجاه حماس، في حال تراجع الحركة عن بعض خطابها السياسي[13].

وكانت تركيا والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" قد وقّعت على اتفاقية لإنشاء منطقة صناعية بالقرب من معبر إيريز[14] في كانون الثاني / يناير 2006، حيث يكفل المشروع توفير ما يقرب

الكويت، وشارك في تأسيس كتلة الحقّ الإسلامية التي نافست قوائم حركة «فتح» على قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت. وهو يرأس المكتب السياسي لحركة حماس منذ العام 1996.

(12) - صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006، مرجع سابق، ص179.

(13) - المرجع السابق، ص180.

(14) - ايرز: هي منطقة الحدود الفاصلة بين قطاع غزّة والداخل الفلسطيني ويطلق على معبر بيت حانون شمال قطاع غزّة.

من 10 آلاف فرصة عمل للفلسطينيين. ولكن، ما حصل من أحداث، خاصّة قضية أسر الجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) أدّى إلى توقّف المشروع[15]. كما أن منطقة إيريز أصبحت منطقة غير آمنة لعمل الفلسطينيين فيها.

يُعتبر عام 2006 عام التوجّه التركي نحو حماس، حيث تعدّدت النشاطات التركية لجمع التبرّعات للشعب الفلسطيني. حيث شاركت ما يقرب من 91 منظّمة تركية لهذا الغرض. كما تعدّدت المظاهرات التركية الداعمة للقضية الفلسطينية. فقد دعا حزب السعادة إلى مظاهرة مليونية في اسطنبول في تموز / يوليو 2006، للتنديد بممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، وذلك نتيجة لما تعرّضت له تركيا من ضغوطٍ من قِبل الولايات المتحدة وإسرائيل لتغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، والقائمة على دعم الحقوق الفلسطينية والاعتراف بشرعية التمثيل الفلسطيني. إلاّ أن المواقف التركية في العام 2007 اتجاه القضية الفلسطينية اتخذت مواقف أكثر اتزاناً اتجاه التطلّع إلى حفظ المصالح التركية الخارجية، من خلال[16]:

- استمرار الموقف التركي، الرسمي والشعبي، المتضامن والمتعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، بمعزلٍ عن الصراعات الفلسطينية الداخلية.

- وقفت تركيا بقوّة خلف دعم قيام حكومة وحدة وطنية، حيث وصفتها بأنها تفتح الأمل أمام مواجهة هموم الشعب الفلسطيني.

- أسر مقاتلو حركة حماس -وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية- الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط(Gilad Shalit)في حزيران / يونيو 2006. وترتّب على عملية الخطف تشديد الخناق على حركة حماس وعلى سكّان قطاع غزّة. وقد تحرّك (أردوغان) للتوسط بين حماس وإسرائيل لحلّ تلك القضية، حيث طلب من إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إبداء مرونة تفاوضية لإنهاء ملفّ الجندي، وبعد عجز تركيا عن إقناع حماس في غزّة من خلال

(15) - صالح وآخرون. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006. مرجع سابق. ص183.

(16) - صالح وآخرون. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007. مرجع سابق. ص204.

فشل الاتصالات مع إسماعيل هنيّة رئيس الحكومة الفلسطينية، قررت الحكومة التركية التوجّه لدمشق، حيث قام كبير مستشاري (أردوغان) (د. أحمد داوود أوغلو) بزيارة إلى سوريا، والتقى فيها الرئيس السوري بشّار الأسد، وكذلك خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس. ولكن، تلك اللقاءات لم تُسفِر عن اختراقٍ في ملفّ شاليط[17].

- لم تدعُ تركيا رئيس الوزراء الفلسطيني المنتخب إسماعيل هنيّة[18] لزيارتها، وفي الوقت نفسه، رعى رئيس الجمهورية عبد الله غول في تشرين الثاني / نوفمبر 2007، لقاءً ثلاثياً جمعه مع رئيسي: "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية!

- عدم قدرة تركيا على تبنّي مبادرة لرأب الصدع الفلسطيني وإخراج حماس من العزلة المفروضة عليها، خوفاً من أن يؤثّر ذلك على أمنها القومي، خاصّة وأنها بحاجة إلى التواصل الاستخباري مع "إسرائيل" لمواجهة حزب العمّال الكردستاني.

قام الرئيس (أردوغان) في كانون الأوّل/يناير 2010 بزيارة للمملكة العربية السعودية، التقى خلالها بالملك السعودي، حيث جدّد (أردوغان) موقفه: بأن "القضية الفلسطينية هي قضية الجميع، ولا تخصّ الفلسطينيين"[19].

وفي آذار/ مارس 2010، ندّدت الحكومة التركية بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وقالت: "إن تركيا ترفع صوتها عالياً ضدّ النهج الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، باعتباره نهجاً يعمل على تخريب السلام في المنطقة، وتغيير الأوضاع القائمة في شرقيّ القدس المحتلّة، متعهّدة بعدم تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" إلى أن تنتهي المأساة الإنسانية في غزّة[20].

(17) - صالح وآخرون. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006. مرجع سابق. ص181.

(18) - ولِد إسماعيل هنيّة في مخيم الشاطئ عام 1963م. ينحدر هنيّة من أسرة فلسطينية لاجئة من قرية الجورة في مدينة عسقلان المحتلّة؛ كان رئيس المجلس الطلابي في الفترة الواقعة بين 1985م- 1986م. حيث شهد المجلس خلافات حادّة بين الشبيبة الفتحاوية-الذراع الطلاّبي لفتح والكتلة الإسلامية في الجامعة الإسلامية. في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر عام 1992م. قامت «إسرائيل» بإبعاد هنيّة «أبو العبد» إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني مع 415 ناشط من قيادات وكوادر حركتي حماس والجهاد الإسلامي. تولّى هنيّة رئاسة الحكومة الفلسطينية منذ 2006 حتّى اليوم. نتيجة الانتخابات الديمقراطية التي فازت فيها حركة حماس.

(19) - تركيا تصيب «إسرائيل» في مقتل. موقع المتوسط:
http://www.mutawassetonline.com/reports/1589-2010-01-21-22-06-32.html

(20) - وكالة (وفا) الفلسطينية للأنباء:

ولا بدّ من الإدراك أن جريمة الاعتداء على أسطول الحرّية في مايو/أيار 2010 والتي قُتل فيها 9 مواطنين أتراك، لم تتّخذ أبعاداً أمنية فقط من وجهة النظر الإسرائيلية، بل أخذت طابع الرسائل السياسية والإستراتيجية، حيث أرادت "إسرائيل" الإثبات بأنها: ستعمل على كبح تنامي الدور التركي في محيطه الإقليمي، وليس في امتداداته الشرق أوسطية، قبل أن يستحيل وقف صعوده[21].

كما أن الجهد التركي تواصل مع الجهد الفلسطيني لرفع دعاوى قضائية ضدّ مرتكبي المجزرة، حيث تواصل كلٌ من وزيري العدل الفلسطيني في غزّة أ. محمّد فرج الغول، ووزير العدل التركي (سعد الله نظمت) في تشرين الأوّل/أكتوبر 2010، بُعيد الحادثة، للتباحث حول آليات رفع الدعاوى القضائية على الضبّاط والجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في أحداث أسطول الحرّية[22].

لكن، لم ترغب تركيا بالتصعيد أكثر، خاصّة وأنه لم يمض سوى عام ونصف على عهد (باراك أوباما) كرئيسٍ للولايات المتحدة. ولقد شكّلت المكالمة الهاتفية بين (أوباما)، ورئيس الوزراء التركي (أردوغان) في حزيران/ يونيو من نفس العام مؤشّراً للهدوء التركي في التعامل مع تداعيات وآثار الاعتداء على أسطول الحرّية. وفي نفس الوقت، لا تريد تركيا أن تقف في منتصف طريق الإصلاحات، التي تهدف إلى إضعاف خصوم حزب العدالة، مثل: الجيش، والمؤسسة القضائية، تحت سقف التمهيد لتنفيذ إجراءات عضوية الاتحاد الأوروبي[23].

ومن خلال ما تقدّم، يظهر أن القرار التركي يتأثّر فيما يتعلّق بالشأن الفلسطيني. وبشكل عام، بعددٍ من العوامل التي تحدّده [24]:

---

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=68253

(21) - نور الدين. «أسطول الحرّية». مرجع سابق. ص167.

(22) حماس وتركيا ستقاضيان إسرائيل. موقع يي نت الإسرائيلي. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3903255,00.html

(23) - محمّد نور الدين (2010). «أسطول الحرّية: تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي - الدولي الجديد». مجلّة شؤون الأوسط. عدد 136. بيروت. ص170 -171.

(24) - «الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية». موقع السبيل:

1 - إن القضية الفلسطينية موجودة في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ زمن الدولة العثمانية حتّى اليوم.

2 - إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية، كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية إلى جانب الشعب الفلسطيني.

3 - سعي تركيا لتكون دولة ذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية؛ حيث اتّبعت آليات لا تتّصل فقط بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية؛ بل أخذت في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا.

4 - إن أهم شروط الدور الوسيط أن يكون على علاقة جيّدة مع الجميع، وأن يكون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة. وقد نجحت تركيا من دون شك في ذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية؛ إذ حافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيّدة مع "إسرائيل"!

5 - إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية، حتّى في عهد حزب العدالة والتنمية أيضاً، لم يكن يوماً على حساب الاعتراف بوجود "إسرائيل"؛ فمن جهة، ما تزال تركيا مرتبطة بنحو 60 معاهدة أمنية وعسكرية فاعلة معها، كما لا تزال تُعدّ الشريك التجاري الإسلامي الأكبر لها.

6 - أدّى إيلاء العمق التاريخي والحضاري، إضافة إلى الاعتبارات الجيو إستراتيجية والاقتصادية، إلى ظهور دور مهم في سياسة تركيا الجديدة مع دول العالمين العربي والإسلامي. وقد عزّزت تركيا علاقاتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الخارجية، من خلال إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية.

وكان (أردوغان) قد شارك في القمّة العربية التي عقدت في آذار / مارس 2010، في مدينة سرت الليبية، والتي سمّيت (قمّة القدس)، واعتُبرت مناسبة ليؤكّد وقوف تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني، حيث ورد في كلمته [25]:

---

http://www.assabeel.net/studies-and-essays/studies/4742-2010-05-06-17-23-45.html

(25) - موقع راديو هنا أمستردام: http://www.rnw.nl/arabic/article/73919؛ موقع الشرق الأوسط: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=562787&issueno=11443

- إن احتراق القدس التي هي قرّة عين كلّ العالم الإسلامي معناه احتراق الشرق الأوسط وعدم إرساء السلام في عالمنا. والقدس هي قرّة عين كافّة المسلمين؛ فهي القبلة الأولى، ولا يمكن قبول اعتداءات "إسرائيل" على المقدّسات إطلاقاً.

- إن "إسرائيل" ليست مُنتهكة للقانون الدولي فقط، بل للأحاسيس الإنسانية، وتركيا ترى أن المفتاح هو القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن بلاده تساند القضية العادلة لفلسطين.

- قال أردوغان إن وزراء إسرائيليين أعلنوا أن القدس الموحّدة هي عاصمة لإسرائيل، معلّقاً: هذا جنون، وهذا لا يُلزِمنا إطلاقاً.

- إن مصير اسطنبول لا يختلف عن مصير مكّة المكرمة ولا عن مصير القدس، وإن تاريخنا وعقيدتنا لا يجعلنا أصدقاء، بل يجعلنا أخوة أشقّاء.

- حث أردوغان حركتي فتح وحماس على أن يكونا جنباً إلى جنب.

- مطلوب التعاون والتحالف والتحرّك معاً من أجل تأسيس السلام بشكل عادل.

- أيّد بشدّة اقتراح عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، لتأسيس رابطة الجوار العربي، قائلاً: نحن مستعدّون لذلك في تركيا..

ما تقدّم ألقى بظلاله على النظرة التركية المناصرة للقضية الفلسطينية، خاصّة من الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية، حيث رأى الشارع الفلسطيني عامّة والغزّي، خاصّة، أن الموقف التركي -ولو كان إعلامياً - يعطي دعماً معنوياً للشعب الفلسطيني، خصوصاً أن المواطن الفلسطيني لم يتعوّد أن يرى مواقف علنية قوية تؤيّده مثل موقف القيادة التركية؛ كما أن حماس رأت في الموقف التركي ممارسة فعلية للاعتراف بها ممثّلاً للشعب الفلسطيني وفق الانتخابات الفلسطينية في عام 2006.

لقد بدأ الاهتمام التركي بالعالم العربي من خلال التخاطب بالعربية عبر الإعلام التركي، من قِبل بعض المؤسّسات الإعلامية العامّة والخاصّة في البلاد، خاصّة بعد وصول حزب العدالة

والتنمية إلى سدّة الحكم، الذي كان له أثر واضح في هذا الاتجاه الجديد، حيث أقرّت الحكومة التركية إنشاء قناة تركية (العربية TRT) ناطقة بالعربية، والتي انطلقت في نيسان / أبريل 2010، للتواصل "الثقافي والأخوي" بين تركيا والعالم العربي، والتي قام بتأسيسها والإشراف على عملها الصحفي (سفر توران)؛ مع العلم بأن التحرّك الرسمي التركي إعلامياً باللغة العربية كان قد بدأ في وقت متأخر من التسعينيات من القرن الماضي؛ وتمثّلت أوّل فكرة في التلفزيون الرسمي التركي في ترجمة نشرة باللغة العربية في عام 1997عبر القناة السابعة في وقت متأخر من الليل، والتي تمّ إلغاؤها في عام 1998عقب حلّ حزب الرفاه الإسلامي [26].

وقد جدّد وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) خلال لقائه وزير التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطيني علي الجرباوي في أيار / مايو 2011، على هامش قمّة فعاليات اليوم الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الأقلّ نمواً في اسطنبول [27]:

- تعهّد بلاده دعم قيام الدولة الفلسطينية المستقلّة، وتقديم المزيد من المساعدات حال بدء السلطة الفلسطينية بإعادة إعمار قطاع غزّة.

- استمرار الجهود التركية لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية، لتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود في وجه التحدّيات المقبلة، وإنجاح مساعيها الرامية لإعلان إقامة الدولة الفلسطينية في أيلول / سبتمبر 2011.

وكان وزير خارجية مصر الدكتور نبيل العربي ونظيره التركي (أحمد داوود أوغلو) قد طالبا في نيسان / أبريل 2011، في مؤتمر صحفي مشترك بالقاهرة، خلال مباحثات تطرّقت إلى الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز التعاون والتنسيق بين القاهرة وأنقرة [28]:

---

(26) - وكالة أنباء جيهان وقناة TRT . نوافذ تركية على العالم العربي. موقع تركيا اليوم:

http://turkeytoday.net/node/1894

(27) - موقع وكالة وفا الفلسطينية للأنباء:

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=104970

(28) - موقع وكالة وفا للأنباء:

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=102774

- بضرورة وقف العدوان الإسرائيلي عن غزّة وفكّ الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني.
- دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوّي على قطاع غزة لمنع الطيران الإسرائيلي من ضرب القطاع، وقال الدكتور العربي: "إن طلب مجلس الجامعة العربية التقدّم اليوم بطلب لمجلس الأمن بفرض حظر جوّي على قطاع غزّة طلب عادل، ومصر شاركت فيه".
- ضرورة إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي.
- عندما تتحدّث مصر عن مؤتمر لحلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فإنها تتحدّث عن إقامة سلام دائم وعادل يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون بسلام.
- على "إسرائيل" أن توقف الاعتداءات والحصار على القطاع، وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده في هذا الأمر .
- المصالحة الفلسطينية هي أمرٌ واجبٌ تجاه الفلسطينيين؛ فنحن بحاجة للمصالحة، وسوف نبذل قصارى جهدنا في هذا الأمر.

من جهته، قام رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية بغزّة إسماعيل هنيّة، في كانون الثاني / يناير 2012، بزيارة رسمية إلى أنقرة يرافقه عددٌ من الوزراء: وزير الأشغال العامّة أ.د. يوسف المنسي، وزير الصحة د. باسم نعيم، وزير الاقتصاد الوطني أ.د. علاء الرفاتي، وزير التعليم أ.د. أسامة المزيني، المستشار السياسي د. يوسف رزقة، وكيل وزارة الخارجية د. غازي حمد؛ واجتمع خلالها برئيس الوزراء التركي (أردوغان). ولقد وصِفت هذه الزيارة بالتاريخية والناجحة، كما حققت إنجازات كبيرة على صعد مختلفة للقضية والشعب الفلسطيني، من خلال [29]:

- أن الزيارة تُعدّ خطوة مهمّة على طريق تفكيك الحصار السياسي، ومعالجة الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على القطاع منذ سنوات.

(29) - موقع القدس نت:
http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=4547

- بحث جدّي لعدد من القضايا التي من شأنها تسيير عجلة التنمية الاقتصادية في قطاع غزّة بعد سنوات الركود الطويلة، ومنها دراسة إمكانية إعفاء المنتجات الفلسطينية القابلة للتصدير إلى تركيا من الرسوم الجمركية، بما ينعكس إيجاباً على حالة التنمية الاقتصادية.
- أبلغ (أردوغان) هنيّة أن تركيا ستعمد إلى مباشرة ما وعدت به بإعادة إعمار غزّة، مع توفير الأموال اللازمة. لإعادة إعمار البنية الفوقية أو التحتية لقطاع غزّة، مبيّناً أن لتركيا خطّتها الخاصّة في دعم غزّة، وإعادة إعمارها.
- وعدت تركيا بإحداث نقلة فاعلة في العملية التعليمية عبر تناقل الخبرات، وتبادل العلوم، وبناء مدرسة نموذجية لتعليم اللغة التركية في غزّة.
- البحث في ملفّ القدس الذي كان من أهم الملفّات التي حضرت على طاولات النقاش مع القادة والزعماء الذين التقى بهم رئيس الوزراء إسماعيل هنيّة. وقد شكّلت الأخطار التي تتعرّض لها مدينة القدس دافعاً كبيراً لحشد التأييد العربي والإسلامي لنصرتها، وللتأكيد أيضاً على أن (القدس في خطر) لم يعد شعاراً يُرفع من أجل التذكير بالقدس وما تتعرّض له من عمليات تهويدية ممنهجة.

وممّا سبق، فإن أهمّية زيارة هنيّة إلى تركيا والعواصم العربية والإسلامية تعود لعوامل عديدة، منها الفلسطينية والعربية والدولية:

- **فلسطينياً:**

1. التأكيد على نجاح حماس في قيادة الشعب الفلسطيني خلال سنوات الحصار الإسرائيلي الذي ما زال مستمراً بصوره المختلفة.
2. فشل رهان منظّري التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي، على أن خيار التفاوض هو السبيل الوحيد لإرجاع الحقوق الفلسطينية المغتصبة.
3. التفاف الجماهير حول خيار المقاومة بأشكالها المختلفة، والذي رفعته حماس منذ انطلاقتها الأولى في العام 1987.

- **إقليمياً:**

1. فشل المنظومة العربية التي شاركت في حصار غزّة، والمتمثلة في: مصر، التي كانت تشكّل حجر الزاوية في تشديد الحصار على غزّة؛ ويدلّل على ذلك الرسالة التي أرسلها رئيس الوزراء الفلسطيني د. إسماعيل هنيّة إلى رئيس المجلس العسكري في مصر المشير حسين طنطاوي، والتي يؤكّد فيها هنيّة على عزم الحكومة بغزّة الحفاظ على أمن واستقرار مصر[30].

2. القراءة الخاطئة، عربياً وإقليمياً، لحماس وحكومتها بقيادة هنيّة في إدارة ملفّ الحكم والمقاومة.

3. توجيه رسالة إقليمية بأن حماس هي سيّدة قرارها، وأن مواقفها لا تخضع للمال السياسي. وعليه، فإن حماس تدير علاقاتها مع الأنظمة والمنظّمات والشعوب على أساس نهج المقاومة لاستعادة الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

- **دولياً:**

1. الإعلان رسمياً عن فشل المخطّط الأمريكي-الإسرائيلي لإفشال حكم حماس، رغم أن هذه النتيجة كانت حاضرة بعد انتصار المقاومة في حرب غزّة 2008 - 2009.

2. إن حماس، بحُسن إدارتها للقطاع رسمياً وتنظيمياً، أصبحت الضامن لمستقبل الشعب الفلسطيني، وإن أيّ حراك سياسي لا تكون حماس جزءاً منه فمصيره الفشل.

لقد نشطت الحكومة الفلسطينية في غزّة بقيادة هنيّة بممارسة دبلوماسية رسمية (ولكنّها محاصرة)، من خلال إرسال الوفود إلى تركيا؛ سواء بشكلٍ رسمي أو شبه رسمي، حيث وصل معظم وزراء الحكومة بغزّة إلى تركيا لتفعيل الملفّات التي يديرونها ومن تلك الزيارات[31]:

- زيارة عضو المجلس التشريعي ووزير الخارجية السابق، وعضو القيادة السياسية لحركة

(30) - انظر وثيقة رقم (12) بعنوان: رسالة رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنيّة إلى المشير طنطاوي، في ملحق الوثائق.

(31) - المعلومات التي أوردناها هنا تأتّت من خلال التواصل مع بعض الوزراء في الحكومة الفلسطينية بغزّة.

حماس، د. محمود الزهّار إلى تركيا أكثر من مرّة، وإجراء مشاورات مختلفة حول الواقع والمستقبل الفلسطيني.

- زيارة أمين عام مجلس الوزراء الدكتور محمّد عوض، ووزير الصحّة الدكتور باسم نعيم، لتركيا في عام 2008، لوضع المسؤولين الأتراك وقيادات الأحزاب والبلديات والمجتمع المدني في صورة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزّة.

- زيارة الأمين العام د. محمّد عسقول، والمستشار السياسي لرئيس الوزراء الدكتور يوسف رزقة، لتركيا في تموز/يوليو2011، والتي تمّ من خلالها توجيه دعوة رسمية لرئيس الوزراء التركي (أردوغان) لزيارة غزّة.

- زيارة وزير الداخلية فتحي حمّاد[32] لتركيا في عام 2012، لمناقشة بعض الملفّات التي تتعلّق بتطوير أداء وزارة الداخلية في غزّة.

- زيارة رسمية قام بها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية د. محمّد عوض إلى تركيا في أيار/ مايو 2012، والتي اجتمع فيها مع (محمّد غورميز) رئيس الشؤون الدينية التركي، و(أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية [33]، و(إبراهيم كاليس) مستشار رئيس الوزراء التركي وعدد من المسؤولين الآخرين

- زيارة العديد من الوزراء للمشاركة في المؤتمرات والندوات الخاصّة بالقضية الفلسطينية وعناوين الصراع، مثل: القدس والاستيطان والحصار على غزّة.

كما تزايدت النشاطات الجماهيرية التركية من حيث المسيرات والمظاهرات، المؤيّدة لحقوق الشعب الفلسطيني والمندّدة بإسرائيل وممارساتها. ويمكن القول بأن "إسرائيل" لم تدرك مدى

(32) - وِلد فتحي حمّاد في1961/01/03م. انتُخِب نائباً عن حركة حماس عن محافظة شمال قطاع غزّة في عام 2006. هو من أبرز القادة الميدانيين في الحركة؛ تمّ تعيينه في شهر مايو من سنة 2009 بمنصب وزير الداخلية للحكومة الفلسطينية بغزّة، خلفاً لسعيد صيام الذي اغتاله الصهاينة في شهر يناير 2009 أثناء مجزرة غزّة يُعتبر حمّاد مؤسّساً لجمعية (واعد) للأسرى، وهو مؤسّس دار القرآن الكريم والسنّة، فرع شمال قطاع غزّة؛ مؤسّس ورئيس مجلس إدارة شبكة الأقصى الإعلامية، وهي تتكوّن من (فضائية الأقصى، مرئية الأقصى الأرضية، إذاعة صوت الأقصى والأقصى مباشر، مركز الأقصى للتدريب، مدينة أصداء).

(33) - انظر وثيقة رقم (13)، رسالة شكر من وزير الخارجية الفلسطيني د. محمّد عوض لنظيره التركي د. أحمد داوود أوغلو.

التحوّل الذي حصل في الرأي العام التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002؛ وهذا يؤسّس إلى ضرورة التغيّر الدراماتيكي في العلاقة بين البلدين، لأنه كما يقول يسري الغول: "من الواضح أن التوجّهات السياسية والأيديولوجية للقوى السياسية والشعبية التي أوصلت الثنائي غول - (أردوغان) إلى الحكم، تتعارض كلّياً مع سياسة القمع والاستعمار التي تمارسها "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني". و(أردوغان) بدوره أراد عبر حزب العدالة والتنمية العودة إلى مربّع الصدارة الإقليمية، من خلال مشهد الحراك البارز في القضية الفلسطينية، حيث يقول: "أقول مرّة أخرى، ولو سكت الكلّ وأغمض عينيه وأدار ظهره، إننا في تركيا لن ندير ظهورنا للفلسطينيين وللشعب الفلسطيني ولغزّة، ولن نغمض عيوننا، وسنواصل رفع صوتنا عالياً من أجل غزّة" [34].

- تركيا وعملية التسوية على المسار الفلسطيني

- شعرت تركيا بالعزل نتيجة تأييدها المباشر لإسرائيل، منذ قيام الأخيرة حتّى منتصف ستّينيات القرن الماضي. لذا، قرّرت القيادة التركية إعادة النظر في مرتكزات هذه العلاقة، خاصّة فيما يتعلّق بالشرق الأوسط، والصراع العربي-الإسرائيلي، استناداً إلى سياسة متوازية متعدّدة الأطراف، حتّى تلقى السياسة التركية إجماعاً دولياً. لقد اعتبرت تركيا حرب 1967 فرصة لها لممارسة هذا الفهم، فلم تسمح أثناء الحرب باستخدام القواعد التابعة للحلف الأطلسي على أراضيها لتزويد "إسرائيل" بالسلاح [35]. وعليه، يمكن اعتبار ذلك بداية التفكير في دور تركي جديد في عملية التسوية.

- بعد حرب 1967، اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية لإحداث توازن مع اعترافها بإسرائيل بعد قيامها مباشرة؛ كما طالبت تركيا بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية، ودعت إلى إيجاد حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له

(34) - الغول. أثر صعود حزب العدالة والتنمية. مرجع سابق. ص130؛ موقع الجزيرة نت (2010/6/2). «خطاب أردوغان بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرّية».

(35) - الضميري. تركيا والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص101.

حقوقه القومية. كما صوّتت لصالح القرار الأممي (242)، الذي يعطي جميع دول المنطقة الحقّ في الحياة داخل حدود آمنة معترف بها؛ وقد اعترفت كلٌ من تركيا وإيران وباكستان خلال حرب 1973 بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني [36].

- استقبلت تركيا في العام 1976 وفداً من منظّمة التحرير. وفي عام 1979، أصبحت الدولة الأولى في حلف شمال الأطلسي التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظّمة، وبدأت علاقاتها مع "إسرائيل" بالتقلّص، حيث أغلقت تركيا قنصليتها في القدس، وقامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم بالأعمال إلى سكرتير ثاني في آب / أغسطس 1980 [37].

- اعترفت تركيا، بعد كلٍ من مصر وسوريا ولبنان والأردن، بالدولة الفلسطينية التي أُعلِنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وأيّدت مبادرات التسوية السلمية التي طُرِحت على الأطراف العربية و"إسرائيل"، لإنهاء حالة الصراع، ما قبل أزمة الخليج الثانية عام 1991. كما عبّرت عن استعدادها للقيام بدور في ملف التسوية لما له من أهمّية لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط، واعتبرت أن الشروع في عمليات التفاوض في مؤتمر مدريد للسلام بناءً على القرارين الدوليين: (242)، (338)، هو برهانٌ على نجاعة سياسة التوازن التركية بين الطرفين [38].

- أصدرت الخارجية التركية بياناً في تشرين الثاني / نوفمبر 1991، رحّبت فيه بانعقاد مؤتمر مدريد، وعدّته خطوة على طريق السلام الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ودعت في البيان إلى رفع درجة التمثيل الدبلوماسي لكلٍ من المنظّمة وإسرائيل إلى مستوى السفارة، وذلك في كانون الأوّل/ ديسمبر 1991 [39].

(36) - المرجع السابق. ص101.

(37) - المرجع السابق. ص102.

(38) - المرجع السابق. ص104.

(39) - محمّد نور الدين (1993). الشرق الأوسط في الخارجية التركية. في «العرب والأتراك في عالم متغيّر». ج1. تحرير: ميشال نوفل. مركز

- شكّل توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول / سبتمبر 1993 بين "إسرائيل" والفلسطينيين، واتفاقية وادي عربة في تشرين الأوّل / أكتوبر 1994 بين "إسرائيل" والأردن، ومبادرة السلام العربية في حزيران/ يونيو 1996، أحداث هامّة فتحت الطريق أمام تحوّل ملحوظ، حيث نشأ تفهم إقليمي لعلاقة تركيا بإسرائيل. ولقد رحّبت الحكومة التركية بما تمّ تحقيقه على المسارين الفلسطيني الأردني، واعتبرت ذلك تمكيناً لها وإضفاء للشرعية على علاقتها بإسرائيل! وعليه، فإن توقيع كلٍ من منظّمة التحرير والأردن - وكلاهما يملك علاقات دبلوماسية كاملة مع تركيا - قد أراح الأخيرة؛ كما أن دخول سوريا على خطّ التفاوض شكّل عاملاً مريحا آخراً لتركيا، مّما يعني إمكانية تحسين العلاقات التركية عربياً وإسرائيلياً؛ وكذلك: تركياً ودولياً في آنٍ واحد[40].

- شدّد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أثناء اجتماعه بالرئيس التركي (سليمان ديميريل) في قطاع غزّة في تموز / يوليو 1999، على أهمّية الدور التركي في عملية السلام، وكذلك على أهمّية الدور الشخصي (لديميريل). ولقد اعترض عرفات آنذاك على اللهجة التصعيدية من العرب تجاه تركيا بسبب الاتفاقية الإستراتيجية بينها وبين "إسرائيل". فقابلت تركيا الموقف الفلسطيني بعرض إقامة علاقات اقتصادية مع الفلسطينيين في مجال البنية التحتية والإسكان. ولقد كان الموقف الفلسطيني تجاه الترحيب بالدور التركي في عملية التسوية نابعاً من العلاقات الجيّدة مع "إسرائيل"[41].

- أكّد وزير الخارجية التركي في كانون الثاني / يناير 2005، خلال زيارته لأراضي السلطة الفلسطينية في رام الله، أن تركيا تنظر بإيجابية إلى ترتيب الانسحاب الإسرائيلي من غزّة ووضعه في سياق تنفيذ خارطة الطريق، منوّهاً إلى أن تركيا مستعدّة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق سلام [42].

البحوث والدراسات الإستراتيجية والتوثيق. بيروت. 1993. ص125؛ نور الدين. تركيا في الزمن المتحوّل. مرجع سابق. ص60.

(40) - أوفيرا بنجيو وجنسر أوزكان (2003). التصوّرات لعربية لتركيا وانحيازها إلى «إسرائيل»: بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم. دراسات عالمية. عدد 51 . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. ص53؛ نور الدين. تركيا في الزمن المتحوّل. مرجع سابق. ص203؛ الضميري. تركيا والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص 104 . انظر وثيقة رقم (14). مبادرة السلام العربية. ملحق الوثائق.

(41) - الضميري. تركيا والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص105 .

(42) - قسم الأرشيف والمعلومات. تركيا والقضية الفلسطينية. مرجع سابق. ص38.

- أكّد رئيس الوزراء التركي (أردوغان) في حزيران / يونيو 2005 أن: "السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكّل أولوية في السياسة الخارجية التركية"، مع الترحيب بقبول الأطراف لخارطة الطريق التي وضِعت من أجل الوصول إلى حلٍ للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، مشيراً في حديثه مع جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، بأن "التوصل إلى اتفاق سلام غير ممكن دون إشراك حماس". لقد ربطت تركيا تغيّر موقفها من "إسرائيل" بتغيّر الوضع وتحسنه في غزّة. كما أكّد وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) في تشرين الأوّل/أكتوبر 2009، أن"على "إسرائيل" أن تُنهي حالة مأساة غزّة، كما عليها احترام الحساسيات الدينية والثقافية لبعض المناطق، مثل: المسجد الأقصى والقدس الشرقية". وعندها فقط يمكن أن يكون احتمال السلام ممكناً[43].

- أكّد (أردوغان) في كانون الثاني / يناير 2006، أن تركيا تسعى مع باكستان للقيام بمبادرة مشتركة، يكون لمنظّمة المؤتمر الإسلامي دور فيها للوساطة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"؛ وتتمثّل المبادرة في: الشرح لحماس أن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة، وعلى "إسرائيل" الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية في فلسطين؛ كما شدّد على أن السلاح - ويقصد سلاح المقاومة - لا بدّ أن يكون في أيدي القوّات المسلّحة لأيّ دولة، ولا بدّ من التفريق بين حماس الأمس وحماس اليوم [44]!

- تحدّث وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو)، في أبريل/نيسان 2010، بجامعة أكسفورد (Oxford) في بريطانيا، خلال مؤتمر: السياسة الخارجية لتركيا في عالم متغيّر (Turkey's Foreign Policy in a Changing World)، حول "عملية السلام" في الشرق الأوسط، أن مفتاح السلام يكمن في إيجاد سبل حقيقية لإعادة الاندماج في المنطقة، وفقاً لتراثها المتنوّع تاريخياً، بدلاً من أن تقوم "إسرائيل" بعمليات التطهير في المنطقة. وشدّد أوغلو على أن تركيا مستعدّة للعمل مع "إسرائيل" على التوصل إلى حلّ؛ ولكن، يجب على

---

(43) - محمّد نور الدين (2010). «تركيا وإسرائيل: من دافوس إلى المقعد المنخفض». شؤون الأوسط. عدد 135. بيروت. ص88. انظر وثيقة رقم (15) حديث أردوغان: لا سلام دون إشراك حركة حماس .

(44) - قسم الأرشيف والمعلومات. تركيا والقضية الفلسطينية. مرجع سابق. ص39.

- شكّل توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول / سبتمبر 1993 بين "إسرائيل" والفلسطينيين، واتفاقية وادي عربة في تشرين الأوّل / أكتوبر 1994 بين "إسرائيل" والأردن، ومبادرة السلام العربية في حزيران/ يونيو 1996، أحداث هامّة فتحت الطريق أمام تحوّل ملحوظ، حيث نشأ تفهم إقليمي لعلاقة تركيا بإسرائيل. ولقد رحّبت الحكومة التركية بما تمّ تحقيقه على المسارين الفلسطيني الأردني، واعتبرت ذلك تمكيناً لها وإضفاء للشرعية على علاقتها بإسرائيل! وعليه، فإن توقيع كلٍ من منظّمة التحرير والأردن - وكلاهما يملك علاقات دبلوماسية كاملة مع تركيا - قد أراح الأخيرة؛ كما أن دخول سوريا على خطّ التفاوض شكّل عاملاً مريحا آخراً لتركيا، ممّا يعني إمكانية تحسين العلاقات التركية عربياً وإسرائيلياً؛ وكذلك: تركياً ودولياً في آن واحد[40].

- شدّد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أثناء اجتماعه بالرئيس التركي (سليمان ديميريل) في قطاع غزّة في تموز / يوليو 1999، على أهمّية الدور التركي في عملية السلام، وكذلك على أهمّية الدور الشخصي (لديميريل). ولقد اعترض عرفات آنذاك على اللهجة التصعيدية من العرب تجاه تركيا بسبب الاتفاقية الإستراتيجية بينها وبين "إسرائيل". فقابلت تركيا الموقف الفلسطيني بعرض إقامة علاقات اقتصادية مع الفلسطينيين في مجال البنية التحتية والإسكان. ولقد كان الموقف الفلسطيني تجاه الترحيب بالدور التركي في عملية التسوية نابعاً من العلاقات الجيّدة مع "إسرائيل"[41].

- أكّد وزير الخارجية التركي في كانون الثاني / يناير 2005، خلال زيارته لأراضي السلطة الفلسطينية في رام الله، أن تركيا تنظر بإيجابية إلى ترتيب الانسحاب الإسرائيلي من غزّة ووضعه في سياق تنفيذ خارطة الطريق، منوّهاً إلى أن تركيا مستعدّة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق سلام [42].

البحوث والدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1993، ص125؛ نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص60.

(40) - أوفيرا بنجيو وجنسر أوزكان (2003)، التصوّرات لعربية لتركيا وانحيازها إلى «إسرائيل»: بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، دراسات عالمية، عدد 51 . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص53؛ نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص203؛ الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 104. انظر وثيقة رقم (14)، مبادرة السلام العربية، ملحق الوثائق.

(41) - الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص105.

(42) - قسم الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص38.

- أكّد رئيس الوزراء التركي (أردوغان) في حزيران / يونيو 2005 أن: "السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكّل أولوية في السياسة الخارجية التركية"، مع الترحيب بقبول الأطراف لخارطة الطريق التي وضِعت من أجل الوصول إلى حلٍ للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، مشيراً في حديثه مع جورج ميتشل، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط، بأن "التوصل إلى اتفاق سلام غير ممكن دون إشراك حماس". لقد ربطت تركيا تغيّر موقفها من "إسرائيل" بتغيّر الوضع وتحسنه في غزّة. كما أكّد وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) في تشرين الأوّل/أكتوبر 2009، أن"على "إسرائيل" أن تُنهي حالة مأساة غزّة، كما عليها احترام الحساسيات الدينية والثقافية لبعض المناطق، مثل: المسجد الأقصى والقدس الشرقية". وعندها فقط يمكن أن يكون احتمال السلام ممكناً[43].

- أكّد (أردوغان) في كانون الثاني / يناير 2006، أن تركيا تسعى مع باكستان للقيام بمبادرة مشتركة، يكون لمنظّمة المؤتمر الإسلامي دور فيها للوساطة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"؛ وتتمثّل المبادرة في: الشرح لحماس أن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة، وعلى "إسرائيل" الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية في فلسطين؛ كما شدّد على أن السلاح - ويقصد سلاح المقاومة - لا بدّ أن يكون في أيدي القوّات المسلّحة لأيّ دولة، ولا بدّ من التفريق بين حماس الأمس وحماس اليوم [44]!

- تحدّث وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو)، في أبريل/نيسان 2010، بجامعة أكسفورد (Oxford) في بريطانيا، خلال مؤتمر: السياسة الخارجية لتركيا في عالم متغيّر (Turkey's Foreign Policy in a Changing World)، حول "عملية السلام" في الشرق الأوسط، أن مفتاح السلام يكمن في إيجاد سبل حقيقية لإعادة الاندماج في المنطقة، وفقاً لتراثها المتنوّع تاريخياً، بدلاً من أن تقوم "إسرائيل" بعمليات التطهير في المنطقة. وشدّد أوغلو على أن تركيا مستعدّة للعمل مع "إسرائيل" على التوصل إلى حلّ؛ ولكن، يجب على

---

(43) - محمّد نور الدين (2010)، «تركيا وإسرائيل: من دافوس إلى المقعد المنخفض»، شؤون الأوسط، عدد 135، بيروت، ص88. انظر وثيقة رقم (15) حديث أردوغان: لا سلام دون إشراك حركة حماس .

(44) - قسم الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص39.

"إسرائيل" أن تقرّر ما إذا كانت على استعداد لتغيير موقفها بشأن التعاون والحلول الوسط. لقد تزايد، قلق الولايات المتحدة بشأن السياسة الخارجية التركية من أمرين: تعاطف تركيا المستمرّ مع حركة حماس وعدم التعاطف مع المخاوف الأمنية الإسرائيلية، والعنصر الإسلامي المتنامي في السياسة التركية[45].

- تركيا والمصالحة الفلسطينية

قام مساعد الرئيس التركي (أحمد سيزر) في آب / أغسطس 2006 بزيارة إلى أراضي السلطة الفلسطينية، التقى برئيس السلطة محمود عبّاس، ولم يلتق برئيس الحكومة الفلسطينية المنتخبة إسماعيل هنيّة. وبالرغم من أن (سيزر) ليس على علاقة طيّبة مع الإسلاميين، حتّى في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث وصف حماس بأنها إرهابية تستهدف المدنيين فقط، دون أن يشير إلى إرهاب "دولة" إسرائيل. ولقد اعتُبِر هذا الموقف إساءة للفلسطينيين ولخيارهم الديمقراطي ولصورة تركيا، خاصّة وأنه يأتي من شخصية تحمل الصفة الاعتبارية الرسمية الممثّلة لتركيا بغضّ النظر عن خلفية الشخص. وهذا يعني أن تركيا آنذاك لم تكن طرفاً محايداً بمعنى الحيادية حتّى تكون ذات تأثير مقنع لأطراف النزاع في المنطقة [46].

إن تركيا لم تكن تهتم للعلاقة الرسمية مع حكومة الشعب الفلسطيني التي تقودها حماس، وذلك لاعتباراتها الداخلية والمتمثّلة في أنها كانت على أعتاب انتخابات جديدة في عام 2007. ومن شأن التوجّه القويّ نحو حماس أن يثير شهية مؤسّسات الدولة بالتنسيق مع جهات خارجية أمريكية وغيرها لإسقاط حزب العدالة والتنمية، وفي ضرورة كسب ودّ الولايات المتحدة و"إسرائيل" نحو تطبيق الإصلاحات للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزّة في حزيران / يونيو 2007، اتصل (أردوغان) برئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنيّة في تموز / يوليو، وعرض عليه استعداد تركيا للعب

(45) - International Conference Oxford (2010):Turkey>s Foreign Policy in a Changing World , Old alignments and new neighborhoods ,South East European Studies at Oxford (SEESOX), UK, page 14.

(46) - صالح وآخرون. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006. مرجع سابق. ص182.

دور في ملفّ المصالحة، بقوله: "نحن جاهزون للتحرّك من أجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم .. إننا نتألّم لرؤية الدم بين الإخوة الفلسطينيين"؛ واستمرار هذا الخلاف سيؤثّر على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[47].

وبعد مجزرة أسطول الحرّية في أيار / مايو 2010، وبروز الدور التركي في الحادثة من خلال ما سقط فيها من شهداء، وجدت تركيا أنه بإمكانها أن تقوم بشيء على صعيد تحقيق الوحدة والمصالحة الفلسطينية. ففي حزيران / يونيو، وخلال مؤتمر صحفي مع الرئيس السوري بشّار الأسد، أكّد (أردوغان) استعداد تركيا لأداء دور نشيط للمصالحة بين فتح وحماس، وقد وافقه رئيس الحكومة في غزّة إسماعيل هنيّة على ذلك. ولكن، ما وقف عائقاً أمام الدور التركي هو التعنّت المصري، الذي أراد أن يكون دور تركيا محصوراً فقط بإقناع حماس بقبول ورقة المصالحة المصرية[48].

كما اجتمع الرئيس التركي (عبد الله غول) برئيس كتلة حركة فتح البرلمانية عزّام الأحمد في كانون الأوّل/ديسمبر 2008، لوضع الرئيس التركي في تطوّرات الوضع الفلسطيني. ولقد أكّد غول على [49]:

- أن تركيا تعتبر القضية الفلسطينية، والقدس خاصّة، هي قضية الشعب التركي، وأنها تشكّل همّاً كبيراً لهم.
- ضرورة التجاوب مع كلّ الجهود التي تُبذل من أجل إنهاء حالة الانقسام، مؤكّداً استعداد تركيا لتوظيف إمكانياتها وعلاقاتها لصالح هذه الجهود.
- دعم جهود السلام لتسوية الصراع مع "إسرائيل" وإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلّة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

(47) - قسم الأرشيف والمعلومات. تركيا والقضية الفلسطينية. مرجع سابق. ص42- 43.

(48) - المرجع السابق. ص42- 43.

(49) - وكالة وفا الفلسطينية للأنباء: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=26734

- تركيا ستستمرّ في دعمها المادّي والمعنوي للشعب الفلسطيني ودعم صموده، مع مساندة ودعم الرئيس محمود عبّاس وقيادته نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

وكان وزير الخارجية التركي (علي بابا جان) قد رفض في كانون الثاني / يناير 2009، التهمة التي تتحدث على أن تركيا تؤيّد كلّ ما تقوم به حماس. ولكنّه اعتبر أن أنقرة توجّه دائماً النصح لحماس من أن الحلّ لا يكون دائماً بالسلاح، ويجب البحث عن حلٍ في الأطر الديمقراطية، وأكّد على ضرورة أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لأن اعتبار محمود عباس هو المخاطب دائماً فقط لن يؤدّي إلى نتيجة [50].

وأكّد وزير الخارجية التركي الجديد أحمد داود أوغلو في زيارة له لمصر في أيلول / سبتمبر 2009، والتي التقى فيها الرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس وزرائه أحمد نظيف، ووزير خارجيته أحمد أبو الغيط، وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، عن أمله بأن تتكلّل الجهود المصرية المتعلّقة بالحوار الفلسطيني بالنجاح، قائلاً: "إن تركيا تقدّر الجهود التي تقوم بها مصر لتحقيق لتعزيز الوحدة الفلسطينية، وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وإن بلاده تعمل على دعم الجهد المصري في هذا الاتجاه لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط" [51].

رئيس الوزراء التركي رجب طيّب (أردوغان) قام بزيارة رسمية إلى سوريا في حزيران / يونيو 2010، التقى خلالها الرئيس السوري بشّار الأسد، حيث أكّد (أردوغان) في مؤتمر صحفي [52]:

- أن تركيا مستعدّة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين.
- أن إصلاح الخلاف بين حركة فتح وحركة حماس أمرٌ واجب، وأن حماس رحّبت بأن تؤدّي أنقرة دور الوسيط.

(50) - نور الدين، «تركيا وإسرائيل: من دافوس إلى المقعد المنخفض»، ص87.

(51) = http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=49845

(52) - وكالة وفا للأنباء، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=77201

ويمكن قراءة الحراك التركي في ملفّ المصالحة بشكل عام، على أنه مرتبطٌ بعدم تجاوز تركيا الخطوط الحمراء التي تعترضها في هذا الملف، وأهمها الدور العربي المتمثّل في مصر وقطر، بالرغم من القناعة الفلسطينية التي كانت تصل إلى أكثر من مسؤول في حماس من خلال صانعي القرار التركي، بأن تركيا تملك قدرة كبيرة على إنجاز الملف، خاصّة فيما يتعلّق بمطلب حماس وفتح بتوفير شبكة أمان مالية وسياسية كإجراء أساسي لضمان نجاح المصالحة.

وكان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس قد زار تركيا في آذار / مارس 2012، والتقى في اجتماع مغلق مع (أردوغان)، حيث جرت مناقشة قضية المصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح والتصعيد الإسرائيلي العسكري ضدّ قطاع غزّة. وذكرت وكالة الأناضول التركية أن الهدف من الزيارة هو تقييم الوضع الفلسطيني الداخلي مع المسؤولين الأتراك، والوقوف على مسار عملية المصالحة، خاصّة بعد اتفاق الدوحة في شباط / فبراير 2012، بالإضافة إلى تطوّرات الوضع في المنطقة. وأكّد مشعل حرص الحركة على توفير شبكة أمان سياسية ومالية للمصالحة، كون الولايات المتحدة وإسرائيل يقفان حجر عثرة أمام تحقيقها؛ وكان الموقف التركي داعماً لما توصلت إليه نتائج اتفاق الدوحة بين الفرقاء الفلسطينيين [53].

كما اجتمع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس في حزيران / يونيو 2011 مع (أردوغان) في أنقرة، حيث تحدّث (أردوغان) عن دعم تركيا التام للمصالحة الفلسطينية، مؤكّداً أن أنقرة: "لا تريد رؤية دماء أشقّاء تُهدر في فلسطين"؛ وأكّد مصدر تركي أن تركيا أبلغت عبّاس رفض حماس - التي وقّعت على اتفاق المصالحة في القاهرة في نيسان / أبريل 2011 - بشكل مطلق لسلام فيّاض كرئيسٍ لحكومة التوافق الفلسطينية القادمة. كما أبلغت تركيا الرئيس عبّاس أنها لا تستطيع التدخل للضغط على حماس من أجل قبول سلام فيّاض، لأن حماس أبلغت الجانب التركي قرارها [54].

(53) - موقع محيط الإخباري:
http://www.moheet.com/2012/03/17/%D9%85%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3/
انظر وثيقة رقم (16) موقف تركيا من المصالحة الفلسطينية. ملحق الوثائق.

(54) - موقع العروبة اليمني: http://www.aluroobah.com/article/57

إن عجز السلطة الفلسطينية المزمن والمتزايد والمتراكم منذ أوسلو وما تبعه، وضعف بُنيتها التنظيمية الذي يزداد يوماً بعض يوم، وتآكل شعبيتها لعجزها عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة، وتنسيقها الأمني مع "إسرائيل" المرفوض شعبياً، واستمرار التهويد لأراضي الضفة الغربية والقدس. وعليه، فإن تركيا تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح لأسباب هامّة، منها:

- تريد تركيا أن تؤكّد على أنها أهم شريك دولي في الحوار مع حماس وفتح في وقت واحد، وأنها تقف على مسافة واحدة منهما. ولذا، فإنها محل إجماع فلسطيني؛ والحراك في ملف المصالحة مقدّمة للحراك في مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

- رغبة تركيا في أن تكون سياستها الإقليمية قد اكتسبت عاملاً حراكياً جديداً في ملف الوضع الفلسطيني الداخلي، ممّا يعطي لها دوراً أكبر تجاه القوى الإقليمية والدولية: دولاً ومنظّمات، خاصّة فيما يتعلّق برسائلها للاتحاد الأوروبي، الذي ما زال يرفض انضمامها إليه.

- تدرك تركيا أن الثورات العربية ستُلقي بظلالها على الساحة الفلسطينية. لذا، هي ترغب في أن تكون الثورات العربية عاملاً مساهماً لتركيا النموذج، الذي يُحتذى به خاصّة من قِبل قيادات حركات الإسلام السياسي، وذلك بعد فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في كلٍ من تونس ومصر.

- الموقف الإسرائيلي من الحراك التركي في الملف الفلسطيني

برز خلال الفترة الماضية الحديث الإسرائيلي عن هوية الدولة العبرية، والذي اعتبرته "إسرائيل" شرطاً أساسياً لأيّ عملية تفاوض أو حلٍ نهائي منذ مؤتمر أنابوليس 2007. وهذا الإلحاح الإسرائيلي يعبّر في العمق عن ارتفاع منسوب الهواجس والقلق الوجودي الذي بدأ يطفو على السطح تحت وطأة المتغيّرات العاصفة التي تشهدها "إسرائيل". فالمصالح الإستراتيجية أصبحت قائمة على مشروع سياسي وأمني جديد قوامه تبنّي خيار الديمغرافيا

بدل الخيار الجغرافي. والاهتمام الإسرائيلي بالديغرافيا يأتي من شعور مستبطن لدى اليهودي بأنه في المنطقة أقليّة رغم تفوّقه، وأنّه نقطة[55].

ويرى الباحث ممّا سبق أن الموقف الإسرائيلي من التقارب التركي نحو القضية الفلسطينية له درجة من الأهمية. ولكن، ما هو أهم ولا غنى عنه هو: كيف تستطيع "الدولة الإسرائيلية" تعزيز بقائها في ظلّ الواقع الذي تعيشه، خاصّة في ظلّ ثورات الربيع العربي؟، ففي التقرير الإسرائيلي عن الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس 2012، نجد أن المحلّلين والكتّاب الإسرائيليين يعتبرون أن عام 2011 هو العام الأسوأ على "دولة إسرائيل" منذ قيامها، حيث فشلت الحرب على لبنان في تموز/ يوليو 2006 وبقيت المقاومة منتصرة، وفشلت الحرب على غزّة وبقيت حماس ممسكة بزمام الأمور؛ وتعثّرت أمريكا في المنطقة، وتزايدت قوّة إيران التسليحية، وتدهورت علاقة "إسرائيل" بتركيا[56].

ورغم كلّ ما تقدّم، إلاّ أنه لا يمكن أن يشكّل قراء فعلية للعلاقة التركية الرسمية مع القضية الفلسطينية أوّلاً، ومع حركة حماس ثانياً. فلا بدّ لنا من قراء بيئة المواقف التي تترتّب عليها قرارات الدول حتّى نعرف كيف نبني مواقفنا تجاهها. وهذا يعني أن تركيا أرادت من حماس موقفاً تجاه الاعتراف بإسرائيل، فقوبل ذلك بالرفض؛ ومن ثمّ قامت تركيا بمحاولة حلّ قضية الجندي الأسير لدى حركة حماس (جلعاد شاليط)، وعملت على مسارات ثلاثة: حماس في غزّة، وحماس في دمشق، والقيادة السورية باعتبارها جهة تأثير على الحركة كما تراها تركيا؛ وكذلك قوبل هذا الأمر بالرفض، باعتبار أن حماس هي حركة واحدة ولا يوجد شيء اسمه حماس غزّة وحماس سوريا، بالرغم من وجود تباين في الآراء. ولكن، أيضاً يوجد توافق في تنفيذ القرارات الصادرة عن الحركة باعتبارها مؤسّسة واحدة. وكذلك وجدت تركيا أن حماس لا تبيع موقفها لأحد.

إن تركيا، رغم ما بدر من مؤشرات حول توجّهها الجديد نحو القضية الفلسطينية، أدركت

(55) - سلام الريضي (2010): إشكالية مشروع «إسرائيل» الجديدة -أيّ «إسرائيل» اليهودية. موقع مركز الزيتونة . http://www.alzaytouna.net/permalink/4634.html#.T8Yv0LCdDQQ

(56) - أحمد أبو هدبة (2012): التقرير الإسرائيلي: من يناير حتّى مارس 2012. مجلّة شؤون الأوسط. بيروت. عدد141. ص185.

أخيراً بأن حماس ليست رقماً فلسطينياً ولا عربياً فقط؛ بل صارت رقماً إقليمياً بحكم تواصلها القوي مع العالم العربي الإسلامي، ورقماً دولياً بحكم أنها جزء لا يتجزّأ من جماعة الإخوان المسلمين العالمية، التي تمثّل الفهم الفعلي للإسلام السياسي. مع العلم أن تركيا اعتبرت في 2010، وفق الكتاب الأحمر الذي يتضمّن التهديدات التي تتهدّد الأمن القومي التركي أن "إسرائيل" تهدّد الأمن القومي التركي وتقوّض الاستقرار في المنطقة[57].

الخلاصة:

كانت تركيا تنظر إلى "إسرائيل" كبوّابة لها إلى العالم المتمثّل في الولايات المتحدة وفق إعلان الجمهورية التركية الذي يدعو إلى الاندماج مع الغرب، وهذا أوصلها إلى قناعة بأن علاقتها لا بدّ أن تكون إستراتيجية مع "إسرائيل"! ولكن، لعوامل كثيرة، أدركت تركيا، أنه رغم ابتعادها كنظام عن عمقها، إلاّ أن ما تمّ من إجراءات واتفاقات لم ينزع التواصل التاريخي بين الأتراك وعمقهم العربي والإسلامي. وعلى صعيد القضية الفلسطينية التي تشكّل محور قضايا العرب، شهد الدور التركي، خاصّة في عهد العدالة والتنمية، حراكاً يمكن إجماله بالتالي:

- (نجم الدين أربكان) أوّل من دعا إلى توطيد العلاقة مع العرب، وخاصّة على صعيد قضية فلسطين. بل هو كان يدعو إلى وحدة المسلمين، وذلك من خلال قيامه بإنشاء مجموعة الدول الإسلامية الثمان، والتي أغضبت الولايات المتحدة وكانت سبباً مهماً في الانقلاب عليه.

- حتّى وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002، كانت مسافة الاقتراب التركي من القضية الفلسطينية هي نفس مسافة الابتعاد عن العلاقة مع "إسرائيل"، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لأن المؤسسة العسكرية هي التي كانت تصوغ إستراتيجية الأمن القومي لتركيا، و"إسرائيل" كانت إحدى أهم دعائم الأمن القومي التركي إقليمياً.

- في عهد العدالة والتنمية، شهدت العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين نوعاً من التطوّر، حيث تمّ التوقيع على اتفاقيات لبناء مدن صناعية ومؤسسات حكومية، بين الحكومة

(57) - Carol Migdalovitz (2010): Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S. Views, CRS Report for Congress, Congressional Research Service ,USA, pa 14.

التركية والسلطة الفلسطينية؛ إضافة إلى المشاريع المقدّمة عبر المؤسّسات التركية الأهلية، والتي لا تقلّ أهمّية عن المشروعات الحكومية.

- رغبت تركيا في لعب دور حقيقي على صعيد دفع العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعليه، دعت تركيا حماس للاعتراف بإسرائيل خلال زيارة قام بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في العام 2006. ولكن الحركة رفضت الطلب التركي؛ وفي أكثر من مرّة تمّ التلميح إلى الاعتراف بشروط الرباعية، إلاّ أن حماس وباقي فصائل المقاومة ما تزال ترفض أيّ نوع من الاعتراف بإسرائيل.

- تركيا، رغم ما يعطيه موقفها من مؤشّرات على توجّهها الإيجابي نحو القضية الفلسطينية، إلاّ أنها أدركت بأن حماس ليست رقماً فلسطينياً أو عربياً فقط؛ ولكنّها باتت رقماً إقليمياً بحكم تواصلها مع العالم العربي الإسلامي، ودولياً بحكم أنها جزء لا يتجزّأ من حركة الإخوان المسلمين العالمية!

- شهدت العلاقات التركية مع حماس انفراجاً أكثر مع الفلسطينيين، خاصّة بعد الحرب الإسرائيلية عام 2008 -2009 على غزّة، والتي حدثت بعد يوم واحد من زيارة رئيس وزراء العدوّ (يهود أولمرت) إلى تركيا، وكذلك حادثة سفينة مرمرة 2010 الدموية وتصاعد الموقف التركي ضدّ "إسرائيل" بعد مقتل مواطنين أتراك على متن السفينة، ما أدّى إلى سحب السفير التركي من "إسرائيل".

- اشترطت تركيا رفع الحصار عن غزّة، وتعويض أسر القتلى الأتراك، والاعتذار لها مقابل إعادة العلاقات مع "إسرائيل"؛ إلاّ أن الأخيرة لم تقم بذلك حتّى اليوم.

- تعاملت تركيا مع حكومة حماس في غزة رسمياً، من خلال استقبالها رئيس الوزراء إسماعيل هنيّة في يناير/ك2 2012، حيث قام بزيارة رسمية تبعتها زيارات لمسؤولين في الحكومة الفلسطينية للقاء نظرائهم الأتراك.

- تركيا لا يمكن أن تتراجع عن دعم القضية الفلسطينية، ولو بالحدّ الأدنى، لأن ذلك

يعني تصادمها مع شعبها. وكذلك، القضية الفلسطينية تبقى الورقة الأكثر قوّة للأتراك في ظلّ المتغيّرات في المنطقة، خاصّة مع استمرار الحراك الثوري العربي، والذي يمهّد لنشوء أنظمة جديدة في المنطقة، يمكن أن تشكّل رافعة لتركيا "الإسلامية".

- الحراك التركي في الملف الفلسطيني أوجد هواجس لدى المسؤولين الإسرائيليين، حيث أعطى إشارة للمؤسسة الإسرائيلية بأن تركيا تملك خيارات أخرى. لذا، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر مع تركيا التوصل إلى صيغة يمكن من خلالها إعادة العلاقات بين تركيا والكيان إلى سابق عهدها.

- لذا، نحن نرجّح عدم عودة العلاقات إلى طبيعتها، وهي ستبقى على حالة الجفاء، وذلك لسبب مباشر هو أن العكس سيظهر تناقضاً مرفوضاً لدى الرأي العام التركي، وحتّى لدى الرأي العام العربي، وهو الأهم، في ظلّ الدعم التركي الرسمي للحراكات الثورية الشعبية؛ وهذا ما سيعيد للأذهان فكرة أن تركيا لم ولن تتغيّر، لأن علاقاتها الخارجية مبنية على تأمين المصالح التركية فقط.

- يمكن لتركيا من خلال بوّابة القضية الفلسطينية أن تزيد من فعاليتها داخل المنظّمات العربية، خاصّة تلك المنبثقة عن الجامعة العربية ومنظّمة المؤتمر (التعاون) الإسلامي التي تترأّسها، وذلك من خلال الانفتاح على العرب في الإطارين الرسمي والمؤسساتي.

تركيا والعالم العربي

العلاقة التركية بالعالم العربي هي علاقة تاريخية ممتدّة من عهد الدولة العثمانية. ولقد عاش العرب والأتراك مدّة تزيد عن أربعة قرون مع بعضهم البعض، وبالرغم من تلك العلاقة التاريخية والتجاور الجغرافي والتشابه الديني والثقافي والتاريخي، إلاّ أن العلاقات العربية -التركية ما بعد إعلان الجمهورية التركية كانت محلّ صعود وهبوط. أما بعد الحرب العالمية الأولى، فاتسمت بالسلبية والشكّ، إلى درجة أن حالة الانغلاق كانت هي السمة المميّزة للعلاقات التركية-العربية، ممّا أوجد حالة من الجهل للمصالح المتوقّعة للعلاقة بينهما [58].

(58) - هيثم الكيلاني (1994)، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية-التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 6، ص7.

اتجهت النخبة السياسية الحاكمة في تركيا نحو اعتماد المساومة كنهج في سياستها الخارجية، والذي طوّرته خصيصاً للتعامل مع العالم العربي، ليناسب التطوّر السياسي والثقافي والاقتصادي في المنطقة. وقد تحكّم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب؛ فقد كانت تركيا أوّل دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في آذار / مارس 1949، وتقيم علاقات دبلوماسية معها عام 1950. وهي أصبحت في عام 1952 عضواً فاعلاً في منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ وقد حشدت قوّاتها العسكرية عام 1957 على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسعة في سورية بالوحدة مع مصر، وتكرّرت هذه المواقف في أثناء إنزال القوّات الأمريكية في لبنان بنقل هذه القوّات من قاعدة إنجرليك العسكرية التركية مباشرة. وكذلك حين وقفت تركيا إلى جانب فرنسا ضدّ الجزائر في الأمم المتحدة عام 1958[59].

ويمكن الاستنتاج أن تركيا، منذ إنهاء الدولة العثمانية وإعلان علمانية الدولة على يد أتاتورك، كانت تسعى إلى تطبيق نموذج التحوّل نحو العالم الغربي وما أطلِق عليه مصطلح (التغريب). فالمؤسسة التركية أرادت أن تستبدل الدين بالعلمانية فهماً وتطبيقاً؛ ومن أهم مداخل ذلك الفهم هو الإشباع المالي والاقتصادي للمواطن التركي على حساب إبعاده عن جانب الإشباع الروحي في إطار فصل الدين عن الدولة؛ أيّ ممارسة الدين دون تأثّر الدولة بتلك الممارسة.

ولعلّ من أهم ما يمكن أن يحقّق هدف الإنماء الاقتصادي للدولة والمواطن، هو السعي لتحقيق رؤيتها من خلال كلّ ما يُسهم في بروزها كقوّة إقليمية. لقد كانت بداية التسعينيات في القرن العشرين فترة التطلّع التركي نحو تزعّم منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً، وفق ما ذكره وزير الدولة التركي (كاميران إينان) في عام 1990، حين قال: "إنه مع انحلال أنظمة الكتل والزعامات الكبرى نتيجة التطوّرات الحاصلة في العالم وأوروبا الشرقية، سوف يتجسّد موضوع أنظمة الزعامات الإقليمية، وستصبح تركيا زعيمة الشرق الأوسط في المستقبل" [60]!

(59) - خورشيد حسين دلي (1999)، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ص38.

(60) - سيار الجميّل (1997)، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص273.

في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، صدر قرار الاتحاد الأوروبي، بتأجيل النظر في ضمّ تركيا إليه لبعدها عن شروط الانضمام للاتحاد. كما شهد الاقتصاد التركي حالة من التراجع، حيث شهدت الفترة ما بين عامي 1990 و1994 تراجع متوسط النموّ الاقتصادي إلى 2.1%، بعدما كان في الفترة ما بين عامي 1970 و1990 نحو 5%؛ كما بلغ العجز التجاري، حسب صندوق النقد الدولي، في عام 1993، نحو 17 بليون دولار؛ أي أربعة أضعاف ما كان عليه في العام 1987. وكذلك بلغ الناتج المحلّي للفرد في العام 1990 (2670) دولار، أيّ ثلث الناتج للمواطن اليوناني في نفس العام، فكان الخيار التركي بالتوجّه نحو جيرانها الجنوبيين لتكون الفائدة أكبر؛ فاقتصادها سيستفيد من العراق وسوريا ولبنان وإيران وإسرائيل بما سيكون ذا فائدة لتركيا وجيرانها[61].

وقد أدّى بروز الواقع العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1991، إلى انشغال العرب في معالجة آثار قيادة الولايات المتحدة للعالم، وصعود القوى الإقليمية غير العربية في الشرق الأوسط، وبروز المشاريع التي تُعنى بالمنطقة، فيما عرِف بمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الشرق الأوسط الكبير، والمشروع الأورو متوسطي، وتعاظم موقف تركيا كحليفٍ للغرب، ازدادت أهميته بعد توقيعها في عام 1996 اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع "إسرائيل"، التي ساهمت في تعميق علاقة تركيا بالغرب[62].

ويمكن القول أخيراً إن العلاقات التركية-العربية تتأثر تأثّراً مباشراً بالعلاقة بين تركيا والعراق من جهة، وعلاقة تركيا بسوريا من جهةٍ أخرى، حيث وحدة الجغرافيا والمياه وترابط الأمن القومي، أفرزت حالة من التنافس في زمنٍ معيّن وحالة من التوافق في زمنٍ آخر. وعليه، سنحاول في المبحث التالي دراسة العلاقات التركية العربية بشكلٍ مختصر، في عناوين أربعة،

(61) - فاضل الجلبي (1996)، آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتركيا، العرب بين تركيا وإسرائيل، ملف معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد 25، ص53 -54.

(62) - محمّد السيد سليم (2010)، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، بحث حول الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز الاتجاهات السياسية العالمية، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص64.

هي: العلاقات التركية-العراقية، العلاقات التركية-السورية، والعلاقات التركية المصرية، العلاقات التركية-الخليجية.

- العلاقات التركية-العراقية

شهدت العلاقات العراقية-التركية، والتي ظلّت متواصلة لأكثر من عقدين، منذ السبعينيات حتّى بداية التسعينيات من القرن العشرين، بسبب غزو العراق للكويت عام 1990، توتّراً، حيث اعتبر الرئيس التركي (تورغوت أوزال) الاحتلال العراقي للكويت أنه "انتهاك لكلّ معايير النظام العالمي الجديد وللمبادئ الأساسية لشرعية الأمم المتحدة"[63]. كما توافق الأتراك مع الرؤية الأمريكية للجدول الزمني لمعالجة أزمة احتلال الكويت، بالرغم من الخسارة التي لحقت بالاقتصاد التركي، والتي وصلت إلى 7 مليار دولار سنوياً، ما كان له الأثر البارز في الأزمة الاقتصادية التركية في عام 1995 رغم الدعم الأمريكي[64].

إن (أوزال) كان يهدف من وراء موقفه إلى تحقيق هدفين: الأوّل: معلن، وهو: انسحاب العراق الكامل وغير المشروط من الكويت؛ والثاني: غير معلن: ويتمثّل في إزالة صدّام حسين وتحييد القوّة العسكرية العراقية، لاسيّما في ميدان الأسلحة غير التقليدية، حيث أن انخفاض مستوى كمية الموارد العسكرية والقوّة التصنيعية لها، وإهدار الدم العراقي من حيث ضعف عدد الجيش وقدرته القتالية تراهما تركيا مكسباً لها؛ وكان موقف (أوزال) ذا بعد سياسي داخلي أيضاً، حيث تجاوز معارضيه العسكريين والمدنيين على حدٍ سواء[65].

وكانت من النتائج الأولى للتحالف التركي مع الولايات المتحدة، ضمان استمرار الدعم العسكري السنوي لتركيا بما لا يقلّ عن 545 مليون دولار. فيما الحرب مع إيران أنهكت قوى العراق العسكرية، وهذا ما كان (أوزال) يسعى إليه لإبعاد العراق عن أيّ دور إقليمي. كما أن

(63) - انظر وثيقة رقم (17) . ملحق الوثائق .

(64) - محمود سالم السامرائي (2007)، «المساومة في السياسة الخارجية التركية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص81.

(65) - وليد رضوان (2006)، تركيا بين العلمانية والإسلام، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، ص.250.

حرب الخليج جعلت الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) يقول: "إن حرب الخليج ... انبعاث جديد في العلاقات الدولية"[66].

وحتّى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت تركيا مستفيدة جداً من العراق، والذي كان ثاني الدول استيراداً من تركيا، وثالث الدول تصديراً إليها. ولكن، مع بداية عام 1990، نشرت تركيا خطّة (أوزال) والتي تتضمّن تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث: عربية وكردية وتركمانية؛ وهذا يعني ضمّ شمال العراق إلى تركيا، وتأسيس دولة فيدرالية تركية-كردية. وبالتالي: يتمّ حلّ الموضوع الكردي، وكذلك يتمّ ضم الموصل الغنية بالنفط إلى العراق. لكن، لم يتمّ تنفيذ تلك الخطة بالرغم من دفع الولايات المتحدة تركيا لتنفيذها، وذلك بحسب الجنرال (فاروق غسون): الذي قال بأن الثمن سيكون باهظاً. وهذا يدلّ على مدى التخوّف التركي من الصدام العسكري المباشر مع النظام العراقي آنذاك [67].

وقام وزير الخارجية العراقي محمّد الصحّاف بزيارة إلى تركيا، واجتمع مع نظيره التركي (مراد يالتشين)، الذي عبّر عن أمله باستعادة العراق مكانته في الأسرة الدولية. وشهد عام 1996 نشاطاً في العلاقة بين تركيا والعراق للاستفادة من نفطه، وتمّ التباحث حول إقامة تبادل تجاري بين البلدين. ولقد كان هذا التقارب لوجود الزعيم الإسلامي نجم الدين (أربكان) رئيساً للوزراء، حيث قال: أنه يمكن للعراق أن يشتري من تركيا أكثر مّما يحتاج من المواد الغذائية والأدوية، مقابل شراء تركيا نفطاً وغازاً من العراق [68].

وكانت الأعوام من 1997 حتّى 1999 قد شهدت توتّراً في العلاقة بين الجانبين، وذلك بعد اجتياح تركيا لشمال العراق وتنفيذ عمليات ضدّ حزب العمال الكردستاني، بالرغم من دعوة الجامعة العربية لها للانسحاب. إلاّ أن هذا الانسحاب لم يتمّ إلاّ في تموز / يوليو 1997،

(66) - وليد رضوان (2006). العلاقات العربية-التركية. دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية. ط1. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. ص206-207.

(67) - نور الدين. الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية. مرجع سابق. ص135؛ درويش. العلاقات اليهودية التركية. ج2. مرجع سابق. ص229.

(68) - صالح. موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي. مرجع سابق. ص102؛ درويش. العلاقات-لتركية. ج2. مرجع سابق. ص231.

بعد القبض على زعيم حزب العمّال الكردستاني عبد الله أوجلان، بمساعدة جهاز الموساد الإسرائيلي، وبعد أن تمّ قتل أكثر من 400 كردي[69].

ظلّت العلاقات التركية-العراقية تراوح مكانها إلى أن تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في انتخابات عام 2003. وتمثّل الدور التركي في محاولات حثيثة لمنع الحرب على العراق، من خلال جمع دول تمثّل قوى إقليمية قبل أسابيع من الحرب، وهي : مصر وإيران والأردن والسعودية وسوريا، في سلسة مؤتمرات؛ وتمّ إصدار ما عرف بإعلان اسطنبول عام 2003، والذي هدف إلى منع أيّ هجوم عسكري أمريكي على العراق. وبالرغم من فشل ذلك الإعلان، إلاّ أن البرلمان التركي لم يوافق على انطلاق العمليات الأمريكية، خاصّة في شمال العراق، انطلاقاً من تركيا. ولقد لعبت تركيا دوراً مهماً في تحفيز الطائفة السنّية في العراق للمشاركة في الانتخابات العراقية البرلمانية في عام 2005، بالرغم من أن تلك الانتخابات حدثت تحت الاحتلال الأمريكي للعراق، وحتّى تاريخ مغادرته له في عام 2011 [70].

إن تركيا تدرك الدور الذي يمكن أن يقوم به العراق (الجديد) ذو الثروة النفطية والعلمية والزراعية والموقع الجغرافيا في المنطقة. وعليه، هي تسعى إلى بناء علاقات جيّدة معه؛ كما تسعى إلى الوقوف على مسافة متقاربة من القوى العراقية المختلفة، وتدرك الأصابع الإسرائيلية التي تتحرّك بكثافة متزايدة في شمال العراق. وهذا يعني أن أمن تركيا يعتمد في شقٍ منه على حُسن الجوار التركي-العراقي.

- العلاقات التركية-السورية

بالرغم من التشابه في وصف هذه العلاقة كما هي العلاقات التركية-العراقية، يتوجّب على الباحث أن يقوم ولو بشيء من التحليل، لتسليط الضوء على طبيعة العلاقات التركية-السورية. تلك العلاقة، خاصّة ما بعد عام 1998، بين تركيا وسوريا، تحمل دلالات كثيرة، أهمها:

(69) - درويش. العلاقات اليهودية-التركية. ج2. مرجع سابق. ص232-238.

(70) - عمر تشبنار (2007). سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة. مركز الشرق الأوسط مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. واشنطن. ص21-23.

الانتقال من حالة العداء إلى حالة التعاون الاستراتيجي. لكن وفي ظلّ واقع الثورات العربية المعاصرة، أصبحت العلاقة التركية-السورية في أسوأ أوضاعها. فقد شكّل التحالف التركي-الإسرائيلي في عام 1998، والذي تضمّن تشكيل هيئة من كبار الضبّاط ورؤساء الشّعب والقيادة الاستطلاع والمخابرات، وتشكيل هيئة التصنيع العسكري المشترك، وكذلك تبادل الزيارات بين القيادات العسكرية في البلدين، ممّا جعل هذا التحالف يشكّل تهديداً على أمن الجوار. ولقد وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها في العام نفسه، عندما أعلن الأتراك أن صبرهم نفذ حيال دعم سوريا لحزب العمّال الكردستاني(PKK). ولكن، سرعان ما هدأت الأمور بعد إعلان أوجلان في أيلول / سبتمبر 1998 وقف النار من جانبٍ واحد؛ ولقد رأى المتابعون أن التصعيد التركي كان منبعه الأوضاع الداخلية التركية، خاصّة لجهة التخوّف من وصول حزب الفضيلة الإسلامي للحكم بعد انتخابات عام 1999. لذا، تمّ التصعيد في إطار السياسة التركية الخارجية إقليمياً. كما أن موقف سوريا المندّد بالاتفاقية العسكرية والإستراتيجية في عام 1996 بين تركيا وإسرائيل، كان جزءاً مهماً من حالة التصعيد على الجبهة التركية-السورية [71].

صدرت أولى التهديدات التركية من الرئيس التركي (سليمان ديميريل)، في الفاتح من تشرين الأوّل / أكتوبر 1998، ومن ثمَّ من قِبل رئيس الأركان (حسين أوغلو). ومع جولة (مسعود يلماظ)، رئيس الحكومة التركية، في أيلول / سبتمبر 1998 في الأردن وإسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية، وكذلك مع الإعلان في تشرين الأوّل / أكتوبر 1998 عن دفع المزيد من التعزيزات التركية على الحدود السورية، ووضع خطط من هيئة الأركان التركية لشنّ عملية محتملة لضرب الأهداف الحيوية السورية؛ وتوّجت التهديدات باجتماع البرلمان التركي لمنح الحكومة صلاحيات التدابير اللازمة، ومنها القوّة، فيما يتعلّق بالأزمة مع سوريا[72].

ولقد كان الموقف العربي -رغم ضعفه- مسانداً سوريا. فقد طلب الرئيس السوري حافظ الأسد من الرئيس المصري حسني مبارك التدخّل لحلّ الأزمة، معتبراً أن الأزمة يجب أن تعالج

(71) - رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص307.

(72) - محمّد نور الدين (2001)، حجاب وحراب: أزمة الهوية في تركيا، رياض الريّس للكتب والنشر، ط1، بيروت، ص49؛ رضوان، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص309 -310.

بالحوار، وليس عبر المواجهة. كما اعتبر الرئيس الليبي معمّر القذّافي في تشرين الأوّل / أكتوبر 1998، أن أيّ اعتداء على سوريا هو اعتداء على ليبيا التي ستعمل مباشرة على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك. وكذلك شنّت وسائل الإعلام العراقية هجوماً على تركيا بسبب تهديدها لسوريا، واعتبرت ذلك التهديد تهديداً للأمن القومي العربي؛ ثمَّ تمّ التوافق بين البلدين فيما أُطلِق عليه باتفاق أضنة الأمني، وتضمّن: اعتراف سوريا بأن حزب العمّال الكردستاني منظّمة إرهابية؛ وعليه، هي تمنع تمويله، أو أن تنطلق نشاطات الحزب من أراضيها، وعدم السماح لأيّ بلد بممارسة أيّ نشاط يضرّ بأمن البلد الآخر، وإقامة خط هاتفي مباشر بين البلدين، وتعيين ممثّلين أمنيين بسفارة كلّ دولة لدى الدولة الأخرى [73].

وقد قام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام بزيارة إلى أنقرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، حيث تعهّدت كلتا الدولتين بالعمل على صياغة إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقة بينهما في المستقبل. ولقد اعتُبرت هذه الزيارة ذات أهمّية لهما، لما لها من دورٍ على انفتاح تركيا على العالم العربي [74].

ثمّ قام رئيس الحكومة التركية (عبد الله غول) في العام 2003 بزيارة رسمية إلى سوريا، حيث استقبِل بحفاوة كبيرة، وقام بالاجتماع بالرئيس السوري بشّار الأسد؛ ومن ثمّ قام بزيارة قبر صلاح الدين. وكانت الزيارة بمثابة تدشين محور تركي-سوري، والتي تبعتها زيارة غول لمصر والأردن والسعودية للتباحث في سبل التوصل إلى حلٍ سلمي للقضية العراقية ومنع التدخل الأمريكي، على أساس إعطاء فرصة أخرى للسلام! وقد قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة رسمية إلى تركيا في كانون الثاني / يناير للتأكيد على فتح أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات [75].

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي أواخر نيسان / أبريل 2003، زار وزير الخارجية

(73) - صالح، موقف تركيا من الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص90؛ رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص313-314. وانظر وثيقة رقم (18) بشأن التوتر في العلاقات السورية-التركية.

(74) - «أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي»، صحيفة المستقبل اللبنانية، بيروت، 2000/11/5.

(75) - رضوان، العلاقات العربية-التركية، مرجع سابق، ص378.

التركي عبد الله غول سوريا، للتأكيد على عمق العلاقة نتيجة ما تبعها من خطوات على الأرض، ومنها [76]:

- زيارة وفد شعبي وبرلماني وممثّلي المنظّمات الأهلية التركية، للتعبير عن دعم سوريا في ظلّ التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لها.
- زيارة وفد حكومي سوري ووفد رجال أعمال إلى تركيا، والتوقيع في تموز / يوليو 2003 مع شركات تركية لتنفيذ عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الإسمنت والأسمدة وتكرير السكّر، وتصنيع الآلات الصناعية.
- نزع الألغام على طول الحدود بين البلدين، والمزروعة منذ عام 1952، وتوزيع تلك الأراضي على الفلاّحين.
- وصلت قيمة الصادرات التركية إلى سوريا في عام 2003 حوالي 300 مليون دولار، والصادرات السورية إلى تركيا ما يقرب من 700 مليون دولار.

في السياق، قام الرئيس بشّار الأسد بزيارة إلى تركيا في كانون الثاني / يناير 2005، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس سوري إلى تركيا، بهدف العمل على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين. كانت هذه الزيارة ذات أهمّية إستراتيجية لكلا البلدين، وذلك لأنها[77]:

- تعظّم المصلحة المشتركة بين البلدين من خلال تحفيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية.
- تعبّر عن القلق المشترك من التهديد للقومية الكردية، وذلك نتيجة تأثير الحرب العراقية حيث يقوم الأكراد بتهديد أمن البلدين.
- محاولة كسر العزلة التي فرضها الغرب على سوريا منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، في شباط / فبراير 2005.

(76) - المرجع السابق، ص378- 382.

(77) - تشبنار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، مرجع سابق، ص27- 28.

ولقد توثّقت العلاقة بين البلدين، خاصّة على الصعيد الاقتصادي، حيث أقرّت السلطات السورية ما يزيد عن 30 مشروع استثمار تركي في سوريا، بين عامي 2005 و2007، بقيمة 150 مليون دولار؛ وكذلك التوصّل إلى إنشاء منطقة تجارة حرّة بين البلدين في عام 2006 وتأسيس شركة للتنقيب عن النفط في عام 2006 أيضاً. أما على الصعيد السياسي، فقد عملت تركيا على تفعيل إحياء مسيرة التسوية السلمية على صعيد الملف السوري، من خلال إقامة حوار سوري-إسرائيلي، فنجحت في ذلك في أيار/ مايو 2008، وكانت اللقاءات بين الطرفين في اسطنبول. ويمكن القول إن رفع تركيا لشعار التوازن في علاقتها مع القوى المحيطة، قد أسهم في تعزيز علاقاتها مع سوريا، وكذلك دعم انفتاح سوريا على العالم الخارجي في ظلّ استراتيجية العلاقات السورية-الإيرانية [78].

لقد أثّرت مجريات الحراك في الواقع السوري، خاصّة بعيد انطلاق الثورات العربية، على العلاقات التركية-السورية. وجاء ذلك نتيجة الحراك السوري والذي انطلق في آذار / مارس 2011، ووصف المتابعين العلاقة بين البلدين منذ ذاك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخهما. إن تركيا تواجه في سوريا امتحاناً دقيقاً لسياستها الخارجية يختلف عمّا مرّت به من علاقات مع باقي الدول العربية، وذلك نتيجة تفسيرات عدّة [79]:

- التفسير الأوّل: تخشى تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوّله من "ثورة" إلى حرب أهلية. لذا هي تسعى لنزع فتيل الحرب الطائفية من خلال الإصلاح في نظام الأسد. وبالتالي، فإن حراكها، حتّى في ظلّ "استضافتها" للمعارضة السورية، إنّما يأتي للضغط على النظام ليقوم بالإصلاحات الجدّية فقط!
- التفسير الثاني: تتابع المواقف التركية الضاغطة، خاصّة التي تصدر من خلال مؤسّسات حزب العدالة والتنمية الإعلامية، والتي تُشهّر بالنظام السوري من خلال حالة الاشتباك المسلح، يأتي كي تتعاون تركيا مع أيّ نظام بديل عن نظام الأسد (قد يكون الإخوان المسلمون).

(78) - محمّد نور الدين (2012)، «الدور التركي تجاه المحيط العربي»، شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص17؛ تشبنار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، مرجع سابق، ص28، انظر وثيقة رقم (19) وقوف تركيا ضدّ ممارسات «إسرائيل» العدوانية، ملحق الوثائق.

(79) - محمّد نور الدين (2011)، «تركيا: وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي»، مجلّة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 139، ص69-70.

- التفسير الثالث: وقوع صانعي السياسة في تركيا في رهانات خاطئة، حول كيفية التعاطي مع الأحداث العربية عامّة، والسورية خاصّة.

هذه العلاقة التركية-السورية تأتي في إطار فهم تركيا لسياستها الخارجية. ولكن الأهم أنه حتّى تركيا نفسها ليست في مأمن من أيّ حالة حراك؛ فهي تدرك أن ما تطلبه من الدول لا بدّ وأن توفّره هي لمواطنيها من الأقلّيات المختلفة؛ سواء أكانوا أكراداً أم من الأرمن.

ويقول د. أسامة أبو نحل: إن ما يدور في سوريا من أحداثٍ دموية الآن لإجبار النظام السوري على التنحّي عن الحكم، سيجعل مصير سوريا قاتماً وأسوأ ممّا تتعرّض له مصر، إذ سيكون مصيرها التفتيت إلى دويلات طائفية ومذهبية [80]. ولكن، في النهاية، المهم أن تبقى سوريا قلعة المقاومة والممانعة؛ سواء بقي النظام أو ذهب، أو وافقت المعارضة أم رفضت!

- العلاقات التركية-الخليجية

إن سياسة تعدّد الأبعاد التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على العالمين العربي والإسلامي. فقد منحت هذه السياسة تركيا انفتاحاً كبيراً على الدول العربية والإسلامية، وأصبحت محلّ اهتمام كلّ الدول واحترامها. كما أن القوى العربية ذات الأهمية الإقليمية والجيو إستراتيجية بدأت ترى أن تركيا عنصر استقرار إقليمي في المنطقة. ولقد كان لموقف تركيا في عام 2003 باقتراحها أن تكون عضواً مراقباً في الجامعة العربية، وموقفها الرافض في آذار/ مارس 2003 لاستخدام الولايات المتحدة أراضيها للعدوان على العراق، وكذلك استخدامها الألفاظ ذات التنديد بالسياسات الإسرائيلية، اتجاه الفلسطينيين، تأثيراً، خاصّة على دول الخليج التي أصبحت ترى في تركيا عنصر توازن، في ظلّ تصاعد المشروع الإيراني وفي ظلّ علاقاتها المتطوّرة مع إيران، خاصّة في ظلّ الجهود التركية للتخفيف من حدّة الأزمة النووية الإيرانية مع الغرب [81].

(80) - أسامة محمّد أبو نحل: الدولة الفلسطينية بين الواقع وإمكانية التطبيق، قيد النشر في القاهرة. (لدى الباحث نسخة مخطوطة منه).

(81) - صالح، موقف تركيا من الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص131.

واليوم، تعيش منطقة الخليج حالة من الحراك المتزايد الذي يتهدّدها. وهذا يجعل المنطقة في حال تحدٍ مستمرّ. وأمام تلك التحدّيات الجسام، سيكون من الطبيعي لدول مجلس التعاون أن تفتح بوّابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي أنهت جميع المشاكل الحدودية الكبرى التي كانت عالقة بينها وبين العرب، خصوصاً مع سوريا والعراق، حيث تشهد تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعوداً جيو - سياسياً منسجماً مع طبيعة المنطقة:

- التخوّف المتزايد من القوّة الإيرانية، ومن قدرتها المالية، والتهديد المنبثق من برنامج إيران النووي، على منطقة الخليج.
- إمكانية اندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران والولايات المتحدة، أو بين إيران و"إسرائيل"؛ فتكون الدول العربية ساحة لها.

وبالتالي، فإن دول الخليج تعيش بين واقعين متناقضين؛ فمن جهة، هي لا تريد أن تكون هناك حروب أخرى في المنطقة، حيث تدرك أن أيّ حرب جديدة سيكون عليها دفع فاتورتها. ومن جهة أخرى، لا تملك هذه الدول رؤية موحّدة تحدّد علاقاتها مع جوارها، وخاصّة إيران، في حين أن العلاقات الخليجية-الأمريكية في تطوّر؛ وهذا يجعلنا نقف أمام تناقض واضح: كيف يستقيم إشهار حالة العداء لإيران وإعلان حالة التوافق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؟

وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي في أيلول/ سبتمبر 2008 مذكّرة تفاهم أخرى لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية مع الجانب التركي. وكانت المرّة الأولى في تاريخ المجلس الذي يوقّع اتفاقية منفرداً مع دولة؛ واعتُبرت هذه الاتفاقية تعبيراً عن الأهمية الإقليمية لتركيا وفق ما يراه مجلس التعاون الخليجي. ولقد بدا الاهتمام المتبادل بين المجلس وتركيا من خلال[82]:

أ. الرغبة في تأمين الاحتياجات النفطية:

من المعروف أن تركيا تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها النفطية، وبما قيمته 20 مليار

(82) - علي باكير، مستقبل الدور التركي في الخليج . مرجع سابق: العلاقات الخليجية التركية .. بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل، موقع يافا: http://www.yafanews.net/arabic/pages/article.php?articleID=428

دولار؛ هذا في الوقت الذي تحتوي فيه منطقة الخليج على 65% من احتياطي النفط العالمي، و38.8% من الاحتياطي العالمي للغاز. فيما تعاني دول الخليج من أزمة مائية تُسهم تركيا في حلّها من خلال مشروع (أنابيب السلام)، الذي يؤمّن أربعة ملايين متر مكعّب من المياه يومياً لدول مجلس التعاون الخليجي.

ب. العمل على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الخليجية:

تعتبر تركيا دول الخليج أحد المداخل الرئيسية للخروج من كبوتها الاقتصادية، حيث الاستثمارات الجديدة ومصادر الطاقة الرخيصة والمتوافرة. وتأسيساً على ذلك، عمدت تركيا إلى جذب الاستثمارات الخليجية، والتي تجاوزت 4 بلايين دولار، خلال عامي 2007 / 2008. وأشارت توقّعات تركية إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخليجية، بما قيمته 20 بليون دولار خلال عام 2008، ثلثها تقريباً من منطقة الخليج.

ت. سعي تركيا للحفاظ على أمن الخليج:

تؤمن تركيا أن أمنها يتعزّز وفق منظومة أمن جوارها. وعليه، فإن تحقيق توازن إقليمي - بمساعدة القوى الدولية الكبرى - هو الصيغة المثلى لتوثيق العلاقات مع منطقة الخليج العربي؛ سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو العسكري، بهدف سدّ الفراغ الأمني في هذه المنطقة.

ث. استفادة دول الخليج من قطاع البناء والإنشاءات التركية:

تحتاج دول الخليج إلى الاستفادة من مواد البناء التي تقوم تركيا بإنتاجها بمختلف أنواعها، خاصّة في ظلّ الطفرة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج؛ ذلك أن تركيا هي ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للإسمنت، علاوة على كونها تحتل المرتبة الثالثة ضمن أفضل لائحة المتعهّدين للإنشاءات عالمياً، بعد الولايات المتحدة والصين [83].

(83) - العلاقات الخليجية-التركية .. بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل. مرجع سابق.

- العوائق أمام توثيق وتفعيل العلاقات التركية-الخليجية [84]

- غياب الآليات اللازمة لتطوير العلاقات، بسبب اتباع تركيا لسياسة الانعزالية تجاه المنطقة العربية، وتخوّف الدول الخليجية من أن تكون أنقرة هي السبيل الإسرائيلي لاختراق اقتصاديات دول مجلس التعاون وتطبيع العلاقات معها.
- علاوة على عدم رضا دول الخليج عن المبادرات التركية الرامية إلى جعل المياه التركية مقابل النفط الخليجي، وذلك من خلال مشروع أنابيب السلام.
- تركيا لا تستطيع التخلّي عن ارتباطاتها السياسية والعسكرية مع الغرب، خاصّة في ظلّ عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وحرص الغرب على ضرورة الوجود التركي في منطقة الخليج العربي؛ كعنصر توازن في مواجهة الدورين العراقي والإيراني.
- تمثّل المشكلات الداخلية في تركيا قيداً آخر على السياسة التركية في الخليج العربي، مثل: قضية الأكراد التي تهدّد الأمن والتوازن داخل المجتمع التركي، كما تهدّد وحدة أراضيه، وتسبّب ضغطاً على الحكومة التركية، وحرجاً على المستويات الإقليمية والدولية.

من هذا المنطلق، كان لا بدّ من العمل على تقوية هذه العلاقات على كافّة الأصعدة، مع البدء في إقامة حوار حضاري ثقافي بين شعوب الخليج والشعب التركي، مع ضرورة إعطاء الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاصّ، لكي تمارس دورها المنشود في تدعيم العلاقات المشتركة [85].

إن انفتاح تركيا على العالم العربي ودول الخليج لا يُعدّ بديلاً عن مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو بسبب إغلاق أبواب أوروبا في وجه تركيا كما يعتقد البعض؛ بل هو جزء من سياسة الانفتاح على جميع الاتجاهات لتعزيز مكانة تركيا في المنطقة، لأن الانضمام

(84) - المرجع السابق.

(85) - «العلاقات الخليجية-التركية .. الدوافع والمحفّزات». موقع عكاظ:
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20120127/Con20120127473104.htm

إلى الاتحاد الأوروبي خيار استراتيجي لتركيا ولا تراجع عنه. ولا شكّ أن العلاقات التركية - الخليجية المتينة ستكون داعمة لتركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن الحضور التركي القوي في أوروبا سينعكس إيجاباً على الشراكة التركية - الخليجية ويعزّز قوّتها [86].

إن العلاقات التركية - الخليجية ستكون في طليعة المعنيّين بالتوجّه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، المتمثّل بالسعي للدخول على خطّ معادلة الأمن الإقليمي في الخليج. فهذا المتغيّر سوف يعزّز على الأرجح من الحضور التركي في المنطقة، ويمنحه بُعداً هيكلياً جديداً. كذلك قد يدفع هذا المتغيّر باتجاه إعادة بناء هيكلي للعلاقات التركية-الإسرائيلية في شقّها الأمني، ويدفع باتجاه إعادة صوغ جزئي لمثلّث التعاون الأمني (التركي - الإسرائيلي - الأميركي). وإن وجود الناتو في الخليج هو في التحليل الأخير: تعزيز لموقع تركيا في المنظومة الأطلسية.

ويشير محمّد نور الدين إلى أن:" اتفاق التعاون بين تركيا وإسرائيل في عام 1996، قد أثار عاصفة في العالم العربي ومفاجأة للرأي العام والإعلاميين العرب". ولكن، الأهم أنه أثار تساؤلاً مهماً عن مدى قصور مراكز الأبحاث العربية عن متابعة ما يسمّى بدول الجوار، وعلى رأسها تركيا وإيران، حيث تتداخل علينا المعلومات وكأننا نعيش في كوكبٍ آخر [87].

إن قصور مراكز الأبحاث يتمثّل في كونها تعمل في الإطار النظري والنمطي العادي بعيداً عن الإبداع والتخصّص والتميّز؛ ففي الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة 1850 مركزاً بحثياً أو يزيد، فإن العالم العربي والإسلامي لا يمتلك نفس العدد ولا يعمل بنفس الجودة والتخصّص والتميّز!

يقول (زاهد غول) في ورقة مقدّمة إلى (مؤتمر تركيا والعالم الإسلامي) في شباط / فبراير 2012 إن تركيا رأت في أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، حافزاً لتوثيق العلاقات الخليجية- التركية، وكذلك السعودية-التركية. ومنذ عام 2002، اتفق السعوديون والأتراك

(86) - «نحو علاقات تركية-خليجية متوازنة». موقع الاقتصادية:
http://www.aleqt.com/2012/02/06/article_623548.html

(87) - محمّد نور الدين (1996). «اتفاق تركيا وإسرائيل في إطار إستراتيجية أنقرة. العرب بين تركيا وإسرائيل». ملف معلومات. المركز العربي للمعلومات. بيروت. عدد 25. ص13.

على ربط علاقات إستراتيجية مميّزة بينهما لاعتبارهما كيانين هامين في الشرق الأوسط. جاء هذا الفهم لتركيا بعدما ثبت استحالة تعزيز علاقاتها مع الأوروبيين المختلفين على المستويات الثقافية والحضارية. ولقد شكّلت زيارة العاهل السعودي عبد الله لتركيا عام 2006 نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، حيث أنها مهّدت لوضع أسس وقواعد للتواصل الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والأكاديمي والعسكري والأمني[88]. ولعلّ التطوّر السياسي في العلاقات التركية - الخليجية قد ظهرت بوادره بعيد تلك الزيارة، وكذلك بعد الزيارتين في عامي 2007 و2008.

ومع أن التجارة التركية مع دول المجلس ظلّت محدودة (نسبياً) في حدود 10 مليارات دولار سنوياً حتّى عام 2009، فإن إمكانيات نموّ التجارة بينهما، كما هي إمكانيات الاستثمار كبيرة. لكنّ تنميتها تتطلّب مرونة أكثر من الجانب التركي؛ وقد يؤدّي الحوار إلى تغيير في المواقف في المجال الاقتصادي، ويعود بالنفع على الاقتصاد التركي، ويلبّي مصالح دول المجلس [89].

ولعلّ تلك الرؤية التركية الطموحة مطلع التسعينيات من القرن الماضي لقيادة وزعامة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على عدم جاهزية الطرف الآخر (أي العرب) نتيجة العديد من الأسباب، والتي أفرزت نتائج معاكسة لما يجب أن يكون عليه العرب، ومتوافقة مع ما تريده تركيا. ومن أهم تلك الأسباب [90]:

- الازدواجية في الرؤية العربية للعلاقات السياسية الخارجية: فتجد أن بعض الدول العربية يتعامل مع الغرب ولكنّه لا يذهب نحو التغريب، وبعضها وثّق علاقته بالاتحاد السوفياتي والصين، ولكنّه يناهض الاشتراكية العلمية.
- الثورات والانتفاضات الوطنية والانقلابات العسكرية: حيث أنتجت تلك التغيّرات

(88) - زاهد غول (2012). مؤتمر العلاقات بين تركيا والعالم العربي. فندق الماريوت. الرياض. السعودية.

(89) - عبد العزيز حمد العويشق (2009). «الأزمة الاقتصادية في تركيا والحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون». موقع صحيفة الرياض: http://www.alriyadh.com/2009/07/13/article444276.html

(90) - سيار الجميّل. العرب والأتراك. مرجع سابق. ص275.

الأيديولوجية في بعض الأقطار العربية تخلّياً عن الثوابت السياسية؛ فأصبحت بتوجّهات دون ثوابت، حيث نشأ فراغ سياسي كبير.

- التغيّرات الاقتصادية العربية: فإثر اكتشاف موارد إستراتيجية في العالم العربي مثل: النفط، أصبح العالم العربي منقسماً بين دول غنية وأخرى فقيرة، برغم ما تتمتّع به من موقع جغرافي وثقل سياسي.

لقد ترجم العقل السياسي التركي صياغة جديدة لمفهوم الأمن القومي التركي والمصالح العليا التركية، وفقاً للتالي [91]:

- اعتماد الأمن التركي على علاقات حسن الجوار وبناء جسور الثقة مع دولة المنطقة.
- اعتبار تركيا أساساً وفي المقام الأوّل دولة شرق أوسطية وبلقانية قبل أن تكون دولة أوروبية.
- تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق ومتطلّبات التوازن العالمي الجديد، وأولويات ومصالح الدولة التركية.
- يكون حجم المساهمة التركية في حلف شمال الأطلسي عاكساً لحجم ونوع مساهمة تحالفات الأطلسي في تحقيق أمن ومصالح تركيا.

يقول عزمي بشارة: إن ثمّة حلماً بأن يتشكّل كيان سياسي اتحادي عربي على المدى البعيد، ويصبح قطباً في المعادلة الإقليمية وربما الدولية، بحيث تكون الأمور أكثر توازناً[92]. وعليه، فإن الاهتمام التركي بالمنطقة العربية، والتي تبعته رغبة في قيادتها للمنطقة، أوجد علامات استفهام كثيرة، يتمّ الإجابة عليها من خلال وضع رؤية عربية للتعاون مع تركيا. ولعلّ ما كتبه حسن بكر أحمد يصبّ في هذا الأمر، حيث يمكن بناء سياسة عربية بديلة نحو تركيا من خلال[93]:

---

(91) - حسن بكر أحمد (2009). العلاقات العربية-التركية: بين الحاضر والمستقبل. دراسات إستراتيجية. عدد41. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص56-57.

(92) - عزمي بشارة (2011). ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

(93) - حسن بكر أحمد. العلاقات العربية التركية مرجع سابق. ص-78 95.

- سياسة التهدئة والمسالمة: وهي السياسة القائمة بين العرب وتركيا ما بعد عام 2000 وحتّى عام 2009، وتعبّر فيه عن القواسم المشتركة بين العرب (دول ومنظّمات) مع تركيا، وترتكز على مبادئ التضامن والمسالمة وإبقاء الأوضاع على ما هي عليه، رغم السلوك التركي المغاير ضدّ العرب ومصالحهم القومية. والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. القبول بسياسة الأمر الواقع والتسليم به في العلاقات العربية-التركية، على أمل أن تغيّر تركيا من سياستها، كما حدث خلال حرب الخليج الثانية.

2. العمل على إيجاد ما يسمّى بالمعادل الموضوعي، من خلال عقد اتفاقيات عربية مع تركيا تحدّ من توجّهها نحو "إسرائيل"، ومن التوجّه التركي نحو إيران ودول آسيا الوسطى. ولقد قامت بهذا الأمر كلّ من مصر وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي!

3. التهديد باستخدام القوّة العسكرية مقابل أيّ تهديدٍ من تركيا لأيّ دولة عربية، خاصّة سوريا والعراق. وهذا ما كان يُنقل من رسائل لتركيا بهذا الخصوص من خلال تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

- سياسة الاحتواء التعاوني: وهي الرؤية المعدّلة لمفهوم السياسة القائمة دون تغييرها، وتقوم على احتواء العامل التركي في المنطقة واستخدام أسلوب العصا والجزرة في مواجهة تركيا. وعليه، فإنها تقوم على تفعيل العمل العربي المشترك، وكذلك العمل الأمني المشترك.

- بناء رابطة عربية-تركية مشتركة: التفكير في بناء مشروع مستقبلي يكون أكبر من الظروف الوقتية، ويفي بالقِيم والحاجات الأساسية والمصالح القائمة بين الشعوب. ومن أهم مرتكزاته:

1. بعث الارتباط الحضاري والثقافي الكبير بين العرب والأتراك، من خلال إنشاء مراكز أبحاث وجامعات مشتركة، وتفعيل الرابطة العربية-التركية ومنظّمة المؤتمر (التعاون) الإسلامي.

2. تفعيل مواثيق الدفاع العربي المشترك ودراسة إنشاء فكرة قوّات الردع العربية السريعة، والوصول إلى توافق أمني ودفاعي مشترك.

3. الاهتمام بالمصالح العربية-التركية وأخذها في الاعتبار من كلا الطرفين، ورسم خارطة توازن المصالح وتحديد سقف الالتزام بها.

يقول محمّد نور الدين: إن العلاقات العربية-التركية تمرّ بلحظة حرجة وحسّاسة وضبابيّة، وإنه لا بدّ من دراسة كلّ الاحتمالات التي يجب أن ينطلق منها العرب في علاقاتهم مع الأتراك، وفي ضوء الواقع العربي الجديد، خاصّة وأن لدى تركيا عمق استراتيجي واحد، اتضح من خلال كتابات (أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركي، أن المطلوب هو كومنولث إسلامي بحيث يكون العرب عنصراً أساسياً في الإستراتيجية التركية الجديدة. كما يشكّل النّموذج التركي فرصة للمجتمعات العربية في محاولة صياغة منظومة للعلاقة بين واقعها وهويتها. وبعد الثورات العربية، ومع ظهور ثقل وزن للجماعات الإسلامية من تونس إلى مصر إلى سوريا، فإن التجربة التركية قد تكون فقط مصدر إلهام [94].

وتؤكّد فرح صابر أن تركيا تسعى استراتيجياً إلى تشكيل أُطرٍ جديدة لأمنها القومي، وتحاول استثمارها من خلال[95]:

- بناء توازن بين التّفاعلات الخارجية والداخلية على أساس ضرورة تنويع خيارات تركيا الإستراتيجية، من أجل تعزيز عمقها الاستراتيجي، دون الانفصال سياسياً واستراتيجياً عن الولايات المتحدة!
- التوجّه التركي في عهد (أردوغان) بدأ يميل إلى اتّخاذ مواقف مستقلّة نسبيّاً، من خارج الدائرة الأميركية وحلف الناتو، والذي كان سابقاً يتناغم مع الأيديولوجيا القومية العلمانية المتشدّدة في تركيا.
- الاستفادة من درس اجتياح العراق للكويت في حرب الخليج الثانية، ومن ثمّ الحرب

(94) - محمّد نور الدين (2011). ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

(95) - فرح صابر (2011). ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

الأميركية على العراق في عام 2003، من أجل البحث عن خيارات إستراتيجية بديلة. وقد تمّت مراجعة العلاقات التركية الخارجية مع تنامي شعور تركيا بأن لديها إمكانيّات أكبر لبناء فضاءات جديدة لها إقليمياً وبشكّلٍ مستقلّ، سواء في البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطى، وكذلك في العالم العربي.

الخلاصة

إن خلاصة هذا البحث تتمثّل في التالي:

- عادة ما كانت العلاقات التركية-العربية توصف بالسلبية نتيجة حالة الاصطفاف العلني لتركيا مع مصالحها، واتجاهها لسلخ نفسها عن محيطها أو عمقها العربي والإسلامي.
- خلال الثمانينات، والتي أعلِن فيها عن تأجيل النظر في إمكانية قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وكذلك حالة الركود التي شهدها الاقتصاد التركي وانخفاض مستوى الدخل القومي ودخل الفرد، أوجبت على تركيا التوجّه إلى جيرانها العرب.
- تمّ التوافق بين تركيا والعراق ما بعد العام 1996 على تفعيل التبادل التجاري بين البلدين، بعدما شهدت تلك العلاقة أثناء غزو العراق للكويت حالة عداء.
- أما بالنسبة لسوريا، فيمكن القول أن العلاقة شهدت ثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل 1998، حيث برز التهديد التركي باستهداف سوريا نتيجة نشاط حزب العمّال الكردستاني الـ (PKK)؛ والثانية في ما بعد 1998، وبدء مراحل التعاون وصولاً للتعاون الاستراتيجي؛ والمرحلة الثالثة هي ما نشهده اليوم من حالة الجفاء وحتّى العداء نتيجة الموقف التركي من الحراك الشعبي والأزمة السياسية في سوريا.
- أما العلاقات التركية-الخليجية، فقد شهدت حالة من التطوّر بعد وصول حزب العدالة والتنمية، حيث أن دول الخليج بدأت ترى في تركيا عنصر استقرار استراتيجي إقليمياً.
- موقف تركيا السلبي من الحرب الأميركية على العراق 2003 مهّد للتعاون غير

المسبوق بين العالم العربي وتركيا من جهة، وبين دول الخليج وتركيا من جهة أخرى. وتنظر تركيا باهتمام إلى دول الخليج لأسباب هامّة، منها تأمين النفط والطاقة، والعمل على جذب الاستثمارات الخليجية..

- ما تزال العلاقات بين تركيا والعالم العربي دون ما تطمح إليه تركيا، وذلك لأسباب أو تساؤلات ما زال العرب يبحثون عن إجابات لها، ومن أهمّها: سرعة التحوّل التركي نحو العالم العربي، وهل أن غياب حزب العدالة والتنمية عن المشهد التركي يعني استمرار العلاقة كما هي وصولاً للعلاقة الإستراتيجية، أم لها ستعود إلى ما كانت عليه (المراوحة).

ثانياً: تركيا والدول الإسلامية

- العلاقات التركية-الإيرانية

تُعتبر دراسة العلاقة التركية بإيران ذات أهمّية، نظراً لأنها إحدى أهم دول الشرق الأوسط، ومن أكثر الدول معارضة للعلاقات التركية-الإسرائيلية. كما أنها تتنافس مع تركيا في بسط النفوذ والسيطرة على جمهوريات آسيا الوسطى. وعليه، يسعى الباحث تالياً إلى دراسة العلاقات الإيرانية-التركية في ضوء العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك الدور التركي في الملف النووي الإيراني.

- العلاقات الثنائية بين البلدين

بالرغم من اعتراف تركيا بالجمهورية الإسلامية التي تأسست في أعقاب الثورة الإيرانية وسقوط الشاه في العام 1979، والذي أعقبه توسّع العلاقات بين إيران الإسلامية وتركيا العلمانية[96]، إلاّ أن ذلك لم يمنع الانتقاد الإيراني لعلمانية تركيا ولأتاتورك. ولقد عادت العلاقة للتحسن، نظراً للخسائر التي تحمّلتها إيران جرّاء حربها مع العراق(1980 - 1988)، حيث قدّرت الخسائر المالية للحرب على الجانب الإيراني بحوالي 249 مليار دولار، طبقاً لتقديرات

(96) - هدى درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص267-267.

الأمم المتحدة. بينما قدّرت الخسائر البشرية بحوالي 200 ألف قتيل و600 ألف جريح. وقد خصّصت الدولة 41% من الموازنة العامّة و50% من مخصّصات الحكومة للأغراض العسكرية خلال الحرب[97].

وكان لتعيين (محمّد رضا باقري) بدلاً عن (منوشهر متّقي) سفيراً لإيران في تركيا في 1989، كما لانتخاب (أكبر هاشمي رفسنجاني) - بعد موت آية الله الخميني - الذي أبعد عدداً من المسؤولين الإسلاميين عن المراكز الهامة في الجمهورية، أيضاً مساهمة في تحفيز تحسين العلاقة بين البلدين[98].

وبالرغم من القلق الإيراني من تنامي النفوذ التركي في كلٍ من أذربيجان وآسيا الوسطى وجورجيا، خاصّة في ظلّ الدعم التركي للمطالب الأذرية ضدّ أرمينيا التي تساندها إيران، فلا يمكننا إخفاء حقيقة المنافسة الإستراتيجية القائمة من أمدٍ بعيد، ومنطقة الشرق الأوسط أو منطقة داخل دائرة التنافس أيضاً، إنّما تعبّر عن رغبة كلٍ منهما في حماية نظامه السياسي الداخلي ضدّ التحدّي الأيديولوجي الذي يمثّله الطرف الآخر. ولقد ساعد على ذلك الفراغ الاستراتيجي في المنطقة بعد هزيمة النظام العراقي في حرب 1991[99].

شهد عام 1992 توقيع الاتفاقية الأمنية بين تركيا وإيران. وبذلك الاتفاق، تقاسم البلدان تأمين المراقبة الأمنية المشتركة عبر الحدود. إلاّ أن الاتفاق لم يحقّق الثقة الكاملة بينهما، حيث أن طهران تتّهم تركيا بدعم منظّمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وأنقرة تتّهم طهران بدعم حزب العمّال الكردستاني[100].

في العام 1997، تمّ انتخاب محمّد خاتمي رئيساً للجمهورية الإيرانية، حيث اعتبر وزير

(97) - وليد عبد الحيّ (2009):مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020،دار البيان، الجزائر، ص2.

(98) - فيليب روبنس، تركيا والشرق، مرجع سبق ذكره، ص72.

(99) - مالك مفتي، الجرأة والحذر، مرجع سابق، ص17، ووليد عبد الحيّ، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، مرجع سبق ذكره، ص207.

(100) - خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص54.

خارجية "إسرائيل" آنذاك (دفيد ليفي) بأنه صديقٌ جديدٌ لإسرائيل(!) ولكنّ خاتمي ردّ عليه باعتبار "إسرائيل" العدوّ الأوّل لإيران[101].

شهدت العلاقة التركية-الإيرانية قفزة نوعية في عهد قيادة حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين (أربكان)، حيث أعلنت إيران عن فرحتها بتولّي (أربكان) رئاسة الحكومة التركية، راغبة في تطوير العلاقات بين البلدين. وبالرغم من اعتراض الولايات المتحدة على زيارة (أربكان) باعتبار أن إيران دولة يجب عزلها، وأن زيارة (أربكان) لا تنذر بخير للعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، فقد قام (أربكان) في أغسطس/آب 1996 بزيارة تاريخية إلى إيران. وصرّح (أربكان) خلال زيارته أن بلاده لن تسمح لطرف ثالث بالتدخل في الاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا وإيران. ومن أهم ما ميّز تلك الزيارة[102]:

- تجاوزها قرار معاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر فوق 40 مليون دولار في قطاع الطاقة في كلٍ من إيران وليبيا. وبالتالي، تمّ التباحث في ما يتعلّق بمدّ أنابيب غاز بين إيران وتركمانستان.
- طلب مرشد الجمهورية الإيرانية آية الله خامنئي من (أربكان) قطع علاقات تركيا مع أمريكا وإسرائيل.
- تأكيد الجانبين على التقارب الديني والثقافي بينهما؛ كما توافقا على عدم تدخّل أيٍ منهما في الشؤون الداخلية للآخر، وكلّ بلد يدير علاقاته الخارجية بنفسه.
- توقيع كلٍ من تركيا وإيران في أغسطس 1996 على اتفاقية لتزويد تركيا بالغاز الطبيعي لمدّة 33 عاماً، بحضور وزير النفط الإيراني غلام رضا زاده، ووزير الطاقة التركي رجائي قوطان. وبذلك الاتفاق أصبحت إيران المصدر الثاني بعد روسيا للغاز بالنسبة لتركيا.

إن الإطار العام للسياسة التركية إزاء إيران يتمثّل في العمل الحثيث لتطوير نهج من شأنه المقاربة

(101) - هدى درويش. العلاقات اليهودية التركية. ج2. مرجع سابق. ص269.

(102) - هدى درويش . العلاقات اليهودية التركية. ج2. مرجع سبق ذكره. ص272-273.

بينهما، والعمل على الحفاظ على روابط ثنائية مستقرّة ومتوازنة[103]. وبرغم ذلك، فإن التنافس الكامل بين تركيا وإيران هو أهم ما يلتصق بذهن الباحثين عند دراسة العلاقة بينهما؛ فإيران هي بوّابة مهمّة لمنطقة آسيا الوسطى الغنية بالطاقة، وعدد سكّانها يربو على 70 مليون نسمة، وتمتلك ما يقرب من 8.7% من احتياط النفط العالمي؛ وهذا يجعلها ذات أهمّية لا ترغب تركيا بتجاهلها. كما إن تركيا قوّة تمتلك جيش كبيراً ذو عقيدة ومرجعية، وإيران لا ترغب أيضاً بتجاهلها. وكلاً منهما لا يمكن حصرهما في منطقة جيوسياسية واحدة بحكم تشابك حدودهما[104].

في أعقاب أحداث سبتمبر 2001، وبروز النوايا الأمريكية لاحتلال العراق ، أصبحت تركيا تنظر إلى ذلك أنه تهديدٌ مباشرٌ لأمنها، خاصّة لجهة تخوّف قيام دولة كردية شمال العراق، ممّا دفعها لتوثيق علاقتها بإيران، خصوصاً أن حزب العمّال الكردستاني (PKK). بدأ يشنّ هجمات على مراكز الشرطة التركية المتواجدة على الحدود الإيرانية. ولقد وصل التعاون بين إيران وتركيا آنذاك إلى القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضدّ الحزب. وعليه، فإن لإيران فيما يتعلّق بالعراق مصالح حيوية، وخاصّة فيما يتعلّق بالأمن الجماعي بينهما[105].

وقد اعتُبِر فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا (2003) وتشكيله الحكومة التركية منفرداً صعوداً لإيران وتركيا معاً، مع ملاحظة حالة الضعف العربي في تلك الفترة. ولقد وجدت بعض الأنظمة العربية في تركيا قوّة يمكن الاعتماد عليها لمواجهة المشروع الإيراني؛ ولكن، في ظلّ سياسة (صفر المشكلات) التي تُعتبر أحد مبادئ السياسة الخارجية التركية، فإن تركيا لم تذهب إلى التصادم مع إيران، خاصّة وأن المصالح الإيرانية-التركية متشابكة، وحالة الصدام ستذهب إلى إحراق المنطقة ونشوب الحرب المذهبية والطائفية. ولقد ذهبت كلتا الدولتين إلى تعميق علاقتهما التجارية، خاصّة في مجال الطاقة[106].

(103) - ميشيل نوفل. عودة تركيا إلى الشرق. مرجع سابق. ص77.

(104) - عبد الكريم عجيل. مرجع سابق. ص95.

(105) - حقي أوغور (2009): تركيا وإيران .. البعد عن حافّة الصدام. كتاب: تركيا بين تحدّيات الداخل ورهانات الخارج. إشراف مركز الجزيرة للدراسات.قطر. ص229.

(106) - عبد الكريم عجيل. مرجع سابق. ص 96.

لكن، توجد لدى تركيا وإيران تحدّيات عديدة مشتركة، توجب عليهما أن يبقيا في حالة علاقة مستمرّة بصورة أو بأخرى؛ ومن هذه التحدّيات(107):

- القضية الكردية: حيث يوجد في تركيا 12 مليون كردي، وفي إيران 7 مليون أيضاً. وانطلاقاً ممّا تحقّق للأكراد في العراق من نزعة استقلالية، فإن ذهاب الأكراد في إيران وتركيا لنفس النزعة يشكّل هاجساً يوجب التقارب بين البلدين حفاظاً على أمنهما القومي. ولقد وقّعت تركيا وإيران في يوليو عام 2004 اتفاقاً للتعاون بينهما في الجوانب الخاصّة بالأكراد وجماعاتهم المسلّحة التي تعمل في شمال إيران(108).

- تنامي النزعة المذهبية: ساهمت كلٌ من "إسرائيل" وأمريكا بإثارة هذه الحساسيات، والتي تُرجمت بمذابح في العراق وأفغانستان وباكستان، وكذلك توتّرات في لبنان، ولأن تركيا وإيران لديهما تعدّد مذهبي؛ فتركيا لديها عدّة ملايين من العلويين الشيعة، ويقدّر عدد أهل السنّة في إيران بما يقرب من 20 مليون؛ وهذا الواقع يتطلّب أن يتكاملا معاً لإبعاد رياح الحرب المذهبية.

- احتلال العراق: رغم انسحاب جيش الاحتلال الأمريكي من العراق، إلاّ أنه أبقى على خيوط إفساده هناك، حيث أصبح العراق ذو خارطة جديدة تهدّد أمن إيران وتركيا على حدٍ سواء(109).

- سوريا ما قبل "الربيع العربي": كانت -وما تزال- علاقة إيران بسوريا علاقة إستراتيجية، حيث تحدّث رئيس البرلمان السوري محمود الأبرش في العام 2006 أن المشاورات مع إيران مبدأ أساسي في سياسة سوريا الخارجية. كما أن تركيا (حتّى منتصف 2011، تاريخ الحراك في سوريا) كانت على علاقة إستراتيجية مع سوريا. واختلاف وجهات النظر الإيرانية-التركية ألقى بظلاله على إستراتيجية العلاقة بين تركيا وإيران(110).

---

(107) - محمّد نور الدين (2010): تركيا وإيران، البرنامج النووي الإيراني، شؤون الأوسط، بيروت، عدد136، ص53.

(108) - وليد عبد الحيّ، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، مرجع سبق ذكره، ص208.

(109) - قام الباحث بإضافة عبارة رغم انسحاب جيش الاحتلال الأمريكي، لاعتبار أن دراسة د. محمّد نور الدين أعِدّت في 2010، والانسحاب من العراق تمّ في نهاية 2011.

(110) - فريديريك كاجان (2008): النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق، تعليق صلاح نصراوي، ترجمة المركز الدولي للدراسات

- مدى الاعتماد الإيراني على الحليفين الروسي والصيني: تنتاب القيادة الإيرانية شكوك حول الاعتماد المتزايد على روسيا والصين، في ظلّ اختلاف الثقافات وعدم ثبات الاستراتيجيات. وعليه، لا يمكن قراءة العلاقات بين هذه الدول إلاّ في إطار محدّد للحراك الاستراتيجي والدبلوماسي(111). ويمكن أن القول إن مستقبل العلاقة الإيرانية مع تركيا يبقى أقوى؛ لأنها تعتمد على الانتماء الجغرافي والثقافي واللغوي، باعتبار أن 25% من الإيرانيين هم من أصول آذرية ويتحدّثون التركية.

- الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، خاصّة بعد حرب "تحرير" الكويت من الاحتلال العراقي، حيث برزت الهيمنة الأمريكية على القرار العالمي وفي الشرق الأوسط، والذي كان كيسنجر، مهندس السياسة الخارجية الأمريكية، يراه منطقة تعصف بها الاضطرابات، ولا ينضبط إلاّ عبر دور عسكري أمريكي مباشر(112). ويرى الباحث أن هذه الرؤية المستمرّة من أمريكا نحو المنطقة تُعتبر تحدّياً أمام كلٍ من إيران وتركيا، يوجب عليهما تأطير علاقتهما وتعميقها.

- إن "إسرائيل"، حسب تقرير لمركز السلام النرويجي، تعتبر أن كلاً من تركيا وإيران دولتان قويتان ، وأن الأنظمة العربية تعيش حالة من الفوضى. لذا، بالرغم من تعميق العلاقة الإسرائيلية مع اليونان وقبرص وبلغاريا مؤخّراً، إلاّ أن ذلك لا يجعل "إسرائيل" تُنكر الحقائق الإقليمية القائمة(113).

أما على صعيد القدرات العسكرية لإيران وتركيا، فتشير التقديرات (حسب سنة 2005) إلى تقارب في القوّة العسكرية والقتالية بأنواعها المختلفة للبلدين(114):

الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، ص3.

(111) - المعهد الملكي للشؤون الدولية (2006): إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، تعليق محمّد السعيد عبد المؤمن، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 24، ص16-17.

(112) - عبد الله فهد النفيسي (1999): إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر، الكويت، 47.

(113) - يوسي ألفر (2011): العلاقات الإسرائيلية المتوتّرة مع تركيا وإيران: بعد شدّ الأطراف، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص6.

(114) - وليد عبد الحيّ، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، مرجع سبق ذكره ص 205.

المؤشر	إيران	تركيا
عدد القوات	545000	514850
عربات قتال بريّة	2978	8748
مدفعية وصواريخ	15713	15340
طائرة مقاتلة	281	445
طائرة مروحية	257	40
قطع بحرية حربية	327	216

في سياق آخر، وحسب التقديرات الإحصائية لعام 2006، فإن عدد المسلمين في العالم (سنّة وشيعة) هو حوالي 1385 مليون نسمة ، يتمركز قسم كبير منهم في الشرق الأوسط، ممّا يشكّل دافعاً للسياسة الخارجية الإيرانية الراغبة للتوجّه نحو بأن تكون قوّة مؤثّرة إقليمية في المنطقة. وهم يتوزّعون على النحو التالي[115]:

المنطقة	الشرق الأوسط	العالم
سنّة	62.5%	84.6%
شيعة	37.5%	15.4%

وتدلّ الأرقام المتوفّرة عن التبادل التجاري بين إيران وتركيا على التنامي المستمرّ لهذا التبادل. فقد وصل حجمه عام 2005 إلى 4،4 مليار دولار؛ ما يزيد بنسبة 57% عن عام 2004. ثمّ عاد للقفز بنسبة تفوق حوالي 32 % في عام 2006، علماً بأن الكثير من البضائع الأوروبية تمرّ عبر تركيا في طريقها لإيران. ويقول رئيس الوزراء التركي رجب طيّب (أردوغان) إن بلاده تسعى لأن تصل قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2011. كما وقّع البلدان في أغسطس 2007 اتفاقاً أوّلياً لبناء خطّين لأنابيب الغاز لنقله من إيران وتركمانستان إلى تركيا؛ لإعادة بيعه في أوروبا، وبطاقة تصل إلى 30 مليار م3. وينصّ الاتفاق على مساهمة تركيا في تطوير حقول بارس الجنوبية الإيرانية للغاز، وهو ما اعتبره العديدون ميلاً من حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم إلى العالم الإسلامي[116].

(115) - وليد عبد الحيّ. مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020. مرجع سبق ذكره ص 178.

(116) - وليد عبد الحيّ. مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020. مرجع سبق ذكره ص 208.

واعتبر الرئيس التركي عبد الله غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية بين أعضاء منظّمة (ECO)، حتّى عام 2015 ، أثناء انعقاد المنظّمة في مارس 2009، مهماً بالنسبة لتركيا، حيث أن الصادرات التركية إلى إيران يمكن أن تزيد بشكل كبير، خاصّة وأن الميزان التجاري حتّى العام 2009 كان لصالح إيران بسبب عامل الطاقة الإيراني. وفي سياق العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فإن خطّ الربط طرابزون – تبريز الذي تهتم به إيران، والذي يُعتبر من محدّدات العلاقات الاقتصادية مع تركيا، يمكن من خلاله جلب وارداتها عبر البحر الأسود ما يؤدّي إلى تعظيم الربح وتقليل الزمن[117].

وهناك العديد من المؤشّرات الأخرى على التعاون والتطوّر في العلاقة الاقتصادية بين تركيا وإيران[118]:

- يقارب حجم التجارة بين تركيا وإيران 10 مليار دولار، وتسعى تركيا إلى أن يصل حتّى 2014 إلى 30 مليار دولار، وذلك لاعتبار أن إيران هي بوّابة تركيا إلى آسيا، وتركيا بوّابة إيران إلى أوروبا.
- تحتلّ صادرات النفط والغاز الحيّز الأكبر من السلع الإيرانية إلى تركيا.
- اتفق الجانبان أثناء زيارة (أردوغان) إلى إيران في أكتوبر2009، أن تقوم شركة النفط الوطنية التركية بالتنقيب على الغاز الطبيعي في حقل بارس الجنوبي الذي يختزن كميّات قدّرت بـ 35 مليار م3؛ وسيكون لتركيا حقّ استخدام 50% من الغاز المستخرج داخل تركيا أو عبرها إلى بلد آخر، حيث تستثمر تركيا 4 مليار دولار في المشروع.
- الاتفاق في أكتوبر 2009 على إقامة منطقة تجارة حرّة ومدينة تجارية عند الحدود، وعلى تأسيس شركة خطوط جويّة مشتركة.
- الاتفاق في سنة 2009 على استخدام الليرة التركية والريال الإيراني في التعامل

(117) - حقّي أوغور. تركيا وإيران. مرجع سبق ذكره. ص235.

(118) - محمّد نور الدين (2010): تركيا وإيران والبرنامج النووي. شؤون الأوسط. بيروت. عدد 136. ص56- 57.

التجاري بين البلدين، كما اتفقت سابقاً تركيا مع روسيا والصين؛ وهذا يعني خروج 20% من التجارة التركية من سلّة عملتي الدولار واليورو، على اعتبار أن حجم التجارة مع البلاد الثلاثة وتركيا وصل إلى 65 مليار من أصل 333 مليار، مجموع الصادرات والواردات التركية خلال عام 2008.

- السعي إلى تحقيق وجود عملة تركية-إيرانية مشتركة بعد تعديل القوانين بين البلدين.
- تأكيد وزير الخارجية التركي داود أوغلو ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، اللقاء بينهما في أذربيجان، لبحث العلاقات الثنائية، والذي تقرّر خلاله رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 15 مليار دولار خلال العام 2012 ، على أن يصل إلى 30 مليار دولار سنويا خلال الخطط القادمة [119].

تركيا والبرنامج النووي الإيراني

يمكن القول أن الجدل حول الملف النووي الإيراني بدأ منذ نهاية 2002، وهي الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم في تركيا. وهذا التطوّر أوجد طمأنينة لدى الإيرانيين، حيث أن حكومة يقودها حزب قادته ذوو جذور إسلامية سيكون لها دور إيجابي فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني. ويمكننا فهم الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا انطلاقاً من أساس تعدّد البعد، باعتبار أن تركيا بلدٌ لا يمكن رهنه لمحورٍ معيّن. فكما أنها بلدٌ أطلسي وأوروبي، وذات علاقة مع الغرب وإسرائيل، فإنها بلدٌ له عمق إسلامي تركي ومتوسطي [120].

يرتبط البرنامج النووي لإيران ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي واستقلالها. كما أن إيران تتحرّك في هذا الملف في إطار اكتفائها الذاتي الكامل. ويرى الباحث أنه من الضروري التوقّف عند الخلفية التاريخية لمشروع إيران النووي، خاصّة وأن د. وليد عبد الحيّ، المتخصّص في الدراسات

(119) - موقع (ترند) الأذربيجاني (2012): داود أوغلو: نخطّط لرفع التبادل التجاري بين تركيا وإيران إلى 30 مليار دولار.http://pda.trend.az/ar/1976989.html

(120) - محمّد نور الدين (2010): تركيا وإيران والبرنامج النووي، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 136، ص54.

المستقبلية، يشير ضمن دراسته عن (إيران في 2020) إلى ما يلي [121]:

- وقّعت الولايات المتحدة عام 1957 اتفاقية تعاون مع إيران. وفي عام 1967، قامت شركة أمريكية هي شركة إيه .أم.إف(AMF) بمساعدة إيران على إقامة مركز أبحاث طهران النووي، وشغّلت مفاعلاً للأبحاث قوّته 5 ميغاواط.
- خلال الفترة (1957–1976) قامت إيران بمحاولات لتطوير برنامج نووي بالتعاون مع الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وجنوب إفريقيا (في فترة الحكم العنصري).
- استمرّ المشروع النووي عام 1974 بمساعدة ألمانيا في بوشهر، لكنّه توقّف عام 1979. وفي عام 1995، عرضت ألمانيا السماح لشركة كرافتويرك (Kraftwerk)، وهي فرع لشركة سيمنس، بإكمال مشروع بوشهر؛ ولكنّها سحبته تحت الضغط الأمريكي.
- تعاونت إيران مع بعض الشبكات الخاصّة بتطوير البرامج النووية، مثل شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان من ناحية ومع بعض الجهات في أوكرانيا للحصول على تجهيزات للبرنامج النووي لديها.

لقد تعامل الأتراك بحذر مع الملف النووي الإيراني، حيث صرّح رئيس الوزراء التركي (أردوغان) في كانون الثاني/ يناير 2006 على هامش مؤتمر دافوس بأن بلاده تفضّل الحلّ السلمي للموضوع الإيراني، ولكنّها ستسلّم لقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن! وفي سياق متّصل، تحدّث الرئيس التركي في مارس/آذار 2006 بأنه إذا فرضت الأمم المتحدة مقاطعة إيران، فقد تضطرّ أنقرة للتعامل معها، وذلك خلال لقائه مع محمّد البرادعي مدير عام منظّمة الطاقة النووية. ويأتي هذا الموقف التركي في إطار الرغبة التركية بالحلّ السلمي للمشكلة، ولكن في إطار المنظومة الدولية [122]. وعليه، فقد تجسّد الموقف التركي اتجاه الملف النووي الإيراني فيما يلي [123]:

(121) - وليد عبد الحيّ، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، مرجع سبق ذكره، ص 246.

(122) - رواء زكي يونس الطويل (2008): مستقبل العلاقات العراقية-الإيرانية-التركية (1923- 2007)، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد، ص9-12.

(123) - محمّد نور الدين (2010): تركيا وإيران والبرنامج النووي، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 136، ص55.

- من حقّ كلّ دولة امتلاك الطاقة النووية لإنتاجها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله كلّ الدول النووية؛ ولإيران الحقّ في إنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية.
- لا يمكن حلّ قضية البرنامج النووي الإيراني بالقوّة تحت أيّ ظرف، بل بالحوار والوسائل السلمية.
- تركيا تعارض امتلاك إيران للسلاح النووي؛ ولكنّها في الوقت نفسه تدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي؛ في إشارة إلى ترسانة "إسرائيل" النووية.

إشارة هنا إلى التقدير الاستخباراتي الأمريكي(The National Intelligence Estimate) الذي صدر في ديسمبر/ ك1 عام 2007، والذي وقّعت عليه 16 هيئة استخبارات أمريكية؛ وهو نصّ على ما يلي:"بثقة كبيرة، نرى أن إيران كانت تعمل لإنتاج قنبلة نووية حتّى خريف 2003 إلاّ أنها توقّفت. وحتّى منتصف عام 2007، لم تكن قد استأنفت ذلك. وما لم تحصل على الوقود النووي من الخارج، فإن ذلك سيستغرقها على الأقلّ حتّى أواخر عام 2009، وربّما بين عامي 2010 و2015 لتتمكّن من إنتاجها محلّياً"[124]. فقد استطاعت إيران خلال عام 2008 حلّ عددٍ من المشاكل المرتبطة بإدارة أجهزتها للطرد المركزي؛ وهذا يعني توجّهها إلى مرحلة تتمكّن من خلالها من تجميع كمية كافية من اليورانيوم منخفض التخصيب. ووفقاً لتقديرات معهد الأمن الدولي، فإن إيران قد تصل إلى تلك القدرة حتّى عام 2010[125].

تؤكّد تركيا أن امتلاك إيران لأسلحة نووية أمرٌ غير مقبول. وتُعتبر تركيا دولة مهمّة للتشاور حول البرنامج النووي الإيراني. قد وتمثّل الاهتمام الأمريكي بدور تركيا من خلال قدرتها على إدارة التفاوض حول هذا البرنامج[126]. استمرّت تركيا في جهودها لمعالجة الملف النوي الإيراني في الاتجاهين الغربي والإيراني؛ فكانت تعمل على التواصل الدائم مع القيادة الإيرانية لحثّها على

(124) - وليد عبد الحي، مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020. مرجع سبق ذكره ص249.

(125) - ترجمات (2009): إيران: كسر المأزق النووي. . تعليق محمّد سعيد إدريس. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة. ص18.

(126) - OBAMA DÖNEMİ TÜRK - AMERİKAN İLİ□KİLERİ; SETA ANALIZ, İstanbul ; sayfa,11 (2009)

عدم التصعيد وإبقاء باب الحوار مفتوحاً، خاصّة بعد وصول (أوباما)لرئاسة الولايات المتحدة في العام 2009. ولقد عملت تركيا على خلق الثقة بين الأطراف المختلفة من خلال الوساطة فيما بينها، ونجحت (مع البرازيل) في أن يتمّ حلّ مشكلة تخصيب اليورانيوم على الأراضي التركية، وذلك في أيار/مايو 2010. وسلكت تركيا في نفس الوقت نهج التوازن من خلال التذكير بالترسانة النووية الإسرائيلية للتخفيف من التهديد الغربي المستمرّ للهجوم على إيران؛ كما عارضت تركيا والبرازيل وامتنعت لبنان في مجلس الأمن عن التصويت على القرار (1929) في يونيو 2010، والذي ينصّ على فرض عقوبات على إيران [127].

وبالرغم من الاتفاق على التفاوض، إلاّ أن الولايات المتحدة (والمجتمع الدولي) أبقت على العقوبات الدولية على إيران، التي أصبحت أمام خيارات صعبة: إمّا العدول عن برنامجها النووي والقبول بالمعايير المطلوبة دولياً، أو تصعيد الأمور عسكرياً إلى حدّ إغلاق مضيق هرمز. وكانت الخيارات الإيرانية صعبة: إما الخنق النفطي الذي يُعتبر المورد الأساسي لدخلها القومي،أو الاستسلام للشروط الدولية؛ فما كان من إيران إلاّ العمل بردّ فعل يُلحق الأذى باقتصاديات الدول الكبرى المشاركة في حصارها؛ فكان التهديد بإغلاق مضيق هرمز بقرار إيراني، كما أشار حبيب الله سياري قائد القوّة البحرية الإيرانية في ديسمبر 2011 : " إن إغلاق مضيق هرمز مسألة سهلة، وأسهل من تناول كوب شاي". يقول د. عبد الستّار القاسم : "إن إيران تميّزت بحنكة سياسية كبيرة، إذ استطاعت أن تسير بخطىً ثابتة في برامجها العلمية والتقنية والنووية، تاركة الغرب يُطلِق التهديد تلو الآخر، حتّى أوهمت الجميع أن الحلول يجب أن تكون بعيدة عن العمل العسكري، وفقط خاضعة لبُعدي السياسة والدبلوماسية"[128]؛ خاصّة وأن التهديد الإسرائيلي المعلن بتوجيه ضربة للمشروع النووي الإيراني لم يصل بعد إلى درجة التوافق الداخلي. فبالرغم من سعي (بنيامين نتنياهو) الحثيث لفعل ذلك، إلاّ أن زير الحرب باراك، في مايو/أيار 2011، اعترض على ذعر نتنياهو، وذلك للتعبير على أن المشكلة الإيرانية

(127) - محمّد نور الدين. تركيا وإيران والبرنامج النووي. مرجع سابق. ص59.

(128) - عبد الستار قاسم (2012): خنق إيران وخنق هرمز. شؤون الأوسط. بيروت. عدد 141. ص .91- 92.

ليست مشكلة إسرائيلية؛ ولكن بقصد أن تدرك "إسرائيل" أن ما زال لديها صديق حميم اسمه الولايات المتحدة الأمريكية[129].

وعليه، فإن المشروع النووي تستخدمه إيران كقوّة ردع، وتستخدمه "إسرائيل" للإبقاء على حاجتها إلى تقوية منظومتها الأمنية من جهة، لتعزيز الإجماع الداخلي الإسرائيلي الذي يشعر بتهديد كياني، خاصّة في ظلّ التغيّرات الإقليمية بعد صعود إيران كقوّة إقليمية وتركيا كذلك، وبروز سمات مشروع القوّة العربية.

العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز

تنبع أهمّية آسيا الوسطى والقوقاز، ممّا فيها من تشابكٍ للمصالح بين القوى الكبرى عالمياً وإقليمياً؛ فتركيا تعتبر القوقاز كامتداد تاريخي وديني له جذوره في الدولة العثمانية، بينما تنظر إيران إلى تلك المنطقة على أن لها أصولاً فارسية في إحدى دولها، ولا بدّ من المحافظة على مصالحها المختلفة من خلالها؛ وكذلك ترى روسيا أن دول القوقاز استقلّت عنها، لكن عينيها ما تزالان مسلطتان عليها لتحقيق مصالحها إقليمياً ودولياً. أما "إسرائيل" فقد رأت في موقع دول القوقاز امتداداً لتأمين أمن كيانها، وأخيراً، فإن الولايات المتحدة رأت أن تكون يدها بارزة في آسيا لما لذلك من أهمّية الاستمرار هيمنتها دولياً. وعليه، فقد أردنا من خلال هذا المطلب أن نلقي الضوء على كيفية بناء تركيا لعلاقاتها في القوقاز، في ضوء تشابك مصالح القوى، وكيف تتصرّف تركيا هناك لتحقيق أغراضها.

- علاقة تركيا بآسيا الوسطى والقوقاز

بدأ التغيّر الأساسي في تركيا فيما بعد عام 1980، عندما بدأت تركيا تفتح أبوابها للنظام الاقتصادي العالمي من خلال إطلاق حرّية السوق وتحرير نظام التجارة الخارجية. وفي عام 1983، بدأت تركيا تنظر إلى الاقتصاد منفذاً للعلاقات التركية الخارجية، والذي سينتج عنه تحسين صدقيّتها في الأسواق العالمية. وفي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ونتيجة انهيار

(129) - عاموس يدلين (2012): العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في ظل سعي إيران للتحول إلى دولة نووية. ضمن إصدارات ترجمة مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. بيروت http://www.palestine-studies.org/files/nashra/Special-report-Mar-2012.pdf

الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وسقوط الاتحاد السوفييتي، والاجتياح العراقي للكويت، عادت تركيا إلى الصدارة من خلال:

- تفكّك الاتحاد السوفييتي: في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ومع استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، برز ما أُصطلح على تسميته (بالعالم التركي)، والذي شكّل محور جذب سياسي وعرقي واقتصادي بالنسبة للجمهورية التركية، التي ترتبط مع شعوب تلك الجمهوريات بصلات تاريخية ودينية. كما أن ما تتمتّع به تلك المنطقة من خيرات وثروات وموارد قد أبرز الاهتمام التركي بها. ويبلغ عدد الدول التي تتشكّل منها جمهوريات آسيا الوسطى ستّة؛ خمس جمهوريات ناطقة بالتركية، وهي: أذربيجان، تركمانستان، كازخستان، أوزباكستان، وقرغيزستان. أما السادسة، وهي طاجكستان؛ فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية. حيث يتكلّم شعبها اللغة الفارسية[130].

- الاجتياح العراقي للكويت: والذي أعاد تذكير العالم الغربي بأهمية تركيا من حيث موقعها الجيو استراتيجي والضامن لاستمرار إمداداته النفطية من منطقة الخليج، وكذلك أهميتها من حيث أمنه [131].

وتتمثّل أهمّية القوقاز بالنسبة لتركيا وفق عدّة معطيات، أهمّها التغيّر الأساسي في تركيا الكمالية. فالمنطقة تُعتبر أكثر قابلية لممارسة دور تركي فيها، ذلك أن الجمهوريات المسلمة هي من أصول تركية، وهي جزء من العالم التركي الذي يشمل أتراك الداخل والخارج. ويمكن فهم التوجّه التركي نحو القوقاز، لتحقيق الجامعة التركية، وذلك لعوامل مشتركة عديدة بينها وبين الجمهوريات المسلمة [132]:

- وحدة العرق والدين: بالرغم من أن المسؤولين الأتراك لم يبالغوا في إظهار البعد الديني في العلاقة مع الجمهوريات الآسيوية، إلاّ أن وجود التناغم العرقي والديني واللغوي بين تركيا

(130) - خورشيد دلي، تركيا والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص67.

(131) - ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص20.

(132) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص210-212

والجمهوريات يمثّل أهم العوامل لتأسيس العلاقة فيما بينهم. ولقد أولت تركيا وزارة فيها متابعة شؤون العالم التركي.

- ملء الفراغ: إن انهيار الاتحاد السوفييتي جعل المنطقة ساحة مفتوحة للتجاذبات الإقليمية والدولية، خاصّة دول الجوار الإقليمي معها، مثل: إيران وروسيا؛ بالإضافة إلى أنه إن لم تذهب تركيا لملء الفراغ، فإن قوىً أخرى من أصحاب المصالح ستقوم بذلك الدور.

- كسر العزلة: إن تمدّد تركيا نحو الجمهوريات في آسيا الوسطى يمثّل فرصة تاريخية لكسر عزلتها، لأن تركيا في ذلك الوقت كان يتهدّدها الانغلاق على الداخل.

وكانت المرحلة ما بين عامي(1991 – 1993) قد شهدت بروز تدخل تركيا في المنطقة، من خلال اعتبار نفسها "الأخ الأكبر" للجمهوريات المستقلة، حيث كثرت زيارة المسؤولين الأتراك لها. كما تميّزت تلك المرحلة بالنشاط التركي الزائد:

- أنشأت تركيا في كانون الثاني (يناير) (1992) مؤسّسة وكالة التنمية والتعاون التركي (تيكا) (TİKA). وفي تموز (يوليو) من العام نفسه، أنشأت مؤسّسة ترك صوي (TURKSOY)، ووضعت في العام نفسه حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود (KEİ).
- عُقدت في عام 1992 قمّة الدول الناطقة بالتركية، والتي اتفق على انعقادها بشكلٍ دائم. وانطلق مشروع الـ 10000 طالب، والذي ما زال مستمراً، لمحاولة إيجاد جيلٍ يميل إلى تركيا.
- أنشأت تركيا في عام 1992 جامعة (خوجة أحمد) التركية الكازاخية الدولية.
- سعت تركيا لإدخال الدول المستقلّة إلى عضوية بعض المنظّمات الدولية.
- قدّمت تركيا المنح والهبات والقروض للجمهوريات المستقلّة.
- قطعت تركيا على نفسها وعوداً لتبرهن على أنها الأخ الأكبر لدول القوقاز وآسيا الوسطى، ولم تستطع الوفاء بها.

- أعلن غالبية رؤساء دول الجمهوريات في آسيا والقوقاز في كانون الأوّل (ديسمبر) 1991، خلال زيارتهم تركيا بأن تركيا هي "نجمة صباح آسيا الوسطى" [133].

من هنا، يمكن فهم التنافس في آسيا الوسطى من خلال التحوّلات التي شهدها النظام الدولي، وهذا من خلال بروز الإقليمية بشكل كبير على صعيد العلاقات الدولية. تُعتبر أقلمة العلاقات الدولية تعبيراً عن فشل التنظيم العالمي في ترسيخ السلم والأمن الدولي. وعليه، فإن الترتيبات الإقليمية شكّلت البديل الأنسب لسدّ الطريق أمام القوى المهيمنة في فرض مصالحها، عبر إيجاد الحلول الأقرب لطبيعة المشكلات؛ وهذا ما يفسّر تشابك العضوية التي تحملها دول آسيا الوسطى، التي يحمل معظمها عضوية منظّمة الدول المستقلّة عن روسيا، كذلك عضوية منظمات أخرى مثل منظّمة المؤتمر الإسلامي؛ وهذا ما يجعل تركيا مهيمنة في منظّمة وإيران في منظّمة أخرى. وهذا يعني التنافس من خلال المنظمات ذات العلاقة بآسيا الوسطى والقوقاز، مثل: كومنولث الدول المستقلّة، ومنظمة شنغهاي للتعاون،ومنظمة التعاون الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود؛ إلاّ أن الانتماء إلى قوى أو تنظيم إقليمي لم يعد يشكّل تهديداً على مصالح القوى الإقليمية المتنافسة[134].

- الرؤية الأمريكية والإسرائيلية لآسيا الوسطى والقوقاز

اعتبرت الولايات المتحدة أن دور تركيا بالإضافة إلى دخول تلك المنطقة هو جسر إليها، وهذا ما أعلنه (ريتشارد أرميتاج) ممثّل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ومنسّق الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والمساعدات لمجموعة الدول المستقلّة، في مؤتمر صحفي له في القدس في العام 1992: "إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في آسيا الوسطى، هو إعاقة الأصولية الإسلامية التي تقودها إيران، وإفهام الشعوب أن "إسرائيل" بخبراتها تستطيع تقديم المساعدات لتطوير المشاريع الزراعية في بلاد تعاني من نقص المياه. كما أن تركيا كدولة

(133) - محمّد ياسين الغريري (2010). الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993 -2010). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص162.

(134) - علي يوسف الشكري (2009). «مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظلّ المتغيّرات الدولية». مجلّة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. جامعة الكوفة. عدد2. ص11.

علمانية مسلمة هي الأداة الأفضل. وفي هذه الحالة، تظهر لشعوب آسيا الوسطى أن الديمقراطية والإسلام لا يتعارضان؛ كما أن تطوّر شعوب آسيا في إطار علماني هام جداً لمصالح أمريكا وإسرائيل" [135]! لكن، الإمكانات التركية لم تكن بالقوّة التي تفي باحتياجات الدول الناشئة. وهذا ما جعل تركيا تنظر إلى "إسرائيل" والولايات المتحدة بأنهما قوّتان يمكن الاعتماد عليهما، خاصّة في ظلّ التنافس الروسي، الذي بدا واضحاً من خلال إعلان روسيا أنها ستملأ الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي في تلك المنطقة من العالم [136].

انتبهت "إسرائيل" إلى التقرّب التركي نحو دول آسيا، ورأت في ذلك التقرّب تهديداً لتفوقها الاستراتيجي، حيث أن "إسرائيل" تضع نفسها في كفّة، وكلّ العالم في كفّة أخرى إذا ما تعلّق الأمر بأمنها. وهذا ما فسّرته الخشية الإسرائيلية من كثرة الزيارات التركية لتلك البلاد. ذكر رئيس الأركان الإسرائيلي في أواخر عام 1991: "إن تطوير تركيا، وبصورة خارجة عن السيطرة، علاقاتها مع الجمهوريات التي أعلنت استقلالها، سوف يخلّ بتوازن القوى الموجود في البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى. إنه من الضروري أن توضع أنقرة، ثمّ باكو فسائر عواصم البلاد التركية الأخرى تحت رقابة وثيقة، إن التطوّرات يمكن أن تكون خطراً على الوجود غير الإسلامي في هذه المناطق". وهذا التصريح يدلّ على عدم الرغبة الإسرائيلية في تأسيس أيّ كتلة على أساس إسلامي أو تركي [137].

تُعدّ منطقة آسيا الوسطى ذات أهمّية لإسرائيل لأسباب كثيرة، منها: توفّر الإمكانات الاقتصادية والبشرية في تلك الجمهوريات. كما أنها تمثّل عنصر تواصل مع العالم الإسلامي كونها تحمل العضوية في منظّمة المؤتمر الإسلامي، ولأن تلك الجمهوريات خضعت لحكم الشيوعية لأكثر من 70 عاماً. فقد كانت منعزلة عن التواصل الإسلامي، ودخول "إسرائيل" إلى تلك المنطقة الجغرافية يبسط نفوذها دون مقاومة؛ إضافة إلى حالة بيع الأراضي من مواطني

(135) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص156-157.

(136) - محرم أكشي، في آسيا الوسطى والقوقاز، مرجع سابق، ص196.

(137) - نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، مرجع سابق، ص217.

أذربيجان لرجال الأعمال اليهود في منطقة بحر الخزر، وهي أراضٍ ذات أهمّية إستراتيجية بسبب غناها بالبترول [138].

لقد برز الدور الإسرائيلي-الصهيوني من خلال سعي بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز، للبحث عن شركاء آخرين غير تركيا، حتّى قبل حزب العدالة التنمية. وأدرك الآسيويون أنهم لكي يحصلوا على مساعدات اقتصادية وأمنية من الغرب، لا بدّ من الولوج من خلال هذه البوّابة. ولهذا السبب، هم رحّبوا بحضور "إسرائيل" في تلك المنطقة. ولأن الرغبة متبادلة، فإسرائيل التي واجهت في منطقة الشرق الأوسط أزمة الشرعية والعزلة السياسية والاقتصادية، اغتنمت فرصة الحضور في الجمهوريات التركية حديثة الاستقلال، من خلال أطقم فنّية عالية التقنية في الزراعة والصناعة وفي المجال العسكري، وارتقت مع بعض الدول، ومنها أذربيجان، إلى المستوى العسكري [139].

أما من أهم ما يشير إلى إستراتيجية "إسرائيل" في القوقاز، فهو علاقتها بأذربيجان، والتي تجسّدت من صعيد، مثل:

- أشارت مجلّة (Foreign Policy) في آذار/مارس 2012، إلى أنه تمّ التوقيع على صفقة أسلحة كبيرة في شباط (فبراير) 2012 بقيمة 1.6 مليار دولار بين "إسرائيل" وأذربيجان، حيث التزمت بموجبها "إسرائيل" بتزويد أذربيجان بطائرات بدون طيار، كما أن "إسرائيل" ستقوم باستخدام القواعد الجوّية لأذربيجان؛ وهذا من شأنه أن يقلّل الاعتماد الإسرائيلي على طائرات التزوّد بالوقود [140].
- تزوّد أذربيجان الكيان الإسرائيلي بقرابة 30% من حاجته من مصادر الطاقة المختلفة، في الوقت الذي بدأت فيه بوادر أزمة طاقة وغاز إسرائيلية، بعد عمليات تدمير خطوط إمداد

(138) - درويش، العلاقات اليهودية-التركية، ج2، مرجع سابق، ص157.

(139) - العلاقات التركية-الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني؛
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1609&lang=

(140) - فورين بوليسي (2012)، «إسرائيل تستخدم قواعد جوّية آذرية»؛ http://natourcenter.info/portal/?p=1591

الغاز المصري لإسرائيل، وبعد قرار الشركة المصرية الناقلة للغاز بوقف نقل الغاز المصري إلى "إسرائيل" [141].

- وقّعت كلٌ من "إسرائيل" وأذربيجان في خريف عام 2011 على صفقة للتنقيب عن النفط قبالة مدينة أسدود في البحر المتوسط، حيث تتطلّع شركة النفط الحكومية في أذربيجان لتصبح منتج للطاقة الدولية، بعد تحوّل شركة (SOCAR) الأذرية للعمل في "إسرائيل". ويُشار إلى أن هذا المشروع هو أوّل عملية حفر وتنقيب لشركة سوكار خارج أذربيجان. وفي هذا الصدد، قال السفير الإسرائيلي في باكو (مايكل لوتم): "عمليات الحفر ستبدأ قريباً. هذا العمل هو في مرحلة متقدّمة جداً، ويُتوقّع الآن تسليم منصّة الحفر في الحقل" [142].

- إن حجم تجارتهما البيْنية حالياً يبلغ 4 مليارات دولار سنوياً، وهو أعلى رقم للأعمال التجارية الإسرائيلية مع أيٍ من البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. كما وقّع الجانبان اتفاقية بشأن مشروع مشترك لصنع طائرات صغيرة بدون طيّار، تمتلك الصناعات العسكرية الإسرائيلية 51% من أسهمه، بهدف الحفاظ عليها كحليفٍ ضدّ أعدائهما المشتركين. في مجال التعاون الاستخباراتي والأمني بين "إسرائيل" وأذربيجان، فتقوم "إسرائيل" بالتدريب الأوّلي للأجهزة الأمنية والاستخباراتية للأخيرة، مع إشرافها على الطاقم الأمني للرئيس الأذري خلال زياراته الخارجية[143].

- الاهتمام الروسي بالقوقاز

تحوّل بحر قزوين إلى منطقة ذات أهمّية كبيرة في الطاقة العالمية وفق البعد الجيوسياسي، حيث تشكّل الطاقة الموجودة فيه بديلاً عن سوق الطاقة في الشرق الأوسط، كونها تتميّز باحتوائها على 4% من المخزون العالمي من البترول؛ أيّ ما يصل إلى 44.17 مليار برميل نفط، و5% من

(141) - مصطفى اللبّاد (2012). «إسرائيل تجتاح أذربيجان»: http://www.falasteen.com/spip.php?article624

(142) - «صفقة بين «إسرائيل» وأذربيجان للتنقيب عن النفط في أسدود»: موقع إعلام القدس: http://www.qudsmedia.com/world/?p=4761

(143) - عدنان أبو عامر (2012). «إسرائيل وأذربيجان ... المصالح المتبادلة والتحالف الاستراتيجي». مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. ص6-7.

الغاز الطبيعي؛ أيّ ما يصل إلى 232 تريليون قدم مكعّب؛ وهي منطقة مستقرّة وغنية باحتياطي كبير. وباعتبار تركيا مفتاح الدول الأوروبية، فإن التحكّم بالطاقة في قزوين يعني أهمّية تركيا الإستراتيجية بالنسبة لأوروبا، حيث ستكون الممرّ الآمن لتأمين الطاقة للقارّة الأوروبية. كما أرادت تركيا أن تكون ممرّ الطاقة بين الشرق والغرب. وعليه، فإن خطّ أنابيب باكو – تفليس – جيهان- يشكّل أهمّية بالغة لتركيا، والذي يعني ازدياد التنافس بين روسيا وتركيا، لأن الخطّ يعني قيام محور تركيا وجورجيا وأذربيجان [144].

وقد أدّى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم إلى أن تسير تركيا وفق مفهوم جديد للسياسة الخارجية. وتهدف هذه السياسة إلى عدم إبقاء أيّ عدوٍ لتركيا، في محاولة منها لتجاوز المشكلات التي عانت منها في السابق، وللتقارب مع جيرانها. كما قامت بتبنّي مبدأ المبادرة، حيث كان لها دور في تحقيق أمن المنطقة أثناء الصراع الجورجي-الروسي؛ كما استخدمت القوّة الناعمة. ولذلك، فإن حزب العدالة والتنمية لم يستبعد الدور الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى، وذهب لخلق التعاون مع روسيا بدل التنافس والصراع معها [145]. كما تعمل تركيا من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها، ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي عبر طرق شتّى، أبرزها الإسهام في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمرّ عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، أو حتّى بين تلك الدول مع بعضها البعض. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى، تبذل الدبلوماسية التركية جهوداً لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك، مع الإبقاء في الوقت ذاته على علاقاتها الوطيدة مع أذربيجان [146].

كما ترغب تركيا في تنفيذ مشروع القرن الاستراتيجي (Med Stream Project)الذي

(144) - محرم أكشي. في آسيا الوسطى والقوقاز. مرجع سابق. ص198.

(145) - المرجع السابق. ص198-200.

(146) - «السياسة الخارجية لتركيا وقضية تأمين الطاقة». موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=362586&eid=165

تشكّل هي لبّه الأساسي، بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار. ويربط المشروع الأبحر الأربعة: قزوين، والأسود، والمتوسط، والأحمر، ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط، ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتدّ من الصين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى الهند جنوباً. ولكن، حسب المراقبين، فإن تنفيذ المشروع يحتاج إلى نجاح تركيا في إدارة مثلّث السياسة والأمن والاقتصاد [147].

- إيران والقوقاز

برز الاهتمام الإيراني في منافسة تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، من خلال [148]:

- الجوار الجغرافي والامتداد الحضاري والدين الإسلامي والتواصل العرقي وتداخل الأقلّيات وانتشار اللغات التركية والفارسية؛ فالمنطقة تتميّز بهيمنة الأغلبية الناطقة بالتركية. وعليه، كان هناك نوعٌ من التفاهم والاتصال بين أنقرة وحتّى حدود منغوليا، والثانية الناطقة بالفارسية في طاجكستان وأفغانستان.
- الخصوصية السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين؛ فتركيا تقدّم نفسها كنموذج، مع ما يترتّب على ذلك من عوامل، مثل: الديمقراطية والاقتصاد القوي، وإيران تجتهد لإعطاء أهمّية لمصادرها النفطية، واستقلال سياستها تجاه روسيا والولايات المتحدة.
- تحتلّ أذربيجان الأولوية في سلّم الطموحات الإقليمية لكلٍ من تركيا وإيران، والحدود الجنوبية لأذربيجان أحد ميادين التنافس بين البلدين.

- حالة التنافس

اتخذت صوراً أخرى لعوامل أكثر واقعية وأهمية، نتيجة التغيّرات في موازين القوى الإقليمية في المنطقة، وهي:

- وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وتبنّي سياسة خارجية لتركيا تجاه الجوار، تتّجه نحو تعزيز العلاقة والثقة بينها وبين جوارها.

---

(147) - المرجع السابق.

(148) - عمّار جقّال (2005)، التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص14-15.

- إدراك كلٍ من تركيا وإيران أن حالة التنافس لا بدّ أن تكون، ولكن في إطار التنافس التكاملي بين البلدين، خاصّة فيما يتعلّق بمشاريع الطاقة.
- صعود البرنامج النووي الإيراني إلى الواجهة وبروز الدور التركي فيه، وكذلك المشاريع الإقليمية التركية-الإيرانية-الروسية، أسهم في تجنّب الفهم السلبي للتنافس، ولو بحدوده الدنيا.

- عضوية المنظمات ذات الاهتمام المشترك

التي تشترك تركيا والكثير من دول آسيا الوسطى والقوقاز في عضويتها، فيمكن القول أن هذه الشراكة جاءت لتعزيز دور تركيا السياسي والاقتصادي هناك:

كومنولوث الدول المستقلّة (CIS):

عُقد في دوشنبي عاصمة طاجكستان في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2007 مؤتمر قمّة كومنولث الدول المستقلّة - والتي تأسست في كانون الأوّل (ديسمبر) 1991 - والذي يضمّ جميع الجمهوريات السوفييتية السابقة عدا ثلاث دول من البلطيق. ويشغل رئيس مكتب المخابرات الخارجية الروسية (سيرجي ليبديف) منصب السكرتير التنفيذي للكومنولث في القمّة؛ كما أن الرئيس الروسي (بوتين) أكّد أن الكومنولث أولوية في السياسة الخارجية لروسيا. وتمّ التوافق خلال المؤتمر على [149]:

- بذل الجهود لتسريع عملية الإصلاحات المتعلقة بالحفاظ على الأمن وتعزيز النموّ الاقتصادي.
- تدعيم مكافحة (الإرهاب) والتطرّف والجريمة المنظّمة المتعدية للجنسيات، والحفاظ على أمن واستقرار الدول الأعضاء.
- بناء منطقة تجارة حرّة وفق المبادئ والأعراف ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية، والعمل على تهيئة المناخ للعلاقات الاقتصادية بين دول المنظّمة، من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية.

---

(149) - علي يوسف الشكري، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي، مرجع سابق، ص20.

وبالرغم من عقد المؤتمر والخروج منه بقرارات، إلاّ أن العلاقات بين هذه الدول تشهد حالة من التعقيد بشأن قضايا عديدة، مثل: الموارد المائية والأراضي والغاز الطبيعي، ومستقبل المنظّمة نفسها؛ وهذا ما عبّر عنه الرئيس القوقازي (نور سلطان نزار باييف) عندما قال: "نتّخذ قرارات ونوقّع وثائق لا تنفّذ". ونحن نتّفق مع علي يوسف الشكري في أن روسيا حقّقت من خلال المؤتمر إنجازاً مهماً بالنسبة لها، وتمثّل في إعادة توحيد الاتحاد السوفييتي السابق، خاصّة وأن روسيا لها استراتيجياتها فيما يتعلّق بالأمن والاقتصاد والقوّة العسكرية.

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO):

تمّ الإعلان عن إنشاء هذه المنظّمة في حزيران (يونيو) 2001، وتضمّ في عضويتها كلاً من: روسيا، والصين، وكازخستان، وطاجكستان، وقيرغيزيا، وأوزباكستان. ولقد بادرت الصين إلى إنشاء هذه المنظّمة، وكانت تهدف الصين وروسيا إلى تعزيز وجودهما في المنطقة. ومن الجدير ذكره أن تركيا تحمل صفة شريك في الحوار، وإيران عضو مراقب حسب قمّة حزيران (يونيو) 2012؛ فهدفا إلى تحقيق مصالح بلديهما من خلال [150]:

المصالح الصينية: والمتمثّلة في المصالح الأمنية من خلال التكامل الإقليمي للصين، ومنع الجريمة عبر الحدود، وكذلك المصالح الاقتصادية المتمثّلة في الطاقة والنفط والغاز المكوّن الرئيس للاقتصاد الصيني، والمصالح التعاونية الخاصّة بقوّة الصين في منطقة آسيا؛ وكذلك تحقيق التعاون والتكامل مع روسيا وتحقيق المصالح الحيوية للبلدين.

المصالح الروسية: المتمثّلة في حماية مصالحها القومية، والحفاظ على الأمن القومي الروسي، من خلال محاربة تهريب السلاح والمخدّرات من أفغانستان، والسعي للمشاركة في الشؤون الآسيوية.

في المقابل، فرنسا قامت بمحاولات للاستفادة من موارد تلك الدول الآسيوية. ولعلّ الجولة التي وُصِفت بالدبلوماسية، التي قام الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) في تشرين الأوّل

(150) - المرجع السابق، ص15 - 19.

(أكتوبر) 2011 في منطقة القوقاز الجنوبي، وشملت ثلاث دول هي: أرمينيا، أذربيجان، وجورجيا، تحمل ذلك الفهم من خلال [151]:

- السعي من أجل حرمان تركيا من التمتّع بمزايا النفوذ على دول منطقة القوقاز الجنوبي.
- تعزيز الروابط الفرنسية مع دول القوقاز الجنوبي، بما يتيح لفرنسا فرض نفوذها على المنطقة.
- إقصاء تركيا من مزايا القيام بدور القوّة الإقليمية الصاعدة في منطقة شرق المتوسط.
- القيام بدور الوسيط في حلّ النزاع الأرمني - الأذربيجاني حول إقليم ناغورنو كرباخ، بما يؤدّي بالضرورة إلى تقويض جهود الوساطة التركية، وإقصاء أنقرة عن ملف تلك الأزمة.
- دعم الجهود الرامية إلى حثّ أذربيجان من أجل تحويل صادراتها النفطية عبر خطّ الأنابيب الذي يمرّ عبر الأراضي الجورجية، ثمّ عبر مياه البحر الأسود باتجاه بلغاريا، ومن ثمّ إلى داخل القارّة الأوروبية، وذلك بدلاً عن تركيا.
- بناء التفاهمات مع أذربيجان من أجل الانخراط في مشروع أكبر لنقل نفط وغاز بلدان آسيا الوسطى، بحيث يمر عبر الأراضي الجورجية وعبر البحر الأسود باتجاه أوروبا، بدلاً عن تركيا.

منظمة التعاون الاقتصادي (ECO):

هي منظّمة حكومية دولية إقليمية أُنشِئت في العام 1985، من قبل: ايران وباكستان وتركيا، لغرض تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بين الدول الأعضاء، ومقرّ أمانتها العامّة طهران، ومكتبها الاقتصادي في تركيا، ومكتبها العلمي في باكستان. وهي منظّمة دولية، وتضمّ حكومات سبع دول آسيوية وثلاث دول أوروبية، بمساحة جغرافية تبلغ 697620 كم^2؛ وعدد

(151) - «تداعيات الحملة الفرنسية ضدّ تركيا في القوقاز». موقع نبض سوريا:
http://www.nabd-sy.net/index.php/mkalat/11350-2011-10-08-15-31-55.html

سكّان الدول الأعضاء فيها في عام 2007 بلغ 760068473 نسمة؛ والدول هي: أذربيجان، أفغانستان، أوزباكستان، إيران، باكستان، تركيا، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كي تتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري[152].

وفي 11 آذار (مارس) 2009، انطلقت في طهران قمّة دول منظّمة التعاون الاقتصادي المعروفة باسم (ECO). وقال الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد(في افتتاح القمّة إنه "يجب على الاقتصاد أن يكون في خدمة الإنسان والمجتمع المدني"، وأضاف: إن العالم لم يتمكّن من حلّ خلافاته على أساس عادل. وتبحث هذه القمّة سُبل تطوير العلاقات بين دول المنظّمة. وكان قادة إيران وباكستان وأفغانستان قد عقدوا اجتماعاً قبيل القمّة بحثوا فيه سبل تطوير العلاقات بين بلدانهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والتقنية. وتضم منظّمة (الإيكو) إضافة إلى الدول الأربع المؤسسة، كلاً من: العراق وقطر ودولاً من آسيا الوسطى [153].

وكان وزير الخارجية الإيراني (بالإنابة) علي أكبر صالحي قد قال في اسطنبول في كانون الأوّل (ديسمبر) 2010، وذلك في كلمته خلال الاجتماع الوزاري لدول منظّمة التعاون الاقتصادي: إن منظّمة (ECO)، وبسبب طاقاتها الكامنة، يمكنها أن تتحوّل إلى منظّمة مهمّة ومؤثّرة على الصعيد الإقليمي [154].

التعاون الاقتصادي في البحر الأسود (BSEC):

تأسّست هذه المنظّمة في أيار (مايو) 1999 على أساس معاهدة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والتي تمّ توقيعها في حزيران (يونيو)1992. ووافقت الدول الأعضاء في المنظّمة على البيان الذي يحدّد أهدافاً رئيسية لها، وبينها التعاون الاقتصادي الأوثق بين الدول المشاركة والحركة الحرّة للسلع والخدمات والأيدي العاملة، والتكامل بين اقتصاديات الدول المشاركة

(152) - موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org؛ موقع http://www.eeni.org/Central-Asia-Business-Economy.shtml

(153) - موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6cc99550-d901-49b1-82ef-bdedcf19a15b

(154) - «بإمكان منظمة إيكو أن تتبوّأ مكانة مهمّة ومؤثّرة إقليمياً». (ديسمبر 2010)). موقع عرب إيران: http://iranarab.net/2010/12/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9/

والمنظومة الاقتصادية العالمية. يبلغ عدد السكّان في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الاسود 330 مليون نسمة؛ وتُعدّ المنطقة غنيّة بثروات طبيعية، كما أنها تمتلك قوّة عاملة ماهرة. وفي الوقت الراهن، تُعتبر ألبانيا وأذربيجان وبلغاريا وأرمينيا واليونان وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وتركيا وأوكرانيا وصربيا كأعضاء دائمين في المنظّمة.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي (أوباما) في حزيران/يونيو 2012 عن خطّة إستراتيجية تهدف إلى ترسيخ الأمن في القارّة الأفريقية، من خلال تعزيز المؤسّسات الديمقراطية، وتشجيع التنمية، وذلك لمواجهة التوسع الصيني ونشاط تنظيم القاعدة، حيث بلغ التبادل التجاري120 مليار دولار بين القارّة السوداء والصين في العام 2011. كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2008 قواعد جوّية لمراقبة الإسلاميين، مع المساهمة في البحث عن مصادر أخرى للوقود الخام والطاقة والثروة المعدنية بما يعزّز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة[155].

الخلاصة

- إن ما تسارع به الولايات المتحدة لعمله في القارّة السمراء، يعطي دلالة واضحة على خشيتها من عدم قدرتها على إحراز موقع التقدّم، كما هو الوضع في القوقاز، نتيجة تصاعد منحنى التنافس للقوى الإقليمية مثل الصين وتركيا وروسيا وإيران. وهذا يقدّم قراءة استشرافية حول مستقبل القوّة الأمريكية في العالم .
- أما بشأن وجهة النظر الإسرائيلية في التنافس الصيني-الأميركي فقد ركّز مؤتمر هرتسيليا الثاني عشر في شباط / فبراير 2012: على المساعي الصينية المتلاحقة في المنطقة الآسيوية لزيادة قوّتها وقدراتها وتأثيرها، ما وجّه أنظار الإدارة الأمريكية إلى أن مصالح الولايات المتحدة باتت مهدّدة. ومن هنا أخذت الإدارة والمؤسسة الأمنية الأميركية يوجّهان اهتمامهما الاستراتيجي والسياسي نحو ساحة آسيا وحوض المحيط الهادي؛ ومن المقرّر أن يتمّ في إطار التحرّك الأميركي الجديد توجيه موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية إلى هذه الساحة[156]!

(155) - أميركا والصين والقاعدة: ثالوث الحرب القادمة في إفريقيا. موقع ميدل إيست أون لاين. http://www.middle-east-online.com/?id=133199

(156) - أبرز تقويمات مؤتمر هرتسيليا 2012: موقع الانتقاد. http://www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=54042&cid=80

سكّان الدول الأعضاء فيها في عام 2007 بلغ 760068473 نسمة؛ والدول هي: أذربيجان، أفغانستان، أوزباكستان، إيران، باكستان، تركيا، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كي تتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري[152].

وفي 11 آذار (مارس) 2009، انطلقت في طهران قمّة دول منظّمة التعاون الاقتصادي المعروفة باسم (ECO). وقال الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد(في افتتاح القمّة إنه "يجب على الاقتصاد أن يكون في خدمة الإنسان والمجتمع المدني"، وأضاف: إن العالم لم يتمكّن من حلّ خلافاته على أساس عادل. وتبحث هذه القمّة سُبل تطوير العلاقات بين دول المنظّمة. وكان قادة إيران وباكستان وأفغانستان قد عقدوا اجتماعاً قبيل القمّة بحثوا فيه سبل تطوير العلاقات بين بلدانهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والتقنية. وتضم منظّمة (الايكو) إضافة إلى الدول الأربع المؤسسة، كلاً من: العراق وقطر ودولاً من آسيا الوسطى [153].

وكان وزير الخارجية الإيراني (بالإنابة) علي أكبر صالحي قد قال في اسطنبول في كانون الأوّل (ديسمبر) 2010، وذلك في كلمته خلال الاجتماع الوزاري لدول منظّمة التعاون الاقتصادي: إن منظّمة (ECO)، وبسبب طاقاتها الكامنة، يمكنها أن تتحوّل إلى منظّمة مهمّة ومؤثّرة على الصعيد الإقليمي [154].

التعاون الاقتصادي في البحر الأسود (BSEC):

تأسّست هذه المنظّمة في أيار (مايو) 1999 على أساس معاهدة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والتي تمّ توقيعها في حزيران (يونيو)1992. ووافقت الدول الأعضاء في المنظّمة على البيان الذي يحدّد أهدافاً رئيسية لها، وبينها التعاون الاقتصادي الأوثق بين الدول المشاركة والحركة الحرّة للسلع والخدمات والأيدي العاملة، والتكامل بين اقتصاديات الدول المشاركة

(152) - موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org؛ موقع http://www.eeni.org/Central-Asia-Business-Economy.shtml

(153) - موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6cc99550-d901-49b1-82ef-bdedcf19a15b

(154) - «بإمكان منظمة إيكو أن تتبوّأ مكانة مهمّة ومؤثّرة إقليمياً». (ديسمبر 2010)). موقع عرب إيران: http://iranarab.net/2010/12/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%88-%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9/

والمنظومة الاقتصادية العالمية. يبلغ عدد السكّان في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الاسود 330 مليون نسمة؛ وتُعدّ المنطقة غنيّة بثروات طبيعية، كما أنها تمتلك قوّة عاملة ماهرة. وفي الوقت الراهن، تُعتبر ألبانيا وأذربيجان وبلغاريا وأرمينيا واليونان وجورجيا ومولدافيا ورومانيا وروسيا وتركيا وأوكرانيا وصربيا كأعضاء دائمين في المنظّمة.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي (أوباما) في حزيران/يونيو 2012 عن خطّة إستراتيجية تهدف إلى ترسيخ الأمن في القارّة الأفريقية، من خلال تعزيز المؤسّسات الديمقراطية، وتشجيع التنمية، وذلك لمواجهة التوسع الصيني ونشاط تنظيم والقاعدة، حيث بلغ التبادل التجاري120 مليار دولار بين القارّة السوداء والصين في العام 2011. كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2008 قواعد جوّية لمراقبة الإسلاميين، مع المساهمة في البحث عن مصادر أخرى للوقود الخام والطاقة والثروة المعدنية بما يعزّز المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة[155].

الخلاصة

- إن ما تسارع به الولايات المتحدة لعمله في القارّة السمراء، يعطي دلالة واضحة على خشيتها من عدم قدرتها على إحراز موقع التقدّم، كما هو الوضع في القوقاز، نتيجة تصاعد منحنى التنافس للقوى الإقليمية مثل الصين وتركيا وروسيا وإيران. وهذا يقدّم قراءة استشرافية حول مستقبل القوّة الأمريكية في العالم .
- أما بشأن وجهة النظر الإسرائيلية في التنافس الصيني-الأميركي فقد ركّز مؤتمر هرتسيليا الثاني عشر في شباط / فبراير 2012: على المساعي الصينية المتلاحقة في المنطقة الآسيوية لزيادة قوّتها وقدراتها وتأثيرها، ما وجّه أنظار الإدارة الأمريكية إلى أن مصالح الولايات المتحدة باتت مهدّدة. ومن هنا أخذت الإدارة والمؤسسة الأمنية الأميركية يوجّهان اهتمامهما الاستراتيجي والسياسي نحو ساحة آسيا وحوض المحيط الهادي؛ ومن المقرّر أن يتمّ في إطار التحرّك الأميركي الجديد توجيه موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية إلى هذه الساحة[156]!

(155) - أميركا والصين والقاعدة: ثالوث الحرب القادمة في إفريقيا. موقع ميدل إيست أون لاين. http://www.middle-east-online.com/?id=133199

(156) - أبرز تقويمات مؤتمر هرتسيليا 2012: موقع الانتقاد. http://www.alintiqad.com/essaydetails.php?eid=54042&cid=80

المبحث الثاني

العلاقات التركية دولياً

أولاً: العلاقات التركية-الأمريكية

تُعتبر العلاقات التركية-الأمريكية ذات أهمّية خاصّة للبلدين، لما لها من دلالات وتأثيرات على مجمل المشهد الإقليمي والدولي، خاصّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مروراً بوصول حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية للحكم في تركيا. ويمكن فهم طبيعة تلك العلاقات من خلال:

- العلاقات الثنائية

يبدو أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت في تحديد واقع ومستقبل العلاقة بين تركيا وأميركا، ومنها:

- ارتكزت العلاقات التركية-الأمريكية أثناء الحرب الباردة على أساس متين، قائم على تحقيق الالتزامات الأمنية المتبادلة ضمن منظّمة الناتو. إلاّ أن تركيا رغم مشاركتها في قوى التحالف في حرب الخليج الثانية عام 1991، عانت من خيبة الأمل نتيجة عدم وفاء الولايات المتحدة لتعهّداتها، والمتمثّلة بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية نتيجة الحرب، وكذلك الدعم الأمني لتركيا نتيجة الفراغ والخلل الأمني جرّاء الحرب أيضاً [157].
- إبراز مفهوم محور شرّ حسب الإستراتيجية الأمريكية، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي (جورج بوش) ما بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001.

(157) - ستيفن فلاجان (2011). أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوّة الأمريكية. ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت. ص5.

- وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في ظلّ استئثار المؤسسة العسكرية التركية بمقاليد السلطة.
- التحوّلات في الاقتصاد التركي، خاصّة فيما يتعلّق بتأمين الطاقة من دول آسيا الوسطى، وإيران.
- رفض البرلمان التركي استخدام الأراضي التركية لغزو العراق في العام 2003.
- مرحلة استقرار الحكم في تركيا ما بعد انتخابات 2007، والتي عزّزت مكانة حزب العدالة والتنمية.
- التحوّل في العلاقة التركية-العربية والإسلامية، خاصّة في التعبير الرافض للسياسات والممارسات الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين؛ وبرز هذا الموقف جلياً بعد أحداث سفينة مرمرة 2010.
- تحقيق التعاون الإقليمي مع إيران وما تبعه من رفض لأيّ تدخل عسكري فيما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني.
- حراك أو ثورات الربيع العربي وما تخلّلها من تغيّرات متلاحقة في المنطقة.

وكانت مؤسّسة راند (RAND) الأمريكية قد أصدرت عام 1992 دراسة تحت عنوان: (جسر أم حاجز؟ تركيا والغرب بعد الحرب الباردة)، تنبّأت فيها بأن الولايات المتحدة ستظلّ على المستوى الثنائي من خلال دورها في حلف الناتو، الحامي الأمثل لأمن الأعضاء والأمن التركي تجاه أشدّ المخاطر التي تواجهها في المدى البعيد، وفي المقدّمة المخاطر القادمة من بعض دول الجوار، مثل سوريا وإيران والعراق [158].

وبناءً على اقتراح الجنرال جيمس جونز، قائد القوّات الأمريكية في أوروبا، فقد اعتمدت

(158) - ترجمات (2008.) الديناميكيات المتغيّرة في تركيا والتداعيات على العلاقات الأمريكية-التركية. تعليق فؤاد السعيد. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. القاهرة. ص4.

الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة بعد 11أيلول/سبتمبر 2001 تقضي بإنشاء 12قاعدة عسكرية أمريكية جديدة عبر العالم، في البلدان الآتية:المجر، بلغاريا، رومانيا، جورجيا، أوزبكستان، قيرغيزستان، أفغانستان، باكستان، قطر، جيبوتي، الفلبّين، والعراق. وتتمحور فكرة إنشاء تلك القواعد وفق الإستراتيجية الأمريكية على [159]:

- إنشاء سلسلة قواعد عسكرية صغيرة لحالات الطوارئ، تسمح بالتدخّل السريع للقوّات المسلّحة الأمريكية في حالة تعرّضها لأيّ اعتداء.
- تكون القواعد عديدة وصغيرة الحجم، حيث من شأنها أن ترتبط بالقواعد الأمريكية السابقة الموجودة على المستوى اللوجستي، وتتميّز بالقدرة على التدخّل السريع والنوعي المناسب حيث تدعو الحاجة.
- توفّر المرونة اللازمة، والتي تتناسب مع الحالة والظروف الأمنية الطارئة المطروحة في محيطها المباشر.

وبالرغم من التاريخ الطويل في التعاون الوثيق بين الجيش والمخابرات الأمريكية، وهيئة الأركان التركية، وهيئة المخابرات الوطنية التركية، إلاّ أن هذا التعاون لم يعد كما في السابق. وهذا ما تحدّث عنه تقرير هيئة الأركان التركية، والذي صدر في عام 2002، حيث خلص إلى أن: "تركيا خرجت خاسرة – نتيجة أن تكون جزءاً من المنظومة الأمنية الأمريكية – وأنه في المستقبل يجب متابعة أنشطة الولايات المتحدة بريبة" [160].

وهذا يعكس انعدام الثقة المتبادلة والسخط السائد داخل الأوساط الأمنية في كلا البلدين. كما بدأت تركيا تنظر اتجاهها بأهمية إلى ضرورة تطبيق الالتزامات الدفاعية من قبل الولايات المتحدة والحلفاء اتجاه تركيا بموجب معاهدة حلف الأطلسي. إلاّ أن صورة الولايات المتحدة

(159) - فريدريك معتوق (2011)، «الإستراتيجية الأمريكية الجديدة»، مجلّة الدفاع الوطني، بيروت، عدد 48:
http://www.lebarmy.gov.lb

(160) - ترجمات، الديناميكيات المتغيّرة في تركيا، مرجع سابق، ص5.

والغرب ضعفت نتيجة السياسيات والممارسات الأمريكية منذ عام 2000، خاصّة مع تعاظم ثقة تركيا بنفسها خلال العقد المنصرم من خلال نشاطها الدبلوماسي متعدّد الأوجه [161].

إن قيام الولايات المتحدة بغزو العراق في عام 2003، بالرغم من موقف البرلمان التركي الرافض لدخول تركيا الحرب، أدّى إلى تراجع ملموس في العلاقات بين البلدين، مع العلم أن التخوّف التركي من المشاركة المباشرة في الحرب يعود إلى [162]:

- قيام دولة كردية في شمال العراق؛ وهذا سيُسهم في الإخلال بميزان الأمن القومي التركي على أكثر من صعيد، حيث قامت تركيا بنشر 10000 جندي على طول حدودها مع العراق.
- التوافق مع القاعدة الشعبية التركية الرافضة للولايات المتحدة والمناهضة لغزوها للعراق.

وقد أدّى تزايد شنّ الهجمات من جانب حزب العمّال الكردستاني (PKK) في عمق الأراضي التركية انطلاقاً من العراق في عام 2004، إلى زيادة التردّي في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة. كما أدّى ذلك إلى الشعور التركي بأن واشنطن تكيل بمكيالين في محاربتها لما أطلِق عليه الإرهاب. ولقد كان لتأسيس مركز أنقرة لتنسيق المعلومات حول نشاطات حزب العمّال الكردستاني بين البلدين في عام 2004 أثره في تخفيف التوتّر بينهما، ولكنه لم يعط انطباعاً حسناً عن الولايات المتحدة [163]. وجاءت نقطة التحوّل في العلاقات التركية-الأمريكية بعد زيارتين ناجحتين قام بها (أردوغان) في نهاية عام 2007 وبداية عام 2008 إلى الولايات المتحدة، ما أدّى إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية بينهما.

بعيد وصول الرئيس (باراك أوباما)إلى رئاسة الولايات المتحدة في عام 2009، أصبح التوجّه الأمريكي نحو تطوير شراكة نموذجية مع تركيا. وفي نفس الوقت، وضعت تركيا لنفسها رؤية

(161) - فلاجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوّة الأمريكية، مرجع سابق، ص3.

(162) - غاليا ليندن شتراوس، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص12.

(163) - فلاجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، مرجع سابق، ص8.

لدورها الإقليمي، فأوجدت تغيّراً في أولوية المصالح السياسية والأمنية التركية، ممّا ينعكس على السياسة الخارجية الأمريكية؛ وكذلك يعني أن الولايات المتحدة ستقدّم ما من شأنه مساندة تركيا من خلال المبادرات السياسية الأمريكية في السنوات القادمة [164].بعد بدء انسحاب الولايات المتحدة من المدن العراقية عام 2009، بدأت تركيا -ولو من الناحية اللوجستية- بلعب دورٍ يساند الولايات المتحدة في المنطقة ضمن إطار سياسة الوساطة والحوار، حيث تحاول إبراز إمكانياتها للتوفيق بين التيّارات العراقية، خاصّة لثقة أهل السُنَّة بها [165].

ولقد رأى بعض المحلّلين في زيارة (أوباما)لتركيا وإلقاء خطابه التاريخي في البرلمان التركي، الذي قال فيه: "إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون عدواً للعالم الإسلامي"، تدشيناً لمرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية والعالم الإسلامي، بعد مرحلة هي الأسوأ في تاريخ العلاقات بينهما [166].

ويشير محمّد نور الدين أن:"أوباما جاء إلى الحكم وهو يرث كلّ هذه التركة الثقيلة المنحدرة من حقبة الرئيس بوش الابن. وعليه، فقد أصبح من أبرز توجّهاته [167]:

1. طرح الحوار نهجاً لحلّ المشكلات الإقليمية والدولية. وفيما يخصّ الشرق الأوسط حدّد (أوباما) قضيّتين بعينهما: إيران وسوريا.

2. ورث (أوباما) نظرة كلٍ من (زبيغنيوبريجنسكي) و(برنت سكوكروفت)، حول أهمّية منطقة أوروآسيا، وخصوصاً في بُعدها المتعلّق بدور الطاقة في السيطرة على العالم. وهنا تبرز تركيا كإحدى الأدوات - وفق النظرة الأمريكية-لتجسيد هذه النظرة؛ وتركيا ترى أنه يمكن أن يكون لها دور قد يوازي دور الولايات المتحدة الأمريكية .

3. تركيز (أوباما) على أفغانستان كأولوية في مكافحة "الإرهاب".

(164) - المرجع السابق. ص26.

(165) - ليندن شتراوس. فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية. مرجع سبق ذكره. ص13.

(166) - كريمة منصور شاهين (2009). كيف ترى واشنطن التحوّلات في تركيا. تجربة الإسلاميين في الحكم. القسم السابع. مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية. بغداد. ص18.

(167) - محمّد نور الدين (2010). «التوجّه التركي في العهد الأمريكي الجديد .. إلى أين؟» مركز الجزيرة -aljazeera.net.net/.../164BC20E 005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm?..

لكن، معظم الأتراك لديهم شكوك في أن الغرب (والولايات المتحدة) ما يزال يميل إلى حبْك المؤامرات ضدّ تركيا ودول أخرى، وذلك من وراء الكواليس [168]. ولقد أظهرت دراسة أعدّها مركز بيو (PEW) للأبحاث حول مستوى تبنّي الأتراك للمواقف الإيجابية من الولايات المتحدة، حسب الجدول التالي [169]:

الرقم	السنة	النسبة
1	2000	52%
2	2003	15%
3	2007	9%

ويتّضح من الجدول السابق أنه في عام 2007 صدرت النسبة الأكثر انخفاضاً من المواقف التركية الإيجابية من الولايات المتحدة، وهي النسبة الأكثر انخفاضاً في الشرق الأوسط.

أما على صعيد تأييد الشعب التركي لحلف الناتو، فقد أظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها صندوق مارشال (MARSHAL) الألماني، خلال الأعوام من 2004 إلى 2010، أن التأييد الشعبي التركي للناتو هو الأدنى منذ حصول تركيا على عضوية الحلف عام 1952، وهذا المؤشّر يدلّل على مدى أهمّية أن تتوافق الحكومة التركية مع القاعدة الشعبية حسب الأرقام التالية [170]:

الرقم	السنة	النسبة
1	2004	53%
2	2010	30%

لقد برز التباين المتزايد بين أنقرة وواشنطن حول القضايا الإقليمية واضحاً مرّة أخرى خلال الحرب الروسية-الجورجية عام 2008، عندما سمحت تركيا بمرور عدد محدود من السفن الحربية الأمريكية في البحر الأسود، من أجل تجنّب مواجهة مع روسيا. وعلى الرغم من التحسن

(168) - J. Scott Carpenter and Soner Cagaptay (2010): Regenerating the U.S.-Turkey Partnership, Policy Notes,The Was - ington Institute for Near East Policy, USA, pa 6.

(169) - فلاجان. أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوّة الأمريكية. مرجع سابق. ص9.

(170) - المرجع السابق. ص21.

في العلاقات في ظلّ إدارة أوباما، إلاّ أن خلافات خطيرة في الرأي لا تزال حول القضية النووية الإيرانية، وإعادة إعمار أفغانستان، وكيفية التعامل مع روسيا التي استعادت عافيتها [171].

- معوقات الشراكة الإستراتيجية التركية-الأمريكية

بالرغم من إقرار تركيا والولايات المتحدة بضرورة التعاون الاستراتيجي لتحقيق مصالحهما في المنطقة، فإن مشهد العلاقة بينهما في ظلّ المتغيّرات الإقليمية والدولية المتلاحقة، ما تزال هناك معوقات لتحقيق الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وذلك للأسباب التالية[172]:

- غموض التوجّهات التركية الرسمية وتشتّتها: حيث أن نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها (أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركي، تقوم على التوازن في التوجّه الاستراتيجي نحو الغرب، وكذلك في التوجّه الاستراتيجي نحو الشرق الإسلامي، مع أن تركيا في الوقت نفسه تبدي مرونة كاملة لاستخدام الولايات المتحدة لقواعدها مثل: إنجرليك، وكذلك الممرّات الجوّية داخل وخارج تركيا.
- اختلاف الأولويات الإستراتيجية: حيث تركّز الولايات المتحدة مع حلفائها المفترضين في المنطقة على الأدوار العسكرية والأمنية المطلوبة منها، خاصّة في الملفّات الساخنة في الشرق الأوسط وأفغانستان والعراق. وعليه، فإن أولويات الولايات المتحدة تختلف عن أولويات تركيا في الملفات المختلفة، خاصّة وأن الولايات المتحدة تستخدم حزب العمّال الكردستاني لجعله عازلاً جغرافياً أمام التمدّد الإقليمي لتركيا في العراق؛ وهذا يعني أن السياسة الأمريكية تمثّل تهديداً حقيقياً لتركيا.
- تركيا في حاجة ماسّة للولايات المتحدة، لمساعدتها من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية، ولمساعدتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، في ظلّ تصاعد الانتقادات المتتالية لأن تركيا عضو في الاتحاد الأوروبي [173].

(171) - ميشيل نئيمي (2010). تركيا: قيمة مضافة للولايات المتحدة. ترجمة: مجلّة الدفاع الوطني. بيروت. عدد 74: - http://www.lebarmy.gov.lb

(172) - ترجمات. الديناميكيات المتغيّرة في تركيا. مرجع سبق ذكره.

(173) - عبد العظيم حنفي (2003). «العلاقات الأمريكية-التركية». السياسة الدولية. القاهرة. عدد 153. ص225.

ويرجّح الباحث أن تركيا ستبقى تسير نحو تعزيز توجّهها في توثيق علاقتها بالولايات المتحدة، دون الوصول إلى حالة العلاقة الإستراتيجية مستقبلاً، خاصّة وأن تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي تدرك ضعف الواقع العربي. وهناك أسبابٌ أخرى منها:

- صعود قوىً إقليمية أخرى مثل: الصين، وروسيا، والهند، حيث أصبحت الصين والهند قوّتين تؤثّران تأثيراً مباشراً على اقتصاديات العالم بأسره.
- ما زالت الولايات المتحدة تعالج آثار الأزمة المالية العالمية، والتي تأثّرت بها بشكل مباشر.
- قوّة الاقتصاد التركي كونه في المرتبة الـ 15 على مستوى اقتصاديات العالم، وتريد تركيا المزيد من التقدّم له.
- حالة الالتفاف الجماهيري والشعبي في تركيا والعالم العربي والإسلامي حول قضايا الأمّة، وما ثورات "الربيع العربي" -بغضّ النظر عن تداعياتها- إلاّ دليل واضح على أن الشعوب العربية أصبحت أكثر دراية ووعياً بما يجري حولها.
- تأثّر النظرية الأمنية الإسرائيلية سلباً فيما يتعلّق بانحسار "إسرائيل" داخل جدارها العازل، مقابل تمدّد شعوب المنطقة التي تجاوزت الحدود السياسية المرسومة لها.

- الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط

بالرغم من حالة الصعود والهبوط في العلاقات التركية-الأمريكية، فإن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من وضع سيناريوهات للدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في المنطقة [174]، كما يلي:

- تركيا هي قوّة جيوسياسية بميزّات خاصّة، فهي ممرّ بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط؛ كما أنها ممرّ احتياطي لإمدادات الغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا، وتشكّل بديلاً عن الخطّ الروسي الممتدّ عبر أوكرانيا.

(174) - خليل العناني (2009). مع الولايات المتحدة .. مصالح إستراتيجية متبادلة. ضمن كتاب: تركيا -تحدّيات الداخل ورهانات الخارج. الدار العربية للعلوم- ناشرون. بيروت. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. ص156.

- النظرة الأمريكية لتركيا على أنها نموذج لدولة لها بعد إسلامي وبعد علماني ويقيم علاقة مع الولايات المتحدة، يشكّل أهمّية كبيرة بالنسبة لها.

- خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، في ظلّ الفراغ الذي حدث بعد إسقاط نظام صدام حسين في العراق، والاستفادة من تركيا كوسيط فيما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني؛ وكذلك ممارسة دور الوسيط - كما ذكرنا سابقاً- على صعيد التسوية، خاصّة في إطار العلاقة بين سوريا و"إسرائيل"، من خلال توفير قناة خلفية لإدارة المفاوضات بين الطرفين.

إن التطوّرات الأخيرة في الشرق الأوسط، والمشاركة المباشرة للولايات المتحدة فيها، تتطلّب تفسيراً في ظلّ تراجع الدور الدولي لها في العالم وفي المنطقة بوصفها راعية للنظام الدولي الجديد. ولكن، تبقى الولايات المتحدة دولة ارتكاز، على الأقلّ لسببين؛ الأوّل: التحكّم في النفط والتأثير في الأسواق، والثاني: هو ما إذا كان استخدام القوّة الصلبة أو الناعمة ضدّ إيران لحملها على تغيير سياستها النووية [175].

ويمكننا القول إن حاجة الولايات المتحدة إلى تأمين الواقع الجيو أمني لإسرائيل، ما زالت في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ظلّ تدهور العلاقات التركية-الإسرائيلية. إلاّ أنها تدرك أيضاً أن التعاون التركي-الإسرائيلي الذي تشجّعه لا يزال يحمل قيمة إستراتيجية للقوّات التركية والإسرائيلية والتي يجب أن تعمل معاً. لذا، فإن الموقف الأمريكي هو توخّي الحذر وضبط النفس بينهما، حيث أن الهدف الرئيسي لإستراتيجية الوفاق التركية-الإسرائيلية هو ردع أيّ حرب ضدّ أيٍ من الطرفين [176]. ولا أدلّ على ذلك من تغيّر معادلات الجوار، وخاصّة الجوار الفلسطيني لإسرائيل، بعدما فشلت الولايات المتحدة نفسها في إحداث اختراق على صعيد عملية التسوية من جهة، أو احتواء محدّدات المشهد الفلسطيني من جهةٍ أخرى. وعليه، فإن تغيّرات الواقع الإقليمي تمثّلت في [177]:

(175) - نئيمي، تركيا: قيمة مضافة للولايات المتحدة، مرجع سابق.

(176) - المرجع السابق.

(177) - معتوق، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مرجع سابق.

- تغيّر الحالة الفلسطينية نحو حالة المقاومة في العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي.

- ضعف النظام السياسي الفلسطيني المتمثّل في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- العلاقة التاريخية بين تركيا العثمانية وفلسطين.

وربّما هذا يتّفق مع ما قاله (فريدريك معتوق): "لو عدنا إلى "إسرائيل" وموقعها حالياً من الإستراتيجية الأميركية الجديدة، لأمكن وضع محدّدات لها"، ومنها:

- "إسرائيل" في سياق الإستراتيجية الأميركية الجديدة قد عادت إلى حجمها، وإلى دورها القامع للفلسطينيين داخل حدود ضيّقة.

- هذا الدور الثانوي مقارنة مع ما يجري في المنطقة ككلّ، لا يعدو كونه إضعافاً مستمراً وثابتاً للإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍّ سواء، إلى أن يحين موعد فرض "السلام" عليهما معاً، بحسب مقتضيات وتوقيت المصالح الإستراتيجية الأميركية.

- إسرائيل، "المحصورة في قنّينة" اليوم على المستوى الجيوسياسي، تقسو ببربرية على الفلسطينيين، آملة في أن تتعدّل الخطّة الإستراتيجية الأميركية العامّة.

- الولايات المتحدة، ومهما كانت قوّة اللوبي الصهيوني فيها، ما تزال تتمسك بالمنطقة، ولا تسمح لأيّ قوّة، حتّى لو كانت "إسرائيل"، بتخطي قرارها الاستراتيجي العام.

- إن العدّ العكسي قد بدأ بالنسبة لإسرائيل التي تحجّم دورها الإقليمي، ووهن وضعها الداخلي (اقتصادياً واجتماعياً)، وتضاءل بريق "لمعان" صورتها الإعلامية، وتراجعت أهميتها الجيوسياسية بعد دخول الأميركيين على خطّ السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة من الخارج والداخل!

إن القيّمين على الإستراتيجية الأميركية لا يرسمون خططاً على الورق، بل هم ينفّذونها مباشرة على أرض الواقع؛ وهم على أتمّ الاستعداد لدفع ثمن هذه العملية قبل جنْي أرباحها.

ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأدوات الإعلامية في الاستثمار الإعلامي، والذي يكلّف الخزينة الأميركية عشرات ملايين الدولارات سنوياً، حيث لا يتحفّظ عليها الكونغرس ولا يجادل فيها نوّاب الأمة وممثّلو الشعب؛ وربّما ستُستخدم أكثر في المستقبل القريب.

لقد قرأت تركيا ذلك التوجّه الأمريكي للعمل بين شقوق الانتقال إلى عالم متعدّد الأقطاب، حتّى تستفيد من تهيئة المكانة الإقليمية لدورها المتنامي في المنطقة وإكسابها قبولاً شعبياً، وإعمالاً لمبدأ سياسة صفر مشاكل في محيط علاقتها العربية والإقليمية في إقليمية الشرق الأوسط، تطلّعاً لتثبيت دورها [178].

إن الدور الذي تطمح تركيا للعبة لا يمكن له وفق مفهوم العلاقات الدولية أن يتمّ بمعزلٍ عن التوافق التركي-الأمريكي والتركي-الأوروبي، وذلك لأنها تدرك أن انهيار علاقتها مع الولايات المتحدة يعني إنهاء صعودها الدولي، خاصّة في مجتمع المنظمات الدولية؛ والأهم أنه سيكون عائقاً مباشراً أمام حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي [179].

إلاّ أن قراءة المشهد لا بدّ من استكمالها في مدى تحديد قدرة "إسرائيل" على أن تتخلّى عن الدور التركي في المنطقة، خاصّة فيما يتعلّق بمجال الطاقة وموقع تركيا منه: مستهلكاً أو مزوّداً، خاصّة في ظلّ تنامي حالة العداء الشعبي المصري لإسرائيل، والذي قد ينتهي بمنع وصول الغاز المصري إلى "إسرائيل" بشكل دائم.

- العلاقة الاقتصادية التركية-الأميركية

تدرك الولايات المتحدة أنها لا تستطيع بناء علاقتها السياسية والإستراتيجية مع تركيا دون تفعيل العلاقات الاقتصادية معها. وعليه، فقد تدخّل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة في العام 2001، لدعم الليرة التركية التي فقدت نحو 70% من قيمتها

(178) - «حدود الدور الإقليمي التركي .. وأوهامنا»، جريدة العرب 2010/7/6: معتوق، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مرجع سابق.

(179) - التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل لعام 2010 (2011)، معهد أبحاث الأمن القوي الإسرائيلي، ترجمة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، غزّة، ص156.

نتيجة هبوط الناتج المحلّي التركي بنحو 7.4%، وقدّم الصندوق قرضاً لها وصل إلى 7.5 مليار دولار [180]. ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، شهد الاقتصاد التركي تحسناً نتيجة السياسات والآليات التي وضعها الحزب. فتمّ في عام 2002 تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Qualified Industrial Zone) بين واشنطن وأنقرة، حيث أعطت هذه المنطقة مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية للمنتجات التركية. وكذلك مُنِحت المنتجات التركية إعفاءات ضريبية ساهمت في توثيق العلاقة التجارية بين البلدين [181].

وقد اعتُبِرت الولايات المتحدة حتّى عام 2009 ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وواردات بلغت 5.4 مليار دولار في العام 2008 [182]. ولقد سبّب هذا التوجّه خروج تركيا من أن تكون شريكاً حسب المواصفات الأمريكية والغرب، وذلك لرغبتها في أن تحقّق مفهوماً تركياً لسياستها الخارجية، يمكن من خلاله تعزيز المكانة الإقليمية لها. كما أن سياسة تعدّد الأبعاد وعدم الانغلاق عند محور معيّن، ساهم في إحداث نوع من الحراك على مستوى التوجّه التركي إقليمياً؛ الأمر الذي يدعو لأن تبحث الولايات المتحدة وتركيا في كيفية إعادة صياغة العلاقة بينهما على أساس المصالح القومية المشتركة طويلة الأمد؛ وهذا يعني أنه سيكون على الطرفين بذل جهد كبير لإعادة تعريف المصالح القومية الدائمة والمشتركة فيما بينهما [183].

يقول الكاتب (محمّد علي بيراند): "ليس لتركيا في الظروف الحالية سوى خيار واحد يتمثّل في البدء بالانفتاح على الشرق الأوسط وأفريقيا، من دون قطع العلاقات مع الغرب. وخلاف ذلك، فإن الحديث عن تغيير المعسكرات وهجر حلف شمال الأطلسي لبلدٍ مثل تركيا، إجراءٌ لا يتلاءم مع حقائق يُطلق عليها: ميزان القوى؛ وهو في أيّ لحظة لن يعطي النتائج المطلوبة".

(180) - خليل العناني، مع الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص153.

(181) - المرجع السابق، ص153.

(182) - المرجع السابق، ص153.

(183) - ترجمات، الديناميكيات المتغيّرة في تركيا، مرجع سابق، ص39 -40.

ويشير بيراند إلى أن تركيا في انفتاحها على العالم العربي والإسلامي، والذي ترى فيه عمقها التاريخي والحضاري، لا يعبّر عن حقيقة الواقع الدولي والإقليمي، رغم بروز حالة التعاطف العربي والإسلامي مع تركيا [184].

شهدت مرحلة سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة في تركيا منذ العام 2002 ولا تزال، تغيّرات جذرية في العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة، تتمثّل في [185]:

- خروج تركيا من أن تكون شريكاً بنيوياً للولايات المتحدة والغرب في محيطها الإقليمي والدولي.
- إتباع تركيا سياسة تعدّد الأبعاد التي عنت عدم الانغلاق في محور معيّن، والبقاء على مسافة واحدة من جميع المحاور، وضرورة تعامل تركيا مع كلّ قضية على حدة، ووفقاً لمعطياتها الخاصّة.
- عدم إعطاء الولايات المتحدة صكاً على بياض، في توظيف تركيا لخدمة المصالح الأمريكية وسياساتها في الشرق الأوسط، على غرار ما كانت عليه في التسعينيات من القرن الماضي. وهذا التحوّل في بوصلة العلاقة مع الولايات المتحدة أوجد ضرورة التفكير التركي تجاه دائرة العلاقات العربية-التركية [186].

- تركيا والأمن القومي الأمريكي

تدرك الولايات المتحدة مع مرور الوقت أنها أكثر احتياجاً لتركيا، خاصّة في المتغيّرات المتلاحقة والمتحرّكة إقليمياً ودولياً، وذلك للأسباب التالية:

- تتمتّع تركيا بمساحة أرض ذات قيمة عالية بالنسبة للولايات المتحدة، خاصّة فيما يتعلّق بنقل الأسلحة وحمولات الأفراد.

(184) - وليد رضوان. العلاقات العربية-التركية. مرجع سابق. ص408.

(185) - نور الدين. التوجّه التركي في العهد الأمريكي الجديد: إلى أين ؟.

(186) - العناني. مع الولايات المتحدة . مرجع سابق. ص154.

- تركيا بقوّاتها المسلحة ومنظومتها المتطوّرة، من أقوى الدول تجهيزاً في المنطقة.
- حجم الإنفاق المرتفع للإنفاق العسكري التركي، يعطي دلالة على مستقبل الدور التركي في المنطقة.

إن حجم المساعدات الأمريكية لتركيا عسكرياً وأمنياً في الآونة الأخيرة أصبح يركّز على المساعدات العسكرية والأمنية السنوية فقط، والتي تقتصر على التدريب العسكري العالي، ومكافحة المخدّرات عالمياً ومحاربة الإرهاب، مع العلم أن حجم المساعدات الأمريكية لتركيا منذ عام 1948 وحتّى عام 2012، وصل إلى 13.8 دولار، منها 8.5 مليار دولار هبات، و5.5 مليار دولار قروض [187]؛ كما في الجدول التالي:

السنة	مساعدات خارجية مالية وعسكري	أعتدة دفاعية فائضة	تدريب وتعليم عسكري عالمي	محاربة الإرهاب نزع ألغام	مكافحة المخدرات	هبات أخرى	مجموع الهبات	قروض
2002 -2008	170	21.1	23.7	8.6	0.1	-	222.4	1678.1
2009	1.0	-	3.2	1.9	0.5	-	6.6	-
2010	-	-	5.0	3.0	-	-	5.9	-
2011	-	-	4.0	-	0.5	-	4.5	-
2012(*)	-	-	4.0	-	0.5	-	4.5	-

إن تطوير علاقات تجارية أكثر قوّة، و اتخاذ خطوات مدروسة لتأسيس عملية تسمح لهما بإدارة القضايا التي تسبّبت في خلق تصدّع متزايد بينهما، لبناء فرص جديدة للتعاون؛ سوف تولد قوّة دفع لعلاقات متفاعلة بينهما، على نحو أكثر فعالية في مواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين [188]. وعليه، فإن الإدارة الأمريكية تنظر إلى أهمّية التعاون مع تركيا، وذلك لأن [189]:

(187) - جيم زانوتي (2012). التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقّعات وتحدّيات. ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية. بيروت. ص19.
(*) عاما 2011 و2012. توقّع الحد الأقصى للإنفاق الأمريكي.

(188) - Steven A. Cook Elizabeth Sherwood-Randall (2006): Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations, Council on Foreign Relation, USA, pa 34.

(189) - Jim Zanotti (2011):Turkey-U.S. Defense Cooperation, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, USA, page 1-2

- التعامل معها في مجال الدفاع من المرجّح أن يكون له تأثير كبير على مصالح الأمن القومي الأميركي، فضلا عن المنافع المتبادلة والاستفادة المشتركة في علاقة تعاونية، مع استيعاب التطوّرات الجديدة داخل وخارج تركيا .

- قوّة تركيا بارتباطها بصورة أو بأخرى مع طرف ثالث ومع جهات فاعلة دولية أو غير حكومية، مثل : إيران، "إسرائيل"، وأرمينيا، و الصين .

- الخلاصة

- العلاقات التركية الأمريكية وما تشهده من تطوّرات، مرّت بمراحل مختلفة، أهمّها وصول حزب العدالة والتنمية لقيادة الحكم في تركيا، وتعدّد الوجهات الإستراتيجية لتركيا الذي أسهم في أن يكون التعاطي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية مبنياً في كثيرٍ من محاوره على قاعدة المصالح المتبادلة .

- تركيا ما زالت ترى في الولايات المتحدة اللاعب الأقوى عالمياً. ولذا، فإن علاقتهما قد لا تشهد تراجعاً، بل تعزيزاً، ولكن وفق ما تستطيع تركيا تجسيده نحو مبدأ الشراكة بمستويات متعدّدة، وكذلك نحو المزيد من الضغط على "إسرائيل" لإحداث اختراق في ملف عملية التسوية، لما له من أهمّية تركياً عربياً.

- تسعى تركيا إلى أن تكون علاقتها مع الإدارة الأمريكية مدخلاً لعلاقة متعدّدة الأبعاد؛ وذلك يعني عدم الانغلاق في محور معيّن، والبقاء على مسافة واحدة من جميع المحاور. وهذا يعني تطوّر الانفتاح التركي على الشرق الأوسط وأفريقيا، من دون قطع العلاقات مع الغرب .

- ترغب تركيا في أن تستخدم الولايات المتحدة وسائل الضغط التي تملكها فيما يتعلّق بأن تكون تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي. وكذلك مساعدتها في محاربة حزب العمّال الكردستاني (PKK)، وحثّ "إسرائيل" على الاستجابة لشروط تركيا لمعالجة أزمة قتل "إسرائيل" لعددٍ من المواطنين الأتراك على متن سفينة "مرمرة" التركية.

ثانياً: تركيا والاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية، يضمّ 27 دولة، وهو تأسّس بناءً على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقّعة عام 1992؛ لكنّ العديد من أفكاره كانت موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي. ويتّخذ الاتحاد الأوروبي العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً دائماً لأمانته العامّة والمفوّضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقراً لبرلمانه الأوروبي. كما يخضع الاتحاد الأوروبي لنظام الرئاسة الدورية، حيث تتعاقب الدول الأعضاء على رئاسته لمدّة ستّة أشهر. وفي عام 2007، وصل أعضاء دول الاتحاد [190] إلى 27 دولة[191].

- الموقف التركي من الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي

انقسم الموقف التركي منذ إعلان الجمهورية التركية، وصولاً إلى تقلّد حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا منذ عام 2003 وحتّى يومنا هذا، إلى رؤيتين؛ الأولى: تتمثّل في موقفين متّفقين في الأهداف ومختلفين في الغاية من الهدف، والثانية: تعارض تحقيق عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي. وعليه، يمكن توضيح هذه المواقف كما يلي:

الرؤية الأولى: تحقيق عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

- أصحاب المنهج والفكر الكمالي: والذين ما زالوا يسيطرون على بعض المواقع المهمّة في الدولة التركية. ويدعم هذا الفريق دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك لاستكمال تحقيق النزعة الغربية لها، بعد أن انضمّت تركيا إلى الحلف الأطلسي. وهذا يعني أن أصحاب هذا الموقف يريدون إحداث نوع من القطيعة بين تركيا ومحيطها، على حساب تحقيق مبادئ الكمالية في الاندماج في العالم الغربي.

(190) - بدأ الاتحاد في عام 1951 بستّ دول هي: فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا. وفي العام 1973، التحقت بها كلٌ من المملكة المتحدة والدنمارك، ثمَّ اليونان في عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، ثمَّ إيرلندا في عام 1993، فالسويد وفنلندا والنمسا عام 1995. وابتداء من العام 2004، امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث انضمّت عشر دول جديدة هي: إستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتونيا والمجر؛ كما انضمّت كلّ من: قبرص ومالطا للاتحاد في نفس هذا العام. وفي عام 2007 ، انضمّت رومانيا وبلغاريا، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

(191) - «الاتحاد الأوروبي: النشأة والتجربة والتأثير»، موقع مركز النبأ:

http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm

- قيادة حزب العدالة والتنمية: يعتبر موقف حزب العدالة والتنمية شبيهاً بالموقف التركي السابق من حيث الهدف، وهو: تحقيق عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. ولكن، التباين بين الموقفين يتمثّل في أن بعض قيادات حزب العدالة والتنمية تنظر إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كخطوة هامّة نحو تحقيق مدنية الدولة، وحرّية المواطن، وصولاً إلى إستراتيجية تركيا إقليمياً، وإعادتها إلى موقع الثقة مع جوارها العربي والإسلامي.

التخوّف من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

- بعض النخب التركية: التي ترى في أن تركيا يجب أن لا تذهب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، لأن في ذلك تغييراً للقِيم التركية. وسيؤدّي هذا إلى ضعف المواقف السياسية التركية، خاصّة فيما يتعلّق بسيادتها، حيث لا يمكن أن تؤسّس لتركيا سياسات مستقلّة، لأن مواقفها ستكون متّسقة مع السياسات العامّة للاتحاد الأوروبي. كما أن تركيا بالرغم من قوّة اقتصادها وتعافيه، قد تشهد تراجعاً اقتصادياً أمام ضعف البنية الاقتصادية في منطقة اليورو. وكذلك باعتقاد ذلك الفريق أنه سيعمد الأوروبيون إلى سلخ منطقة جنوب شرق تركيا، وضمّها إلى شمال العراق لتحويلها إلى دولة كردية [192].

- شروط عضوية الاتحاد الأوروبي [193]

إن الشروط الأوروبية الأساسية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، هي وثيقة إطار المفاوضات التي أقرّها اجتماع لوكسمبورغ في 3 تشرين الأوّل / أكتوبر 2005.

- هذه الوثيقة تتضمّن 35 عنواناً، وتتناول مناحي الحياة من دون استثناء؛ سواء على صعيد الإدارة والزراعة والمصارف والطاقة وصيد السمك ، أو مكافحة الفساد والجمارك والعلاقات الخارجية والسياسة الإقليمية والقضاء والتعليم وحقوق الإنسان والمرأة.

- الاعتراف التركي بقبرص اليونانية قبل إيجاد حلٍ لمشكلة الجزيرة.

(192) - نور الدين. تركيا: الجمهورية الحائرة. مرجع سابق. ص44-45.

(193) - محمّد نور الدين (2005). تركيا والاتحاد الأوروبي: ماذا يريد كلّ طرف. حوار تيريز منصور. مجلّة الجيش اللبناني. بيروت. عدد 245: http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9337

- الاعتراف بحصول إبادة أرمينية عام 1915 [194].
- الاعتراف بالبطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها مسكونية عالمية، وليست خاصّة بأرثوذكس تركيا فقط.

- مسيرة التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي

- حدّد المجلس الأوروبي في كوبنهاغن في حزيران/ يونيو عام 1993، شروطاً اقتصادية لتركيا، ومنها: وجود اقتصاد سوق فعّال والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد، مع وجود اقتصاد سوق فعّال لأساسيات السياسة الاقتصادية [195].
- تقدّمت الجمهورية التركية بطلب رسمي للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) في 14 نيسان / أبريل 1987. ووقّعت معه اتفاقية اتحاد جمركي في 31 كانون الأوّل / ديسمبر 1995. وفي 12 من الشهر نفسه عام 1999، في قمّة هلسنكي، اعْتُرِفَ بتركيا رسمياً كمرشّح للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وبرغم أهمّية القرار، إلاّ أنه لم يُسهم في التقارب بين تركيا والاتحاد الأوروبي [196].
- تصديق المجلس الأوروبي على وثيقة شراكة الانضمام، والتي مثلّت الحدّ الأدنى من الشروط. وبقبول تركيا الوثيقة، منح الاتحاد الأوروبي في كانون الأوّل (ديسمبر) 2011، وضع الدولة المؤهّلة للترشّح [197].
- صادق المجلس الأوروبي في كانون الأوّل / ديسمبر 2000 على وثيقة شراكة الانضمام، والتي حدّدت الحدود الدنيا من الشروط والأهداف متوسطة المدّة لإنجازها من قِبل تركيا. ووضعت آلية تقويم تنفيذ الشروط، ولم تحدّد وقتاً لإنجاز الشروط، ولم تحدّد خارطة طريق لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي [198].

(194) *- هذا ما أقرّه البرلمان الفرنسي في عام 2011. حيث اعتبر ما تمّ إبادة عثمانية للأرمن.

(195) - - Turkey Progress Report (2009): Enlargement Strategy and Main Challenges 2009-2010. Commission of the European Communities, Brussels , page 31-33

(196) - محمّد ياسين الغريري. الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي. ص186.

(197) - حسين مقلّد (2010). تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة. دمشق. عدد 1. مجلّد 26. ص339.

(198) - محمّد ياسين الغريري. مرجع سابق. ص190.

- نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة انضمام تركيا في آذار / مارس 2001. وعلى أثرها وافقت الحكومة التركية في نفس الشهر على البرنامج الوطني الخاصّ بالتزاماتها، لتلبية متطلّبات الانضمام للاتحاد [199].
- قمّة بروكسل عام 2004، والتي اتخذت قراراً يقضي ببدء مفاوضات العضوية مع تركيا من تشرين الأوّل / أكتوبر 2005. واشترط القرار التزام تركيا معايير العضوية عند نهاية التفاوض، وقد قوبل القرار بترحيب تركي [200].
- وضع وثيقة الإطار للمفاوضات بين الطرفين في لوكسمبورغ في تشرين الأوّل / أكتوبر 2005، وتتناول 35 فصلاً لجميع مناحي الحياة دون استثناء [201].
- بدأت المفاوضات الرسمية بين الفريقين من أجل الانضمام في 3 تشرين أوّل / أكتوبر 2005، دخلت المفاوضات بين الجانبين إلى نفقٍ مظلم. ولكن، مع تطوّر السياسة الخارجية التركية وأدواتها، ممّا أدّى إلى تحسن علاقاتها مع كثيرٍ من دول الجوار العربي والإسلامي؛ وكذلك تحقيق تركيا علاقات إستراتيجية مع قوى اقتصادية كبرى مثل: روسيا والصين، جعلها ذات قيمة إستراتيجية أوجدت حالة من التناقض داخل موقف أعضاء الاتحاد الأوروبي أنفسهم [202].
- قام الاتحاد الأوروبي في شباط / فبراير 2006، بتبنّي قرار تطبيق الوثيقة الإستراتيجية لتوسيع الاتحاد التي صدرت عام 2000. وتبنّى في أيلول / سبتمبر 2006 تقرير عضو البرلمان الأوروبي (كاميل أورلينغ)، والذي دعا إلى فتح حوار مع تركيا. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2006، أصدرت المفوّضية الأوروبية تقريراً اعتبر تركيا وكرواتيا دولتين مرشّحتين للانضمام للاتحاد الأوروبي [203].

---

(199) - المرجع السابق، ص186.

(200) - مقلّد، تركيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص339-340.

(201) - المرجع السابق، ص340.

(202) - ألكسندر أبي يونس (2011)، «العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي»، مجلّة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 318، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546

(203) - محمّد ياسين الغريري، مرجع سابق، ص208.

- في تشرين الثاني / نوفمبر 2007، تبنّى البرلمان الأوروبي قراراً حول إستراتيجية التوسيع والتحدّيات. وكانت بعض الدول تشير إلى عدم توسع الاتحاد خارج حدود الاتحاد نفسه، ولكنّ وزراء الخارجية كانوا قد تبنّوا في الاتحاد استئناف المحادثات فوراً [204].
- قرار البرلمان الأوروبي في 13 آذار / مارس 2009، الذي عبّر عن "حالة قلق" لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها، وخاصّة تراجعها عن تعديل الدستور، في حين أن الموقف الأوروبي كان سلبياً عندما جرت محاولة تعديله وتوسيع حرّية المرأة في ارتداء الحجاب في المؤسّسات الحكومية، وخاصّة في الجامعات [205].
- أصدرت المفوّضية الأوروبية في 12 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2011، التقرير السنوي الرابع عشر عن متابعة مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. ويكتسب هذا التقرير أهميته من كونه يعكس إلى حدٍ كبير الرؤية الأوروبية الرسمية لتطوّر الإجراءات التركية نحو استيفاء متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ممّا يساعد بدوره في التعرّف على تقييم ما وصلت إليه مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد حتّى الآن [206]:
  - عدم إحراز أيّ تقدّم حول نقاط التعطيل الرئيسية، والمتمثّلة في اتفاقية تطبيع العلاقات الثنائية بين تركيا وقبرص. ورصد التقرير بعض التقدّم في تنفيذ تركيا للإصلاح الدستوري خلال عام 2010، خاصّة عقب الاستفتاء الدستوري في أيلول / سبتمبر 2010، لاسيّما في مجال القضاء. ودعا التقرير تركيا إلى تقديم دستور جديد يحلّ بشكل كامل محلّ دستور عام 1982، بحيث يُسهم في تعزيز استقرار المؤسّسات الضامنة للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، واحترام وحماية الأقلّيات.
  - أشار التقرير إلي أن تركيا حقّقت تقدّماً في الوفاء بمعايير عضوية الاتحاد الأوروبي، مع

---

(204) - المرجع السابق، ص210.

(205) - إبراهيم البيّومي غانم (2009)، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية-الأوروبية، تجربة الإسلاميون في الحكم، القسم السادس، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ص14.

(206) - أحمد السكر (2012)، «تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي»، موقع الأهرام الرقمي؛ http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780552

الحاجة لبذل المزيد من الجهد من جانب تركيا بشأن الحقوق الأساسية، خاصّة لضمان تطبيق حرّية التعبير. وفيما يتعلّق بمدى احترام تركيا وحمايتها للأقلّيات والحقوق الثقافية، أشار تقرير المفوّضية إلى أن المنهج التركي في التعامل مع حقوق الأقلّيات ظلّ مقيّداً للحرّيات إلى حدٍ ما.

- فيما يتعلّق بالعلاقات العسكرية - المدنية، أشار التقرير إلى أن هناك تقدّماً كبيراً بشأن الإشراف المدني على المؤسسة العسكرية، ورأى تقدّماً جيّداً تمّ إحرازه على صعيد تعزيز مبدأ الإشراف المدني على قوّات الأمن. كما أشار التقرير إلى أن إنشاء المجلس العسكري الأعلى في آب / أغسطس 2011، بمثابة خطوة نحو زيادة الرقابة المدنية للقوّات المسلّحة. كما تمّ تشديد إجراءات الرقابة المدنية على الإنفاق العسكري، علاوة على تبنّي مراجعة لخطّة الأمن القومي التركي.

- على صعيد الوفاء بمعايير قمّة كوبنهاجن الاقتصادية، أثنى تقرير المفوّضية على الاقتصاد التركي في هذا الشأن، حيث أوضح أن سياسة تركيا الاقتصادية مستمرّة في الحفاظ على اقتصاد سوق مفتوح، وتحرّكها قوى السوق إلى حدٍ كبير، مع حكمة في إدارة المالية العامّة بصورة نسبية.

- أسباب تخوف أوروبا من انضمام تركيا إليها [207]

- العثمان فوبيا أو الإسلام فوبيا: المترسّبة في نفوس الأوروبيين، لدرجة أنهم يعتبرون تركيا الآن بعلمانيتها وتغرّبها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية؛ وهذا بحدّ ذاته يشكّل خطراً على الاتحاد الأوروبي. وحال حصول تركيا على عضوية الاتحاد، يمكن أن تتبوّأ مركزاً قيادياً داخل الاتحاد الأوروبي بصبغتها الإسلامية، بحيث تصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثمّ تتبنّى مطالبهم، وهم يصبّون جهودهم لصالحها. وهذا ما يفسّر التناقض المستمرّ في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية.

- العنصر الديمغرافي لتركيا: ينظر الأوربيون إلى أن عدد سكّان تركيا وفق معدّل التكاثر

(207) - علي حسين باكير(2004)، «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا»، موقع العصر:
http://alasr.ws/articles/view/5718

السكّاني فيها سيبلغ من(150 - 200) مليون نسمة في القرن الواحد والعشرين؛ وهذا يعني انقلاباً ديمغرافياً على الاتحاد الأوروبي، وسيكون بمعنىً آخر نوعاً من الاحتلال التركي للقارّة الأوروبية، ويؤدّي في حال انضمامها لأوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أوّلاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكّان أصلاً؛ وبالتالي، تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانياً[208].

- الهوية الإسلامية للشعب التركي: على الرغم من علمانية الدولة؛ وهو ما لا بدّ أن يكون له تأثير على سكّان الدول الأوروبية، لاسيّما وأن دراسات كبيرة أشارت بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001، إلى أن هناك تزايداً كبيراً ومضطرداً من قِبل المعتنقين للدين الإسلامي والمطّلعين عليه، وخاصّة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وهي دول رئيسية ومحورية في أوروبا.

- الصناعة التركية: صحيحٌ أن تركيا لا تملك مصانع ضخمة وثقيلة كصناعة الدبّابات والطائرات ... إلخ، إلاّ أنّها حتماً ستكون بعد انضمامها إلى أوروبا كما يكون العالم بالنسبة للصين؛ إذ ستغزو الصناعات التركية، خاصّة فيما يتعلّق بالملبوسات والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة الرائجة، أوروبا.

- التطوّر التركي المتسارع: في كافّة النواحي، خاصّة الاقتصادية والإنتاجية، ما يمكن أن يجعلها، وبفضل موقعها أيضاً، الذي يصل الشرق بالغرب، مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرقيّ أوروبا المنضمّة إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

- المسألة القبرصية والعلاقة مع اليونان: بعد السيطرة التركية على الجزء الشمالي للجزيرة القبرصية في العام 1974 حتّى وقتنا الحاضر، أصبحت هذه المسألة إحدى العوائق أمام حصول تركيا على عضوية الاتحاد، خاصّة بعد رفض اليونان طلباً أمريكياً بتغيير موقفها تجاه

(208) - نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص39.

تركيا؛ إضافة إلى مطالبة الاتحاد لتركيا بحلّ نزاعها مع اليونان من خلال محكمة العدل الدولية في لاهاي؛ وهو ما ترفضه تركيا. ويمكن القول في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي يدفع باليونان وتركيا لرسم خارطة الطريق لتسوية النزاع بينهما، من خلال التدخل الإيجابي[209].

- الاختلاف الحضاري وتباينه: بالرغم من عدم الإعلان عن تباين المكوّنات الحضارية بين أوروبا وتركيا، إلاّ أن هذا العامل كان حاضراً في استراتيجية توسيع الاتحاد عند الشركاء الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث أن انضمام تركيا سيؤدّي إلى إحداث تغيّر بنيوي في القِيم الاجتماعية والثقافية في أوروبا [210].

- اتساع الامتداد والتأثير التركي: فتركيا حدودها متّصلة إلى الشرق الأوسط والقوقاز، والقارّة الأوروبية والقارّة الآسيوية؛ وهذا سيعطيها تأثيراً مباشراً وكبيراً في المناطق التي تشكّل مواقع جيو إستراتيجية من جهة، وجيوأمنية من جهةٍ أخرى مثل: الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى؛ وهذه الميزة لم تتمتّع بها الولايات المتحدة نفسها.

- دوافع التوجّه التركي نحو الاتحاد الأوروبي [211]

أ. الدوافع السياسية والجغرافية

- إن عضوية الاتحاد الأوروبي تعطي تركيا إمكانية تحقيق المبادئ الكمالية للدولة نحو الاندماج مع الغرب؛ وهذا أحد المبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية.

- القناعة التركية أن مستقبل تركيا مرتبط بأوروبا؛ وهذا فهم تركي منذ إعلان الجمهورية الحديثة لتركيا في عام 1923.

- حالة التنافس بين تركيا واليونان، خاصّة على بحر إيجه؛ وهذا يجعل تركيا بمكانة

(209) - GÜLBAHAR YELKEN AKTAS(2010):Turkish Foreignpolicy new concepts and reflection middle east technical un - versity, Ankara, sayfa 18.42 ومحمّد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص42.

(210) - خورشيد دلي، تركيا والسياسة الخارجية . مرجع سابق، ص24.

(211) - الغريري، مرجع سابق، ص85 -104.

لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلّها اليونان. وحصول اليونان على عضوية الاتحاد أثار غضب تركيا؛ فهذا يمنح اليونان إمكانية عزل تركيا أوروبياً.

- ترغب تركيا في التقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة، خاصّة في ظلّ حالة التقلّب في العلاقة بينهما.

- الحصول على العضوية سيمنح تركيا استقراراً سياسياً داخلياً. وهذا يُعتبر عاملاً مهماً لمؤسسة الحكم في تركيا؛ كما أنه يمكِّن تركيا من النفوذ إلى العالم الإسلامي من خلال الاتحاد.

- أما الدوافع السياسية الخارجية التركية نحو العضوية، فتتمثّل في تحقيق التوازن مع اليونان، وأن تبقى تركيا قاعدة متقدّمة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث بدأت تتطوّر سياسة تركيا حيال المنطقة إلى خفض الإشكالات معها، وحلّ الخلافات بالحوار بدلاً من الحلول العسكرية [212].

إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سيمكّنها من القيام بدور أكثر فاعلية في ملف القضية الفلسطينية، حيث أن عضويتها ستجعلها والاتحاد طرفاً واحداً يكون أكثر قوّة من الوضع الراهن. فبالرغم من قوّة الاتحاد، إلاّ أن دوره في القضية الفلسطينية يكاد لا يخرج عن الإستراتيجية الأمريكية، وكذلك حال تركيا. ولكنّ وجود تركيا في الاتحاد يجعل موقفيهما أكثر قوّة، خاصّة فيما يتعلّق بالاعتراف بدولة فلسطين في الأطر الدولية!

ب. الدوافع الأمنية والعسكرية [213]:

- رغبت تركيا منذ قيامها بربط جزءٍ من أمنها بأمن العالم الغربي؛ وهذا ما يفسّر مسارعتها للانضمام للمنظمات الأمنية الغربية، وعلى رأسها "الناتو" الذي انضمّت إليه في عام 1952.
- الجيو-أمنية الإقليمية لتركيا فيما يتعلّق بجوارها لم تتّسم بالاستقرار لفترات زمنية متعاقبة، ممّا أوجب عليها أن تعزّز أمنها من خلال ارتباطها بالاتحاد الأوروبي.

(212) - مليحة ألتون إيشيك (2010)، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي منها، ندوة بعنوان: الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص53.

(213) - أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

- حالة الانقلابات التي عاشتها تركيا جعلت السطوة للمؤسسة العسكرية. ولتحقيق نزع تلك السطوة وتحقيق الأمن الداخلي التركي، كان لابدّ من التوجّه نحو الاتحاد الأوروبي لرفع سيطرة المؤسسة العسكرية، ومن ثمّ عدم العيش تحت مناخ الانقلابات مرّة أخرى.

ت. الدوافع الاقتصادية التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي

- رغبتها في النهوض باقتصادها، وأن تتخطّى الأزمات والعقبات الاقتصادية من خلال الاستفادة من عوامل التقدّم الاقتصادية المتوفرة في أوروبا، خاصّة بعد دخول اتفاقية الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ في عام 1996 (214).

- من خلال تلك العضوية، سيُتاح لتركيا أن تطلّع على التقنيات والتطوّرات في مجمل مناحي القارّة الأوروبية، ما يعزّز قوّتها الاقتصادية.

- إن انضمام تركيا سيجعل قيمة الرقم المالي للصادرات أكثر من الواردات، وهذا سيوفّر فائضاً اقتصادياً للخزينة التركية يوجّه نحو مناحٍ أخرى في الدولة. كما أن الوجود التركي في أوروبا سيؤثّر إيجاباً على ارتفاع التبادل التجاري. ولعلّ رقمي التبادل بين عامي 2001-2011 يجعلنا ندرك أنه لو كانت تركيا عضواً في الاتحاد، فسيكون الرقم أكثر ارتفاعاً ممّا هو في الجدول التالي (215):

الرقم	العام	المبلغ
1	2001	34.5 مليار دولار
2	2011	63 مليار يورو

- أثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

يتّضح لنا أن نجاح تركيا بإقناع الاتحاد الأوروبي لأن تكون عضواً كامل العضوية فيه، وبما يترتّب على العضوية من حقوق وامتيازات، لن يعكس أثره على تركيا لوحدها؛ بل سيُلقي

(214) - نور الدين. تركيا: الجمهورية الحائرة. ص35.

(215) - المرجع السابق. ص100؛ موقع نقودي. http://www.nuqudy.com

بظلاله المرحلية والإستراتيجية على مجمل القوى الشرق أوسطية والدولية. وعليه، يمكن رصد آثار انضمام تركيا -بعضوية كاملة- في الاتحاد الأوروبي على كلٍ من: تركيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، و"إسرائيل"، والعالم العربي، كما يأتي:

أ. الأثر على تركيا والاتحاد الأوروبي معاً: نظرا لحجم وموقع تركيا، من المرجّح أن تكون لاعباً مهمّاً في السياسة الخارجية. وعلاوة على ذلك، فإن حدودها هي مع منطقة الشرق الأوسط والقوقاز، بما يعطي دلالة على مدى تأثيرها على الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي(216). وتحقيق العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، بغضّ النظر عن المتخوّفين من الجانبين – تركيا والاتحاد الأوروبي- سيحقّق منافع كبيرة لهما، ولكن وفق جدول زمني غير قريب، على أكثر من صعيد:

- على الصعيد السياسي والاستراتيجي: إن وجود تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي سيُسهم في الإستراتيجية المشتركة، والتي تعني وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحدّدة المعالم لعلاقة إستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وبين دولة أو مجموعة من الدول (217). وهذا يعني الانتقال في العمل السياسي من حالة التعاون إلى حالة الاندماج، بما سيمكّن كلاً من تركيا والاتحاد الأوروبي لأن تكونا قوّة سياسة واحدة ذات تأثير مباشر في القضايا الإقليمية، وخاصّة القضية الفلسطينية.
- على الصعيد الاقتصادي: فإن الطرفين سينتقلان إلى حالة التجارة البينية الحقيقية - بالرغم من وجود اتفاقية الاتحاد الجمركي-، وسيشكّلان قوّة واحدة في مجال الاختراق في الجبهات الأخرى، مثل تعزيز الاستثمار في مجال الطاقة، لما تملكه تركيا من بعد تاريخي مع دول آسيا الوسطى، ولما تملكه أوروبا من قدرات تقنية ومالية؛ بالإضافة إلى فتح وجهات اقتصادية جديدة مثل القارّة الأفريقية، بحيث تكون مكاناً تنافسياً يجلب المزيد من الرفاهية لسكّان الاتحاد الأوروبي.

(216) - Kirsty Hughes (2004): TURKEY AND THE EUROPEAN UNION JUST ANOTHER ENLARGEMENT: A Friends of E - rope working paper: page 13

(217) - حسين مقلّد (2009). «محدّدات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة». مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. دمشق. عدد 1. مجلّد 25. ص634.

- على الصعيد العسكري والأمني: إن وجود تركيا ذات شراكة في منظومة الحلف الأطلسي وفي جلّها منظومة أوروبية، وتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي، سيضيف عاملاً حاسماً قوياً لأن تكون هناك قوّة أمنية عسكرية مشتركة، تستطيع أن تشكّل رادعاً فيما يتعلّق بأمن القارّة الأوروبية. ولعلّ الموقف الأوروبي تجاه تركيا إبّان الحرب الباردة، حيث أعطيت أهمّية أمنية كبيرة لتركيا، وذلك بسبب موقعها المجاور لحدود الاتحاد السوفييتي، يدلّل على الحاجة المشتركة بين للطرفين [218].

- على صعيد التطوّر التقني والتكنولوجي: في حالة الاتحاد، سيكمل الاتحاد وتركيا كلاً منهما الآخر. فمن حيث التطوّر التقني والتكنولوجي الموجود في الاتحاد الأوروبي، وحالة الموارد البشرية المتزايدة والمستمرّة، والبيئة الحاضنة لتفريخ الكوادر البشرية المتواجدة في تركيا، فإنهما يشكّلان معاً نموذجاً لنهوض التطوّر التقني والتكنولوجي في مجالات الحياة كافّة، بما يخدم الاتحاد والعالم أجمع، وسيُسهم في تسريع وتيرة حلول المشاكل التي تحتاج إلى حلول تقنية.

ب. أثر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة: إن تأثّر الولايات المتحدة في حال حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي في المرحلة المباشرة، سيكون إيجابياً على أكثر من صعيد:

- الصعيد السياسي: إن توافق المواقف الأوروبية مع ما تطرحه الولايات المتحدة، يعني تساوق تركيا كعضو في الاتحاد. واستمرار هذا السيناريو مرتبط بعوامل إقليمية أخرى، مثل التأثير على استمرار قوّة إيران الإقليمية، وبروز قوّة إقليمية عربية مثل مصر أو دول الخليج، ممّا يُسهم في أن تخفّف الولايات المتحدة من مواقفها المتشدّدة تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي، مثل: قضية الدعم المعنوي والمادّي للاحتلال الإسرائيلي.

- الصعيد الاقتصادي: ستبقى الولايات المتحدة في حالة التوازن الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، في استمرار للمشهد الحالي. وبدخول تركيا في الاتحاد، يمكن أن تستفيد الولايات

(218) - خورشيد دلي، تركيا والسياسة الخارجية ، مرجع سابق، ص25.

المتحدة من خلال استراتيجية العلاقة الأوروبية-الأمريكية؛ ويبقى هذا الأمر مرهوناً بمدى قوّة القوى الاقتصادية الأخرى في العالم مثل: روسيا والصين، وطبيعة العلاقة بين تركيا وبينها، ومدى إستراتيجية الشراكة فيما بينها، وكذلك مدى انفتاح العالم العربي على تركيا من الوجهة الاقتصادية.

- الصعيد الأمني: يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، من خلال عدم بروز موقف تركي منفصل عن المنظومة الأمنية الأوروبية، كما برز هذا في موقف تركيا من عدم المشاركة في احتلال العراق عام 2003. ولكن، في المقابل، إن تركيا بحكم قوّتها في حلف الأطلسي، وقدرتها في التعامل مع الأعضاء الأوروبيين، يمكن أن تعمل على إعادة صياغة إستراتيجية المنظومة الأمنية الأوروبية.

ت. أثر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على إسرائيل: إن مواقف الاتحاد الأوروبي وتركيا ليست متباعدة من الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، أو من الصراع الإسرائيلي-العربي، أو من التدخل الإسرائيلي في الملف النووي الإيراني، ومن الجهد الإسرائيلي لاختراق جبهات آسيا الوسطى والقارّة الإفريقية. وعليه، فإن وجود التناغم في المواقف السياسية بين قوّتين كبيرتين قد تصبحان قوّة واحدة، سيُسهم في إحداث حراك كبير لناحية التوافق على موقف موحّد مع المجموعة الدولية، فيما يتعلّق بما تقوم به "إسرائيل" على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ أو العربي الإسرائيلي، وهذا سينعكس إيجاباً على التعامل مع القوى العالمية الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة.

ث. أثر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على العالم العربي والإسلامي: إن انضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي المسيحي، والتعايش معاً، سيكون عظيم الأثر لفتح آفاق جديدة في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في العالم، وسيمكّن لحوار حضاري مبني على نموذج عملي للوصول إلى حلول لمعضلات كثيرة، مثل: معضلة التعايش بين المسلمين والمسيحيين، ومعضلة التوصيف بالإرهاب للمجتمعات المسلمة [219]، ممّا قد يفضي إلى تحقيق فعلي للتعاون في مجالات

(219) - أبي يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

السياسة والاقتصاد والثقافة والحوار الحضاري؛ كما سيُسهم في إيجاد فهم مشترك يُلقي بظلاله الإيجابية على القضايا التي تؤرق الأمّة العربية والإسلامية، مثل القضية الفلسطينية وقضايا الأقلّيات في العالم.

ج. أثر عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على روسيا (كمثال): تُعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة (17.075.400) كلم^2، وهي تمتدّ من أوروبا غرباً وحتّى المحيط الهادئ شرقاً، وتغطّي شمال قارّة آسيا كلها مع أجزاء من القطب الشمالي. ويمثّل الجزء الأوروبي من روسيا أكثر من ثلث مساحة أوروبا: 3.9 مليون كلم^2 / 10.4مليون كلم^2؛ أيّ أن روسيا الفيدرالية تساوي حوالي مرّتين ونصف مساحة أوروبا من دون روسيا الأوروبية[220]. ومن خلال رؤية العلاقة الأوروبية-التركية من جهة، والتركية-الأوربية الروسية من جهة أخرى، وفق مشهد الجغرافيا السياسية، ندرك أن عضوية تركيا ستُسهم في تثبيت قوّة الاقتصاد الأوروبي وزيادة قوّة اليورو، الذي يواجه مشاكل نتيجة الأزمات المالية التي تضرب بعض الدول الأعضاء، مثل اليونان.

- مستقبل المفاوضات التركية-الأوروبية

يمكن لنا أن نتصوّر ثلاثة سيناريوهات محتملة، يمكن أن تنجم عن عملية التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي [221]:

أ. سيناريو الانضمام: برغم الصعوبات الكبيرة التي تواجه المفاوضات التركية - الأوروبية، فإن فرص انضمام تركيا لا تزال قائمة. ويبدو أن القلق الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي من تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، سيدفع الاتحاد الأوروبي إلى القبول بعضوية تركيا، بهدف قصّ أجنحتها، وتحجيم دورها، وقطع الطريق أمام مسيرة مصالحتها مع محيطها العربي والإسلامي[222].

(220) - أحمد علّو (2008)، «الصراع على الأوروآسيا أو الرقص مع الدبّ»، مجلّة الجيش اللبناني، بيروت، عدد 282،
www.lebarmy.gov.lb/ArmyMagazine.asp?ln=ar&issue=282

(221) - أحمد السكر (2012)، «تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي»، موقع الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780552

(222) - محمّد العادل (2010)، «هل ترفض تركيا العضوية في الاتحاد الأوروبي»، موقع الاقتصادية:

ولعلّ ما يدعم هذا السيناريو عدّة قضايا، منها:

- استمرار اهتمام الاتحاد الأوروبي بتطوير وتعزيز علاقاته الثنائية بتركيا، والانتقال بها إلى مرحلة أكثر عمقاً، للعديد من الاعتبارات المرتبطة بأبعاد إستراتيجية متعلّقة بدور تركيا الإقليمي والدولي.

- استمرار التقدّم الاقتصادي الذي تشهده تركيا، خاصّة في ظلّ الأزمات التي تشهدها بعض الدول الأوروبية، والتي قد تعصف بالاقتصاد الأوروبي عموماً. ومن المتوقّع أن ينمو اقتصاد تركيا بنسبة 7.5% خلال عام 2012، في الوقت الذي تشهد فيه أوروبا تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً.

ب. سيناريو التفاوض المفتوح: ويذهب إلى استمرار عملية التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولكن ببطء شديد. ويستند هذا السيناريو إلى إعطاء منصب فخري لتركيا في الاتحاد الأوروبي دون اعتبارها شريكاً كاملاً؛ وهو ما لن توافق عليه تركيا، خاصّة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة [223]. وكذلك، للعديد من الاعتبارات التي يمكن تحديدها فيما يلي:

- حيث تقوم تلك العملية على ضرورة التزام تركيا بالقيم الأوروبية المشتركة، والتي تتضمّن احترام حقوق الإنسان، والحرّيات الأساسية، واحترام وصيانة حقوق الأقلّيات، وسيادة الديمقراطية، وحكم القانون؛ وهي المجالات التي توجد تحفظات وانتقادات أوروبية على أداء تركيا بشأنها.

- رفض الاتحاد القيام بأيّة خطوات متعجّلة في المفاوضات، أو وضع جدول زمني لها، وطرح الأمر على أنه سيستغرق سنوات طويلة قبل استيفاء تركيا لكافة المطالب والمعايير الأوروبية، خاصّة فيما يتعلّق بالإصلاحات.

www.aleqt.com/2010/11/12/article_468324.html

(223) - «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا»:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=59297&TypeID=8&TabIndex=2

- يرفض الاتحاد الأوروبي إحداث تقدّم في مسيرة عملية التفاوض مع تركيا دون تطبيع العلاقات بين تركيا وقبرص، العضو بالاتحاد الأوروبي؛ وهو الأمر الذي ترفضه تركيا دون مقابل سياسي على مستوي التسوية الشاملة لقضية قبرص المقسّمة. وممّا يعزّز من هذا الاحتمال التداعيات السلبية التي سوف تنجم عن التصعيد التركي الأخير ضدّ قبرص، وتهديدها بتجميد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، في حالة تولّي قبرص الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2012؛ وهذا ما أكّد عليه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في أكثر من موقف [224].

ت. **سيناريو فشل المفاوضات**: يذهب هذا السيناريو إلى أن مفاوضات انضمام تركيا - مهما طال أجلها- سوف تفشل في تحقيق الهدف منها، وذلك بفعل عوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

- هناك اتجاه في أوروبا يذهب إلى أن مقوّمات تركيا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا تزال تختلف بشكل بارز عن نظيراتها في الدول الأوروبية.
- الاختلاف في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عن تركيا. ففي ضوء ضرورة الإجماع على انضمام أيّ دولة جديدة لعضوية الاتحاد، هناك احتمال كبير لأن تتّخذ قبرص أو أيّ دولة أخرى، مثل: اليونان أو فرنسا أو ألمانيا أو النمسا ... إلخ، حقّ النقض ضدّ قبول انضمام تركيا، حتّى مع انتهاء التفاوض حول كافّة الملفّات؛ فهذا أمرٌ سياديٌ خاصٌ بكلّ دولة عضو في الاتحاد، يقرّر حسب اعتبارات وطنية وليس أوروبية.
- ما تعيشه له أوروبا حالياً من تراجع في الأداء الاقتصادي، سبّبته أزمة الديون التي بدأت في اليونان، ثمَّ امتدت إلى البرتغال، فإيطاليا التي تُعدّ أحد الشركاء الأوائل في الاتحاد الأوروبي، والمؤسس الرئيسي لمنطقة اليورو، وإحدى الدول الصناعية السبع؛ وهي الأزمة التي من المتوقّع أن تؤثّر في قدرة الاتحاد الأوروبي المستقبلية على ضمّ دول جديدة، ومن بينها تركيا.

ج. **سيناريو الشراكة الإستراتيجية**: والذي تمّ رفضه تركياً، كما عبّرت سفيرة تركيا في النمسا - التي اقترحت الشراكة الإستراتيجية - وممثّلة تركيا في منظّمة الأمن والتعاون الأوروبي

(224) - موقع قناة التركية بالعربية (TRT):
http://www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8867:2012-05-15-14-43-59&catid=44:news-reports&Itemid=184

(سجين إيزي)، وقالت: "الشراكة المتميّزة ليس لها أيّ معنىً ولا علاقة لها بالواقع"؛ وبالتالي، فإن الخوض فيها مضيعة للوقت وهدر للطاقة"، مشيرة إلى أن: "النظام العالمي الجديد يتطلّب من أوروبا تقوية وتوسيع شبكتها، وأن تركيا تمتلك القدرة الكافية للقيام بذلك" [225].

الخلاصة

- يوجد فريق في تركيا ينظر إلى أن عضوية الاتحاد الأوروبي سيفيد تركيا في جوانب عدّة، منها: تحقيق الاندماج مع الغرب تطبيقاً لمبدأ كمال أتاتورك، تحقيق التوازن السياسي خاصّة مع اليونان، وستكون تركيا بوّابة أمريكا إلى العالم، وستتحكّم بمزيدٍ من منافذ الطاقة عالمياً.
- عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي رافعة هامة لحزب العدالة والتنمية، حيث يستطيع من خلال هذه العضوية تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها إلغاء قوّة تدخل المؤسسة العسكرية في عموم المؤسّسات التركية.
- رغم وجود بعض الأطراف التركية المتخوّفة من عضوية تركيا، إلاّ أن تخوّف الاتحاد الأوروبي يبدو أكثر وضوحاً، لعوامل عدّة، منها: الديمغرافيا التركية التي ستغيّر من الخارطة السكّانية للقارّة الأوروبية، والأصول الإسلامية لتركيا التي تخالف الأصول المسيحية للاتحاد. إن تركيا عندما تكون في الاتحاد ستصبح كما الصين في العالم من حيث الصناعات المختلفة؛ كذلك، ستزداد بشكل كبير قيمة ونوعية الصادرات التركية عالمياً.
- تركيا في الاتحاد الأوروبي تعني مدّ جسور التواصل بين الحضارات وتحقيق حوار حضاري واقعي.
- أما على "إسرائيل" ، فمن شأن عضوية تركيا الأوروبية أن تضعف الكيان لجهة تسويق الرواية الفلسطينية والعربية من خلال الأتراك. ومن جهة أخرى، قد تزداد تركيا حيادية، خاصّة أن صوتها واحد من عدّة أصوات تؤيّد "إسرائيل" في أوروبا.
- الطرح الحالي هو أن تُمنح تركيا الشراكة الإستراتيجية مع أوروبا وهذا يعني أن الغرب يريد تسخيرها لخدمته، ويبعدها عن أيّ امتدادٍ من خلال الاتحاد نحو الإقليمية الجديدة!

(225) - موقع كردستان: http://direkhamko.com/vb/showthread.php?p=66219

- يرفض الاتحاد الأوروبي إحداث تقدّم في مسيرة عملية التفاوض مع تركيا دون تطبيع العلاقات بين تركيا وقبرص، العضو بالاتحاد الأوروبي؛ وهو الأمر الذي ترفضه تركيا دون مقابل سياسي على مستوى التسوية الشاملة لقضية قبرص المقسّمة. وممّا يعزّز من هذا الاحتمال التداعيات السلبية التي سوف تنجم عن التصعيد التركي الأخير ضدّ قبرص، وتهديدها بتجميد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، في حالة تولّي قبرص الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2012؛ وهذا ما أكّد عليه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في أكثر من موقف [224].

ت. سيناريو فشل المفاوضات: يذهب هذا السيناريو إلى أن مفاوضات انضمام تركيا – مهما طال أجلها– سوف تفشل في تحقيق الهدف منها، وذلك بفعل عوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

- هناك اتجاه في أوروبا يذهب إلى أن مقوّمات تركيا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا تزال تختلف بشكل بارز عن نظيراتها في الدول الأوروبية.
- الاختلاف في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عن تركيا. ففي ضوء ضرورة الإجماع على انضمام أيّ دولة جديدة لعضوية الاتحاد، هناك احتمال كبير لأن تتّخذ قبرص أو أيّ دولة أخرى، مثل: اليونان أو فرنسا أو ألمانيا أو النمسا ... إلخ، حقّ النقض ضدّ قبول انضمام تركيا، حتّى مع انتهاء التفاوض حول كافّة الملفّات؛ فهذا أمرٌ سياديٌّ خاصٌّ بكلّ دولة عضو في الاتحاد، يقرّر حسب اعتبارات وطنية وليس أوروبية.
- ما تعيشه له أوروبا حالياً من تراجع في الأداء الاقتصادي، سبّبته أزمة الديون التي بدأت في اليونان، ثمّ امتدت إلى البرتغال، فإيطاليا التي تُعدّ أحد الشركاء الأوائل في الاتحاد الأوروبي، والمؤسس الرئيسي لمنطقة اليورو، وإحدى الدول الصناعية السبع؛ وهي الأزمة التي من المتوقّع أن تؤثّر في قدرة الاتحاد الأوروبي المستقبلية على ضمّ دول جديدة، ومن بينها تركيا.

ج. سيناريو الشراكة الإستراتيجية: والذي تمّ رفضه تركياً، كما عبّرت سفيرة تركيا في النمسا – التي اقترحت الشراكة الإستراتيجية – وممثّلة تركيا في منظّمة الأمن والتعاون الأوروبي

(224) - موقع قناة التركية بالعربية (TRT):
http://www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8867:2012-05-15-14-43-59&catid=44:news-reports&Itemid=184

(سجين إيزي)، وقالت: "الشراكة المتميّزة ليس لها أيّ معنىً ولا علاقة لها بالواقع"؛ وبالتالي، فإن الخوض فيها مضيعة للوقت وهدر للطاقة"، مشيرة إلى أن: "النظام العالمي الجديد يتطلّب من أوروبا تقوية وتوسيع شبكتها، وأن تركيا تمتلك القدرة الكافية للقيام بذلك" [225].

الخلاصة

- يوجد فريق في تركيا ينظر إلى أن عضوية الاتحاد الأوروبي سيفيد تركيا في جوانب عدّة، منها: تحقيق الاندماج مع الغرب تطبيقاً لمبدأ كمال أتاتورك، تحقيق التوازن السياسي خاصّة مع اليونان، وستكون تركيا بوّابة أمريكا إلى العالم، وستتحكّم بمزيد من منافذ الطاقة عالمياً.
- عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هي رافعة هامة لحزب العدالة والتنمية، حيث يستطيع من خلال هذه العضوية تنفيذ الإصلاحات التي من شأنها إلغاء قوّة تدخل المؤسسة العسكرية في عموم المؤسّسات التركية.
- رغم وجود بعض الأطراف التركية المتخوّفة من عضوية تركيا، إلاّ أن تخوّف الاتحاد الأوروبي يبدو أكثر وضوحاً، لعوامل عدّة، منها: الديمغرافيا التركية التي ستغيّر من الخارطة السكّانية للقارّة الأوروبية، والأصول الإسلامية لتركيا التي تخالف الأصول المسيحية للاتحاد. إن تركيا عندما تكون في الاتحاد ستصبح كما الصين في العالم من حيث الصناعات المختلفة؛ كذلك، ستزداد بشكل كبير قيمة ونوعية الصادرات التركية عالمياً.
- تركيا في الاتحاد الأوروبي تعني مدّ جسور التواصل بين الحضارات وتحقيق حوار حضاري واقعي.
- أما على "إسرائيل" ، فمن شأن عضوية تركيا الأوروبية أن تضعف الكيان لجهة تسويق الرواية الفلسطينية والعربية من خلال الأتراك. ومن جهة أخرى، قد تزداد تركيا حيادية، خاصّة أن صوتها واحد من عدّة أصوات تؤيّد "إسرائيل" في أوروبا.
- الطرح الحالي هو أن تُمنح تركيا الشراكة الإستراتيجية مع أوروبا وهذا يعني أن الغرب يريد تسخيرها لخدمته، ويبعدها عن أيّ امتدادٍ من خلال الاتحاد نحو الإقليمية الجديدة!

(225) - موقع كردستان: http://direkhamko.com/vb/showthread.php?p=66219

المبحث الثالث

الإستراتيجية التركية شرق أوسطيا ودوليا

شهدت الإستراتيجية التركية خلال الفترة الماضية وحتّى عام 2011 حراكاً متدافعاً قوياً؛ لتثبيت ذاتها كقوّة إقليمية. ولقد عملت تركيا بقيادتها الجديدة المتمثّلة بحزب العدالة والتنمية، على تفعيل مبادئ (أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية ومهندس السياسة الخارجية التركية، وقياس مدى نجاحها.

لقد كانت سياسة تركيا الخارجية منذ الثمانينيات حيال الشرق الأوسط، مبنيّة على سياسة ردّة الفعل (Reaction)، باعتبار أن الشرق الأوسط وفق المفهوم التقليدي التركي هو عبارة عن مستنقع! ولكن، قبيل تولّي حزب العدالة والتنمية السلطة (2000 - 2002)، والتي كان فيها (إسماعيل جيم) وزيراً للخارجية، وما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، تبدّل مفهوم ردّة الفعل إلى مفهوم الاستباقية (Proactive). وهذا يعني أن تركيا لا تريد الوقوف بعيداً عن الشرق الأوسط ومكوّناته وحالات الحراك المتتابعة والمستمرّة فيه. ولقد تحدّد هذا وفق بناء نظرية الأمن التركي الحديثة، والتي تتبنّى الابتعاد عن المفهوم الأمني العسكري، وتفعيل التقارب في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية وفق المقاربة الدبلوماسية. وعليه، فإن استراتيجية تركيا الشرق أوسطية والدولية في المرحلة المقبلة يمكن فهمها كما يلي[226]:

أوّلاً: مقاربات ومبادئ السياسة التركية الخارجية

- المقاربات في السياسة الخارجية التركية:

يقول (د.أحمد داوود أوغلو) وزير الخارجية التركي: "تمكّنت تركيا من صياغة مقاربة منهجية ومتماسكة للشؤون الدولية، لأنّ حزبها السياسي تمكّن من ممارسة الحكم، ما أنتج

(226) - غنيجير أوزجان (2010). تعقيب. ندوة الحوار العربي-التركي: بين الماضي والحاضر. إصدار مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص59-60.

استقراراً سياسياً في الداخل"؛ وهذا أوجد ثلاثة مبادئ منهجية وخمسة مبادئ عملية لسياسة تركيا الخارجية اليوم [227]:

- منهجية مقاربة القضايا، والمتمثّل في سلوك منهج الأزمات الذي سيطر على السياسة الخارجية طوال حقبة الحرب الباردة، حيث تستطيع تركيا استخدامه في فهمها للشرق الأوسط ومميزاتها الدبلوماسية.

- منهجية اعتماد منهجي ومتماسك:وذلك في السياسة الخارجية التركية لرؤيتها للعالم، خاصّة فيما يتعلّق بمسار رؤيتها للشرق الأوسط وآسيا الوسطى أو البلقان،وكذلك مقاربتها في أفريقيا .

- منهجية تبنّي خطاب جديد ونمط دبلوماسي:بالرغم من أنّ تركيا تحتفظ بجيش قويّ بسبب جوارها غير الآمن، فهي لا تُطلق التهديدات. بل على العكس، حيث تبنّى الدبلوماسيون الأتراك والسياسيون لغة جديدة في السياسات الإقليمية والدولية، أعطت الأولوية لقوّة تركيا المدنية والاقتصادية.

مبادئ للسياسة الخارجية التركية:

وانطلاقاً من المقاربات المنهجية الثلاث، ترشّد عملية صناعة سياسة تركيا الخارجية خمسة مبادئ تشغيلية أو عملية [228]:

- مبدأ التوازن بين الأمن والديمقراطية: فشرعية أيّ نظام سياسي تأتي من قدرته على تأمين الأمن والحرّية بالتوازي لمواطنيه.

- مبدأ صفر مشاكل مع الجيران: تتّبع علاقات تركيا مع جيرانها اليوم مساراً أكثر تعاوناً. فهناك اعتماد اقتصادي متبادل ينمو بين تركيا وجيرانها، باستثناء ما أصاب العلاقة مع سوريا نتيجة الأحداث فيها.

(227) - أحمد داوود أوغلو (2011).سياسة تركيا الخارجية: صفر مشاكل. موقع مركز الزيتونة:
http://www.alzaytouna.net/permalink/5643.html

(228) - أحمد داوود أوغلو. مكانة تركيا في العالم. مرجع سابق. ص141-150؛ أحمد داوود أوغلو. سياسة تركيا الخارجية. مرجع سابق.

- مبدأ الدبلوماسية الاستباقية والوقائية: وتهدف إلى اتخاذ خطوات قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوىً خطير، وتعتمد سياسة تركيا الإقليمية على الأمن للجميع.
- مبدأ الالتزام بسياسة خارجية متعدّدة الأبعاد: تهدف تركيا إلى بناء علاقات متعدّدة الاتجاهات مع فاعلين عالميين آخرين، وصولاً للتكاملية، لا للتنافسية.
- مبدأ الإطار في الدبلوماسية المتناغمة التي تسعى لتحقيق دور أكثر فاعلية لتركيا في العلاقات الدولية: وهذا المبدأ يعني التزاماً فاعلاً في كلّ المنظمات الدولية وفي كلّ القضايا ذات الأهمية العالمية والدولية.

ثانياً: الإستراتيجية التركية شرق أوسطياً

- على صعيد القضية الفلسطينية

يمكن لتركيا أن تقوم بدور أكثر فاعلية فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية من جهة، والتأثير على الأطراف الفلسطينية البارزة فيها، من خلال:

أ- الدور التركي سياسياً: عبر العمل على تفعيل ملفّات: المصالحة الفلسطينية الداخلية، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزّة، وذلك بالتنسيق مع دول الجوار، كما دعا إلى ذلك (أردوغان) خلال لقائه الرئيس المصري (المخلوع) حسني مبارك في كانون الثاني/ يناير 2009[229]، وإحياء عملية التسوية، وذلك من خلال:

- ممارسة المزيد من التحرّك مع الرئاسة الفلسطينية المتمثّلة في محمود عبّاس، وكذلك مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فيما يتعلّق بتحقيق المصالحة الفلسطينية، بالتوافق مع الراعي المصري.
- محاولة إعادة تفعيل مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، حيث يقول (أوغلو)، في أيار/ مايو 2012: "من دون حلّ القضية الفلسطينية لا يمكن ضمان إحلال السلام في الشرق

(229) - وثيقة رقم (21)، لقاء أردوغان مع الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ملحق الوثائق.

الأوسط"[230]. وهنا يرجّح الباحث أن لا يتمّ التركيز على اعتراف حركة حماس بشروط الرباعية الدولية، المتضمّنة الاعتراف بإسرائيل، حيث أن هذا الاشتراط يعني سبباً مباشراً لفشل تركيا كما فشلت سابقاً في عام 2006.

- التأكيد على أن أيّ حلول سياسية في المنطقة لا تكون حماس جزءاً منها لن تلقى آذاناً صاغية، خاصّة وأن ملفّات الحلّ النهائي: المياه ، الحدود، اللاجئون، القدس - ذات أبعاد إستراتيجية. ولعلّ هذا الموقف نابعٌ من التخوّف الإسرائيلي، حيث يشدّد رئيس مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي(عوديد عيران) على أنه:"يتعذّر رؤية نجاح الإسرائيليين والفلسطينيين في ردم الفجوات بينهما في قضايا الحلّ النهائي"[231]؛ وهذا يعني أن تحقيق تركيا لأيّ اختراق في موقف طرفي الصراع يتطلّب جهوداً مكثّفة.
- التدخّل بشكلٍ أكبر للعمل على إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية خاصّة فيما يتعلّق بالاستيطان، وهو الملفّ الأكثر بروزاً في عام 2012، وذلك بهدف العمل على إقامة ما يسمّى بالسلام الممكن بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ولعلّ بيان الخارجية التركية في حزيران / يونيو 2012، الذي اعتبر أن :"إقامة المستوطنات ضمن الأراضي الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، يعيق تحقيق مبدأ الدولتين ولا يغيّر من حقيقة الأمر شيئاً"، يرشدنا إلى مضمون التوجّه التركي[232].
- يجب الانتقال من التدخل في الشأن الفلسطيني تركياً كونه تدخلاً إنسانياً ليرتقي إلى أن يكون تدخلاً سياسياً. فلا يمكن أن يقبل الفلسطينيون من تركيا - مع أهمّية العون الإنساني - أن يستمرّ هذا الموقف، مع ما يقتضيه من تضحيات في العلاقة التركية مع بعض القوى، خاصّة

(230) - أحمد داوود أوغلو (2012)، لا سلام دون حلّ القضية الفلسطينية، ضمن افتتاح مؤتمر اتحاد المجتمعات الإسلامية الحادي والعشرين، اسطنبول. موقع الرسالة: alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=52397

(231) - التقرير السنوي للمخاطر الإستراتيجية على اسرائيل، موقع وكالة أنباء الشرق الأوسط، http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=11092

(232) - تركيا تندّد بمشاريع الاستيطان الإسرائيلية، موقع تركيا اليوم: http://turkeytoday.net/node/7912، وانظر وثيقة رقم (23) بعنوان : الأنشطة الاستيطانية التي تمارسها «إسرائيل» في الأراضي المحتلة، ملحق الوثائق.

وأن القضية الفلسطينية أثبتت حضورها، حيث كانت العامل المشترك في هتافات الشعوب العربية، التي استطاعت أن تطيح ببعض الأنظمة العربية.

- إيجاد صيغ قوية للتعامل مع ما يُسمّى الشرعية الدولية التي ظلمت الشعب الفلسطيني على مدى أكثر من ستّة عقود، وذلك تحقيقاً لرغبات الشعوب العربية، وبعض الأنظمة غير القادرة عن التعبير عن موقفها نتيجة سطوة بعض المحاور العربية في المنطقة؛ وذلك لأن تركيا تدرك أنها لا يمكن أن تكون قوّة أو لاعباً مركزياً في المنطقة، دون الدخول إلى الجوار العربي عبر البوّابة الفلسطينية [233].
- المساهمة في تعزيز دورها لرفع الحصار المفروض على قطاع غزّة وزيادة النشاط في المحافل العربية، نحو تحقيق هذا الأمر، كما كان من تبنٍ لقرار دعم رفع الحصار عن غزّة، والصادر عن المنتدى العربي التركي المنعقد في حزيران/ يونيو 2010 في اسطنبول[234] .

ب. الدور التركي اقتصادياً: حيث ستشهد الساحة الفلسطينية مزيداً من حالة الحراك التركي فيما يتعلّق بالمجال الاقتصادي، خاصّة:

- بعد إعلان الحكومة التركية عن نيّتها فتح بنوك تركية في الأراضي الفلسطينية، لتأمين سرعة تمويل المشاريع، وزيادة التنمية في الأراضي الفلسطينية.
- زيادة المساعدات المقدّمة من تركيا رسمياً، حيث وصلت نهاية عام 2010 إلى ما يزيد عن 220 مليون دولار أمريكي؛ والخطط القادمة تهدف إلى تنفيذ أكثر من 22 مشروع تركي في الأراضي الفلسطينية [235].

- على صعيد العلاقة مع العالم العربي

نرى أن تركيا قد انطلقت إلى العالم العربي وفق مبادئ (د.أحمد داوود أوغلو) وخاصّة

(233) - نور الدين. الدور التركي تجاه المنطقة العربية. مرجع سابق. ص15.

(234) - انظر وثيقة رقم (24) بعنوان: البيان الصادر عن المنتدى العربي التركي. في ملحق الوثائق.

(235) - «مستقبل كبير للدور التركي في المنطقة. والقضية الفلسطينية محور حقيقي». موقع جريدة القدس:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/213841

مبدأي: تصفير المشكلات، والدبلوماسية الناعمة، وعمدت إلى تحقيق هذين المبدأين من خلال: تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية عربياً، وفق رؤية الحفاظ على الأمن القومي التركي، خاصّة وأن العلاقات مع بعض دول الإقليم نتيجة الأحداث في سوريا رغم عدم تطورها إلى حالة القطيعة، إلاّ أنه أصابها حالة الجفاء؛ وهذا ما بدا واضحاً في العلاقة التركية مع إيران والعراق. وعليه، فقد أصبح هدف توثيق علاقة تركيا مع العالم العربي حالة إستراتيجية، لا يمكنها التراجع عنه، خاصّة في ظلّ ثورات "الربيع العربي" كمتغيّر تعمل تركيا على أن تستفيد منه. ولكن، لا بدّ أوّلاً من فهم واقع العالم العربي الذي أقبلت تركيا عليه، حيث استطاعت أن تبني معه علاقات وفق مبادئ سياستها الخارجية المعلنة، حتّى عام 2011، نتيجة:

أ. عوامل الضعف العربي المتراكم [236]:

- واقع التهميش في العالم العربي: حيث أن المواطن العربي عاش تحت رحمة الأنظمة العربية المستبدّة، والتي لا زالت تمارس نهج عرقلة النموّ والتطوّر في بلدانها، في محاولةٍ منها من أجل قبر معالم الوجود الإنساني للفرد العربي مع إلغاء كلّ مقوّماته الحضارية والإنسانية.
- العالم العربي والبطالة: إن واقع العالم العربي في حاجة إلى حلول عقلانية يمكن من خلالها تجاوز كلّ الأزمات، ومن أهمّها: البطالة وقلّة فرص الشغل التي يتّجه منحنى قياسها نحو الازدياد؛ وهذا الحال سيبقى مستمراً ما دامت الأقطار العربية لا تتبنّى السياسات العلمية في التخطيط التنموي الموجّه بالأهداف.
- العبثية المطبقة على العالم العربي: إن استهتار الأنظمة بمستقبل الشعوب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا زال يشكّل العبثية الخطيرة وذات الأبعاد المؤثّرة على الكثير من المجالات التي لها علاقة بنموّ وتطوّر أوطان ودول العالم العربي.
- الديمقراطية المستبعدة عربياً: ما جعل العالم العربي يعاني من انتكاسات في جميع

(236) - شنكاو هشام (2007). «واقع العالم العربي في ظلّ التحوّلات العالمية». موقع الجديدة:
http://aljadidah.com/2012/04/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7/

المجالات التي تفوّق فيها غير العرب، وفشلوا هم فيها كأمّة لها تاريخ وحضارة. وعليه، فإن الديمقراطية تسعى في جملة أهدافها إلى: إيجاد صيغة متكاملة وممكنة لحلّ مشاكل الحكم، وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، وفقاً لاعتبار أن زيادة تعظيم الحاكم لا تستقيم وتتعارض مع المزيد من الديمقراطية للمحكومين.

ب. لكن، وبرغم أهمّية ما ورد أعلاه من مؤشّرات جعلت تركيا تُقبل على العالم العربي، هناك مؤشّرات أخرى، منها:

- الموقع الجيوأمني والجيواستراتيجي: لجهة أن العالم العربي يتمتّع بمساحة جغرافية شاسعة، يمكن أن تشكّل عمقاً أمنياً واستراتيجياً لتركيا.

- القدرة الاقتصادية والمالية الكامنة في العالم العربي: تدرك تركيا أن تطبيق خطط التنمية فيها مرتبطٌ بتوافر استمرارية عجلة المال، والوطن العربي ما زال موطناً بكراً من حيث الموارد المالية والاقتصادية المختلفة؛ وقدرة تركيا على زيادة الاستثمار في العالم العربي مرتبطة بحسن الجوار وحسن العلاقة معه.

- واقع الأزمة المالية العالمية عربياً: التي كانت آثارها محدودة على بعض الدول العربية، ما أسهم في التحوّل التركي نحو استراتيجية العلاقة مع العالم العربي.

- القوّة البشرية للجيوش العربية والمقدرات القتالية لها: حيث أن المخزون البشري للجيوش العربية يشكّل قوّة أمنية لا يمكن التغلّب عليها حال تقاربها وتمازجها، إضافة إلى أن التقنيات والأجهزة العسكرية -بمختلف أنواعها- تمثّل قوّة ردع إقليمية حقيقية.

- حالة التديّن المتصاعدة في تركيا: ما جعل تركيا تتوجّه نحو العالم العربي، من خلال توثيق التعاون خصوصاً في مجال التعليم الديني؛ وهذا ما لمسناه من خلال تبادل الزيارات بين تركيا ومعهد الأزهر في مصر. وعليه، فإن إستراتيجية تركيا نحو العالم العربي ما بعد عام 2011 تمثّلت في:

ت. على الصعيد السياسي:

- تعميق دور تركيا في جامعة الدول العربية، والعمل على إعادة تفعيلها كمنظّمة إقليمية في المنطقة. وربما ستسهم تركيا في صياغة جديدة لدور جامعة الدول العربية في ظلّ المتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية، هذا بالرغم من عضوية المراقب التي حازتها في الجامعة عام 2009. لذا لا بدّ من وضع برنامج عمل مستقبلي للجامعة العربية تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن القومي في مقدّمته، في إطار تعاوني وتكاملي [237].

- تعميق الدور التركي في العالم العربي، حيث يقول وزير الخارجية التركي (أوغلو) إن: "تركيا تتطلّع إلى دور يتخطّى مقدراتها" [238]. ولكن، قد لا تتجاوز في ذلك الرؤية الأمريكية، خاصّة في ظلّ التكتلات الدولية الناشئة.

- تحقيق قوّة إقليمية بالنسبة للعالم العربي، حيث تمتلك تركيا مقوّمات الدولة الإقليمية، باعتبار أن لها إرثاً تاريخياً دينياً مرتبطاً بالأمّة العربية، التي تتطلّع إلى مشاركتها طموحها؛ كما أن لديها منعة وقوّة اقتصادية متنامية، وكذلك قوّة عسكرية متطوّرة ومتقدّمة، وقدرة عالية في إدارة السياسة للدولة، وموقع جغرافي متميّز، ونظاماً سياسياً متطوّراً، وقدرة على صياغة علاقاتها الدولية مع كثيرٍ من الدول [239]. لكنّ تركيا لن تكون الدولة الأكثر محورية، حيث ما زالت مشكلة الأكراد حاضرة في مجمل الحراك التركي الدولي، حيث يجب أن يزداد حراك الدولة التركية اتجاه الاعتراف بحقوق الأقلّيات وتلبية مطالبهم، وأن تستمرّ الحكومة في السماح لهم بممارسة الحرّيات [240].

---

(237) - «الجامعة العربية: الإصلاح والدور المطلوب»، موقع الوسط:

http://www.alwasatnews.com/328/news/read/328621/1.html

(238) - محمّد السيّد سليم (2010)، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، ضمن ندوة الحوار العربي -التركي بين الماضي والحاضر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص94.

(239) - محمود الزهّار، الحقيقة الكونية للحضارات، مرجع سابق، ص161-164.

(240) - محمّد الثلجي (2011)، تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجية، سلسلة تجربة الإسلاميون في الحكم، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم الخامس، بغداد، ص36.

- عدم التعاطي مع أيّ متغيّرات دولية لتغيير توجّهها نحو العالم العربي ولو مرحلياً، حيث أن ذلك سيُعتبر انتكاسة تاريخية ثانية لتركيا. وعليه، فإن مستقبل العلاقات التركية العربية مرهونٌ بمدى قدرتها على تعاملها مع المتغيّرات الدولية والإقليمية، من خلال إرساء قواعد النظام العالمي الجديد، وما يترتّب عليه من توازنات جديدة، والتعامل مع المشاكل العربية الذاتية [241].

- زيادة التقارب الفعلي اتجاه العالم العربي، حيث ما زالت تركيا حريصة على أن تكون جزءاً من العالم الغربي الذي يخالف فطرة ورغبة الشعب التركي والشعوب العربية والإسلامية[242]!

- تركيا مقبلة على مزيد من إجراءات رفع تأشيرة الدخول عن كثير من البلاد العربية، وذلك لتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والإقليمي لها، كما فعلت مع سوريا عام 2009؛ أيّ قُبيل الحراك فيها عام 2011. وكذلك، هي تتّجه إلى إنشاء مزيد من مجالس التعاون الاستراتيجي مع الكثير من البلاد العربية، أملاً في تفعيلها مع جميع أقطار العالم العربي، للوصول إلى ثقة متبادلة وكاملة بينهما [243].

- لكي تنتقل تركيا إلى العلاقة الإستراتيجية الكاملة مع العالم العربي، يجب أن تسعى إلى التوافق مع جوارها العربي حول مسألة المياه التي تشكّل عائقاً هاماً أمام نجاحها في العالم العربي. وبالرغم من أن التوتّرات السياسية جرّاء هذه المسألة قد تراجعت، إلاّ أنها ستبقى حاضرة كإحدى التحدّيات للعلاقة التركية-العربية.

- العمل على تمتين آفاق التعاون بين الطرفين بوصفهما قوّة كامنة قابلة لأن تكبر وتنمو وفق المناخ المحيط بهما، طالما أن مسار التفاعل والحراك مبنيٌ على التفاهم الإقليمي، خاصّة في

(241) - وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص408.

(242) - الزهّار، الحقيقة الكونية للحضارات، مرجع سابق، ص166.

(243) - نورشين غوناي آتش (2010)، وجهة نظر في التعاون والتنسيق العربي-التركي، ضمن ندوة الحوار العربي التركي: بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص170.

مجال مواجهة التحدّيات الدولية، مثل: تغيّرات المناخ، وأزمة الطاقة، والتلوّث البيئي، والأهم تحقيق الاستقرار والسلام بين دول العالم العربي وتركيا؛ ولمواجهة التحدّيات الإقليمية مثل: القضية الفلسطينية، وكذلك التخلّف العلمي والتقني، وتعزيز الحضور التركي-العربي في المنظّمات الإقليمية [244].

ث. على الصعيد الاقتصادي

- تفعيل الشراكة الاقتصادية زراعياً، خاصّة في ظلّ حاجة قطاع الزراعة في العالم العربي إلى الاستثمار المالي والتقني، وذلك وفق المعلومات الرقمية عن المساحة الزراعية للعالم العربي والتي تبلغ 71.46 مليون هكتار، وتشكّل ما نسبته 4.6 % من المساحة الزراعية عالمياً[245].

- تفعيل الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية، وعقد المزيد من المؤتمرات ذات التوجّهات الاقتصادية، مثل مؤتمر التعاون الصناعي العربي التركي الذي أسّس في كانون الأوّل / ديسمبر 2011 في اسطنبول، ودورته الثانية في أيار / مايو 2012 في مدينة طرابلس الليبية، والذي تحدّث فيه وزير الصناعة التركية (نهاد أرغون) بالقول: "ينبغي تشجيع التعاون بين البلدان بجميع الوسائل قدراً لإرساء السلام والازدهار في العالم، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يزداد أهمّية لبلادنا التي تتقاسم جغرافيا المنطقة [246].

- الاستثمار في قطاع الصناعات؛ وعلى سبيل المثال قطاع البتروكيماويات، حيث أن الشركات العربية تحتلّ المرتبة الأولى من بين الشركات العالمية، لكنّ ضعف العلاقات الصناعية المتشابكة بين العرب، وضعف الدقّة التكنولوجية للشركات، وضعف مناخ الاستثمار، يساهم في عدم تحقيق التكامل الاقتصادي. وعليه، فإن تركيا وفق اعتمادها على التطوّر والنمو الاقتصادي لها، وفي ظلّ الرغبة في التكامل الاقتصادي التركي العربي، يمكن أن تسهم في تطوير هذا القطاع تقنياً ومالياً[247].

(244) - المرجع السابق، ص180.

(245) - (هل هنا شيء ناقص) (2011)، «أسس المشروع الحضاري العربي»، موقع bi-strategia، ص6.

(246) - موقع المؤتمر الإلكتروني: http://www.aidmo.org/turkey2/

(247) - (2011)، أسس المشروع الحضاري العربي، ص9-10.

• السعي لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية بأن تكون حدودها بحلول عام 2023 مفتوحة مع كلّ جيرانها، حيث يشكّل العالم العربي المجاور لها جزءاً رئيسياً من تلك الرؤية، حيث يعني هذا تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي، بعدما قامت تركيا بالفعل بالتوقيع على اتفاقية صيف عام 2010 لإقامة اتحاد جمركي بينها وبين سوريا ولبنان والأردن والعراق [248].

ج. على صعيد التبادل الثقافي والأكاديمي

• تحدّث (ياسين أقطاي) عن أهمّية وجود شبكة لعلاقات مؤسسية بين الأكاديميين في العالم العربي وتركيا:" فالأكاديميون يمكنهم أن يكتبوا أبحاثهم ومؤلّفاتهم بلغة عربية أو تركية يمكن فهمها من الجانبين. فبدلاً من أن يذهب الباحث السوري لمرجع أجنبي عن تركيا، أو يذهب الباحث التركي لمرجع غربي لفهم العالم العربي"، من المهم أن تكون هناك مراجع عن كلٍ من العالمين بلغة أبنائها [249].

• المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من الإقبال على تعلّم اللغة التركية عربياً، وتعلّم اللغة العربية تركياً، ومزيداً من الاهتمام بالكتابة عن تركيا عربياً، والعكس صحيح. كما ستشهد الساحتين العربية والتركية إنشاء مؤسّسات ذات أبعاد ثقافية، مثل الجمعية العربية التركية للحوار والثقافة، التي انطلقت من القاهرة في أيّار/مايو 2010 [250].

• تؤكّد الكثير من الندوات المتخصّصة في العلاقات العربية-التركية: أن المستقبل لا بدّ أن ينهض بداية من التلاقي الفكري والمجتمعي والشبابي. وعليه، فإن المرحلة المقبلة ستشهد تفعيل التعاون بين الجامعات العربية والتركية، ومراكز البحث أيضاً، إضافة إلى التبادل الشبابي، مع العلم أن بداية التعاون الألماني الفرنسي في الخمسينيات من القرن الماضي كانت بالتبادل الشبابي بين البلدين [251].

(248) - نور الدين، الدور التركي اتجاه المحيط العربي، مرجع سابق، ص16.

(249) - مستقبل العلاقات التركية - العربية، موقع http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=435417

(250) - موقع تركيا اليوم: http://turkeytoday.net/node/798

(251) - علي محافظة (2010)، مناقشة في ندوة الحوار العربي-التركي: بين الحاضر والماضي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص186.

• تسعى تركيا للانفتاح على منظمات المجتمع المدني التركية والعربية، حيث ستعمل على تعظيم دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية، وفتح تلك السياسة للنقاش العام [252]، وهذا يشكّل تفعيلاً لمفهوم المجتمع الأمني (Security Community) حسب دويتش (Deutsch)؛ أيّ أنه لا داعي للهوية وللقيم في بداية التعاون حسب هذه المقاربة، ممّا يساهم في إسراع التلاقي العربي التركي رسمياً ومؤسساتياً.

- على صعيد العلاقة مع إيران

• التحرّك بمقتضى ما سيكون وليس ما كان، للتأسيس لدور تركي جديد يتجلّى من خلال محور يضمّ: مصر وإيران وباكستان، تحقيقاً لمنطلقات السياسة الخارجية التركية، بناءً على أن موازين القوى متبدّلة [253].

• إن موقع الشريحة العربية-الإيرانية-التركية الجغرافي المتحكّم في الطرق البحرية الدولية، حدّد وما زال يحدّد مسارات الصعود والهبوط للقوى العظمى منذ القرن التاسع عشر على الأقلّ وحتّى الآن، بل إن هذه الجغرافيا السياسية لا تقلّ عن - إن لم تتفوّق على - الأهمية الجيوسياسية لأيّ قوىً متحدة في حسم الصراعات الكونية [254].

• وضع أسس للشراكة الاقتصادية مع إيران، خاصّة فيما يتعلّق بقطاع الطاقة؛ وعلى وجه الخصوص، الطاقة النابعة من آسيا الوسطى والقوقاز، والانتقال من حالة التنافس - كما هو الحال عليه الآن - إلى حالة التفاهم والشراكة، مع إدخال الدول العربية لهذا القطاع عبر شراكة تركية.

• تعزيز التبادل التجاري بين تركيا وإيران، والاستفادة المتبادلة من المكوّنات البشرية والتقنية المتطوّرة والمتلاحقة بين البلدين، والعمل على نقلها إلى العالم العربي والإسلامي،

(252) - محمّد السيّد سليم، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي، مرجع سابق، ص96.

(253) - محمّد عبد القادر (2011)، ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

(254) - الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي-التركي-الإيراني www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3087.html.

تأسيساً لمرحلة قادمة تمكّن العالم العربي والإسلامي من الإدارة المطلقة لشؤونه دون أيّ حاجة للآخرين.

- **على صعيد العلاقة مع "إسرائيل"**

أ- على الصعيد السياسي: تدلّل المعطيات على الأرض على أن إستراتيجية تركيا في المرحلة المقبلة، تتّجه نحو الإبقاء على العلاقة مع "إسرائيل" ، ولو بالحدود الدنيا، من الناحية السياسية، للأسباب التالية:

- إن التآكل في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا و"إسرائيل"، وتخفيف مستوى التبادل بين الحين والآخر، لا يعني قطع العلاقة. فما زالت هناك علاقة بين تركيا و"إسرائيل" نتيجة المصالح التي تربط بينهما؛ وهذا وفق محدّدات العلاقات الدولية [255]. ويقول (ألون ليئال) الذي عمل سفيراً لإسرائيل في أنقرة: إن العلاقات الإسرائيلية التركية تأثّرت، وسوف تظلّ متأثّرة بالواقع الإقليمي في المنطقة [256].

- إن ازدياد مؤشرات التوتّر يُنظر إليه في إطار المستجدّات الطارئة التي لا تعني نسف العلاقات التاريخية، حيث تتحدّث لغة المصالح المتبادلة. ولكن، بروز متغيّرات جديدة ربّما يعني إعادة صياغة العلاقة باستراتيجية المصالح، ولكن بصياغة جديدة [257]؛ خاصّة فيما يتعلّق بملف التسوية والصراع العربي-الإسرائيلي.

ب- على الصعيد الاقتصادي: ستبقى العلاقات التركية-الإسرائيلية على أساس محدّدات المصالح المتبادلة، خاصّة بعد:

(255) - سلام الربضي (2011). «التآكل في العلاقات التركية-الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي»: http://salamalrabadi.blogspot.com/2011/07/blog-post.html

(256) - أشرف أبو سالم (2011). «مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية». موقع منتدى الإسلام اليوم: http://muntada.islamtoday.net/t97733.html

(257) - شيماء منيّر (2011). «مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء التطوّرات الراهنة». موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=97158&eid=2026

- ازدياد التبادل التجاري من عام 2008 إلى عام 2011 بوتيرة متصاعدة؛ وهذا من المعطيات التي تؤكّد استمرار العلاقة الإستراتيجية بين "إسرائيل" وتركيا [258].

- المشروع التركي-الإسرائيلي المشترك لمدّ أنابيب نفط وغاز إلى الهند من بحر قزوين مروراً بمرفأي جيهان التركي وإيلات الإسرائيلي.

- مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكّل تركيا لبّه الأساسي، ويسمّى Med Stream Project ، بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار، ويربط البحور الأربعة (قزوين والأسود والمتوسط والأحمر)؛ ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط، ضمن رؤية تركية لدورٍ محوريٍ أكبر في مشروع طاقة [259].

ثالثاً: الإستراتيجية التركية دولياً

- على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية

أ. على المستوى السياسي:

- عدم التصادم مع الولايات المتحدة، بالرغم من حالة الضعف الأمريكي وعدم القدرة على التدخل الكامل في القضايا الدولية، نتيجة لأسباب مالية وأمنية داخلية وخارجية. إن عالم أحاديّ القطبية، والذي تقوده الولايات المتحدة، رغم ما يعتريه من اهتراء وضعف، إلاّ أن القطبية الأحادية (Unipolar Moment)، أوجدت بروز التكتلات الإقليمية المختلفة، والتي ستحدّد مصير قوّة الولايات المتحدة [260]. وبالرغم من أن النظام الذي نعيشه الأحاديّ وما زال قائماً، إلاّ أنه فقد على الأرض الكثير من قوّته وقدراته، وأصبح يعيش اليوم مرحلة الحراك الإقليمي والدولي [261].

(258) - يمكن مراجعة التقدير الاستراتيجي، الأعداد: (2008، 2009،2010،2011.) الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

(259) - أمن الطاقة الإسرائيلية والجيو بوليتيك الإقليمية، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية: http://www.airssforum.com/showthread.php?t=89922

(260) - أمين حطيط (2010). «التكتلات الإقليمية والنظام الدولي الجديد». شؤون الأوسط، بيروت، عدد 136، ص14.

(261) - سمير صالحة (2010). التكتلات الإقليمية والنظام الدولي الجديد. شؤون الأوسط، بيروت، عدد 136، ص15.

- بذل المزيد من الدبلوماسية التركية لتحسين العلاقات وتطويرها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخية التي تحول دون ذلك، مع الإبقاء في الوقت ذاته على علاقاتها الوطيدة مع أذربيجان، حيث أن العلاقات بين تركيا وأرمينيا لها امتدادات إقليمية ودولية مهمّة، كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كلٍ من الولايات المتحدة وروسيا؛ وبالتالي، لها تأثير في العلاقات التركية مع كلٍ منهما[262].

- عدم الاعتماد على استراتيجية واحدة في التعامل مع الولايات المتحدة، حيث أن المتغيّرات الإقليمية المتلاحقة توجب على تركيا إعادة صياغة استراتيجيتها وفق الوقائع المستجدّة على الأرض. وهذا الفهم تلجأ إليه الولايات المتحدة، حيث تقوم بتغيير استراتيجيتها كدولة كبرى عند تحقيق أو عدم تحقيق أهدافها [263].

- تحفيز مؤسّسات البحث العلمي، وخاصّة مراكز الأبحاث، على زيادة نشاطها البحثي في تقديم التصوّرات وسيناريوهات للعلاقة الممكنة بحدودها الدنيا والعليا، فيما يخصّ توجيه الدولة التركية في علاقاتها مع العالم والولايات المتحدة على وجه الخصوص، حيث تمتلك الولايات المتحدة أكثر من 1850 مركز بحث، تقدّم النصح والتوجيهات والقراءات للسياسة الداخلية والخارجية للإدارة الأمريكية؛ وهو ما اصطلح عليه بمؤسسات (Think Thank)، خاصّة وأن مثل هذه المراكز تعطي الدلالات على مدى رضا الشعوب عن السياسة الخارجية والداخلية للدولة. ففي تركيا مثلاً، قام مركز (Metro Poll) التركي بإجراء استطلاع للرأي في أيّار / مايو 2011، أظهر أن 43% من المستطلعة آراؤهم يرون في الولايات المتحدة تهديداً خارجياً لتركيا [264].

ب- المستوى العسكري:

- استمرار التعاون العسكري والاستفادة من المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، مع

(262) - بشير عبد الفتّاح(2011)، «السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة»: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=362586&eid=165

(263) - غالب أبو مصلح (2012)، «(أوباما) والإستراتيجية الأمريكية»، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141، ص63.

(264) - أوراق باحث للدراسات، التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص117.

الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن لا يتمّ وضع الأسس للعلاقة العسكرية بين تركيا الولايات المتحدة، حيث أن العالم العربي والإسلامي يريد تركيا ذات الأهمية الإستراتيجية له، وليس تركيا ذات العلاقة المتغيّرة التي تمثّل مفتاح فهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[265].

- تذكير الولايات المتحدة بما تريده تركيا منها، والمتمثّل في: مساعدة تركيا مساعدة فاعلة لمزيد من الدور في آسيا الوسطى، وتدعيم الاقتصاد التركي، والضغط لتكون تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، حتّى يمكن أن تتوافق تركيا مع مطالب الولايات المتحدة منها، وهي: استمرار تدفّق مصادر الطاقة، وتجنّب الصدامات الإقليمية التي تهدّد المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وضمان عدم قيام قوّة معادية قادرة على التحكّم بالمصالح الأمريكية في المنطقة[266].

- إعادة دراسة الخدمات المقدّمة تركياً إلى الولايات المتحدة، خاصّة قاعدة إنجرليك التي تستضيف ستّ مقاتلات أمريكية، وتنفّذ الولايات المتحدة من خلالها 70% من الإمدادات الجوّية في العراق وأفغانستان، والتي تعني توفير 160 مليون دولار سنوياً لصالح الولايات المتحدة[267].

ت. المستوى الاقتصادي:

- زيادة التفاعل الاقتصادي بين البلدين، وتحقيق مزيد من الاستفادة من المزايا للمنتجات التركية في الأسواق الأمريكية، كما حدث في الإعفاءات الضريبية للمنتجات التركية في الأسواق الأمريكية عام 2008 [268]؛ مع التركيز في العلاقات مع الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة، على مجالات التعاون الاستراتيجي في الطاقة والتجارة والاستثمار والاستقرار الإقليمي[269].

(265) - خليل العناني، مع الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة، مرجع سابق، ص149.

(266) - ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، مرجع سابق، ص224.

(267) - المرجع السابق، ص230 .

(268) - المرجع السابق، ص153.

(269) - موقع صحيفة الشعب: http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/6786806.html

- بالرغم من أن التعاون الدفاعي التركي الأمريكي اليوم يتمثّل الاهتمام المشترك بالحفاظ على الأمن الإقليمي، فإن موجبات الدور الإقليمي لتركيا تفرض أن تعيد دراسة أهمّية منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكي، والتي تشكّل قوّة لتركيا من جهة، ويشكل واستفزازاً لدول الجوار التركي من جهة أخرى، وهذا يتطلّب الخروج برؤية واضحة [270]، وفق أبعاد الأمن القومي تركياً وإقليمياً.

- إن سرعة تعافي الاقتصاد التركي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، توجب على تركيا أن تتحدّث مع الولايات المتحدة بلغة المصالح وليس الاستماع كما تريد الولايات المتحدة، حيث أن [271]:

1 - أزمة العجز المالي وتصاعد الدين العام في الولايات المتحدة، التي فرضت تخفيضات في الإنفاق الدفاعي على مدى السنوات العشر القادمة تصل إلى 450 مليار دولار، الأمر الذي انعكس في تخفيض حجم القوّة البشرية لكلٍ من الجيش ومشاة البحرية، وفي إلغاء أو إبطاء برامج تطوير عدّة لأنظمة تسليح تقليدية.

2 - الفشل الواضح في نتائج تطبيقات إستراتيجية مكافحة التمرّد وبناء الأمم التي اعتمدتها الولايات المتحدة في حروبها الجدلية في كلٍ من العراق الذي غادرته في نهاية عام 2011 دون نتائج إيجابية محقّقة، أو في أفغانستان التي خاضت الولايات المتحدة فيها أطول حروبها عبر تاريخها العتيد، والتي تتهيّأ أيضاً لمغادرتها بحلول العام 2014 دون توقّع نتائج مقنعة.

- على صعيد الاتحاد الأوروبي

- استمرار تركيا في محاولاتها لدخول منظومة الاتحاد الأوروبي، حيث يبدو ذلك أكثر نفعاً من التوقّف عنها. فأن تكون تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي له دلالاته الإستراتيجية إقليمياً ودولياً[272].

(270) - أوراق باحث للدراسات (2012). التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقّعات وتحدّيات. مركز باحث للدراسات. بيروت. ص89.

(271) - صفوت الزيّات (2012). الأمن العربي 2012: تصدّعات داخلية ومناطحات خارجية. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. ص7-8 .

(272) - إبراهيم غانم. جدلية الاستيعاب والابتعاد. مرجع سابق. ص183.

- العمل على إتمام مشاريع البنية التحتية الخاصّة بإنتاج الكهرباء، بما في ذلك بناء المحطات النووية ومشاريع الطاقة المتجدّدة، لتصبح تركيا بوّابة الطاقة الهيدروكربونية لأوروبا [273].

- التركيز على أن تكون استراتيجية الطاقة للقارّة الأوروبية قابلة للاستفادة منها، من خلال تركيا وما تمثله من موقع استراتيجي.

- استمرار رفض أيّ طرح غير أن تكون تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي.

- استمرار التواصل بين تركيا والاتحاد الأوروبي في المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل مسألة الإرهاب – والذي يعني بالنسبة لتركيا أيّ عمل يهدّد أمنها القومي – حيث أكّد على ذلك وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) في نيسان / أبريل 2012، لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلجيكي(ديدييه) [274].

- الاستمرار في العلاقات الاقتصادية المختلفة؛ سواء على صعيد التبادل التجاري، أو الاستفادة من المكتسبات التكنولوجية للحضارة الغربية التي تمثّلها أوروبا، من خلال التركيز على المصالح المشتركة بينهما، واستراتيجية الدور التركي-الأوروبي كوحدة واحدة، حسب حديث وزير الخارجية التركي أمام مركز السياسة الأوروبية في بروكسل بالتعاون مع اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال التركي TUSKON، حيث قال: "إن تركيا والاتحاد الأوروبي، يجمعهما تاريخ واحد ومصير مشترك. ولذلك، ينبغي أن تكون لدينا رؤية مشتركة تجاه ما ينبغي أن نعمله معاً؛ لجعل هذه الرؤية حقيقة [275].

إن تركيا اليوم، وهي تحاول الوصول إلى تحقيق استراتيجياتها في الاتجاهات المتعدّدة من جانب، والتي قد تكون متناقضة ومختلفة من جانب آخر، تدرك أن مقوّمات القومية الجديدة لا بدّ أن

(273) - بشير عبد الفتّاح(2011). السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة؛
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=362586&eid=165

(274) - موقع أخبار العرب: http://arabic.news.cn/world/2012-04/05/c_131507753.htm

(275) - موقع عرب ترك - http://www.arabturkdialog.com/trade/node/41

ترتكز على فهم واضح للمستقبل المنظور. وإن تركيا اليوم تعيش حالة من الحراك الداخلي، خاصّة في ظلّ تعدّد الإستراتيجية الإقليمية التركية، والتي تعمل على أن تتّسق مساعيها لأن تكون ضمن الناظم الدولي الحديث، والذي يتضمّن نوعاً جديداً من الكيانات ذات المجتمع المدني القوي والمؤسسات غير الحكومية الفاعلة [276]. وفي نفس الوقت، رغم ما أعلنته تركيا من مبادئ لسياستها الخارجية، إلاّ أن استراتيجيتها الخارجية أيضاً تقوم في جزء منها على القوّة التي تتطلب: الاستقلالية، والحرّية، والتصرّف، والنفوذ القويّ في المجتمع الدولي، مع ثبات الرأي بصعوبة إدارة النظام الدولي من جانب قطب واحد أو قوّة عظمى واحدة [277].

وعليه، يرجّح الباحث أن تركيا لن تستطيع تحقيق كلّ ما تصبو إليه في المرحلة المقبلة، خاصّة وأن مبادئ سياستها الخارجية التي وضعها (أوغلو) لم تستطع النجاح في تنفيذها كاملة، في ظلّ حالة عدم التوافق التركي والإيراني والعراقي السوري، بالرغم من إعلان تركيا بأن موقفها فيما يتعلّق بالملف السوري له مرجعية إنسانية؛ وكذلك بالنسبة للعلاقات التركية-الأوروبية التي ما زالت تشهد حالة من التأرجح.

الخلاصة

بعد انتهاء الفصل الرابع من الدراسة، والذي استعرضنا فيه العلاقات والإستراتيجية التركية شرق أوسطياً ودولياً، والذي اشتمل على العلاقات التركية-العربية والإسلامية والدولية، وفق ما يلي:

- دور تركيا في القضية الفلسطينية ترك أثراً مباشراً على العلاقات التركية-الإسرائيلية؛ فهي قضية شكّلت حالة من الإجماع والاتفاق التركي حولها من جهة، وهي أكثر الأدوات استغلالاً من قِبل الدول العربية في تقييمها للعلاقة بين تركيا و"إسرائيل" من جهة أخرى.

(276) - مارك إمستيوز (2010). قواعد اللعبة .. الكتاب الرائد في العلاقات الدولية. إعداد قسم الترجمة بدار الفرقان. ط1. دار الفرقان. القاهرة. ص61.

(277) - المرجع السابق. ص137؛ عدنان السيّد حسين (2010). نظرية العلاقات الدولية. ط3. مؤسّسة مجد للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ص163.

- فوز حماس في الانتخابات التشريعية في العام 2006، ومن ثمّ زيارة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل مؤخّراً لتركيا حدثاً إقليمياً، شكّلت منعطفاً للتدخل التركي العلني في القضية الفلسطينية على صعيد التسوية بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، خاصّة في ظلّ الطلب التركي من حماس الاعتراف بإسرائيل ورفض الحركة لذلك الطلب.

- استقبال تركيا لرئيس الوزراء إسماعيل هنيّة في العام 2011 أسهم في كسر الحصار السياسي عن غزّة ، خاصّة بعد المطالبات التركية للمجتمع الدولي بعدم الوقوف موقف المتفرّج على الممارسات الإسرائيلية عامّة، وضدّ غزّة على وجه الخصوص [278].

- النظرة المناصرة لتركيا تجاه القضية الفلسطينية من الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية، حيث رأى الشارع الفلسطيني عامّة والغزّي خاصّة أن الموقف التركي - حتّى ولو كان إعلامياً - يعطيه دعماً معنوياً، وأن المواطن الفلسطيني لم يتعوّد أن يرى مواقف علنية قوية ممثّلاً مثل موقف القيادة التركية. أمّا حماس، فرأت في الموقف التركي ممارسة فعلية للاعتراف بها ممثّلاً للشعب الفلسطيني وفق نتائج الانتخابات في العام 2006 .

- حاولت تركيا الاجتهاد على صعيد التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلاّ أنها لم تستطع إحداث أيّ تغيّر دراماتيكي، لأن موقفها كان مبنياً على اعتراف حماس بشروط الرباعية!

- حول ملف المصالحة الفلسطينية الداخلية، يمكن قراءة الحراك التركي فيه بشكل عام، على أنه مرتبطٌ بعدم تجاوز تركيا الخطوط الحمراء التي تعترضها في هذا الملف، وأهمها الدور العربي المتمثّل في مصر وقطر. وتريد تركيا أن تؤكّد على أنها أهم شريك إقليمي في الحوار مع حماس وفتح في وقتٍ واحد، وأنها تقف على مسافة واحدة منهما. ولذا، فإنها محلّ إجماع فلسطيني؛ والحراك في ملف المصالحة هو مقدّمة للحراك في مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

(278) - انظر وثيقة رقم (25). موقف تركيا من الهجمات على غزّة . ملحق الوثائق.

- الموقف التركي باتجاه القضية الفلسطينية يحوز على جزء كبير من الاهتمام الأمني، لدى قادة الكيان الإسرائيلي. ولكن، الأهم هو: كيف تستطيع "الدولة الإسرائيلية" تعزيز وضعها في الواقع المتغيّر الذي تعيشه، خاصّة في ظلّ ما يسمّى "الربيع العربي".

- أثّرت مجريات الحراك السوري، خاصّة بُعيد انطلاق الثورات العربية، على العلاقات التركية-السورية، منذ آذار/ مارس2011. ومن ذاك الوقت أصبحت العلاقة توصف بالأسوأ في تاريخهما. وعليه، فإن تركيا تواجه في سوريا امتحاناً دقيقاً لسياستها الخارجية .

- إن للعلاقات التركية - الخليجية دلالة إستراتيجية بالنسبة لتركيا، وتتمثّل بالسعي للدخول على خطّ معادلة الأمن الإقليمي في الخليج. فهذا المتغيّر سوف يعزّز على الأرجح من الحضور التركي في المنطقة، ويمنحه بعداً هيكلياً جديداً. كذلك قد يدفع هذا المتغيّر باتجاه إعادة بناء هيكلي للعلاقات التركية-الإسرائيلية في شقّها الأمني، ويدفع باتجاه إعادة صوغ معادلة التعاون الإقليمي في المنطقة.

نتائج الدراسة

لقد أجابت هذه الدراسة عن جميع الأسئلة التي وضعها الباحث، حيث عالجت نشأة العلاقة بين اليهود والعثمانيين في الدولة العثمانية، وصولاً إلى الإجابة عن مستقبل الإستراتيجية التركية شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقتها بإسرائيل.

وقد استطعنا بحمد الله تعالى وفضله،أنّ نقيّم مدى صحّة فرضيات الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، من خلال دراسة مراحل تطوّر العلاقة التركية-الإسرائيلية في الاتجاهات المختلفة حتّى عام 2011 ومحدّداتها: التركية، والإسرائيلية، والإقليمية، والدولية؛ وكذلك تأثير العلاقات التركية شرق أوسطياً ودولياً على العلاقة مع "إسرائيل"، وصولاً إلى الإستراتيجية الممكنة لتركيا شرق أوسطياً ودولياً في المرحلة المقبلة:

أولاً: على الصعيد التركي الداخلي

- ما قبل عهد العدالة والتنمية: أسهمت الأوضاع الداخلية في تركيا من عام 2000 حتّى 2002 في توفير عوامل ساعدت في وصول حزب العدالة والتنمية إلى قيادة الدولة:

أ- العوامل السياسية: محرّكات النظام السياسي التركي في تلك الفترة لم تعد تعمل كما ينبغي، وكذلك البرلمان التركي كان عمله شبه مجمّد.

ب- العوامل الاقتصادية:ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وعجز القطاعات الاقتصادية المتراكمة أسهم في تقلّص الاستثمارات الداخلية والخارجية وزيادة معدّلات البطالة، ما أدّى إلى إغلاق الكثير من الشركات التجارية.

- عهد حزب العدالة والتنمية: قام الحزب بعدّة إجراءات لتحسين الأوضاع الداخلية في تركيا، ممّا أسهم في انتخابه لثلاث دورات متتالية. وقد برز نشاطه من خلال:

أ- إفشال محاولات ومخطّطات الانقلابات التي تورّط فيها عدد من العسكريين المتقاعدين، وآخرون لا يزالون بالخدمة؛ ومنها قضية أرجنكون.

ب- إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية الغربية. وقد استطاع الحزب أن يرسخ إلى حدٍ كبيرٍ صورة الممارسات الديمقراطية وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي.

ت- إنجاز التعديلات الدستورية التي تمّ إقرارها في سبتمبر 2010 بنسبة 58%. وهي تشمل إعادة هيكلة أجهزة القضاء، ومحاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية، بما يحجّم دور المؤسسة العسكرية في السياسة، ويضعِف تأثير القوى العلمانية في المعادلة السياسية.

ث- لعبت كاريزما رئيس الوزراء (رجب طيّب أردوغان) دوراً مهمّاً في التفاف الشعب حول الحزب، حيث نجد نسبة غير قليلة ممّن يصوّتون لحزب العدالة والتنمية بسبب إعجابهم بشخصيته القوية، ومواقفه الجريئة؛ وهو ما يثير حماسة الأتراك.

ج- هدفت سياسات الحزب الاقتصادية إلى تحقيق النهضة الاقتصادية في تركيا بالرغم من الأزمة المالية العالمية، خاصّة فيما يتعلّق بقوّة العملة التركية والقوة الشرائية لها؛ وكذلك تخفيض الديون الحكومية والخارجية. إن خروج تركيا من الأزمة المالية الاقتصادية في النصف الثاني من العام 2010 فعلاً، وزيادة الناتج المحلّي فيها يدلّل على نجاحٍ في إدارة الأزمة المالية وتداعياتها. كما تغلّبت تركيا على المشكلة التاريخية لارتفاع معدّلات التضخم.

ح- يأتي الاقتصاد التركي في المرتبة الـ 16 من بين أكبر الاقتصاديات في العالم (بعد كندا وقبل أستراليا وتايوان)، وهو يُعدّ أكبر اقتصاديات الشرق الأوسط .

خ- الاهتمام الحكومي بقطاع الصحّة، حيث بلغت ميزانية الصحّة في عام 2010،13 مليار و400 مليون ليرة.

د- أما في قطاع التعليم، فقد ارتقت الحكومة به من خلال البدء في حوسبته، من خلال توزيعها جهاز (IPAD) على 15 مليون طالب ومدرّس. كما تمّ إنشاء 49 جامعة حكومية و29 جامعة أهلية جديدة.

ذ- في مجال الحرّيات، ألغت الحكومة خطر المرجعية الدينية على الأمن القومي التركي، وسمت بممارسة الحرّيات، وأنشأت قناة تركية ناطقة بالعربية.

- إن الشعب التركي مقبلٌ على مزيد من الالتصاق بتاريخه الذي حاول أتاتورك إبعاده عنه. وهذا يعني أن تركيا ستشهد بناء مؤسّسات دينية جديدة أصبحت سمة من سمات تركيا؛ وكذلك الإقبال الكبير على تعلّم القرآن الكريم واللغة العربية؛ وهذا يعني أن عجلة التدين أصبحت متسارعة، وستؤدّي إلى نتيجة هامة: إن حزب العدالة والتنمية نجح بامتياز في أن يحقّق الكرامة والحرّية والعيش الكريم لمواطنيه، لكن عليه أن يسارع إلى التوافق مع الحالة الدينية لشعبه؛ وإلاّ فإن تركيا إذا ما توفّرت شخصية جامعة ومؤسسة ذات إجماعٍ ستكون مقبلة على أن تقود قوّة أخرى غير حزب العدالة والتنمية المجتمع التركي!

ثانياً: على صعيد القضية الفلسطينية

- شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية حتّى عام 2002 تطوّراً كبيراً، وصلت إلى حدّ التعاون الاستراتيجي نتيجة التوجّه التركي نحو "إسرائيل" لتحقيق العلاقات الإستراتيجية مع الغرب والولايات المتحدة. أما علاقتها بالعالم العربي، فلم تكن بنفس التوجّه!

- العلاقة التركية-الفلسطينية خلال عهد العدالة والتنمية: مرّت بمراحل عدّة: منذ وصول هذا الحزب في تشرين الثاني / نوفمبر 2002 وحتّى الهجوم الوحشي على غزّة في كانون الأوّل ديسمبر 2008، كانت العلاقة التركية مع "إسرائيل" في سياق طبيعي، وحتّى تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، حيث أعلنت تركيا رفض الحصار الإسرائيلي على غزّة والانطلاق نحو دور إقليمي على صعيد عملية التسوية. ومن ذلك الوقت حتّى يومنا (مرحلة الحراك الثوري العربي وتغيّر أنظمة ذات وزن إقليمي مثل مصر)، تسير تركيا لتطوير مواقفها باتجاهين: الأوّل:

استخدام العبارات أكثر جرأة فيما يتعلّق بإسرائيل على صعيد العلاقات السياسية، في حين أن العلاقات الاقتصادية في تطوّر وفق الأرقام، والعلاقات العسكرية ما زالت في إطار التعاون خاصّة بعد زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي (إيهود باراك) إلى تركيا في كانون الثاني/ يناير 2010 ، حيث أكّد الطرفان خلالها على استمرار التعاون العسكري والأمني المشترك وفق أكثر من 60 اتفاقية ما زالت سارية المفعول بينهما في المجال العسكري والأمن ولاستخباري. أما الاتجاه الثاني، فيتمثّل في محاولة التأثير في نتائج الحراكات الثورية العربية، باعتبار أن ذلك يعيد العلاقات التركية-العربية إلى المقاربة التاريخية بينها وبين والعالم العربي.

- الموقف الداخلي التركي تجاه القضية الفلسطينية يتّسم بتأثير عدّة قوى، وهي: الشعب، وهو المحرّك الرئيس، والذي بدأ يلتحم بعمقه الإسلامي من خلال تصاعد الحالة الدينية في تركيا، النظام والذي يقوده حزب العدالة والتنمية، والذي يقترب أكثر نحو الاهتمام بقضايا العالم العربي لأسباب داخلية وخارجية، ورجال الأعمال الذين تأكّدوا من مدى أهمّية التبادل التجاري مع العالم العربي والإسلامي وأصبحوا يشكّلون جماعة ضاغطة؛ وأخيراً، الأقلّيات التي تنتظر أن تنال حقوقها كاملة، كما تنادي الحكومة التركية فيما يتعلّق بحقوق الشعوب العربية.

- ستشهد الساحة الفلسطينية مزيداً من الحراك التركي مستقبلاً، خاصّة على صعيد الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية، وستعمل على إعادة تفعيل مسار التفاوض بصيغة جديدة، تتلاءم والمتغيّرات في المنطقة.

ثالثاً: على صعيد العالم العربي

- بدأت تركيا تنظر إلى دول الشرق الأوسط وفق مفهوم الاستباقية، بدلاً من سياسة ردّة الفعل، وذلك في الفترة قبيل تسلّم حزب العدالة والتنمية (2000- 2002)؛ وهذا يعني أن تركيا لا تريد الوقوف بعيداً عن الشرق الأوسط ومكوّناته وحالات الحراك المتتابعة والمستمرّة فيه.

- سعت تركيا، خاصّة في عهد حزب العدالة والتنمية، إلى أن تكون وسيطاً في الشرق الأوسط على صعيد عملية التسوية، في الملف الفلسطيني-الإسرائيلي من جهة، والملف السوري-الإسرائيلي من جهة أخرى. لكنها لم تستطع أن تحرز أيّ نتائج على صعيد هذين الملفّين.

- رأت تركيا في العالم العربي تربة خصبة ملائمة لإقامة علاقات ذات أبعاد إستراتيجية مع دوله، وكونه سوقاً مهمّة، وتدرك تركيا مدى أهمّية الأسواق العربية عامّة، والخليجية خاصّة، بالنسبة لاقتصادها؛ كما أنها تريد أن يتعزّز الاستقرار السياسي من خلال البوّابة الاقتصادية لعلاقتها مع جوارها العربي والإسلامي.

- لم تستطع تركيا أن تحوز على ثقة الدول العربية بالصورة التي تريدها، لأسباب كثيرة، من أهمّها: عدم تأكّد الأنظمة العربية من حقيقة التوجّه التركي نحوها، والفراغ الذي يمكن لتركيا أن تملأه في ظلّ التجاوب العربي معها. وعليه، انتقلت تركيا إلى تشكيل المجالس الإستراتيجية بينها وبين دول العالم العربي منفردة، مثل ما تمّ مع سوريا والعراق.

- ما زالت هناك قضايا بحاجة إلى معالجة من حيث الرؤية ووضوح الموقف تركياً، خاصّة فيما يتعلّق بملف المياه الذي له أبعاده الأمنية والسياسية؛ وهذا ما يتّضح من اهتمام الأنظمة العربية بالمياه كبعد هام في محددات العلاقة مع تركيا.

- قدرة الحراك الثوري للشعوب العربية في تغيير المسارات السياسية للعديد من الدول العربية، والتي كان آخر ثمارها فوز محمّد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية حسب إعلان اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة يوم الأحد 24 /2012/6، وربح البورصة المصرية 18 مليار جنيه في يومين متتالين بعد فوز مرسي بالرئاسة؛ وهذا ما يجعل تركيا تعاود قراءة الخارطة الشرق أوسطية من جديد، مع بروز قوّة عربية سيتم الاعتماد عليها لتؤسّس لإقليمية العالم العربي.

- كانت القراءة السابقة تعتمد على مدى قدرة تركيا أن تكون قوّة إقليمية استناداً إلى حالة

تهميش الأنظمة العربية من قِبل القوى الكبرى، وتهميش الشعوب من قِبل أنظمتها، وكذلك واقع التخلّف الاقتصادي رغم الثروات الكبيرة في الأقطار العربية؛ إضافة إلى: عدم وجود التخطيط التكاملي، سواء بين مكوّنات كلّ دولة أو بين الدول العربية بعضها مع بعض. أما القراءة المستقبلية القريبة، تؤكّد أن تركيا حريصة أكثر من أيّ وقتٍ مضى على تعزيز الشراكة الكاملة مع الدول العربية .

رابعاً: على صعيد العلاقة مع إيران

- رأت تركيا في إيران قوّة مهمّة في المنطقة؛ وهذا ما دفع نجم الدين (أربكان) لتحدّي الولايات المتحدة وقراراتها الخاصّة بفرض الحظر الاقتصادي عليها، والقيام بزيارة إلى إيران للتأكيد على عمق العلاقة التركية-الإيرانية .

- تمثّل إيران بالنسبة لتركيا مصدراً مهمّاً للطاقة، وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية التركية إلى الأمام .

- أسهم وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم في توثيق العلاقات الإيرانية-التركية، حيث تمّ الارتقاء بالعلاقات السياسية والدبلوماسية من خلال عضوية تركيا وإيران في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

- تنظر إيران إلى تركيا بنفس الرؤية التركية إلى إيران، من حيث أن تركيا هي ممر هام لها فيما يخصّ الطاقة إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز.

- مارست تركيا دوراً مهمّاً فيما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، وقادت حراكاً دولياً لمنع ضرب المنشآت الإيرانية . كما عارضت تركيا في مجلس الأمن القرار 1929 في حزيران/يونيو 2010، والذي ينصّ على:" فرض عقوبات على إيران ".

- أدّت الأحداث في سوريا إلى اصطفاف إيران إلى جانب القوى المدافعة عن النظام السوري والمتمثّلة في روسيا والصين، مقابل وقوف تركيا في صف القوى المطالبة بإنهاء النظام،

وتتمثّل في الدول العربية، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعليه، فإن العلاقات التركية-الإيرانية يعتريها الفتور في هذه المرحلة.

- ستسعى تركيا وإيران لتعزيز التبادل التجاري بينهما، والاستفادة من المكوّنات البشرية والتقنية المتطوّرة والمتلاحقة بين البلدين، والعمل على نقلها إلى العالم العربي والإسلامي تأسيساً لمرحلة قادمة يتمكّن فيها من الإدارة المطلقة لشؤونه دون الحاجة للغير.

- أما على صعيد الأهداف في العالم العربي، فإن حالة "الربيع العربي" دفعت تركيا وإيران للنظر إلى العالم العربي بمنظور غير الذي كانتا تنظران إليه سابقاً، وعليهما أن تبنيا استراتيجيتهما الجديدة على أساس هذا الفهم.

خامساً: على صعيد العلاقة مع آسيا الوسطى والقوقاز

- تسعى تركيا لتحقيق التعاون الاستراتيجي مع هذه الدول، وصولاً إلى جعل مفهوم العالم التركي واقعاً، خاصّة وأن تلك الدول تمثّل امتداداً تاريخياً لتركيا، وسكّانها ينطقون اللغة التركية، والثانية تشكيل قوّة داعمة اقتصادية متبادلة، حيث تنظر تركيا إلى تلك الدول على أنها مخزون أممي للطاقة بكلّ أنواعها.

- إن تمدّد تركيا نحو جمهوريات آسيا الوسطى يمثّل فرصة تاريخية لكسر عزلة تركيا، التي كان يتهدّدها الانغلاق على الداخل. والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسناً مطّرداً. والسبب في ذلك يعود إلى أن حزب العدالة والتنمية بزعامة (رجب طيّب أردوغان) نجح في إعادة صياغة علاقاته مع تلك البلدان على أسس جديدة قائمة على التعاون والمصالح المشتركة.

- تمحور الاهتمام التركي حول الولايات المتحدة وروسيا وإيران والصين والاتحاد الأوروبي. فبالرغم من وجود علاقات لتركيا مع كثير من تلك الدول، إلاّ أن الفراغ السياسي والتخلّف الاقتصادي في بعضها، والتي لديها روابط تاريخية مع تركيا، أعطى تركيا ميزة عن تلك الدول.

- ما يمكن قوله أن إيران تعتبر بأن مستقبل علاقاتها مع تركيا أقوى من مستقبل علاقاتها بأيّ حليف آخر، لأنها علاقات تعتمد على الانتماء الجغرافي والثقافي .

- ترغب تركيا في تنفيذ مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكّل هي لبه الأساسي، بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار؛ وهو يربط الأبحر الأربعة: قزوين، والأسود، والمتوسط، والأحمر، ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط؛ ونجاح تركيا في القوقاز يعني نجاحها في تحقيق شراكة اقتصادية هامة مع روسيا والصين.

- نجحت تركيا في مساعدة الكثير من دول آسيا الوسطى والقوقاز في الحصول على عضوية منظمات كومنولث الدول المستقلة (CIS)، ومنظّمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ومنظّمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومنظّمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود (BSEC).

سادساً: على صعيد العلاقة مع "إسرائيل"

- شكّل وصول حزب الرفاه برئاسة (نجم الدين أربكان) عام 1996 إلى السلطة أولى الخطوات نحو التحوّل التركي في العلاقة مع الغرب و"إسرائيل" باتجاه العمق العربي والإسلامي، وهذا ما عجّل في الانقلاب على أربكان!

- كانت العلاقة بين تركيا و"إسرائيل" قائمة على أساس التعاون الاستراتيجي، نتيجة شعور كلٍ منهما بأن المحيط الإقليمي المشترك يشكّل خطراً على أمنهما القومي. وانطلاقاً من ذلك الفهم، بُنِيت العلاقات الإستراتيجية بينهما حتّى عام 2002 على أساس توسيع دائرة تحالفهما، وتحسين قدراتهما الاقتصادية والعسكرية، وصولاً لتشكيل قوّة ردع في المنطقة. ولكن، رغم ذلك، فإن تركيا نتيجة النضوج التاريخي لشعبها كانت تنظر بعينٍ أخرى إلى العالم العربي.

- أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي وصولاً إلى أحداث سبتمبر 2001، تحوّلاً تركيا كبيراً باتجاه التمحور حول الفهم الأمريكي للإرهاب، مّما أسهم في توسيع الفجوة بين الشعب التركي وحكومته، وصولاً إلى تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في العام 2002 .

- استمرّت العلاقات التركية-الإسرائيلية في التحسن، خاصّة على صعيدي العلاقات الاقتصادية والعسكرية، وصولاً إلى تبادل تجاري زاد عن 4.1 مليارات دولار في عام 2011، مقابل 3.2 مليار تقريباً في العام 2010. والعلاقات العسكرية تحديداً ما زالت مستمرّة، في ظلّ 60 اتفاقية أمنية وعسكرية ما زالت تحكم العلاقة بين البلدين!

- أمّا العلاقات السياسية، فتشهد حالة من الجفاء لاعتبارات كثيرة، منها: عدم تنفيذ "إسرائيل" شروط إعادة العلاقة مع تركيا بعد قتلها تسعة مواطنين أتراك في حادثة اعتدائها على سفينة مرمرة في العام 2010، والمتضمّنة الاعتذار لتركيا، وتعويض الضحايا، ورفع الحصار عن غزّة؛ وهذا أسهم في المزيد من التقرّب التركي تجاه رئيس السلطة الفلسطينية، وحركة حماس باعتبارها ممثّلاً منتخباً للشعب الفلسطيني .

- يلقي عامل الثورات العربية بظلاله على صعيد العلاقة التركية-الإسرائيلية، خاصّة بعد فوز مرشّح الإخوان المسلمين د. محمّد مرسي في الانتخابات المصرية، حيث أن مصر اليوم لن تكون في أيّ حال عمقاً أمنياً استراتيجياً لإسرائيل. وهذا يعني أن تركيا تحاول إعادة صياغة علاقاتها مع "إسرائيل" دون قطعها تماماً!

سابعاً: على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة

- تنظر الدولة التركية إلى الولايات المتحدة بأنها القوّة الأهمّ في العالم. وهذا ما نلمسه من خلال مسيرة التعاون الاستراتيجي الطويلة بين البلدين .

- شكّل فوز حزب العدالة والتنمية حدثاً مهماً للعالم وللولايات المتحدة، حيث أن قادته من مدرسة (أربكان)، ولكنّ توجّهاتهم علمانية، مّما أسهم في كبح جماح الجيش عن محاولات الانقلاب على السلطة السياسية، كما فعل مع (أربكان)، الذي جرى الانقلاب -حسب مصطفى الطحّان- بإيعازٍ من الولايات المتحدة الأمريكية.

- لتوجّه التركي نحو العالم العربي، خاصّة بعد رفض الأتراك المشاركة في الحرب على

العراق في العام 2003، وجفاء العلاقة مع "إسرائيل" نتيجة الممارسات الإسرائيلية ضدّ سكّان قطاع غزّة، أسهم في إعادة مراجعة العلاقة الأمريكية- التركية، ولكن وصول الرئيس الأميركي (أوباما) للحكم 2009، أرجع هذه العلاقة إلى نصابها السابق!

- تنظر تركيا إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي لقبولها عضواً فيه، وهو ما توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية ولو علناً.

- نتيجة الدعم المتواصل من قِبل الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن نسبة التأييد التركي لأميركا تستمرّ في الانخفاض. فقد وصلت إلى 30 % في العام 2010 ، بعدما بلغت 53% في العام 2004؛ وهذا يعطي مؤشّراً على مدى الحراك الجماهيري التركي ضدّ.

- تركيا لا يمكن لها الاستغناء عن الولايات المتحدة لعوامل كثيرة،أهمّها: صعود قوى إقليمية ذات تأثير سياسي واقتصادي دولي مثل روسيا والصين؛ وكذلك رغبة تركيا في أن تصل إلى المرتبة العاشرة اقتصادياً على مستوى العالم في سنة 2023، في الذكرى المئوية لإعلان الجمهورية التركية.

- مساعدة تركيا في الحفاظ على أمنها القومي، خاصّة فيما يتعلّق بمحاربة حزب العمّال الكردستاني.

- تعرف تركيا أن الشرق الأوسط يشكّل أهم الأبعاد الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن حالة الحراك الثوري فيه يمكن أن تسهم في تعزيز دور تركيا، وتجعلها أكثر أهمّية بالنسبة للولايات المتحدة!

- ستعمد تركيا إلى عدم الاعتماد على استراتيجية واحدة في التعامل مع الولايات المتحدة، حيث أن المتغيّرات الإقليمية توجب عليها إعادة صياغة استراتيجياتها وفق الوقائع المستجدّة على الأرض. وهذا الفهم تلجأ إليه الولايات المتحدة نفسها حيث تقوم بتغيير خططها واستراتيجياتها وفق ما تقتضيه مصالحها العليا.

- إن الولايات المتحدة، بسبب المتغيّرات الإقليمية والدولية، ستنتقل من القيادة الدولية إلى التحكّم الإقليمي، وكذلك حال روسيا؛ والعالم سيصبح واقعاً بين قطبين إقليميين، وحالة التنافس في آسيا الوسطى والقوقاز تعكس فعلاً حالة القطبية هذه!

ثامناً: على صعيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

- هناك أسباب عديدة تحول دون قبول الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا فيه؛ وأهم تلك الأسباب: البعد الديني الذي تتخوّف منه أوروبا، كذلك القوّة الديمغرافية التي تتميّز بها تركيا، خاصّة لناحية أن سكّانها تتجدّد أعمارهم، في حين أن نسبة كبار السنّ في الاتحاد أكبر بكثير من الشباب. وكذلك أن تركيا ستكون الأكثر استفادة اقتصادياً حين تستخدم الإمكانات الاقتصادية الأوروبية لخدمتها.

- الجيو أمنية الإقليمية لتركيا فيما يتعلّق بجوارها لم تتّسم بالاستقرار الأمني، خاصّة على جبهتي سوريا والعراق، لفترات زمنية متعاقبة، ممّا أوجب عليها أن تعزّز أمنها من خلال ارتباطها بالاتحاد الأوروبي.

- توافق المواقف الأوروبية مع ما تطرحه الولايات المتحدة، يعني ضرورة العمل لأن تكون تركيا عضواً في الاتحاد. واستمرار هذا السيناريو مرتبط بعوامل إقليمية أخرى، مثل بقاء قوّة إيران الإقليمية، وبروز قوّة إقليمية عربية مثل مصر أو دول الخليج، يُسهم في تخفيف الولايات المتحدة من مواقفها المتشددة تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي.

- إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيجعل قيمة الرقم المالي للصادرات أكثر من الواردات؛ وهذا سيضخّ فائضاً اقتصادياً للخزينة التركية يوجّه نحو جوانب أخرى في الدولة. كما أن الوجود التركي أوروبياً سيؤثّر إيجاباً على ارتفاع التبادل التجاري. كما أن عضوية تركيا ستسهم في تثبيت قوّة الاقتصاد الأوروبي وزيادة قوّة اليورو، الذي يواجه أزمات متتالية على خلفية الأزمات المالية التي تعصف بأوروبا منذ سنوات.

- تعمل تركيا على استغلال الورقة القوقازية للتأثير بالإيجاب على مسألة قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، حيث أن واردات الطاقة الأوروبية من تلك الدول تمر من تركيا.

- يتمّ التداول في أوروبا حول ضرورة أن تمنح تركيا الشراكة الإستراتيجية معها؛ وهذا يعني أن الغرب يريد تسخير تركيا لخدمته، ويبعدها عن أيّ تأثير إقليمي أو دولي، ولو تحت المظلة الأوروبية! ولكن، هذا الطرح قوبل برفض مباشر من تركيا، التي ستبقى تواصل السعي لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

توصيات الدراسة

- قراءة تنامي الحالة الدينية في تركيا ضمن رؤية سياسية وإستراتيجية، لجهة التعامل معها وفق مبدأ الحرّيات، ما يعني أن الساحة التركية مقبلة على نشوء مؤسّسة أو قوّة ذات أبعاد إسلامية واضحة، وأفرادها سيكونون أصحاب ثقل سياسي في تركيا.

- ضرورة مراجعة حزب العدالة والتنمية لرؤيته السياسية، خاصّة فيما يتعلّق بتوجّهه نحو العالم العربي والإسلامي على أسس جديدة، في ظلّ "ثورات الربيع العربية"، بما يسهم في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بينهما على أسس واضحة.

- تعزيز الحضور الدبلوماسي التركي في المحافل الدولية على صعيد تعزيز المواقف والقضايا التي تشكّل حولها إجماعاً عربياً.

- تحديد اتجاهات المستقبل التركي. فالعالم العربي بدأ يتشكّل على نحوٍ يمكن تبيان ملامحه خلال المرحلة المقبلة؛ وهذا يتطلّب تحديد التوجّه التركي نحو العالم العربي وطبيعة المقاربة الجديدة في التوجّه التركي إقليمياً.

- الإبقاء تركياً على التوازن الإيجابي مع العالم العربي، خاصّة على صعيد المساعدة في بلورة أيّ عملية تسوية محتملة مع "إسرائيل" مستقبلاً.

- إنشاء المزيد من المنظمات المتخصّصة في العلاقات التركية العربية، ذات الأبعاد التكاملية والموازية للعلاقات الرسمية، حيث يسهم مثل هذا الإجراء في تقريب الشعوب من بعضها.

- ضرورة تفعيل الشراكة العربية الإقليمية مع تركيا، على مختلف الصعد، وذلك حتّى يتمّ تشكيل محور جديد ومؤثّر في الإقليم.

- العمل على إيجاد حلول للمسألة الكردية والمسألة الأرمينية في تركيا، لما لذلك من أهمّية في ترسيخ الحضور المستقبلي الإقليمي والدولي لتركيا.

- العمل على الوصول إلى صيغ متّفق عليها بين تركيا والعالم العربي فيما يخصّ العلاقة المائية المرحلية والمستقبلية، حيث يشكّل هذا الملف في المرحلة المقبلة عاملاً دافعاً أو كابحاً لأيّ علاقة عربية مع تركيا.

- إعادة بناء منظّمة التعاون الإسلامي بصيغ جديدة وتفعيل مؤسساتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة عموماً.

- إعادة بناء جامعة الدول العربية على أسس جديدة تساعدها على النهوض من كبوتها، والعمل على أن تكون على قدر آمال شعوب العالم العربي، على أن تقوم الجامعة العربية بإعطاء دور فاعل لتركيا على قاعدة الشراكة الإيجابية بينهما.

- ضرورة أن ترتقي تركيا في علاقتها مع الولايات المتحدة على أساس التوازن في تلك العلاقة، وليس على أساس المصلحة فقط. وهذا يعني أن علاقة تركيا بالولايات المتحدة توجب أن تراعي بعد العلاقة الاستراتيجية مع العالم العربي والإسلامي.

- العلاقة مع القارّة العجوز – أوروبا – يجب أن تتّسم بمنطق القوّة الاقتصادية والسياسية والتاريخية لتركيا، حيث بات واضحاً أن عامل التاريخ الإسلامي لتركيا هو العامل الأبرز لرفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

- السعي المتواصل والحثيث من أجل تغيير توجّه المنظمات الدولية، خاصّة مجلس الأمن الدولي، في التعامل مع القضايا العربية من خلال السعي لبلورة حالة الاتحاد العربي والإسلامي كقوّة دولية كبرى يمكن من خلالها السعي للتأثير في مسار مجلس الأمن وآليات عمله.

- السعي التركي إلى توثيق العلاقة مع دول آسيا الوسطى، مع البحث عن الشراكة العربية الممكنة في المشاريع الإستراتيجية هناك، بما يسهم في مزيد من التقدم والتنمية للبلاد العربية وتركيا ودول آسيا الوسطى معاً.

- إعادة النظر في العلاقة مع العراق وإيران، بما يؤدّي لعودة العلاقة إلى طبيعتها، خاصّة في ظلّ الموقف المعروف التركي من جهة، والموقفين الإيراني العراقي من جهة أخرى، حول الأزمة الراهنة في سوريا.

- إن المنطقة التي تشهد تنامي مشروع عربي جديد، مهّد له حراك "الثورات العربية"، وفي ظلّ وجود القوّة التركية، وكذلك القوّة الإيرانية، يتوجب إيجاد الصيغ التي من شأنها التوصل إلى تفاهمات تعزز قوّة هذه القوى الثلاث؛ بعيداً عن التدخل في الشأن الداخلي لأي منها لا على أساس مذهبي أو سياسي أو ثقافي أو غير ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة النهوض بمستوى حياة الشعوب جميعها.

- تحديد مسار جديد للعلاقة التركية مع "إسرائيل" بما يخدم أهداف وطموحات الشعوب العربية، وتخفيض العلاقات معها إلى أدنى حدٍ ممكن، مع ضرورة أن يتمّ البدء بإبطال الاتفاقات الأمنية مع "إسرائيل"، والتي أبرمتها الحكومات التركية السابقة لتعزيز أمن "إسرائيل"؛ فهذا من شأنه أن يجعل تركيا أكثر مصداقية عند العرب .

- إعادة بناء عقيدة أمنية عربية وتركية مشتركة تكون الشعوب عنصر الأمان فيها، وبناء اتفاقيات أمنية تركية–عربية تساعد في إيجاد مناخ يعزّز الشراكة الدائمة، ويحقّق الإقليمية للعالم العربي ولتركيا بالتوازي، وفق مفهوم الإقليمية الجديد المبنيّ على توفير أسس الحياة الكريمة للشعوب في هذه المنطقة.

- التزام الأنظمة العربية بضرورة تحقيق الإصلاح الحقيقي في بلدانها، بما يكفل تحقيق الحرّية والكرامة للشعوب العربية، ورفع مستوى جودة التعليم، مع التسليم بأن لا نظام عربي سيكون بمعزلٍ عن أن يطاله التغيير، حيث أن السيادة والديمقراطية لا يلتقيان فبقدر تعزيز الديمقراطية يجب التخلي عن سيادة النظام، والعكس صحيح!

خاتمة الدراسة

- إعادة تفعيل التواجد العربي في المنظمات الدولية والإقليمية، وفق رؤية مشتركة مستندة إلى دراسات الخبراء وآراء المتخصّصين، بما يسهم في توحيد الموقف السياسي العربي الذي كان غائباً على مدى عقود، خاصّة تجاه القضية الفلسطينية.

- بناء مراكز بحث متخصّصة في الشأن العربي والتركي والإسلامي، داخل في تركيا والعالم العربي، حيث يجري عقد المؤتمرات من خلالها حتّى تكون حالة الحراك الثقافي والفكري مستمرّة من دون انقطاع أو تأثير من أيّ جهة، مع ضرورة الأخذ بما تقدّمه تلك المراكز لجهات صنع القرار في تركيا والعالم العربي.

- زيادة التبادل فيما يتعلّق بطلّاب الجامعات، خاصّة طلّاب الدراسات العليا في جميع التخصّصات. وتخصّص العلاقات الدولية والإستراتيجية تحديداً للمساهمة في بناء جيلٍ من الأكاديميين ذوي الخبرات المختلفة في سبيل تحديد مسار العلاقات البينية مستقبلاً.

- الوصول إلى تفاهم واضح بين تركيا والقوى الصاعدة في العالم العربي والإسلامي، وعلى رأسها مصر وإيران، لبلورة خطط عمل يمكن تنفيذها، وصولاً للشراكة الثابتة فيما بينها.

- التعامل تركيا وعربياً مع الولايات المتحدة على أسسٍ جديدة، أهمّها تصعيد نبرة التواصل على قاعدة المصالح المتبادلة ومستقبل الشعوب في المنطقة، وتأمين ثرواتها.

- إعادة تفعيل التواجد العربي في المنظمات الدولية والإقليمية، وفق رؤية مشتركة مستندة إلى دراسات الخبراء وآراء المتخصّصين، بما يسهم في توحيد الموقف السياسي العربي الذي كان غائباً على مدى عقود، خاصّة تجاه القضية الفلسطينية.

- بناء مراكز بحث متخصّصة في الشأن العربي والتركي والإسلامي، داخل في تركيا والعالم العربي، حيث يجري عقد المؤتمرات من خلالها حتّى تكون حالة الحراك الثقافي والفكري مستمرّة من دون انقطاع أو تأثير من أيّ جهة، مع ضرورة الأخذ بما تقدّمه تلك المراكز لجهات صنع القرار في تركيا والعالم العربي.

- زيادة التبادل فيما يتعلّق بطلاّب الجامعات، خاصّة طلاّب الدراسات العليا في جميع التخصّصات. وتخصّص العلاقات الدولية والإستراتيجية تحديداً للمساهمة في بناء جيلٍ من الأكاديميين ذوي الخبرات المختلفة في سبيل تحديد مسار العلاقات البينية مستقبلاً.

- الوصول إلى تفاهم واضح بين تركيا والقوى الصاعدة في العالم العربي والإسلامي، وعلى رأسها مصر وإيران، لبلورة خطط عمل يمكن تنفيذها، وصولاً للشراكة الثابتة فيما بينها.

- التعامل تركيا وعربياً مع الولايات المتحدة على أسسٍ جديدة، أهمّها تصعيد نبرة التواصل على قاعدة المصالح المتبادلة ومستقبل الشعوب في المنطقة، وتأمين ثرواتها.

خاتمة الدراسة

وجد الباحث نفسه ملزماً بكتابة هذه الخاتمة في إطار رسم إستراتيجية الأمل بالمستقبل نحو بناء هذه الأمّة، ليس بمفهوم واقعيٍ ومتفاعلٍ على الأرض فقط، بل كحقيقةٍ يعيشها الإنسان بكلّ ما تعنيه هذه الكلمة .

إن البحث حول تركيا ينبغي أن يأخذ المسار الواقعي المتجرّد من العاطفة، التي قد تُسهم القراءة الخاطئة على أساسها بالوصول إلى قرار خاطئ يسيء إلى تاريخ أمّة. كما ينبغي أن يُنظر إلى تركيا بعيداً عن الرؤية الحزبية أو الأيديولوجية والتي تعطي تصوّراً واضحاً يُبقي متّخذ القرار في صورة مسبقة لما يمكن أن يكون. ومن تتابع الأحداث، يرى الباحث من واقع مفاهيم ومدارس العلاقات الدولية يجب أن يجتهد الخبراء العرب والمسلمين في وضع تعريفات ومبادئ ممارسة في هذا العلم، بعيداً عن المفاهيم التقليدية التي قد تُخرج الأنظمة من مربّع إلى آخر؛ بل تجعلها تسير بعكس توجّهات التاريخ! ولعلّ ما قام به أتاتورك من انقلاب على تاريخ وحضارة الدولة العثمانية ليتّخذ العلمانية منهجاً وحيداً لحكمه -بغضّ النظر عن التفسير الدقيق للعلمانية - رغم علمه أنه لن يقنع شعبه بنهجه، فإنه فأكمل طريقه باتخاذه من الجيش مظلّة لمشروعه، مما يدلل على خطورة أن يبقى ساستنا وقادة أنظمتنا ومفكّرينا يتبعون مسالك المدارس الغربية في مفاهيم العلوم الإنسانية، لأنهم في لحظةٍ ما سيجدون أنفسهم خارج التاريخ كما رأينا من أمثلة ونماذج حاضرة في العالم الغربي والعربي على حدٍ سواء.

إن التغيّرات والتحوّلات التي تشهدها البلاد العربية راهناً تشكّل حالة مهمّة للدراسة في

مراجع الدراسة

سياق أكثر من بيئة. فبيئة الحركات الإسلامية ترى في ما يسمّى (الربيع العربي) انتصاراً كبيراً لها، فيما بيئة منظمات المجتمع المدني ترى فيها تحوّلاً مؤقّتاً وفق قواعد موازين قوى دولية وإقليمية. أمّا بيئة الأحزاب والتيّارات الأخرى، فترى فيها مخرجاً مهماً نحو بناء الديمقراطية والدولة المدنية! ويلاحظ الباحث أن كلّ فريقٍ يجد ما يكفي من العوامل التي تؤيّد ما يذهب إليه. ولكن، المهم أن البيئات المكوّنة للدولة في المفهوم الحديث، والتي يجب أن يكون لديها رؤاها الإستراتيجية للنهوض، على اعتبار أن الفرد فيها هو أساس النهضة، ما تزال مع مكوّنات الدولة، ومكوّنات الأمّة، تعيش حالة فقدان الثقة، وهو ما ينتظره الغرب منّا، حتّى يقنع شعوبنا بأن قادتنا ورؤساءنا الجدد غير جاهزين للحكم! ولكن، ما حدث في فلسطين، وما أعقبه من قيام نموذج حكم إسلامي في غزّة، قدّم دلالات على أن الأمّة ما تزال بخير، وأن قادتها ما زالوا يميلون تجاه شعوبهم؛ وهذا يرشدنا إلى ضرورة أن تجتمع الأمّة العربية والإسلامية على كلمةٍ سواء، بغضّ النظر عن الاختلاف الفكري أو المذهبي بين أبنائها، للوصول إلى ما ينهض بهذه الأمّة العظيمة.

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم البيّومي غانم (2009): جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية -الأوربية، تجربة الإسلاميون في الحكم، القسم السادس، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بغداد.

2. إبراهيم البيّومي غانم (2009): مع إيران: جدلية الاستيعاب والاستبعاد، من كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم -ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

3. إبراهيم الداقوقي (1995): فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، العلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

4. إبراهيم أوزتورك (2009) : الاقتصاد وعقدة التحوّلات الكبرى، من كتاب: تركيا تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

5. إبراهيم بيضون وآخرون (1999)، العلاقات التركية-الإسرائيلية: مخاطر وتحدّيات، ط1، منشورات الحركة الثقافية في لبنان، بيروت.

6. أحمد صدقي الدجاني (1998): الجذور التاريخية للشرق أوسطية، ندوة بعنوان: الشرق الأوسطية: مخطّط أمريكي-صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة.

7. أحمد عبد الرحيم مصطفى (1993): أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة.

8. أحمد عثمان (1994): تاريخ اليهود، ج3، مكتبة الشروق، القاهرة.

9. أحمد نوري النعيمي (1992): الحركات الإسلامية في تركيا: حاضرها ومستقبلها، دراسة حول صراع الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمّان.

10. أحمد نوري النعيمي (1997): يهود الدونمة والدولة العثمانية، مؤسّسة الرسالة، بيروت، دار البشير، الأردن.

11. الأزمة المالية العالمية 2009/2008 (2009): منظّمة المؤتمر الإسلامي، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

12. أسامة محمّد أبو النحل: الدولة الفلسطينية: بين الواقع وإمكانية التطبيق، قيد النشر في القاهرة. (لدى الباحث نسخة مخطوطة منه).

13. إسماعيل صبري مقلّد (2011): العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

14. أكمل الدين إحسان أوغلو (1993): العلاقات العربية-التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات، القاهرة.

15. أنور الجندي (1979): يقظة الإسلام في تركيا، دار الأنصار، ماليزيا.

16.بشير نافع (1999): الإمبريالية الصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة.

17. بيان نويهض الحوت (1991): فلسطين: القضية، الحضارة، الشعب، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.

18. خالد وليد محمود (2007): آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

19. خليل العناني (2009): مع الولايات المتحدة .. مصالح إستراتيجية متبادلة، ضمن كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

20. خورشيد حسين دلي (1999): تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق.

21. رضا هلال (1999): السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)، دار الشروق، القاهرة.

22. رفعت سيّد أحمد (1993): الصراع المائي بين العرب وإسرائيل، دار الهدى للتوزيع، القاهرة.

23. رنا خماش (2010): العلاقات التركية - الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.

24. رواء زكي يونس الطويل (2008): مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية 1923-2007، مركز الدراسات الإقليمية، بغداد.

25. سليم الصويص (1970): أتاتورك منقِذ تركيا، وباني نهضتها الحديثة، ط1، مطبعة شتلر، عمّان.

26. سيار الجميّل (1997): العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث- من العثمنة إلى العلمنة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

27. شحادة موسى (1971): علاقة "إسرائيل" مع دول العالم، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

28. طارق عبد الجليل (2009): الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، من كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

29. طلعت أحمد مسلّم (1998): الجذور التاريخية للشرق أوسطية، ندوة بعنوان (الشرق الأوسطية: مخطّط أمريكي صهيوني)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

30. عايدة العلي سريّ الدين (1997): العرب والفرات بين "إسرائيل" وتركيا، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

31. عايدة العلي سريّ الدين (1997): دول المثلّث: بين فكّي الكمّاشة التركية-الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت.

32. عبد الله فهد النفيسي (1999): إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر، الكويت.

33. عبد المنعم سعيد (1993): حرب الخليج والفكر العربي، دراسة نقدية لكتاب محمّد حسنين هيكل، ط1، دار الشروق، القاهرة.

34. عبد الوهاب المسيري (2003): البروتوكولات واليهودية والصهيونية، ط8، دار الشروق، القاهرة.

35. عدنان السيّد حسين (2010): نظرية العلاقات الدولية، دار مجد للدراسات النشر والتوزيع، بيروت.

36. علي حسن باكير (2009): تركيا الدولة والمجتمع: المقوّمات الجيوسياسية والجيو إستراتيجية، من كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

37. علي حسن حلاّق (1980): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية من 1897 إلى 1909، ط2، الدار الجامعية، بيروت.

38. عماد الضميري (2003): تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمّان.

39. عماد موسى (2009): أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

40. عمّار جفّال (2005): التنافس التركي- الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.

41. فريد كورتل (2009): الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفيّة علاجها، جامعة الجنان، دار المنى للطباعة والنشر، طرابلس، لبنان.

42. كريمة منصور شاهين (2009): كيف ترى واشنطن التحوّلات في تركيا، تجربة الإسلاميون في الحكم، القسم السابع، مركز الكاشف للمتابعة للدراسات الإستراتيجية، بغداد.

43. محرم إكشي (2009): في آسيا الوسطى والقوقاز .. تأمين جسور الطاقة، من كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

44. محمّد الجاسر (2002): تركية: ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق.

45. محمّد السيّد سليم (2010): الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها: بحث حول الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر، ط1، المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز الاتجاهات السياسية العالمية، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

46. محمّد حوات (2002): مفهوم الشرق أوسطية وأثره على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

47. محمّد عزّة دروزة (1946): تركيا الحديثة، مطبعة الكشّاف، بيروت.

48. محمّد علي سرحان (2002): اللوبي الصهيوني العالمي .. الحلف الاستعماري وقضية فلسطين، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق.

49. محمّد نور الدين (1993): الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في: العرب والأتراك في عالم متغيّر، ج1، تحرير: ميشال نوفل، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت.

50. محمّد نور الدين (1998): تركيا: الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

51. محمّد نور الدين (2001): حجاب وحراب: أزمة الهوية في تركيا، ط1، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت.

52. محمّد نور الدين (2009): السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات، من كتاب: تركيا: تحدّيات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

53. محمّد ياسين الغريري (2010): الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993 2010-)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

54. محمود الزهّار (2011): الحقيقة الكونية للحضارات، ط1، روابي القدس للطباعة والنشر، بيروت.

55. مصطفى الزين (1991): ذئب الأناضول، ط1، رياض الريّس للكتب والنشر، قبرص، لندن.

56. مصطفى الطحّان 1994): فلسطين والمؤامرة الكبرى، ط1، المركز العلمي للكتاب الإسلامي، الكويت.

57. معين محمود (2009): "إسرائيل" واختراق جبهة آسيا، مركز باحث للدراسات، بيروت.

58. ممدوح عبد المنعم (2012): تركيا والبحث عن الذات، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.

59. ميشال نوفل (2010): عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت.

60. هدى درويش (2000): العلاقات التركية-اليهودية، ج2، دار القلم، دمشق.

61. هيثم الكيلاني (1997): "البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، والاتفاقية العسكرية التركية-الإسرائيلية في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

62. وليد رضوان (2002): العلاقات التركية-العربية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

63. وليد رضوان (2006): تركيا: بين العلمانية والإسلام، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

64. وليد رضوان (2006)، العلاقات العربية-التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

65. وليد عبد الحيّ (2009): مستقبل المكانة الإقليمية لإيران عام 2020، دار البيان، الجزائر.

66. يوسف الجهماني (1997): حزب الرفاه – الإسلام السياسي الجديد- الرهان على السلطة، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق.

ثانياً: المراجع المترجمة

1. إبراهيم عبيد (2008): تطوّر العلاقات الإسرائيلية-التركية وتداعياتها (1991-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس.

2. أحمد آق كوندوز، سعيد أوزتورك (2008): الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول.

3. أحمد داود أوغلو (2011): العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمّد جابر عبد الجليل وبشير كوروغلو، ط2، الدار العربية للعلوم والنشر- ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

4. أرسين كلا يجوغلو (1996): السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، الحوار العربي-التركي، منتدى الفكر العربي 18،عمّان.

5. آلون ليال (1999): تركيا في الشرق الأوسط: نفط وإسلام وسياسة، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة.

6. أوفيرا بنجيو وجنسر أوزكان (2003)، التصوّرات العربية لتركيا وانحيازها إلى "إسرائيل" بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، دراسات عالمية، عدد 51، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

ثالثاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

7. جراهام فولر (2009): الجمهورية التركية الجديدة كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي.

8. جيم زانوتي (2012): التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: توقّعات وتحدّيات، ترجمة مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ص19.

9. حسين بسبس، عمر أوزباي (2011): رجب طيّب أردوغان: قصّة زعيم، ترجمة: رمضان يلدرم، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت.

10. حقّي أوغور (2009): تركيا وإيران .. البعد عن حافّة الصدام، كتاب: تركيا: بين تحدّيات الداخل ورهانات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

11. ستيفن فلاجان (2011): أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

12. سيوم براون (2004): وهم الحكم، ط1، شركة الحار الثقافي، بيروت.

13. عبد الكريم عجيل (2011): العلاقات التركية-الإسرائيلية في ضوء الإستراتيجية التركية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، لبنان.

14. عنبار، إفرايم (1996)، التعاون الاستراتيجي بين "إسرائيل" وتركيا في أوسط متغير، حوارات حول قضايا الأمن القومي، ترجمة الدار العربية، الدرار العربية، القاهرة، ص62.

15. غاليا ليندن شتراوس (2011)، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية وانعكاسات ذلك على "إسرائيل"، ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والوطني الفلسطيني، موقع مدوّنة الشأن الإسرائيلي.

16. فريديريك كاجان (2008): النفوذ الإيراني في المشرق العربي والعراق، تعليق صلاح نصراوي، ترجمة المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، القاهرة.

17. فلاديمير دانيلوف (1991)، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب والجيش، ترجمة: يوسف الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

16. فيليب روبنس (1993): تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، مكتبة مدبولي، القاهرة.

17. كامل عبد الرضى صالح (2009): موقف تركيا من الصراع العربي-الإسرائيلي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، بيروت.

18. مؤتمر هرتسيليا السابع (2007)، ميزان الأمن القومي في "إسرائيل"، ترجمة وإصدار: مركز باحث للدراسات، بيروت، ص237.

19. مارك إمستيور (2010): قواعد اللعبة: الكتاب الرائد في العلاقات الدولية، ط1، دار الفاروق، القاهرة.

20. ماري ملز باتريك (1986): سلاطين بني عثمان (صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي)، ط1، مؤسّسة عزّ الدين للطباعة والنشر، بيروت.

21. مصطفى طوران (1997): يهود الدونمة، ترجمة: كمال خوجة، دار الإسلام، استانبول.

22. مليحة إلتون إيشيك (2010): الخيارات الإستراتيجية لتركيا: إقليمياً ودولياً وموقع الوطن العربي، من كتاب الحوار العربي-التركي: بين الماضي والحاضر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

23. ندوة بعنوان: الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

24. مورتون أبراماوتز، وجسيكا سيفس (2012)، العراق على شفير الهاوية، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ص2-5.

25. يسري الغول (2011)، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية -الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزّة.

26. يوسف الجهماني (1999): تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر، سلسلة ملفات خاصّة، سوريا.

27. يوسي ألفر (2011): العلاقات الإسرائيلية المتوتّرة مع تركيا وإيران: بعد شدّ الأطراف، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص6.

28. يوسي ميلمان، دان رابيف (1991): جواسيس المخابرات الإسرائيلية، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية، عمّان.

رابعاً: الدوريات والدراسات والندوات

1. "القانونية والسياسية"، جامعة الكوفة، عدد2، ص11.

2. "كلمة الرئيس بوش في افتتاح مؤتمر مدريد (1991)"، مجلّة الدراسات الفلسطينية، العدد 8.

3. إبراهيم خليل العلاف (2005): خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، العراق.

4. أحمد أبو هدبة (2012): التقرير الإسرائيلي من يناير حتّى مارس 2012، مجلّة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141.

5. أحمد الباسوسي (2009): رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط، سلسلة تجربة الإسلاميون في تركيا، القسم السابع، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بغداد.

6. إدجار أوبالانس (1998): الارتباط الإسرائيلي-التركي، الحرس الوطني، الرياض، عدد 197.

7. إدريس بووانو (2005): تجربة الإسلاميون في الحكم، إسلاميو تركيا، العثمانيون

الجدد "البدايات، المكوّنات، التحوّلات، المعادلات"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم الثالث، بغداد.

8. ترجمات (2008)، الديناميكيات المتغيّرة في تركيا والتداعيات على العلاقات الأمريكية التركية، تعليق فؤاد السعيد، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.

9. تركيا والقضية الفلسطينية (2010)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

10. التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل لعام 2010 (2011)، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني، غزّة.

11. جلال عبد الله معوض (1996): العلاقات -لإسرائيلية حتّى نهاية الثمانينات، شؤون عربية، عدد 88.

12. جلال معوّض (1990): "العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات"، مجلّة شؤون عربية، بيروت، عدد 63.

13. جلال معوّض (1992): "دور تركيا في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، الجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلّة شؤون عربية، عدد 69 .

14. جلال معوّض (1998): "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

15. جلال معوض (2006): "عملية صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، المستقبل العربي، بيروت، عدد 227.

16. جنكيز تشاندرا (1996): التقارب التركي-الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد 51.

17. جهاد عودة (2003): "التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي"، مجلّة السياسة الدولية، عدد 153، مجلّد 38.

18. جهاد عودة (2003): "التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي"، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 103.

19. حسن أبو طالب (1998): "الدلالات الإستراتيجية للمناورات البحرية التركية الإسرائيلية"، مجلّة السياسة الفلسطينية، نابلس، عدد 18.

20. حسن بكر أحمد (2009): "العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل"، دراسات إستراتيجية، عدد41، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

21. حسين مقلّد (2009): "محدّدات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، عدد 1، مجلّد 25.

22. حسين مقلّد (2010): تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، دمشق، عدد 1، مجلّد 26 .

23. خالد فيّاض (1997): "العلاقات التركية-الإسرائيلية: من تشيللر إلى أربكان"، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 129.

24. خليل إبراهيم الطيّار (1999)، "التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد 97، بيروت.

25. دوفوإكسمان (1999): "تركيا وإسرائيل: ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط"، ترجمة: صبحي الجابي؛ مجلّة الفكر السياسي، العدد 7، دمشق.

26. شادي إرغوفتش (1996): "الأمن التركي والشرق الأوسط"، ملف معلومات، العدد 25، المركز العربي للمعلومات، بيروت.

27. سها بوليك باشا (1998): تطوّر العلاقة بين تركيا وإسرائيل والدول المجاورة، مجلّة الباحث العربي، لندن، عدد 48.

28. شادي إرغوفتش (1996): "الأمن التركي والشرق الأوسط"، مجلّة الدراسات الفلسطينية بيروت، العدد 26.

29. شموئيل إيفين (2011): "اقتصاد الأمن القومي في "إسرائيل" في مواجهة التحدّيات الأمنية والاجتماعية"، تحرير: رندة حيدر، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

30. طارق الحاج (2009): "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني"، ورقة عمل، جامعة الإسراء، الأردن.

31. طلال كداوي (1999): "الأبعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي-الصهيوني"، بيت الحكمة، دراسات سياسية، العدد 2، بغداد.

32. عاطف أبو سيف وآخرون (2011): "تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المشهد الإسرائيلي في عام 2010"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

33. عبد الباقي صلاي (2010): "لماذا لم يفهم الإسلاميون في الجزائر ما فهمه الأتراك؟ سلسلة تجربة الإسلاميون في تركيا، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ج5.

34. عبد الرحمن الهواري (1997): "المحور الإسرائيلي-التركي والتطلّعات التركية في شمال العراق"، مجلّة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت، عدد 133.

35. عبد الرحمن الهواري (1999)، "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط"، عدد 137، القاهرة.

36. عبد الستّار قاسم (2012): "خنق إيران وخنق هرمز"، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141 .

37. عبد العظيم حنفي (2003): "العلاقات الأمريكية-التركية، السياسة الدولية"، القاهرة، عدد 153.

38. عبد الله صالح (١٩٩٦): "الاتفاق التركي-الإسرائيلي وعملية السلام"، مجلّة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٥.

39. عبد الناصر سرور (2008): "التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، مجلّة الجامعة الإسلامية بغزّة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلّد السادس عشر، العدد 1.

40. عدنان أبو عامر (2012)" "إسرائيل وأذربيجان ... المصالح المتبادلة والتحالف الاستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

41. عزمي بشارة (2011)، ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

42. علي الدين هلال (1994): "ما هو الشرق الأوسط"، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد 14.

43. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة (2009)، الأزمة المالية العالمية: حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج، كلّية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الخاصّة، الأردن.

44. علي يوسف الشكري (2009): "مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظلّ المتغيّرات الدولية"، مجلّة الكوفة للعلوم، بغداد، عدد 2 .

45. عمر تشبنار (2007): "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، مركز الشرق الأوسط، مؤسّسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن.

46. عوني السبعاوي (2002): "تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الإستراتيجية"، مجلّة الفكر السياسي، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد 15.

47. عوني السبعاوي (1998): "موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل"، مجلّة كلّية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، عدد 21.

48. عوني عبد الرحمن السبعاوي (2002): "التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي"، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد 15.

49. عوني عبد الرحمن السبعاوي (2002):"تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الإستراتيجية"، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد 15 .

50. غازي حسين (1998-1999): "تركيا والعرب وإسرائيل"، مجلّة الفكر السياسي، دمشق، عدد 4-5.

51. فاضل الجلبي (1996): "آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتركيا، العرب بين تركيا وإسرائيل"، ملف معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد 25.

52. فرح صابر (2011): ندوة بعنوان: ملف العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

53. فوزي درويش (1999): "البعد العسكري في العلاقات التركية-الإسرائيلية"، مجلّة السياسة الدولية، عدد 138.

54. كاظم هاشم نعمة (1997): "التعاون التركي-الإسرائيلي في الدوافع الخارجية"، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 20.

55. مالك مفتي (2009): "الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي.

56. مأمون كيوان (1995م): "العلاقات الإسرائيلية-التركية"، مجلّة الأرض، دمشق، عدد 10.

57. محسن صالح، سليمان تقي الدين (2012): "ندوة بعنوان فلسطين في خطاب الثورات العربية"، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 141.

58. محمّد حرب (1980): يهود الدونمة إلى الآن يحجّون ويصومون ويدخلون المساجد، مجلّة العربي، الكويت.

59. محمّد حسون (2010): "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 26.

60. محمد حوات (1992): "مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (المياه والأقلّيات)"، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 160.

61. محمّد عثمان عبد الله (2010): "الإسلاميون والسلطة في تركيا، التجربة الأربكانية نموذجاً"، مركز الكاشف، بغداد.

62. محمّد نور الدين (1996): "اتفاق تركيا وإسرائيل في إطار إستراتيجية أنقرة، العرب بين تركيا وإسرائيل"، ملف معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، عدد 25.

63. محمّد نور الدين (1998): "75 عاماً على الجمهورية التركية: نظرة عامة على الإشكالية الأوروبية"، شؤون الأوسط، العدد 3.

64. محمّد نور الدين (1998): "الأقلّيات الدينية والعرقية في تركيا - المجتمع والكيان والتحدّيات"، مجلّة الدفاع الوطني اللبناني، أبريل، عدد 24.

65. محمّد نور الدين (2004): "موقع تركيا المستقبلي في حلف شمال الأطلسي"، مجلّة شؤون الأوسط، عدد 116.

66. محمّد نور الدين (2010): "تركيا وإيران والبرنامج النووي"، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 136.

67. محمّد نور الدين (2011): "التقرير التركي من الانتخابات النيابية إلى العلاقات مع إسرائيل"، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 139.

68. محمد نور الدين (2011): "تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي"، مجلّة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 139.

69. محمّد نور الدين (2012): "الدور التركي تجاه المحيط العربي"، شؤون سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. عدد 5 .

70. محمود سالم السامرّائي (2007): "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

71. المعهد الملكي للشؤون الدولية (2006): "إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية"، تعليق: محمّد السعيد عبد المؤمن، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، عدد 24.

72. نجدت صفوت (1982): "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلّة المستقبل العربي، بيروت، عدد 45.

73. نزار آغري (1997): "الاتفاق التركي-الإسرائيلي للتعاون العسكري والأمني"، شؤون الأوسط، بيروت، عدد 62.

74. هشام عبد العزيز (2000): "التقارب التركي من "إسرائيل" في التسعينات"، مجلّة البصائر، العراق، مجلّد5، عدد2.

75. هشام فوزي عبد العزيز(2000): "دور التحالف التركي-الإسرائيلي في التصدّي

للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلّحة في تركيا"، مجلّة البصائر، جامعة البتراء الأردنية. عدد 2.

76. هيثم الكيلاني (1994): "تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 6.

77. وصال العزّاوي (2000): "تطوّر التحالف التركي-الإسرائيلي والأمن العربي"، مجلّة دراسات شرق أوسطية، عمّان، عدد 12 .

خامساً: التقارير

1. أوراق كارنيغي، مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن.

2. تقرير استراتيجي رقم (28)، أثر التغيّرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، مركز

3. زاهد غول (2012)، مؤتمر العلاقات بين تركيا والعالم العربي، فندق الماريوت، الرياض.

4. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011/4/12.

5. عمر تشبنار (2008)، سياسة تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة،

6. قسم الأرشيف والمعلومات (2010): "تركيا والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

7. محسن صالح وآخرون (2007): منظّمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

8. الملخّص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 (2012): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

سادساً: المراجع الأجنبية:

1 Kristy Hughes (2004): Turkey and the European Union, just another enlargement, European Policy Summit, A Friends of Europe working paper.

2 Jim Zanotti (2011):Turkey-U.S. Defense Cooperation, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, USA.

3 Steven A. Cook Elizabeth Sherwood-Randall (2006): Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations, Council on Foreign Relation, USA.

4 J. Scott Carpenter and Soner Cagaptay (2010): Regenerating the U.S.-Turkey Partnership, Policy Notes ,The Washington Institute .for Near East Policy, USA

5 Carol Migdalovitz (2010):Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S. Views, CRS Report for Congress ,Congressional Research Service ,USA.

6 International Conference Oxford (2010):Turkey>s Foreign Policy in a Changing World , Old alignments and new neighbourhoods, South East European Studies at Oxford (SEESOX), UK.

7 Soner Cagaptay(2007):Secularism and Foreign Policy in Turkey New Elections, Troubling Trends, The Washington Institute for Near East Policy, USA, page ix .

8 Kemal Kirişci(2009): The Transformation of Turkish foreign . policy: The rise of the trading state, Boğaziçi University, İstanbul

9 Muhlis Kacar (2011),Turkish-Israeli trade at record high, tourist numbers plunge, www.todayszaman.com/news-240029-turkish-israeli-trade-at-record-high-tourist-numbers-plunge.html

10 Turkey>s Trade With Main Partners (2010): Trade and trade the world /trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113456.pdf

المراجع التركية:

1 (2009); OBAMA DÖNEMİ TÜRK - AMERİKAN İLİŞKİLERİ; SETAANALIZ, İstanbul

2 (2011), Türkiye-İsrail İlişkileri,SDE - Stratejik Düşünce Enstitüsü - Institute Of Strategic Thinking, . Istanbul.

3 GÜLBAHAR YELKEN AKTAŞ(2010):Turkish Foreignpolicy: new concepts and reflection middle east technical university, Ankara.

4 Ebru Oğurlu (2012):Rising Tensions in the Eastern Mediterranean: Implications for Turkish Foreign Policy, Instituto Affari Internazionali, Roma .

5 Ebru Oğurlu (2012):Rising Tensions in the Eastern Mediterranean Implications for Turkish Foreign Policy, Instituto Affari Internazionali, Roma.

المراجع العبرية

1 עודדערןוגליהלינדנשטראוס(2011): ביןהתפטרותלהתנצלות: יחסיישראל-טורקיהאלמולהמהפכההשקטה, מבטעל, גיליון, עמוד.

2 (2011)טורקיהסקירהכלכליתמקוצרתויחסיהסחרעםישראל, נכתבע"יהיחידההכלכלית , מכוןהיצוא. עמוד .

سابعاً: الدراسات عبر الشبكة الإلكترونية

1. "اتفاقية كامب ديفيد بالتفصيل: موقع الحديث المصري، www.egyptiantalks.org

2. "العلاقات التركية-الإسرائيلية والدرع الصاروخي"، موقع الوحدة الإسلامية؛

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/09/34756.html

http://www.aawsat.com.

3. http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=59297&TypeID=8&TabIndex=2 .

4. http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546

www.wahdaislamyia.org

5. إبراهيم إلياس (2001)، "حظر نشاط حزب الفضيلة التركي"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن؛

6. إبراهيم خليل العلاف (2006)، "خارطة الأحزاب الإسلامية في تركيا"، موقع دنيا الرأي؛

7. إجلال عبد اللطيف حسن، "العلاقات الإسرائيلية-التركية"؛ موقع الراصد

http://www.arrasid.com

8. إحسان مرتضى (2009)، "إسرائيل وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية"، مجلّة الجيش اللبناني، العدد 286، بيروت؛ .www.lebarmy.gov.lb/article .asp?ln=ar&id=21564

أحمد أبو هدبة (2003)، "الشراكة التركية الإسرائيلية في مشروع الغاب"؛

/www.almustaqbal.com

9. أحمد السكّر (2012): تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، موقع الأهرام الرقمي المصري.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780552.

10. أحمد علّو (2008): الصراع على الأور آسيا أو الرقص مع الدبّ، مجلّة الجيش اللبناني، بيروت، عدد 282.

www.lebarmy.gov.lb/ArmyMagazine.asp?ln=ar&issue=282

11. أحمد يوسف (2011)، "نجم الدين أربكان: شخصية لن ينساها التاريخ"؛ .www alukah.net

12. إسرائيل تتّجه إلى وقف برنامج تصنيع دبابة الميركافاه" (2012)، موقع الملتقى العسكري العربي؛http://mltqa.assoc.co/t1643-topic

13. الإسلام البراغماتي يعني بإيجاز شديد: التعامل بهذا المنظور النفعي مع الإسلام؛ أيّ استغلال الإسلام للمنفعة، دون التقيّد بإطاراته أو شروطه أو تعاليمه. أنظر موقع الحوار المتمدّن؛ http://www.ahewar.org .

14. أشرف كشك (2011)، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، موقع الأهرام الرقمي المصري؛ http://digital.ahram.org.eg

15. أشرف محمّد كشك (2005)، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج .. تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، موقع مجلّة البيان؛ http://www.albainah.net

16. إكرام عبد الرحيم (2010): العلاقات التركية-الإسرائيلية-الأمريكية، مجلّة رؤية، غزّة، عدد 27،

http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/27/homepage27.html

17. إكرام عبد الرحيم، "العلاقات التركية-الإسرائيلية-الأمريكية، وتأثيرها على الوطن العربي"، مجلّة رؤية، غزّة، عدد27؛ http://www.idsc.gov.psl .

18. الانقلابات في تركيا خلال الخمسين عاماً المنصرمة؛http://ara.reuters.com

19. تركيا تصيب "إسرائيل" في مقتل، موقع المتوسط؛

http://www.mutawassetonline.

20. التعاون الوثيق وتبادل المعلومات (2010)، موقع الكوفية برس؛

http://kofiapress.com

21. الجذور التاريخية للتحالف التركي-الصهيوني: www.reefnet.gov.sy

22. الحركات والأحزاب الدينية في تركيا"، موقع السكينة، www.assakina.com

23. حسين عطوي (2012)، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وانعكاساتها ونتائجها على الكيان الصهيوني"، موقع مجلّة الوحدة الإسلامية، بيروت؛
http://www.wahdaislamyia.org

24. حسين عطوي (2012)، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وانعكاساتها ونتائجها على الكيان الصهيوني"، موقع مجلّة الوحدة الإسلامية، بيروت؛ http://www. wahdaislamyia

25. الخلافة العثمانية.: http://www.oktopagnda.com:

26. خوجا الإسلام السياسي في تركيا"، موقع وسط؛ http://www.aawsat.com

27. رابطة الطلاّب الإسلامية، (موقع الرابطة الطلابية للجماعة الإسلامية بيروت)؛ www.alrabita.info

28. زكريا حسين، الأمن القومي؛ http://www.khayma.com

29. زياد النعيمي (2009)، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي"، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل؛ http://www.siironline.org .

30. سنوات ثمانٍ على حكم العدالة والتنمية، موقع إسلام ديلي؛ (2011)، http://www.islamdaily.

31. السياسة الخارجية لتركيا وقضية تأمين الطاقة"، موقع الأهرام الرقمي؛

digital.ahram.org.eg

32. الشرق الأوسط الجديد: بين النظرية والتطبيق، إعداد وتنظيم شادي ناصر؛
http://drshadinasse

33. شموئيل إيفين، نتسان فيلدمان (2009)، "الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها في دول المنطقة وفي إسرائيل"، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي، http://paltoday.ps

34. طه عودة (2007)،يهود تركيا والموقف من الانتخابات؛(موقع المسلم)
http://almoslim.net

35.عاكف أمره (2010)، "حزب السعادة التركي وضرورة التفكّك"، موقع إسلاميون، islamyun.net

36. عاموس يدلين (2012): العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في ظلّ سعي إيران للتحوّل إلى دولة نووية، ترجمة مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

http://www.palestine-studies.org/files/nashra/Special-report-Mar-2012.pdf

37. عبد الجليل المرهون (2008): مستقبل الدور التركي في الخليج ، مركز الجزيرة ، .http://studies.aljazeera

38. عبد الرحمن سلطان (2007)، تطوّر الاستراتيجيات النووية الأطلسية 1949 - 2006، موقع مجلّة الدفاع والطيران اليمني؛ http://www.aviadef.com

39. عبد الستّار قاسم، الشرق الأوسط الكبير، http://blogs.najah.edu/ staff/emp-2009/article/article-88/file/ME-big1.pdf

40. عبد العزيز حمد العويشق (2009)، "الأزمة الاقتصادية في تركيا والحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون"، موقع صحيفة الرياض؛ http://www.alriyadh.com

41. عبد المحسن شعبان (2010): مشكلة المياه العربية: حرب الحاضر أم المستقبل، الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net

42. عبد المنعم فرحات (2010)، مجموعة العشرين، وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، موقع الأهرام الرقمي؛ http://digital.ahram.org.eg

43. العلاقات التركية-الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني؛ www.albainah.net

44. العلاقات الخليجية-التركية: الدوافع والمحفّزات"، موقع عكاظ؛ http://www.okaz.com.

45. علي حسين باكير (2009): مستقبل الدور التركي في الخليج http://alibakeer.maktoobblog.com

46. علي حسين باكير، مستقبل الدور التركي في الخليج ، العلاقات الخليجية-التركية .. بين /arabic/pages/article.php?articleID=428

47. علي حسين باكير(2004): لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا، موقع العصر، http://alasr.ws/articles/view/5718

48. علي شهاب (2011)، "العقيدة الأمنية الإسرائيلية في مهبّ العلاقة مع مصر وتركيا"، موقع الانتقاد؛

http://www.alintiqad.com/essaydetailsf.php?eid=47593&fid=37 .

49. عمر كموش (يناير 2011)، "الموساد الإسرائيلي.. فنّ إدارة الفوضى في الدول المجاورة"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، http://www.aleqt.com

50. عوني السبعاوي (2006)، الأقلّيات والطوائف في تركيا، موقع الجزيرة نت؛ www.aljazeera.net

51. فريديك معتوق (2011): الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ترجمة مجلّة الدفاع الوطني، بيروت، عدد 48، http://www.lebarmy.gov.lb

52. ألكسندر أبي يونس (2011): العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مجلّة الجيش اللبناني، بيروت، العدد 318.

53. محمّد الروسان، المجال الجيوبوليتيكي لجهاز المخابرات التركي، موقع العنكبوت؛ http://www.alankabout.com

54. محمّد العادل (2010): هل ترفض تركيا العضوية في الاتحاد الأوروبي، موقع الاقتصادية www.aleqt.com/2010/11/12/article_468324.html .

55. محمّد المصري، "نظرية الأمن الإسرائيلي"، موقع المنتدى العربي للدفاع والتسلّح؛ http://defense-arab.com .

56. محمّد عبد القادر (2010)، "هل بدأت الموجة الثانية من المواجهة التركية - الإسرائيلية؟"، مختارات إسرائيلية، الأهرام الرقمي؛ http://digital.ahram.org.eg

57. محمّد نور الدين(2005): تركيا والاتحاد الأوروبي: ماذا يريد كلّ طرف، حوار تيريز منصور، مجلّة الجيش اللبناني، بيروت، عدد 245.

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=9337.

58. محمود حسن جناحي (2009)، "معركة الإسلام والعلمانية – تركيا نموذجاً"، موقع مقالاتي؛ http://www.maqalati.com/0073.php

59. مصطفى الطحّان (2003): حزب العدالة والتنمية: رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

http://www.asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-h.htm

60. مصطفى اللبّاد، "الدور الإقليمي لتركيا: الملامح والأسباب"، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية، لندن؛ www.asharqalarabi.org.uk/markaz

61. مصطفى طلاس (2011): التعاون التركي-الإسرائيلي، دراسة لموقع hmsain. Ahlamontada.com المهتم بنشاط حركة مجتمع السلم الجزائرية.

62. معتزّ الدبس (2009)، "النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي"، موقع دنيا الرأي؛ pulpit.alwatanvoice.com

63. مهنّد مصطفى (2011): "العلاقات التركية-الإسرائيلية في المنظور الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات؛ http://errorpage.aljazeera.net

64. موقع الحرّية، "الأمن القومي الإسرائيلي لم يعد رهن حدود قابلة للدفاع عنها"؛ .http://alhourriah.org

65. موقع السياسي، الجيش التركي متفوّق بقدراته http://alsiasi.com/

66. موقع المجلّة الإلكتروني (2011)، "لماذا تركيا هي أكبر الفائزين في 2011 .. ولماذا سوف تصبح قوّة عظمى؟" موقع المجلة، لندن؛ http://www.majalla.com .

67. موقع المياه في 2010/10/4م؛ http://www.almyah.net

68. موقع بنك الأخبار (2005)، "أردوغان يبدأ أوّل زيارة رسمية إلى "إسرائيل" - بهدف تحريك العلاقات عقب توتّر بين الجانبين"؛

http://www.news-bank.net/cached-

69. ميشيل نئيمي (2010): تركيا: قيمة مضافة للولايات المتحدة، ترجمة مجلّة الدفاع الوطني، بيروت، عدد 74، http://www.lebarmy.gov.lb

70. نسيم خوري (2004): مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة، مجلّة الدفاع الوطني، عدد 50، بيروت، http://www.lebarmy.gov.lb

71. محمّد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوّل، موقع السكينة، "الحركات والأحزاب الدينية في تركيا"، www.assakina.com/center/parties/8202.html

72. هشام عبد العزيز (2001): "العلاقات العسكرية الإسرائيلية-التركية"، مجلّة جامعة أم القرى؛ انظر:

http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm.

73. هيكل الدولة، قناة تركيا العربية، http://trtarabic.tv

74. وليد أشعيا؛ أزمة المياه من خلال أنابيب السلام التركي؛

http://www.bethsuryoyo.com

75. يحيى البوزيدي (2009): "تركيا، التحوّل الاستراتيجي وردود الفعل الإقليمية والدولية"، مجلّة الفكر الحرّ، عدد32، أنظر:

http://alfikr.org/default.aspx?ed=32

76. يحيى البوليني (2011)، نتائج الانتخابات التركية: دلائل ومؤشّرات، مركز القاهرة للدراسات التركية، القاهرة؛ http://www.kahireturk.org

77. يهود الدونمة إلى الآن يحجّون ويصومون ويدخلون المساجد؛

www.islamweb.net

78. يهود الدونمة، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، موقع صيد الفوائد؛

www.saaid.net

ثامناً: مواقع إخبارية وتوثيقية من الإنترنت

1. "الأزمة الاقتصادية في تركيا http://www.alriyadh.com

2. "تزايد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل"؛

turkeytoday.net/node/6202 .

3. "قائد القوّات الجوّية الإسرائيلي يزور تركيا" ؛

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=9524 .

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2395000/2395023.stm

4. الاتحاد الأوروبي: النشأة والتجربة والتأثير: موقع مركز النبأ؛

http://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm .

5. أردوغان يفوز بولاية ثالثة، موقع (BBC) العربي

www.bbc.co.uk/arabic/

6. "إسرائيل" تجتاح أذربيجان، موقع فلسطين؛ http://www.falasteen.com.

7. إشكالية مشروع "إسرائيل"، موقع مركز الزيتونة بيروت

http://www.alzaytouna.net/permalink/4634.html#.T8Yv0LCdDQ.

8. بإمكان منظّمة "إيكو" أن تتبوأ مكانة مهمّة ومؤثّرة إقليمياً، موقع عرب إيران؛

http://iranarab.net

9. تداعيات الحملة الفرنسية ضدّ تركيا في القوقاز"، موقع نبض سوريا؛

www.nabd-sy.net

10. تراجع أرباح شركات إسرائيلية بسبب وقف الصفقات العسكرية مع تركيا"، موقع القدس للأنباء؛ http://www.alqudsnews.net

11. حزب أردوغان يفوز

http://www.aljazeera.net/news/pages/282d5557-b557-4e7f-b4ec-8de824c5b323

12. الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية"، موقع السبيل؛

http://www.assabeel.net/studies-and-essays/studies/4742-2010-05-06-17-23-45.html

13. شراكة بين تركيا والأمن القومي، موقع البنك العالمي؛

http://www.worldbank.org.tr

14. الشركات العسكرية الإسرائيلية تتكبّد خسائر فادحة"،

http://www.moheet.com

15. صفقة بين "إسرائيل" وأذربيجان؛ موقع إعلام القدس؛

www.qudsmedia.com.

16. فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، موقع (BBC) باللغة العربية؛

17. معاهدة سيفر، موقع

http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%2Fbits

18. المناورات العسكرية بين تركيا وإسرائيل ؛

www.daralhayat.com/print/208844

19. المواطن الإسرائيلي أمام اختبار حقيقي للولاء بعد انتهاء زمن الرفاهية"، موقع صوت الحقّ والحرّية؛ http://www.baghdadtimes.net/Arabic/?sid=98410

20. موقع الشرق الأوسط؛ http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=562787&issueno=11443

21. موقع العروبة اليمني؛ http://www.aluroobah.com/article/57

22. موقع القدس نت؛

http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=4547

23. موقع راديو (هنا أمستردام)؛

http://www.rnw.nl/arabic/article/73919؛

24. موقع قناة التركية العربية (العربية TRT): http://www.trtarabic.tv/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8867:20 12-05-15-14-43-59&catid=44:news-reports&Itemid=184 .

25. موقع كردستان،

http://direkhamko.com/vb/showthread.php?p=66219 .

26. موقع محيط الإخباري؛ http://www.moheet.com

27. موقع وكالة (وفا) الفلسطينية للأنباء؛

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=104970

30. نحو علاقات تركية-خليجية

www.aleqt.com/2012/02/06/article_623548.html .

31. نخطّط لرفع التبادل التجاري بين تركيا وإيران

pda.trend.az/ar/1976989.html

32. نوافذ تركية على العالم العربي، موقع تركيا اليوم؛

http://turkeytoday.net/node/1894

تاسعاً: الجرائد والبرامج التلفزيونية

1. "أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي"، صحيفة المستقبل اللبنانية، بيروت، 2000/11/5.

2. "تطوّرات الحياة السياسية في تركيا"، برنامج تلفزيوني على قناة الجزيرة الفضائية في 2004/6/4؛

3. إبراهيم الصيّاد (2004)، "ماذا وراء المشروع الأمريكي الكبير؟"، جريدة البيان الإماراتية، 2004 /3/5

4. أحمد فارول، "هذه أسباب الأزمة التركية – الإسرائيلية ... والمطلوب قوّة إقليمية"، صحيفة الشروق التونسية، 2010/10/2.

5. بروتوكولات الاختراق "الإسرائيلي"، صحيفة الخليج الإماراتية، 2004/6/1.

6. خفايا الطلاق في العلاقات التركية-الإسرائيلية"، مجلّة الكفاح العربي، 2011/6/25.

7. صحيفة فلسطين، 2010/11/29، ص2.

8. عبد الله السويجي، "الموقف التركي والشرق الأوسط الجديد"، جريدة القدس الفلسطينية، عدد 2011/12/20.

9. محمّد نور الدين ، "تركيا وإسرائيل وتضادّ المصالح"، جريدة الشروق القطرية، (2005/5/11).

10. محمّد نور الدين، "العلاقات التركية-الإسرائيلية: مرحلة جديدة"، جريدة الشروق القطرية، الدوحة، 2005/1/9.

وثائق الدراسة

وثيقة رقم (1)

جزء من رسالة هيرتزل إلى السلطان عبد الحميد الثاني في حزيران/ يونيو 1901 بخصوص تشجيع الهجرة إلى فلسطين.

رسالة هرتزل إلى السلطان عبد الحميد

أرسل ثيودور هرتزل رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثاني يعرض عليه قرضاً من اليهود يبلغ عشرين مليون جنيه إسترليني، مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود قطعة أرض يقيمون عليها حكماً ذاتياً. وفيما يلي نص الرسالة :

ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمرون في فلسطين إلى جلالته، تبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مائة ألف جنية إسترليني في السنة الأولى وتزداد إلى مليون جنيه إسترليني سنوياً. ويتعلق هذا النمو التدريجي في الضريبة بهجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين. أما سير العمل فيتم وضعه في اجتماعات شخصية تعقد في القسطنطينية.

مقابل ذلك يهب جلالته الامتيازات التالية:
الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي لا نريدها غير محدودة فقط، بل تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة. وتعطي المهاجرين اليهود الاستقلال الذاتي، المضمون في القانون الدولي، في الدستور والحكومة وإدارة العدل في الأرض التي تقرر لهم. (دولة شبه مستقلة في فلسطين).

ويجب أن يقرر في مفاوضات القسطنطينية، الشكل المفصل الذي ستمارس به حماية السلطات في فلسطين اليهودية وكيف سيحفظ اليهود أنفسهم النظام والقانون بواسطة قوات الأمن الخاصة بهم.

قد يأخذ الاتفاق الشكل التالي: يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم. سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقاً."

وقد رفض السلطان عبد الحميد مطالب هرتزل. ومما ورد عنه في ذلك قوله :((إن أن الإمبراطورية التركية ليست ملكا لي وإنما هي ملك للشعب التركي فليس والحال كذلك أن أهب أي جزء فيها ...فليحتفظ اليهود ببلايينهم في جيوبهم ... فإذا قسمت الإمبراطورية يوما ما فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل. ولكن التقسيم لن يتم إلا على أجسادنا)).

وثيقة رقم (2)

نصّ وعد بلفور المشؤوم

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=83&CatId=163&table=table_141

نص وعد بلفور

فيما يلي نص الرسالة التي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

وثيقة رقم (3)

نصّ إعلان دولة الاحتلال (إسرائيل)

http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=63068&TypeID=9

نص اعلان استقلال دولة الاحتلال الإسرائيلي

انسحبت الاحتلال البريطاني من فلسطين في 14 مايو 1948، وأعلن ديفد بن غوريون في اليوم نفسه قيام دولة للكيان الصهيوني وعودة ما أسماه الشعب اليهودي إلى ما أسماه أرضه التاريخية. وفيما يلي نص إعلان الدولة، ونحن ننشره للتوثيق رغم ما به من تشويه معتسف للتاريخ والجغرافيا.

"أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي، هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية، وهنا أقام دولة للمرة الأولى، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد. بعد أن نفي عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته، ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها. سعى اليهود جيلا تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية إلى إعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم، وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة.. جاؤوا إليها روادا ومدافعين، فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى، وأوجدوا مجتمعًا ناميا يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته.. مجتمعاً يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه، وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة.

انعقد المؤتمر الصهيونى الأول في سنة 5657 عبرية (1897 ميلادية) بدعوة من ثيودور هرتزل الأب الروحي للدولة اليهودية، وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودي في تحقيق بعثه القومي في بلاده الخاصة به. واعترف وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1917 بهذا الحق، وأكده من جديد صك الانتداب المقرر في عصبة الأمم، وهي التي منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل واعترافها بحق الشعب اليهودي في إعادة بناء وطنه القومي.

وكانت النكبة التي حلت مؤخرا بالشعب اليهودي وأدت إلى إبادة ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية في أرض إسرائيل من جديد.. تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودي، وتمنح الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلا للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية في الأسرة الدولية.

لقد تابع الذين نجوا من الإبادة النازية في أوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية أنحاء العالم عملية الهجرة إلى أرض إسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار، ولم يكفوا أبدا عن توكيد حقهم في الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف في وطنهم القومي. وساهمت الجالية اليهودية في هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل في الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية. ونالت بدماء جنودها ومجهودها في الحرب حقها في الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التي أسست الأمم المتحدة.

أقرت الجعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1947 مشروعا يدعو إلى إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. وطالبت الجمعية العامة سكان أرض إسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار. إن اعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه. إن هذا هو الحق الطبيعي للشعب اليهودي في أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقي الأمم في دولته ذات السيادة. وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلي الجالية اليهودية في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل. وبفضل حقنا الطبيعي والتاريخي وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية في أرض إسرائيل والتي سوف تدعى "دولة إسرائيل."

ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الانتداب هذه الليلة عشية السبت في السادس من مايو (أيار) سنة 5708 عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة 1948 ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر (تشرين الأول) سنة 1948.. منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت وسوف يكون جهازه التنفيذي الذي يدعى "إسرائيل."

وسوف تفتح دولة إسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين، وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العنصر أو الجنس. وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة، وسوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفية لمبادئ الأمم المتحدة. إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947،

الموقعون على الوثيقة

ديفد بن غوريون - دانيال أومستر - مردخاي بنتوف - إسحق بن زفي - إلياهو برلن - برتز برنشتين - حاخام ذيف غولد - مائير غرايوفسكي غوينباوم - إبراهام غرانوفسكي - إليوهو دوبكن - مائير فلز - زوراه واراهافيغ - هرزل شاري- راشيل كوهين - كالمان كاهان - س كوناش- إسحق مائير ليفن - م. د. ليفنشتاين - زفي لوريا - غولدا مايرسن - ناحوم نير- راف لكس- زفي سيغال- يهودا ليب - كوهين فشمان - ديفد نلسون - زفي بنحاس - أهرون زيلخ - موشي كولورني - أ. كابلان - أ. كاتز - فيلكس روزنبلت - د. ديمبر - ب. ريبتور - موردخاي شامير بن زيون سنتيرنبرغ - بيخور شطربت - موشي شابيرا - موشي شرتوك.

وثيقة رقم (4)

اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7، العدد 25(شتاء 1996)، ص 209

اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل.*

المادة الأولى:

يقوم الطرفان باتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما والتأكد من تطويره بصورة منظمة.

المادة الثانية:

1. يقوم الطرفان بإنهاء كل أشكال المقاطعة، وسوف يمنحان في كل الأمور المتعلقة بالمنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي لكل منهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، خاصة فيما يتعلق بـ:

أ. الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المختلفة المطبقة على المستوردات والصادرات.

ب. القواعد والإجراءات المتعلقة بالمستوردات والصادرات بما في ذلك تلك المتعلقة بالتخليص الجمركي والترانزيت والتخزين والأقطرمة (Transhipment).

ج. الضرائب والرسوم الداخلية الأخرى المختلفة المطبقة مباشرة أو بصورة غير مباشر على السلع المستوردة.

د. البيع والشراء والنقل والتوزيع والتخزين واستعمال البضائع المستوردة في أسواقهما الداخلية.

2. يمنح كل طرف المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي للطرف الآخر معاملة غير تمييزية لا سيما فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وأنظمة العملة الأجنبية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بشراء وتخصيص العملة الأجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة.

3. لا تنطبق الشروط الواردة في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة على أي من المنافع:

أ. الناشئة عن المشاركة في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو منطقة اقتصادية إقليمية التي يكون أي من الطرفين عضواً فيها أو يمكن أن يصبح عضواً فيها مستقبلاً.

ب. الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والإعفاءات الممنوحة أو التي ستمنح من قبل الأردن إلى الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

ج. التي منحها أي من الطرفين أو يمكن أن يمنحها لأي دولة وفقاً للاتفاقيات الدولية.

المادة الثالثة:

يجوز للطرفين أن يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم السلع في إطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد هذا البروتوكول قوائم السلع لكل طرف التي ستعفى من الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً.

المادة الرابعة:

يتم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على أسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الأعمال في كلا البلدين واستناداً إلى أحكام القوانين والأنظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم إنجازها بين الأطراف الاعتبارية والقانونية في البلدين.

المادة الخامسة:

يسمح الطرفان استناداً لأحكام القوانين والأنظمة المطبقة في كل من بلديهما، بإدخال بعض مواد المستوردات والصادرات تحت وضع الإدخال المؤقت، بدون فرض رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو رسوم المكوس أو ضريبة المشتريات أو أي رسوم أخرى لها أثر مماثل. وتتضمن هذه المواد ما يلي:

أ. العينات التجارية ومواد الدعاية التي لا يكون لها قيمة تجارية استناداً إلى ميثاق مؤتمر جنيف لعام 1952.

ب. مواد المعارض العامة والتجارية المستوردة على وضع الإدخال المؤقت استناداً إلى أحكام القوانين والأنظمة المطبقة لدى كل طرف.

وثيقة رقم (5)

اتفاقية التدريب العسكري بين إسرائيل وتركيا

السفير الاربعاء ١٩٩٦/٧/٢٤

«السفير» تنشر نص اتفاق التدريب الإسرائيلي ـ التركي

زيارات للسفن والطائرات وتذكير بالاتفاق الأمني للعام ٩٤

القاهرة ـ «السفير»

أثار اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الاسرائيلي منذ توقيعه في نيسان الماضي، عاصفة من ردود الفعل المنددة سواء في داخل تركيا او في المنطقة العربية وايران، كونه يعكس تنامياً في العلاقات بين انقرة وتل ابيب، ويحمل مؤشرات اقامة حلف بين الجانبين.

وزاد من القلق تجاه الاتجاه، اصرار كل من اسرائيل وتركيا على عدم الكشف عن نصه، وان كان العديد من الصحف التركية والاسرائيلية تحدثت عما يتضمنه الاتفاق، الذي تقول أنقرة انه مجرد اتفاق للتدريب العسكري.

«السفير» حصلت من مصادر مصرية على اطلاع بتطورات الاوضاع في تركيا والعلاقات بين القاهرة وانقرة، على ما قالت المصادر انه نص الاتفاق مترجماً الى العربية عن الاصل التركي.

وينص الاتفاق على زيادة الزيارات المتبادلة لكل من سفن الاسطول الحربي والطائرات الحربية الى الدولتين، كما يذكر بأحكام الاتفاق الأمني والسري الموقع بين الجانبين في ١٣ آذار ١٩٩٤، الذي لم يكشف عن نصه حتى الآن.

وفي ما يأتي نص الاتفاق الذي جاء تحت عنوان «اتفاق التعاون في التدريب العسكري بين هيئة اركان الحرب في الجمهورية التركية وبين وزارة الدفاع في دولة اسرائيل».

الأطراف:

شعوراً بأهمية تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الدولتين، الى مراتب اعلى، وإيماناً بنفع التدريب العسكري لصالح كل من الطرفين.

وقبولاً بأن هذا النوع من التعاون من شأنه زيادة وتدعيم العلاقات بين الطرفين، توصل الطرفان الى الاتفاق على المسائل التالية:

الهدف:

هدف هذا الاتفاق تحقيق التعاون في ميدان

ج ـ مدة التدريب، وتاريخ اتمامه.

د ـ المقاييس التي ستطبق في اختيار الافراد المرسلين.

هـ ـ اللغة التي ستستخدم.

و ـ طريقة ومقدار الدفع المالي الذي ستقوم به الدولة المرسلة بخصوص التدريب والنشاطات الاخرى.

ز ـ النقاط الضرورية الاخرى.

ح ـ شكل تنظيم النشاطات الاجتماعية والثقافية.

ط ـ الطريقة المتعلقة بإنهاء النشاطات.

٣ ـ اخطار الدولة الضيفة بالتفاصيل المتعلقة بوحدة التبادل وبموظفي التبادل، وبالتدريب، في مدة لا تقل عن ٤٥ يوما.

٤ ـ سيبذل الطرفان اقصى جهودهما في زيادة الزيارات المتبادلة لسفن الاسطول البحري، والطائرات التابعة للقوات الجوية.

٥ ـ سيبذل الطرفان اقصى جهودهما لزيادة الفعاليات الرياضية بين القوات المسلحة.

٦ ـ تحقيق فعاليات التدريب في كل من اسرائيل وتركيا بالتبادل.

ما يستوجبه التعاون في التدريب العسكري:

١ ـ لغة التدريب هي لغة الدولة المضيفة ويمكن استخدام مترجمين بناء على رغبة الدولة المرسلة، وذلك في برامج التدريب التي تبلغ مدتها أقل من سنة، وفي هذه الحالة، تستطيع الدولة المرسلة، ارسال مترجمين عسكريين ومدنيين بدرجة كافية. ويمكن للدولة المضيفة ان تقدم خدماتها بناء على رغبة الدولة المرسلة وتتحمل الدولة المرسلة مصاريف الترجمة.

٢ ـ يقرر الطرفان تفاصيل مجالات التطبيق المتعاون فيما بينهما وذلك باتفاقات تكنيكية وعلى مستوى اقل. وفي هذا المفهوم، يجتمع ممثلو الطرفين وينسقون نشاطاتهم في اطار هذا الاتفاق. وكل طلبات التدريب وتدعيم الاحتياجات العسكرية والتنظيمات الامنية تناقش وتقرر في هذه

وكذلك الخبرات تخضع لاحكام الاتفاق الامني والسري الذي تم توقيعه في ٣١ آذار ١٩٩٤.

٢ ـ يجب على افراد التبادل مراعاة أسس السرية التامة ومراعاة التنظيمات الامنية للدولة.

٣ ـ يجب على افراد التبادل الخضوع لنظم الامن الذي تحدده الدولة المضيفة.

٤ ـ على افراد التبادل الخضوع لسرية المعلومات المصنفة والمعطاة لهم ويستمر هذا حتى بعد اتمام التدريب.

٥ ـ على افراد التبادل عدم اقامة علاقات مع الصحافة سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر.

٦ ـ الدولة المضيفة مسؤولة عن أمن أفراد التبادل. لن يؤثر هذا الاتفاق على الاحكام الواردة على الاتفاقيات الاخرى التي يعقدها الطرفان.

حالة الطوارئ واختصار البعثة:

١ ـ لن يشترك افراد التبادل في المعارك التي تحدث بين الدولة المضيفة ودولة ثالثة، ولن يسمح باشتراكهم في عمل اذا كانوا في الدولة المضيفة.

٢ ـ مع تذكر الآتي:

أ ـ على الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات السريعة والتسهيلات اللازمة في حالة اذا طلبت الدولة المرسلة عودة افرادها المشتركين في التدريب.

ب ـ يستطيع افراد التبادل ترك البلد برغبة الدولة المرسلة في حالات مثل الحرب، والنزاع المسلح، والتمردات الشعبية والازمات الدولية.

المسائل المالية:

١ ـ احكام عامة:

تحدد الاحكام المتبادلة المتعلقة بهذا الاتفاق بموجب تنظيمات تطبيقية.

٢ ـ المدفوعات والمصاريف:

أ ـ تحدد المواقف والظروف الخاصة والمتعلقة بالموقف المالي بموجب التنظيمات التطبيقية. ويقبل الطرفان ان يدفع كل شخص نفقاته.

ب ـ تضمن الدولة المضيفة في مؤسساتها نفقات الاقامة والاكل بدون مقابل.

التدريب العسكري بين البلدين.

المضمون:

يضم هذا الاتفاق المبادئ والقواعد المتعلقة بالمؤسسات التدريبية العسكرية، والوحدات العسكرية والافراد الذين سيتدربون في هذه المؤسسات والتدريب في هذه الوحدات والمختصين من الطرفين الذين هم موضوع المعاهدة، ومسؤوليات الطرفين وتعاونهما.

التعريفات:

«الدولة المرسلة» هي التي ترسل موظفيها بالتبادل، والدولة المستقبلة هي الدولة التي تقبل أفراد التبادل.

السلطة المسؤولة:

أ ـ في تركيا:

السلطة المسؤولة في الجانب التركي هي هيئة الاركان التركية والسلطة المسؤولة في الجانب الاسرائيلي هي سفارة اسرائيل في انقرة.

ب ـ في اسرائيل:

السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي السفارة التركية في تل ابيب. والسلطة المسؤولة عن الجانب الاسرائيلي هي وزارة الدفاع في اسرائيل.

«قائد المجموعة» أو «الفريق» هو اقدم المعينين بالنسبة لقوانين البلد المرسل افراد التبادل.

«الوحدة المضيفة» هي الوحدة التي تستضيف افراد التبادل في الدولة المستقبلة. «وحدة التبادل» هي الوحدة التي ترسل الى الدولة المضيفة لتحقيق تصد هذا الاتفاق.

مضمون التدريب:

١ ـ التعاون في التدريب يحتوي على التالي:

أ ـ تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتماداً على أساس المبادلة في ميادين خبرة الافراد.

ب ـ الزيارات المتبادلة بين الاكاديميات العسكرية والوحدات والمعسكرات.

جـ ـ تطبيقات التدريب والمناورات.

د ـ ارسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.

هـ ـ تبادل الموظفين لتأمين المعلومات والتجارة خاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية التي تشمل التاريخ العسكري، والمتاحف العسكرية، والأرشيفات العسكرية ايضا.

و ـ الزيارات المتبادلة للسفن البحرية العسكرية.

ز ـ الزيارات والجولات المتبادلة بين الفرق الرياضية العسكرية والمجموعات الفنية العسكرية.

ح ـ التعاون بين معامل الأفلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

٢ ـ ان تحقيق فعاليات التدريب وتأثير التبادل المذكور اعلاه يتطلب تفاهم الطرفين على الاستعدادات كافة المتعلقة بالتفاصيل التالية في ما بينهما:

أ ـ موضوع التدريب.

الاجتماعات.

٣ ـ يستمر التعاون في ضوء الإطار الموضح في هذا الاتفاق، والمواقف والظروف النوعية يتم تناولها بكل واقعة فيها على حدة. ان مضمون فعاليات كل تدريب وأوجهه التكنيكية تناقش في «اجتماعات التطبيق» كما ذكر من قبل. وسيتم التفاهم عليها وتضاف الى هذا الاتفاق كملحق له.

٤ ـ سيوضع نصب الاعين احتياج الدولتين ومصلحتهما عند تحقيق هذا التعاون التطبيقات والمسؤوليات المتولدة من هذا التعاون:

١ ـ يمكن اثناء مدة التدريب، تقديم الخدمات والآلات والمواد الضرورية لموظفي التبادل.

٢ ـ يمكن تنظيم التطبيق من اجل تنظيم فعاليات التدريب عندما يرى ان هذا من الضروري عند الاحتياج الى تنظيم فاعليات التدريب ويمكن تحقيق التطبيق ويشمل الخصوصيات التالية:

أ ـ موضوع التدريب

ب ـ مبادئ التدريب

جـ مدة التدريب، بدايته وانتهائه

د ـ الشروط الأولية لموظفي التبادل المرسلين للتدريب.

هـ ـ اللغة المستخدمة في التدريب.

و ـ الموضوعات المالية

ز ـ المسائل الأخرى الضرورية المتعلقة بالتدريب.

٣ ـ تثبيت الخصوصيات التالية وهي المتعلقة بالانشطة كافة في حالة عمل خطة سنوية متعلقة بتطبيقات هذا الاتفاق وهي:

أ ـ صفة التدريب، اسمه، ومكان تحقيقه.

ب ـ تاريخ بداية النشاط وتاريخ انتهائه.

جـ ـ مستوى التدريب والشروط الاولية الضرورية لمستوى موظفي التدريب.

د ـ عدد الأفراد المقبولين.

هـ ـ المسائل المالية.

ا ـ هل سيكون التدريب في مقابل مالي ام من دون مقابل مالي؟ واذا كان بمقابل فما شكل الدفع؟

٢ ـ مسؤوليات الطرفين، والمصاريف.

و ـ اذا كان من الضروري عمل تدريب اضافي بعد استعدادات الخطة السنوية فستحل هذه المسائل برضى الطرفين.

٤ ـ تحديد المتدربين من موظفي التبادل من قبل الدولة المرسلة تبعا لاحتياجاتها مع وضع امكانات الدولة المضيفة في الحسبان.

(٥) أفراد التبادل، يحددون حسب التناسق بين الدولتين: المرسلة والمستقبلة.

(٦) تثبت الدولة المستقبلة والمؤسسة المسؤولة عن التدريب برنامج التدريب ومحتوى الموضوعات.

(٧) تثبت الامتحانات، ووضع الدرجات، وشهادات … والوثائق من قبل الدولة المضيفة.

… معلومات الامن المصنفة:

… المعلومات المتبادلة بين طرفي الاتفاق

٣ ـ الضرائب:

أ ـ يخضع افراد التبادل لجميع القواعد الضريبية في الدولة المضيفة.

ب ـ يعفى من الجمارك كل الاجهزة الخاضعة لاهداف الاتفاق بما في ذلك جميع الاجهزة والآلات بشرط ان تكون في عدد معقول.

جـ ـ على الطرفين اتخاذ التدابير اللازمة الخاصة بموضوع الجمارك للحيلولة دون استغلال ذلك جمركياً.

٤ ـ قرر الطرفان من حيث المبدأ دفع المصاريف المحملة على الوحدة المضيفة التي ينفقها افراد التبادل مثل المرتبات والضمان الاجتماعي ومصاريف المواصلات وغيرها.

٥ ـ تغيير الاتفاق:

اذا دعت الحاجة الى احداث تغيير في الاتفاق او مراجعته فيقترح ذلك كتابة ولا بد من مناقشة هذه الاقتراحات المطلوب تغييرها خلال ثلاثين يوماً واذا لم يتم التوصل الى نتيجة خلال ٤٥ يوماً يستطيع الطرف الراغب انهاء الاتفاق على شكل الاعلام بذلك قبل ٣٠ يوماً من انتهاء مدة الاتفاق بمذكرة تحريرية وستطبق التغييرات حسب احكام المادة (٢٠).

المدة والانتهاء:

١ ـ مدة هذا الاتفاق خمس سنوات ويتجدد هذا الاتفاق سنوياً ما لم يبلغ احد الطرفين الطرف الاخر بمذكرة قبل انتهاء مدة الاتفاق بتسعين يوماً.

٢ ـ اذا اقتنع احد الطرفين بان الطرف الثاني لم يطبق بعض الاحكام فيمكنه طلب التباحث في هذا الشأن، كتابة، ويجب بدء هذه المباحثات خلال ٤٥ يوماً فيكون من حق الطرفين تعطيل الاتفاق بشرط ان يكون الاعلام بهذا كتابة.

المسؤوليات:

١ ـ في حالة حدوث ضرر للأشياء التي تستخدمها القوات المسلحة ضد اعضاء القوات المسلحة والعاملين بها، فيمكن التغاضي عن ذلك اذا كان هذا الضرر يتواءم مع الاحكام الآتية:

أ ـ اذا كان هذا قد حدث اثناء تادية واجب رسمي قام به احد العاملين من موظفي التبادل.

ب ـ اذا كان هذا ناتجاً عن استخدام سيارة او سفينة او طائرة استخدمها الجانب الاخر لتادية وظيفة رسمية.

٢ ـ لا يدعى طرف على آخر في حوادث تحدث اثناء تادية الواجبات الرسمية من موت او اصابة.

٣ ـ يدافع الطرفان عن موظفي التبادل في الحوادث التي توجه من طرف ثالث اثناء انشطة … الاحكام المسجلة بهذا الاتفاق.

عن هيئة الاركان العامة بالجمهورية التركية

تشويك بر مساعد رئيس هيئة الأركان العامة

عن وزارة الدفاع بدولة اسرائيل

ايفري داود المدير العا…

وثيقة رقم (5)

اتفاقية التدريب العسكري بين إسرائيل وتركيا

السفير الاربعاء ٢٤/٧/١٩٩٦

«السفير» تنشر نص اتفاق التدريب الإسرائيلي - التركي
زيارات للسفن والطائرات وتذكير بالاتفاق الأمني للعام ٩٤

القاهرة - «السفير»

أثار اتفاق التعاون العسكري التركي - الاسرائيلي منذ توقيعه في نيسان الماضي، عاصفة من ردود الفعل المنددة سواء في داخل تركيا او في المنطقة العربية وايران، كونه يعكس تنامياً في العلاقات بين انقرة وتل ابيب، ويحمل مؤشرات اقامة حلف بين الجانبين.

وزاد من القلق تجاه الاتجاه، اصرار كل من اسرائيل وتركيا على عدم الكشف عن نصه، وان كان العديد من الصحف التركية والاسرائيلية تحدثت عما يتضمنه الاتفاق، الذي تقول انقرة انه مجرد اتفاق للتدريب العسكري.

«السفير» حصلت من مصادر مصرية على اطلاع بتطورات الاوضاع في تركيا والعلاقات بين القاهرة وانقرة، على ما قالت المصادر انه نص الاتفاق مترجماً الى العربية عن الاصل التركي.

وينص الاتفاق على زيادة الزيارات المتبادلة لكل من سفن الاسطول الحربي والطائرات الحربية الى الدولتين، كما يذكر بأحكام الاتفاق الأمني والسري الموقع بين الجانبين في ١٣ آذار ١٩٩٤، الذي لم يكشف عن نصه حتى الآن.

وفي ما يأتي نص الاتفاق الذي جاء تحت عنوان «اتفاق التعاون في التدريب العسكري بين هيئة اركان الحرب في الجمهورية التركية وبين وزارة الدفاع في دولة اسرائيل».

الأطراف:

شعوراً بأهمية تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الدولتين، الى مراتب اعلى، وايماناً بنفع التدريب العسكري لصالح كل من الطرفين.

وقبولا بأن هذا النوع من التعاون من شأنه زيادة وتدعيم العلاقات بين الطرفين، توصل الطرفان الى الاتفاق على المسائل التالية:

الهدف:

هدف هذا الاتفاق تحقيق التعاون في ميدان

ج - مدة التدريب، وتاريخ اتمامه.

د - المقاييس التي ستطبق في اختيار الافراد المرسلين.

هـ - اللغة التي ستستخدم.

و - طريقة ومقدار الدفع المالي الذي ستقوم به الدولة المرسلة بخصوص التدريب والنشاطات الاخرى.

ز - النقاط الضرورية الاخرى.

ح - شكل تنظيم النشاطات الاجتماعية والثقافية.

ط - الطريقة المتعلقة بإنهاء النشاطات.

٣ - اخطار الدولة الضيفة بالتفاصيل المتعلقة بوحدة التبادل وبموظفي التبادل، وبالتدريب، في مدة لا تقل عن ٤٥ يوما.

٤ - سيبذل الطرفان اقصى جهودهما في زيادة الزيارات المتبادلة لسفن الاسطول البحري، والطائرات التابعة للقوات الجوية.

٥ - سيبذل الطرفان أقصى جهودهما لزيادة الفعاليات الرياضية بين القوات المسلحة.

٦ - تحقيق فعاليات التدريب في كل من اسرائيل وتركيا بالتبادل.

ما يستوجبه التعاون في التدريب العسكري:

١ - لغة التدريب هي لغة الدولة الضيفة ويمكن استخدام مترجمين بناء على رغبة الدولة المرسلة، وذلك في برامج التدريب التي تبلغ مدتها أقل من سنة، وفي هذه الحالة، تستطيع الدولة المرسلة، ارسال مترجمين عسكريين ومدنيين بدرجة كافية. ويمكن للدولة الضيفة ان تقدم خدماتها بناء على رغبة الدولة المرسلة وتتحمل الدولة المرسلة مصاريف الترجمة.

٢ - يقرر الطرفان تفاصيل مجالات التطبيق المتعاون فيما بينهما وذلك باتفاقات تكنيكية وعلى مستوى اقل. وفي هذا المفهوم، يجتمع ممثلو الطرفين وينسقون نشاطاتهم في اطار هذا الاتفاق. وكل طلبات التدريب وتدعيم الاحتياجات العسكرية والتنظيمات الامنية تناقش وتقرر في هذه

وكذلك الخبرات تخضع لاحكام الاتفاق الامني والسري الذي تم توقيعه في ٣١ آذار ١٩٩٤.

٢ - يجب على افراد التبادل مراعاة أسس السرية التامة ومراعاة التنظيمات الامنية للدولة.

٣ - يجب على افراد التبادل الخضوع لنظم الامن الذي تحدده الدولة المضيفة.

٤ - على افراد التبادل الخضوع لسرية المعلومات المصنفة والمعطاة لهم ويستمر هذا حتى بعد اتمام التدريب.

٥ - على افراد التبادل عدم اقامة علاقات مع الصحافة سواء بطريق مباشر او بطريق غير مباشر.

٦ - الدولة المضيفة مسؤولة عن أمن أفراد التبادل. لن يؤثر هذا الاتفاق على الاحكام الواردة على الاتفاقيات الاخرى التي يعقدها الطرفان.

حالة الطوارئ واختصار البعثة:

١ - لن يشترك افراد التبادل في المعارك التي تحدث بين الدولة المضيفة ودولة ثالثة، ولن يسمح باشتراكهم في عمل اذا كانوا في الدولة المضيفة.

٢ - مع تذكر الآتي:

أ - على الدولة المضيفة اتخاذ الاجراءات السريعة والتسهيلات اللازمة في حالة اذا طلبت الدولة المرسلة عودة افرادها المشتركين في التدريب.

ب - يستطيع افراد التبادل ترك البلد برغبة الدولة المرسلة في حالات مثل الحرب، والنزاع المسلح، والتمردات الشعبية والازمات الدولية.

المسائل المالية:

١ - احكام عامة:

تحدد الاحكام المتبادلة المتعلقة بهذا الاتفاق بموجب تنظيمات تطبيقية.

٢ - المدفوعات والمصاريف:

أ - تحدد المواقف والظروف الخاصة والمتعلقة بالموقف المالي بموجب التنظيمات التطبيقية. ويقبل الطرفان ان يدفع كل شخص نفقاته.

ب - تضمن الدولة المضيفة في مؤسساتها نفقات الاقامة والاكل بدون مقابل.

التدريب العسكري بين البلدين.

المضمون:

يضم هذا الاتفاق المبادئ والقواعد المتعلقة بالمؤسسات التدريبية العسكرية، والوحدات العسكرية والافراد الذين سيتدربون في هذه المؤسسات والتدريب في هذه الوحدات والمختصين من الطرفين الذين هم موضوع المعاهدة، ومسؤوليات الطرفين وتعاونهما.

التعريفات:

«الدولة المرسلة» هي التي ترسل موظفيها بالتبادل، والدولة المستقبلة هي الدولة التي تقبل افراد التبادل.

السلطة المسؤولة:

أ - في تركيا:

السلطة المسؤولة في الجانب التركي هي هيئة الاركان التركية والسلطة المسؤولة في الجانب الاسرائيلي هي سفارة اسرائيل في انقرة.

ب - في اسرائيل:

السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي السفارة التركية في تل ابيب. والسلطة المسؤولة عن الجانب الاسرائيلي هي وزارة الدفاع في اسرائيل.

«قائد المجموعة» أو «الفريق» هو اقدم المعينين بالنسبة لقوانين البلد المرسل افراد التبادل.

«الوحدة المضيفة» هي الوحدة التي تستضيف افراد التبادل في الدولة المستقبلة. «وحدة التبادل» هي الوحدة التي ترسل الى الدولة المضيفة لتحقيق تصد هذا الاتفاق.

مضمون التدريب:

١ - التعاون في التدريب يحتوي على التالي:

أ - تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتماداً على أساس المبادلة في ميادين خبرة الافراد.

ب - الزيارات المتبادلة بين الاكاديميات العسكرية والوحدات والمعسكرات.

جـ - تطبيقات التدريب والمناورات.

د - ارسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.

هـ - تبادل الموظفين لتامين المعلومات والتجارة خاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية التي تشمل التاريخ العسكري، والمتاحف العسكرية، والارشيفات العسكرية ايضا.

و - الزيارات المتبادلة للسفن البحرية العسكرية.

ز - الزيارات والجولات المتبادلة بين الفرق الرياضية العسكرية والمجموعات الفنية العسكرية.

ح - التعاون بين معامل الافلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

٢ - ان تحقيق فعاليات التدريب وتاثير التبادل المذكور اعلاه يتطلب تفاهم الطرفين على الاستعدادات كافة المتعلقة بالتفاصيل التالية في ما بينهما:

أ - موضوع التدريب.

الاجتماعات.

٣ - يستمر التعاون في ضوء الإطار الموضح في هذا الاتفاق، والمواقف والظروف النوعية يتم تناولها بكل واقعة فيها على حدة. ان مضمون فعاليات كل تدريب واوجهه التكنيكية تناقش في «اجتماعات التطبيق» كما ذكر من قبل. وسيتم التفاهم عليها وتضاف الى هذا الاتفاق كملحق له.

٤ - سيوضع نصب الاعين احتياج الدولتين ومصلحتهما عند تحقيق هذا التعاون التطبيقات والمسؤوليات المتولدة من هذا التعاون:

١ - يمكن اثناء مدة التدريب، تقديم الخدمات والآلات والمواد الضرورية لموظفي التبادل.

٢ - يمكن تنظيم التطبيق من اجل تنظيم فعاليات التدريب عندما يُرى ان هذا من الضروري عند الاحتياج الى تنظيم فاعليات التدريب ويمكن تحقيق التطبيق ويشمل الخصوصيات التالية:

أ - موضوع التدريب

ب - مبادئ التدريب

جـ - مدة التدريب، بدايته وانتهائه

د - الشروط الأولية لموظفي التبادل المرسلين للتدريب.

هـ - اللغة المستخدمة في التدريب.

و - الموضوعات المالية

ز - المسائل الأخرى الضرورية المتعلقة بالتدريب.

٣ - تثبيت الخصوصيات التالية وهي المتعلقة بالانشطة كافة في حالة عمل خطة سنوية متعلقة بتطبيقات هذا الاتفاق وهي:

أ - صفة التدريب، اسمه، ومكان تحقيقه.

ب - تاريخ بداية النشاط وتاريخ انتهائه.

جـ - مستوى التدريب والشروط الاولية الضرورية لمستوى موظفي التدريب.

د - عدد الافراد المقبولين.

هـ - المسائل المالية.

١ - هل سيكون التدريب في مقابل مالي ام من دون مقابل مالي؟ واذا كان بمقابل فما شكل الدفع؟

٢ - مسؤوليات الطرفين، والمصاريف.

و - اذا كان من الضروري عمل تدريب اضافي بعد استعدادات الخطة السنوية فستحل هذه المسائل برضى الطرفين.

٤ - تحديد المتدربين من موظفي التبادل من قبل الدولة المرسلة تبعا لاحتياجاتها مع وضع امكانات الدولة المضيفة في الحسبان.

(٥) افراد التبادل، يحددون حسب التناسق بين الدولتين: المرسلة والمستقبلة.

(٦) تثبت الدولة المستقبلة والمؤسسة المسؤولة عن التدريب برنامج التدريب ومحتوى الموضوعات.

(٧) تثبت الامتحانات، ووضع الدرجات، وشهادات التدريب والوثائق من قبل الدولة المضيفة.

المعلومات الامن المصنفة:

المعلومات المتبادلة بين طرفي الاتفاق

٣ - الضرائب:

أ - يخضع افراد التبادل لجميع القواعد الضريبية في الدولة المضيفة.

ب - يعفى من الجمارك كل الاجهزة الخاضعة لاهداف الاتفاق بما في ذلك جميع الاجهزة والآلات بشرط ان تكون في عدد معقول.

جـ - على الطرفين اتخاذ التدابير اللازمة الخاصة بموضوع الجمارك للحيلولة دون استغلال ذلك جمركياً.

٤ - قرر الطرفان من حيث المبدأ دفع المصاريف المحملة على الوحدة المضيفة التي ينفقها افراد التبادل مثل المرتبات والضمان الاجتماعي ومصاريف المواصلات وغيرها.

٥ - تغيير الاتفاق:

اذا دعت الحاجة الى احداث تغيير في الاتفاق او مراجعته فيقترح ذلك كتابة ولا بد من مناقشة هذه الاقتراحات المطلوب تغييرها خلال ثلاثين يوماً وانا لم يتم التوصل الى نتيجة خلال ٤٥ يوماً يستطيع الطرف الراغب انهاء الاتفاق على شكل الاعلام بذلك قبل ٣٠ يوماً من انتهاء مدة الاتفاق بمذكرة تحريرية وستطبق التغييرات حسب احكام المادة (٢٠).

المدة والانتهاء:

١ - مدة هذا الاتفاق خمس سنوات ويتجدد هذا الاتفاق سنوياً ما لم يبلغ احد الطرفين الطرف الاخر بمذكرة قبل انتهاء مدة الاتفاق بتسعين يوماً.

٢ - اذا اقتنع احد الطرفين بأن الطرف الثاني لم يطبق بعض الاحكام فيمكنه طلب التباحث في هذا الشأن، كتابة، ويجب بدء هذه المباحثات خلال ٤٥ يوماً فيكون من حق الطرفين تعطيل الاتفاق بشرط ان يكون الاعلام بهذا كتابة.

المسؤوليات:

١ - في حالة حدوث ضرر للأشياء التي تستخدمها القوات المسلحة ضد اعضاء القوات المسلحة والعاملين بها، فيمكن التغاضي عن ذلك اذا كان هذا الضرر يتواءم مع الاحكام الآتية:

أ - اذا كان هذا قد حدث اثناء تادية واجب رسمي قام به احد العاملين من موظفي التبادل.

ب - اذا كان هذا ناتجاً عن استخدام سيارة او سفينة او طائرة استخدمها الجانب الاخر لتادية وظيفة رسمية.

٢ - لا يدعى طرف على آخر في حوادث تحدث اثناء تادية الواجبات الرسمية من موت او اصابة.

٣ - يدافع الطرفان عن موظفي التبادل في الحوادث التي توجه من طرف ثالث اثناء انشطة الاحكام المسجلة بهذا الاتفاق.

عن هيئة الاركان العامة بالجمهورية التركية

تشويك بر مساعد رئيس هيئة الاركان العامة

عن وزارة الدفاع بدولة اسرائيل

ايفري داود المدير العام

وثيقة رقم (6)

موقف تركيا من الهولوكوست

موقع السفارة التركية – بيروت

27.01.2012 الرقم: 27 التاريخ: 27 كانون الثاني 2012

الرقم: 27 التاريخ: 27 كانون الثاني 2012

تصريح حول ذكرى الهولوكوست

نتذكر اليوم ونُكرِّم أكثر من 6 ملايين يهوديا ومنتسبي الأقليات الأخرى بمناسبة ذكرى اليوم العالمي للأمم المتحدة لضحايا محرقة الهولوكوست والذين فقدوا حياتهم خلال تلك المأساة الإنسانية.

ويصادف هذا اليوم ذكرى تحرير أكبر تجمعات الموت النازية "اشويتز بيركيناو" السابعة والستين مما يعطينا فرصة للتمعن فى استذكار تلك الكارثة التي حدثت فى تاريخ البشرية وتعزيز الجهود لزيادة توعية الجيل الجديد بشأن الهولوكوست.

كما يهدينا ذكرى هذا اليوم نحو مستقبل يحوى فى مفهومه ثقافة التفاهم المتبادل والتسامح والتعايش ويتضمن ذلك تذكيرنا أيضا بأهمية استخلاص العبر الصحيحة من أجل المكافحة ضد العنصرية ورهاب الأجانب ومعاداة السامية.

وعلينا أن نتذكر بكل احترام الدبلوماسيين الأتراك وندعو لهم بالرحمة الذين تصدوا بشجاعة وخاطروا بحياتهم من أجل إنقاذ حياة العديد من البشر ممن استهدفهم النظام النازى خلال الحرب العالمية الثانية وجعلونا نفتخر بتاريخنا.

وثيقة رقم (7)

خطاب أردوغان عقب الاعتداء على أسطول الحرّية التركي

http://www.alzaytouna.net/permalink/4957.html

خطاب أردوغان بشأن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية

نص خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمام البرلمان في الأول من حزيران/ يونيو 2010:
أصدقائي النواب الكرام.. الضيوف الكرام.. إلى كل من يشاهدنا عبر شاشات التلفزيون لن أخاطب اليوم شعبي العزيز فحسب بل سأخاطب كذلك الإنسانية جمعاء، أود أن أخاطب ضمير الإنسانية وعقلها. أريد أن أشارككم عواطفي بشكل صريح.
يوم أمس وقع هجومان داميان في جنح الظلام أولهما في مدينة إسكندرون التي استشهد فيها ستة من جنودنا وأصيب سبعة آخرون بجروح. والثاني وقت الفجر في مياه المتوسط حيث تلقى ضمير الإنسانية واحدا من أشد الجروح على مر العصور.لقد قطع الطريق على السفن التي ترشحت من ضمير الإنسانية، بالسلاح والجبروت ولم تستطع السفن التي كانت تحمل الرحمة والشفقة أن تصل إلى مبتغاها وتلطخت بالدماء.
يوم أمس وفي ساعات الصباح الأولى قامت عناصر مسلحة من الجيش الإسرائيلي بهجوم غير قانوني في المياه الدولية على أسطول الحرية الذي كان يحمل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، والذي كان على متنه 600 شخص من 32 دولة، وأراقوا دماء الأبرياء.كذلك تم احتجاز سفن المساعدات الإنسانية خلال هذا الهجوم الذي ترك العديد من القتلى والجرحى. ومرة أخرى نلعن بشدة هذا الهجوم الذي استهدف السفن التي كانت تقل ركابا كلهم من المدنيين من نساء وأطفال ورجال دين وغيرهم.

إن الهجوم الذي قامت به إسرائيل على السفن التي كانت تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة والمجزرة التي ارتكبتها قد استحقا كافة أشكال اللعن. إن هذا الهجوم هو هجوم سافر على القانون الدولي وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي. أقول الضمير الإنساني لأن السفن كانت تقل ركابا من كل الجنسيات والأديان ينقلون فقط مساعدات إنسانية إلى غزة المحاصرة والمقاطعة. كانت السفن قد أعلنت إلى العالم كله قبل مغادرتها عن حمولتها ونيتها. و كان 60 صحفيا من تركيا والعالم قد استقلوا كشهود على الحدث متن سفن الأسطول الذي يحمل مساعدات إنسانية فقط. إن هذا العدوان الذي حصل على السفن الست وركابها الستمائة الذين كانوا ينقلون المساعدات إلى الناس المظلومين والمحتاجين، إلى الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم والمتروكين لرحمة الجوع هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة.لقد انطلقت السفن من تركيا ومن الدول الأخرى ناقلة المساعدات الإنسانية فقط، وقد فتشت من قبل السلطات المختصة وفق القواعد الدولية للملاحة والسفر. في نفس الوقت لم يكن على متن السفن هذه من الركاب سوى المدنيين ومتطوعي الإغاثة. تم رفع العلم الأبيض على

صواري السفن. ورغم توافر كل هذه الشروط فلقد تعرضت السفن للهجوم المسلح. بناء على الهجوم الإرهابي المنفور الذي حصل في ولاية هاتاي والهجوم الإسرائيلي غير الحقوقي على سفن الإغاثة قطعنا لقاءاتنا في التشيلي وعدنا إلى بلدنا. واعتبارا من اللحظة الأولى للحدث تابعنا في الحكومة التطورات وبدأنا مع أصدقائنا اتخاذ الخطوات اللازمة.عتبارا من الساعة السادسة والنصف من صباح أمس تناول السيد بولنت أرينج بوصفه نائبا لرئيس الوزراء في اجتماع مع الوزراء وممثلي المؤسسات المعنيين الموضوع من كافة الجوانب.تابعت وزارة خارجيتنا ووحدات الاستخبارات والإدارات المعنية بالإضافة إلى قواتنا المسلحة التطورات عن كثب.اتصل وزير خارجيتنا ووزير دفاعنا بوزير الدفاع الإسرائيلي هاتفيا وأبلغاه ردّنا وحساسياتنا تجاه الموضوع. وقد تابعت الأحداث شخصيا مع الوزراء المرافقين لي طوال الليل وقمنا بتقييمها سوية وكنت على اتصال دائم مع تركيا. وفي هذا الإطار تباحثنا فيما يجب فعله بكافة أبعاده وبدأنا بخطو الخطوات اللازمة على وجه السرعة. إن الجمهورية التركية تستخدم كافة الوسائل الدبلوماسية والقانونية الدولية وستستمر في استخدامها.

وثيقة رقم (8)

أحمد داود أوغلو ونقل قضية حصار غزّة إلى المحافل الدولية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 88 (خريف 2011)، ص 27

تصريح لوزير الخارجية التركية، أحمد داود أوغلو، يقول فيه إن تركيا تستعد لطرح قضية حصار غزة أمام محكمة العدل الدولية بعد طردها السفير الإسرائيلي*

2011/9/3

قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إن بلاده تستعد لطرح قضية الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة أمام محكمة العدل الدولية، مؤكدا بذلك تدهور العلاقات بين الدولتين.

وجاءت تصريحات أوغلو بعد يوم من طرد تركيا للسفير الإسرائيلي لديها وتخفيض التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في أنقرة بعد تسريب تقرير نتائج التحقيق الدولي حول الهجوم الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة التركية العام الماضي، واحتجاجا على رفض إسرائيل تقديم اعتذار عنه.

وأضاف وزير الخارجية الذي كان يتحدث في لقاء تليفزيوني مع شبكة تي آر تي التركية أن التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق الدولية "غير ملزم لأن الأمم المتحدة لم تصدق عليه".

وقال إن "القرارات الملزمة تصدر من محكمة العدل الدولية، وهذا ما نقوله لندع المحكمة تقرر".

وأضاف أن بلاده ستبدأ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن خلال الأسابيع القادمة.

من جهته جدد داني أيالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي رفض إسرائيل تقديم اعتذار إلى تركيا عن الهجوم الذي اودى بحياة تسعة ناشطين اتراك

وقال أيالون إنه لم يحدث شئ يوجب الاعتذار، وإن إسرائيل بذلت كل ما تستطيع لتجنب الأزمة مع تركيا.

وأضاف في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي أنه يجب طي صفحة الماضي واستئناف التعاون بين البلدين معتبرا ان وقف هذا التعاون" لا يضر فقط إسرائيل بل تركيا أيضا".

كانت إسرائيل قد أبدت "أسفها" إلا أنها رفضت الاعتذار عن هذا الهجوم الذي قتل خلاله تسعة اتراك.

وثيقة رقم (9)

وزير الدولة التركي عمران أنان يدعو للتكامل الاقتصادي ما بعد حرب الخليج

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 193

**حديث صحافي لوزير الدولة التركي،
عمران انان، يدعو فيه الى تكامل اقتصادي
في المنطقة بعد حرب الخليج
باريس.* [مقتطفات]**

[.......]

- **يكثر الكلام مؤخرا عن النظام الأمني الجديد في المنطقة ماذا تفهمون من ذلك؟**

■ عندما نتحدث عن نظام جديد فان ما نقصد هو نظام يقوم على المساواة والإنصاف والعدل وتبادل المنافع والتكنولوجيا والاستثمارات الصناعية التي يستفيد منها جميع سكان المنطقة.

وفي رأينا ان إنشاء صندوق مالي تشارك فيه الدول الغنية في المنطقة والدول الصناعية في الغرب وأعضاء اتحاد أوروبا الغربية واليابان وألمانيا وتركيا يمكن ان يكون مفيدا للجميع. ونحن جاهزون لتقديم مساهمة مادية في تكوين هذا الصندوق عبر مواردنا الطبيعية وعبر تجربتنا في المنطقة في مجال التكنولوجيا والصناعة.

لقد كان الخارج دائما يعتبر الشرق الأوسط منطقة ممتازة لتجارة الأسلحة وحارسا سيئا للذهب الأسود أي النفط ولا بد من تغير هذه الرؤية والنظر إلى دول المنطقة على قدم المساواة والمشاركة في تنميتها ومن الواضح بالنسبة لنا ان النظام الجديد يجب ان يقوم على التكامل الاقتصادي بين الغاز الطبيعي والنفط والموارد الأخرى. نستطيع ان نبني المنطقة ونساهم في تنميتها من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج.

لقد حصلت المنطقة في الأعوام بين 74 و79 على 250 مليار دولار ولو ان هذا المال أنفق في صالح ازدهار المنطقة وازدهار الشعب العربي والمسلم وفي التعاون بدلا من شراء الأسلحة لكنا في وضع آخر اليوم ولكن لم يحصل شيء من ذلك.

[.......]

- **انتقدت بعض الدول العربية دور تركيا واعتبرت انه كان يمكن لها ان تقوم بدور أكثر توازنا خاصة وأنها بلد مسلم.**

■ أغلب الدول العربية بما فيها المغرب مصر وسوريا أرسلت جنودا إلى المنطقة. ونحن لم نرسل جنودا اليها وكل ما فعلناه أننا قبلنا تطبيق قرارت مجلس الأمن فقط.

ونحن نقف بجانب الشرعية ضد احتلال الكويت لكننا لم نرسل اية قوة إلى الميدان وليس لدينا أي موقف مضاد للشعب العربي، ولا بالتالي ضد الشعب العراقي وحينما يطرح علينا السؤال حول فتح جبهة ثانية نقول لا لأن الأمر يتعلق بتحرير الكويت وليس باحتلال العراق. ونحن نؤيد وحدة التراب العراقي ونعارض احتلال العراق.

- **وبالنسبة لوضع قواعدكم العسكرية بتصرف الحلفاء؟**

■ ذلك امر صحيح بلا شك لكنني أذكّر بالقرار 678 الصادر عن مجلس الأمن حول استعمال القوة من أجل تحرير الكويت والذي يطلب من الدول الأعضاء ان تشارك مباشرة في تحقيق هذه المهمة او تقدم تسهيلات لذلك. ونحن لم نشارك مباشرة ولكننا قدمنا التسهيلات للبلدان المتحالفة طبقا للقانون الدولي.

ليست هناك طائرات تركية او جنود أتراك متورطون في المعارك. ونحن نلاحظ ان العراق قطع علاقاته مع ستة بلدان ولم يقطعها مع تركيا. وتركيا بلد مسلم ولكنها دولة علمانية وهي الدولة المسلمة الديمقراطية الوحيدة.

[.......]

- **يتوقع المراقبون ان تسفر هذه الحرب عن تعزيز ثلاث دول في المنطقة.**

■ إسرائيل كانت دائما قوية من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية عززها صدام بارسال صواريخ لا قيمة لها ولا سبب لإطلاقها ولأن إسرائيل قد امتنعت عن الرد فقد ضاعف ذلك من رصيدها السياسي في العالم وبصورة خاصة لدى الولايات المتحدة وسيزيد ذلك من تطرفها في المستقبل. وإيران تملك موارد من الطاقة

وثيقة رقم (10)

الشراكة الأمريكية والشرق الأوسط

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 6 (ربيع 1991)، ص 193

حديث صحافي لوزير الدولة التركي، عمران انان، يدعو فيه الى تكامل اقتصادي في المنطقة بعد حرب الخليج

باريس.* [مقتطفات]

[.......]

● **يكثر الكلام مؤخرا عن النظام الأمني الجديد في المنطقة ماذا تفهمون من ذلك؟**

■ عندما نتحدث عن نظام جديد فان ما نقصد هو نظام يقوم على المساواة والإنصاف والعدل وتبادل المنافع والتكنولوجيا والاستثمارات الصناعية التي يستفيد منها جميع سكان المنطقة.

وفي رأينا ان إنشاء صندوق مالي تشارك فيه الدول الغنية في المنطقة والدول الصناعية في الغرب وأعضاء اتحاد أوروبا الغربية واليابان وألمانيا وتركيا يمكن ان يكون مفيدا للجميع. ونحن جاهزون لتقديم مساهمة مادية في تكوين هذا الصندوق عبر مواردنا الطبيعية وعبر تجربتنا في المنطقة في مجال التكنولوجيا والصناعة.

لقد كان الخارج دائما يعتبر الشرق الأوسط منطقة ممتازة لتجارة الأسلحة وحارسا سيئا للذهب الأسود أي النفط ولا بد من تغير هذه الرؤية والنظر إلى دول المنطقة على قدم المساواة والمشاركة في تنميتها ومن الواضح بالنسبة لنا ان النظام الجديد يجب ان يقوم على التكامل الاقتصادي بين الغاز الطبيعي والنفط والموارد الأخرى. نستطيع ان نبني المنطقة ونساهم في تنميتها من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة من الخارج.

لقد حصلت المنطقة في الأعوام بين 74 و79 على 250 مليار دولار ولو ان هذا المال أنفق في صالح ازدهار المنطقة وازدهار الشعب العربي والمسلم وفي التعاون بدلا من شراء الأسلحة لكنا في وضع آخر اليوم ولكن لم يحصل شيء من ذلك.

[.......]

● **انتقدت بعض الدول العربية دور تركيا واعتبرت انه كان يمكن لها ان تقوم بدور أكثر توازنا خاصة وأنها بلد مسلم.**

■ أغلب الدول العربية بما فيها المغرب مصر وسوريا أرسلت جنودا إلى المنطقة. ونحن لم نرسل جنودا اليها وكل ما فعلناه أننا قبلنا تطبيق قرارت مجلس الأمن فقط.

ونحن نقف بجانب الشرعية ضد احتلال الكويت لكننا لم نرسل اية قوة إلى الميدان وليس لدينا أي موقف مضاد للشعب العربي، ولا بالتالي ضد الشعب العراقي وحينما يطرح علينا السؤال حول فتح جبهة ثانية نقول لا لأن الأمر يتعلق بتحرير الكويت وليس باحتلال العراق. ونحن نؤيد وحدة التراب العراقي ونعارض احتلال العراق.

● **وبالنسبة لوضع قواعدكم العسكرية بتصرف الحلفاء؟**

■ ذلك امر صحيح بلا شك لكنني أذكّر بالقرار 678 الصادر عن مجلس الأمن حول استعمال القوة من أجل تحرير الكويت والذي يطلب من الدول الأعضاء ان تشارك مباشرة في تحقيق هذه المهمة او تقدم تسهيلات لذلك. ونحن لم نشارك مباشرة ولكننا قدمنا التسهيلات للبلدان المتحالفة طبقا للقانون الدولي.

ليست هناك طائرات تركية او جنود أتراك متورطون في المعارك. ونحن نلاحظ ان العراق قطع علاقاته مع ستة بلدان ولم يقطعها مع تركيا. وتركيا بلد مسلم ولكنها دولة علمانية وهي الدولة المسلمة الديمقراطية الوحيدة.

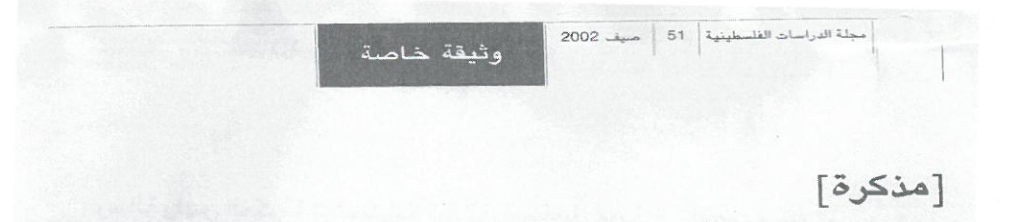
[.......]

● **يتوقع المراقبون ان تسفر هذه الحرب عن تعزيز ثلاث دول في المنطقة.**

■ إسرائيل كانت دائما قوية من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية عززها صدام بارسال صواريخ لا قيمة لها ولا سبب لإطلاقها ولأن إسرائيل قد امتنعت عن الرد فقد ضاعف ذلك من رصيدها السياسي في العالم وبصورة خاصة لدى الولايات المتحدة وسيزيد ذلك من تطرفها في المستقبل. وإيران تملك موارد من الطاقة

وثيقة رقم (11)

كتبها جوليوس بيرمان، رئيس المنظمات اليهودية الأمريكية



مجلة الدراسات الفلسطينية | 51 | صيف 2002

وثيقة خاصة

[مذكرة]

كيسنجر وراء أبواب مغلقة*

من مذكرة سرية كتبها جوليوس بيرمان، الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية، وأرسلها إلى مجموعة من الأصدقاء. تصف المذكرة اجتماع فطور عقده زعماء اليهود الأميركيين مع هنري كيسنجر في ٣١ كانون الثاني / يناير [١٩٨٨] للبحث في الانتفاضة الفلسطينية [الأولى]. وكشفت محتوياتها للصحافة في آذار / مارس من السنة نفسها. وقد رد كيسنجر غاضباً على تسريب المذكرة، لكنه لم يطعن في دقتها.

صديقي العزيز،

حضرتُ لقاء خاصاً "غير رسمي" على الفطور مع هنري كيسنجر في وقت مبكر من هذا الأسبوع، للبحث في الوضع الحالي في الشرق الأوسط. وأعتقد أنك ستجد التقرير التالي بشأن ما جرى تداوله مفيداً.

تناول الدكتور كيسنجر ثلاث نقاط رئيسية، كما يلي:

(١) الوقت الآن غير مناسب كي يهاجم زعماء الجالية اليهودية علناً إسرائيل أو سياساتها المتعلقة بالفلسطينيين.

(٢) يجب أن تمنع إسرائيل وسائل الإعلام من دخول المناطق التي تجري فيها التظاهرات الراهنة، وأن تتحمّل نقد الصحافة العالمية لمثل هذا السلوك على المدى القصير، وأن تضع حداً للانتفاضة بأقرب وقت ممكن – بقوة وقسوة وسرعة.

(٣) مؤتمر السلام الدولي المقترح، كما يراه الآن وزير الخارجية بيرس، قد يقود إسرائيل إلى "كارثة".

وسأورد الآن شرح الدكتور كيسنجر لهذه النقاط.

بدأ [كيسنجر] موضحاً أنه يريد أن ينظر الرأي العام إليه كزعيم أميركي، لا كممثل للجالية اليهودية. لكن علينا أن ندرك أنه لن يشارك البتة في أي أمر قد يؤثر سلباً في أمن إسرائيل، وخصوصاً في ضوء ما حدث لعائلته في أثناء الهولوكوست.

... المأساة الحقيقية التي تواجه إسرائيل واضحة: لا يمكنها أن تتخلى عن كل المناطق [المحتلة] لتصبح مثل تشيكوسلوفاكيا في بداية الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لا يمكنها إبقاء سيطرتها على كل العرب في المناطق [المحتلة].

أشار كيسنجر بشكل مناسب إلى أن أداء إسرائيل في مجال العلاقات العامة كان سيئاً جداً، مشدداً على الوضع في إسرائيل في الأسابيع القليلة الأخيرة. فهو يرى أن إسرائيل ارتكبت خطأين رئيسيين: أولاً، أنها لم تبقِ كل وسائل الإعلام خارج المناطق المعنية؛ ثانياً، أنها أعلنت عزمها على "ضرب" المشاركين (لا إطلاق النار عليهم). ربما شعرت إسرائيل بأن هذه المقاربة إنسانية أكثر، لكنها تَغفل أنك عندما "تضرب" أحدهم، فذلك يعني أنك تسيطر أصلاً على ذلك الشخص ولا يعود في إمكانك أن تدّعي الدفاع عن النفس.

وشدد كيسنجر بصورة متكررة على أنه يجب ألا تقدّم إسرائيل أي تنازل في ظل الانتفاضة الراهنة مهما تكن الظروف. فتاريخ الثورات يعلّمنا أن التنازلات التي تُقدّم في أثناء الانتفاضات تسرّع في حدوث الثورة بدلاً من التعجيل في إنهائها. لذلك فإن المطلوب في هذا الوقت وضع حد للانتفاضة بأسرع وقت ممكن. وعند هذه النقطة بالذات، أضاف كيسنجر أنه "يعتقد حقاً أن على الزعماء اليهود ألاّ يوبخوا إسرائيل الآن كي لا يزيدوا في جنون الارتياب [لدى الإسرائيليين]." علينا أن نرص الصفوف وألاّ نتيح للعدو استغلال اقتباسات من أقوال الزعماء اليهود لدعم موقفه.

وثيقة رقم (12)

رسالة رئيس الوزراء الفلسطيني د. إسماعيل هنيّة للمشير حسين طنطاوي



مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org

مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 22، العدد 87 (صيف 2011)، ص 192

رسالة رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة، إسماعيل هنية، إلى المشير محمد حسين طنطاوي في شأن المحافظة على أمن مصر وسيادتها*

غزة، 2011/3/10

أكدت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية على المحافظة على أمن واستقرار مصر، في ظل تتابع المتغيرات، مشيرة إلى أنها ستقوم بواجبها بضبط الحدود بشكل مباشر، بما يحفظ أمن وسيادة مصر وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ."

جاء ذلك في رسالة بعث بها رئيس الحكومة إسماعيل هنية إلى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية التي تدير شؤون البلاد في أعقاب ثورة 25 يناير، التي أسفرت عن تنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

وطالب هنية في رسالته، المجلس العسكري المصري بتوجيه تعليماته "لاعادة العلاقات المصرية الفلسطينية إلى طبيعتها الراسخة، ومعالجة القضايا التي لا تزال بحاجة إلى علاج ومتابعة من المرحلة السابقة، وذلك عبر موافقتكم استقبال وفد من غزة للتباحث والتشاور لإطلاعكم على مستجدات الساحة الوطنية وبناء علاقة جديدة وطيدة تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، وترسخ جزء من مستقبل الأمة العربية والإسلامية".

وتابع: "أقدر عالياً دور مصر المحوري والمركزي على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وأقدر دور القوات المسلحة وتضحياتها وانجازاتها في الدفاع عن مصر وعروبتها"، مضيفاً: "نأمل أن تشمل سياستكم مستقبل وضع إخوانكم في الساحة الفلسطينية وخارجها".

كما دعت الحكومة الفلسطينية رئيس المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة المصري إلى إيجاد حل لقضية المواطنين الفلسطينيين المسافرين عبر معبر رفح البري، لا سيما أولئك الذين يتم إرجاعهم دون إبداء أي أسباب.

وقال الحكومة "رغم قراركم الحكيم بافتتاح المعبر؛ إلا أنه ومن خلال متابعتنا لسير العمل اليومي في المعبر نجد أن جهاز أمن الدولة المصري لا زال يحول دون سفر وعودة أبناء شعبنا".

وثيقة رقم (13)

رسالة وزير الخارجية الفلسطيني د. محمّد عوض إلى نظيره التركي د. أحمد داوود أوغلو



Palestinian National Authority
Ministry of Foreign Affairs & Planning

The Honorable Ahmed Davutoglu
Minister of Foreign Affairs
Republic of Turkey

The 20th of May 2011

Your Excellency,

It is our pleasure in the Ministry of Foreign Affairs & Planning to convey our thanks and appreciation for the warm hospitality you received us in Turkey, this if means anything, means how Palestine is on the top of Turkey's priorities.

The Meeting with your Excellency was very meaningful and fruitful; we thank you for ordering for the Turkish Office in Gaza which will facilitate the ways of communication with us.

At the end, please accept our heartfelt greetings and consideration.

Yours Sincerely,

Dr. Mohammed A. Awad

Deputy of Prime Minister
Minister of Foreign Affairs & Planning



Fax: +972 8 2868971 Tel: +972 8 2822937

وثيقة رقم (14)

بعض نصوص مبادرة «السلام» العربية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51 (صيف 2002)، ص 187

مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت

بيروت 2002/3/28.*

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشرة،

- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو [حزيران] 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.

- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

- وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.

1. يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

2. كما طالبها القيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو [حزيران] 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي ـ الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

وثيقة رقم (15)

موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان بخصوص إشراك حماس في عملية السلام

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 51 (صيف 2002)، ص 187

مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت

بيروت 2002/3/28.*

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشرة،

- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو [حزيران] 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.

- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته، داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

- وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.

1. يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

2. كما طالبها القيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو [حزيران] 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي ـ الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

وثيقة رقم (16)

موقف تركيا من المصالحة الفلسطينية الداخلية

موقع السفارة التركية بيروت

الرقم: 40 التاريخ: 10 فبراير شباط 2012

تصريح حول إعلان الدوحة بشأن المصالحة الفلسطينية

نرحب بشدة بالمساعي التي تكثفت في الآونة الأخيرة بهدف إحراز تقدم في موضوع المصالحة الوطنية في فلسطين, كما نرحب "بإعلان الدوحة" الذي تم في هذا السياق, والذي تم توقيعه بتاريخ 6 فبراير (شباط 2012, بمبادرة من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني, بين رئيس الدولة الفلسطينية ورئيس حركة فتح محمود عباس ورئيس حركة حماس خالد مشعل. كما نعرب عن تقديرنا لكافة الاطراف التي ساهمت في التوصل لهذه النتيجة الايجابية.

إن "اعلان الدوحة" الذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة من التكنوقراطيين المستقلين على أن تعهد مهمة رئاسة الحكومة إلى محمود عباس, وأن تقوم هذه الحكومة بإجراء الانتخابات الرئاسية و العامة, يشكل خطوة هامة تم اتخاذها باتجاه احياء "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني" التي تم توقيعها بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة شهر مايو (أيار) 2011, وشارك وزير خارجيتنا بحضور مراسم حفل التوقيع انذاك.

إن المصالحة الوطنية الفلسطينية, تحمل أهمية بالغة من حيث توفير الاستقرار والسلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط التي تمر بعملية تحول وتغير ديمقراطية. ومن أجل الاستجابة لتطلعات ومطالب الشعب الفلسطيني المشروعة ومن أجل إحياء عملية السلام على أرضية صلبة, هناك حاجة ماسة لتشكيل حكومة شاملة في فلسطين ذات شرعية ديمقراطية عالية. وفي هذا الإطار, يتوجب على كافة أعضاء المجتمع الدولي تقديم الدعم ودون أي تحيز لعملية المصالحة الوطنية الفلسطينية التي سيتم استكمالها بتنظيم الانتخابات الحرة والعادلة والشفافة.

وانطلاقا من هذه الرؤية, نتمنى أن يستمر الاطراف الفلسطينية بالتحرك بروح الوحدة والتعاون وتوفير المصالحة الوطنية الدائمة في أقرب وقت في فلسطين وذلك بتطبيق القرارات التي تم اتخاذها في "اعلان الدوحة" بشكل عاجل.

وستواصل تركيا تشجيع كافة المساعي الرامية لتحقيق الوحدة والتضامن في فلسطين كما ستستمر ببذل كل ما في وسعها من جهد لايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

هذا الكتاب:

كثر الجدل بشأن تركيا في أروقة الساسة وصنّاع القرار ودوائرها في مجال السياسة الشرق أوسطية والدولية؛ نتيجة لموقعها الاستراتيجي الذي تميّزت به؛ لأنها تقع على امتداد قارّتي آسيا وأوروبا. ويقع مضيق البوسفور والدردنيل في أراضيها. ويحدّها جورجيا وأرمينيا وأذربيجان شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً، وبحر إيجة واليونان وبلغاريا غرباً، والبحر الأسود شمالاً. كلّ ذلك يجعلها في تشابك العلاقات الدولية؛ كما تعداد سكّانها الذي يزيد عن 70 مليون نسمة. منهم 98 % مسلمون، و2 % يتكلمون العربية. ومع هذه المعطيات لم ينتبه العالمان العربي والإسلامي إلى القوّة الكامنة والصاعدة في آنٍ واحدٍ في هذه الدولة.

وما زاد الجدل تفاعلاً حول تركيا؛ أنها تجمع بين الرغبات المتناقضة؛ فهي ذات جذور إسلامية؛ لكنّ حكوماتها المتعاقبة -بما فيها حكومة حزب العدالة والتنمية- ترى أن العلمانية هي المستقبل الزاهر لتركيا. كما أنها ترنو نحو العالمين العربي والإسلامي، وتتمسّك بعلاقات إستراتيجية مع الغرب والاتحاد الأوروبي. وتُبدي تعاطفاً مع القضية الفلسطينية. ولا ترغب بقطع علاقاتها مع «إسرائيل». وتسعى إلى تحقيق العالم التركي مع دول آسيا الوسطى والقوقاز الناطقة بالتركية. وفي الوقت نفسه. تسعى تركيا إلى إحياء العثمانية الجديدة. كما يرى وزير خارجيتها (أحمد داوود أوغلو).

إن تركيا اليوم تشكّل حالة دراسة مهمّة لكلّ القوى الإقليمية في المنطقة؛لأنها تسير بسياسات متعدّدة تارة، ومتناقضة تارةً أخرى!

بيروت / لبنان هاتف: 01-842882 تلفاكس: 01-843882 ص.ب:25/408
E-mail: baheth@bahethcenter.net www.bahethcenter.net



مكتبة نون الالكترونية
جميع كتبنا متوفرة على الانترنت في دار المنهل ومكتبة نون
مكتبة الشروق . القاهرة: هاتف: ٠٠٢٠١٠٠٠٣٨٤١٦٠ E-mail: shoroukintl@hotmail.com
www.almanhal.com - www.nthinkers.com - fadi@nthinkers.com